

المخيطالينهاني

للسائل المبشوط والجامعين والسير والزيادات والنوادر والفتاوي والواقعات مدالة بدلائل المتقدمين رحها ليله

ئار<u>نى</u>

الامنام بلغان لئيراي للغاني محوّد برضد الشيعيلاب ماره اجت)ري رجعة الدائدان و جديدة

> ۥڛۏڔ؋؞ڽڡڔۺؠ ڵۼێؠٳؙۺڗ؈ٛۏڒۣڔڵڂ*ۮ*

المجلد العشرون

المعتبس العشلي

إذارة العسئرآن

أول طمعية كامنية في الحالم الإسمسلامي سنة ٢٤١٤ هـ ١٠٠٤ م

حسبح حقوق العقيم محموقة لإدرة الفران ومحلوم الاستزميه عاسالك ماره المسحة مسحمة لدي الحيات القابرية لا يحوز إعلاة طيم هذه المسحة بأيدهمورة أو وسياة إلكتروبية كالمساكر المرجي أو حلاقة سنونا إذيا تتمي للسنل من فهالهو

🛥 ۲۰۱۵ دی کل دور سب کسته کا اس ۱۹۹۸ و فسان A PARK A SECTION LINE SECTION AND LANGE ه الرواد وداج النماخ وماتونسي تعوض المتاكاتات أحالك الاسراء فأصرا كداره بصرحهم والبلاءية

P. O. Bex. 1. Johannesburg 2000, Switch Africa Limitally writing week course

A -Magazi corden ACROS! South Usi Nassir Coper Ispan Invision Board 5.2 KANDO TANK ndi y

فلاع فرعود لللفان أمكا ركاني الداروف $M_{\rm eff}/2$

مُكَتَّبُتُرُ النَّيْشِيُّلُ ﴿ الزياسِ ، السعودية

ط ورغالت اكت

كتاب الجنايات

هذا الكتاب يشتمل على تعانية وعشرون فصلاة

الفصل الأول: في بيان أنواع الخنابات وأحكامها.

المصل الثاني: في الجنابة على النفس ما يجب بها القصاص وما لا يجب.

العصل التالث: في بيان أصناف الذبة.

القصل الرابع. في الجنابات فيما دون النفس ما بجب فيها القصاص، وما يجب فيها القصال الدية، وهو أنواع: منها: في تشبعاج وفيه حكومة العدل، ومنها، في شحصر الرأس وغيسره، ومنها: في جلدة الرأس أو البيدن، وغيسره، ومنها: في الملامة والوكزة وأمثالها: ومنها: في الأذين وانظهو والبطن والذكن، ومنها: في الألف، ومنها: في الأشعة ومنها: في الأحديث، ومنها: في اللحين، ومنها: في اللحين، ومنها: في اللحين، ومنها: في البيد والأصابع، ومنها: في الطبائه والثندي والذكر والأعيضاء في اللحين، ومنها: في المدروة ومنها: في البيد والأصابع، ومنها: في الجائمة فيما دون النمس، ومنها: في الخيابة نقع على عنصوه ويشعد أي إني آخره ومنها: في مسمنل الخيابة نقع على عنصوه ويشعد أي أخره ومنها: في المساخل التداخل،

العصل الحامس: فيما يجب على القاتل من ضمانا الجنايات وما لا يجب.

انفصل السادس. في معرفة أنعاقلة وكيفية تحملهم.

الفصل السابع؛ في بيانا من يستحق القصاص، ومن بثبت له ولاية الاستيفاء.

الفصل الثامن: في الجنايات على نفس الرقيق وأطواقهم.

الفصل الناسم. في جنايات الرقبق.

الفصل العاشر: في جنابة المكاتب والمدّر وأم ولد، والجنابة عليهم.

التعدل الخادي عشر أفي القسامة

التصل القامل مقواء فيمن بأمر عبره باجماية على الغيرا

القصل التالت مختراه في الساش التي تتعلق بالصيابات، وفيه بعض مسائل العبيد

المنتسل الرابع عشرة في جاله الحائط والجناح والكنيف، وفيهما يحدثه الإنسدان في الطريق والشاهيا.

الفصل الحامس عنبون في مسائل المسجده وبده الفنطرف وجعر الدرر

الفشيل السيادس عشراء في الرجل بأمر عبيره بالحقم أو بالندي، وأسباد دلك في الطريق وعبري

اللصل السالع عسر الفي حناية البهيمة ، والجنابة عليها

العصل الشامن عشرة في النار وما يتولد صهاء وفي موت الرجلين بصلهماء ومسائل والحض العين والعض العنور .

الفصل الباسع عشرا عي لشهادة في الفتل

العصل العشروب: في الصالح والعقور والشهادة في ذلك.

الفصل الحادي والعذر ول: في دعوى الولي العبد أو اخطأ، وحيديني فلأحي عليه إلماء في ذاك أم تكذيبه، ويدحل في احتلاف الشاهدين.

النصل الثاني والعشرون أفي الدعوي والاختلاف ببن الورثة

العنصل التالث والعشروف: في الورانة والموصى لمالذي وأعلى به صنهم فائل عهد أو منطأ

العصل الرابع والعشروف: في الشهافة لبطل معد قصاء القاضي بالفتل.

الفصل الخامس والعشرون. في الجنيل ومة يُعسل مه.

العصل السافس والعشرون، في مسائل الضرب، والأمولية.

العصل الدسع والعشروف: في مسائل النزفغ والقصاد والحجام والختان، وما أشيههم.

المصل انتامي والعشرون في التفرقات.

١٩٠٥٩ - فيقبران: الجداية الواردة على الأدس توعيان: نوع بردعش النفس ، ونوع بردعش النفس ، ونوع بردعش النفس ، ونوع بردعلى الطرف والموع الواردعلي الطرف يسمل قطعًا وحرجًا وشجة ، والنوع الواردعلي النفس بمسلى قبلاً ، فنطأ بيبان اللوع الواردعش المفس وأحكامه ؟ لأن أمر طفس أمم .

نفول: وباته التوفيق، القتل الوجب لنفيسان على ثلاثة أوجه. عمد، وخطأه وشبه عمد، وهو معنى فوق محمد رحمه الله: في الأصل الفل ثاناة، فالعمد أن يتمعد الإنسان قتل من لا ينظر قتله بالحديد سواء كان سلاحًا نحو السبف والسكين والرابع أو لم يكن سلاحًا نحو الإيرة والأشفى، وسواء كان له حدة يبصع بضعًا، أو ليست له حدة برض رضيا كالعمود وسنحة البرائ، وسواء كان المخالب منه اله الأله أو الهيكن، والأصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام: الا قود إلا بالسيف "الما وفي رواية، الا قود اللهاب إلا بالسلاحة، وفي رواية : الا قود إلا ما لهديف، فهذا يبلي لك أن العبرة في هذا البات للحديد، هذا كله على رواية الأصل

وعي الشغى أبو يوسف عن أمي حتيمة وحمه الله : في رجل فعرب وجلا بابرة أو مشي، يشمه الإبرة متعمداً، وقتله فلا فود، وأما المملة فعيها القود.

و ذكور شبيس الأشمة المسوخيس في ديات الأصل الذي الإبرة أنها إذا أصابت المقتل يجب القواد

وذكر لطحارى عن أبن حيمة رحمه اله: أنه إذا فتله يستحة حديد أو عمود لا حداله، فهو ليس بعمد محض حتى لا يجب القصاص، بار مرخطأ عمد، وعني

تولهما: إلى كان الغائب منه الهلاك، فهو همد محض، فيوجب الفعياس وإن لم يكن الغائب منه الهلاك، فهو خطأ عمداً، فينما على رواية الأصل ألحقا الحديد الذي لا حلة له بالسيف، وعلى رواية الطحاون : ألحقاء باختيب، والجراب في الختيب الذي لا حدة له عندهما على النفصيل، إن كان الغائب منه الهلاك، فهو عمد محض، وإلا فهو

حطاً عسد، وكذلك كل ما كان من حيس الجديد بحر الصغر والرصاص، والذهب والمثية، والنجاس وفلاً لك، فحكيه حكم الخديد، إن كان له حادة بنضح بضعًا، قيادًا

حصل "الفتل به، فهو عند محض بانفاق الروايات، وإنّ لم يكن له حدة، فعني رراية -الطحاري عن أبي حيسة رحمه الله، هر حطّ عسف وعندهما: إن كبان الخالسامة

الهلاك، نهر عبيد محفي.

وإن ثم يكن القالب منه الهنزال دينه فهو تعطأ عبد، وعلى رواية الأصل : إن حصل القتل بالصفر أو التحالل أو بالنفسة ، فهو عمد محصر : لأن لبي سلبه السلام نعي القود إلا راخه بد والحديد بتحد منه السلاح ، وعده الإشباء بتحد منها السلاح أيضًا ، فالتص الوارد في الحديد يكون وارداني هذه الأشباء أيضًا ، فأما إن حصل الشوب دالوصاص والألك ولا حدة له فهو خطأ العمد بالدق الروايات الأله لا يتخذ منها نسلاح ، فالتص الوارد في الحديد لا يكون واردا فيها دلالة ، وما لويكن من جنس الحديد إن ضمل عسل "الحديد في الهضع و شويق الأحراء ، فهو عمد محص ، وبنس الحديد إن ضمل عمل "الحديد في الهضع و شويق الأحراء ، فهو عمد محص ، وبحث فيه أنقصاص ، ودنت نحو الإحراق بالمارا الأنه يصل عمل الحديد ، فإنه ينتي الجلد، وكذلك كل منا له حدة بحمل عبدل الحديد ، فهو عسد محض ، وفيه الحشيات الذي ته حديد ، فهنا عسد محض ، وفيه . المختاص

ولان في ط: أخطهل.

⁽٢) فكال في الأصل، وكان فر غيره أحمد أحكاث حمل

وعن هذا قلباً. من أحاف⁰⁰ غيره برمج لأسنان فيه ه أو رمية بسهم لا نصل له وجرحه وقتله ، بجب العصاص.

وقى المنتفى عن محمد وحمه الله: إذا فعمدت نبيًّا من إنسان، فأصبت شيئًا أخر منه سوى ما تممدت، فهو عمد محضى، وإن أصبت غيره يعنى غير ذلك الإنسان، فهر حضاً.

قال هشام " تصير هذا رجل تعمد أن يضرب يد رحل فأعطأ، فأصاب عنق ذلك الرحل، فأبنان رأسه وفتله، فهر عمد، وفيه القرد، ولو أراد يد هذا الرحل، فأصاب عنق فبره، فهر خطأ، وفي البقائي إذا قصد رأسه بالعصا، فأصاب عينه، فعليه الأرش في ماله؛ لأنه تعمد ضربه، ولو كان له أن بقطع كف رحل مي قصاص له قبله، فأراد" أن يضرب كفه ياسيف، فأصاب البد من المتكب، فأياب فصمائه في ماله؛ لأنه عمد محض، ولا قصاص فيه؛ لأنه كان له أن يقطع كفه، ولو رمي فلنسية على وأس وجل، فأصاب الرحل، فهذا خطأ؛ لأن الفلنسية فيست مزيدن الرجل.

قال حشام؛ قلت رجل رمي إسبانًا مسهم فأخطأ، فأصاب السهم حائطًا، تم عاد السهم، وأصاب ذلك الإنسان وقتله، قال: هذا حطأ، ولو يوي نوبًا، فصرت وأس رجل، فتجه مرضعة، فهر عبد، ولو مات من ذلك صار خطأ، ذكره في العبولاً.

1991 - وفي الأجناس : ما ليس سبلاح فيما دون النفس عمد، ومن حكم الفتل المعدد الإجراء أن الأخرة، إذا كان الفائل مخاطاً، ومن حكمه وجوب القصاص عينا عندنا بغرط أن يكون الفائل مخاطاً، وإن يكون الفتول معصوم الذم عصمة أمدية، حتى لا يجب القصاص مقتل المستأمن وإن كان له دم معصوم الأن عصمة دمه ليست بأمدية، بل هي مؤقتة إلى غاية خروجه عن دارتا، وأن لا يكون بينهما شمهة والادولا شبسية ملك حتى لا يقتل الرجل بولده ولا يولده وإن مسعل، ولا يمملوكه ولا مصلوك مولا عملوك، ومن حكمه حرمان الفائل على الميراث

١٩٠١١ - ولا كفارة في هذا القتل عندنا؟ لأن الله تعالى جعل جبهنم جزاء فاتل

⁽١) أجاف الطمة

⁽٣) هڪراڻي ظارف ۽ وکان ئي غيرهما - فان آراد -

العمداء واخراء مسولله شعربه الكفارة، واله ينفي وحوب الكمارة.

وأما قتل خطأ عهو الايقتيد تتحصا بالذين، فيصدب ديره، فقتله بحو أن يرمى إلى طبقا فاصداً قتله، فأحداث معلماً أو دمياً، فهذا حطاً محض و لأي تو يقصد قتله إذ فصد فتل خيره، وكذلك إدارمي إلى حويل، فأصدت مسلساً أو دمياً، مهذا حطاً محض، وكذلك إدارمي إلى شخص فن أندمياح الذي، فياها حوام الدي، بأن دمي إلى تسخص من أما حربي، فإذا هو مسلم قبل ذلك، فأصاره وقتله، فهذا خطأ باعتبار حدد الحراماً! إن ذريكي خطأ باعتبار العن

والر كان بالشاء فانغلب على إسدار وقتله، أو سفط من سطح على إسدار وفتله. أو سفط من لده البلغ أو حندلة، وأصابت إنسانًا وفتله، أو كان على داخ، فه طلك دابله إسماء فهذا كنه قتل حطاً بإضرة

1999 - ولو حفر دنرا، أو وضع حجراً على قارعة الطويق، أو الخرج حالحا أو النيفاء أو كالمراح حالحا أو النيفاء أو كالمراح حالحا أو النيفاء أو كالمراح النيفاء أو كالنيفاء أو كالمراح النيفاء أو كالنيفاء أو كالمراح النيفاء أو كالنيفاء كال

و من حكمه وجوب الكفارة إلا في الفتل تسبيباً كحفر الدر على قارعة الطريق. وما أشبهه والكفارة عربر الوقية في حق الوجد، وصيام شهرين متنامين في حل عير الواحد، وهذه الكفاره معارق سائر الكفارات من وجهون الحدهما الله في هذه الكفاره يشترط الايان في الرفقة وفي سائر الكفارات لا يسترط، والغارق النص.

⁽¹⁹ هكند في الأصل والسوم ، وكنن في فقت العربية .

الافات وبالصاد الابقالات

 ⁽٣) أخراجه الزوري في السنة (٦٦/١ حريب (٦٢٨) ودكره بن محر في انتجهد (عييد) (٣١/١ مريد) الحريد (٣١/١ مريد) ودكره المريد (٢٩١٥) كتاب الساب، ما الكريم (١٩١٥ عليد) (١٩١٥) كتاب الساب، الماب به أمو أمر أربال أمر أربال.

والذاري: أنه لا مدحل للإطعاع في هذه الكفارة حتى إنه إذا عجر عن الصوم الأ يجزئه الإطعام، وله مد عل في سائر الكفارات حتى إن الظاهر أو الفخر إذا عجز عن الصيام، جاز له الإطعام، ولا فصاص في هذه الفتن اجتمعت الأمة عليه، ومن حكمه حرمان الفائل عن اليراث إلا في الفتل طويق النسبيب، فالفتل طويق الانسبيب، لا يوجب حرمان الفائل عن الميراث؛ لأن الفتل له يوجد منه حقيقة؛ لأنه لا تصرف في الجهة، إقابصرف في محل أخر إلا أن الشرع الحق السبيب بالماشرة على خالاف الأصل في حر إيجاب الصيمان، فيبينقي في حق الكفارة، وحرمان اليراث على

فال الكرخي في كتابه " ولا إلم في هذا الفتل بدي في الفتل بطويق التسميب. قالوا" أزاد به إلم الفتل، أما يأتم إنم الختر، ووصم الحجو على طريق المستمين .

98.98 - وأما تبه العملافقاد ذكر شيخ الإسلام في شرحه: أن شبه العملاعلد أبي حيفة رحمه انه أن بتعملا انفسرات عاليس بسلاح، ولا عو في محي السلاح، ويكون قصده الصراب والتأديب فون الإنلاق، سواء شاق لهلاك منه عاليًا كمدفة للفصارين والحجر الكبير والعصا الكبير، أو تم يكن الهلاك منه غالبًا كالمحيا الصغير وناسوط تصغير، وإذا قتله به، فهو شبه العملاء سواء والي بن الصربات أو ثم يوالي.

وعنده من الدنصد الصرب عاكان الغائب ما الهلاك ، عهو عهد محض بجب القصاصي ، وإن تصد الصرب عاكان الهلاك منه غائباً مه كالسوط الصعبي ، فإل م يوال في الضرب ، فيد من الضرب ، فيد على الضرب ، فيد المحلف عنده عبد عنده والي في الضرب ، فيد الخلف المثابخ فيه على قولهم ، بعضهم قالوا: إنه عبد محص ، ويعضهم قالوا: إنه شبه العمد

ومن حكم هذا الفتل الإنب، وإنه فذهر، ومن حكمه وحبوب الدية معلظة على العاملة.

روى ذلك معيرة بن نمية عن وسمل الله يُغَمَّا "، وعنيه إحماع الصحابة، فالأصل أن كل دية تجب بالمثل ابتداء لا تعني تحدث من بعد، فهي على العاقمة، ومن حكمه

⁽¹⁾ أنار إليه البيني في الكوري ١٩٧٨ وأنو داده ١٩٨٤ و بن مدينر مي التمهيد ١٩٧٠ (٣٥٠)

الكفارة؛ لأن شبه العمد خطأ حكمًا، حتى وجبت الديه فيه على العاملة، فكذا في حق الكفارة

وعن أبي حديده وحدمه الله : أنه لا كما يقفيه والا فصياص ؛ لأن التسرع جمعل القصياص مواحب العمد للطلق، وقد تكنت الشمية في هما الفتن في القصيات ولا يكون عمدًا مطلقًا، وليس بهما دول النفس شمه العمد وحلاف النفس.

قال القدوري في كتابه ما جعن شبه عبد في القس، فهو عبد فيسا وون الفس، وهو عبد فيسا وون الفس، وهذا أكّن حد شبه العدد في النص أن يه منذ الصارب الفريات و لا يقمد الأنسى، وهذا أكّن حد شبه العادد في النص لا يقصد الإنسان إلى يقصد الناوية، وذلك إلما يتحتى لنفس، لأن إثلاث النسي لا يقصد بالسوطة وإنما يقصد بالسلاح وكان القتل بالسوط شبه عمد؛ لأنه من حيث إنه تعمد القويت معمد، وهذا الحد لا يتأتى فيما دون النفس، لان ما دون النفس كتب يقصد بالإثلاث عبد النقس، والسوط فيما دون النفس عمداً بالمسلام يتصدنا لإثارة في بعر السلاح، وكان النفس، با خليب والسوط فيما دون النفس عمداً باعتمار القبل عبداً دون النفس عمداً المعمد وما دونها في شبه العمد إذا ضرب أخر بدد أبي بناده أو بنبيء لا يتعمد بمناء القبل، فال زيد الن عمر : هو شبه العمد، وقال الخمن الن ديا مراء واحد شبط، من ذلك، فال زيد الن عمر : هو شبه العمد، وقال الغمد، في النساد فهو المها العمد، واحد شبط،

19-14 وفي أموادر الراسمة نعة استال محمد المهارجل للج وحلا موضحة شبه العبيد قالي الايكون الوضحة شبه العبيد الأنهان تعمد فقيه القصاص ، وإناسم وعده كان خطأه فلاتكون الوصحة شبه العبيد بين الأجنبي ، وقد تكود من الوالدين، والحدوكل من لا يقتص أمه، فيكون ذلك عليه من شبه المعدفي ماله - والفراعلم- .

القصل الثاني في اختابة على النفس ما يجب بها القصاص وما لا يجب

1903 - قال محمد رحمه الله على الجامع الصغير أن رحل ضرب وحلا بمرا" لفتله، فإن أصابه بالحديد قتل به ، وإن أصابه بالعود، فليه الدية ، هكذا دكر ، ولا شك أنه إذا أصابه حدا فغيدة وجرحه إنه يجب الفصاص عند الكل، وإن أصاب ظهره، ولم يجرحه ، فلاشك أن على قولهما: يجب العصاص ؛ لأن لم قائل لا يلبث.

وأما على قول أبى حنية وحمد الله: فعلى ما ذكر في الأصل أن العبره للحديد لا أنجرا هذه يجب القصاص، وعلى ما ذكر الطحاوى عنه: أن المبرة للجرح لا يجب القصاص، وقوله في الكتاب: وإن أصابه بالعود، فقيه الدية يحتمل أن بكون قول أبى حنية وحمد الله الله أما على قوله ما يجب القصاص كما أو صربه بالحجر الكبير أو الخشة الكبيرة، وإلى دهب بعض المشابع، وعامهم على أن هذا قول لكل الأل هذا عا لا يقتل غالبًا، وهمد يعتبران غلبة الهلاك في الله ليست يجارحة، ومن هذا الجني ذكر في أفناوى أعل سموقند أن إذا ضرب وجلا بالكافر كرب، وقتله إن ضربه من قبل الحديد، فتبه القصاص فيه، مكذا ذكر، ويجب أن يكون الكلام فيه نظير الكلاه في مسألة القرار.

1993 - وفي العبون: ضرب رجلا بسيف في غمد، فخوق المديف الغمد وقتاء، قال أبر حيفة رحمه الله: لا قصاص، وقتاء محمد رحمه الله: إن كان العمد تقيلا تو ضرب به وحده قتل به، فهما يعتبران القتل مآلة بقصد بها الفتل عاده، وأبر حيفة رحمه أنه يعتبر دابل الصد.

۱۹۹۶۷ - قال محمد وحمد الله في الجامع الصغير : إذا أحمى نتورًا، وألف قيها إنسانًا، أو ألفاء في ناو لا يستطيع الخروج منها، فأخرقته النار يجب الفصاص؛ لأن المار معنى السيف، فموضوع المسألة يشير إلى أن الإحماء بكفي، وإن لم يكن فيه مار،

⁽۱) الرابطيل

قال البقالي في فتاويه : هو الصحيح .

وقي الفقائي: إذا ألفاء في النار، فخرج حيًا وبدر من، فمكث أيامًا مصبيًّا من ذلك. حتى مات فتل بدء وإن كان يجيء ويدهب قلا.

19-14 وفي آ الجامع العبخيراً : إذا غرق صبيًا أو بالغًا في البحر، خلا قصاص عند أبي حنيفة خلافًا لهما.

وذكر تميخ الإسلام في تسرح فيات الأصل: أن من غرق إنسانًا بالله إن كان الله قليلا لا يغل منله غالبًه وبرجي منه التجاة في انغالب، فعمت من ذلك، فهو خطأ العمد عندهم جميعًا؛ لأنه متعمد الإلقاء غير متعمد القتل إذا كان الماء بحال لا يقتل مئله في الغالب.

وأما إذا كان الماء عظيمًا إلى كان يحيث يمكنه النجاة منه بالسياحة ، فإن كان غير مشتود ولا منفل وهو يعسس السياحة ممات، فإنه يكون خطأ العمد؛ لأنه إذا يكن النجاة كان الملغى متعملًا في الإلغاء لا في الفئل، وإن كان بحيث لا يمكنه النجاة، فعلي قول أبر حتيفة رحمه الله : هو خطأ العمد ولا قصاص، وعلى قولهما : هو عمد معض، وبعب القصاص .

19.14 - وفي المنتقى" عن أبي يوسف رحمه الله عن أبي حنيفة وحمدافة:
رجل ألفي وحلا من سفية في بحر أو دجلة، فرسب ("كما وفع وغرق، فعلى عافلته
الدية، وإن قان حين ألفاه سبح سياحة، فم غرق، فلا دية فيه، وإذا ألفاه من سطح أو
جبل، أو ألفاه في بنر، فعلى قول أبي حنيفة وحمه الله " عدا خطأ الاحمد، وأما على
قولهما: إن كان لا يوجى منه النحاة غالبًا، فهو خطأ العمد، وإن كان لا يرجى منه
النجاة، فهو عمد محض يجب القصاص به عنتهما.

⁽¹⁾ توسب: خاص في الأسعل.

حتى مات. فعليه القصاص كما لوقته بحجر عظيم أو خشمة عظيمة وإن ترك الخنق قبل الوت، ثم مات بعد ذلك، فإنه ينظر إن دام على الخنق مقداراً بوت الإنسان مه غالبًا، فعاليه القصاص والآن قصد الخنق والنتل، فكان عمدناً مستشاً باعتبار الخنق والثمل جميعاً، وإن دام على الحق مقعاراً لا يوت الإنسان منه غالبًا، فلا قصاص و لأنه قصد الحق، أما ما قصد الفتل فكان عمدًا باعتبار الخنق حظًا باعتبار الفنل.

19.41 - وإذا سفى وجلا سما، قسات من ذلك، فهو على ثلاثة أوجه إما إن أوحره إيجاراً على تلاثة أوجه إما إن أوحره إيجاراً على عن منه، أو تاوله وشرب من غير أن أكرهه على شربه على شربه حتى شرب، من غير أن أكرهه على أو أن أوجره إيجاراً ، أو ناوله ، أو أكرهه على شربه حتى شرب فلا قدامس، وعلى عاقلته الدية، دكر المسألة في الأصل مطلقاً من عير ذكر حلاف، وثم يفصل بينما إذا كان ذلك مقداراً يقس مناه غالباً أن الا بقس، وهذا الجواب الا بشكل على دول أبى حقيقه رحمه الله ، ودلك الأن القتل حصل بما الا يخرج الا من حيث الجعيمة ولا من حيث الجعيمة ولا من حيث الجعيمة

وأما على قول ألى يوسف ومحمد رحمهما الله: فين مشايت من قال: اجواب عندهما على النفصيل إلى قال ما أوجره من السير مقداراً ينتس مناه عاليًا كان عمداً محضًا و لانه قصد الإيجار والفتل جبيعًا، فكان عمداً محصًا كما أو قله يحجر عظه، وإن كان قدرًا، لا يقتل مناه غالبًا، وإنه يكون خطأ العمد؛ لآنه قصد الإيجار، ولم يقصد القتل، فعلى قول هذا الفائل الا يحماحان إلى القرق بين هذا وينما إذا قتله بحجر عظيم، ومن مشايخنا من قال بأن على قولهم جميعًا: بكون خطأ العمد، سواء كان عايفتل مثله غالبًا، أو لا بقتل، فهذا القائل يحتاج القرق بين هذا وبينما إذا فتله بحجر عظيم على قولهما

ورجه الفرق بينهما وهو أن السم الفليل يحمل في بعض الأدوية لإصلاح، فيهدا الاعتبار لا يثبت القصد إلى الفتر إن ثبت الفصد إلى الفتل بالكتير منه: لأن الكتير مه لا يجعل هي الادوية للإصلاح، فإذا كان كذلك ثبت الفصد إلى الفتل من وحه دول وجه، فكان شبه العمد، وكان كمن أوجر رجلا سقمونيا مفداراً لا يحتمل النفوس فعات لا يكون صداً محصّاً؛ لأنه مما يجعل في الأوية للإصلاح، فكذلك مذا يخلف ما لو قتله بحجر عظيم، أو ألقاء من السطح؛ لأنه عالا بقصد بهذا إصلاح البدن بوجه من الوجوء، وإذا كان ما يقتل مثله غالبًا كان قاصلة إلى قتله من كل وجه فكان عمدًا محضًا، وإذا ثاوله، فشرب من غير أن أكرهه عليه لم يكن عليه فصاص ولا دية، سواء علم الشارب بكونه سما أو فم بعلم، إن علم فلا إشكال؛ لأنه شرب بخنباره، فكان الشارب هو الفائل لنفسه لا المعطى، فلا يكون على المعطى شيء كمن دفع سكبنًا إلى وحل، فقتل به نفسه ثم يكن على الدافع شيء، فكذا مناء وكذلك من صفر بنرًا على فارعة الطريق، مسشى عليه رجل قد علم بحقر البشر، فإنه لا ضمان على حافر البشر، فكذلك هنا.

وأم إدالم يعلم بكرته مسماً ، فكاذلك لا شيء عليه لا فصناص ولا دية ؛ لأن الشارب هو الذي باشر قتل نفسه ؛ فا شرب مختارً ، فلا يكون على الفعلي شيء .

فإن قبل الإعطاء، وهو معاقب على الشارب فقد سب اقتله بالإعطاء، وهو معاقب على هذا السبب، فإنه بأنم بذلك، فهاف على هذا السبب، فإنه بأنم بذلك، فهافت وجب أن يضمن السبب كمن حفر بئراً على قارعة الطريق، فمشى عليه "إبسان وهو لم يعلم بالحقر، فإن الحافر يضمن ؛ لأنه كان مسببًا لفتله، وهو معاقب على ذلك.

قلا: المست إذا كان معافياً على السبب ملاماً عليه إنما بضمن إذا بقي أثر معله وقت الموت كما مي حفر البتر بيقي أفر معله وقت الموت وهو العمق، وأما إذا لم يبق أفر معله وقت الموت وهو العمق، وأما إذا لم يبق أفر بعماء وحوله الموت، فيها الموت الموت الموت على الأول؛ لأن زال أفر قعله وقت الموت، وهذا في مسألتن زال أثر قعله ، وذلك لان فعله إلما كن في وضعه في بده أو فيه ، وقد رال حفا الأثر الما القاه في فهم ، أو ابتلمه ، وإدا لم يبق لقعله أثر وقت الموت لم يكن عليه ضمان ، وإما عليه إلى الم المؤدن الم يكن عليه ضمان ، وإما عليه إلى الم المؤدن ، وبنحوه ورد الأثر عن رسول الله في فيه .

١٩٠٧٢ - وإدا حبس إنسانًا في بيت حتى مات حرعًا أو عطسًا، لا يضمن شيئًا عند أبي حيف رحمه الله، وعندهما: يحت عليه اللدية؛ لأن الحوج سبب مغض إلى الموت، وهو فائم إلا أنه يدنيم ذلك عن نفسه، بالأكل، وإذا منع الطعام منه صار مسيًّا

⁽¹⁾ هكذا مي نا وف ، وكان نمي الأصل وم - فيها .

المثلف بمنزلة حقر البشر، وبن الفعل أأكاد لارت، ولكن الماشي يمتع نصب عن الوقع ع يوصيع القدم على موضع مستفر، فإذا حقر، فعد منع دنت عنه، فاعمل تلك العلة، كذا هنا، وأبو حقيقة رحمه الله بشول، التلف حصل لمي فيه، وهو الحوع والعطش، وإنه بدفع ذلك الهاء والطعام، فهذا فلدمنع ما يرفع به الهلاك عن بذبه، وهذا لا بعد تسبيبً إلى التلف.

1947° - وفي اللمنظي : سئل محمد رحمه الله عن رحل دني رجلا حيّا عي فير ومات، قال: بطايعه لأبه قتله عبدناً.

وعن أبي بوسف وحمه الله . إذا قال: ضربت قلانًا بالسيف فقلته أنه قال: هذا حطأ حتى بفوان: عمدًا، ولو قال: ضربت بسبقى، فقتلت قلانًا، أو قال: وجات يسكيني فقلت قلانًا، ثم قال: إنما أودت غيره، فأصابه، دوئ عه القبل.

و بى المنطى : إن قال الرحل الفلنا فلانًا بأسباها منحمدين، ثم قال الكان معى عبدى له يصدق وقتل مه و لو قال: قطت فلانًا متعمداً بحديثة، فلما أخد بدلك، قال: كان يومند علامًا قه يصدق وقتل به

ولوقال، صربت قلالاً بالميف متعملاً وقي قال، لا أدرى مات مها أم لا، وفكه مات، وقال المولى: مات مها لم يقبل، ولوقال، مات مها، وهن حيه مهشه، أو الدعت عند ب، وقال المولى: مات من صربت، فالشول قول القانو، وعليه نصف الدية.

⁽¹⁾ مكذا من الأصل وم، وكان من في النمل ، ومن ف. النفل

⁽٣) هكذا في الأصل وم. وكان في طاوف: " فقتله". "

⁽٣) هكادا فريادأ مهل وم، وكان من طاوف العطاء ..

14.۷0 - وفي المنتمى : إذا قطع عنق الرجل، ويفي شيء فليل من الحلفوم، وفيه الروح، فقلل من الحلفوم، وفيه الروح، فقلله وجل، فلا فود عليه الأن هذا ميت، ولو مات بنه بعد ذلك، وهو على تلك الحالة بعد ورثة ابنه، ولم يرت هو ابنه، ولو شق بطن رجل، وخرجت أمياء، كلها، وسقطت بالأرض إلا أنها صحيحة بعد، فقتله رجل أخر قتل به، ولو اقتلمت أمعاء، من بطنه، فطرحت عنه، وبقى البطن حاليًا، فقتله رحل، فلا قود عليه؛ لأن هذا

ولمو قتل رحلا وهو في النزخ قتل الفاتل به، وإن كان يعلم أنه لا يعيش.

الا ۱۹۰۷ - قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير : في الصغير بلغيان: صف من المسلمين وجلا من الصحابه من المسلمين وجلا من أصحابه على ظل أنه مشرك فعليه الكفارة والدية، ولا تودعليه: لأن مغافتل الحطأ؛ لان الخطأ صورته أن بقصد قتل من يباح له قتله، فيصيب من لا يباح له فتله، وقد وجدها هذ المعنى، وقتل الخطأ يرجب الدية والكفارة دون الفود، وأصله ما ووى أن المسلمين أصابو اللهمان بن حضفة رضى الله عنها "، فأوجب وسول الله في الدية، فتركها حليقة لهم ، فقد أوجب وسول الله في الدية، فتركها حليقة

قيل: وهذا إذا كنان المقتول في صف المسلمين، فأما إذا كنان المقتول في صف المسركين لا يجب عليه شيء الأن هو الذي أهدر دمه حيث وقف في صف المشركين ، ألا ترى أن المشركين إذا تترسوا بأطفال المسلمين وأسراءهم جنز للمسلمين الرمى لهم، ولا يجب عليهم شيء فيما أصاب الأسراء والأطفال.

١٩٠٧٧ - قال محمد رحمه الله من الكتاب: رجل قتله ابنه عمداً، فعليه الدية في حاله مي ثلاث سنين، ولا قصاص عليه، وهذا مذهبنا.

والأصل فيه ما روى عن النبي على أنه قال: ولا يقاد والدبولده "؟ ولأن الأب أصل والولد درع، وإهلاك الأصل بسبب الغرع عبر مشروع، وإذا لم يجب الغصاص

¹⁵⁾ أفسر إليه الحافظ ابن حجر في أفتح الباري (٢١٨/١٦٠)، ولم أجد في فبرس

⁽¹⁾ تحسوجه الدارقطني في استه ١٤٠/٣ حديث (١٧٨) وأبو الشسيساع في اللهودوس بمأبور الخطاب ٢٢١/٥ حديث (١٠/١٨) ولي عبدائير في التعهيد (٢٢/٦٣).

عنديا وجيب المنفوعين الأسرس مناهم والإيجيب على المناقلة ، والأصار فينه حديث عمر وضي الله عنه ، فزيه قضي بالذية على الأب في ماله و هـ فش ابنه عمداً .

وعرزان عياس رصرانه عنهما أبه قبال الابعثل العاقبة عميذك وإذا أوجب الدبة في مائمه بجب موجلة في اللاث مسيء وقد ما هذا فيما نقدم، ويفش له لد ووالد الولد بالأب والجد مصاطأه لأن الأصل ليس بحره له، وإهلاك اجزء بالجناية على أصله ليمل بقبيع ورلايقتصر الجديوك ولندوس قبل الأباه والأمهات وإن عدوا الان السوالاب يشعلهم، فيدخلون حميعًا نحب الحديث، ولا يقتص الأوبولدها؛ لأن الأو تظهر الأب في حق الحرمة""، بل الأم أعظم حرمة من الأب، وبالنص الوارد في حق الأب يكون واردًا في حق الأم دلالة .

١٩٠٧٨ - ولا فصياص فيهما بين الصبيبان لغوله عليه السلام ، او في القنوعين اللاك أأنه وهممنا الصمر وحطأه سواء عمانا حتى تجم الدية في الحالين: إما الخطأ فظاهره وزما العمد فلانه تعذر إبجاب المصاصيء والصر العمد فيردار الإسلام لابخلو عن عفرية أو هوامة، وتعلِّم إيجاب العشوبة، فنجين العوامة، ويكون ذلك في ماله في فعيل العمدار لأن العاقلة لالعش العمدر

اللهي الزيادات . أن الدبة في فصل العجدنجي على العاقلة أيصاً. ولا كفارة عليه هي الخطأ عندماء ولا يحرم عن المبررت خلاقًا للشافعي وحمله الله والجنواب في المعتود يظير الجواب في الصبي؛ لأن المعود في معلى الصبي.

والجوالب في المجنون إذا فتل في حال حنواه بظهر الخواب في الصبي والدرأولي؛ الأذ للجون عاج العقال والصبي باقص العقل، وأمازه كاذبيج وبفيق، وقتل في حال إقافته، ذكر في الاصل . أنه هو الصحيح سواد؛ لأنه حالة القنل مقبل، والسرة

المائا مكشافي م وهما، وكانتاهي عداء الحرية الماوي الأصل: الجزية [.

⁽٢٤) أخرجه ابن حرية في المسجيحة (٦٠١٦) وحديث (١٠٠٣) وفي ١٩٤٩) حديث (٣٠١٤). والعاكم في أللسندوك (١٩٤٨ حاليت (١٩٤٩ وفي ١٨٨٧ حاليت (١٣٥٣) وفي ١٩٠٤) حسان (١٩١٧) والمسائل في اللحين ١٨١/٥ حديث (٢٦)٢٠ وأحمد في الصندة (٢٠٠١) حسيث (١٤٧٩م) وفي ١١٤١ حاسن (١٨٥١٥) والطرائل في الأرسط (٢١١١٠ عادث (٣٤٠٣) رائيههي هي آلکري (١٩٩٧ حديث (١٨٠٩١

خالة القنل، فصار كسائر المفيقين، فإن حن بعد ذلك، هل يسغط القصاص؟ ثم يذكر محمد رحمه الله عدًا الفصل في الأصل.

قال شبخ الإسلام في شرحه: إن بعض مشايخنا فصكوا الجواب فيه تفصيلا، وغالوا إن كان الجون الحادث مطبغا بسقط القصاص؛ لأنه بالجون المطبق يتشحق بالصبيّ، والصبي ثر قارن الفنل، سع الوجوب، فإذا طرأ على القتل قبل الاستبغاء ما عوص معنى الصباء عنم الاستبغاء؛ لأن العقوبة في الاستبغاء لا مي الوجوب.

وإن كان الحنون الحادث غير مطبق لا يسقط القصاص؛ لأن الجنون إذا لم يكن مطبقاً، فهو بمزلة الإغماء، ألا نوى أنه لا يسقط العصاص؛ لأن الجنون إذا دام أكثر من يوم وليلة كما في الإغماء، والإغماء لا يسقط القصاص؛ لأنه نوع مرض إلا أن الجنون إذا كان مقارنًا للقتل منع وجوب القصاص، وإن كان عير مطبق؛ لأنا اعتمرنا الجنون إذا كان غير مطبق بالإغماء إلا أن الإعماء إذا كان مقارنًا للقتل، منع وحوب القصاص، وإذا طرأ على القتل قبل الاستيفاء لا يسقط الاستيفاء، فكف الجنون الذي هو غير مطبق، هذا جملة ما أورود شبح الإسلام في شرحه.

19.79 - وفي المنتقى : رجل قبل رجلا عمدًا، ثم عنه، وشهد عليه الشهود بالقتل رهو معنوه. فإني أستحسن أن لا أتتله، وأجعل الدية في ماله.

وذكر في سوصع أحر من المنتقى إبراهيم عن محمد رحمه الله: رجل قتل رجلاء لم جن الفائل لا يقتل، ولو قضى عليه بالفود، لم جن، فالقباس أن لا يقتل.

وقال أنو يوسف رحمه الله: يقتل إذا كان قد قضى عليه، وفي موضع أخر إذا قصى القاضي بالقصاص على الفائل، مقبل أن يدفعه إلى ولي الفتيل جراً الفائل لا قصاص عليه استحسانًا، ويجب اللية، وإن جزاً بعد الدفع إليه، له أن يقتل.

١٩٠٨- في النتقى اليضا: المرأة ضرح منها رأس وللها، وثم يخرج مه خيره، أو استبل للصيى على تلك المال، ثم إن فياتلا فناه، فإنه لا أقضى عليه بالقصاص، وأجعل الدية عليه، إلا أن يكون خرج مع الرأس نصف، أو حرج الأكثو منه مع القدمين، فهو بنزلة ما فدم خروجه، فإن فتله أخذ به، وكذلك الحكم في قطع عضو من أهضاء.

1994 - في المنتفى بشر من الوئيد عن أبي يوسف، وابن سماعة عن محمد و جهم الله: رحل قطع بدرجن عمداً» ثم إن الشطوعة بدر عطع من الفاطع صمداً» ثم مات المعلوعة بده عن الشطع ، فعلى الفاطع القصد عن لوئي القطوعة بده من شال الانتفاط قد جي قبل أن يحب له الدم، فوها مات العطوعة بده من حناية كانت عليه فبل أن يحل دمة .

وذكر مذه السألة في موضع احرامن اللتفي أعل محدد رحمه الله ، ودكر فيها الفياس والاستحداث، وقال: النياس أناعلي للفاطع النصاصي الما قلل، وفي الاستحداث، لا قصاص، ونحب الدية عليه في ماله الآله قد كان مل أدمه للعاطع قبل الذيوت من الصراب، ثم قال: والايشية عذا للرائد

و جن قبل امن الرامل عسمناً و تعران أب الفيتران قطع بد الفائل عطاء وسائد من هلك كان فصاحاً ، ولم يكن لركِ الديد على أب الفيول

۱۹۰۸۳ وقر صوب وجل رجلا بالمديف عنداً. قو إن الفسروب، ضرب الفسارت بالمبعد عندًا، ثم مانا جميعًا، فإن ها، قصاص إن مان مثاً أماً أو أحدهما قال الأخر، هكما ذكر مشرعز أبي يوسف إحداثه.

ويقستن الرجو الاعدالي: والرجل بالبرأة، والمرأة سائر خار لفيوله تعالى المؤكلة المتطاهر في الفالي المؤكلة المتطاهر في الفالي أأا أوجها القصاص في الفتاني مطلقاً من فهر نصل، ويصل المسلم بالدمي عنداله والدالي يفتل بالدعي وبالمسام بالاعلام، والدالي إدا قتل ذكياً. المالمية بالدمي عنداله يقتل به بلا تحلام، ولا يقتل المسلم ولا المذكر تسهة الإباحة في الحلل، غير مستأمن، ولا يصل مستأمن بمستأمن في طاهر الرواية لتمكن تسهة الإباحة في الحلل، وعلى مذا الحرف تفتل في حق أهل الحرف على تهم حربياً لماء لا مفسو الكمر، ألا ترى أن المرأة لا تقتل، ومعنى احواب التسخ بعقد المواب لم يعاد المراب لم

١١ هكدا مي ظارم، وكان عن الأصل وف. الحميمًا ..

⁽٣) سورة ليقرق: الأبلداء

٢٤) فاتحد في ظاء وكالذفي الأصل العبار مستماً ساليك ، وفراع الساليكان

بين في المحل لا حقيقة الإباحة ولا نسبتها، قاطق اللغر بالمسلم في حق هذا خكم، وأما معنى احراب لم ينتسخ بالاستنمان من كل وجه؛ لأن أمان المستأسر موقَّت، فلا ينتسخ به معنى الحراب من كل وجه ، بن نبغي شبهة الحراب، وإدا بقي شبهة الحراب بقيت شبهة الإباحة، والفصاص لا يجب مع الشبية، ولايقتل للولى بعبده، وكفًّا لا يقتار عن كان بعضه ملكًا له؟ لأن القصاص لا يتجرأه فإذا سقط بعصه سقط كله، ويقتل سليم الجوارح بتاقص الأطراف والصببي والمجتون؛ لأن القفل تصرف في الروح، وقد تساويا في ذلك.

١٩٠٨٣ - ويقتل الجماعة بالواحد، قرق بن النفس وبن الطرف فيإن البعاد لا بقطعان مد واحدته ويفتل الواحد ولجماعة اكتفاءه ولايجب مع ألفصاص شيء أخواه فرق بين هذا وبينما إذا قطع بميني وجليل عسماً فجاءا وطلبا من الغاضي حقهما فالفاضي بقضى لهما جميل الفاطع وبدية يد بينهم .

والفرق أن الأنفس جعلت مثل نفس واحدة حتى فتل الجماعة بالواحد وإذا كالا الأنمس مثل النمس الواحدة كانت النفس الواحدة مثل الأنصص ؛ لأن المماثلة بين شيبتين من الأسماء المنتمكة لانقوم بأحد الطرفين، وإذا كان النقس الواحد مثل الأنفس صار كن وقعد من ولي الفتيل مستوفيًا حقه في القصياص بكماله ، فلا يستحق معه شيء الخبري أميا البيد الواحدة لم تحمل مثل الأبدي حتى لا يقطع الأبدي ببد واحدقه وإذا لج تكن البد الواحدة مثل الأبدي صار كل واحد من الفطوعة بدومستوفيًا بعص حقه في القصاص لا كمان حقه ، فيقضى بدية بسيما تكميلا لحق كل واحد مهماء ولو كاذ ولي أحد المفتولين حاضرًا، ووليَّ الفتول الآحر غائبًا، فجاء الحاضر إلى الفاضي، وطلب القصاص، فإن لقاضي يقضي له بالقصاص، عإن حضر الأخر بعد ذلك لا يقضي له مشيء، قرق بن هذا وبيتما إذا قطع بمبتى رحلين، فحضر أحدهما، وطلب القصاص من القاضي، وتشي القاصي له بالقصاص، ثم حضر الأخر، مالفاضي يقضي له بدية البدء وفي الفصلين جميعًا من عليه صار قاضيًا بحق الغالب حقًا واجمًا عليه

والوجه في ذلك أنا في فصل القصاص المفضى به ليس بمال لا حقيقة ولا حكمًا؛ لأن المقصى به الدم، والدم ليس بمال لا حقيقة ولا حكمًا، وما ليس بمال لا بصحت

الله إلى فكان كالقامي إذا قضي دينه من خمر حسده للمسلم لا تضمن والأن المفضى به اليس عال متقوم في حق السلم، وكذلك هذا، والهذا فلنا: إن الفائر إلو قار نفسه لا تحب الدية في مناله لوالي القصناص، وإنا وجند منه إللاف سبب حق ولي القنصاص وهو الجراحة، والقائل حيَّ واللِّبُّ من أها أن يحب عليه الضمال بعد الوق بسبب رجد منه ا في حال حياته و الآنه أتنف ما ليس بجال لا حقيقةً والا حكمًا: فلم يضيم الذال، فكذا إذا قضى بنفسه حقًا وجب عبيه للغير ، فأما الطرف إذ لم يكن ما لاحقيفة فقد أعض له حكم المال حش قالوا: يستوني في الحدم، ويستونيه الوصوري أظهر الروايات، ويحرى فيه البدل و الإباحة إذا كان مفيث، ويعتبر التكافي والنساوي في الفيمة لجريان القصاص في الأطراف كما في المالي، وإذا كان له حكم المال فمتى قضى به حفَّ وجب عب صار ضامنًا للمقضى له، وكذا لو يقشي به حمًّا وجب عليه، لكنه أتلفه بأن قطم ينا نفسه ، صبار ضيامنًا وبه البيد؛ لأن المتلف به حكم المال، والمال بحبور أن يصبحن بالإنلاف والقبصياء، وأحامه ليس عال لا يحمور أن يضمح بإلمال لا بالقبضياء ولا ولاتلاب.

١٩٠٨٥ - وإذا كان الدم بين التين، فعقل أحدهما: البرين الساكت فتهر الفات. عمداً، فهذا على وجهون: إذ قتله ولم يعلم بعقو العالى قالقياس أذ يقتل الساكت مه. وفي الاستحسان: الانفتار؛ لأنه قتله على تفدير أن له ملكًا في بصف الفائل، وقالم يعلم بالعشور فيصير ذلك شبية في دره ما مدره بالشبهاب كيس زفت إليه عبر (مرأنه و فوطنها على حسبان أنها امرأته، قوطهر أنها أحتيبة ليس له فيما ملك ولا شبعة ملك لم يكن عليه حدد الأنه وطنها على ظن أنها أم أنَّه ولكن غب الدية في ماأم؛ لأنه عمله محض، لكن سقط القصاص للشبهة فتجب الدية في ماله ، فرق بن هذا ربينها إدارهي سهمةً إلى شخص أو قتل شخصة على ظن أنه حربي بطهر أنه مسلم تجب الدية على العاقلة، وحمل ذلك خطأ مع أنه قصد قتله بالسلاح.

ورجه الفرق أن في الحربي إن وحم القصيد إلى القبل بالسيلاح إلا أن فيله لم يتصف بالحرمة، ومع القصد إلى الفتل لاية من انصاف الفتل بالحرمة حتى يكون خميدًا، ألا ترى أن فيتل لصمي والمجنون خطأ حكمًا، وإن كمانا مشجمه بر الفيتل بالسلاح؛ لأن القتل في حقهما لم يتعبف بالحرمة، قلاد وقتل الحرس لم يتعبف

بالحرمة؛ لأن فتل الحربي مباح له قبل النعرف عن حاله إذا وقع في قلمه أنه حربي؛ لأنه متى لامه التعرف هن ماله قبل الفتاريدليل أخر سوى النحرى ويا يخاف على نمسه سه، فأبيح له الفتل قبل التعرف دليل أخر سوى التحري، واكتفى لإباحه القتر مجرد التحريء وهذا كما قالوا: فيمن دخل دار إنسان شاهرًا سيف توفع في غالب رأيًّ؟ صباحب الدار أبه فصد فتله يماح له فثله ، ويسقط عنه تعرف حاله لإباحة فتله أنه دخو واره ليفتله، أو دخل ملتحدًا فكفّا في الحربي، وإذا لم ينصف فعله بالحرصة ليربكن عمداء أما ههنا وجند القصد إلى انفتل بالسلاح وانصف الفتل بالحرمة ؛ لأنه لا يخلو إما أن علم أنه لا يحرِّرُك التغيره بالقتل دون مماحيه ؛ لأنَّ الثابت له في نفس الغائل نصف اللك، أو لم يعلم أو اشتبه دلك عليه، فإن علم أنه لا يحل له التفرد بالقتل كان القتل حرامًا، وإن لم يعلم أو است عليه لا يمام له الإقدام على القبل بمحرد المحريء ولرمه التعرَّف بدليل أحر ذوق التحري؛ لأنه لو أمر بالتعرف بدليل احر فوق النحري لا يخاف على نفسه، ولا يخاف برب حقه، فلا نفس الإباحة بنفس التحري قبل التعرف، وإذا كان الفتل حرامًا في الحالين وكان فاصعةً إلى الفتل كان عمدًا محصًّا إلا أنه بسقط القصاص لنوع شبهة من الوجه الذي ذكرناء هوجب دية كاملة في ماله، وإذا وجت دية كاملة في ماله ذكر منجمية رحمه أنه في الكتاب أنه بحمست و من ذكك، تصف الدية ، وذلك حصيته من دم الفشول الأول، ويؤدي النصف الأخر إلى ورثة المقتول الثاني، ولم يفصل الجواب تعصيلا بينما إذا كان للمقتول الثاني مال أخر حاضر سوي دنه أو لم يكرن، قال مشايعنا، ما فكر في الكتاب محمول على ما يقا لم يكن للمقتول الثنائي مال حاضر سوى اللمة التي وحست له على القائل الثامي؟ وهذا لأنه متى لم يكن له سال أخير سيري الدية بشأخير حل العائل الناس في مصف الذية التي وجبت له على الفقتول الشاني إلى أن يظهر له مال، وإند يظهر له الثال مني حل أجل دينه، ف مني حل الأجار وفيعت الفياصية بين بصيفي الغية وولزمه رد البصف البيافي إلى ورثة المفشول الثامي

 التناني من نصف دية وحبت للمفتول الداني علي الفائل الدني"؛ ودلك لأنا ما وحب الفائل الثاني على اقتدل الدانية وحل المدن الفائل الذي ما وحب المفتول الثاني من تصف الدية بعفو صاحبه ورا كان مؤجل المفتول الثاني من كمال الدية على الفائل الذي الذي لأحل حل الأحل دو الفائل الداني حل المفتول الثاني من كمال الدية على الفائل الثاني مؤجل! لأن من له الأحل دو الثانل لتاني حل في الحال، وزخال لا يصير فصاصاً بالمؤجل، فيؤدى من مال المت له التنول الثاني من حل الناتل الباني دية الشول الثاني من حل الأحل، فيحب أن يكون الحواب على هذا التعصيل (لا أن محمداً وحمه الله ذكر حواب أحد العصلين، ولم يدكر حواب الفصل الأخر.

49.00 الفارة الفارة فقر الله والمائد المساكلة القائل وقد بعلم بعلم بعلم والمساكلة الأمارة المائد من المرافقة وقال الفنات أن نتله معلى المرافقة وقال المنات عليه المنازعة في الناز من الدون. الشنة عليه ما يشتبه متله والده قال عقارة فقل سائر الحقوق المنتركة بين الناز من الدون. ونحو وإذا السنية فاه الحدهما، أو أبطل أحدهما حجمة نفسه لا يبطل على الأخر حق الاستيفاء، وقد الشبه على عمر رضى الله عنه هذا مع حلال قفره في العمر حتى شاور المي مسعود رصي الله عنه و فك و وراده المنات عقارة في دراء المنات عقارة المنات عقارة في دراء الله يعذر أبالشبيات والمنات عقار ولا يحدد الأنه الشبه عن حق المائم في الوطاء أشبهادا، المنات والمنات المنات المن

فأما إذا علم بالحرامة فإنه يفتل سواء قصور القاص سنقوط القصاص في بصيب الساكت أو لم يقفل ، و منال السافعي و حساالله " إن حضى القاضي سيفوط القصاص ، وبه يقتل ، وإن لم يقفل لا يقتل ، و وهب في دلك إلى أنه فحيل محتهد فيه ، فإن في قول

⁽٦) مكذا في قدومت وكان في الأصل وفي أحلى الفائل الثاني من تصف الفيد ، ولك

بعض أصل الدياء وهو أحمد عوالى النائي عدم إن المسالات أن يقدني الذائل معيد عدم مساحته علوه كالدخصلا محيداً عدم الم يقص الفاصل بسعوط الفصص مي احي الساكات حتى بصير محيداً عليه يبني شبية إباحه الفال به سبيب اختلاف العساء عن ديك وظهر هذا مدقلتم في المكاب إردافش عبداً عن وهاء وله يوفي ووارت احراء وبنه لا يوب الدياري لاحتجاز الدياما فني دلك حكة لك عنا

المتعادد وحسيم انه فالوال إن هذا عبيد محمل و فرحت المصاحل فلسما على المسلم عليها على المالو قائلي العاض بسما والمدافق في السيد الدائلة وإلى قائل الحداد وهلى المالو قائلي المالو في المسلم المالو في المسلم المالو المسلم المالو المسلم والمسلم المالو المسلم المسلم المالو المسلم المسلم المالو المسلم المسلم المالو المالو المالو المسلم المسلم المسلم المسلم المالو المالو المسلم المالو المسلم المالو المالو

الادامال المنظمة والمحافظة المناطقة المناطقة المنظمة والمتناطقة والمنظمة والمنطقة والمنظمة والمنطقة والمنظمة و

، الإبراء، فهو معنى قولنا "حكى ما يملك استنتاقه باعتبار الحكم، والقصود من السبب الحكم، فيصدفن قبصا حكى لهذا العنى، وأما في القنل حكى ما لا بملك استنافه لا باعتبار القتل ولا باعتبار حكمه، فإن حكم هذا القتل وهو الضمان قولي الفتول الثاني لا لولي الفتول الأول، ألا ترى أن ولي الفتول، الأول قو أبراً الأجنبي من ضمان هذا القتل لا يصح ، فإذا حكى ما لا علك استنافه في الحال أصلا لا يصدق به إلا بينذ.

19.44 - وإذا أمر الرجل عبره أن يقتله فقتله بسبف، قالا قصاص قمم عندنا خلافًا لمزفر وحمه الله، فوجه فوله. إنه لا عبرة للامر في هذا الباب، فإنه لا يؤثر في الإطلاق محال فسقط موجب الامره وصار كأنه لم يوجد وجه قبل علماه نا إن الفعل إن حمل عن أمر كان مضافًا إلى الأمر، فلأن "أسفة موجب الأمر بالمشرع بفي حكم الحقيقة، فأورث شبهة قسقط به القصاص، ولا يلزمه الدية في إحدى الروايتين عن أبي حكم حبية وحمه الله، و وها قبل أبي يوسف ومحمه وحمهما الله، و وها الأن الدية إنها غب حبًا للمقتول، ألا ثرى أنه يقصى منه ديونه ويتفذ وصاياه، وإذنه مؤثر في إسفاط ما يجب له كالإذن في إناك الله.

ولو أمره أن يقطع يده أو يعقاً " هينه فيقعل فلا شيء عليه ؛ لأن الحق يجب له. ويؤثر إذته في إسقاطه، ولو قال: اقتل هيدي، أو قطع يده فقعل فلا ضمان.

ولو قبال: اقتل أعي وهو وفرقه، قبال رفر رحمه الله: ينجب الفصياس، وهو الفياس؛ ولا تقياس؛ ولا الموان ولا الموان الموان ولا الموان ولالموان ولا الموان الموان ولا الموان ولا الموان ولا الموان ولا الموان ولا الموان ول

وروى أبو يوسف عن أبي يوسف وحمهما أله فيمن أمر إسمانًا أن يفتل بنه فقيله، ختل به، ويحتمل أن يكون هذا على جواب العياس، ولو أمره أن يشبجة فشبخه لا شيء عليه، فإن مات منها كانت عليه الذية

⁽¹⁾ وفي م: آفلتن .

⁽٢) مكذ في الأصل، وكان في فيرود أبغما عنه أ.

قال أبو الحسن: هذا على أصل أبي حنيشة رحمه الله؛ لأن أمره بالشيع لا يكون أمرة بالنفس كسا لا يكون إبراءه عن المُسجة إبراء من النفس إلا أنه صقط القسماص للشبية.

وروى امن سماعة عن محمد رحمه الله فيمن أمر إنسانًا أن يقطع بده فقعل ضمات منها فليس على قاطعه شيء ولا بشبه هذا العفو عن الشبخة على قول أبي حنيقة رحمه الله و فيا عنده إذا عفا عن الشبخة ولم يقل: وما يحدث منها فسات فعليه الدية ، وهذا الذي رواه محمد وحمه الله ، وسيأتي يعض هذه المسائل في الناتي عشر -إن شاء الله تعالى -.

الفصل الثالث في بيان أصناف الذية

1998 - يجب أن يعلم أن الذية في قبل الخطأ هند أبي حنيفة من ثلاثة أنواع من الدراهم والدنانير والإبل، فمن الدواهم عشرة ألاف درهم، ومن الدنانير ألف، ومن الإبل مائة، عرف هذا التقدير بأنر رسول الله يُظهّ⁽¹⁾ وبإحماع الصحابة، وقال أبو يوسف وصحمد وحمهما الله: الذية من هذه الأصناف الثلاثة ومن الخلل ومن البقر واثفتم، من الحلة مائتان، ومن البقر واثفتم، من

حكفًا دكر في ديات الأصل، وفائلة هذا الاختلاف إنما تظهر فيما إذا صالح الفائل مع وفي الفتيل على أكثر من مائتي حله أو من مائتي بقرة أو من ألقى شاة على قول أبي حتيفة وحمه الله على ماهو المذكور في كتاب الديات يجوز كما لو صالح على أكثر من مائتي فرس، وعلى توفهما: لا يجوز كما لو صالح على أكثر من مائة إبل.

وذكر هذه المسألة في كتاب المعافل ، وقال على قول أبي حنيفة وحمه الله: لا يجور الصلح على أكثر من مائني حله كما عز قولهما، ولولا أنها من جنس الدية عنده خاز الصلح على أكثر من مائني حلة كما جاز الصحح على أكثر من مائني فرس، بعد هذا قال بعض مشابخا: في المسألة روايتان عن أبي حنيفة وحسه الله على وواية كشاب اللهات الدية عند، من ثلاثة أنواج، وعلى رواية كشاب المعافل الدية عنده من مشقه وبعضهم قالوا: ما ذكر في الديات قوله الآحر، وما ذكر في المعافل قوله الأول.

وجه ما ذكر في المعافل عن أبي حنيفة رحمه الله وهو قولهما حديث همر رضي الله عنه ، فإنه جمعل الدية من الأنواع السنة ، والمروى عنه كالمروّى عن رسوق الله ﷺ؛ لأن هذا مهربات المُقادير ، وإنها لا نعرف إلا سماعًا وتوقيقًا .

 ⁽¹⁾ أخرجه أبر داود في أسنته (١٨٤/٦ صدين (١٥٤٣) ولين ماحه في أسنته (١٨٨/٣ صفيت (١٦٢٠) وعبد لوراق في أمصنه (١٩٢٠ عبب (١٧٢٠) والنسائي في الحكوى (١٣٢/٤) عبب (١٧٢٠).
 سبب (١٠٠٤) واليهني في الكوي (١٨٢٠ عبب (١٩٩٥٤).

وروي جالد رضي فدعا فأزرت بالراعه يجؤ أوحب على أهر الإل فساته من لالدن وعلي أهر ولخلة فمانتي حلب وعشراك الجيفرة ماشي عبرة، وعلى أهل النشاة أنور الدفأ أداروح مادتر في أنتاب للبيات الرقو حليها والموسوء لكما تقول الانكوار الدينة الإحوا الشراهم والقداريس والإنها الشلف مستي المراهمسمان بالمثقار هن حسسه مكوال مصدورة للمواحم والمدنب للسامي الأمواق إفا أتلف مالا مثل للعامل والمعد والكواموكاة الفياس ، وأوجبها الإن الانصاق لأحبة وإحمد الباسر على دلث، ولا إجسار في الحلة والشفرة والشرف فرهمه الوبها نفضانة الأصرار انها لا وحديا الاسراكيها فراصوا والحديل مس البيان مجتبهات ففي الحفنا المحض تجيب طالة أخرماسا مصرع بالدة محاص وعسرون بال الخاص وعشرون التركون وعشرون طفة وعقرون معاعقه عرفيه فلك باقرائع مسعود رصيراناته تبدو وغي نسه انصيد تحب شاته لرياحا عنداني حبيقة وأس يدعمس حمهما الله الممسة وعشروه البة مخاص واصعمة وهشرون لهمللون وحمسة وعشرون حفة وخيمسة وعسرون جدعك واهواقول لنزامسعود زضورافة عندد اربي فولياه حمدار حمه اللهار أتمت الماغة الملائة نلاليان حقية الملابوان جدعة والربعان حفية في بطبها اولادها وحر تول علمه وازيد برازات وأبوا موجر الأشعوي وضيراته عليساء ومحتصد وحمه الله رجح فيال مؤلاء مشي فورانس مستعود رصي الذعنة الاندارة فردق موضاوع تعذشته العاروب فإن موجهو وادبة شبه العمد على التغليطة وعيناه فالوان زيافة حليط بنبي فيحا فال إلى مسمرة رضي ته عند فكان الأحد نفولهم "أولي، وأبو حسمه رحمه الله، جم هوال الراسيين درمير الفاهمة الأندب على لما وي الرهري عن نابث برزيها رفيل الله عبداله فالل كانات اللهة على مها. وسول الله يُنافجُ من الرَّبلِ أرباطًا وخمسه واللهم وال الناسحاص حبيبة وعشرون بتتاليون وعمسة وعشوون حفة وحميبة وعشران حذمهم ولم يرومدلك فيم حطأ لمعض الاندالم يشرع أرسافاء لإحساع أأد عمماأه الرازية نسبة الحسارة والأن الأقا المبتغير وافات بالبث بالإحيار كالهدر والى الزبادة تعارضت والأخبار فبرن المنبغي لاتنبت الزيادة والشاث

⁽۱) واجدات گوان چدا

والافراني فالسبهم مكبل وتواهيه

١٣٠ مكارا بي طاوف وجار إغاز في الأعرش - لاجهام علمات أنه

ثم بين المسايخ احتلاف أن الأصل في باب الدية ماذا؟ ذكر القدوري عن البلحي أنه كان بفول: الأصل هو الإيل، فهو الواجب مدلا عن النفس عندنا، والدهب والمضة بدلها، وهو أحد قول الشاقعي وحمه الله، وبه كان يقول أبو بكر الرازي، ثم وجع، وقال: الكار أصوال وجب بدلا عن النصل، وهو ظاهر مذهب أصحابنا

حديدة من قالى: الأصل هو الإيل، والذهب والمضع بدلها أن المتنف واحد يجب أن يكن مضمونًا بضمان واحد يجب يكون مضمونًا بالدراهم والدنائير كبلا يلز منا محالفة القياس، والدكيل عليه قوله عليه بالسلام: هي النفس المؤمنة مانا من الإيل الله فقد أوجب الإيل والم يتعرض للدواهم والدنائير عليه ما روى عن الرهوى أنه قال: كانت الدبة على عهد وسول الله والديائير، والدليل عليه ما روى عن الرهوى أنه قال: كانت الدبة على عهد وسول الله رضى الله عنه، ولى صدر من عهد همر رضى الله عنه، فلما غلت الإيل أي عوداً المحالم وعند الدواهم الدياقي الإيل أي عوداً الله كانت أبلا من الأصل، وإلها صبر إلى الدراهم عند الدجر عن الإلن، وإدائيت أن يودى الدواهم مع القدرة على الإيل إلا الإض ولى التقاضى بالدواهم أو بالدنائير الرضى ولى التقاضى بالدواهم أو بالدنائير الرضى ولى التقاضى بالدواهم أو بالدنائير برضى ولى التقاضى بالدواهم أو بالدنائير برضى ولى التقاضى بالدواهم أو بالدنائير بالمها وقيمة الإيل الدوليم أو طلى الفراهم أو بالدنائير

وحجة من قال: بأن هذه الأشياء كلها أصول ما روى عن عمر وصى الله عنه أنه لما دوّن الدواوين حيمل على أهل الإمل مبائة من الإمل، وعلى أهل الدهب ألف دينار، وعلى أهل الورق عشورة ألاف درهم، والماوى عن عيمر رضى الله عنه كماروى عن وصول أنه بالله؛ لأن لماب باب المقادير، فقد علو القيم من الدهب والمضه كما قدر من الإبل، فهذا دليل على أنه الكل أصول وأن لدهب والفضة بدل عن النفس كالإبل.

قان قبل: احتمل" أن يكون مالا من النفس كالإبل، واحتمل أن يكون مثالا عن الإبل، فيجعل بدلا عن النفس حتى لا تصبر النفس مضمومًا بالبدل، وإنه خلاف (١) وتعريبه قدمض.

أنا مكذا في طاوف وم، وكان في الأصل: ﴿ عَسَوْتُ ﴿ ...

 ⁽٣) هكذا في قا وضوم ، وقال من الأصل : احديدل أن سمر رضي الله عنه جمل المراهم والديانير يدلا من المسر، واحتيق أنه جملنا عالا عن الإسل، فيحمل . . . وقع

النياس

و بخواب عنه أذ الأمر كنما قلت احتمل أن يكون بدلا عن انظمى واحتمل أن يكون بدلا عن انظمى واحتمل أن يكون بدلا عن الإبل و قلا شبت بالمود بدلا عن الإبل و قلا شبت بالرحم وإن كان بدلا من النفس لم أخر الزيادة والنفسان كنما في الإبل فلا شبت الزيادة والنفسان كنما في الإبل فلا شبت عن الخديث الذي روى فئنا المحدود أن الإبل ما ويا العمل والمحدود أن الإبل فيه أن الارامم والدانية وليس بندل من هو مسكوت عنه و لمسكوت عنه بترقف على فيم المدليل و وقد قام الداني على أن اللعب والعضم بدل عن النفس كالإبل وهو ما روياء أما تعلقه بحابات حموو من شعبت مهو محمول على أنه اللعب وعدما إن الإبل ويتعامل أنه كان العمل بدلا عن النفس فيز القصاء بالإبل ويأما مد القصاء وعنديا إنها كان العمل ويتابين الإبل ويجب يقدر الغلام والرحص حبيديا.

أما قوله . لو جمئنا لذهب والمنضة بدلا عن النصل كال في هذا إيحاب أبدال مختلفة بخابلة مصدي و حده وإمد محالف فلذ . من فنا ومنى الم تجدف لا عن النصل كان في ذلك محالفة للقدس من وجه أخراء قال قصية القياس أل الناف إذا ل يكن مصدرناً بالمثل من جمسه يكو المصمه كا بالسراهم و نقالتين فاستويد في مخالفة القياس، وترجح ما قلياة د فيدمن تنذير المتطر بالنسع ومحد من الريادة و للقصال.

1993 . وفي الزادر إلى مساعة أعلى محمد رحمه الله: إذا كان الفائل من أهل الإبل أو الحال، وقضي القاضي عليه عائة من ذلك والمراصات بعد ذلك عشرة ألات مرهم عاقضي به عليه و وبيمه ذلك أفل من هشرة الأف لم يجيز الفضل على فيمته من على أنه أو أنطره ذمة ذلك والم تقدر الوثي على ردّه .

وذكر في أ المنتفى : إذ قضى على أصحاب الابل بالإبل، فصائح ولي الله على أكثر من عشرة ألاف درهم، قال . إذا كان عاسمان الناس في مناه ، فهر حالر ، وإلى كان ما لايتعان الناس في مناه لا يحور .

١٩٠٩٠ - وفي أوادر إبراهيم بن رستم حن محمد رحمه غو: في انتبه على

أهن الغنم الف شاة قال أمو حيمة وحمه إنه الكلها تبيات من الضائل وضعى، وقال محمد رحمه الله: والثنيات من المعز والجفع من العمال كل لمن ويعزى في الاصحية بزاحد في الدية، ولا يلتفت إلى القيمة إن زادت على عشرة آلاف درهم، وقال: الفضى على أهل احمل عائل حلة، كل حلة قيمتها حمسون درهك، وعلى أهل اليقر عائلي بقرة، كل يغرة قيمها خمسون درهما

۱۹۹۹ - وفي انوادر هشام اقبال: سالت محمدنا عمل بجب عليه في الدية الله دينار هل له أن يعطى مكانها عشره ألاف درهم والطالب رأى (۱۵، ۱۵، ۱۵ الا إلا أن يعطيه ألف دينار أو فيمشها عشرة ألاف درهم، وكذلك إن رجب هليه إبل أو بقر أو غلم لم يكن له أن يعطى مكانه عشرة الاف درهم إلا أن يكون الفائل قد تحول من أصحاب الإبل، فصار من أصحاب الورق، أو تحول من البادية وصار في الدينة.

والصبى كالبالغ في دية النمس، ودية المرأة في النفس على سبف دية الرجل سنى إن المرأة إذا قبلت خطأ بجب من الإمل حسيسون، ومن النواهم حسيسة آلاف ومن للتناسير خمسيمائة: عوف ذلك بالأثار المشهورة وإجماع الأمة ونوع من الفياس، وهو القياس على الشهادة والميرات، فقعد أقيم كل اصرأة مشام نصف رحل في الميراث والشهادة، فكذا في الدية، ودية بصف الرجن من الإبل خمسيان، من الدراهم خمسة الإف ومن الناتيم خمس مباته، فكذا دية المرأة ودية الذهر والمستأمن كسائيا كمان أو مجرمية ودية المسم سواء.

وروى الهوغه بن أى الهوغم أن رسول الله ﷺ قال. عمية العاهد مثل دية المسلم الحرا⁴¹، وروى الرحرى أن أبا لكر وحسر وعنسان رصى الله عليم كانوا يجعلون دية اليمودي والعسرائي مثل دية المسلم، وعن على رضى الله عنه أنه قال : إذا أعطيناهم الأمان ليكون دماههم كانمانا وأموالهم كأمواك حويف نعالى أعلم-.

 ⁽¹⁾ أشراحه الطرائي في الكيبر (١٥/ ٣٥ حديث (١٩٧٨) وإلى أبي شبينة في أحصيفه (١٩٤٠ حديث (١٩٣٥) والداؤلطاني في الصنه (١٩٤٠ حديث (١٩٠٦) وعبد الرواق في المصنف (١٩٠١ حديث (١٩٩٤) وعبد الرواق في المصنف (١٩٤٠) حديث (١٩٤١) وعبد الرواق (١٩٤٠)

القصل الرابع

في الجنابات على ما دون النفس ما بجب فيه القصاص وما بجب فيه اللابة

هذا للعبل شنعل على أنواع:

الأول: في الشجاج:

1999 والعلم بأن أولها ، خارصة الهي تشن الحدد مأخود من بوله النوص المقال الدياء مأخود من بوله النوص المقال النوب إذا شعة بالذي واد الطحاوى ولا يدب ثم اللامية وهي التي تغدل الجلد وتدب ولا يسبق عكذا ذكر الطحاوى ولا يدب ثم اللامية وهي التي تغدل الجلد وتدب وسواء كالا مائلا أو عبر مائل ، ثم النامعة : وهي التي بدمي وسيل الله و مكذا ذكر الطحاوى في كتابه ، وذكر شيخ الإسلام هي التي تسبيل الدم أكثر ما يكون في الدامية من السيلان ، مأخوذ من ضم العين ، وكأنها سبب سيد الاسلام الأن الألم الأن تسبيل الدم أكثر ما الألم يصل إلى مساحيه ، فلك المسم الأن المنافعة المن يقطع المنافعة ، وهي التي تنظم المنافعة ، والترك من المنافعة ، والمنافعة ، وهي التي تنطع المحم المنافعة التي ين وبيدي المنافعة التي ين الله والمعلم ، والمنافعة المن يو الله والمعلم ، ثم الموسعة : وهي التي تشم المنظم أي تكسوه ، تم الله من موضع إلى موضع ، ثم الآمة : وهي التي تنظم المنظم أي تكسوه ، تم الدماغ ، وهي التي تنظم المنظم أي تكسوه ، تم الدماغ ، وهي التي تنظم المنظم أي تكسوه ، تم الدماغ ، وهي التي تنظم تلك ، بعلدة ، وهي التي الدماغ .

وأما أحكامها: فقى الموضحة إداكات عبداً المفساس بلا خلاف لقول العالى: ﴿ لِجُرُوحِ قِصَاصُ ﴾ وأمكن استيماء القصاص في الموضحة ﴿ لأَنَّ القصاص عبارة عَن اللماواذه ويمكن اغتمار المماواة؛ لأنا يحتاج فيه إلى كسر العظماء وأقيما بعد الموضيحة من لهاشمة والنفنة وغيرهما لا قصاص بالإجماع، وإن كانت عمداً لأنه لا إكان عنائر النساواة وقبيما قبل الموضحة، روى الكرخي عن أصحابيا: أبه القصاص وإن كالت هملك وبهأخذ يعض مشايضه وذكر محمد وحمه الهاني الأصل الله يجمدويه أخذ عامة الشايخ، وجه ما ذكره الكرخي: أن لتصاصر فيما دون النفس بقف على لساوة في القيمة، ولا يعرف الساراة في هذا التسجار من طريق الإحاطة واليقير، وإى نعرف بالتفويم والحزر والظن.

روجه ما ذكر في الأصل ما نبونا من النصل، وذكرنا من العني أن استيفاء القصافي في هذه الشجاح تكنء لأداعتار المدولة فها تكور إدليس فيه كني عظوه ألا ترى أن الموضحة إذا كانت عمدًا ، يحب منها تقصاص ، وإلى وجب؛ ما تلك.

حكى عن بعص الشايخ: أن طريق سنيفاه القصاص من هذه الشجاج على ورابة ألاَصلِ أَلَا بِقَدَرَ هُورِ ""الْجُرَامِ تُصَمَّارِهِ ثُمَ يَعَمَلُ عَلَى حَدْيَا، عَلَى قَدَرَهِ، فيتفذُّ من اللحم . . . إلخ، فيستوفي منه منارما فعل كالوضحة، وقولهم: ﴿ أَنْ الْسَاوَاهُ فِي الْفِيمَةِ ا شرط، قلنا: المساواة في القيمة إثاب بيواني الأطراف، أما فيما دون الأطراب من الجراحات فلاء وهذا لأناقصية القياس في الأطراف أنايعتير للساراة في الأجراء، ولا يعنر المناواة في القبعة؛ لأن المنتوفي بالقصاص الأحراء لا غيراء لكم عرفنا المناواة هي القيمة بالنص، وهو حديث عمران بن الحصين رضي الله عنه، والنص الوارد باعتبار المساواة في فضيحة في الأطريف، وأسم الأحراف أهم: لأن في قطع الأطراف تضوية اللنفيف وإلحاق الشون لايكون واردافي هذه الشبجاج، وبيه وحاق اللين دويه قطع المنفعة: فرد هذه الشجاج إلى ما يقتصه القياس.

فإن قبل: إذا سعط اعتمار المُساواة في الفيمة في الجراحات، يتمعى أن يحري القيصاصي بين الرجل والمرأة في هذه الجرائدات، وقد نصر ُ محمد رحمه أنه الا يجري القصامر بين السناء والرجل فيما دون النفس.

قلنا: في الأطراف إنما لمربحر القصاص بين الرحال وانسمه لطنين: إحداهما:

⁽۱) مكاداتي ۾ واف ۽ وگاڊاني(لأصل: تور.)

أن المساورة في القيدة شرطاء ولم يوجد، والتأتي أد الذكر مع الأنن حدد إن ما تاليان وفي السيمجالي والساصحة إن كال لا غام حرابات القصاء من إن الذكر والأنني بعوات المساورة في القيدة قطعاء ويقينا فيم جويات المصاحب لأنهما منسان مختلفات واختلاف المشاورة المشاورة إلى كان لا تبع في القيرة في كان ما دكترنا من الشيخام أنه لا يجب القيف على محكمها وحكم اختلا سواء، في كان الا تا عملاً ما يحت فيها إذا كان محكمة الإنان عمد كان الإنساء المنافيات عبداً المنان عبداً التناسات عبداً المناب عبداً التناسات عبداً المناب عبداً التناسات عبداً التناسات عبداً المناب عبداً المناب عبداً التناسات التناسات

15.9% جنا إلى وإن حكمها إذا كانت حطأة عميما عن تمويده من الرحاح اليست تحيد حكومة العدد، وقد احتلف الشايح في تصيرها على المصيحة من الرحاح قد رحاج جارة على المنطقة إلى أن يمرأ منل هذه وخراحة، قصت على الحالى دلاك وإن حيث الانتجاع المنافقة إلى أن يرأ من هذه خراجة أو حيد ذبك الشار على الجاني، وإلا سأل من به عليه بدائه من الأطباء، فالواد وهذا الايشرى ولائ الشار على الجاني ما ولا سأل من به عليه بدائه من الأطباء، فالواد وهذا الايشرى ولائه الشار عمل المرافقة على الايمرف في الن إنسان التشارة على دلك بمحلة على الحيادة على الن إنسان لتنف عالى المرافقة على دلك بعض الطباء والطحة في غوال إلى حصل المرافقة في دلك بعض الطباء.

• قبل مسامح بنخ التقدير في ذلك أن ينظر إلى الحي عليه لو كان عبداً كم يقصو ذات مسامح بنخ التقدير في ذلك أن ينظر إلى الحيل عليه لو كان عبداً أوجب حسر الديمة و وتدرية والرحب لصف عشر الديمة و تنسير عبداً حسر الديمة ولي كان ينظر الفيمة أوجب لصف عشر الديمة و تنسير عبداً كم ينظر براحة كم فيمنه و بعدا حراحة كم فيمنه و بعدا حراحة كم فيمنه و بعدا حراحة في فيمنه و بعدا حراحة في فيمنه و بعدا حراحة بناع أنها بقوم مع الجراحة أو كان مداً كم فيمنه أنه عليم فيمنة في فيمنه وأنه من عشر الديمة الأن فيمنة الحرافية وبه أحدد شمر الأنسة الحاوليون وبه روى عراكي مسام المعالمة المعاوليون وبه روى عراكي خالج المعامد الديمة عراحات طراح الأن الحراق، شيخ موسعية بسفيرة أو كبرة فهمنا جراحات طراحة الديمة وإدائح المعاولة موضحة منذ والديمة والمعاولة وبحد في الحالي بصف عشر الديمة وإدائح المعاولة موضحة منذ والديمة والمعاولة موضحة منذ والديمة والمعاولة موضحة منذ والديمة والديمة والدائمة المعاولة موضحة منذ والديمة والديمة والديمة المعاولة موضحة منذ والديمة والديمة

عيبه أقبل عابجيب في الكسيرة، والذهبل عليه حديث على رصى إنه عنه في المدى قطع عَرِفِ لَسَانَ الرَّجِلِ لَمْ يَعْتُمُ وَالْعَبِيمَ مِن أَعْشِرُهُ بَالْحُرُوفِ الْمُجِمَّةِ ، وَلَو كَانَ الأعشار والعرود لأعمر فالك

وفال بعضهم احكومه العدل أدينظر إلى مقدار هذه الحراحة سرأفل الجراحة القوالهة أرغار مقدري وزناكان مقدارها مرابلك احتابة التواليا أرخى طيبر لصيبها وجب اراتي نصيف نالك بجيرات فيه وإن كامواثله بهنا وحب أرش أنات تبلك الجنابيف وعلى همة الفتياس الفاصهم ماء أفل الخراحة التي فهما أرسي مفتد المترضيحة وقبيها خامس من الإيل: فإن 20% هذه اجتابة مثلا باصاعة فإنه ينظر كم مقدار البافسعة من الموضيحة ، فإذ كان مقدارها منها تلك الموضحة وجب للت أرش الوضحة واران كالدربة الموضحة يجب ربم أرس الموصحة ، وإن كانت ثلاثة أوناع الموضحة بجب ثلاثه أرباع أرش الموضحة .

وبالوشييخ الإستلاءا وهذاهم الأصحرالج للمندعاني وصبي الفاعته والمداعشين حكومة العدال في الذي قطع طرف تساله لهما الاعتباراء ولم يعتمر بالعبيدة ومسيرمن قال النظر إلى أرغل دلك العضو بكمائم رإلي ما يقصنه تلك الجراحه، فيجب بعلك القدر من ارش المضوء هذا إن بقي فدحراحة أن فأما إن لماييزًا لها أتره هل بجب فيم شهريةً ذهر هذا المحمل في عبر رواية الأصل، وذلر فيه حلاقاء فعال على قول أبي يوسف وحمه الله. لا شيءًا " عليه و وعلى قول محمد وحمه الله: يازمه قلو ما أخل إلى أن يبرآ.

عكذا وكبر مسلخ الإسلام، ومحمد رحمه القابقول. أو الدهما القلو من عال اللجيلي عليه بجنايت بعيرا حقء فكاد السحني عليه أذاير حعرعليه بذلت كالشاهداؤة شهد على عبرد مال. لم وجع عن شهدت ، فإنه بصمن قدر الشهو ديد، وخريفه ما فينا

ولأبر برسف رحمه الدااله يدالم يبو للجراحة أثر ممار وحودها والعده بمزلفه فكأنه الطمه لطمق وهدائا لابارهه شيء سوي التعربراء كده هداد ومابقون. بأن الجالي أز الرهمار النفعة عن مالا المجني عليه فاستدا لأن ابجاني قبال مختاراً في الإنفاق وارج

⁽١) فكما في فروف رم، وكان في الأصل الأنجب عله شيء

ح ٣٠ كتاب الجنايات - ٣٠ <u>- الله على 1 سناية مادون الخسي اب الفصياسي</u> مكن مصطرة في ذلك ⁽¹ مخلاف المشهود عليه ؛ لأنه كان مصطرة في أداء المان، فإنه متى له يؤده حسب الفاضي .

فإن قيل: الجني عليه كان مضطراً في الإنفاق على اخراحة، فإنه بحاف السراية لم لم يعالج.

قدا: حبوف السيراية لا يشبت الاصطرار؛ لأن السيراية سوهوسة؛ ولا يشبت الاصطرار بالوهرم.

وفى الوضحة بصف عشر الذية خيس من الإيل، وفى الهاشمة عشر الدية عشر من الإيل، وفى الهاشمة عشر الدية عشر من الإيل، وفى من الإيل، وفى الإيل، وفى الإيل، وفى الأيل ، وفى الأيل ، وفى الأيل ، وفى الأيل ، وأن الإيل ، وفى الأيل الذي الإيل الإيل أنها أثر لا يجب شن، إلا عند محسد وحمه الله، فإله منذار ما أنفل إلى أن يرأ ، هكذا ذكر شيخ الإسلام، وفى لواد يشرعن أبى يوصف وحمه الله وحل شيخ وحلا موضحة ، فيرأت ، ونبت الشعر، قال أبو يوسف وحمه الله : عليه الأوشى كملا، وإن يرأت ولم ينت الشعر، كملا، وإن يرأت ولم ينت الشعر، فعله الأوشى فولهم جميما

1908 - وفي اللهونا: شج رجلا موضحة قرآت ونبت الشعر فانقياس أن لا يجب شيء وموقع والله والله وقال أبر يوسف ومحمد وحمهما الله الهجت شيء ومعالله وقال أبر يوسف ومحمد وحمهما الله المختصر أن يجتل عليه حكومة عدل مثل أجرة الطبيب، وكفا كل حراحة برأت، وذكر المتعدوجه الله، وقال أبر يوسفه: عليه حكومة عدل عبدا خفه من الأثير.

٩٩٩٥ - وفي العبون : شع رجلا منقبة، فيرأت حتى نويين لها الر، قلا شيء عليه ما خلا لمن الأدوية، والدي هاجها مه وهو رواية عن أبي يوسف، وعبد أبي حبيفة رحمه الله: لابجه شيء ولو برئ من أثر الشجة، وبفي شيء فليل، قال: إدا بقي شيء من أثرها بعد البر، وإن قل، فعليه أرش المنقلة؛ لأن الأرش إذا وجب لا يسقط إلا إدارال سبب وجود من كل وجه

في بوادر هشم أقال: سألك محمداً رحمه أنه عن رجل شج رجلا موضحة

⁽¹⁾ مكتافي طارف وم وكان في الأصل: في ذلك ، وقلك بغلاف. - إلخ أ

عهداً، فداواها المجروح قبل أن يشخاصها إلى القاضى حتى برأت، ثم قامت البيئة على المؤخفة، وأرب ثم قامت البيئة على المؤخفة، وأثر الشجة من ذهاب المنحرة، قال: أسأل البيئة ما كان أسقدارها إلا أنها قد أوضحت عنه العظم، لم أقبل شهادتهم في القصاص، ولكن أصحته في مائه خصمهائة، وإن ذهب من شعر الرأس عشره، فعليه أرض ذلك، وتدخل الموضحة فيه.

ولم يذكر محمد في الكتاب الدامغة؛ لأن الدامعة ما تصل إلى الدماغ، والأدمى اليميش ممها، فكان قتلا، فلا معنى لذكرها في التبجاج

قال: ولا تكون الأمّة إلا في الرأس، أو في الوجه في الموضع الذي يخلص منه إلى الدماع، معناه لا يجب حكمهه؛ لأن الأمّة ما بلغت الجلدة التي هي على الدماغ، وأما الموضحة والهائمة والمنتلة فإن موضع هذه الشيجاج الثلث الأمّن والوحه جميع المهاضع منهما في ذلك على السواء، حتى لو وجدت هذه الشجاج في غيرهما من المبدن يجب فيه حكومة عدل، والذفن من الوحه بلا خلاف، والعظم الذي تحت المذفن وهو اللحيان، فمن الوجه عندنا حتى لو وجدت هذه الشيجاج الثلث في اللحيين كان لها أرش مقدر عندنا حلاقًا لللك وحمه الله حتى لو وجدت هذه الشيجاج الثلاث في المنافق في غير الرحمة الله حتى لو وجدت هذه الشيجاج الثلاث في غير الرحمة عندنا حلى المنافقة في الشيجاج الثلاث في غير الدولة واللحين فليس فيها أرش مقدر.

19.97 - وفي الجائفة ثلث الدية، والجائفة ما يكون في الجوف سميت سفة الاسم؛ لأنه حصلت إلى الجوف، وإذا نفذ إلى الجانب الآخر ففيها ثلث الدية؛ لأنها تصير جنائفنان حينةٍ، به ورد الأثر عن رسول الله يلج، وقضى به أبو بكر رضى الله عنه يحضر من الصحابة، ولا تكون جائفة أي لا يجب حكمها إلا إذا كان على الصدر أو على البطن أو الطهر أو الجنين؛ لأن الجائفة ما يصل إلى الجوف ولا تكون جائفة على الوجه، وإن نفذت إلى الغم، وفيه حكومة عدل.

وذكر في باب الشيجاج من الإيضاح ما وصل من الرقبة إلى موضع لو وصل إليه الشراب كان مقطرًا كان جائفة الأن لذلك الموضع حكم الجوف وما فوقه ، فليس

⁽١) وفي م البأد كان أ

⁽٢) وفي م: اتك الرآسي .

ىدى ئۆنە .

قبال في المشتقى: وإن كان بين الأمدين والدر حتى وصل إلى الجوف، فهي جائفة، وما ويل الموضحة تموضعها جميع الدن، وليس في شيء من الجراحات أوش مقدر إلا في الجائفة، ولا يقتص في شيء من ذلك قبل البرء، وكذلك لا يحكم بأرضها قبل البرء بداكات خطأ وميه ألمر، ولأن من أصما في العمد أنه في مات مها وحمد الفصاص في الخال فيها، فقد استوجاء الفصاص في احال فيها، فقد استوجاء مع أنا لا يعبور

19.9 الدين الدية، فتو حكمنا مالارس قبل الدوء، فقد يوجب أكثراً أمن الدية، وفا صوت أوجب ألدية، فقو حكمنا مالارس قبل الدوء فقد السوفيا ما لم تعلم مسحقاقه وإذه لا مجوز، وقعماص المنبحة يستوفي على مساحة الشجة مي طولها وعرصها، وإذا كانت عي مقدم الرأس، في دلك عساحة الشجة مي طولها وعرصها، وإذا كانت عي مقدم الرأس، وبو شجه موضحة، فأحفت ما بي فرس المشجوج، وهي لا تأخذ ما يون قرس المشجوج، وهي لا تأخذ ما يون قرس المشجوج، وهي لا تأخذ ما طول الأولى إلى حيث يبلغ، به يكف، وإن شاء أخذ الأرض، وإن كانت تأخذ ما بين نوى الشاع أخذ الأرض، وإن كانت تأخذ ما بين نوى الشاع نوى الشاع أخذ الأرض، وإن كانت تأخذ ما بين فوى الشاع نوى الشاع أخذ الأرض، وإن كانت تأخذ ما بين ومي الشاع نوى الشاء أخذ الأرض، وإن كانت في طول وأس المشجوج، وهي تأخذ من جيهة الشاع إلى قفاء، فإن شاء، أخذ نا بين حيسة المشاع إلى شاء المناع إلا إلى نصف دلك، فإن شاء، أخذ كان بين حيسة المتاء المنص مقد ولا يزيد عيه، وإن

1909 - وفي آالديونا آ أصاح ذهب لدهره من كبر، فضيحًه وجل موضيحة عسماً وهعلى الساح الأرش دون القصاص؛ لأن موضيحة الأصلع أهوا، فإن كان الشاج أصلع أيضاً وجب القصاص للمساوات وإن ثم يكي الشاج أصاع، لكن رضي أن يفتص حه ليس له ذلك، وعليه الأرش كصحيح اليد يقطع بدالأشل، ثم يرضى أن

زار: وفي م. - أنل مو اللهة . -

⁽٢) وكان في الأصل: جبيعاً.

يقتص ماه لمريكي له ذلك وخب الحكومة .

في واقداب الناطقي " موضيعه الأصاح أقص من موضحة غيره، فكال الأرش أغص أيضًا، وفي الهائسة سنوبال، لأن الهاسمة كسر العظم، وعظم الأصلع وسطم عبره على السوام، أما الموصاحة شق جلك، وجلد الأصلع أنفض وقة من جلد عبره، نكال عبها حكومة عقل.

وهي المنتهي ؛ شجَّر حلا أصلع موضحة مساء فعليه مشجَّة أرس فود ارش لموضحة في مالد، وإن سكه فالسنة، فقيم أرض دون أرش الهاشمة على عافلته

توع أخر في شعر الرأس وعيرة:

99-94 والاقتصاص في شرحين الشعور والأداعصاص عقوبة، والعقوبات الاسبب قيات والعقوبات المستدلالا المتعور والأداعصاص ولاعور في الشعور والا المتعار الاسبب قيات والعقوبات المتعار الاسبب قيات والعقوبات المتعار الاستدلال بالمتصوص عليه والأدائيص إلى ورد في حراصات قال الله المعالى الحراجة والمعارك أنه الا يحتاج في تقويته إلى الجراجة والمعارك لا يتوفى فيه السراية، شعا بوهم من الحراج محد والمعارف المتعارفة في الحراجة المتعارفة المتعارفة في الحراجة المتعارفة في الحراجة والمحالة و

الدور على الدور من المعرور ألى رئيسان و أبو بنت يحد بنه أقدة كالدية الرجل والمرافع والمرافع المرافع الرجل المستقد والمرافع المستقد والمرافع المستقد والمرافع المستقد والمرافع المستقد وكان المرافع المستقد وكان المرافع ال

20 سروايش د الأختاف

و عن معمد من السبكي، رضي الله عند أنه ذلك التي الخناجيين الديث، وفي إحداهما تعيف الديد .

مكانا عن شريح واخسى والشعبى وسى الله عهم، والمعنى فيه أنه أران جسالا طاهراً على الكمال والتأبيد، وتفويت الجمال الظاهر يوجب كمال اللهية. الدليل عليه ما روى المردق الكامر عن السي يتؤلفه أو حب عن اعوجاج الوجه كمال الديثال، وإلى المردق العنوان عام حال الوجه محرد الجمال طاهراً ، وإنا قائلاً أزال جمالاً الأن اللحية حمال وريته للرحل شرعة وممى أما النوع فلاته روى عن السي يتؤلف أنه قال ، وإن من شبيح عض الملائكة مسحال من رين الرحال باللحي والسب الدوان اللهي المامية ويشبه من أحمال ما يزين الإنسان قيامه ، ويشبه أوالدوانية عايرين الرحل فيامها ، ويشبه أخرى فؤنا نسب مكانها أخرى ، فؤنا نسب مكانها أخرى ، فؤنا نسب مكانها أخرى .

فَوْدُ قَيْلِ ' يَشْكُلُ بِالواسِعِ خَلَدَهُ الوَحِمِ، فَإِنَّهُ لَا يَعْبُ كَمَالُ الدَّهِ وَقَدَ فُوتُ مَمَالًا.

قلماً الذكر شبيح الإسلام في تسرحه لا رزاية في هذا، وقواعدً "مذهبنا يوجب أن يكون هليه كمال الذيه، والمنأله بأتي بعد هذا.

و لا يقرم إذا قطع الأطفار، فإنه لا يحت عليه كسال الذيف، وقد موات جمالا على الكم الله عادًا الا رواية من هذا، وقد اختلف فيه الشايخ، ولا يلزم النعر المبدر والساعدين والساقين، لأد قلما: أوال حسالا ظاهراً على الكسال والتأليف، وهذه الشعور ليسك بجمال طاهر، فأما جمال ما ذكرة من الشعور فظاهر.

تم إن محمدًا رحمه إنه أطلق الجواب في المحية إطلاق أنه والويبيت يحب

⁽¹⁾ برخداخات بالقمي في التحبيد ١٩٢/٩٩٤

⁽۲) أخرجية أبو الشيخة في السرمياس بمائير الخطاب (۱۹ عديث (۱۹۹۸) من طريق سائيلة رضي للاحتياء والمحلولي في الالشف (فيات ال ۱۹۸۸ جديث (۱۹۹۷)، ودكرو استاوي في بيش القدير (۱/ ۱۹).

⁽٣) هكان في الأحب وكان في غيره - وقود -

كيمال الدينة، ولم ينتصل فجلوات تفصيبالا، وقد فنظل منساخ بالخ الجوات به إذلك تفصيلا عقالوا " إلى يجب كسال الدية إذا كانت المسجة وافراد الأنه أز أن جمالا طاهرا على الكمال والتأبيد، وأما إذا لم يكن وافرة بأن أم لكن منصمه تعيها حكومة عهد، وإن كانت شعرات يسير، على ذفته فزله لا يجب سيء الأنه أز لاعت أنسب، والم يرك عند الزمة والجمال، قد ما فوا الجواد، فيه على هذا التفصيل، ويجب أن يكون الجواب على هذا التفعيل الأن محمداً رحمه الله ذكر اللجة مصفاً، والعلل الأنام واصره، إلى الكامل لا إلى النافس، وقال إذ الم يتبت مكانيا الحرى

1990- فيأما إذا تبت مكانها أحرى فإن بيد من الأول مأن اكن الأول أسود أو أحدار، فيد، كاما كان، فلا نبيء هليه، أسا إذا بيت مكانه ليص ثم يلاكم هذا في ضاهر الروايف وقد دكر في عيل واله الأصول، وقال على فول أبي حيمه رحمه الله. إن كان حراء فلا نبيء عليه، وإن كان عبداً فعكرِمة عدل؛ لأن البيامي في شعر الرأس من العبد عابقهي ثعنه .

قاما اطرالا يلحقه بذلك تغضان وقال أبو بوسف ومحمد و همهما الله فيهما حكامة عدل الأن السافل في هر وقته عب وشين

روى شمس الأنمة الخاراني عن أي يرسم ومحمد رحمهما تقافي هذا المسألة مقاريا حكومة العدل في احراً أن يقوم أيص اللحية لو كان عداً وأسود الحجاف فيلزمه النقص الدائذي بينهمات وهذا فصل اختلف فيم الشابح على ما ياني بياله - إن شاء الله تعالى ال

ولو حتل حمد عبد عبد إنسان، وبيت مكانه أبيض، يلزمه الخصاف وتبس طرس معرفة التقصان في هذه قصورة أن يعلز إلى قيمة العداء ومجعد وإلى عهدة ولا جاما، أنه، وإنها هريفه أن ينطر إلى فيعته، وأصول شعوه بالله، وإلى فيعته وأصول سعره غمر غادة، وهذا لأن إسسك الخمد في الغلام حرام، هو الروى عن أصحابنا، لأمهه إنها يحدكون الجمد في العلام ألم الطباع العاسدة، وعهدًا في م لا يعتبر في حكام الشرح

ا وعن هذا قبل. زد نبت الشعر ولم ينبت جعده لا شيء على الحلاق، وحمين هذا

⁽١) وكالهافي الأملاق القايد مكاند الساء

مسل ما قالوا على رجن عصب من أخر ميدا مصحبه فأملك حتى شاخ وأبيض شعره فيمه بقرمه التفصيل، وقو خصب يحو أمرده فالتحي، لا يقرمه نقصان بدئ اللحية. وطريقه ما بلنا

ومى أحدة الحد حدين مصحه الدية ، فالأصل أن حدك ، في نصل الأدمى ورحمان يعجب الدية كاملة مقويتهما ، فتتقويت أحدهما يجب نصف اللدية . وإله كان كذلك ، لأنا النصر أو حب في أحد لدائر حلين مدعه الدية . والرحل في ، فس الادمى ووحال ، ويحب معقمهمة كمال الدية ، فصل هذا أصلا النا¹⁷⁸ في حديد هذا الناف ، وفي ثنين من الأهداب عصف الذية ، وفي إحداهما رح الدية ؛ لأنه رحب في كله الذية الكاملة . وربها أربعه ، وإذا حلل نصف اللحية بجب نسعه الذية إذا علم أن الشائب هم التصف ، وإذا له يعتم أن الشائب هم التصف ،

عان فيل: إدامهم أن العرب هو النصف بشغى أن بلزم ، كمال اللهة كما لو حلل الكل ؛ لان الشين الذي بلحقه بحلق النصف أكثر عا يلحقه بحلق الكل

فندا: هذا علماء فيهديشين احداث اللح أو في ومرين بالج الد الأحر الدي فير بحقى، فالشين إن يكمل بفوات الكل لا بقوات المعص

۲۹۱۹۲ - ودكر في الدارق الدارق الدائمة "العفل قينه رحل بغسم الدارة على ساذهت، وعلى سادها، بغسم الدارة على الخالق ذلك إذائت بعض اللحبة بحب حكومه عدل، وعلى مشاوى المنافض البغلة، وداجلة" وحلاحتى سفالت اللحبة يحسدية كنفلة لا عن اللحبية ، وفي المسارج إذاك بيت حكومة عدل عن جنابات بخسرة وإذا حلق اللحبية مع الشاوت لا يدخل فيسال الشارب في صفال اللحبية عي المدر المادي المدر المادية .

۱۹۱۰۳ و إدا قطع فينفيه قامراً أداًو امرأة غيره يدفي أن لا يجب شيء للحال. فقد ذكر ابن رستم عن محمد و حمه الله . فيمن فقع ذلك يرذون، أو حنن شعر حاربة،

⁽۱) ماکدا دی طارفت، و دار دی د از آند از

^(*)رفرظ سا

⁽٣) مكذا في الأصل وف ، وكان في الدوم - وجب

و ذلك ينقصها هائي: لا شيء عليه إلا أنه يؤدّب علل: فعاني: أن الذنب يطوق والشعر ينبث، ومعلى هذا لكلام أنا لو تضيئا بالأرس في الحان فوذا نبت الشعر وطال الذنب ومدذلك وعاد إلى حاله كما كان يجب وذا الأرش، فلا يعيد القصاص بالأرش، فلو تم يظل، وثم يبت الآن يكون له حكم حراك أعلم-

نوع أحر:

1916 - ولا قنصاص في جدد الرآس أو البدنا إدا فطع منها شيء ، وكذا من لحم الخديّن والظهر و ليطي إذا كفع منها شيء ، وكذا في الذقن وكذا الفنصاص في اللظم، والوكارة، والأمل الوحاة والدمعة والدلة ؛ لأن ظاء أنّم لا جرح فيه كالكلام الله عش، وإذا سلخ حلدة الوجه فقيه الدية كاملا لتقويت الحمال على الكمال كما نين بعد هذا -إن شاه الله تعاروه

نوع أخرفي الأذن:

²³⁰ أشرات الراحدان في المدويت 1974 والتسائل في اللحتين 1874 وخديث (2007) ومالك في المولادة (2014 هذرت (2004) وإلى أن شيسة في المصنفة (2014 هذيت (2014) وأيضاً عبدالرزاز في أنصيفة (2014 عديث (2024) والتسائل في ألكون) 2/ 201 هذيت (2014) كاواليهمي في الأكرى (2014) هذيت (2014) والدارس في أسسة 2/ 2014 هذيت (2014)

الزايلاد، وفي فينم الأدبي تقويب حيدال على الكسال لا تصويت جنبي النصاء الأن مقعة الأدن السبع، والسبع لا طوت على الكسال تقطع الأدن، بل بدعو فيه تقصان، فرواعي هذا القملي في الأخصاء التي لا يعن فيها، وينقويت السبع في الفها كاملة تصويف حيل منعه على الكسال وطرس معرفة دهاب السبع الابتقاقل فينادي، فإن أحاب لذلك عام أن سبعام يقمل، هكذا محمد وادمه الدفي الأصل، وهكذا وك

وحكى الباطقي عن أبي حارم القاصي والقدروي عن إسماعين بي حماد: آن المراة نظارت بويي عن إسماعين بي حماد: آن المرأة نظارت ويمي خورشنا الارساعين في مجدس حكمه فاشتخ بالمقداء عن النظر البيماء ثم قال نها فحاة . غطى عورتك و ضغطريت ونبيه عت إلى جمع نيائها، وظهر مكرف، وقال أبر يوسعه رحمه الله في المتنقى الايمرة ، فه الماسمه ، والقول في في الماضي، وإذا فطع الأذن كلها عملاً فيها حكرمة الديل، وإذا فطع الأذن كلها عملاً فيها أنفسائهن وإذا فطع معملها فيهة كالأك إذا كال يستطاع ، ويعرف عما هو المفارعي ، وهم إنبارة إلى أن السائلة في الأطراف في مقدر المقطع غرطاً.

1995 . وفي المنتفي على أن حسمة وحسم من إبد قطع تصف الأدن وكان يقدر على أن يقطع تصف الأدن وكان يقدر على أن يقتص منه مثل ذلك اقتصل منه وكان أبو بوسف رحمه ان يقول اللاذن مماصل الإقافة عنها شيئاً وسام أن اقطع من القصل التنص عنه والرحم في المراه المصاصل إلى أهل البصر ، فيان قالوا اللادن مصاصل ارقد صفيح التنفيع من مقصل يقتص من ذلك القصل وإدافا إلى العالم له يقطع من أقد الناطع قدر ما قطع .

۱۹۱۰۷ وهي الأجناس . إذا كنان أذن الشاطع صنفيرة الخلفة وأنن المفطوع كبيرة الخلفة كاد المفطوع أده بالخيار به شاء صنته تصف الدينة وإداف وتعميما على صغرها، وكدلك لو كانت حرفاء منشوقة، وإن كان الناقص هي التي قطعت، كنان له حكومة عدل

١٩٨١٨ - وإذا قلع الرحل أذن رحل خطأ، وأنبتها المفلوعة أذاء في مكانها فشت. فعلى الفائح أرش الأذن كاملاء فال النبيع الإمام الزاهد أحمد الفواويسي: هذا الجواب غير صحيح ؛ لأن الأذن لا يتصور إليانه بالاحتيال، وإنما يتبت بانفيال العروق، وإذا لنت، فالظاهر أنه انعلق دلعن في، فوالت احتاية، فير، ل موجيها

نوع أخر في العين:

1939 وهي العبيل إداعقتا خطأ كسال الدية، وفي إحداهما نصف الدية، وكدلك إدالم تفغأ، ولكنها الخدائت، أو دهب نصره، وهي تدوة، يجب كمال الدية فيهما: ونصف الدية في إحداهما، وإنجا وحب كمال الدية فيهما للحديث، ولعوات جس الممعة على سيل الكمال وقوات جمال على الكسال، وفي المرح العجاري " أداف عن الأحدول" عيف اللية

وخال بعض العلماء " فيه كمال الدية ؛ لأن العبي الواحدة له كالعبدين لصاحب العين ، وتكلمو في طريق معرفة ذهاب البصر ، قال محمد بن مقاتل الرازي ، طريقه أن بستقيل الشمس معنوحة العين ، فيذ دمعت عيه علم أن الضوء بلق ، وياذ لم تمعج علم أن الصود ذاهب .

و دكر الطحارى في كتاره الديني بين يديد حيد، مإن فرب سهد علم أنه لم يذهب بصره، وقال محمد وحمد الله في الأصل بيغر إليد أهل ذلك، وإن لم يعلم ذلك به دكر البعتم فيه المحول والإنكار، والقول بول الجاني مع بهم نعى لبنات، أما البعين فلان المجل عليه يدعى موجب الحيابة، والحياني يشكر، وأما على السات؟ لان هذا يهن على فعل نفسه، وهم رفعات عمر غيرت وفي قطع الحمون التي لا شعور عليها حكامة عدل.

وإذا كان ابضائي على الأهداب واحداً وعلى اجسود واحداً كناد على الذي جلى على الأهداب تما الدين وعلى الذي حتى على الحفول حكومة عدل

١٩٩٨٠ - قال في الإنسل الذا فقتت اللمن همداً . هذهب مورها، ولم يخسف،

فقيها القصاص الآن اعتبار الساواة عكن من الم تنجيف قعال بأن يعيني مراف وتوبط على عينه الآخرى، ونوصع على وجهه قطل، ثم يعرب الراقص عينه حتى يدهب نورها، وتبقى العرب على حالها مخالات ما لو أحسف العين الاته لا يكن عنسار المساواة في ذلك، وذكر أنكر عن أنه لا قصاص في العين إذا قورت أو الحسست، وإلها بجب القصاص إذا كانت فاتمة وذهب ضوعها، وهو إشارة إلى م فقاء إنها إذا فورت، فاعتبار المائلة فيها عبر عكى .

1914 - وقال في النتفى 1 قال أو حنيمة ومجمدو جمهيداته: لا قصاص في فاع الحدود وغا القصاص في العرارة اصرابها وذهب صواحه والدين قائمة، فإن فلع حدقة إلسان، فقال الفلوع حدقمه: أنا أرضى أن يخسف عين هذا لا تغلع حدقته أخذ دول حقى، ذكر في الشفى أفان محمد رحيه للله: فيدر له ذلك

وأما إذا فترب عين إسنان عاملة فأيضات معيث لا يبصر بنا لا يجب الفصاص عند عامة العلماء، لأن إفعاب بصرها بالابيصات بالضرب بحيث لا يتعلق إلى عير، خعلر، فعجرنا عن استنقاء الفصاص، فلا يجب، وفي كل مرضع وجب القصاص لا في نبعه إذا حصل الضرب بالسلاح أو بنس، أحر غير السلاح، فليس فينا دول النفس شعال عدد.

1999 - وفي الأحماس: لو ضرب عين إنسان بإصماعه صربة حليقة قائمية بصره وقد تعمد دلك فقيد القصاص، وهو إشارة إلى ما قلته قال: وإلا مات من دلك، فقية النّس على العاقلة جعله عمداً قسا دران النمس، وسنة عمد في النمس، وقد تقدم حسن هذا

19917 - وفي الأحماس الطّأة إذا فقا العين البعني من رجل والعين البعدي. من العافية فاهنته ، وعليه البعني فائمة ، قتص من عيم لبعض ، وترك أعمى.

وفي الاحتاس أيضًا: إذا فقاً عبنًا حولاً، فإن كان الحول لا يعبر سصره يحت لقصاص، وإن كان الحول شديدًا يقسي في معبر ، يجب حكومة عدل.

وذكر في النتفي عن أبي بوسف رحمه الله: من فقاً عينًا حولاً لا فصاص عقيم مطلعًا. ورد كان الفاقي تعديد الحوار بصر ذلك بيصره، فقعاً عينًا ليس فيها حول كان الهفومة عينه بالخيار إن شاء انتصى، وإن شاء، ضمّته نصف الدية، وفي الأصل": إذا فقاً عين رجل وفي عين الفاني تلك بياض ينقصها، فالمنقومة عينها بالخيار إن شاء، أخذ عينه الناقصة، وإن شاء، أخذ دية عينه.

في الجامع : رجل فقاً عين رجل وعين الفاقي بيضاء، طالفقوءة عينه بالخيار إن شاد، فقاً العين البيضاء إذا كان استطاع فيه القصاص، وإن شاد، أخذ أرض عينه؛ لأن محل حقه موجود، ولكن دون حقه في الوصف وظنفعة، فينخبر لهذا، واختلفوا في تأويل أوله في الكتاب: إذا كان استطاع فيه القصاص، وأصع ما فيل فيه ما نقل هن الكرخي رحمه الله أن تكون عين الفائرة قائمة بيصو شيئًا قليلا؛ لأنه إذا كان هذا كانت قائمة في نقسها، وتكن بوصف التقصان فينخبر.

فأما إذا كان تحدة بيضاء لا يبعر شيئا أصلاء ففي هذه العبورة لا تصاحى فيها؟ لأنه لا عين للفاقئ في هذه الصورة، فهذا هو تفسير استطاعة القصاص هها، وإن لم بخبر شيئا حتى نقا رجل عن الفاتي، نقد علل حق الفقورة عيده الأولى؛ لأن حقه عنمنق بالعين، قال الله تعالى: ﴿ وَالعَيْرَ بِاللَّهِ فِي الْفَقَورة عيده الأولى؛ لأن حقه عنمنق تخيير الفاضي أو عند تخيير الجاني، أما قبل ذلك حقه في العين، فإذا فات فلما عن فير أن بقضى به حقا واجبًا عليه كان الهلاك على المفقورة عينه كما لو كان للفاقي، عينًا صحيحة، فإن اختار المفقورة عينه الأول الذبة، ثم فقاً أجنبي عيده البيضاء بنظر إن صحح اختياره، بتقل حقه عن العين إلى الذبة، فلا يطل حقه بفوات العين، وإن لم يصح اختيار المال يبنى على تخيير الفاضي أو على تخير الجاني، أما إذا اعتار بنفسه لا بعسع الاعتبار، وله أن برجع تخير الفاضي أو على شغير الجاني، أما إذا اعتار بنفسه لا بعسع الاعتبار، وله أن برجع إلى للتصاص إذا الجنور، وله أن برجع إلى للقصاص إذا الجفي البياض.

شم في كل موضع صبح اختيار ظجني عليه المال ليس له أن يرجع إلى القصاص، وإن زال البياض عن عين الجاني؛ لأن النقل قدتم لقيام دليله يوم النقل، فلا يستمل العود إلى القصاص بعد ذلك، وإن لم ينضر للجني عليه شيئًا حتى زال البياض عن عين الجاني فليس لواحد منهما أن يمتنع عن القصاص؛ لأن حق المجنى عليه في عين العين،

⁽١) سررة المائدة: (لأيةه).

وفدأمكه الاستهاره ويكون لدالاستيفاره

1998 وفي الشنى أصل محبيد وحدمه الله الجها تبع رجال تبع رجالا موصيحة يحتلفه أو عصاء فدها عباه من بلك والعين قاسة إلا أنه قد دعب الصودقال اقتصل من ذلك كامه قال: ولو دهب هيناه ولسات، فعليه الفصاص في الوضعه، وأم اللمان وما لا يفار على انقصاص منه و فعله الدية في مالله قال الفضاء عبيه من الوضيعة عمراة ما لو فعل أصابعه فسقط عدمن العصار، فهذا حياية واحدد حتى انتصر من الكف كان قطعها ما الكفر الان الكفر الاستقرار بجنان،

19110 - وهي الخامع الصغير الديا شيخ رحاة موضحة عملًا، فلحد من ذلك ما مع مورج ود ما الاقتصاص في تنبيء من ذلك عند أبي حصفة، ولكن يجب أبرش الموضحة ودية المسم والبصر.

وعند أبي يوسف ومحدد وحمهما أنها : يحب القصاص في الشجمًا وغب القيم في السمع والبصرة فصار عن محمد رحمه اللغ في القصاص رويتان، ومشأتي السالة بعد مقارن شاء بارية تعالى

1994 - وهي الوافر هشام أعل محمد وحمد الله: وإذا كان هيئه اليمني ينضان فحي على بساد في حيم النمي، فدهب علله ، ثم دهم السائل من على الخالي كان للمجي عليه أن يقتص من على الجاني .

۱۹۱۱۷ - إذا جي عن عن نبل الله التي يتمار بها و عن النجابي أيضاً فيها باض يعصر لها، فه القماص بينهما والأنه لا يعرف فقال الصور الذي كناز غي لهما ، فلا إذكر براهاة المائنة به .

وفي العين المناشعة الله هب بورها حكومة عنال ، وإذا ضرب عين رحق صربه ، فانتقص بعض الطرائاء أو أصابه فرحة ، أو ربع سيل ، أو شيء عا، مرج ، العين الم يكن به فصاص ، وإغافيه حكومة عنال

وقاة صوية عين رحل وأيض من ضريع الدياهاية والساهاء والصورة والاشيء. على الضيارات، قالوا - هذا إذا عاد اليصور كما كان، أما إذا عاد دول ذلك، فقيم الكوارد. (1) هكذاف طاروكان في الأخروم، وم الدائم بعض الكان باوزا في اخاتفاه بطريق التعلم أو يطريق الملاعدة، فضرب أحدمها عشية على عين الأحر، وذهب عين المنطقة على عين الأحر، وذهب عين بأن خرج انعين، فحينتي قبب الذية، ولا يقتص من الدين اليمنى باليسرى، ولا من ليسرى باليمنى، وإن كان عين المنتص منه أكبر من عين لجاني أو أصعر، فهو سواء، ويقتص له.

نوع أخر في الأنف:

۱۹۱۱۸ - قال محمد رحمه الله: وفي الأنف الدبة كاملة للحديث ولفوات حتى منعمه عنى الكمال ، وهي متعمه استبساك المحاط وقوات جمال على الكمال، وفي الماران الدبة كاملة لقوات حتى منفعة وفي ت جمال على الكمال، وفين: حكومة عدل

وإذا فسرت أنف وجل وفعي نسكه ، يحي كسمال الدية في القندروي ، وعن ما حسد أنه يحب حكومة عندل ، وطريق معرفة ذهاب النم أن يوضع بين يديه ماله والحة كريهة ، فإن نفر عن ذلك علم أنه لم يذهب شبة

۱۹۱۱۹ - وقى المبتض : إذا جتى عليه، فيصار لا منظس من أنف، ولكن من فيم، فعليم حكومة عدل، وفي أشرح الطحاوي : إذا قطع المارن تم الأتعاء ولذكان قبل البراء، بجب دية واحدت وإن كان بمعالبره، نجب الذبه عن المارن، وحكومه عمال في الباقي.

• ١٩١٢ - في جنديات الحسس: إذا كنان أف الذائط أصاء و ١٩١٧ للفطوعة ألذ ما بالإعان القطوعة ألذ ما بالخيار إن شاء، فطع ألمه عالية وإن شاء أخيار إن شاء شيء أصابه أو كان أخشام الابجد الربح، فكذلك الجواب الفطوعة أنفه ما قيار إن شاء فعد أنها منه فعد الأنماء.

وفي القدروي: في الأنف المقطوعة أرنيته حكومة عدل.

وهي الأصل إذا كسر أنف إسان نفيه حكومة عدل، وإذا نطع كل المارن عسداً، يجب الغصصاص، وإذا قطع بسعف، لا يحب، وإذا قطع تصبية الأنف، لا يجب القصاص عند محمد القصاص بالانقال؛ لأنه عشم، وإذا قطع كل الأنف، لا يجب القصاص عند محمد رحمه الله: وجب عكذا ذكره الكرخي.

قال القدوري: أراد بقوله: إذا قطع كل الأنف، يجب القصاص على قول أبي يوسف وحمه الله كل المارت، أما قصبة الأنف عظم، ولا قصاص في العظم بالإجماع.

فوع أخر

في الشفتين:

١٩١٢١ - قال محمد وحمه الله في الأصل: في التسفين كمال الدية، وفي إحداهما نصف الدية، العليا والمغلى في ذلك مواء، هذا هو حكم الخطأ.

وأما حكم العسد فقد ذكر الطحاوى وحسه الله في شوحه رواية عن أبي حتيقة وحمد الله أنه إذا قطع شغة رجل السفلي أو العلبا وكان يستطيع أن يقتص فيه ، فعليه القصاص العليا بالعليا والسفلي بالسفلي .

 في القدوري: إذا قطع كل الشعة، يحب القصاص، وإن قطع بعضه، لا يجب -واقد أعلم-.

نوع آخر

في الأستان:

۱۹۹۲۴ - قال في المنتفى الروم أراد قلع مسك ظلمًا، فلك أن تقتله إذا كنت في موضع لايعيبك الناس: رمن أراد حلق نحيتك، أو أراد أن يهرد سنك تبيرد، فليس أن تقتله، وإن كان لا يعينك الناس؛ لأن الأرل جرح، والثاني نيس بجرح.

وقال محمد رحمه الله في الأصل: ولايقتص من عظم ما عبلا السن، وهذا

لآن القلب اص في ما عدا السن من العظم إذا بحرى السعاد المتساد السناواذ، واعتدار المساواذ، واعتدار المساواذ، واعتدار المساواذ، واعتدار المساواذ، والاسترامي والمسرس والنبية والمات بالناب، ولا يؤاخد الأعلى بالأسلام والاسترامي والمسوري والنبية والمات بالناب، ولا يؤاخد الأعلى بالأسلام، ولا الأعلى بالأعلى بالأسلام، ولا الكالم والمائمة الله، وإن كانت الجنازة بداح الكالم والمائمة الله، وإن كانت الجنازة بداح الله القلاري أن لا يقلع من القالع والأن لا يؤمل الزيادة، ولكي يبودس القالع بالمرد إلى أن نشهى إلى المحم، ويسقط الهابي، وإلياء مال شامس الألمة المسرحين والمدافق.

وذكر شبخ الإسلام في شرحه أنه بقلع من القالع، وروى عن رسول الله يُنْهُ:

أنه أمر بطع من الربيع حين قلع من النظر، وقال في كتاب الله القصاص (أنه وإليه أمرار محمد وحمه الله في الخامع الصفير حيث ذكر المعظم النزع والفعج واحد، وهي أديادت أنص على القمر.

۱۹۱۲۳ - وفي الخيام الصغيراً : وإناكسر من إسان ومن الكاسراكبر يفتص منه كذلك في الديم، ولا قصاص في السن الزائدة، ورعافها حكومة عدل.

وإذا كسر ويع من إنسان والمن الكسروة علل ربع من لكامر بة نصر مده والا يكوره على الصغير والكبر و بل يكون على قدر ما كسره من السن.

وفي المستقي إذ كسر من من رحل طائلة قميه النظار بها حولاء فيدخ الموال، والهينمير، فعليه القصاص بردياتيره، ويطلب قللك طبيب عالم، ويقال: كم رهب منها فإن قال: ذهب الصف بيردهن من القالم النصف.

وديه أبضاً ٢ إذا كسر من من رجل بعضها وسقط ما بقي فإن أبا يوسف رحمه الله

(4) أمر حدال عالى إلى حديث من (۲۵۱۷ حديث (۲۰۹۷) وقي (۲۰۳۱ حديث (۹) (۵) (م. ۱۳۳۸) وقي الدين (۱۳۳۸ حديث (۱۳۹۸) وقي (۱۳۹۸) وقي (۱۳۰۸) وقي (۱۳۰

كان يقول: يجب القصاص ، وفي القدوري. أنه لا قصاص في الشهور، وروى الحس بن زياد عن أبي حتيفة رحمه الله إذا نزع الرجل سي رجل، فنبت نصفها، فعديه بصف أرتبها، والا قصاص في ذلك، وإن نبت ميضا، تامق ثم ترعها أخر النظر لها سنة، فإن نبت، وإلا اقتص منه ولا شيء على الأول، وقبال ابن أبي مبالك: وقبال أبو يوسف رحمه الله: عليه بغلو الاثير، وإن نبت صفرا، فعنيه حكومة علل.

وروى الحسن ابن ربادعن أبي حنيمة رحمه الله: هي السن إذا نرعت يتنظر بهـ: سنة، فإن لدينت اقتص مه، وإن نبت صفراء، ففيها حكومة عدل.

وري ابن مالك عن أبي يوسف عن آبي حنيفة رحمهم الله : هي السن إما ترعت بنظر بها الرء : ثم يفتص من الجالي .

وهي ضرح الطحارى : إذا كسر يعض من إنسان عمدًا، ثم اسرة البائي بذلك، أو احمرت واخصرت، أو دخلها عب بوجه من الوحود. فلا قصاص، ويعب الأرش في ماله، وهي الأصل. كسير من إنسان عملنا، واسود الدفي لا يجب القصاص، ويجب الأرش من ماله، وبهذه الرواية تبن أن ما ذكره القاضي الإمام صدر الإسلام والصدر الشهيد في الجامع الصنير، وإذا كسر بعض من إسان، واسود البائي، فبينغي أن بجب عبها حكومة عدل، ليس بصحيح، ولو قال المجبى عليه الستوفي القصاص في المكرمة عدل، ليس بصحيح، ولو قال المجبى عليه الستوفي القصاص في المكتبور، وأرك ما اسود، ليس بصحيح، ولو قال المجبى عليه الستوفي

1914 - وإذا ضرب سن إنسان، فتحرك يستأتي حولا، فإن احمر أو العضر أو الموقر أو العضر أو المحضر أو يجب الدية كاملة في مال الجائي يعني دية السن، وإذا اصفر أو التناف المشابخ فيه المكان ذكر شبح الإسلام في شرحه، قال بعضهم إيجب كسال أرش السن كسافي الاسوداد والاحسران، وبعسهم فالواز بحب حكومة عدل؛ لأنه لا يقوت جنس منفعة المس ولا يفوت الجسال على الكسال الآن الصفرة قبل تكون لون الأسنان في بعضر الأسنان، وإنما فكي ويقص، فيجب حكومة عدل، قاما الحضرة والحمرة والسواد لا يكون نون الأسنان بحال، فيكون مموت جمال على الكمال، إن دات منفعة المسغ، وإن لم تفت منفعة المصغ، وإن لم تفت منفعة المضغ يكون مفوت حمال على الكمال، إن دات منفعة المصغ، وإن لم تفت منفعة المضغ، كون لم تفت منفعة المضغ، كون مؤت حمال على الكمال، وتقويت الجمال على الكمال، وتقويت الحمال الأرش كما في ولاذين.

وذكر الشبيخ الإمام أحمد الطواريسي في تبرحه. أن في مذا الفصل اختلاف الروبات.

روى عن أبي بوسف رحمه الله: أنه بلزمه كمال الأرش كما في الاستوداد.

وعن محمد رحمه الله أنه قال - ينظر في دلك، فإن كان يلحقه من الشين مسبب الاصغرار مذالحقه من الشين مسبب الاسوداد، بلزمه كمال الأرش وزلا فقسر الشين.

وحن آبی حنیفهٔ رحمه آنه آندیس مه حکومهٔ عدل ، و دکر القدوری آن هستاهٔ روی عن محمد عن آبی حنیمه رحمیم آنه : أن سن الحر آنا اصمرات ، فلا شیء علمه ، وإن كان عملاً ، فعیم حکومهٔ عدل ، وعن آبی یو سف رحمه الله من آبی حنیفهٔ رحمه الله : أن فهما حكومة عدن .

وروى امن مالك عن أبي يومعه أنه الصعرة إذا اعتمات حتى صارت كالخصرة. فقيهما كمال الأوس، وإله كان دري ذلك، فقيهما حكومة العدل.

تم إن محمداً وحمه الله أوجب تحال الأونى بالموداد السي، ولم يقصل بن أن يكون السن من الأحسواس النبي لا برى، أو من العوار في التي برى، فالوار ويحب أن يكون الجواب ويهم اعلى النفاطيق. إن كان السن عن الأضواس التي لا أرى إن قالت منفعه القمع بالاسوداد يحب الأراني كابلاء وإن لم يعت منفعة القمع يعت فيه حكومة عدل الادم معته قائمة، وجماله ليس بظاهر، فهر تشدوة بالرجل، فيحب فيه حكومة عدل، وإن كان اسن من العوارض التي ترى، وتعليم من الاساد، بجب كمال الأرش بالاصوداد وإن لم يغت منفعة الأبه ورث جمال طاهراً على الكمال.

1917 - وإذا قلع الرجل سن وجل حفاً ، نم نباء فلا شيء على الفتالع عد علما وحديم على الفتالع عد علما وحديم الم والمستعبع ما فلنا الأن القباس بأنى وجوب الأرش بالقلع، وإن لم سنت آخرى؛ لأن سنف لبس عالى ، ولكنا ترند الغباس بالنص، والنص في أوجب الأرش إذا لم بست مكامه أخوى ، فإذا ببت مكانه أخرى و بيغى على أصل الفياس ، فإن نب أخرى سودا ، بين الأرش على حاله الأن الأول لو كان قائمًا ، واسودً بسبب الصرب، بنجب الأرش كملا ، فهلها أولى .

1917 - ويقا نرع سن رحل عدلماً ، أو انتزع الهزوعة سنه سن النازع ، ثم نسبً سن الأول ، ثم نسبً سن الأول ، فعلى الأول ، ثم نسبً سن الأول ، فعلى الأول ، فعلى الأول ، ثم نسبً سن الأانى ، لأن الأول ، لما تبعيب القصاص لك الأن الثانى نزع بغير حق ، كان ينبغي أن يجب القصاص ، لكن لم يجب القصاص ككان الشبهة ، فلا أقل من أن يغرم الأوش ولو نبت معوجا يجب حكومة عدل ، ذكر المسألة مى اليامم الصغير أ

1947 - وفي الزيادات: إذا قلع الرجل ثنية رجل عدداً فاقتص له من ثنيته الفقالع، ثم نبت نبيته القنص منه، ثم يكن للمقتص له أن يقلع تلك الثبته التنص منه، ثم يكن للمقتص له أن يقلع تلك الثبته التنص منه فاتي نبيت ثانياً الأنه استوفى عين حقه موة، ويقله لو نبت ثنية المقتص له ولم نبت ثنية المقتص له المقتص له للمقتص له اللوني، حتى ظهر أن القصاص لم يكن واحبًا، وجعل ثنية المقتص منه التي نبت كأنها عين الأولى، حتى ظهر أن القصاص لم يكن واحبًا، وجعل ثنية المقتص منه التي نبت كأنها غير الأولى حقيقة إلا أنها حصلت في المحل الأولى، فاعتبر اتحاد المحل في حق شبة المقتص له التي نبت حتى هم الأوش، واعتبر المغايرة حقيقة في حتى المحل في حق شبة المقتص مه حتى لم يكن للمقتص له عليها سبيل.

الم ١٩١٣ - قال مى الأصل : إذا نزع ثنية رجل وثنية الجالى سوداء، فالمجنى عليه ما لخبار على نحو سادة، فالمجنى عليه ولو نزع ثنية رجل وثنية الثانع سوداء، قالم يتحير المجنى هليه شيئًا حتى سفطت السن السوداء، وتنت مكانه أشرى صحيحة، فقد بطل حن للجنى عليه والأ حق المتروعة سنه مى السن السوداء، فإذا لم نقلع حتى سقطت بقد ذهب عين حقه الأ لمنى وجد من جهة من عليه، قبط حقه، ولو قلع رجل ثنية القالع مقلومة، فتبت ثبته بعد القلع، فلا قصاص فيه، وللمقلومة ثنية أرشها؛ الأن المقفوعة ثنية لم يستحق القصاص وقت الفنع لعدم محطه إلما استحل المال، والمان بعد وجربه لا يعود إلى القصاص أبداً.

۱۹۹۲۹ - قال في الأصل : إذا قلع الرجل سن رجل ، وأحدُ المُقلوعة سنه سنه ، فأتبها في مكامها فلبت وقد كان انقلع خطأ ، فعلى القالع أرش السن كاملاء لأر الأرش إلها يستقط إذا زالت الجناية من كل وجسه ، والجناية ههنا لم نزل؛ لأن السن في هذه الصدرة لا ينسب من الأصلى والانه لا ينصبل بالعروق والحصيب وكانت الجدة باقيمة عينص الأرش، قال شيخ الاسلام الوهدا بها يعد إلى حالها الأولى بعد الذين المسلمة الضعة والخملات والخالب أن لا يعود الى تحت خالة والأن الضوح لا يلترق بالعصيب والعورق في العالمية فيكود وجود هذه الدين فيلة التي المالية عن المالية على المالية في حواده ألا ترى أد السكائل والمع فيكود كان المالية على عليا بني وإذا بالعدائي حالها في الخمال والشعفة فأما لو تفسور عود الخمال والنظامة بالإدانات ثم إكن على المالي تبيء المال الدين المالية في

الاعتراف و الاعتراف و المناصر على المسال، وتحركت بسبب صديد ذكر في الأصل أنه يتغفر بها حولاً الاعتراف الرفق من أنهي يتلج المعاقلية المساوية المرابع عبر المي التي ويوي بعض حديد بن شبرة القروض من أنهي المعام وقرفا عليه المرابع عبر إلى النبي تتلج في بعض الروايات أنه قال في الجسيات كربها المسادأي حولاً الروايات أنه قال عروى حمودا المنافقية عن أوله المسائني في اختاج المي يتلج أن مين أن بالمعافل من اخرا حمد حتى يسرأ المقافلات عندا المعام عني المعافلات المعافلات المنافقة المسائني في اختاج المعافلات المعافلات

۱۹۱۳ - ۱۹۱۹ و ۱۹۱۹ و ۱۹۱۸ افاع قالون طور به قراعه في التدميري، إن كان الجنور عليه صغيراً يستأمى الاند سرهم عوده في العالب، الرجب الاستشاء حتى لا يصهر مستوطأ الارش مير حتى شي نبت بعد ذلك ، هكذاء الروالتبيغ أن احدين العدوري .

⁽۱۰) محدیث ما و حدماه

١٩١٣٤ - وأما في لبالم لا يستاني، لأن الغالب في لمالم أنه لا ينبت ثانيا. ومسى لبت كالإمادراء والنادر لا عبرة له، فلم يكن الاستثناء في البالع حال القلع مفيد. إلا أنَّ في البَّالغ ينقطر حتى بهرأ موضع السن؛ لأنه يحتمل السراية، فينتظر هذا المفدار..

ويعص مشابخًا قالوا: الاستناء حولاً في قصل القلع في البالغ والصغير حميما نقاله عليه السلام العرز الحيايات كلها يستأثر حالاة

وفي اللحود عن أبي حنيفة وحمله الله: إذا نرع من إسمان شبغي تنقياضي أن بأخبة صمعينا من النارع، المربؤ حله صنع من يوم النرع، فإذه مصنف صنة والمربنيت اقتصى

قال هشام في الوادروال فلت لحمد وحمه الله : فيم رصوب من وجل و فسقط النظل مهاجر لا لعلها تشتره فقال: لان فقفت العال واحده من فحوانك الشفل وقال: " لا إغاذلك إذا نحركت، ثم في فصل التحريك إدا أوجب الاستنتاء حولاء فإنامم يسقط، فلا تي ۽ علي الضارب

وعن أبي بوسف رحمه الله أنه قبال الحب حكومة عندل الأثم أي أجر المعلاج والطبيب، وكر هذه الرواية مع هذا النفسير في أشرح الطحاوي ، ووإن سقط السرامي السنة من تلك اللضوية . فإن كان عمداً تحت القعماهم ، وإن ؟ ان حطأ تحت الدية ، فإن فال الطبارات سفط لا يضربي كان الفول قول المضروب استحسانًا ، وهلي هذا إذا صرب من إنسان، والمودُّ الدين، فقال الضارب: إنما المودَّث من ضربة حدث فيها بعد. ضربتي وفالقوق فرن المضروب استحسانه حكفا ذفر المسألة في الأصراء وكفاروي ابن سيماعة عن أمل برسما وحسم الله و روى عنه أصلا فيقال: كار تيل وجعلت له أحلاء فالفول قول المفروب: إنه من حناية هذا، وكل لهي، ليس له أجل. فالقول قول الضارب

و في المنتفى : في الماب؛ لأول من الجنايات رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله في على هذه العبورة أن الفول قول الضارب، وفي الشاقي أأبضًا. في باب حكم أرش الجنايات فينما دون النفس هذه المسألة ، فغال. لو جاء المضروب قبل مضى السنة . وسنه سافط؛ وقال: سقط السن من ضرب هذا قاف أبو حبيقة رحمه الله: القياس أل لا أصدقه، وأجعل القول قول الضارب، ولكنا نستحان وتجعل القول قول المضروب، وليس هذا في شيء من الجنايات إلا في السن للاثر، وذكر هذه لمسأنة أيصًا: في هذا الباب مرة الخرى، فقال: فجاؤوا بعد السة والسن ساقطة، فقال الضارب، منقطت من حمياتة راحل أخراء فإنه يسأل الفساوب منق سقط، فإن قال: في السنة، فالقول قول المضروب: إنها منقطت من ضربه هذا، وإن قال ابعد السنة، فالقول قول الصارب.

1997 - قال في الأصل ، وفي كل سن خسس من الآيل أو خمسمانة دوهم يريد به حالة الخطأ، ويه وود الأثر في حصيم الأسنان في ذلك على السواء لا يصفيل البعض على البعض على البعض على البعض على البعض على البعض على المعضر؛ لأنه لا تفصيل أن في الأثر، فيحد دلك ينظر إلى عدد الأسنان إن كان انتان وتلاثون، يحب سنة عشر ألف دوهم، فذلك دية، وفلاث أخصاص دية يؤدي ذلك في ثلاث منين، في السنة الأولى مبنة ألاف دوهم وسنسانة وسند وسند و فلتان، وفي السنة النائة لنائنة الفائنة دوهم، وكرات ومع، ذكره على هذا التفسير

1917 . في المنتفى أن قانوا: وقيس في نفس الأدمى شيء من الأعضاء بزداد أرضه على دية النفس إلا الأسنان.

رجالان قامنا في اللعب لينتضاريا بالوائنز يعني بمشت ودناير خواستند، فوكبر أحدهما الأخر، وكسر سنه، فعلى الفدرب القصاص، ولكن بالشرائط التي قشاع لأن هذا عمد، والمسألة كانت واقعة الفتوى، واتنغت الفتوى على هذا.

۱۹۱۳۵ وإذا قلع من صبي، وأجُل حولاء فعات الصبي قبل قام الحول، فلا شيء على الجالي في قول أبي حيفة رحمه الله؛ لأن احتمال النبات ولا نثوت قاتمه وقال أنو يومف رحمه الله " فيه حكومة عدل -والله أعلم-.

١٩١٣٦ - وإذا ضرب من رجل ، فانتم ذالسن بضريف تم جنه آخر ويزعمها ، فعلى الأول: قام الأرش، وصلى الثالي: حكومة عدل .

وإذا رَع سن رجل، ومن النجاس سوداه، أو صفراه، أو حسراه، أو حضراه، والنزع كان عبدا بتخير المجنى عليه إن شاء انتص من سه، وإن شاء صبيه أرش سنه

⁽¹⁾ حكة التي قا وف: وكان في الأصل وم: الانتخال

العمس ماللة ، وإن كان العبوات من لمحلي عليه ، فيه أرسها حكومة عدل، والانقتص ميه . استه الوالة أعلم . .

نوع أخر

في اللسان:

الخطائية والمواقعة على الكسال المواقعة على الأصل . في اللسال الدية ويهديه حالة الخطائية ولذوات حسن منفعة على الكسال، وهي منفعة النطق التي يمار الأدمى بيد من الكلام، فيه كسال الدية ويبد من مناز احيوالات، ووا فصح معنى الله أن إداء مه عن الكلام، فيه كسال الدية والأنه والمحتب الله الإنتيان الدية والمحتب الله الإنتيان الدية الإنتيان المحتب المحتب الله الإنتيان الكلام دور المحتب في يجاب معادل الدية بيد الرائع على الكسال، فأما إذا معه عن بعض الكلام دور المحتب في يجاب معادل الدية المحتب والله غير الدية الدية المحتب الدية المحتب الدية المحتب المحتب الدية المحتب الدية المحتب المحتب المحتب المحتب الدية الكلام دور المحتب المحتب الدية المحتب المحتب المحتب والمحتب والمحتب المحتب المحتب

و الأعيال في هذا ما يروي أن رجالا فطع طره ديسان رجال في زمن على رهمي الله عنده فأمره على أن يقرأ أناه عنده عند شده فكسا قرأ سرق السفط من الدينة بقسر ذلك. وما لد يقرأ أوحب من الدية معسات دلك.

وقال للصهيم: لا يمتحن للحميج الخروف اللعجمة ، وإنما يمتحن لأطروف المشعلفة واست اللاؤمان ؛ لأذا من الحروف حايضرج من الشفادي من عبر حركة المنسال كالميم والهاء والصاد، ومساما للعراج من الحس من عبر حركة المنسال كالعروف الحلق، وإذا كال

زا العكاما في فلوف وم وكان في الأهمى. على أكلام .

بعض الحروف فيما "يبيا إقامته من غير اللسان يتحن بالحروف التي لا بنها إقامتها إلا باللسان و فإن أمكته التكلم بتصف الحروف الشعلقة اللسان اللازمة ولم يمكنه بالنصف كان الفنات نصعها، فيلزمه نصف الدبة، وإن أمكنه التكلم بالنلث بلزمه للشا الدبة، قالوا: والاول أصح لوجهين: أحدهما: أن علياً رضى لقاعته امتحته في الكل لا في المضره والأنه إن نهياً إقامة بعض الحروف من غير اللسان، فإنه لا يتبيأ بفهامه، وتبيينه من غير للسان، وللقصود من الكلام إلها هو الإمهام، ففهذا وجب الامتحال بجميع الحروف العجمة التي عليها مدار كلام العرب، لا بالبعض، هذا كله في لسان البائغ، والكلام في لسان البائغ، والكلام في لسان البائغ، والكلام في المان عبده عنها المناس، في المناس فيم المحدة الله تعالى - وإن قطع لسان فيره عمدًا فكر في الأصل: أنه لا قصاص قطع البعض أو كله، وحن أبي يرصف رحمه الله: أنه إذا قطم الكل، فيه الفصاص.

وجه ما روى عن أبي يوسف رحمه فقه: أنّ استيفاه الفصاص في الكل مُكن بالفظم من أصله، وفي اليعض غير مكن إذا ليس فيه مفصل بوقف عليه.

وجه ما ذكر في "الأصل": أن الفظم في اللسان يختلف باختلاف الله ألا ترى أنه يجمع ويبسط، فلا يمكن الاستيفاء على وجه المائلة، وفي "العيون": قال أبو حليفة رحمه الله: في اللسان إذا أمكن الفصاص يقتص، وفي "الواقعات": ولا فصاص في وسط اللسان، ويجي في رأس.

وفي أنوادر ابن متماعة أعن محمد رحمه الله : لا تصاص في اللسان وإن قطع من أصله أو شيء منه .

وإذا ادعى المجنى عليه ذهات الكلام، يستغفل حتى يسمع كلامه أو لا يسمع. وفي لسان الأخراس حكومة العدل.

نوع أخر:

١٩٦٣ - وفي النحيين كمال الدية، وفي أحدهما نصفها.

⁽١) مكذا في ظاء وكان في غيرها: "مَا ..

نوع آشو خىاليد والأصابع:

1417 - وفي البيد القيصاص إذا تطحت من الفيصل، وكفا في الأحسابع الفيصاص إذا قطعت من الفيصل إذا قطعت من الفيصل الأداعتبار المماثلة مكن إذا حصل الفيط من الفيصل بأن يصبع المفطوع مفصله السكين على ذلك القيصل، قيفعل ما فعل الأول، وإن قطع "أ من غير المفيض فلا تحصل فل فعم من غير المفيض ولا تقتص البيد البيمتي إلا بالبيمتي، ولا البيسري إلا بالبيمتي وكا البيسري إلا بالبيمتي الإباليمتي ولا البيسري إلا بالبيماية المحتى ولا البيابة البيمتي إلا بالبيماية المحتى ولا البيابة البيمتي إلا بالبيماية البيمتي ولا البيابة البيمتي أنه لا بؤخد البيماية ولا السيابة بالوصطى، والحاص أنه لا بؤخد شيء من الأعضاء إلا يمثله من الفاطع.

مسودة أو جرح ، فإن كان فيه ظفر مسود ، فإنه يجب الفصاص ، وإن لم يكن ظفر بلد مسودة أو جرح ، فإن كان فيه ظفر مسود ، فإنه يجب الفصاص ، وإن لم يكن ظفر بلد الفاطع مسوداً ؛ وفلك لأن اسوداد ظفر المنطوعة بدء ما لا يوجب نفصائاً عن دية بده ؟ لأنه لا يوجب نفصائاً عن دية بده ؟ لانه لا يوجب نفصائاً عن دية بلده عاقلة القاطع نصف الدينه وإذا لم يكن لاسوداد الطفر أثر في نفصان دية البد صار وحود هذا العب وعدم بنزلة ، فلا يمن وجوب الفصاص ، وكان كيد فيها شلول ، أو الله بعدى قطع بده بفالك ؟ لأن هذا النبب أم يوجب نقصان بغل اليد ، فصار وجوده وعدمه بمنزلة ، وكان كالعين الحوراء العبن ، فيعل وجود وعدمه بمنزلة ، وكان كالعين الحوراء العبن ، فيعل يوجب نقصائاً في دية العبن ، فيعل وجوده وعدمه بمنزلة ، وكان كان الحوراء العبن من الزرقاء د لأن الزرق لا يوجب نقصائاً في دية العبن ، فيعل وجوده وعدمه بمنزلة ، وهذا لأنه لا مد من فليل عيب يكون بيد أحدهما ، العبن ، فيعل وجوده وعدمه بمنزلة ، وهذا لأنه لا مد من فليل عيب يكون بيد أحدهما ، فلو اعتبر ذلك مانعاً لا منتم جريان القصاص في الأطراف ، وهذا عال وجه له .

هذا إذا كان ظفر القطوعة يلده مسودًا، فأما إذا كان بيده جراحة إن كانت جراحة لاتوجب نقصان دية يده، بأن كان نقصانًا لا يوهن في البطش، فإنه لا ينم وجوب

⁽¹⁾ مكتافي ط، وكان من غيرها: أوين حصل العظم ..

القصاص، ويجعل وجود هذا العبب وعدمه بمنزلة، وإن كان نفساناً بوهن في البطش حتى يحب بقطعه حكومة عدل، لا يصف الدية كان يمنزلة البدائشلاء، والبدائصبحيحة لا تقطع بالنسلاء؛ لأن الكامل لا يقطع بالناقص، ولأن المساواة في القيامة شرط ولم يوحد.

۱۹۱۱ وإدا قطع الرجل من يدرجل إصحار الدة، فلا قصاص قيد، سواء كان للشاطع إصبع زائدة، أو فم يكن للشاطع إصبع رائاتة، قلا يجب القصاص لوجهين -أحدهما: وهو أن الفاطع قطع إصباءً، زائدة، وأيس له إصبع زائلة، ولا رجم إلى قطع إصبع أخرى، فلا يحب القصاص كمن قطع بهام إنسان، وليس له إبهام

والتاني: أن المعاواة في القيمة شرط لجريان القصاص في الأطراف ولم يوجد: الآن قيمة الإصبح الزائدة حكومة عدان، وقيمة إصبح غير زائدة أرش مقدر، ولا مساوة ميتهما في القيمة، وكان عنزلة الحر إذا قطع بدالعباء، أو العبد قطع بدالعباء لا يجب القصاص الآنه لم نوجد الساواة في القيمة، كدا ههنا، وإن كان للقاطع إصبح واثلة لا يجب القصاص لعنة وتحدة، وهي أن الساواة في القيمة قطعًا ويقينًا شوط، وتم يوجد؛ لأن الواجب في قطع الإصبح الزائدة حكومة عدل، و حكومة العدل إما تعرف بالقيمة.

عيان قبيل: ألبس أن القنف ص يجري في الشبجاح التي هي دون الموضيحة، والمساواة في الفسمة لا تعرف قطعًا ويقيقًا؛ لأن الواجب فيما دون الموضيحة حكومة عدل.

والجراب عنه ما قلد : إن الغياس أن لا تعتبر المساواة في الغيمة في الأطراف وإلها تعتبر المساولة في الأجزاء الأن المستوفي هو الأجزاء، وإنما اعتبرنا المساواة في الغيمة شرطا مصابخلاف الغياس، وما ثبت بصاً محلاف القياس لا يفاس عليه غيره، والنص الوارد باعتبار مساواة القيمة في الأطراف، وفيه تفويت منفعة وإلحاق الشين لا بعشر واردًا في هذا الشبحاج ولائة، وفيها إقاق شين بلا نفويت منفعة، فيرد هذا انشبحاج إلى عا يعتضيه العباس

⁽١) وفي الأصل: المسجر .

1914 - وإذا قطع الرجل كف رجل من القصل، وفيها إصبع ذائدة، هل يجب القصاص؟ إن كان الإصبع الزائدة عالا يوهن الكف، ولا يوجب تقصاتنا في البطش، فياته يجب القصاصى؛ لأذ الإصبع الزائدة إذا كانت الا يوهن الكف، ولا يوجب نقصانًا في دية اليد، فيجعل وجود هذا النقصان نقصانًا في البطش، فياته لا يوجب نقصانًا في دية اليد، فيجعل وجود هذا النقصان وعدمه بمنزقة، وإن كان يوهس الكف ويوجب نقصانًا في البطش، فياته لا يوجب القصاص، لا نت بمتزلة البد الشلاء، ألا ترى أنه لو تطمها إنسان خطأ لا نجب دية البد، راغا يجب حكومة عدل، والبد الصحيحة لا نقطم بالشلاء، فكذا هذا.

1998 - وإذا قطع بدر حل عمداً ويد القاطع نافسة، فهذا على وجهين: إما أن تكون ناقصة وقت القطع، أر انتقصت بعد القطع، فإن كانت ناقصة وقت القطع فهذا على وجهين: إما أن تكون ناقصة من حيث الصفة بأن كانت شلام، فإنها ناقصة من حيث العبدة؛ ولا الأجزاء، والعبدة صفة، أو كانت ناقصة من حيث العبدة؛ والعبدة صفة، أو

فإن كان التفصان من حيث الصفة، فالفطوعة بدء بالخيار، فإن اعتار الفطع، ملا شيء له مع القطع عندهم جميعًا؛ لأن الفائث مجرد الصفة، ومجرد الصفة لا قيمة لها بالفرادها فيما وجب اعتبار المماثلة فيه شرعًا، كما في مال الريا.

وإن شاء لم يقطع ، وأخذ دية يده حتى يصل إليه بدل حقه على الكمال من ماله ا لأنه كان متمعداً في القطع ، وكان الصدر الشهيد برهان الأثمة يقول : إنما يثبت الحيار فلمقطوعة يده في هذه الصورة إذا كانت الشلاء تما يتنفع بها مع ذلك، فأما إذا كانت غير متنفع بها فهى ليست بمحل للقصداص، خلا يخيو المبنى عليه حينتية ، بل له دبة يد صحيحة كما لو لم يكن للقاطع ذلك اليد أصلا، وبه يفتى ، وتفريع المسألة بعد هذا على حسب ما ذكرنا في مسألة العين والسن.

وإن كانت ناقصة من حيث القدر، فكذلك يتخبره لأنه لو وجد حقه ناقصًا من حيث الصفة دون الأحزاء يتخبر، فإذا وحد حقه ناقصًا من حيث الفدر والأجزاء أولى أن يتخبر، فإن اختار القطع، فلا شيء كه على القاطع.

وقال الشافعي رحمه الله : بأخذ منه أوش ما كان فالثَّا من أصابعه ، وذهب في

ذلك الى أن الفائت من حقه المُعَدار لا الصفة، فإذا أخذ قدر حارجة كان له أن بأخذ فيه البائي كمن كاناله على أخر فقيز رطب، فأخد مه لصف تقير، ولم يجدالباني من الرَّ طَبِّ، بأن انقطع أوالم، فإنه بأخذ مه قيمة الباتي، فكدلث هذا بخلاف ما لو كامت شلاءه لأن الفائث مجرد صفقه وهل الصحة لا القدر والأجزاء، عادا اختاره أحدها تاقصف لايكوناله نضمين الجودة كمالو كاناله على أخر تقيز رطب جيده فأحذمته ففيز وطلب وديء وعلم بالرداءة والإيكون عليه شراء بإزاء الجودة وفكدتك هذار

وعلماءنا وحسهم الله فالواز إن العالمة إن كان فقراً من حيث الحقيقاء، فهي صفه من حيث الدني، ﴿ أَنْ حَدَّ الصَّفَةِ أَنَا لا تَفُرِثُ بِقُواتِهِ شَرِّهِ مِنْ أَصِلِ صِمَاحِتِ الحَيْءِ وهِنا بهوات الإصبيع لم يفت شرو من أصنه حق المقعلوعة يدء، فإنا كان حمه العظم من الزائد حتى لو أواد قطع الأصابع لم يمكن من ذلك، و فرات الإصبيع لم يوجب تعبصانًا في الزائده وإذالم يرجب فوات الإصبع نقصانًا في أصل حقه وهو فطع الزائد كان الإصبع بمنزلة الصفة في مقه ، فكان بمنزلة الشلاء بخلاف ما لو كان على أخر قفيز رطب وأخذ نصف قفيز؛ لأنه استومي نصف حقه لا الكل، فأما مهنا استوفى كمال حقه مًا قطم الزائد إلا أنه امتو فاها ناقصة من حيث الجردة كما في الشلام.

هذا إذا كباتت فاقتصية وقت الغطع، فيأما إذا انتشصت بعد القطع، فهيذا على وجهين: إن كان النفصان حاصلاً لا نفعل أحد بأن سفط إصبع من أصابعه لاقة سمارية، فبجُواب فيه كالحواب فيما لو كانت بالصة وقت القطع، فكل جواب عرفته أنبة ، فهو الجواب عنه وإن مات بفعل أحد بأن فطع إصبع من أصابعه مُنْسَاء أو قطع القاطع إصبعًا من أصاحه، أو قضي به حقَّة واجبًا عليه، فالجواب فيه كالجواب فيمالو فات بافة سماوية ، هكذا ذكر شبخ الإسلام في شرحه ، فهذا إشارة إلى أن للمفطوعة يده الخبار في الفصول كلها غبر أن النقصان إذا كان باقة سمارية ، والحتار قطع البدلا شيء له من الأرش بلا خلاف، وإن كان التقصيلا بفعده، واختيار القطع لا شيءك من الأرش عندناء والوجه في ذلك أن الإصبع بمنزلة الجودة لحقه من حيث المعني، وقد ذكون أنَّ الجودة على الانفرادي لا يصمن بالإنلاف فيما وجب اعتبار المُعاتِلة فيه شرعًا ، كما في مآل الرباء وفكر الشمح الإمام شمس الأنمة الخبواني في شراعه : أنه إن قطع إصده بعيماني الرجب عليه هي الإصابي ، فللمنظوعة بدا الخيار، وإنا قطع بدا طمأ قلا شاره واليس له إلا القصاص ، أشار إلى الفرق، فضل ، إذا قطع إصبحه قصاصاً ، فقد قصى به حقًا مستحفا عليه ، فيصير منطاعض من صاحب الحق، فيكون له تطوير، ولا كذلك ما إذا قطع بدا فلك، وحدًا الفرق إشارة إلى الهالو مقطب بالقاسمارية لا حيار له .

وذكر الشيخ الإمام الزاهم أحمد الطواريسي في شرحه آنها إذا تطعت لفصاص. فقه اخباره وإذا فطعت طلماً أو بانة سماوية، فلا حباره وأسار إلى العرق، فعال، ما قطع قصاصاً وفيو محسوب هياه، فكأنه منعها، فيوحب الخداء ولا تدلك ما ذهب بانة سماوية وأر قطفت طلباً.

وفي شرح الجامع من تعليمي قيما التافيذي إصلع العائم فلك أن يحيية وحديد لله يذكر الخيار، والصحيح أنه لا جيار للقاطع وكنست في الفرق بين هذه الصحورة وبيلسا إذا كانت بدالة منع من الإبتاء ناة ما أرضاح أن بدالفاظع إذا كانت الفاظع إذا كانت المقاطع في المرابع التعلق عنه كانت المقاطع في المنابع والمنابع والمنابع المنابع والمنابع والمنابع المنابع والمنابع والمنابع المنابع والمنابع من المنابع والمنابع والمنابع المنابع والمنابع والمنابع المنابع والمنابع والمناب

1998 - هذا إذا كان بد القاطع فاتب وقت القطع، وأن إذا قالت فالتبه وقات القطع بأن قطع بميار رجل ولا توان للفاطع فاتب وقت القطع بأن قطع بميار رجل ولا يميل للفاطع وقت القطع تاتبة وقت الأرض في منافع الأنه الم يحد عين حدة و مكان له بدل حده و قال كان يد الفاطع قاتمة وقت الفطع، الموقعت معد ذلك، قهدا على وجهدا إسال فاتت لا يتعله مأن فاتت من جهد مأن قسم مقا واحب عليه و

أو أتلفه بنفسه بأن قصع بينه ، قبان فانت بعد لفصع لا بذعاء ، فإنه ببطل حق القطوعة يده و ولك لان من القطر صديده في العرب و بفوت حقه لعرات العبن كالعبد الجدي إذا هناك ، و كسان أركاة إدا هلك ، و لا نضمن القاطع سنه و لأن بدالقاضع بالقطع لم تزن عن سكه بدلي أنه لو قطعه إنسان طبعاً ، كان القصاص للعاطع ، وإن قصعه خطأ كان الأرش له ، ودن أن بدالقاضع بالي على سكه إلا أنه تعلق محق الفير ، وتعلق حق العبر تملك الإست لا يجعل طكه مضموناً عليه ما لم يوجه منه تعد عني الحق ، ألا ترى أن تعلق حق الفقير إلى الغني سبب الركاف وتعلق حق التختي عليه بالصد الحالي لا يحمل ملكه منسوناً عبيه ما لو يوجد مه تعلا حتى او ملك في يده لم يكي عليه ضمان المختلك هذه

فون قبل حق العير إنا يتعلق تفكه بتعليه ، فيعتبر عالو حصل في بده ملك الغير بتعديد ، وأو حصل ملك العير في يده بتعديه كان مصمومًا عليه ، وإذ حصل في يده لا يتعديه لا يكون مصمولًا ، فكذا إذا حصل حي الغير في إداء لتعديد ، بخعاف حق الدقير وحق اللحي عليه ، لأنه تعان عالم بغير تعديد .

قند : تعلق حق اتغير بحكه تعديه إلا أناسي حمانة الحق مضمونا عليه قبل أن يوحد منه تعد على الحق لم يكل ملك الدامل في يد غيره ، دللك متاب للضمان ، ومتى لم يحصل مصمونا عليه بالمعدى سقط اعتبار الحق أصلاء عوفرت على اللك ، وعلى الحق حطهما ، فلنا لاحتبار ملك المحل ، لا يصير المحل مصمونا عليه قبل وجود لتعدى منه ، فين تعلق حنى الفعد بمكه توقيراً على الحق حمله مصمونا عليه قبل وجود التعدى منه ، وإن كان الملك ممكه توقيراً على الحك واحق مخله مضمونا عليه ، فلمتى وجد المهدو البده من الملك من الملك واحق المحل المناب المرك منه والمناب المناب المركان ، وإدا المحل المناب المناب على المحل المناب المناب المناب المناب المناب المناب على المعروب الما المناب أو مساب عليه بالمناب المناب المنا

⁽٩) هكة في طاء وفي الأصل وفي ف وم. الإسلوجي موال إسجني عقيماً.

بصيمل حالة الهيلات، فكذلك هيا محلاف العامل إدا هلك نفسه، أو قضى طبيه حقًا واجدًا عابه بأذا قتل فهره عبدًا حتى قتل به أو وجب عليه رحم فإنه لا بضير وإن أتلف حق الغير • لأن الملك ليس مال من كل وحه بخلاف الطرف على ما يث -والله أعلم-

19930 قال وإذا قطع القنسل الأعلى من إصبع رجل عامدًا واقتص منه. دُم قمع أحدهما بعد ذلك لد صاحبه عملًا، ولا قصاص بيهما.

1993 - في التوازل مشعوع لإبهام مريد اليمي إذا فقع يين منه لا فصاص لينميا، وكذا متعوع لبد اليمني الافقع ساعد مثله لا قصص الأن شرط جريات القصاص في الاطراف المسارة في الأجزاء صورةً رمعتَي، وإنما تعرف المساوة بر الأجراء معنى بالساوة في بالها⁽¹¹ ولا مساواة بين لساعات في البدل إذا ليم للساعد أرض مقدر، إلى فيه حكومة عقل، وحكومة العدن عرف بالفن والاجتهاد، وما للإجهاد به مجال، لا يعلو عن فوج تعاوم، فلا تتحقق الدراة معنى.

1918 - قال محمد في الأصلى : ويقا قطع الرحل إصدع رجل من الفصل ، ويقا قطع الرحل إصدع رجل من الفصل ، ويقا قطع إلى المرابع وقلك 15 من ياده وطلسا من القيامي المبيني أو في البسيري، ومصد صاحب الإصبع و القطوعة بده وطلسا من القيامي الفصاص فإذ شروعه من أرض الإصبع و الم يقطع بده، وكان أو فية البد في مالمه الدينع والمناطق وكان أو فية البد في مالمه ألم يقطع بده، وكان أو فية البد في مالمه الدينع المناطق أو المناطق وكان أو فية البد في مالمه المحتسم في إصبع القاطع حقال حق صاحب الإصبع والاينطق بده أو لا لصاحب المدا الأن المناطق في إصبع ألم المناطق المناطقة ا

⁽١) وكالدين الأصل وقت في يضهما .

⁽٢) وخان بي الأصدر البصال مكان إيضاء .

بينهما بالشركة لا بد من البداية بأحدهما وكانس البداية بصاحب الإصبع أولى؛ لأنه متي بدأنا بصاحب الإصبع أولى؛ لأنه ومتى بدأنا بصاحب الإصبع لا يفوت حق صاحب البد في الكن، بل يبقي في الباقي، ومتى بدأنا بصاحب البداء و أطلقنا له القطع من الزماد حتى يصل إليه حقه بكساله يعوت حق صاحب الإصبع في البحض أهون من تصويت حق أحدهما في الكل، فكانت البداية بحق صاحب الإصبيع أوتى من هذا البوعة.

قرق بين هذا وبينه الإذا فطع رجن ينى رجلين، ثم جاءا، وطلباحة به بها من القاضى فإن القاضى لا بينا بأحدهما، بل يقضى لهما بالقصاص في بيه، ودبة البد في ماء الأنه إن تعلو إيضاء حتى كل واحدهمها في القصاص بكماله لم يتعلو القضاء لهما بالقطع على سبيل المشركة " لا لا كل واحد منهما يقطع يد القاصع من الموضع الذي وضع القاطع السكين على بداء ولما أمكن القضاء لهما بالقصاص لم يجز القضاء لأحدهما، وقد استوبا في سبب الاستحقاق، قاما عينا تعفو القضاء بنطع الإصبع لهما؛ لأنه ليس قصاحب البدأن يضع السكين على مفصل إصبعه، وإذا تعذر القضاء لهما بالإصبع لصاحب الإصبع أولى على مفصل إصبعه، وإذا تعذر القضاء عن القضاء بالإصبع لصاحب الإصبع أولى.

1918 - وإن قطع الإصبع نصاحب الإصبع بعد هذا يتخبّر صاحب اليد؛ لأن حقه كان في يد كان فيها خمس أصابع؛ لأن قطع بعد وفيها حمس أصابع، وقد و بعد يذً فيها أربع أصابع، فكان ما وجد ألقص من حقه، فيتخبّر كما ثو صقط هذا الإصبع بأنة سماوية، أو قطعه وحل أخر ظلمًا، فإن صاحب اليد يتحير، فكذلك هذا، وإن شاء لم يقطع، و أخذ منه دية كاملة حتى بصل إلى كمال حقه من حيث البدل إن ثم يصل إليه عن حق بكساله، وإن شاء استرفى كذلك تقصّاً، ولم يكن له على القاطع أولم الإصبع الذى قطع منه كما توسقط الإصبع مه بأنة سماوية، أو قطعه الغاطع بنفسه إذا الختيار قطع اليد، لم يكن له أن بأخذ مع القطع أرش الإصبع، فكذلك هنا.

أفواد قبل: يجب أن يكون له أرش الإصبح منى الحشار قطع يده؛ لأن من عليه

⁽۱) وفي م: المشاركة أ.

القصاص في البد تفيى بإصبحه حقّا واجبًا عليه، ومن عليه القصاص في الطرف إذا قضى بطرفه حقّاً مستحفّاً عليه يضمن الأرض كما لو قطع بيني رجلين، قحضراء وقضى لهما بالقصاص ؛ أو حضر أحدهما تم حضر القائب فإنه يصمن الدية ؛ لأنه تغني ينصف البد، أو يحمح البدحقًا واجبًا عليه، قصار ضامنًا للأرش، فكذَك هذا.

قالجواب: أن من عليه القصاص إذا فقى بطرقه حقّا مستحقّا عليه إغابضه أرضه إذا كان حق من له القصاص في الحل الذي قضى له حقّا مستحقّا عليه إغابضه مقصوفًا، أما في كل موضع كان حقه ثانتًا نبعًا فلا، ألا ترى أن من قطع بد إنسان وقتل أخرء وقطعت بله لصاحب البده وقتل لصاحب النفس في البد ثابت تبعًا، البد، وقد نفى بده حفّا مستحفّا عنيه ؛ وهذا الآن حق من له النفس في البد ثابت تبعًا، والمعى عبه أن في إبجاب الأوش اعتبار الحق مقصودًا، وما هو نبع في حكم لا يهبر مقصودًا في حق ذلك الحكم ، إذا ثبت هذا، فنفول: حق صاحب البد في الإصبع ثابت تعكّ الذو المحافية عنى الإصبع ثابت تبعًا الذو المحافية من الإصبع ثابت بنعًا المنات بقا لقوات البد، ألا ترى أنه لو أراد قطع الإصبع، منع منه ولو فعل يعفر، فهو عمني قرطا: إن حق صاحب البد في الإصبع ثابت تبعًا القوات البد، ألا ترى أنه لو أراد قطع الإصبع، منع منه ولو فعل يعفر، فهو عمني قرطا: إن حق صاحب البد في الإصبع ثابت تبعًا وقيفة الا بغيرم الأرش.

۱۹۱۶ - هذه الذي ذكرنة إذا كان صاحب الإصبح وصاحب اليد حاضرين ، وقد طلبة حفهما ، فأما إذا كان أحدهما حاصراً ، والآخر غائباً إن كان الحاضر صاحب الإصبح لا شك أنه يقطع الإصبح له ؛ لأن صاحب البد لو كان حاضراً معه كان يقطع الإصبح له ، فإذا كان صاحب البد فائباً أولى

ران كان احاضر صاحب اليد، فإنه يقطع له، وذلك لأن حق الحاضر في البدقد ظهر، وثبت وحق الحاضر في البدقد عسري يظهر، وثبت وحق الخاضر في البدقد يعفو، وحق قد ظهر لا يجوز أن يؤخر لحق عسى يظهر وعسى لا يظهر، ألا ترى أنه لو تعقى بيني رجلين وأحد ولى الفصاص حاضر، والأخر غائب، إذا جاء الحاضر، وطلب حقه، فإن القاضى يقضى له بقطع يده لأن حق الحاضر قد ظهر، وحق الغائب عسى يظهر، وحسى لا يظهر، وكذا مدا، فإذا جاء صاحب الإصبع بعد ذلك، فإنه باخذ أرش بالإصبع من ماله؛ لأنه صار فاضيًا بأصل حقه حقًا وجب عليه، ومن عليه القصاص إذا

صار قاضيًا بجاهو أصل حق ولي القصاص حفًا عليه، أو أنلفه صمن.

١٩١٥٠ - ولو قطع رجل إصبح رجل من المقصل الأعلى، ثم قطم إصبع أخر من المفصل الأوسط، ثم قطع إصبح أخر من المقصل الأسفل، وذلك كله في إصبح واحدة، فهذا على وجهين: إما أن يكون أصحاب الأصابع حضورًا، وبعضهم فيِّب، فإن كان الكل حضوراً، وطلبوا من القاضي حقهم، فإن الفاضي يقطع المفصل الأعلى لصاحب الأعلى، ولا يقطع لصاحب الأوسط والأسفل، وإن كنان حل صناحب الأسنفل والأوسط ثابتًا في الأعلى؛ لأنه لا حق لهسما في قطع المسعمل الأعلى على سبسيل الشركة؛ لأن القاطع لم يضع السكين على المصل الأعلى من إصبعهما، إغاوضم على صاحب المفصل الأعلى، فإذا تعذر قطع المقصل الأعلى لهم على سبيل الشركة وجبت البداية بحق أحدهم، وكانت البداية بحق صاحب الفصل الأعلى، وإبه لا يفوت حق الأخرين في الكل، وإنما يفوت في البعض أولى من البداية لمساحب الفصل الوسطى والسفلي، وفي ذلك تفريت حق صاحب الأعلى من كل وجه، ثم خير صاحب القصل الوسطى؛ وذلك لأن حقه كان في مفصلين؛ لأن الفائث عليه مفصلات، وقد وجد أحدهما، فيتخبِّر كما يتخير صاحب البديعد ما قطعنا الإصبع أصاحب الإصبع، فإن شاء قطع من القاطع مفصله الوسطى، ولا شيء له من دية الإصبع، وإن قضى بالمفصل الأعلى حقًّا واجبًا عليه؛ لأنَّ حق صاحب الفصل الثاني في الفصل الأعلى ثابت تبعًا ، وإن شاه لم يقطع، وضعته ثلثي دية الإصبع؛ لأنه قوت عليه من إصبحه معصلين، فيضمن لكل مفصل بلك فية الإصبح، فإذا قطح تخير صاحب المفصل الأسقل، فإن شاه قطع، ولا شيء له من دية الأصابع؛ لما بيّناء وإن شاه لم يقطع، وأخذ دية إصبحه بكماله من ماله؛ لأنه فوأت عليه إصبعاً كاملا.

وإن حضر أحدهم، وضاب الآخران إن كال الحاضر صاحب المصطل الأعلى يقطع له: الأنه لو كان الآخران حاضران معه، كان يقطع له، فإذا كانا غائين أولى، فإن فطع المقصل الأعلى له، ثم حضر الآخراد، فإنهما يتخيران من الوجه الذي ذكرنا، فإن اختار القطم لايضين لكل واحد منهما شيئاً.

١٩١٥١ - وإذا تطع كف رجل من مفصل، ثم قطع الآخر من مرفقه، وكانا

خاصه براء فاله بندا بحق ساحب لكف، بنظع كنيه (مناحب الكف، و لا ساء أبحق حساحت المرفق ووانك وأبره اجتمعه في بدا لقاطع حنفان عن لصنا دب الكاف واعلى لعماحت الرفق وفاة بعذر إيماء حعين مكمالهماء وتعمر الديد ويقيله الزايدين المداحب الكات والمرفق على مسلح الشركة. • لاب لا حس لصاحب مؤرفق في قطع الزيدة لأنا القباطع لنواكن وصنع السكري على رامات والانجفار الفاعر المعجم الرامل لهدماء الإنه الأحق أصلحت الكاف ورزاغ فؤاء وإدا تعمر القضاء بالفناكة وحب البدالة بأحياهياء فكانت الدنابة لصاحب الكفال والفقله له لابودي بي سبابات حق فساحا والزامق أصاف أولواء فإذا قطع الكف الذبر صاحب الرفق الأنواجة حقد بالرطاع إلاحقه في الن كامل وقدار حداثيد نافعها فيمخيل فإد احتار القصوء فلانسي لهم وإد قدسي بالكف حقاء أجاعك والأمرأ

هد إذا كانا حاصر براء قام إذا كال أحدهما ماصراً. والأحر غالب، والدينة معن الخاصد أيهما قاد ؟ فا ذكر بالله حن الحاصو قد ظهر ، وحق الغام، ومني نظهر. وعملي لايفهواء واحواقما ظهرالا لحرراك يؤاخر لحق تسمي يصهراء وعسي لايطهرا

١٩١٤ قال بحيمه وحمدالة في الحامد الجي قطار بالرجل عبداً ديد القاطع فمحبحة العقصع للقصوعة يده إصبحا سن أصامع الفاطع وثم قطع فاطع الهديد رحل ما حود حدة فللطوخة بما أخراً للطويار إن أنه المقطم ما يقي من به الشائم مع المقطوعة بدرالأول ووروساء أحديثه ولان فاطعرته أحذيته بلأكامات وبدالقاصع ماقصت والتماري فيدا دود الندل معتبراء وكال به اخبار لهداء وإن قطر القطوعة يده أخرأ إصبحاهن اعمامع للفاضع أعصاء فضابطل حيتروه لأن القصاص كالدجيقة للمروكات اله حو العادول يسمت الشفصال و فحول قطع إصباعًا من أصابع الفاطع فقد رضي بالبد الله يبده مش خباره ، ويقطع ما في من به القاطع أه وللأول لتعلق حن كل واحد منهما بيله.

١٩١٥٣ - وإن قطعت بنا لقاضه فهما يصحى القاطة المحفض عة بدوأر لا تصف المراس بعد منز حملا في منتون لمنده في العندة الأوسى وللنسبة في السنة الماتيمة، ويعسمن معصو حلة به وأخبراً تنازغة أتسمان فية بدو مسز جبلا علم إلو حمه المدي فلماء و إنها شان هاكذا ه الأمهما لما قطعا ما يقي من الأصام الثلث صار كل واحد مبهما مستوفيًا إصبعًا ومصف إصبح وكافاحق الأول في يدفيها حمسة أصادم وصار الأواء بقطعه إصدقا واحمة أوليا مرة فاستوفها خممل حقه ووبالفطع الثاني صبار مستوفية خدسل حقه وتصف خممل حقه ، وهو إصبح وتعلف ، قصار مستوفِّ إصبعين وبعيف إصبح ، ورته بعلف حقه ، فَيْقِي حَنَّهُ فِي النَّصَفَ ، فِيضِمِرِ الفاطعِ له نَصِفُ دِيةِ الـلا بهذا

والقطوعة يده أخراكان حقه في بنافيها أربعه أصابراه لأذايد الفاطع وفت قطع يده كالت منفوضة بإصبع، وصار بقصعه أول مرة إصبعًا واحدًا مستوفيًا ربع حقه، وماتقطع المتاني حسر مستوفيا ربع حقه ومصعه رمع حفاء فصار مستوفيا وبعين ونصف رمع و فيقي حقه في رمع ونحيف والع وهيف تلانة أنديل.

ويكود ما عرم الفاطع تكار واحد منهما مؤجلا مي سندن ثلثاها في السنة الأولى وثلث في السنة النائية، وكل حرم من أحزاءها يحب أنَّ بكون كملك، ودية النفس لا كالت نحب مؤجلة في نُلات سنين، فكل جزء من أحزاء دية النفس بحب كذات. حش إلى جمدعية لم فينلوا ، احداً خطأ حيل وجب على عناقية تال واحية منهو بعض الدية و يزدي ذلك البعص في ثلاث سنين، كذا هداء له يقطع القطوعة يده أحرًا إصمعًا من أصابع الغامع لم يحلفم بديفوط نبيء من حق اللفنوعة بده أولا حتى إلى حفه بقي في خمس أصابع وإن فالتابعض استيفاه محل الفصاص والأبه صار فافليك حقًا مستحقًا عليه ، فصارت دنك مضمونة عليه ، فجملت باقيه حكمًا ، ولا كذلك ما إذا كان الفاطع أحسبًا؛ لأنَّا هناك ما فضي بطرقه حقًّا مستحفًّا، فلم يصر دنك مصدومًا، بل جعل قاله فامت بافة مساوية ، ففات الخن ضرورة فرات محل الخن، أما هنا باخلاف

تم إن محملًا وحمه أنه العشر في هذه السألة الأصمع، وقد يعمل الكف حسب جمعل من الأول في خمص أصابع، وحق الشائل في أربع أصابع؛ لأنه لكف بابع اللأفينامع فيماهو فلقصو دمن النفء وهو منععة النطشء والهنتا يحب الدية بقطم الأصبيع معربذه الكفء فلهلذا اعتبر الأصابع، فلوان المقصوعة بده أولا مع المنظوعة يده أحرامه فطعا بد الفاطع حتى قطع الفاطع بد تالك، ثم إن القطوعة بده الذائك قطع إصدعًا من أصابع الفناطح واثم احتمعواء وفطعوا مايمي مزايد الفاطع كانا عش بماطع لمسفطوعة

بقه أولا ثلاثة أحماس دية بله، وثلث خمس دية يده، وكان عليه للمفطوعة بده تاكُّ تَلَتْ دَيَّةً يَدَّهُ، وَتُلَتُّ نَلَتْ دَيَّةً بِدَّهُ وَهُو فَي الحقيقة أَرْجَعَةً أَنْسَاعَ دَيَّةً بِسَه، وإنجا كان هكفاء لأناحل الأول كانا في يد فيهاا الخمسة أصابعها وبالقطع الأول استوفي حمس حقهاء وبانقطع التاني صار مستوفياً ثاني خمس حقه الأزه صار مستوفياً تاني إصمع واحدق فصار مستوفيًا خمس حقه في ثلاثة الأخماس وثلثي الحمس، فيرجع على الشاطع بثلاثة أنحمص أوش يده وثلت خمس لهذاء والمقطوعة بده التاني كالاحقه في بدفيها أربعة أصابع ، وبالقصع الأول صار مسكوفيًا رمع حقه وبالفطع الناني صار مستوفيًا ثنني وسر حقه، ديقي حقه في ريس حقه، وثلث ربد حقه، قير جم على القاطم بريمي دية البد وهو نصعت دية البدء ونثلث رمعها تهداء والمقطوعة بعد النالث كان حقه في بد فيها تلاثة أصابع، وبالفطع الاول صار مستوفيًا نلث حقه، وبالقطع التابي صار مستوفيًا ثلثي للك حقه ، فيغي حقه في ذلك حقه وثلث ثلث حقه ، بيرجم على القاطع بثلث دية البدء وينفث ملشها لهذاه بكون مذعره الفاطع لكل واحدمتهم مؤجلا في سنتبز للفاها مي لسنة الأولى وثلثها في السنة الثانية ؛ ألا مو أقبل هذا

١٩١٥٤ - رجل قطع بدرجل عمدًا وقطع من رجل احو قلك البد أيضا عمدًا، مقطع أحدهما بدالقاطع من الريق، فإنه يبطل إحدى اليدين من القاطع الأول، ويجب على القاطع الأول `` دية بدين المفطوعة بداحما بصفان، وإقا كان كدنك؛ لأن اللذين قطعت أيديهما أولاكان لهما أن يقطعا بدالقاطع، وبأخذا دبة واحدة بنهما بصمان، فإذا قطع أحد صاحبي البدين بد قاطم البدين من المرفق، فهذا منه نعدً، وليس بنستيقاء للفيساص؛ لأن القصاص في الأطراف يعتبر فيه المائلة في المحل والعمل، فإذا وضع السكين فوت محل حقه ، صار فعله تعديًا كفعل الأحنيي، ولو كان الأجنى مو الذي قطع بدانقاطع لا قصاص عن البدلموات محل المصامل من فير أد يعضي به حماً مستحقاء ويجب دية يدواحدة بينهماء فههنا كذلك وبخلاف ماعو قطع أحد صاحبي اليدين بدانقاطم من الأصابع فإنه يصير مسنوفيًا يعص حقه، وإنَّ وصع السكين في غير محل حقمة الأنه القطع من الرساغ

⁽١) هكذا في طروف وم، وكانا في الأصل على يد منها

⁽٢) مكذا بي طاء ف ومء و ذان في الأصل الناني امكان: الأول

والقرق أن هناك اللف قاله حل إنازه وعم الأصابع، قان من نضع بدومن الرسع يتلف الأصابع، عصار باللفظيم من موضع الأصابع أحذه ماله اخذه واستيماه، فينصر سنة ها حقه وأما هذه وحلالة

ونظير هذا من القصاص إذا اللف عصوا من أخف ما صليه القصاص لا يجب عليه القصاص، ومن به القصاص في الطرف لو أناف النمس بحث به القصاص

والعرفي ما مراً . ثم القطوعة بدم من المرفق، وهم الاول الله إلى الذات فعلم الزراح من الله في الزراع من الله في الدول الله في الزراع من الله في الدول من فيكون الله في فيكون الله في الله في الدول من فيكون الله في الله في الله الأولى و للله في الله الله في المناول الله في الله في

1919 - قرق من هداويين رجلي لكل واحد، منهما ساعديلا كف فقطع أحدهم ساعدها ويتوافع القصاص على الذي المساعد ساعدها ويتوافع للمساعد على القصاص على الذي له ساعد بلا ثما إنه اختيار المنطق عنه يده من المرفق القسياص، وهو أده تهم إنا يجب باعتبار أن المساولة بين الساعدين من حيث الفيرة قطعا ويميناه وإعانم أن الخواج والفن بالتقويم وذلك يقع التعاوت، فيتعلم شوط جربان التعاوم، أما فت سان نظمت من المرفق يد صحيحة و ولها أرض معلوم يقينا الله درية، وهذا لا تمنع جربان القنساني كانتلاء إذا فعلم بالمصاحبة وجيان القنسانين

وإذ احتار الذية ناداعني الفاصع مباه ليداء وحكومة عنال للساعد

وروى هن أبي يوسف وحمه الله عن عبر رواية الأصول: أنا من قفع يدو حي من الرقق (أبك نا عليه في الساعد شيء

ورجه فده الرواية. أن الساحد ليس لها أرش مقداء عجمل ما ليس له أرش مقدر تابدًا لماله أرش مقدر إدا فعمات جملة. تما في الكف مع الأصابع. ووجه ظاهر الروانة أن المن الذي لأجه حعل الكف نابعًا للأصابح معتبار أن الكف مصل بالإصابح معتبار أن الكف مصل بالأصابح وليس للكف أرض مقدر، فيما تابعًا للإصبح بهذين المنبين. أما المساعد وجعل تعك ترخل حقا للإصابح " لا للكف والأنه ليس للكف أرض مقدر، وقع يكن جعده تبعًا للأصابح؛ الأنه عبر منصل بالأسابح؛ الأنه الكف عاصل، ووفا وجب دية البند وحكومه العدل بكون فلك في سنتين لشاها في السنه الأولى وثلتها في السنة الأخرى؛ لأن المنبة الثالثة وإما كان يزيد فلك على للتي الدية، فالزياد، عب في السنة الأخرى؛ لأن هذا جنبة واحدة كثر من للث الدية، ومنا وادعلي للتي الدية يحمد في السنة المنابئة بعد في السنة الثالثة بعد ما زادعلي للتي الدية بحد في السنة المنابئة الدية بعد في السنة التنابئة بعد في السنة النابئة بعد في السنة النابئة بالمنابئة بعد في السنة النابئة بعد في النابئة النابئة بعد في السنة النابئة بعد في النابئة النابئة بعد في السنة النابئة النابئة النابئة النابئة النابئة النابئة النابة النابئة الناب

وكذلك فو أن رحلا قطع إصبيع رجل، نم قطع القطوعة إصبحه بدالقاطع من المقصل، فقد يطل حق صاحب الإصبح، لأنه ما قطع بدالقاطع من المقصل، فقد وضع السكين فوق محل قطعه فقط وكن مستوفيًا حقه ، بل كان متعليًا، فصار قطعه وقطع أيشيى أخر صواء ، وهناك يسطل من صاحب الإصبيع ؛ لما ذكرنا فين هذا، كذا هذا، والمقطوع بده بالخيار إن شاء فطع ما بتى من المقطوع إصبعه ، وإن شاء غوم دية كاملة ؛ لأن المقطوعة إصبعه فطع بدة شع الإصبع وهي صحبحة ، وبد القطوع إصبحه نافضة : فنخر على الوجه الذي قطا .

فإن قبل: إدا احتبار المصرعة بده أخذ الدية بجب أن يعزم قاطع اليد أربعة أحماس دية البده لأنه قطع بده وإصبع منه كالمملوك له .

قلته: طلك القصاص تبت مخالفًا للفياس؛ لما فيه من الإثلاف بإزاء الإثلاف، وإما عرضه كبيوت بالشرع إذا أراد لاستيفاء من موضع الاستيفاء وإلى ما بقتضيه القياس، فلم يظهر النبوت هها أصلا.

۱۹۹۵ - قال محمد وحمه الله في المجامع اليضّاء وحل قطع تيني رجمين، فقطع أحدمت إيمام أنفاطع ، وقطع أجتبي اخر الأصابع اليوافي ، ثم إن المنظوعة يده

 ⁽¹⁾ فكذا في في ، وكان في طائب لو جعل تهمًا جمل للأصبايع ، وفي م: الواضعي تممًا حقب للأصابع

الذي لم يقمع أصلا قطح الكف، ولا إصبح فيها، قد احتسمو عبدالفاصي جميسًا، عالفاص نقصي على قاطع البدي دلة بدواحدة، ودلك تحسمة الأف دوهم من صاحبي القصاص أحماسًا، ويعرم الأحيل لقاطع البعيل أربعة ألاف درهم.

أن قيمة ما غرم قاطع البدل بن صاحبي المسامل الجهامة، فدعت أذ ما قطعه الأحسى من أصابح قطع البدل بعد قطع أحد صاحب الفصاص إبياء القامع بعنو باقيم حكماً و لأن أصد صاحبي القصاص ما فيلع إسماً من أسابع الفاضع أو لا صار سنوفياً حيس حقم، فكان المحاسمة معه بالاحساس، ويقطع الاحيلي بعد فائل أصابح قاطع البدين لا بسير هذا احتجم و حساب و لأن بعظم الاجنى الأصابع ظلماً لا يظهر أن أحد صد من القصدس حقم، وإذا لم يظهر حفاء عبد المحسن عقم، وإذا لم يظهر حفاء حكمتا وحاسنا " لا تحصاب و في الحكم، والحساب بالاختماس على حدد كما لو لم يقطع الأحس،

وإدايقي بعد فقع الأجنى من احكم ما من الحكم منى لم يقطع الأجنى جعل قطع الأجنى في حق صاحى العظع كأن لم مكن، فكان ما قطع الأحنى من الأهاج باقيه حكث عصار فاطع الكف فاحث الكف مع أربع أصابع ، فصاد مستوفياً أربعة أخماس حقه ، يقى حقه في اختسر ، والأول استرفى حمس حقه لا عب ، فيقى حقه مي أربعة الأحماس، فلهذا كان ما فرم قاطع لينبر بن صاحبي لقصاص أحماساً

فهل قبيل. إداجهل ما قطع الأحسى من الأصابع عقبة حكمًا بشمى أن لا يغرم الاحتى شيئًا.

قسال منه الأصبع مائنة حقيقة، إلا أن جمعاها دفية حكمًا؛ فادكر با من العلى، ودلك المعلى يحصر صاحبي الفساص، فيفت المبرة للحقيقة في هي غيرها، ورغايغوم الأجهى أراعة ألات واهم لفاضح أن الرئيس؛ الأنه فطح أراهًا من أصاءه وظاملاً، ودلك عدية ما وإذا كان حتم صاحبي القصاص متعلقًا ولأصاح القطوعة إلا أن يعلق حقهما كان لفير ورة الاسارة عادمة أن الفرائي بأناه الما فيه من تعلق احق بحراء معين من

٢٠) مكتا في الأصل. وكان في تمرد. احساب

⁽١٠/و١٥ م الأصل أأكماهم الكما أنقاطع

الأجزاء، فعما كان صووريا لا بظهر فيما لاضرورة فيه، وهو الانتغال إلى البدل، واعتبر بمن قتل منكوحة إنسان، فالدية تكون لورثه، دون زوجها، ولم يتعلق حني الروح سدلها لما كان تعلق حقة ضروريًا، كذا هنا.

1919 - وإن اجتسم القطوعة أيديهما على قطع الكف، تم أخذ دية البند قسمت بينهما أحساسا فلته أحماسها للذي لم يقطع الإبم، وحمداها للذي قطع الإبهام؛ للأن قاطع الإبهام كان استوفى حسس حقه، والآن حين قطعا جميعًا الكف، والأمايع الأربعة فاتمة حكمًا، صار مستوفيًا خمسى حقه، فصار ما استوفاه في المرتبن جميعًا نلالة أخماس حقه متى إلى تمام حقه خمساه، فيستوفيهما من اللهية، والذي تم يقطع الإبهام صار الآن يقطع الكف مع صدحه مستوفيًا خمسى حقه بتى إلى تمام حقه فلا الإبهام صار الأن يقطع الكف مع صدحه مستوفيًا خمسى حقه بتى إلى تمام حقه فلا المناس، ويستوفيهما من اللهية.

وإن بدأ الأحسى، فيقطع إصبيحًا من أصباع الفياطع، ثم قطم أحيد صياحيي القصاص معد ذلك إصبعًا من أصابع قاطع البدين، ثم عاد الأجسى، فقطع إصبعًا من أصبابع الضاطع، شرإن الذي نم يقطع نسيسفًا من أصبابع الشاطع قطع الكف وعليهما الإصبحاناه فإذا القاصي يقضى ملي القاطع بدية يدواحدة ربصها للذي قطع الكف وغلانة أرباعيها للذي قطع الإصبع، ولا يجعل الإصبع الذي قطعه الأحنين فيهل فطع أحد صاحبي القصاص فانمًا حكمًا، بخلاف المبالة الأولى؛ لأن في المبالة الأولى: إنحا عتبر قائمًا حكمًا ٩ لأن أحد صاحبي القصاص لما استوفى إصبعًا من أصابع القاطع أولاء فقد استوفى خمس حقه، وبعد قطع الأجنس لا يتنفير هذا الحكم، فجعل ما حصل مقطوعًا بفعل الأجنبي باقيًا حكمًا، أما ههذا أحد صاحبي القصاص لم يقطع خيئًا من أصابع القافع ليصير مستوفيًا شبئًا من حقه ليحب الحكم، بأنه استوفي خمس حقه حتى بشال: بأن ذلك الحكم، وذلك الحساب ما له يتحبر يقطع الأحنبي حجل قطع الأحنبي وجوده وعدمه بمنزلة، فلم يحمل ذلك الإصبع فاثمًا حكمًا، فكان تاريًا عليهما يقبت شركتهما فيما بقي، وقد بقي كف عليها أربع أصابع، فانتهت شركتهما إلى هذا، فإذا حاء أحد صاحس القصاص وقطع إصبعاء فقد استوقى ربع حقده وحري الحكم بفالك فيجمل الأصبح الدي فظع الأجنبي بعد فلث قائمًا حكمًا • لم مرَّ • صار قاطع الكف مستوفيًا كفًا فيها ثلاث أصابع حكمًا ، فصار مستوفيًا ثلاثة أرباع حقه ، بقي حقه

مَى الربع وحق الذي قطع الإصبيع في ثلاثة الأرباع، فيقسم الدية المأخوذة بينهما أرباعًا. نصا

فإن اجتمع صاحبا القصاص على نظع لخف مع الإصبعين، باللهة المأحوذة نفسم بيسهم أنمائه . باللهة المأحوذة نفسم بيسهم أنمائه اللاثة أنمائها لفاطع الإصبع ، وللاخر خمسة أنمائها و لأن قاطع الإصبع صار مستوفيًا الإصبع صار مستوفيًا إصبعًا ونصف مع ومو خمسة إصبعًا ونصف مع ومو خمسة الأثمان بقي سفة في ثلاثة الأثمان ، والاحر صار فاطعًا إصبعًا ، ونصف إصبع وهو ربع حقة ومو نلائة أنمان خفه في ثلائة الأثمان ، والاحر صار فاطعًا إصبعًا ، ونصف إصبع وهو ربع حقة ومو نبية ومو نبية المأخوذة المؤمنان .

1910ء قبل محمد رحمه الله في الزيادات الرجل اطع الفصل الأعلى من والمسلم رجل ويرئ منه معدد رحمه الله في الزيادات الرجل المعالم ويرئ منه المحمد إلى القاضي وقبل الفيصل الشاني من ذلك الإسسم ويرئ منه أيضاً من المحمد إلى القاضي و الفاضي يقضى على القاطع بالمصاص في الفصل الأعلى دون المنصل القائلية و وهذا الأن التساوي في الأطراف شرط جريات القصاص ويها و قد وجدت المساولة بين الإصبعي في المحمل الأعلى دون الثاني الأنه انخاب بين القطعين براء الأبدا و أن يعنيه كل قطع حدية على حدة ، وإذا اعتبر كذلك، فقول: حين نظع المعمل الأعلى و قاصيع كل واحد مهما صحيحة فتحفق شرط حريان القصاص وهو المساولة ، وأما حين قطع المعمل النابي فاصيع الفاطع صحيحة ، وإصبح القطع مضيحة ، وإصبح القطع مضيحة ، وإصبح القطع مضيطة ، واحتبا

فإن قبل . إصبح الفاطع وقت قطع الفصل الناتي، وإذ كانت صحيحة صورة، ههى الفصلة معنى؛ لأن الفصل الأعلى من إصبحه صار علوك بالقطع الأول، فعمار كالدنت معنى.

11:1 مثلاً الفصاص مثلا ضروري لا يظهر إلا في حق الفعل عندالقعل، فقيله يكون مصصومًا علوكًا لصاحب، ولم كنان الاستحقاق تامًا قبل العمل) لا أن مجرد الاستحقاق لايثيت القصان لاسحالة؛ لأن التقصان إلها يحصل بالاستيقاء، والاستيقاء يسقط بأسباب، ألا ترى أنه مندوب إلى العقور، فلم ينت النقصان بحجرد الاستحقاق، فلا يجعل المستحق ؟ العالت، ألا ثرى أن من عليه الشصاص من الغس، أو الطرف إذا فتله إنسان، أو قصع طرف، فإنه بجب عليه الفصاص له إن كان عمداً، والدية إن كان حطاً، ولو كان الاستحقاق نابدًا قبل الصعل على الجواب الأول، أو كان يئب النفصان بجيره الاستحقاق على احراب الناقي، لكان الجواب على عكس مدا، واستشهد في الكتاب، فقال، ألا ترى أن من قطع من إصبع رجل الشصل الأعلى، ثم إن القاطع جاء إلى رجل مقطوع المفصل الأعلى وقطع مه الفصل الذاتي، ثم اختصار إلى القاضي، فالقاضي بقضي على القامع بالقصاص في القصل، لأمني للأول، ولا بشخي

الله حال على نفسه سؤالا، فقال: هاتان حنايتان على رجلين، وها ذكرن جابيتان هلى رجل و حده فلايت هداذاك.

نم أجاب دخال: ألا ترى أنه لو قطع من وصبح رجل الصحل الأعلى وبرئ، ثم مات مست أخر - ووراد رجن ، وكالت إصبح الوارث مفطوعة لفصل الأعلى ، نحاء القاطع قطع من إصبح الوارث الفصل الثاني كان للوارث أن يقطع لفصل الأعلى من إصبح الفاطع فصاصاً لورته، ولا يقطع للفصل الثاني فصاحاً كنف ماتان الحائدان نشخص واحد ، ولأن ماكان لنسورث انتقل إلى الوارث، وعلم أنه لا عبرة لاتحاد المستحق، إنما لحبرة للنساوي وعدمه، وقد وجد التساوي حال تقطع المفصل الأعلى ، ولم موجد حال قطع المقصل النائي .

19969 عندا الذي ذكرنا إدافطع الفسطاع الأعلى أوبرأ، قد عداد، وقطع المصل التامي، عاما إذا قطع الفصل التامي، المصل التامي، عاما إذا قطع الفصل التامي، فيه يقطع إصبع الفاطع من المسطل الأعمى أنه بدون تنخل الميه يحجل كأنه قطع المعصلان بدفعة واحدة، وهذا المسألة حجة لأبي يوسف ومحمد وحسهما الله على أبي حنيفة وحمه الله فيمن قطع يدايسان، ثم فتله قبل البراء، فإذ على قول أبي حنيفة وحمه الله فيمن أن يقطع بدورة في فتنه إذ شاء، وعندهما، مقتله ولا يقطع بدورة.

⁽¹⁾ وقال في الأصل. لم مكعر. وأو ..

⁽١٤) وكذا في ظارف وه، وكان في الأصل. `الأصفل مكن * الأعلى .

ومن مشايعتا من قال: بالذكر ها تولهما، أما على أي خلفة وجمه الله: الدنجرج الفصلاء أن يقطع مصل الأعلى، لم لأسم

ومنهم من قبال: لا و بل هذا قبول الكن و العدار الأي حسفة أنا هناك لو مالزيا القطع عن القبل سنى كل و احد حاليه مرحمة للفصاص ، هيؤا، هليظ أو تصديلاً صباغ للاطراف والمدوس ، أما ههذا لو ميكردا لا سفى القطع الثاني حاله موحمة للفصداص ، محمد عنا تفايلاً وتبدولاً صباح فلماصل كلها .

۱۹۹۳ - و و قصح القسطر الأعلى وبروزه و قتص من القاطع : تارعات و نطح القصل الدني، ودرازي يعاب العصراص أوجود الساوه إلا إنسج كن و أحد منهما وقت قصد المقصل الثاني ناقص بمقطل.

قرق بين مده ودين رجليل مفطوعي الأصابع، فطع أحدهما الصاصاحة لا يقطع كان العاطع، وكندت إذا قاما مفطوعي الكف قطع أحدهما ومداصاحاء لا يقطع الذا الذاطع.

والفرق وهو أنه شوط جران القصائل المساولة المصفة، وهي المساولة مبورة ومعني، وإنها نعرف المساولة بن الأحراف والاحزاد معنى بالمساولة في مدله، وقد و جدت المساولة في بدل المعاصل؛ لأن بدل تقاصل الأرس، والأرش مقائر شارخاه مستقل المساولة مبورة ومعنى أما شال الكفاء والرساحكومة عدل، وإنه بعرف منظمة والاجتهاد، وما للاجنهادفية محال لا يحلو عن وع الناداء، عنم تحقق المسادة معنى والهيا الابجاء، المساعل

الم 1915 ولم قطع في يصنع وحن بعدت المصال الدر كثير، و برى، ته قطع ما يقي من المصر و برى، ته قطع ما الحالة في الانتصاب و برى المحكلة الم المصلح الأولى في من المحكلة و أما في المصنح الثاني المحلم الثاني في المحكلة و أما في المصنحة و مصنع المحلم الشاني من المحكلة و أما في المحلمة الشاني المحكلة المحلم المحلمة و مصنع المحلمة و المحلم المحلمة و الم

الكل بدفعة واحدة، وإن تحكل برسها براء، يحي النصاص في الأصابع كبها، وحكومة عدل في الكف، واعتبر كل قبل جناية على حدة.

وكافائك إذا قطع حشقة إنسان خطأه ثم عاده وقطع باقى الدكره ولا كان قبل تخلل البره تحت دية واحدة، وجمل كأنه قطع الذكر بنعمة واحدث، وإن تخبل يبهما براء يجب كمال الدية في الحشقة، وحكومة العدل في الناقي، واعتبر كل فعل حدية على حدة.

ولو فقع المفصل الأعلى من إصبح رجل، فقبل البر، فطع التصف من الفصل لثاني، ثويرئ لا قصباص، وحمل كأه من الإبتداء قطع النصف من الفصل الثاني، وحالة لا يجب الفصاص، بن يجب الأرض، فههنا كالكك، ولو برئ من الفطع الأول، مد قطع النصف من الفصل التاني، يجب الفصاص في مفصل الأعلى لم حود الشرط، ويجب أصف الأرش في الثاني، واعتراكل قطع جناية على حفة لتخلل البرد.

19137 - هذا كله بيان حكم العمد جند إلى بيان حكم الحطأ، فنقول: في اليدين إذا قطعنا خطأ كمال الدية فاحديث، والدرات جنس مقعة على الكمال، وفي إحداهما نصف الدية، ولا يفصل اليدين على الشمال، وإن كن اليدين أكثر يطشأ: لأن العسرة في اجتابات خسل لنفعة لا الزيادة.

1919 - وإذا ضرب على يدر جل فشلت، فعليه الدية كاملة والآنه فولت حسن ممعة ما، العضوء وقبي كل إصبع من أصابح البدين عشر من الإبل عشر الدية، وفي كل معطل من مفاصل الأصبع للث أوش المسيم إذا كان إصبه أذا كان إدارة كان فقاصل الأصبح عشر الذية، ويكون ذلك بإذاء تلاث مفاصل الأصابح، فيكون بإذا كان مفصل ثلاثة، وإذا كان إصبها له مفصلان و وذلك كالإبهام، ففي كل مفصل بيحب عشر الذية وعمل المفصل عليها من وفي البدائشلاء حكومة عدل، وفي الكف حكومة عدل.

19116 - وردًا قطع الكند مع بعض الأصابع، أو مع كل الأصابع أجمدها على أنه تو قطعه والأصابع كلها قائمة هي الكف أن الكف بجمل نامدً للأصابع، حتى يجب

⁽١) هكدا في نفره وكان في شيرها. أدبة الكل

أوش الأصابح. ولا يجب في الكف شيء؛ لأن هانين الجنابين وقعنا على عضر واحد، وأرش إحداهما وهو إنتاف الأصابح أكدر، والأصل في سئل هذا أن يدخل الأقل في الأكثر، ويجعل الأقل نابعًا للاكثر.

و أحمعوا أيضًا: أنه لو كان في الكف فلانة أصابع، أنه يجب أرش الأصابع ثلاثة ألا فد درهم أو ثلاثة مائة ديدار، ولا يجب في الكف شيء، ويحمل الكف تاعدًا لما بغي من الأصابع.

وقب إذا كان على الكف إصبحان أو إصبح واحد، أو مفصل واحد من إصبح واحد، فكذلك الجواب عند أبي حنيفة رحمه انه يجمل الكف تبدأ لما بقى من الإصبح، ومَا يقى من مفصل الإصبح،

وقال محمد وحمه الله المنظر إلى أرش ما يقى من الإصبع أو مفصل الإصبع والى مرجب الكف، وبدخن الأقل في الأكسر، وهو قبول أبي يوسف وحمد الله أخر، والصحيح قول أبي يوسف وحمد الله أخر، والصحيح قول أبي حنيفة وحمد أفه والانحال قبام الأصابع إنا جعل الكف تبعاد لأد هائور حابتين وردة هني عضو واحد، والابدالة يجعل أحدهم نبعاً للأخرى كما في المؤسسة، قبال من شعر الراس بذلك يجب في الموضحة خمس مائة درهم، والابجب بإزاء ما تماثر من شعر الراس بذلك يجب في عن النبي فطرة، فيهمنذا الكف تبعاً فلأصابع والأومن الأصابع مقدر شرعاً، ولهما في المكف أرش مقدر شرعاً، وإنما فيه عكومه العدل، وحكومة العدل، إنما المجتهدية، وجعل المجتهد فيه تبعاً للمصبوص عليه أوني من جمس الشعوص تبعاً للمجتهد عنه، وجمل المجتهد فيه منها الكف تبعاً المهمي بهذا، وطلس في الظفر إذا قلع، وقيت حكومة علل الأصابع، فيعطنا الكف تبعاً المهمي بهذا، وليس في الظفر إذا قلع، وقيت حكومة علل ولي الساعد الأمن محكومة عدل، وفي الساعد والما أحسر حكومة عدل، وفي الساعد وقب الساعد وهو تول إبراهيو التحمي بصف الساعد دية الهد، وحكومة عدل وحكومة عدل وحي الساعد بعن الساعد دية الهد، وحكومة عدل وسعم الناهي والشاخع من حكومة عدل، ومن المحتمد عيف المداورة الكف، وهو تول إبراهيو النحمي والشاخع بن حكومة عدل، ومن المحتمد عدومة عدل وحي المداورة والشاخعي وحقه المداورة الكف، وهو تول إبراهيو التحمي والشاخعي وحقه المناه الله.

وروي أصحباب الأسابي عن أبي بوسف رحمت الله الله لا يبجب في السناعات

مني أن وهر قبل إفر ومالك وسعيان التوري رحمها علم وقائلك على هذا الاحتلاف وقاقطع المدمن الرفق أو من المنكسان ويله يجاده في الكف ما الدي وحكوم قائم شف في ما و معالكات وعن أبي بوسامان حمله لقال ومن قياه في المسألة الأولى المهجب مها لهد لا عين والفسطيع فواد أبي حملة ومحمد وصفهاد الله الأن المساعلا أسل مقاسمه ولمن سلع للاصالح ولا مكف ولما قسم الساعد بعد قطع الكفاء الشاعدة وجحما فيها حكومة عنال فيها له في ما على ما إذا قصم الساعد بعد قطع الكفاء .

وإن قشاء النس شبع للاحسام الإن الساعة شهر منصل بالاحتاج، على الكف حائل وإغافات إيه بس بدائع فيكف مع كونه مشعداً الانكف الآن الكف تاج للاصابع في حكم الارس منى لو علم الكف وافها الاصابح لا يجب في الكف شراء، والنبع لا يستنبع غيره، فقال بعدر حمله نبعًا وجب مشاره احتلا إذ لا وحد إلى احداره، والرياد الشراع في بنه إراضه والراجيات فيه حكومة حدال المدارة.

نوع أخرا

1999 معى الصلح الاقتسار مكومة همال، وفي المرض حكومة همال، وفي المرض حكومة همال، وفي تندي المرآة دنة قاملة الأنه فوت جمالا على الكمال و حسن صفعته على الكمال، وهي منفقه الارتفياغ، ولا ذلار في الكنب انظام السميل المرآة أنه من يرجب القصاص حالة السميلا وفي احسبي لذي المرآة ألليه كالمفاه الأنه فوت حض متعمل لذي الفرقة أليه كالمفاه الأنه فوت حض متعمل المراة المراة

وفي ندس الدجل ه كومة عدل. وفي إحداه ما نصف بالماء كلاف تديير المراقة. وفي حلمة لدني الرجل ككومة عدل دون ذلك

1937 - وفي الصدر الديم كالمدة ، إن يبده من اجتساع ، أو احساده ، يه و الد الأثر - لأنه فيأند احسن مسعة على الكماق إلا منعه عن الحساع، أو جسالاً على الكسان إن أحديد به أولم يسعه من الجماع، وهو حسال الإعسال والإسماء . علَما إنه لم يحدده ولم ينده من الجماع، فهذا عمل وجهين إما إن بقى للمراحة أثر أو لم ينو ، فإن منى المراحة أثر أو لم ينه حكومة عدل، ولم يجب كسال الدية ؛ لأن كسال النية وقا يجب بتفويت حدس منفعة على الكمال، أو تفويت جمال على الكمال، ولم يفت واحد مهما على الكمال، إقا أوجب بقيسال في الجمال، فإن أثر بجراحة عا يشبته، ولم يرد الشرع في تفدير ذلك، فكان التفدير مفوضًا إلى وأى القاضي كما في مقدار التعزير، فلهذا قال: فيه حكومة عدل.

هذا إذا يقى للجورسة أثر ما إذا لم يبنُ هل يجب فيها شيء؟ فلا مراهذا فيها تقدم

1917 - وفي الذكر كسمال الديم؛ لأنَّ فولَّت جنس منصف على الكسال وهو منفعة الوطاء، وفي ذكر الخصي حكومة عدل عندنا، سواء كان يشجرك أو لا يتحرك، يقدر الخصي على الوطاء أو لا يعار .

وقال الشافعي رحمه الله . فيه كمال الدية إذا كان يتحرك ، سواء كان يقدر على الوطّ أو لا يقدر ، وعلى هذا الخلاف ذكر العنين ، وأما ذكر الشيخ الكبير إن كان يتحرك و لا يقدر على الوطاء ، فالجواب فيه كالحواب في ذكر الحصى وذكر العين .

وهي الأنشير كمال الدية؛ لأنه فوت جنس منفعة، وهي منععة الإبرال"، فإن كان قائمًا بالانتبيل من حيث السبحق إن كان مقطوع الألة، وإن لم يكي مقطوع الألة بالرطاء، وقد فات كله يقطع الأشين.

وإذا قطع الحشيفة بجب كسمال الدية ، لأن المنفسة الأصلية وهي الإيلاد تقوت مذهاب لحشيمة ، فإن جاء ، وقطع باقي الفكر ، فإن كنان كمل تحلل البرء تجب دية واحدة ، ويجعل كالله قطع الذكر مدقعة واحدة ، وإن تحلل بنهما براء يجب كمال الدية في الحشفة ، وحكومة العدل في الباقي ، وقد مراهدًا .

۱۹۹۳۸ وإذا قطع الذكر والأنثيين من الرحل الصحيح خطأ إن بدأ بقطع الذكر . فقيه روايتان و لأن لكن واحد صهما منفعة كالملة، فإن منفعة الذكر الإيلاج، ومنفعة الأنشيين الإنزال، وذلك يوحد مع فقد الدكر، فلم نتخص الديث، ولو بمنأ بالأنشيين، نم

 ⁽١) وفي سنخة أخرى · الإيلاد مكان · الإنزال .

بالذكر، فيفي الأنشيين الدية كباملة، وفي الذكر حكومة عدل؛ لأنه حين وأيقطع الأنثيين، فمنفعتهما كاملة، فيجب كمال الدية، فإذا قطم الذكر بمده قب حكومة عمال كما في ذكر الخصيء فإن قطعهما من جانب الفيخذ معاء قعليه ديتان؛ لأنه حين قطيره فلكل واحد منهما منفعة كامنة، فيجب دينان، وفي الأليتين إذا قطعتا خطأ كمال الدية؛ لأنه يفوت يقطعهما جنس متفعة على الكمال، وهي متفعة الجلوس، وفي إحداهما تعيث المدمة

وفي اللئفي. هي محمد رحمه الله: إذا قطع إحدى أنسيه، فانقطع مامه، فقيه دية ونصف، قال: ولا يعلم ذهاب الماء إلا بإقرار اجاني، فإن قطم البائي من إحدى الأنشين يجب تحدث الدية ، ولا ذكر في الكتب الظاهر ، للأشيين أنه هل يجب قيب القصياص حالة العمد؟ وإذا قطع الحشقة كلها عمداً، ففيها الفصاص، وإن قطع بعضها، فلا فعماص؛ لأنَّ في الفصل الأول استبعاء القصاص عكن؛ لأن له حدَّ عكن إيضاع القطع فيه على دلك الحد، ولا كذلك الفصل الثاني، ولو قطع بعض لذكر، فلا فصاص فيه، وقرعطم كله ذكر في الأصل: أنه لا فصاص د لأنه يتنبص وينبسط، ولا يحكم استيفاء القصاص فيه وصار كاللمان

وعن أبي يوسف رحمه الله . أنه يجب القصاص .

١٩١٦٩ - وفي الرجلين كسال الدية في الخطأ، وفي حداهما نصف الدية، وفي كل إصبع من أصابع الرجع عشير الدية، وفي الرجل في المحد القصياص إذا قطع من ونصل لغدم أو من مفصل الركبة، أو من مفصر الورك؛ لأنَّ استيفاء القصاص في هذه الصورة مكن، بخلاف ما إذا قطم من غير مفصل، وكذلك الحكم في أصابع الرجل إن قطعت من القصل عمداً يجب الغصاص، وإن قطعت من غير المصل لا يجب.

١٩٦٧٠ - وردا قطع الرحل حطأ من نصف السساق نجب الدبه لأجار القاردم، وحكومة العدل فينما روزاء العدم، والكلام فيه نظير الكلام في البد، إذا قطعت من تصف الساعد، وإن كسر فخذه، فيرنت واستقامت، فلا شهره عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله، وعليه في فول أبي بوسف رحمه الله: حكومة عدل، وذكر أبو سلمان عن محمد وحمدالله عي كتاب الحجر قال أبو حنيفة وحمدالله : من كسر عظما من إسبان يقاً

آورجالاً ، أو غير ذكك وبرئ ، وعاد كهبتنه ، فليس فيه عقل ، فإن كان فيه بغص أو عشماً أن ففيه من عقله بحساب ما نقص ، وكذلك في الجراحة في الجسد إذا برئ وعاد كهبتنه ، فليس فيه شره ، وقو كان في شيء من ذلك شال ، ففيه حكومة عدل إلا الهائفة ، فإن فيها للشادية النفس .

۱۹۱۷۱ - وإذا طعن برمج أو عيره في دير ، فصار بحال لا يستمسك الطمام في جوفه، بل يفقيه، ففيه الدية، وإذا ضرب، فسلس بوله، وصار بحال لا يستمسك، فبه الدية.

نوع آخر في قطع فرج المرأة وغيرة

19191 - وإداقطع قرح المرأة، وصارت بحال لا يمكن جماعها، فقيها الدية، وفي فتاري سمرقند": بأن إذا جامع امرأة لا تجامع مثلها، فمانت من ذلك، قطى عاقلته دينها.

1917 - ومي جنايات المنتفى أن إذا جامع أمرأته، فأنفساها حتى لا تستمسك البول، أو تستمسك، قلاشي، عليه، وهذا قول أبي حيفة ومحمد وحمهما الله؛ لأن له أن يطأها.

وقال أبو يوسف رحمه الله: إن كانت لا تستمسك البول، فعليه الدية في ماله، وإن كانت تستمسك، فعليه ثلث الدية، ولو دنّ مخلفا الريدها من الوطء، فأرش ذلك من ماله الأنه فلايقم على جسلها في الجماع، ويتعمد ذلك، فهذا منه تعمد.

19178 . وعن ابن رستم عن محمد رحمه الله: رجل جامع امرأته ومثلها بجامع، فعالت من ذلك، فلا شيء عليه؛ لأمدكان له أن يجامعها.

19179 - وقال أبو يوسف رحسه الله: إذا جامع أمرآنه فذهب منها عيل، أو الضاهاء أو مالك، فهو ضامن.

⁽١) علم العظم علمًا؛ انجير من غير استواء.

وقال محمد رحمه الله : يفسمن في هذا كله (لا الإفضاء والعنق من الجماع : قال : وهو قول أبي حيفة رحمه الله في ما حكام هشام عن محمد وحمه الله ، قال أيضاً : وهو قول أبي يوسف .

وعن الفقيه أبي نصر الدبوسي. إنا دم أحببية، فسقطت، وذهبت عشرتها، قملي الدافع مهر مناها والتعذير

وعن النبيخ الإمام الزاهد أمي حقص الكبير رحمه الله، عبس دهم امرأة، فقعيت هذرتها إن هلبه الصفاق في ماله، ولو دفع امرأته، ولم يدحل بها بعد، فذهبت عارفها، نه طالقها، فعيد نصف الهرام الأمالو ، جد عليه كل المهر، بكان عليه لو دخل يها مهرات، والا رجم إليه.

ولو دفع المرأة غيره، فدهب عدرتها، تم تزوجها، ودحل بها وجب لها مهرانا -والله أصلم- ر

نوع أخر

. في الجناية على أطراف الصب والنسوان:

1917 - قال أصحابنا وحهم الله: لا يجوى انقصاص بين الرجال والنساء في الأطراف، ويجرى بيسه في الأخراف ويجرى بيسه في الأخراف ويجرى بيسه في الأخراف في الأطراف في الرجل، فعي المرأة بصف ذلك؛ لأن النصيف في الذل المس لتصبف حالها بالأثواث في حق الأحكام، وهذ المعنى موجود فيما دون انفس، وقد صح أن عليًا رضى انه عنه سنل عن إصبع المرأة كم فيه؟ قال: خمس من الإيل، ولم يقائد محمد وحمد الله في الأصل ، ما لم يكن له يدل مغدر.

وذكر شيخ الإسلام في شرحه أن به اختلاف المثابخ، منهم من قال: بمنوي قيه الرحل والراقه ومهم من قال في الراقة نصف ما في الرحل، وذكر الشيخ الإسام الراهد أحمد الطواويسي في شرحه أن ما ليس له بدل مقدر يستوي فيه الرجل والرأة عد أصحابنا، قال في الأصل: الصدي كالمائخ في دية الخس وأطرافه، إذا كان له سفعة مقسودة نفوت بقطعها كاللساد والبدوالرمل، وأنتباه ذلك، ويجم الأرس كما لا بفورها إذا علم صحيه في بعضها بالحركة، وفي السان بالكلام، وفي الدن تا يستنف معلى النظر، ولا يكتفي بالأصل، فيفال: الأصل هو الصحة الأن مقا يحتمل التعلق والمحتمل لا يصفح للإلزام، وما كان في تفويت نضويت الجمال دول المتعجة كالأذن الف تحصدة والشعر، فقيها المدية كاملة من غير فصل الأن الجمال والزبية لا يتعاوت.

19,397 - فقال في الأصل : وإذا تعلم ذكر مولود، فإن كان قد بدا صلاحه بأن غرك، فني العبد القصاص إدا نطعه من الخشمة، وفي الحطآ لدية كمالا، وإلى قمع بعض الحشفة أو بعض الذكر فلا قصاص، وإن تعلم الذكر من الأصل، فكذلك على رواية الأصل أن وقد ذكره هذا في ذكر البالغ، وأراد بالنحوك المحرك المول،

وفي أفشاري القيصلي: وفي لسان الصبي الدية بنا كان استبهل، فأما إذا لم يستهل، ولم يتحرك فهو حكومه عدل

19174 - وفي الهيارويي: إذا فقع لميان صبي وكنان بعيمًا، فالأمن الشاطع أنه أخرس، وصياحه نساح أحرس لم يقبل قوله، وهيه الدية في اخطأه والقصاص في العدد، وإن لم سمع له صياح، فعلى القاطع حكومة عدل.

ودكر الكرخي رحمه الله: أن في لمان العمل حكومة عدل

وذكر الشيخ الإمام الوامد الطواويسي أن عامة أصحابنا يقولون. إذا فيه كمان الدية الأه أولل وضوار تقع به حالة الانتفاع، فريه إذا صبار بحال ينتقع بسائر أعضاءه يتقع بلسنة أيضًا هو الظاهر

وودم في مغلى تسج رواية ألح امع الصافعي وحمد رحمه الله : أن في لسنان الصبي إن استيل حكومة عمل، وإن تكلم فقيم الديا تعلاء وفي الهم وفي أيضاً اعن محمد رحمه الله : في مرأة حرج ولمن والدها، مجاء رجل، وفقاً عيمه جعلت عليه الدفاء والا أحمل عبه القصاص ما لم يحرج مع الرأس نصعه أو أثاقي.

13395 . وفي الهدووي الصفاعين فيهي ساعة ولد أو بعد ذلك بأيام: وزعم الضافي أنه لم يسطر بهذه العرد، أو قال: لا أداي أيصر بها أم لا؟ كان عسم حكومة حديد والقول قوله إلا أو أسهد النَّسه و أنها كانت صحيحة لا يروي بها علق ويه كان ينظريها محينة تُب الذية.

و من الشنقي قال محمد رحمه الله عن الحين إدا حرج رأسه من بطن أمه. تغلغ إلسان أدبه ، أو فقاً عبد وقد علم أنه ينصو ، تم وقائم حمّاء تعليد الدنة كالملا. وإذا ألقه منّا كان عليه ما نقصته ، أو قال الحكومة علل من قيمة الجنين .

1954 - وقال أبو حنية ورحمه الله الني سن العملي الدي لا يشعر (أأن لا شيء فيها، وقال أبو يوسف وحمه الله النيها حكومة عدل.

هكا فالذكر في ألمنا في أن وذكر في مناضع أخير من ألمسقى أفي من الصميي مناسق موسع أكانا موست دية كاملة حوالته أعليه .

وهي الوادر الل سماعة القال: مثلاث محمداً رحمه الله عن من قلع سن صلى. أو حلق وأس المرأة، فصالح الحالى أب الصلى أو المرأة على در هو، ثم للك الشعر أو المسر، فاخيريني أو أباحثيقة قال: برد الدراهم، وكذلك فول محمد إلا أن محمداً قال ا يحمك منها مقدار ما داوي به أسن حوالة أعلى .

موع أخر

في تفدير الأشباء التي يجب بإنلافها الدية فيما دون النفس:

1999 دكر الفقيه أبو اللبت من عبواء ، والشابخ أو المداهر الناطعي في أحتاسه وأو المداهر الناطعي في المتاسم وأو المداهر المتل و تبعر المتاسم وأو المداهر والمتل و المتعل الراس يحفق أو يتفد والأنف و المتل و لمعينة محفق أو تنف أو فلا يثبت والعملية إذا كسر وإذا القطع الماء وإذا سلس وإداء وفي الدير إذا طعم فيلا يست العلماء في المتل والذكر والمتلسمة أحرى يجب في كل أنهن منه العبد المتاسمة والمتاسبة المتلادة المتاسمة المتلادة المتاسمة المتلادة المتاسبة المتلادة المتاسمة المتلادة المتاسبة المتلادة المتاسبة المتلادة المتاسبة المتاسبة المتلادة المتاسبة المتلادة المتاسبة المتلادة المتاسبة المتلادة المتاسبة المتاسبة المتاسبة المتلادة المتاسبة المتاسبة المتلادة المتاسبة المتاس

⁽٦) هكند في الأصل وطارم، وعاليا مي قدم الاشتم أ

⁽٩) فكنافي فدوم وقاد في لأ الوبائو ديه كاللة

⁽٣) عكما هي طارف وج، وكان في الأحمر : الأمنان

والعيمان، والأفارة الشاخصفان، وسممهما، والشفقان، والتحيان، والرحلات، والبنان، والأنبان، والأنبان.

قبال الداخلال إلى الجد الذية الكاملة في الأنبتين إذا استأصلهما الحالي يحيث لم يبني على عظم الورك شيء من حسمها ، فإن قطع أقل من ذلك، فحكومه عندا يحكم عنه فيد قطع بقدراً دلك، وهي إحدى الأنبتين تعبف الدنة ، وكذلك في كل واحد من الأرواج لني دكر بالصف الدية ، والماده إذا كانت مقصورا فعلى عضو واحد ، كان في تغويت بمويت المقبعة المعمودة منه ، فكان في الدية ، وإذا كانت لمفحة في عضو بي لتعويمها بتعويمها بعويمها الدية ، فإن يحداهما الدية ، وأن يحداهما المفعم فرج المرأة ، فقطح . الجابس حتى وصل إلى العظم ، فقيهما الدية ، وفي يحداهما المفعما ، والله أعفره .

نوع أخر

في الجنابة تقع على عضو وتنعدي إلى عضو أخر:

1994 - وهي موادر لبن مسماعة عن محسله وحماه الله: أن من فعلع إصبع إسال يسقط (صبع احر مجبه ، فعلي قول ألى حدمة زحمه الله : لا يحب القصاص مي شيء من ذلك ، ولكي أنب تبه الإصبعين .

وعن أبن يوسف رحمه الله: الدينج القصاص في الإصبع الأولى، والدية في الإصبع الثانية.

وعبد مجمد رحمه الله: بحب القصاص في الإهبدس، قوحه قول محمد وحمه الله: إن سراية المعنى مصافه إلى المعنى في يتجعل الناحل كالمباشر للسراية، وأبو حبيقة وأبو برسف قالا. إنه بنزلة المسب الأناجا، الناب أن يقعل في محل معلا لم يوضع هو لقهور الأثر في محل أحر كحفر البشرعة تسميمًا الأله فعل في الأرض، وإنه لم يوضع لطهور الأثر في الأدمل بخلاف السراية إلى الندي؛ لأن النفس لا يمكن تناولها بالجناية عليها إلا من قبل حرح الندي، قصار ذلك موضوعًا عظهور الأثر في النفس، فكان سائدًا.

⁽١) هاندوني ها، وقال بي غيرها: أنحاطت

وفي جنايات الحسم الصميل ، وإذا قطع رجن إصبع إنسان عملًا، فشف أحرى إلى جنها، قعليه أرش الإصبعين دون القصاص في قول أبي حيمة وحمه الله،

وعنا هم الناعليه القاصائص في القطوعية ، وأو تن الأخوى ، في محدث نفات الفقيه أبي . اللبت ، وإذا فقع الرجل إصبيع إسمان عسمية فسائسل السكري إلى إصبيع أخر يجب . وقد الدرة اللام منافذة من الدرة فقال القام العالم .

القصاص في الإصبع الأول، والذبة في الثاني ملا تحلاف.

1994 - وفي التنفي المن محمد رحمه الله: إذا قالم معصلا من السبابة و فسقط الوسطى من الضرية بعني الإصبع الرسطي قطمت الوسطى و الفصل من السببة. وقو شده ما يقي من السبابة، ومنقطت الوسطى، فإني لا أقطع الوسطى، و لا أقصى من السبابة

١٩٩٨٤ - وقو كسر معمر السري، وسقط الهائي، فقيها القصاصر بمزلة ما لو قطع. وصبع إسمان، فسقط منه الها، فإنه يحب القصاص في الباد، كذا هنا.

١٩٩٨٥ وروى ان مالك عن أي يوسف عن أي حيشة وحسهم إلف: إذا فطع وصح وحل من مقصل أو غير معصن، فسقط الكف قال: إذا كان الكف سقط من التقصن. فبها القصاص، وإذا سقط من غير مقصل فلا قصاص، لا في الكف، ولا في الأصد، وهو قول أي يوسف وحمه الله

قال: وقدروى أبو يوسف رحمه الله أيضًا عن أبى حبقة في عبر هذه الصورة أنه إن كان قطع الإصبح من مقصل، واسقط الكساس معصل فنصف، فإن كان فطع الإصبح من غير معصل، وسقط الكف من مقصل أو كانا قطع الإصبح من معصل، وسقط الكف من غير مقصل، فلا تصاص

وفي الميون "عن أبي بوسف وحده الله في عن هذه الصورة. إلى إنها أنظر إلى السيوط الم إلى إنها أنظر إلى السيوط الإلى أصل حراحة، فإلا كال السقوط من القصل يقتص مع وإلا فلا ، ولو فقع إصبح وحل عملة و صنف الكف، فلا تصاص في الإصبح و حل عملة و في المدونة و المساهل في قولهم حميمة ، بخلاف ما إدا فطع إصبع وحل، فضلت أحرى بجشها ، ولا قصاص في قولهم حميمة ، بخلاف ما إدا فطع إصبع وحل، فضلت أحرى بجشها ، حيث يجب النصاص في الفضوعة عنده ما .

قالحاصل الا أصحاب الفقو الى المضر الواحد، إنا قطع بعضم فشك بشته أنا للك ما هو مع للمفضوع أو قطع معه الله لا قصاصرة والحدموا في العصورين ليس أحدهما تبعًا للاخوء والثاني لا مصاص فيم، فعني بول أبي متبعه واستحاف الا قصاص فيه أصلا على تجواما بيد .

19147 - قال محمد رحمه الله في الشعى الرجل شع وجاز موضعة بعديدة أر يعط وذهبت عيده من ذلك والعير قائمة إلا أنه قدة هي العصو قال الاعص من ذلك تدم وذكر هذه المدألة في الجامع الصويرات وقال العلى فوال أبي حيم ورحمه علم الا قصاص في الموضعة وفيها وفي النصر الأرس.

قال أن يوسف و محمد رحمهما الله في المرضح الفصاص، وفي الصر الديد، ولو دهبت عيناه وحسامه وحساهه ، فعليه القصاص في المرضحة والعبل، وأما الجساح واللمان وما لا يعدر على الاساس فيه ، فعليه فيه لدية .

۱۹۹۸۷ - وفي أنوادر أين سنطاعة اعن مناصده و هنده لك ، و حل جيبار حلا منطقه الحيام، فإن كان قطعه من موق معليه نترف دياس، وإن كان قطعه من أسعل. فعيد دينان، دية لأحل الأنفين ودية لأحل اللحياء والحكومة لأحل للدي

۱۹۱۸۸ - واید آیشا عن محمدر حمداند از جل جنی عمی جنی و انداب شامه . قصار لا یحدانریج قال: فیه حکومه علی، قال: آلا توی آنه بر حمی علیه، قصار لا ینفس من آنفه و یشمس من قدان فیه حکومة عدل

19989 - وفيمه أيضًا عن أبي يوصف وحمه الله ، وحن ومن وحلا ومينة ، فضًا عبده ، وملعت الرحمة اللموخ ، فعذيه نصف اللايه للعين ، وحكومه ما لمدة من العين إلى الدموع الال الرحبة وقعت على شيء له أرش مقد ، فيكور عمد جروز دحكومة .

وفي العبدي أنه إدار ماء في عهد، فأنفقها في قفات معليه في العبري نصف الدية . وعليه أنضًا : حكومة عندل، فون أصاب الدماغ، ويُقَدَّه فعليه في العبري بصف السنة . ومنها إلى أنا يصل إلى الدماع حكومة العدل، فإدا معد في المعالغ، فلم تدن المبه

وفي الوادر بن سماعة البطئة العن أبي يوسف رحمه الله: إذا رمي رجلا رمية . قدخمت في منجود، وبالت اللحاج، قال طلبه أرش رمية واحدة، لأد الوميه وهدت على شيء ليس له أرش مقدر ، فيكون فيما جاوزه حكومة عدل.

نوع أخر

في مسائل التداخل:

1919 - الجفون تبع للأسفار إذا فطعت مع الأسعار ، حتى لا يقرد الجفون بالأوش، وكذلك الأنف تبع للمبارث، حتى لا يفرد الأنف بالموجب، إذا قطع مع"" المارن.

وكذلك الذكر بعتبر تبعاً للحشفة إذا قطع من الأصل، وكذلك الكف يعتبر تبعاً للأصابع إذا قطع الكف مع الأصابع، وكذا لدى الرأة يعتبر تعاً للحلمة .

وإذا قطع البيد من التكب أو من المرفق ، يجت نصف الدية لا غير ، ويجمل منا وراء البد تيمًا للبدء وكال محمد رحمه الله : في الكف نصف الدية ، وقرمنا زاد على ذكك حكومة عدل .

1919 - قال محمد رحمه الله في الأصل : رجل شج رجلا موضعة خطأ، فسقط منها شعر رأسه كله، فلم ينبث، فعلى عاقلته الدية كاملة، ويدخل أرش الشحة في تلك حندهم جميعًا، وهذا لما ذكرنا قبل هذا أن الأصل أن الجنابة إذا وقعت على عضو واحد، وأزلش أحدهما أكثر من أرش الآخو يلخل أرش الأفل في الأكثر، وهنا الجنابة وقعت على عضو واحد، فإنها وقعت طلى الرأس، والشعر متصل بالرأس وتبع له، وأنلف شبنين وأرش أحدهما أكثر من أرش الآخو، وإن كان قد ذهب بعض شعر رأسه ينظر إلى أرش الوضحة وإلى أرش ما ذهب من شعره، وبدخل الأقل في الأكثر،

⁽١) مكفا في ظاوم، وكان في الأصل وف " من "مكان" [مع

هذا إذا كأن مخطئًا في الشجه ، وأما إذا كان منه بدأً فكاذلك الجواب الا يحب الشحساص في الشجة ، ولكن يجب دبة كاملة في مانه الأجن السحر ، وبادعل أرش الرضاحة ، وبادعل أرش الرضاحة ، وبادعل أو شالله في مانه الأجن السحر ، وبادعل أرش الرضاحة ، والأمل أو الخنابة منى وقعت على عصو واحده وأطف شبئين موجب الاحلى من إصلح رحل ، وشابت أباهي ، يجب المال في الكل عند علما أن الثلاثة ، هكذ الأعلى من إصلح رحل ، وشابت أباهي ، يجب المال في تلكل عند علما أن الثلاثة ، هكذ عضوين ، وقد ذكر باهي جبس هذه المسأنة خلاقا بن أبي حبقة وصاحبه ، على قول أبي حبقة وصاحبه ، على قول أبي حبقة يجب القصاص في الوصحة حبيفة في الأرفى في الأحر ، فهمنا يجب أن يكون كذلك .

وإذا شيخ رجالا موصيحه حطاء فذهب عقاله وجيت ثية كاملة لأجل العقل، ويد قال أرش الشاعة في دية العقل، ولو شيخه موضحة حطاً فذهب مها سمعه وبصره تجب الديد كاملة لأجل السمع والنصر ، والا يذخل أرض الموضحة في دية السمع واليضر في طاهر الرواية عن أصحابا

وعن أبن يدرد من: أن أرش الند جدة بدخال في دية السنع ، والا بدخل في دية البسط ، قال بدخل في دية البسر ، قال الله الله المسلم الأدانات والأد الده برا الرأس ، عكذ الذي رسول الله يخلق الله وقتم يرد بدينات الحقيقة ، وإنما أراد بدبيات المكتم حتى يستح عنيها الله الذي مستح بدراسه ، وإذا كنان الأذانات من الرأس كانت اجتابة واقعه على عضو واحل وقد أتاه غيش وأرش أحدهما أكثر من الآحر ، فهذ حل الأقل في الأكثر بدلاك البسر والأن محله المعن ، والعل سل من الرأس ، فكانت الجنابة واقعة على عصويل ، فلا يدحل أرش أحدهما في الأخر .

وحد ظاهر الروية أن الأذنان إن كان من الرأس بظراً إلى الحكم الدي قلتم، هديسة

(١) أشرب القبياء المقدس في الأسادات المعتارة (٢٦٠/٩ حدث ٢٣٥/٩) والترمذي في الده (٢٥٥ حديث ٢٣٥/١) والترمذي في الده (٢٥٥ حديث ٢٥٥/١) والترمذي في الده (٢٥٥ حديث ٢٥٥/١) والترمذي أنها ٢٥٥/١ والترمذي في الده أيضًا ٢٥٠/١ والترمذي (٤٤٢) والترمذي في المعارفة (١٥٥/١) والترمذ ١٥٠/١ والترمذ ١٥٠/١) والترمذ (١٥٥/١) وفي الكرم (١٥٠/١ حديث (٢٥٥١) والترمذ (١٥٥/١) وفي الكرم (١٥٠/١) حديث (٢٥٥١) والترمذ (١٥٥/١).

من الرأس بطرة إلى" حكم أحر متى إنه لا يحور الاقتصار على المنح عمهما و فكال الأفاق من الرأس من وجه دول وجه فلس حث إنهما من الرأس إل كال يعقل الأقل في الأكثر فيس حيث إمهما ليما من الرأس الا يدحن وللا تدخل بالشاك والاحتصاب فرق علما فاعى ظاهر الروالة بينسا إذا دهب عقله بالشنجة أو شاهراء وبينا إذا دهب المنادة والمعاد المدادة

حكى عن الفقيم أني جعمر الهيدواني النه ذال. 10 فوق في الفرق بن السمع والبيصر والعقل ، أن العقل بحرفة الروح في قبيد، فمن حيث إنه ليس له مرضع في البيدز بشهر إليه كما أنه ليس لمورج في الشان مرضع بشهر بؤياء فعمار ووال العقل كزوال الروح ، والوران الروح بالشيعة بدعل أرض الشجة في دية الروح ، فكذا إدارال العقل

وأما السمع والبصر بب بمنزلة غروج، فإدائهما في الددن ورصعا يشر إلىهما. بل هذا بمنزله الهدوالرجل، وأرغى الشحة لا يدخل في أرس البدوالرحال، قال: حنى وأبد في بعض المماثز صالة بمقض هذا العرف

وصورتها وجل فعد يد إسبال وذهب من ذلك عقده فعليه الدية، وأرض اليد حديثاء والمرافقة وأرض اليد حديثاء والمرافقة إلى المنافقة عروال الروح الويحال أرس اليد كما الم مات ، ويُتكل معنا بكن الإنسارة إليها و عبكول عنزلة الروح من حيث إلا الشعر في موضع معنا بكن الإنسارة إليها و عبكول عنزلة اليد والرحن ، فيسعى أن لا يدخل أرس الشعرة عي دنة الكلام حد إلا من الشعة واليصو مع حد بلاحل و لا يلاحل أرس الشحة عي دنة عن الكلام حد إلا من من حد الملكان من الشحة ودة الكلام إلا رواية عن الي بوسف و حد الله وحراء كان هذه الإنسارة ولا يلاحل الانتجة أو معصها ، إن كان في الجملة ما دهب المستحد ما دوحل فيه أرس الشحة يلحل ورد الم يكن فيها من يدمى فيه أرض الشحة عد المات على المنتجة مع الدياد ولا المنافقة فيك الديار من ديات عد وخالة أمن الشحة عن المنافذ ولا كند برياد به إذا فيرال إلى المنتجة عن الديان حتى دما المنافقة فيك الديان عن المنافقة فيك المنا

⁽¹⁾ يعلى تم أنو مكان إلى

دية الدم، ويستوى ساتر الشجات في الحكم الذي ذكرنا سوء كانت الشجة موضحة أو هاشمة أو منقلة أو أمَّة يربد به أنَّ أرسُ هذه الشجات تدحل في أرش الشعور.

فإن كانت أمتين أو ثلاثًا، وذهب مع ذلك عقله، أو تنافر جميع شعره وجب دية واحدة؛ لأن الأوام إذا كانت ثلاثًا بجب فيها دية واحدة، وفي ذهاب الشعر دية واحدة، وكذا في العقل دية ، فإذا تماثل الواجبان دخل ضمان أحدهما في الآخر .

وإن كانت أربعة ودهب منها عقله لم يدخل أرش الشجاج في ضمان العقل. وكمان فيسهما دية، وبجب في كل منة ثلث ذلك؛ لأن أرض الأرام إذا ازدادت على دبة النفس لم يجز أن تدخل في ضمان العقل إلا قدره، وقال أبو يوسف رحمه الله: إنما أنظر فيها إلى الأوام وإلى دية العقل، أوجب لأكثر، وأدخل الأقل.

الفصل الخامس فيما يجب على العاقلة من ضمان (* الجنايات وما لا يجب

1919 - أجمع العلماء أن العمد المحفى، إذا أوجب الدية أوجب في حال الحائي في النفس وديما دون النفس، والخطأ يوجب الدية على العاقلة، ويجب في ثلث منين، وأما شبه العمد في النفس يوجب الدية على العاقلة، وفيما دون النفس على الجائي، وإن بلغت دية ثامة في عصاء.

وذكر شيخ الإسلام في ضرحه: أذبدل النفس في الحطّا وشبه العسد عا تتحمله العالمة ، وفي العمد عا تتحمله العالمة ، وفي العمد يجب مدل النفس في سال الشائل في تلات سنين ، وأصا صادون النفس في الجناية الخطأ عل تتحلمه العاقلة؟ قال علما منا رحمهم النه إن كان مفعار أن ش الموضعة في الوجل والمرأة قصاعداً ، وذلك نصف عشر الذية لا تتحمله العاقلة ، وما دون نصف عشر الذية لا تتحمله العاقلة ، وما دون نصف عشر الذية لا

1994 - وأما بدل" العبد فلا تنجيله العاقلة، وأما حكومة العدل" إن كان دون أوش الموضحة أو متل أرش الموضحة لا يتحملها العاقلة، وإن كان أكثر من ذلك ينفين فلا روابة فيم عن أصبحاننا، وقد اختلف النائخرون فيم: قال شيخ الإسلام: الصحيح أن لا تتحملها العاقلة.

1919 - وأما الفصيل فلا بتسحسله العاقلة ملا خيلاف، ويكون ما وجب على العاقلة مؤجلا عن ثلاث سنين، به ورد الأثر عن النبي يثيره وتقدير ملة الأجل من وقت التسمساء لا من وفت الفيل، حيثي لو مضى سنون من وفت الفيل، ثم وفع الأمر إلى الفاضى، فالقاضى يقصى بالدية في تلاث سنين من وقت فضاءه؛ لأنّ الواجب بالقيل

⁽¹⁾ وفي الأمي : أدية :

 ⁽¹⁾ مكذا في ظروب وم، وكنان في الأصل: [وآسا بدل العسيد حل تتحسيله العناقلة؟ فقيد اختلاف المشابع، وسيأتي ذلك في فصل الخناية على العبيد إن شاه الله تعالى، وأما حكومة عدل.

الحُطّة أحد الأنّب، الثلاثة أو أحد الأسباء السنة على حسب ما احتاقوا فيه، وإله يتعن أحد هذه الأنباء بالقصاء وعتبر الله من وقت القضاء لهذا

وهذا الذي ذكونا عبمه إم تبت الفتل معدينة أو بالمهنة أما إدائيت بإفرار الغائل فالديه تكونا في مال الفائل ، ولا يحت على العاطلاء له رود الأثر عن الذي يجيلا ، وكل دية و حيث بنفس الفتل في الخطأ أو شبه عمد أو عبد دحل شبهة ، فهي في نلائة سين على من وحب عليه في كل سنة الناسة ، وأو ديالعبد الذي دخو فيه شبهية قتل الأب ابده وكدلك من أخر بشتل خصاً كانت المدة في مثله في تلاث مناس ، ولو صالح من الجناية عنى مال فهو في مال الأجل حالا إلا أن يسترط الأجل.

فنال في الفندووي: وكبل حزم من الدية وجب عنى العاقلة أو في سال جائي. علائك الجزء في فلاث سنين في كبل سنة الثلث ، وذلك : كعشرة قتلو الرحلا خطأ، فعلى عاقلة كل واحد منسم حاسر الدية في تلاث سنين، وكالمائك أو تعام 1 والم وأكبر كالل أحدهم أب المفتول ففي مال كن واحد عشر الدية في ثلث سنير، وسيائي شيء من هذا من العصر الذي يني هذا أنصول.

وإذا كان القصاص بين الشريكون، وعفا أحدهم حتى الغلب بصبب الأحو مالا، محم موجلاً؟ لأن هذا مال وجب مصر الشار لعمد ، والقائط م

الفصل السادس في معرفة العاقلة، وكيفية تحسلهم

1916 ابيجب أن يعلم بأن صافلة الرحل لهم ديوانه عندنا إذا كنان القبائل مي المراقب وإن كنان أن يعلم بأن صافلة الرحل لهم ديوانه عندنا إذا كنان ألف ثر مي المراقب وإن كنان كن كن في ديوانه من المراقب وإن كنان كن كنائب وله ديوان برازق منه و بعافلته من كنان ويزنق من ديوان الكتاب، إن كنانوا يتناصرون بهم، وإن لم يكن له ديوان، فعنظله أنصوره، وإذ كنان لم يتلاحل والشروب قصل عليهم، وإن كنان من الفرية وبصوره بأهل الفرية تحمل عليهم، وإن كنان من الفرية وبصوره بأهل الفرية تحمل عليهم، وإن كنان من قبل أبه، وإن الهروكنام التحمل، فعاقلته عشرته من قبل أبه، وإن الهروكنام التحمل، يضم إليهم أفراب القبائل من النمية، هم ومع إلى أن يكفى أ

وقد كانت الدية على عشيرة الرحل في عهد رسول الله كالا ورمن أبي كر وضي الله عنه ، وصدر من خلافة عصر رضي الله على ، أم دون عصر رضي الله عنه النواوين وحد الحدود، وقرض عهم الأعطية في بت المال، وجمال الابنة على أهل الملبوال في أعطيتهم، وقاذ ذلك بمحصر من المهاجرين والأعمار، ولم يتكر عايه أحد.

ه بإن قس : إذا للدن العشل في زمن الدي يتطع وزمن أبي بكر رضي الله عنه على عشيرة الرجل من قبل أبيده علمنا أن العقل بتعاقر بالقرابة ، فكيف جار لعمر رضى الله عنه تحويله إلى أهل الديوان ، وقت تعلق العض عجرة النصرة .

فلنا: لأن عمو وصى الله عنه كان قد عوف أن العقل على عشيرة الرحل في ومي وسول الله رطع معتبر العمارة لا اعتبار السباب و ولالة ذلك من وجهين الحديمات أنه أذاذ الا يؤجد من النسوال والعسبان من عنبيرة القائل، وإن كان السواد والعسبان من عميرة الفائل الأنهم ليسوا من أغل التصرة.

والتالي: أنه كنان يعقل مع عشيرة الذائل حليفهم وعديدهم، وإن لم لكن لهم

⁽¹⁾ مكدا في يا وقدوم، وكان في الأصل (إن ينم أ مكان) (إن يكني)

بسب من القاشع؛ لاتيو قاله العصر وتعا معلمانا أنَّ العقور في زمار النبي عليَّة وزمان أبي مكر وصل الله عنه كان بعلة النصدة إلا أن المصرة في رمن النبي ﷺ كان من أهل الفيائل والأفاوب، الأنه لم يكل في زمنه ديوان، وعمر وضي الله عنه لما دود الدواويي صارت التصيرة من أهل الديوان في زمته و منفل الدية إليهم بهنداء هذا حسنة ما ذكره شبيخ الاسلام

وفي الهتاري الفقيلة إلى اللبث الا فيسبكان بلعبوان بالرام الفدات بهم امرأة قرامي صدر ابن تسلع سين أو نحوه منهما فأدهب هيتها. قال الفقيه أبو لكر : الفية في مال الصمي دون والدوه قان لم يكن تنصمي مال، فنظرة إلى ميسرة،

فيل العامَانية أبوا تُنبينَ " اع أقبال البجب اللمية في مثال الصبيرية أنه شال لأن ي تعجب عاقبة ، وكان يقول. انعاقلة كانت للعرب؛ لأمهم كانوا بتاصرون فيها بمهم، وأما العجم لاشتاصرون فيسا بشهما فالا عافلة نهما وهكذا كالذيفتي ثفقية أبوجعفر رحمه اندرانه لاعافية للعجود لأنبم فويحقموا أنسابهوه ولادبوان لهم أبضاء وبعا ذار بعثى أيليه طهر الدين المرعيدني وحمه الله ويعض المتابخ قالوه: لاه بل للعجم عافلة والأبانهم هادة في النفاصير ، وب المعص من للعصو كالأساكمة والصغارين تهروه كلا باذه ودرب الحسابين ببحاري وكالصفارين والسراحين والضرائين بسمرفنده ومه كان يمني محمد بن مسمة البلخي ، وحكدا كان يقني شمس الأثمه الحلوامي .

١٩١٩٧ - فإدافتهار طرامها هؤلاء رابيلا غطة، فحانته أهل حرفته، قالون و منى فيَّة القياس طلبة العلم بكون بعضهم عاقلة بعض، وقد حكى عن تُقاضي الإمام المنتسب إلى إسبيحاب أنه كان بقول أهر صناعة أنقابل عاقلته وديراته، ونكن مشوط أن يكونوا إنتاهم وفراها.

وفي بات الفسياسة من كتباب العبية إذا لم يكن للفائل ويوادره فعاقلته من ينصر يهواء وهم أهل محلته إن كان له صحله ينتصر معضهم بالعضيء وأهل فريته إل كان له قرية ينصر بعصهم بيعض، أو أمن حوف إلا كانائه حرفة ينتصر للصهو بيعمر، وإن كان لا يلتصوره فعافلته عشيرته مزاقين أبيها

واحاصل أذ العبوة في هذا اساب تكناصر وقيام البعض بأمر اليعض ، فإل كال

أهل لقحمه أو اهل السوق أو أهل القرية أو الاعتبية محلل والوقع الواحد منهم أمو كامواً معه في كفيله فهم العاقلة وإلا قلاء وإن كان له مناصرون من أهل الديوان ومن العسيرة والمحلة والمسوق ، صاهل الديوان أولى، فيان للم يكل له استناصرون من أهل الديوان فانتناصرون من العشيرة، لما معد ذلك المناصرون من أهل لفحلة والسوق ، وهكم، ذكر للتعلقي

و عدرة ما ذكر الناطفي القاني إذ كان من أهل دموان أمير من الأمر أو للغامل موا أعدام مالدية عالى من جمعهم ديوان ذاك الأمير دود عشب تهم، مايا لم يكن من أعل الديوان فعلى عصب إن كانوا ستخلص وإن لم يكن الفي مانه يؤدير في كل سنة ثلاثة درهم أو أربعة دراهم مكل ذكر الناطفي .

الأن العقرابي على الدوسر والهن كل مصر بالموا مصر عن أهل مصر أخرة وهذا الأن العقرابي على الدوسرة والا بتنصر بالموا دولا مصرد والا بتنصر بالموان مصر أخرة والا بتنصر بالموان مصر أخرة وأهن كل مصر بالموان مصر أخرة وأهن الكوفة بعالون من سواده بروقراه مالاً وكذاك أمن كل مصر يعمل عن أهل الدين من أهل الديوان ولهم دولان الكوم عن المع الله بعقل عن المعلم الدين من أهل الديوان ولهم دولان الكوم وأهل القرارى وإن توبكن الفائل من أهل الكومة وفراه عن الاديران أه أهن ويال كومه الكي من المهائلة وأهل الديوان المعلم والمهائلة أهل وياله وأن الموان مصره ولكي عن المعالمة الموانية أهل وياله المهائلة والكي عن المعالمة الموانية وأمل الديوان المعالمة الموانية أهل ويوان مصره ولكي عن المعالمة المهائلة والموان مصره ولكي عن المعالمة المهائلة والموان مصره المهائلة والمائلة والمائلة

١٩١٩٩ . وكذلك أب الفاض والنه من جمعة العافعة، والزوج لايكون صافلة

والكوافي م أن الواليوم

الم أني وكذا للمم أن لا تكون عناقله الزوج، والابن لا يكون عناقلة الأم إلا أن يكون رُوحِها مِن قبل أبيها. ويؤحدُ ذلك في ثلاث مبين، ولا يؤخذ من الساء والعبيد والإماء والصبيان وطحاري ؛ لأن وجوب الدية على العاقلة بالشرع بخلاف الغياس، والشرع لم بيجب العقرر على هؤلات قيرد هؤلاء إلى ما يقتضيه القياس

ويؤحسنا من كل رجل ثلاثة دراهير أو أربعية دراهيم، لا يؤاد على ذلك، به رود الأثراء وأقنه غير مقدراء وإنا لم ببلغ من الرجال من أهر ديوانه، والصاره ما يزخذ مي كل واحد متهم ثلاثة أو أربعة ، فإنهم يضم اليهم أفراب الدواوين إليهم من هذا المصر ٢ لأنه لا يجوز أن يأخذ من كل واحد منهم ما زاد على الأرجة نعبًا للاحجاب" عن الديوان الذي قبهم الفائل، فلا بأمن ضمَّ ديوان أحر البهم، وضمُّ الأقوب أولى من فبرأ الأبعد

وإغا يضم إني هذا الديوان أقراب الدواوين إليه من هذا العسر الذي فيه ديوان القائز لامرامهم أخراه لأياأها للهم لايعقل عزاأها مهم أخراء وأفرم الدراوين الرزون أن الفاتار من هذا الفير أن يكون ماندة ذلك الديران به يد فائد الديران الذي ف العباقلة، فم إده صبح إليه أقبرت الذواويين من هذا المصور، وثم يكف، يصبح إليه أبعد الدواوين من دراوين هذا الصير ، وهم الديوان الذي ليسبب أمانده من بد قائد الديوان الذي ديه الغاتل، ثم إذا ضم إليه أبعد الدواوين وثم يكف، يضم إليه عشيوته من فيل أبيه، وإذا كيان في هذا الصبر ديران هو أقبرت إلى ديوان القيائل إلا أنهم من أحيانت القياتان، وهيدان اخبر هو أبعد عن ديوان الفائل إلا أنهم من عشيرة الفائل من جانب الأب، فيانه يضم أقرب الدراوين إلى ديواله وإن كالوا أجننت، وإن كاما في القرب إلى هيوانه على السواء إلا أي أحدهما من عشب القائل من قبل الأمه والأخر من أحاضه -فإنه يضم إليه من كان من عشيرته، ويعشير النعمة ترحيحا متى استوي العبواناد في الفرب إليه و فم إذا خسسُمنا إلى أنصاره عشيرته من قبل الأب ولم يكفده بغسم إليهم أفرت الفيائل من النسب، ثم وثو إلى أن يكفى، هكذا ذكره محمد رحمه الله .

قالور. وهذا الحواب إنه يستقيم في حن العربي، لأن العرب حفظوا أنسامهم،

⁽¹⁾ وكاد في الأصنى: الأرجيجات .

فأسكنا إيجاب العقل على أقرب القبائل من حيث النسب، أما لا يستفيم هي حق العجمي؛ لأن العجم قد ضيعوا أنسابهم، فلا يُكنا إيجاب العفل على أقرب القيائل من الفائل نسباً، بعد ذلك اختلف الشايخ.

قال بعضهم . يعتبر الحال والقرى الأقرب فالأقرب، ومعضهم قالوا يجب الباقى فى مال الجابى ، ووقع فى بعص الباقى فى مال الجابى ، ووقع فى بعص الكتب أنه إذا ضم إلى انصاره أبعد الدواوين، ولم يكف، يضم إليه المحال الأقرب والماكر ب، وهذا السائة دليل على أن أهل محلة يعقل عن أهل محلة أحرى ، هكذا ذكر اللحاوى رحمه الله فى كناه خلافًا؛ للاذكر ، همد الشهيد .

وحكى عن العقيم أبى حعضر رحمه الله: أن الجانى إذا كان ديوابا ، والأقرباء دواوين أيضًا ، فعقله على أقرباء من ديوابه ، فإن لم ينسع ، فعلى الكل يعنى على جميع أقرباء من ديوانه ومن ديوان غيره ، وإن لم يكن الجنمي ديوانيا ، ولكن لأقرباء دواربن ، فعقله على أقرب أفرباء إليه من أهل الديوان ، فإن لم يتسع ، فهو عليم يعنى على حميع الأقارب ، وإن لم يكي هو ديوانيا ، ولكن لبحص أقاربه ديوان في المصر ، ولا ديوان لبحضهم ، وهم يسكنون هي الرسناق ، فإن لم ينسع ، فهو على حميع أفاربه فهو على أفاربه من الذين يسكنون في الرسناق ، قإن لم ينسع ، فهو على حميع أفاربه ماك .

1970 - وإن كان الغائل بمكل المصر، فعقله على أقرباء الساكنين في المصر من الديوان، فما فضل تهو في ماله، والا يجب على عاقلته من أهل الرستاق الدين لا ديوان لهم؟ لأن أهل الرستاق الدين لا ديوان لهم؟ لأن أهل الرستاق يتناصرون بأهل المصر، وأهل المصر لأمل الحرف، فعقله الرستاق، وإن لم يكن تهم ديوان، ولا لقرابته ينظر إن كان بتناصر بأمل الحرف، فعقله عليهم، والفيضل في صالح، وإن كان يتناصر بأهل المحلة، فعقله على أهل المحلة، وإن كان يتناصر بالمر فهو على أهل المصر، وأهل البادية واليمن الذي والنفش عليه، وإن كان يتناصر المر فهو على أهل المصر، وأهل البادية واليمن الذي

⁽⁴⁾ مكانا في طاوف م، وكان في الأصل: العادكونا المكان: أما سكل .

1979 - وهذا الذي ذكرنا كله فيهما إذا كان للجانى حافله أما إذا لم يكن له عائلة ، فعقله على بيت المال، هكذا ذكر في "الجامع" و "الزيادات" ، وروى عن محمد رحمه الله عن أبي بوسف عن أبي حيفة : أنه يكون في سال الجاني ، وذكر في كتاب الولاء أن بيت المال لا يعقل عن له عشيرة أو وارث ، سواء كان مستحقاً للمبوات أو لم يكن ، بأن كان كافراً أو عبداً ، حتى قالوا : لو أن حربياً مستأماً المبترى عبداً سلماً ، فأعتفه ، ثم عاد المستأمن إلى دار الحرب، قالسر وأخرج إلى دار الإسلام ، ثم مات المعنى ، فحيراله بيت المال ؛ لأن سعته رقيق ، ولو جنى هذا المعنى فعقله عليه ، ولا يكون في بيت المال ؛ لأن له وارث معروف ، وهو مولى العشاقة ، وإن كان لا يستحق مواله .

وساذكر مى الجامع : محسول على تاثل ليس له وارت معروف كاللقيف الأن غمه بكون ليس الله وارت معروف كاللقيف الأن غمه بكون ليس المالد وإذا كانت العاقلة من أهل الديوان، تجعل الله فقرمه أيضًا: يكون على بت الماله وإذا كانت العاقلة من أهل وجبت مؤجلة في ثلاث سنين، والشخصيف في أن تجمل الدية في عطاياهم الأن أداء المدية من مال المسهوها بكذ أيديهم أعف من أداءها من مال اكتسبوها بكذ أيديهم أعف من أداءها من مال اكتسبوها بكذ أيديهم فإذا خرج أول عطية لهم بعد القتل وبعد القضاء عليهم باللية، يزخذ منها ثلث الدية، وإذا خرج العطية الثالث يزخذ الثلث الذية، وأنانث ويبل خروج العطايا لا يؤخذ منه شيء؛ لأنه مرض في العطاء، وإن حرجت لهم ثلاث أعطية بمرة واحدة، وكان ذلك بعد القضاء باللابة عليهم، تؤخذ الدية كلها من تلك الأعطية، فسغط الأجل.

وإن كان عاقلة الرحل أصبحاب الررق، قضى عليهم بالدية في أوزاقهم تخفيفًا عليهم، كمة كان يقضى في عطاياهم إذا كانوا أصحاب عطاء تخفيفًا عليهم.

والفرق بين الرزق والعطاء أن الرزق ما يفرض للإنسيان في ميال بيت المال بقدر الحاجة والكفاية ، يفرض له كل شهر أو كل يوم ما يكفيه ، والعطاء ما يفرض كل سنة ، ويقدر بخيره وغناء في أمر فلدين ، ولا يقدّر بالحاجة والكفاية ، فإن خرجت لهم أرزاق لأشهر مضت معد القصاء بالديف بؤخ تدميه المدية بتخصف فيتغر إلى كانت أرز الهم الخرج في كل شهر يؤخا من رزق كل شهر مصف سدس ثلث الديف وإلى كان بحرج في كل سنة نصف ثلث الديف وذلك سدس الدية بخلاف بعيل العظام، فإنه يؤخذ من كل عطاء بخرج نلث الدية .

والمرق أن الدية مؤجمة في ثلاث سين، وانعطاء يخرج في كل سه مرة، وقان في كل عطاء يخرج للد الدية، فأما الروق مختلف فند يخرج كل شهر، وقد يحرج في كل سنة أشهر، فكان في كل رؤق من ثلث الدية بحسابه، وإذ كالت العاقمة عن لهم أيزاني في كل شهر، وعطايات في كل سنة، فطابية تقرض في عطاياهم؛ لأل العظاء أصل في فرض الدية، فإن عامر رضي فقاعه وض الدية في العظاء، ولا يصار إلى اشال مع انقدرة على الأصل، كما لا يصار إلى المشيرة في العظام، وحود الديوال، لأد الفيوات عال أصلا بفرص عمو رضي القاعد،

1975 - قال محمد رحمه أقه في كتاب المعافل : وما كان من جواسات الخطأ. ففي العاقلة على أهل الديوان إذا المعت الجراحة ثمثى الدية في سنتير، وإن كان النصف. ففي السنتين أيضًا ، وإن كان الثلث، ففي سنة ، وذلك لأن الشرع أجل كل المث الدية إلى السنة ، ومن كان منزل البصرة وذيوانه الكوف، فأهل الكوف يعقلون عمم، وهو يعش عمم، وذلك لأن العقر إنها رضع على أهل النصرة " للقائل، وأهل بصرته أهل ويواله، لا أهل بلده، فكان عقله على أهل ديواته لا على أهل بدد.

قبال: ولنو أن أخوين لأب وأم، وأحدهم ديوانه بالكوفية، والاختر ديوانه بالبصرة، لم يعقل أحدهما عن صاحبه، وهذ بناءً على ما قلنا. إن العقل أولاعلى الديوان، وإقابوضع على العشرة عند تعدام الديوان.

197.4 - ومن قتل قتيلا خطأ، وهم من أهل الكوفة، وله ب عطاء، فالم يقصى على عافلته باللذية حتى حول ديواند، فجعل ديوانه والسمه مي ديوان البشراء، فبروم فلك إلى القاصى، قبإنه يقضى باللذية على عنافلته من أهل البصرة؛ لأن عناقلته يوم القضاء من أهن ديوان البصرة.

⁽١) هكذا في الأصل، وكان في غرم أحل النصرة ..

ولو نضى بالدية على عاقلته بالكوفة في ثلاث سنين، فأخذ منهم ذلت المدية، أو لم يوخف، ثم حول اسمه عنهم، فجعل في ديران أهل البصرة، كان العقل على ديوان أهل الكوفة، ولا يتحول إلى ديوان أهل البصرة، لأنا لو حوليا، إلى ديوان أهل البصرة أهل الكوفة، لأنا لو حوليا، إلى ديوان أهل البصرة أهل الكوفة، لأن لا وجه إلى آن يشدوك أهل البصرة أهل الكوفة في العقل حتى يبقى القضاء بالعقل على أهل كوفة؛ لأن أهل مصر لا يحقل عن أهل مصر أخر، لا بدوان يتحول ما على أهل الكوفة إلى أهل البصرة، فبكون نقضا القضاء القاضى، ونضاء القاضى متى صح لا يغض مالم يظهر البصرة، وبكون نقضا القضاء القاضى، ونضاء القاضى متى صح لا يغض مالم يظهر خطأ فيه، ولم يناهو الانحياد حضني بالمض على أهل الكوفة تكان ديوان أهل الكوفة عائلة له، بخلاف م قبل الفضاء، إذ ليس في تحويل المغل هنك نقض القضاء، لم قال: إلا أنه يؤخذ من عطايا البصرة حصنه، يريد به القائل، قالغائل واحد من العاقلة هندنا على ما بنا.

۱۹۳۰۶ - وقى المنتفى أرواية مجهولة: خواسانى انتقل إلى البصرة، فوطنها وتزوج بها ثم قدم الكوفة وتزوج بها، ثم قتل قتيلا بالكوفة خطأ، فاقدية على عاقلته بالبصرة.

19700 - وفي أيضاً: إذا قتل البدوى رجلا من أهل الحضر خطأ، فعليه ماقة من الإبل في البادية في هشيرته وتومه، يجمع ذلك له هرفاً " ، ويوم ولى السماء الحروج إليهم حتى يستوفى ذلك منهم في يلادهم. وفي المعافل: ولا نقبل البنة على الفتل الذي ترجب الدية إلا بمحضر من المعاقلة.

ونو أقر القاتل بين بدى الفاضي أن ولي انفسيل هذا أقام البينة على عبد فالان الفاضي بالقتل خطأ، وقضى ذلك الفاضى، فإن هذا الفاضى يغيل إفراره، ويقضى بالدية على العاقلة، وهذا مشكل عندى، فإن هذا فضاء على العائلة بإفرار القاتل، وإنه لا يجوز.

۱۹۲۰۹ ولا يعقل مسلم حواعن كافره ولا كافر عن مسلم؛ لأن العقل بني على التصرة، ولاتناصريين أهل الكفر والإسلام، والكفار يتعاقلون فيما ينهم إذا والوا

⁽¹⁾ وقال في الأصل: أخرمًا مكاد: أحرمًا

الشعافل، ورن احتلفت ملكهم، قائمهم إذا دائر الشعافل صدروا من حكم الجدالا اجتراباً للدامين، والمستمون يشعد فنون فيسهد بسهم، فكذا أهل الذمة، وإن كانوا لا يصول التعاقل قيما ينهم، فإنه بحيد الدية في ما ادافاني.

وإنَّا دَنُو الشَّعَاقِلِ قِلاَ أَنَهُ لا عَالِمَةً لَلْحَالَى؛ كُبُ الدَّيْفَاقِي مَالَ الجَبائي، ولا يجب في ما ديت لقال.

مرف بين المدى والمدام، فإن اجالي إذا كان مسلماً والاعتقادة به ، فعقله في بيت المثال في ظاهر الرواية ، والتيجب على غير الخالى والقرق أن العقرة إدا يجب على غير الخالى باعتماد النصرة ، وعلى لمردكن تلمستم دران ولا فرادة مأن كان تقيطا، فحساسة المستمين أهل بعيرته ، فأمكننا إبحاب عمله في بيت المال باعتبار النصرة ، جلاف القبي عبال حساسة المسلمين أبس أهل بصيرته ، فالولاية سنة ، دنهم منقطعة ، وإن لم يكل حساسة المسلمين أبي بصرته نعفر إبجاب العقل في بيت المال باعتبار النصرة ، فو مب في ساله ، فم حافلة الديم ، وذلك فدر أوس في ساله ، فما عدله الديم ، وذلك فدر أوس المراحدة فصاعدة ، أما ما دون ذلك يجب في باله ، إلحاق حافة الديم ، وذلك فدر أوس

⁽¹⁾ وكانا في الأصل: أبطِنايات .

" نفصل السابع في بيان من يستحق القصاص ومن يثبت له ولاية الاستيفاء القصاص

١٩٣٠ - اغصاص يقسم جميع الورنة على قدر مواريتهم الرحال والسام مواه عند علما زنا، والأسل ميه فولد عليه الصلاة والسلام: من برائه بالا أو حقاً فهو لورنته من ولم يفصل أنا، والمعنى عن أن الفصاص حق رجرى وبه الإرث، فيرته الرحال والنساء من ورث فيات على سائر الحقوق التي تجرى فيه الإرث وبيان أنه يحرى فيه الإرث أن المقتول إذا مات وترك النم لصابه: وصار القصاص بنهما إدا مات أحدهما و وترك أنا، وها كان للبيت التالي تحول إلى منه و يخلاف فصل الولاء وفإن الولاء عالا يجرى فيه الإرث، حتى إن المولى شرفا مات أحد لابترن وثرك إلى منه والنزاء فيم مات أحد الإبترا وثرك إلى منه والنزاء في مات أحد الإبترا وثرك إلى منه والنزاء في مات أحد الإبترا وثرك إلى منه والنا ما الإبتران.

1970/ وإذا قتل الوجن عمداً وله ولى واحده عنه أد يقتل الفائل قنصاصَات فضى الدعمية أد يقتل الفائل قنصاصاً فضى الدعمية أو لم بقض، ويقتله بالسبعة ويجر رقبته، قال عبيه السلام: الا قود إلا بالديف الديف الوقا أو الدينية أو السبعة بأي طويل قتله، وله أد يقتله بنفسه، وأن يأمر غيره طبعان على المأمرة إذا قتيم، وحدًا إذا كان الأم صاعباً، وله تم يكن الأم ظهراً، عقال: كنت أمرت الذائل بالفتل، فإنه لا يصدي، ويحب القصاص على الفائل

(1) أمريد أن اجارود في النص استنصراً ١/ ٢٥٠ حديث (٩٥٧) أغراء ه سالها في أصحيحه ١٩٢/١٠ عديد (١٩٥٨) وأمر (١٩٨٨) وأمر (١٩٨٨)

۲۵) و تطریح هذه لهدیت به مصبی

التمالي الفائل الأولى، وإذا قتل القائل بحق أو يعبر حن سفط عنه القصاص يغير مال، وكذا إذا مات، والقصاص في الطرف يخالف القصاص في الفس في فاصل ، فإن الطرف إذا فطح بحق حتى سقط القصاص يعرم الفاطع أوش الطرف للمقطوع طرفه أولا، وإذا قطع بغير حتى، أو فات الطرف بالقاسماوية ، شقط القصاص بغير مال.

1986 - وإذا قبل الرجل عمداً، وتبسى له ولى، فنلسلطان أن يقنفه فصاصاً، قال عبد الصلاة والسلام: «السلطان ولى من لا ولى له الاله فكر المسألة من الأصل من غير ذكر خلاف، وذكر في كتاب اللعبط، اللغيط إذا قبل عبداً، فالإمام أن يقبل القائل في قول أن حليفة ومحمد، وفال أبو يوسف. بيس له أن يقتله، قس مشايحنا من حمل مسألة الديات على الخلاف أيضاً، وحمل للذكور في الديات قولهما، ومنهم من قال ما دكر في الذيات قولهما، ومنهم من قال ما دكر في الذيات قولهما، ومنهم من قال ما دكر في الذيات الله الكال

والمرق على قول هذا الفائل بين مسافة الدينت ومسافة كتاب اللغيد من حيث الوصع، وضع المسافة كتاب اللغيد من حيث الوصع، وضع المسافة من المسافة في دار الإسلام بأن كناف حربياً فيه أسلم في دار الإسلام، أو كناف من أهل دارنا، وقه لسب معروف إلا أن أهل ببت نسبه قد نقو ضوا، ويذا لم يكل أه ولى في دار الإسلام، بشنا لبوت ولاية الاستيفاء للاسم، فيستريه، فأما النفيط فهو من دارما إلا أم محهول النسب و ذاول له ولي في درما إلا أنا لا معام به وعلى هذا النفيد لا يتبت ولاية الاستيفاء للإساء، ولمن لا ولى له مي دارة، وعلى هذا النفيد بين نه ولاية الاستيفاء فلا يثبت له ولاية الاستيفاء المشك،

ولو أواه الإسام أن يصبالح في هذه الصورة، فله ذلك؛ لأن الصنح حصي من

⁽١) أخرجية أحسد في مسدور ١٦ (١٥٠ حيدت (١٥٥ /١٥) و كند. لورح له أيضاً ١٠ (٩٠ وأبو محمد في مؤردت الحائي ١٩٥/ وأخرجه أي الخارود في النفي ١٩٥/ مبيت (١٠٥٠) وأبر مبيت في محمد في محمد في المواد عبيت (١٩٥ /١٥) وأبلا المؤرد في المستدرك ١٩٥/ ١٠ (١٩٥ مبيت (١٩٠٩) والمراحلي في حيث ١١٠٠/ ١٩٥٠ حيدت (١٩٠٩) والمرحلي في حيث ١١٠٠/ ١٩٥٠ والمرحلي في حيث ١١٠/ ١٩٥٠ والمراحلي في حيث ١١٥/ ١٩٥٠ والمراحلي في حيث أبلا ١٩٥٧ والمراحل وقال ١١٥٠ والمراحلي في حيث أبلا ١٩٥٧ والمراحلي في ١٢٥ /١٥ والمراحلي في حيث أبلا ١٩٥٨ والمراحلي في حيث أبلا ١٩٥٨ والمراحل المراحل ١٩٥٥ والمراحل في حديث (١٩٥٤) والملسراني في الأوسيد (١٩٥٧) والملسراني في الأوسيد (١٩٥٧) والملسراني في الأوسيد (١٩٥٧) والملسراني في الأوسيد (١٩٨٧) والملسراني المراحلية (١٩٨٥) والملسراني المراحلية (١٩٨٥) والملسراني في الأوسيد (١٩٨٥) والملسراني أبلانية (١٩٨٥) والملسرانية (١٩٨٥) والملسران

علك الاستيفاء، وهو أنفع في حق حماعة السلمين من الاستيفاء، وأو أراد أنَّ يعقو هن القصاص ليس له ذلك؟ لما فيه من إيطال حق جماعة السلمين بعير عوض،

وإذا وجب القصاص بصغير أو معنوه في النس، أو فيما دون النفس وله أب والا حق للأب في هذا القصاص، فإن الآب علك الاستيفاء عند عنمامنا، خلاقًا فلشادس، حكذا وكر شبخ الإسلام في شرحه، وذكر الشبخ الإمام أحمد الطواوسي في شرحه: أن الآب على الاستيفاء مستحسانًا، والقياس أن لا عنك ذلك، وحه القياس أن علة والإنة الآب على الصغير حاجة الصغير إلى ذلك تحصيلا للمستحة في حقه و لا حجة للصغير إلى استيفاء القصاص في الحال، والا مصلحة له في ذلك، الآن مصلحة استيفاء القصاص مصلحة الإحياء، ومعنى الإحياء أن القاصد يقصد قبل ولى المقتول؛ لما أنه يخاف من الولى، فإذا قبل القاتل بيقي ولى المقتول حمًا. فينا الوالمائل لا يقصد قبل السخير؛ لما أنه لا يخاف من العسير.

وحه الاستحمان: أن القصاص إما أن يكون طحقًا بالمال أو بالتغمى، وأبّا ما كان طلاً و ولاية ذلك لقصه، وهو أن للأب شفقة كاملة على لصخير، ولع رأى كامل، ويحك كمال لوأى بقتر على محسول البغر الصغير، ويحكم الشفقة بحصل، فحسس انظر الصحير، وإنما ينبث ولاية الأب في نفس الصغير ومالة لهذا القمى، وهذا المعنى موجود في القصاص، خبت له الولاية أيضًا

وقوله: لا حاجة للصغير إلى استيفاه الفصاص في الحال، فلنا: هذا عنوع، وهذا لأن الفاتل كما يقصد فتل الكمار من الأولياء لشريتوهم منهم للحال يقصد قبل الصعار منهم لشريتوهم منهم في الفائي. ألا نرى كيف جرت العادة فسما من الظلمة لمثل الصغار من أولاد الأعداء.

ولو أراد الآب أن بصائح عن قصاص وحب للصغير أو المعرد في الفسء أو فيما دون النفس، فله ذلك؛ لأن فيه نقل حق العدور عما أيس بمال إلى ما هو مال، ولو أواد أن يدعو عن ذلك، فليس له ذلك؛ كما فيه من يصال حق الصحير بعير عوص، وأما الوصى فهل بملك استرة. وفضاص وجب للصغير أو للمعتود، فإن كان القصاص في النفس لا يملك، مخلاف الآب

والفرق أن ولانة الاستهفاء للأب اعا تست نطر اللصخر ؛ لأن الأب محكم كمال الرأني يقدر على تحصيل النظره وسحكم كمال الشفقة محميل البطره فأما الوصي إن كان كامل الوأي، فليس له شفشة كاملة، فيزقدامه على الاستيقاء لا يعلم جهة المصلحة في الاستنفاء وأوفا لأن مصلحة استنفاه القصاص مصيلحة الإحياء أوهده الصلحة فنا تحصل بدون الاستيفاء مآن لا يقصد المقانل فناراله لمرالو فوع الأمن له عن فصد الولم إما أ الصعفورة أوامنا أشبه دلك والزايتوقف على دلك عبد النأمان والداعي إلى التأمل كمال الشغفة واللأب شففة كاملة وغاؤا مال إلى لاستهاءه علمنا أنه تأمل وفوحد الاستيفاء مصالحة على التعيل، فأما أتو صلى فليس له شفقة كاملة على الصغير ، فلا يستدل بإقفامه على الاستيماء على قون الاستيفاء مصلحة على التعين، والقياس بأبي الولاية على الصعير إلا بيما هو مصلحة في حقه على التعيس، وإذا لو يعرف كوار، الاستبقاء من الوصل مصلحة في حقه على التعيين، ودالو ما يقضيه القياس.

١٩٣١٠ - وإن كال القصاص فيما دول النسر، ذكر شبخ الإسلام في شرحه: أنَّ في عامة الروامات له ولامة الاستبقاء، وفي بعض الروامات ليس له ولاية الاستيفاء، وذكم الشبخ الإصاء الزاهد أحسد الطواوسي في شوحمه أن في للمساكة فيمامنا واستحسائًا، القياس أن ثيس له ذلك، وهي الاستحسان: له ذلك، وجه ما ذكر أنه ليس له ذنك إذ الفصاص فيما دون النفس بشبه القصاص في النفس من وجه من حيث إنه عنفوية قدر وبالتسبية وولهذا لا يتست بالشهلاة عابى الشهادة وبشهانة التساومع الرجال، ويجب موجبه على العاقلة إذا كان خطأ كما في النفس، ويشه إنبال من حيث إنه مشروط فيه التكافي والنساوي كما في الله، فمن حيث إنه مجوِّ له القصاص في النفس لا يُفتِ للوصي ولاية الاستيفاء، ومن حيث إنه بنزلة المال يُنبِت للوصي ولاية الإستيمان، فلا يفت له ولاية الاستيماء بالنمث، وجه ما فكر أن له ذلك أن القصاص فيما دون النفسر في حق حكم الاستيفاء الحق بالمال حتى يشترط فيه التساوي والتكافي جُوارُ الأستيقاد، وللوصى ولاية الإستيقاد في المال، فيتبت له ولاية الاستيقاد في الغصاص فيما دون النصيء

وبإن أواد أو صي أن يصالح عن قصاص وجب للصخير، إذ كاذ الفصاص في النفس فينه روايسان: على روابة صلح "الأصل" ليس ته ذلك؛ لأن الرصي في حق القصاص في القبي عولة الأحبى، الانرى أنه لا يلك الاستيفاء، وعلى رواية ويات الأصل أو الجسامع الصسخبسر أنه ذلك، وصرف على هذه الرواية بين الصلح وبين الاستفاء.

والفرق، وهو أن الوصى في حق الصحيم عنونة الأسامن وجمه استى مذك التصوف في ماله كالأب، وشوالة الأحبى من وجم حتى لم علك التصوف في مقسم كالأحتى، ومشيمه بالأب ملك المبتح، لأن الصلح نصم عالى الل بأحد طريبه، ولشيم ما لأجنى لم يلك الاستيقال.

1971 وإن كان القصاص فيما درى النفر معلى الرواية التي عالا، الاستيفاء كما ذكره شبخ الإسلام، وعلى جواب الاستحصاف على ما ذكره الشيخ الإمام الزاهد أحمد الطواويسي علك الصلح كما في الأب، وعلى الرواية التي الانجلك الاستيماء ومن القياس يجب أن يكون فيه ووايتان، لأن على هذه الرواية القصاص فيسا دون النفس منحق بالمستساص في النفس وفي صلح الرصي عن المستساص في النفس روايتان

1979 - وإن أردد الوصى العقوم قليس له دلك، النفس ومنا دون الفسر في ذلك سوده، وإن صافح الوصى العقوم وحياس لصقير، وحط من الديه ثبتُ، لا يجوز ما حطّ يبلغ به الديا الفسر وما درن النفس على السواء، فلم يحز الحط من غير فصل بين الهاحش وبين البسير، والوكيل بالصابح على عشرة آلاه ، إذا حط عنه درهماً لا يبلغ مه الدية، ولكن يقت على إحسازة الموكل، ومن قبال: ببلغ غم الدية الأن سل القصائص معادر شرعًا، وفي مقل هذا لا بتحمل الفين أصلا، عرف ذلك في مسألة الوكيل بالبيغ بقال مقدر، ولا يخير القائل، وإن يرمه زيادة بدل لم يرضي به الأنه تعقر عليه الفسع على القصاص بعد وقوعه لا يكن ردد، فلا يعيد التعبير.

1999 - وإذا قتل الرجل وقع أوليا، صغار وكبار، فللكبار أن فتلوا الفائل، وقال أو يوسف ومحمد: قبل لهم ذلك حتى يترك الصعاء، ذكر المسألة بهذا اللفظ في الجامع أم وذكر في الأصل اللفظ أخبر، فقال: إذا فنق لرجل، وله ورثة صيغار وكبار، فأراد الكبير أن يستوفي موجب الفتل كله، هل له ذلك، وحعل المسألة على وجهين. إما أن يكون المتن خطأ أو عمدًا، أبن كان الشربك الكبير أبا كان له أن يستومي جميع الدبة حسة نفسه يحكو المك ، وحسة السجر بحكم الولاية.

19718 - وإن كان الشريت الكبير أنجا أو عما، وتم يكن رصيّ للصعير بستواني حصة نفسه والإستواني حصة الصغير ، وإن قال الفائل عمامًا إن كان تدريت الكبير أبّاء كان نه أن يستوفي القصاص بالإجماع الآن للأب ولاية استيناه القصاص على أولامه المنار، وإن المريكن للأب فيه شركة، فإذا كان فيه شركة للأب أولى.

وإن قان الشريك الكبير أجنبُ ، مأن قبل عبدا هو مشترك من أحتمين - أحدمها صعيد ، والأخر كبير ، ليس له أن يسترفي الفصاص بالإجماع ، وإد كان الشريك الكبير ، أحد أبر عبدًا . وملى قول المي حنيفة رحمه الله اله أن يستوفي الفصاص قبل بقوع الصغير ، وعلى قولهما ليس لدخلك حتى يبلع الصغير إلا أن يكون للصغير أب ، فيستوفي الأم تصيب الصغير مع الكبير ، وعلى هذا الالاعتلاف إذا كان شريك الكبير معتمها أو مجتوبًا والكبير أشر المعتوبًا وعمد .

وإن أواد السلطان أن يستوفى حصة التسغير مع الكبير ، لا تبك أن عنى قول ألى حنيفة له ذلك ؛ لأن على قوله الكبير يبلك استيف، حصة الصغير بتفسه ، ضع السلطان أولى ، وأما على قولهما: نبى له دلك ؛ لأن ولاية السلطان على الصغير إذا كان له أخ أو عم ولاية الكفية ، ألا ترى أنه لا إبلك النصراب من المسه في هذه العالمة ، وإن كان يبلك النصيرات في المسه ، والقصاص والجب للصحير في المفس لا يستوفى الولاية الناقصة كما في الوصى ، حتى إنه إذا لم يكن المصنفسر أغ أو عمر كان للسلطان أن يستوس - لأن ولاية السلطان في هذه الحالة متكاملة .

وأجمعوا على أن المصاص وذا كله للصغير لبس للآح الكبر والآية الاستيفاء ، والعبد الشاعرك بين صفير وكبير إذ قتل عمداً حتى وحب القصاص ، فأراد الكبير أن يستوفى القصاص ، بعض مسايخا قالون لله على الشلاف، وبعصهم قالوان بسوفيه الكبر بالإحماع ، ووأيت في نسخة أنا الكبر لا بلك، لاستيفاء بالإحماع ،

وأما القاضي هل تبلك استيفاء القصاص للصيفير، وكو كثير من مضابخة التأخرين في شروحهم: أن القاضي كالأب في هذا الباب، واستدلوا في ذلك يفصل السيطان، فقد ذكر محمد رحيه الله : أن من قبل عبداً والا وأبي له ، فمسلطان أن يقتص منه أو يصالح والايعنوا، وقد ذكر مه في صدر هذه الفصل

د ۱۹۹۱ و فكر محيد رحيم النائل الكيسانيات: أن الشاطني لا تسترفي الشعباس للصحير في النائل و فياحد دون النائل و ولا يما في أحياسه . إذا له يكر واقعاله . وعدى أن القاصي كنائو مني و وكر الناظمي في أحياسه . إذا له يكر يميم أحياً و رضي و مع إلى القاصي عائداتي لا يسترفي القصاص في المعرو وعيد دون للفس في قول أبي حسب وأبي يوسف ومحمد و مما الحراب في حل المدين ويما دون النائل مشكل على عامة الروايات على ما دائرة شيخ الإسلام و على حواب الاستحمال على ما ذكره الإمام فصراويس و لأن الومل الذي يستعم الولاية من القاصي يملك الاستيف ويد دون الناس، فكم الإعمام الذي سنعم الموافية .

و اكار ما حسادر هما به عه في كلمت الاحمارات؛ أذا الأسألو الوصي إذا صارت الصغير في أدب ، ومات ، فيسن في قول ألى حيفة ، والمعلم ، العمرية في الوصع المتاه يبذن أحد ممنا فيمات ، لا يضمون المعلم والا الأف والا الدائل في توجهم و مواطعة فال التقول القديمة فيها الإستاد أمراً من جهة عبوما مو يكون حالة أقوى من حال ملك الغير كلفيلم والمؤدب مع الأب والوصي هما .

وكذلك الأب لا يسيع مال ولده الكبير ، ووصى الأب بملك ذلك ، ومستألى مسألة حدرت الأب والمعلم عد هذا في موجوعها «إن شاء لف

1979 . رحل به عبدان قتل استعبدا لأخر عبدلة و فصيولي أن يستوفي القعاص من القائل . . كاره محمد وحمه لله في أخر منالي الأصل في باب عناوه رعيق الكانب

الفصل الثامن في اجنايات على نفس الوفيق وأطرافهم

1971 - وبقتل الحر بالعبد والعب بالحراء والعبد بالمسدة الأن العبد فيما يرجع الى الدم يستى على أصل الحربة و لا يتضع طرف العبد بطرف الحراء ولا طرف الحرب بفرف الحرب والمد يسلك به سبلت الأموال، فذا هو حكم العبد، وأما حكم الحلط فإن كانت فيمة المحتى سفيه أفل من عشرة ألاف درهم ، هاله يجب فيمته بالذنة ما بلعت، وإن كانت فيمنه عشرة آلاف درهم فصاعتًا، يحب عشرة آلاف درهم لا عشرة، وهذا قول أبي حيفة ومحمد، وعن أبي بوسف: بحب فيمته بالعة ما بلغت، وإن كانت أبعد وهم أها الساهي وحمه الله .

هذا هو حكم الديد وفي الأمه إن كانت فيستها أقل من خصب ألاف ترحم يحب قيمتها بالغة ما بلغت ، وإن كانت فيسها خمسة الاف درهم فصاعدًا يجب خمسة ألاف درهم إلا عشرة عند أبي منبقة ومحملا، وروي احسن عن أبي حبيقة أنه يحب حمسة الاف درهم إلا خمسية درهم، والتميحيح ما ذكريا، وعن أبي يوسف وحميه القدأ أم يجب فيمتها بابعة ما بلحث، وعو أحد فولي الشافعي.

والمسألة محنافة بين الصحابة رصوان اقد عليهم، ووى عن ابن مسعود رص اقد عنه مثل قول أبي حثيقة ومحمد رحمه الله ، وروى عن على رضي الله عنه من قول أبي يوسف رحمه الله ، قد الصحورة مسمال يوسف رحمه الله : أن الواحب ضمان الملك ، أو صحان الملك ، قوقع عند أبي يوسف رحمه الله : أن الواحب صحال الملك ، وصفال الله يجب بالغامة للغ ، وعندهم الواحب ضمان الله يحب بالغامة للغ ، وعندهم الواحب ضمان المسى ، وصمان نعس من هو أملى حالا منه ، وهو الحر الإراد على عشرة ألاف درهم، فعدمان عس من هو أملى حالا منه وهو الحرارة على عشرة ألاف درهم، فعدمان عس من هو أملى حالا منه وهو الحرارة المنالة أولى

ه وحدة قبول أبي يوميف رحمه الله، إنه اجتماع في العبيد الدم والمال، والعبيل بالأسرين في حزر الذهار مدد أناء الأن اعتبار معنى الدم يمنع الريادة على عبيبرة الأف

عوهبيء واستمار معني لللبديو جبيناء فلاب من اعتبار أحدهما وإلغاء الأحواء فلفوال عتمار معنى المالية أولمي بدجهين. أحدهما: أن فينمان الدم لا يعرف إلا توافيقًا، وتموموه الشرع بيفدير ضيدن الدمغي حق العبدية فتعدر إلجاب فسديك للجه فأوحينا صمعان المال، التالي: الدأن عنبوما المالية، فقد اعدرنا المائلة فركون بمجالًا على وفق الأصدار، ومان عند نداهم. فقد المفطنا عندر المدنية، فيكون إيجابًا على مخالفة الأصوال، وأن حزيمة وميحيمه فيلا العسار الدم أولي والأبه أصل ونفال كالنموء ألا تري أموييهي الدم بعد زوال المثالية بالمعنى. ولا نبغي المالية معدرو أن الدم، ولا نمك أن عنمار الأصل أولى من أعساد النبع عند تعامر المتبارهما ، وإذ أثبت أنَّ الواحب ضمان الدم ، فالتفريب باذكرت.

وهدة القدار من لواجب بكون على الصافقه سؤجلا إلى ثلاث سبين ، وعقل أبي يوسف رحمه الله البجل في مال أيعاني بناء على ما فيناء أن الواجب عند أبي يوسف صيدان المالي وضيدان مناز لا يتجمله العافلة والمندهما الواحب صمان الدم وبكري عني العاقلة .

١٩٢١٨ - وفي أبولان إلى ما ماعة أحن محمد، حمدالله: عبد بين وجبين فنله واحل عسلان مأقام أحمد الدليين بيبه ان هذا فتل العبد عبداً يقضي لتحاضر نتصف الدوء فإداحهم الغان وأماناه أن يعدد السناه الأن هذا ليسرا من قبيل نسيء ويرثاهم ولا ينسم هذا في هول محجيد إحجمالة إذا أقام أحد الامنين البرية على القاتل، والأخر هنائب، ثم حف ، و كماك من فش العبد حماً يكنف الاخرارد حصر إعاده البينة .

١٩٣١٩ - مذا هو الكلام في بدل نصيح، حشائعي سال طرقه، ذكم العادوري في شرحه . أن كل شيء من الحرجه الذيف فمن لعاول فيه الفيمة عند أبي حنيفة رحمه الله ، وكل شيء من الخر فيه تصف الذبة بدل للنوك فيه نصف القيدة إداءات مه والدمامة ة منصودة، وذلك كالعبل والبدء فاما مة يقصديه الزيبة بحو الأدنا والحاجيري، ومراضيه ذلك، فكانك الحواف فيه م فواه الأول. ومن فواه الآخو لا شعار طب وينزمه لنفصاب

١٩٣٦٠ - وقال محمد الضمان الجاية على أطراف العبد لا يتقفوه ولكن يطوم

مجنبًا عليه، وغير مجنى عليه، فيغرم فضل ما بين القيمتين.

وعن أبن يوسف ووايتان. في رواية: مثل ما قاله أبو حنيفة، وفي وواية: مثل ما فأله محمل هذا جملة ما ذكر والقدوري.

١٩٢٢١ - في أنوادر ابن رستم عن محمد: رجل قطع يد عيد، فعليه ما نقصه لا أبلغ به نصف دية الحر.

١٩٣٢٣ - وفي "النوازل". إذا حلق رأس عبد، فلم ينت، قال أبو حيفة رحمه الله : إن شاه المولى، دفعه إليه، وأخذ تيمنه، وإن شاه ترك، قال محمد: لا أحفظ عنه في اللحبة شيئًا، مكذَّا ذكر في "التوازل".

١٩٢٢٣ - وفي "العبود" عن أبي حنيفة رحمه الله: أن من قطع أذن عبد، أو أنقه ، أو حلق لحيته ، فلم ينبث ، فعليه للسولي فيمنه بالغة ما بلغت ، وإن دفع إليه العبد .

١٩٣٢٤ - قال مشام: سألت محمد عن أشعار حين الملوك (ذا نتفها إنسان، فأخبر في أنَّ أبا حنيفة رحمه الله قال: في أضَّمار عين المعلوك وحاجبيه وفي أفنيه ما تقصه وهو قول أبي يوسف رحمه الله وقولنا، قال: ولا أحفظ في اللحية عن أبي حنيفة رحمه الله، ولكن أحفظ عنه في شعر الرأس أنا مولاه إن شاه دفعه وأخذ فيمنه، وإن شاء لم يدفع، وأخذ من الجاني ما نقصه.

وفي الأصل : أنافي شمر العبد وخبته حكومة عدل؛ وكأنه قول أمي حنيفة وحمه الله الأخراء كما ذكره القدوري.

رعن الحسن عن أبي حتيفة رحمه الله: في أذن العبد وأنفه ولحبته إذا لم ينبث تقصان القيمة كما قال محمد رحمه الله على ما ذكر ، الفعوري، وفي للخنافات عن أبي بوسف ومحمد في عدَّ، الصورة تقصال القيمة ، وهكذا ذكر قول أبي حنيفة رحمه الله في آللجرداء رحليه الفتوى.

وفي الحيون : قال محمد: إذا فقاً الرجل عيس عبد، فمات من عبر الفق، قلا شيء على الفاقرو، ولو لم يحت، بل قتله إنسان لزم الفاقع النفصان في قول أبي حنيفة، وقال محمد وحمه الله: يضمن النقصان في الوجهين، فبل لمحمد: من أين فرق أبو حيفة وحمه الله بين الموت والقتل؟ فقال: الأأدري

و ذكر فيه أيضًا بعد هذا عن أمي حيفة. إذا فقاً وحل عيس عبد، ثم قطع أخر بده. فعل الفاق وما نفصه ، وعلى الفاطع نصف قيمته مفقوعة العيتين.

وروي أبو يوسف رحمه الله . أن هذا استحمال على قول أبي حنيفة رحمه الله . والفياس أن لا يكون عليه شيء في فوله ؛ لأن معقودة العبنين لا يقابلها شيء عنده، وهي مسألة حناية العمياء .

1477 - وفي أخاوي سمرقند أن الرحلي فظما يدى عبد مما أحاهما البعنى والآخر البسرى، فعلى شرف المطع، ومو على شرف المطع، ومنه البسرى، فعلى كل واحد منهما نصف قيمة العبد، وهو على شرف المطع، ومنه المسهم، فعلى الذات قيمة العبد مرميًا لم نقع به الرسية، وفي المنفى عن أبى حيفة وحد، الله وحل قطع اليد البعني من عبد رجل، وقطع وجل اخر البد البسرى منه، ومات منهما، فعلى القاطع الأول نصف القيمة، وعلى الباني ما نقصه، وما على فهو عليهما نقصان قطع البدين عليهما نقصان قطع البدين والقبر عليهما نقصان قطع البدين والقبر عليهما نقصان قطع البدين

19771 وفي متايات الجامع : وجل شج عبد رجل موضعة فعلى الشاج نصف عشر قبدت في ظاهر الرواية الان الحاج الشاج المصنعة على الرفيق فيما دون النصي إذا كان لها أرش مقدر يعتبر بالجناية على الحرفى ظاهر الرواية ، ومن شح حراً موصعة بحب نصف عشر فيمته ، وكتب ثمة روى هن أصحابنا في النوادر": أن يجب النقصان كساطى البسائم فواذا ما بقال: إن الجابة على أطراف الرفيق بسلك بها سلك الأموال مطلق من غير تفصيل يستغيم على رواية النوادر ، أما على ظاهر الرواية لا يستغيم على رواية النوادر ، أما على ظاهر الرواية لا يستغيم

ويسغى أن يفصل على طاهر الرواية بينهما بها أرش مقادر، وبينهما ليس لها أرش مقدر، وإذا فقاً الرحل عين عبد وقطع بدا وقيمته أكثر من عشرة ألاف درهم، قال أبو حنيفة رحمه الله: حديد تحمية آلاف درهم إلا حميمة.

هكذا دكر المسألة في العيبان وهو فون محمد راحمه الله في كتاب الوكالة، وهذا

بانفاق الروايات بحلاف ففت الامة على طاهر الرواية عيساء فلارهنك يجب حسسة الأف إلا عشرة الله لأن تلك وبه كاملهم فيقصها عنهما عشراً كما في العبد، أما هذه الصف الدية والبنفس علها حسسة أعتبار للبعض بالكزاء وقال أبواير سفت يحب بالعرمة بالغ إلا أن يبلغ الذية ، فينقص حب أحد علما در همًا عشرة الرق والواحد للتعاوت من عمد وانظر ف.

١٩٢٢٧ - في العبول و أفتاء في الفضائي " اللعبد المبارزة قتر قبل الفيض عملاً" يخبير المنتزي برز المفني والرده ورد احتيار الصرافعة أد بصنوري ولكن لايكود له ولاستيف إلا بعديقة الثمر النبائم، فقد جور إجازة البيع عما الموت هذه ويو رد الشتري المبعاء فللهائم أن يفتص في فوال أبي حقيقة راحمه هه .

وقال أبو توسف وحمه القائلا تغتص البائع وكنب في استنزاد فلده المبألة معينها . وكشيت لمغاروي الحسن عن أبي حيفة أبه لا فصناص له نبه على الفائل سواء أجار النسري أوانقصه الأرافلات في الإبداء كاد الممتسري، وللباام يدملك كالدامي وبالقتل بطل ملك المشتري أيصاء وصار للبائم من الأصل، فانسبه الولي.

وروي أبر بوسف عن أبي حنيفه: أن الله: ي رفا اجاز، علم أن يستوهي القصاص إدا أدى النسر ، وإذا فسح البيع، فعلياتم أن مستوفي القصاص إن ساء، وإذا كان البيم مشرط الحيار للمانع وافعتل عندوار عبداللشتريء فاستيده المصبحل للمثور ولوادان المبشوي حيار رزية أواحيار شرطاء وقبل العبداني بنده انظل حيره ولا فصاص واراث قان قبل فيض التمال، وإن قنام في بداليانم، فللبائع الفصاص

وذكر الكراحي في منحصره الزذا فبل عند المنترى واخبار الشائع، عاف ساء الباتع البع الفائل ففتاه ، وإنات ونبس الشم ي بيمه ، ولا فصاص للمتشري

قال أبو يرسف رحمه الله: وكذلك حفظي عن إلى حيفة في الخاصب، ورأبت أر الغاصب والبائع مواد

١٩٢٢٨ - وفي العيون . العبد الموهون ادا فتي عمدًا إن اجتمع على القصاص : علهما أنا يقتصافي فوالدأبي حبيفة وأبي يوسف ويكون المشوقي هو الراهي

١١٠ مكد في حالو أقب وكار في الأصرو أو الحسم مكدر اعتبرة

وقال زفر ومحمد: لا قصاص؛ وعلى الفاتل القيمة.

19779 - وفي "فتاوي الفضلي ، العبدالموصي به إذا قتل قبل أنا يقبل الموصى له إن القبل الموصى أن يقبل الموصى أنه الوصية فلا فصاص، لا للوارث، ولا للموصى له إن الفعا أنه مات الموصى أداه، ثمل المبد قبل قبول الموصى له، لأنه لم يدخل في ملك الورثة ولا في ملك الموصى له، ثم بعد ذلك ينظر، إن قبل الموصى له الوصية، رجع عنى الفائل بقيسته، وإن ودرجع عنى المائل بقيسته، وإن ودرجع عنى الفائل بقيسته، وإن ودرجع عنى الفائل بقيسته، وإن ودرجع عنى المائل ا

۱۹۲۳ - والموصى برقبته لرجل، وبخدمته لآخر إذا قتل عبداً، فلا قصد من فيه
 إلا أن بجتسما، وإفا شرط رضا صاحب الخدمة ، لأنه بتضرو بالاستيقاء، ويكون
 المستوفى عند الاجتساع صاحب الرقبة ، ؛ لأن انقصاص إنها بجب بقتل النفس دون
 إثلاف المنتسق، وإن لم يرض صاحب الخدمة بالقصاص فإنه تحب القيمة على القائل،
 ويشرى بها عبداً أخر ويكون حاله مثل حال الأول.

في القدوري: وقال أبو يوسف: المشهور إذا قتل قبل قبض المرأة، وبدل الخلع إذا قتل قبل قبض الزوج، ومدل الصلح عن دم عمد إذا قتل قبل القبض، كالذذلك كله عنزلة اليم قبل القبض.

1977 - وفي أخشاوي الفضلي": العبد الغصوب إذا قبل في بدالغاصب عبداً، فإن شاء الغائل، اقتص من المالك، وإن شاه، ضمن الغاصب فيمة عبده، ثم يرجع الفاصب على الفائل بما ضمن، وئيس للخاصب آن يفتله، إذا لم يظهر أنه قبل علوك الغاصب؛ لأن الملك لايستند في الهالك، أو إن كان يستند، فلا يخلو عن شبهة.

۱۹۲۳۲ موزقا أعنق المولى عبداً)، قطع أجنبي بدّه عملاً ، ثم مات العبد من ذلك ، فإن كان له ورثة غير السولى ، فلا قصباص على القائل في الاستحسان ، وعليه أرش البد للمولى ، وإن لم يكن له وارث غير المولى ، اقتص منه عندهما .

وقال محمد رحمه الله : على القاطع أرش البد، وما نفصه القطع إلى أن أعنف، ويعلل الفضل .

۱۹۲۳۳ - ولو رمی عبداً)، فأعتف الولی، ثم وقع علیه السهم، فعلیه قیمته للمولی فی تول آیی حقیقة رحمه الله . وفائل محملا الفصل اللاهر فيمنته مرامه إلى قيمته غير مرميء وفيان امي موسفيه رحمه أعه مع أبي حشقة عن أشوح الجامع الصبعير أأو مع محماد في الجشفات.

١٩٢٣٤ - وفي الدائر الل سماعة عن الحيد، أرجل قطع بدعيد رحل، أوالمج عسار حل المعالي تفاتي باصاء تبوره عاليه أحيث فتضاء الفاضيء الأوهية المولي عن انسان والمدرجع في أنيمة لفضاء أو لعير فصاءه تم مات العبد من الحديث فإلا مبالي العنديرجم على جالي لجسم تبائه من قبل له قف معرهاني الامسواد

١٩٢٣٠ - وفي الوادر بخسر ، عن أبي بوسف بران أمية فطعه مدف فطأ. وباعها الولى من إسعاد على أنه بالحيار، أو على أنه غنسري بالخيار، أبع انتفص البيع وخياره والدناعين للوليء فتناقب علاءمن القطع والعيني لقاضع فيمنيه نامه ولزإن كالدايفعل عبدأ فرأت القصرص استحسابا

١٩٢٣٠ - ، في الرادرداودين رسيد عن محمد، عبد قطع رجل بده ، أنو مكث سنة والحراح تلف الفاطع والبرلي في فيدينه برم الفطع وافقال الفرطين كبيث فيمنه موم لقطع ألفء محمدهانة ووصاله هرالي العملاء كالاسا قبحته ألفن فرهم وفيسة العبيديوم احتصما الف درهم، ويوادن صحيح اليد قال فيسه الفي درهم، فالموق فوا، الفاطع، ا فالدعرج فتلاء أمالد بفاح حتى تقصات السام مات واجعلوا عافلة الغاطة البداء المسارة فيكون البدعلي ما فأل انفاضع وخافلته وأها المفس فإده لا يصدق واحد سهما عليسمار وببعرج التدنل فبربوء انفس بوه تلمتء ويكون على العافيه ألمت وخسسسانه أرش خمسمات منها أليف

١٩٣٣٧ : رحل فقاً سيبي سناء وقفيه الأحرار جمه أو بلده صرين. وكاتب الحبابة ملهما معاء فعليهما قبانه اللايا وباحذان العبداء فبكواز فيلهما على قدر ذلك

وكعالك كالرحوا حفكتك مزاضع معد جراحة هماطي عصود وجراحة هدامي عفيراء حريبسة ززادلك الفيمة كفهاء فإنه بدفعه إليهماء ويعرمون فببته عبي فمراارشه جر احتهماء ويكنون منهما على دلك ، وباد مات مسما و لجراحه تحطأه معلى ثير واحد مهدا أرش حراحته على حدة من قبعة عمد صحيح، وما نفي من النفس طليهما بصفائل. دين عمم أن إحمدي احراحتين فيل الأحرى، وقد عائد منه ماء عملي الجاوح الأول

أرض حواحد من قبيمته صحيحًا، وحتى الحارج الذي أونن حراحته محروحًا بالحراحة الأولى، وما يقى من فيمته، فعليهما بصفاف، وإدارئ منهسا، والجراحة الأحرى استعرق الفيمة، والأولى لا سيتقرقها، فعلى الأول: أوش جراحته، وعلى الذين فيمته معروحًا بالجرح الأول، ويدعم إليه يعلى العبد

ولو كتابت الخراجة الأولى هي النبي نستنفرق القيبيسة، فعني الحدرج النامي أو نم حراجته ، والدي الأول أول أوني حراجته ؛ لأنه لا يدفع البه ، وقد وجدت فيه ما وجدت - والله أعطيم- .

1987 . وفي الواقد الراسماعة المن أبي يوسف: رجل حمل على عبد رحل مخلومًا، ورحل أخر حمل طبه محمومان، وكل ذلك كان بقير إذنا الرقي، فعات من ذلك كنه، فعلى صاحب المحموم للك القيمة وعلى صاحب المحتومير للنا القيمة وهو لوك أبي حبيمة رحمه الله

97*9 وفي أنوادر هشام عن أني برسمه الرجالة على رجلاه فحاء رجل. وندسي أنه عنده، وأقام السنة، فشهدوا أنه كان عنده فأعتقه وهو حر اليوم، فإن قاف له وارث قصيت فوارث بالقصاص في العمد، والنابة في احظاً، وإن لم يكن له وارث، فسه لاه فيصه في الحطاً والعمد؛ لأنه يقول في الخطأ القيمة، وفي العمد يقول. حو عبدي، وشهد الشهود أنه حرء فذخلت شهة.

الفصل الناسع عي جنايات الرفيق

• 1975 - قال محمد رحمه الله في الأصل . إذا حتى المبد على ادمى خدة موجيه للمال. فإن مولاد الخيارية شاء دفعه بها، وإن شاء فاده الأرش، وهذا مسحمة والأصل أو المسال فإن مولاد الخيارية شاء دفعه بها، وإن شاء فاده الأرش، وهذا للمال لا يجب في دمة العبد، وإنما يحب على المولى، فيتحير من الذفع والقلاه بالأرش للمال لا يجب الأصلي دمع المسد، وله الدخليص من ذلك بالقداد، ولهدا فالأرش الملك العد في الاحتيار برئ المولى، وقو كان غوجه أحد الشيدي والحيار إليه لكان إذ الملك العدد في الاحتيار الدائمة الأرش، عبال أن المرجب الأصلي الدعم، وقالتعليم عبال أن المرجب الأصلي الدعم، وقالت المسلم بالخيار العداد، وأي ذلك ما تحدر، فينه بكون حالا، ولا يكون مؤجله أن الأرش بالمار دفع أحدا دفع الأرش عليه المدل دفع أحدا دفع الأرش عليه المدل دفع أحدا دفع الأرش عليه المدل دفع أحدا دفع الأرش منا المدل دفع أحدا دفع الأرش العبد عبي، والعين لا يقبل الأحل، وإما إذا حدار دفع الأرش مكان المبد عبي، والعين لا يقبل الأحل، وإما إذا حدار دفع الأرش العبد، والمدل قائم المعان أن يسلم المبدل يحب حالا، ولا المدل المدل المبد عبي، والمدل قائم المعان أن يسلم المبدل بحيه والعبن لا يقبل الأحل، وإما إذا المبدل بحيه والعبن لا يقبل الأحل، في سابم المبدل يحب حالا، ولا المبدل المبدل المبدل قائم المعان أن المبدل المبدل المبدل المبدل المبدل المبدل المبدل قائم المعان أن المبدل المبد

مرق بين الحايد على الادمى وبين الجناية على الذال، ففي حديدة الحيد على الادمى خدر الولى من الدائم والقاداء، وفي جنالته على مثل الذير حير مين الدائم والذي يقضى بشيء حيل الجارات عليه والا بقضى بشيء حيلة عبرلة الخرد والشرائم والا بقضى بشيء على الحالية عبرلة الخرد والشرائم بحيل جناية، في مثل بيناً لمحتى عليه، وخطأ العبد وعسدة فيسما دون النسس سوء بوحب الحل في احاليات الأن القاصد على المحسوس الا يحرى بين العبد، والا أحراز فيما دون النفس والإنام بجب المصافي على العبد، والا يواد الخرار الولى والدون بني العبد، على حساعة حديد حيث الخير الولى واحد منهم من أرض الحناية، الأل احقوق متعلقة بهين العبد، ويقدم بينهم على فدراء الكل واحد منهم من أرض الحناية، الأل المستحق بما يستحن ذاتك عوضاً عاما وانت عليه والمنسم على قدر الموضاً عاما وانت العبد، وغرم أرض الجنايات كما الواحني على على المنايات الموضاً عاما وانت عليه والمنسم على قدر الموض واران شاء أنست العبد، وغرم أرض الجنايات كما الواحني على المنايات كما الواحني على المنايات الموضاً وان شاء أنست العبد، وغرم أرض الجنايات كما الواحني على المنايات كما الواحني على المنايات الموضاً والنائم المنايات الموضاً والنائم المنايات الموساً والنائم المنايات الموساً والمنايات الموساً والنائم المنايات الموساً والمنايات الموساً والمنايات الموساً والنائم المنايات الموساً والمنايات الموساً والنائم المنايات الموساً والمنايات الموساً والموساً والموس

واحد، ولنمولي أن يختار الفداء للعضهم، ويدفع إلى معضهم، يخلاف ما إذا قتل العبد. رحلا واحدًا ولنمولي أن يختار الفداء للعضهم، ويدفع إلى معضهم، يخلاف ما إذا قتل الأخر حست وحقع بلى الأخر حست لا يكون له دقك الأن الفتول إذا كان واحدًا، فالحق واحده الأن احلى يجب لسفتول أولا، ثم يعسر الوادث عربق الخلافة، فلا يلك الغريق في الموحب، فأما إذا جتى على جساعة فالا اجب حقوق متفرقة لا تعلق للبعص بالبعص فجاد أن يجلك التفريق في الموجب.

ولو سات العبيد بعد ما اختتار المولى القاهاء، فالمداه على المولى على حاله، مخلاف ما إذا قبل قبل الحيار الفعاء.

19763 - في المشقى" : صاد قش رجالا خطأ، قفال المولى: أنا أدفع بصفه ، وأدبى بعيمه ، قهاد الخبير منه للفداء ، وعليه الدنة كاملة ، ولو أعنق المولي الحد الجاني مع علمه دلجناية ، يصير محتاراً الفغاء .

والأصل في جنس هذه المسائل: أن المرابي منى أحدث في العسد تصرفًا، بعجزه عن الدفع ، وهو سائم الجناية بصير محدرًا، وإذا أحدث عبرهًا لا بعجزه عن الدفع لا يصبر محدارًا، وإذا أحدث عبرهًا لا بعجزه عن الدفع لا يصبر محدارًا، وإذ كان عالمًا بالحدية الأن في الرجه الأول اختار إمساك العدد، فيتعين دوير الفعاء، ولأن للحير بين شبين في الإرالة إدا اختار إمساك أسدهما يلزمه إزالة الأخر على ملكة كمن أمنان أحد عدديه تم باع أحدهما فإنه بشعى الأخر المعتق، وفي الوجه المناني ما اختار إمساك العد لأن الدفع بعدمة باشر من التصرف كان فيقي على الحبار.

وإذا تبت مدا الأصل، فنقول: الإعناق نصرف بمحر، عن لدفع؛ لأن إعتافه نافذ؛ لأن تعلق من الدعم؛ لأن إعتافه نافذ؛ لأن تعلق من العبر بالعبد لا ينع نفاذ المعنى فيد، وبعد نفذ العنى لا عكنه الدعم، فود: أعنى مع العلم بالجنابة، فقد اختار إمالك العبد، فيتمن الفداء، وكذلك لو تبره، أو كالبد، أو باعد، لآن هذه النصر مات نافذة منه، ومع نشاذها لا يمكن الدفع، وثر عبر عبد العلم بالحنابة لا يكون احتبار للقداء؛ لأن الدفع بعد العرص عبر هذه العرص.

ولق كانت أمة فوطاتهاء فهذا البس باختيار للفداء عند عندها التلاثة وحسهم الله . وقال زقير رحمه الله : يصيير صخدراً للفداء ؛ لأن بالوطاء اعجز نفسه عن رد معصف ، وهو ما صار مستوف مها بالوطاء، فإن تستوفي بالوطاء في حكم العين، وبه شته اضار الفناء، كما لوطنونها، وأوجد الشرف عما في بدئيا.

وعلما ما الثلاثة قالوا: إن قوطه لا يعجزه عن رد الكن حقيمة، لأن ماء طه لا يقوت شيء من منازا على الحقيقة ، طلاية ب لعبر الفناء .

وكذلك إذا روجها لا يكون اختيارًا للقداء؛ لأن الشرويح لا يدجزه عن الدم. فما لايعجزه عن الدم.

وهى السألة طعن خيسى ، ووجعه آن التزويج تعييب ، وبالتعييب ثبت اختيار العداء تنه أن شراء على عنها وعليه أن العداء تنه أن تعرب على عليه وعليه فانا : التعيب شورت حراء مها حقيقة ، أما الفكاح أيس تقويت جراء مها حقيقة ، فإما بعد النكاح فائمة برقينها ، وإغار علها العيب حكماً ، ومه لا ينت احتيار الهذاء ، كما لو أقر علم علما العربية العلم بنائدة ، فإنه بنيب هذه الإقرارية علها مع عليه ، ولكن أن تكان حكمياً لم ينت به احتيار القداء ، ويات الأصل الله لا يكون الحنيار أللمداء على كل حالل.

وفكر في عداق الأصل ألع يكون الحديد) للمداء وإن مستحدمها لا يكون الخيار اللقداد

ودكر في المنتقى عن أبن بوسعة رحمه الله: في مسألة الوطاء تلات روايات. قدل: في روالة الوطاء لا يكون الحديداراً قلفادا، وإن كانت الشارية بكراً، وهذا رواية هذام

وقال في رواية أحرى وهي رواية الخسن ابن مالك: إن كال الدط ويفضيه، وهو الحق وأ الماه ع، وإن لم يغضمها، فليس الخيبار، قال: وبه كان يقول أبو حيفة وحمه اه، وعن أبي بوسف رحمه الله، وابة أحرى: أن الوط الحيار للمناء على كل حال

1978 - في المنتقى أن لو وهد العدد الجانى مع العلم الجداية ، أو من عيو علم المسجلي عليه ، فبلا نسى ، على الولى ، ولو باعث منه ، فبعليم قلية إن باعث مع العلم. وعليه القيمة إن باعث من فيو علم ، ولو كاتبه المولى مع العلم بالجناية كتابة فاسدة ، فهو لمخبل ، ولو باعث بيئاً فاستاً، مع العلم بالجناية إن كان المشترى ليض العدد ، فهو مختال

وردالم بقيصه وفليس يختار

وفيه أيضًا : عبد قتل حراً خطأه ثم قتله رجار خطأه فأخد الولى فيمنه من قائمه المريكي محتوراً ويصمن مثلها لولي فتين الميد، ولو قتل العبد القائل صدًا ودفع به، فأعنقه للولى، أو ياعه كان مختارً، لدية احر.

وفيه أيضًا: عبد قتل رجلا خطأه فياعه المولى وهو لا يعلم بالجناية، ثم شتراء، لم داعه وهو بعلم دالجناية و فعديه القيمة بالبيع الأولى، ولبس عليه في البيع النافي شيء و وأواكان ردعليه بعيب يقضاه وأندياعه وهوا يعتبره فقدا حدومه وعبيه الدية

وكالذلك إن كنائبه وهو لا يعذوه ثم صحيره فيدعيه وهو لا يعلمه فعليه الدية و وكدنت لواوهبه وهوالا يعلمه فقيصه المؤهوب لهء فمارحم في الهية، فيهاعه وهوا بعثي

و في الوادر الواسيداعة ((إذا أعثقه الوافي باذن والي الحناية ، فهو العنبار للفداء " أ وعليه للنمل

وهي الإملاء عن محمد رحمه الله الذاإجازة بيع العبديمد جنايته في يده ليس ماختبار فلفلاه في فول أبي يوصف وحمه الله ، ومحمد وحممه الله ، ويفال نُمشتوني: ا ادفعه أو أفلد .

وقبةً ``: عبد من وجنين جني جنابة فشهد أحد المونيين على صناحيه أنه أعنقه ليم تجز شهادته عليه، وهو ماتع حين شهيد بهذا فعليه بصب الدية وعلى الآخر نصف اتقيمة

وفيها: رجل ورث عبداً ، أو اشتراء، فحنى حناية ، وزعم الولى يعد جنابته أنَّ اللذي باحد إيامكان أعنف فيل البيع، أو إن أباء كان أجتمه، فإنه صابع مختار للفاياء في هذا. الفوال

وفيه اعتدجني جنايف واستهلك مال إنساق فخاصم رب المال مولي العنده

⁽١) حكة، في قد وكان في فيرمة: المصد مكان الباقات،

۲۱) ويي در ريبائيسا

وأفاع السة على العند بديث، فأمر الحاكم ببيع العبد وهر لا بعلم بالحيادة . قفد بطلت الجنابة والأناسع الحائم حائزا

١٩٢٤٣ قال محمد رحمه الله في الجامع الصحير : إذا قال لعبده: إن قتلت فلاأنه أوردينه والسجحته أوصابته فأنتاحوه فقعل العبددلك فهواحره ويصبوا فلخنارا للمقااء علد تزلماناه الذلاثة رحمهم اللهاد لاله أعتق العلم الجاني بعدا لحنابة مع العلم باجنايه ؛ لأنه علق العنق بجناية العنداء فبأمران معنفًا له بعد الجناية

قال شيخ الإسلام حراهر والاه. حله إذا علق العقل بعمرت يوحب المال حتى بكون مولي محيراً بين الدفع والفناء، وأما إذا علق العثل بضرب بوجب الفصاص بأن فالم ان خبرات فلالًا بالسبق، فألت حراء فإنه لا بازم الدالي سيء لا القيمة و لا العداء، لأن تحمل الموالي محدثنا بعشالجسية وهواع الهيهاء إلاأتعال أعتقه بعشا لجباية وهواخا لهمور والخدية موجمة للقصاص لايصمر محتاراً للقداء؛ لأنه لاقد ودمه متي كانت الحدية مراحبة لتفصياص والانتشاب فيحته لولي الخنابة والأبه لوسيقيلك على الوازي أأرمقه و لأناحل الولى في الدم، والدم باق بعد العمل مخلاف مناك علق العمل بصر بديوجت 11/20

مهازد فحمداً وحمد فقد ذكر في أنالجامه بالصغير الشاجة والمهدكر فلو يتحد وذكرا في ديات الأصل السجه والصوب وللوات.

والقرق بيمهما أنابقس الشبحة والصبرات حياية والبكون مختارة للفادا وإياجات والأزش الالم عث.

وذكرفي الخامع للصعير الرمىء وسويدكر الرسي في دبات الأصل ء ولولا رواية الجامع لصعبوا لكان غائل أدبقول: بأنافي الرمي لايصبر معتارًا للقداد؛ لأد الرامي مضله ليس مجناية الانه قد لايصيب علم بضعب العنش لني حالة الحديث، فيسخى أن لا يصبر محتارً للفندام. ولكن لوجه في ذلك أنا الرادمن الومي تذكور في الكتاب الرامي مع الإصابية، وإن قال: رعيت الأمَّاء وإلىه يذكر في الرامي مع الإصابة، وفي الرامي بلا إصابة، بقال: ومن إليه، فأنذ. والترمي مع الإصنابة للسه حناية، فكان مضيف للعنق

⁽١) هكدا في هارف وم، ركان في الأصل المولي .

إلى ما هو جناية .

14788 رفى المنتفى : عبد قتل رجلا عمدًا ما أعتقه مولاه تم عف أحد ولى الدم الحال العبد يسمى في تعاف ليمته لهاي لم يعف الرائض على الولى، قبل العبد الرهون رحلا خطأه وقيمته مثل الدين، فللمرتبئ أن يقدى وليس ثه أن يدفع، فإن قال: لا أهلى كان فلمرتبي أن يدفع بالجناوة، فإن أعنقه صار مختارًا للغياه.

١٩٣٧ - وفيه أيضًا: عند قتل فتيلاء وقامت عليه البينة بذلك، ثم أفر الولى الدقل فتيلا أخر، وإنه أيضاح بالبينة، فقل أخر، وإنه يؤمر بدعه إليهما تصفيل أأم بضمر نصص فيمت لصاحب البينة، ولو كان على العبد دين، ثم أفر التولى عليه بدين لم يشمقه، إذا كان الدين الأول منعيط بقيمتا أنه الا نوى أنه بين المولى أن بينه إذا كان عليه دين، وله أن بينه إذا كان عليه جيابة، وكذا يجوز إنه إن عليه إذا كان عليه بدين، وكم أن بينه إذا كان عليه بدين، وكم أن بينه إذا كان عليه بدين، وله أن بينه إذا كان عليه بدينه المناه.

1978 - وفيه أيضًا: روى الحسن بن زياد عن أبي يوسف رحمه الله "أ: رجل أقر أن عبه وقتل رجلا خطأ، فم أقر عليه أيضًا بقتل رجى احر حطأ قال: يقال للمولى . ادمع عبقك إلى الأول خاصة، أو اقدم فإن دمعه، قلا شيء للأحرم وإن قداه من الأول قبل له : ادمر إلى الأحر نصيم، أو اقدم يصف الدية

وروى ابن مائك عنه : أنه يضائه فلمنوني : ادفعه إنيمهم مصفين، فإنا دفع غرم للأول تصف فيمته، وإن فال: أنا أفديه من الأخر دفع كله إلى الأولى، وإن فال: أنديه من الأول دفو عمله إلى الأخر، وهو فول زفر رحمه أنه.

وذكر عباس من ولبد: أنه إذا دفع نصمه إلى التامي، فهو محتار للفدية من الأول. لأنه أنمه بإفراره

١٩٣٤٧ - وإذا جني العبد حناية، تم أدن له المولى في النجارة، فلحفه دين، ثم هفته بالجناية، فإن الدائن يبعد، فإدا بيم لهم رجع أولياء فجناية على المولى بفية العبد.

(٣) مكاذا في هدوف، وكان بي الأصل وم أمرتت .

(٣) مكد في طارم. ركال بن الأصوارف أبي حيمة .

عصمتعظم الجرار

وذكر بعد مأداذا وحبدالدس على العبديبية والمرافر للولي عليه بحنبة حطأ يبع المدري القبرات والبريانسية الرا أحبارية ر

١٩٢٤٨ - وفيله يطلك رجا في يديد هيندلا يدوي أب بدأو لغيبره، وليريدع صنحت البدائه لعوله يسمع من العبد إفرار أنه عبد اصاحب البداية أنه يفر مأمه عبده فجمي هذا العبد حناية والجبب دبت بالجبلة وأو بإقرار فساحت الرداوهم إل فساحب البد أف أنه لا جال وصدفه الصاله بالكلاء واهذبه في الجيابة، بالدكات احبابة تصف بالسنة قِيلِ لَلْمَدُرِ لَهُ * الدَّمَعُهُ أَمُ اللَّهُ مِن إِلَىٰ كَانَ سُوبُ الحَدِيَّةُ بِالْوَالِ الدِّي كَانَ العبد في ينامه أخذ الخضراله العبسيدة ويطغت الحناية والامريكور فيقر الخسر سرالجناية شوره والأبه إتبا نسات خناهداه وسهوكن مناطبا وفنهم حني يصبر مستهلكة بإقراره

١٩٢٤٩ - رضيه أيصا: عبد قطع يدرجل حطأه فيرأت لدفعه مولاه بالجناية، ثم التقضل لحرجاء فبمات مته والعابد قاتمه فهوالن تقالحني هاساما والوكاد المولي فداه بحسبة الإصادرهم قام دية اليد، فم أعنل العبد، لم التفص الحرج، فبات منه، قال. يقعع فبمه عنذهم وإن كانب منده وبأحم بحمسه ألاف القدام

ولار من مساعة في الرقبات . أنه كتب إلى محمد بن الحسن في عبد قتا راحلا واللهذوان وتبان أحدمه وعنتين ومحاضه والخاصر ميرساء كأغر وسفي المحاكيراني يجبرانا مولي العبدلا فكنب محمد أنزاي الدرنة حصواء فهو خصوه وأبهما اختار وحب عليه كالحقى حجيمه

١٩٣٥- وفي النواري: عهد مني، فأفراني أسهد أبه حراء فعات السيد، مورية هذا الاس، فهم حري وعسى الاس المدمة؛ لأبه صنار محتاراً للعداء لهوقه , هو سر

١٩٢٥١ - جاربة جنت وهي حامل و فأمثل السبداما في بطنها وهو يعالم بالجناية و صدر محمد (المهدام ين حه الطالب قس أديضع ، أو بعد دلك ، ولو مم يكن خالتُ بالخناية والبان حصير الطالب قبل الرصع حيران شباء ، ضمعي المولي قبحتها حاملاء وإن ه المد أحلها حالمة الحاردي. وكانت لما والوائد حود وإن حضر بعدها ولدت حير

(1) هندُه من طاء ف وج، وكان من الأصل أن يخبر

المولى، إن شاء دمع ورز شاء فدى، ولا سبيل له على تولداً أ.

۱۹۳۵۳ - فی انعیون وفی نود آبی سنیمان عر آبی توسه درحمه الله الد: اعتق از در مافی بطن جاریته، نبوجیت حدید، فدفعها بالجدید جار،

۱۹۳۵۳ و نبی العرون البضّاء باج جاربة، مولدت عادات نار القرام و سنة أشهرا، فنجني الولد، سرادعاه النائع وهو يعلم بالخدية، فعليه قدية لاصحاب الحالية في تولي أبي يوسعه رحماء قد.

وقال رفو رحمه الله عليه الفيسة دون الدية والفتوى على قول ابن بوسف الأك دعوى النسب إدراق، واللاعدق يلومه الذبه

١٩٩٥٥ - وويد أرضًا - جارية بيز رجان ولدت، فجني ولدها، عادها، أحدهسا، وهو عالم باستاية، قان أبو يرسف رحمه الله - شيه الدية، وإن له بعلم، فعلم الليمة

رفان وفي رحمه الله الإداء من فعليه اصف تنوف وإذا لم يعلم، فعليه لصف القيمة، وإذا لم يعلم، فعليه لصف القيمة، فو وقت الجللة قال ينهم م والأن موسف رحمه الله الذار للاعوى النسب يملك على فساحيه لصبيبه من وقت العلوق، فكأنه جيء والاحم في في أذير تدعى.

1970 - وفيه أيضاً (إن قال بعيدية الأحلاصة حراء ثم حتى أحدث ، ثم صرف القولي العشق إلياء، قال أبو يوسف رحمته الله الإدعاء بالخدية فعلاء القابة ، وقا الرفار رحمته الله : عليه القيسة ، لزفر رحمته أفه : الاعله ليس باعث في مبتدأ ، ولأبي يوسف رحمته الله أذ الدي فيه على النمين في على الخال، مكانة أصفته الأن، وعايضي .

1984 . وهيمه أيضاً ، عبد جمل ، فأوسى المولى بعشه في سرفه ، فأعشقه الوارث أو الرصور، فإن كان الموصل عالم بالحديد، فعليه الداة فدر فيودته سرجمام مقال، والزيادة من انتث، وإن فم يكل عائماً بما تجب الفيسة في مان الميت في قول رفر رحمه الله ، ولم ذات أن الدي أعنى، عل يضمو ؟ ومانا يضمن؟

. و قال أبو يوسف راحمه الله . إن علم الذي أعنقه باجناية ، فعليه العبة ، قال الفقيه

⁽¹¹⁾ وكان في طاعلي الأول

أبو المليث: بنيعي أن يكون هذا قول أبي يوسف الأول، أما على فياس فوله الأخوز يَنِيغِي أَنْ يِكُونِ قُولُهُ مِنْهُ فُولُ زُوْرِ رحمه الله كما قال في أخر كناب البيوع: قو اشترى عمدًا، فلم ينقد النمن حتى وكل وكبلا بعنقه، فأعنقه الوكيل لا ضمان على الوكيل في قول أير يوسف رحمه الدالاخراء وهو قول محمد رحمه عده وهكذا روي عن أبي حفة.

هذا إذا كانت الرحيمة بالعنق معدما جنرره أما اذا أوصى بالعنق قبل الحنابة ، ثم جني بعدموت الموصىء فأعنقه الوصي وهو يعلم بالجنابة، قالولي ضامن للجناية، وإن الميعلم، فهو صامن للقيمة، ولا يرجع على الورثة؛ لأنَّ المِت أوصى بعقه قبل أنَّ بجني، ذكر هذا التفريع في جايات التوازل : إدا وكل رجلا أن يعتق عبده، ثم إن العبد جنى جناية، لم أعتقه الركيل، وهو يعلم بالجناية، فالولى ضامن لقيمة العبد إن لم مكن عالمًا بالمنابق

١٩٢٥٧ - في "المنتقى وفي أنوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله: إذا أوصي يعني عبده، ثم مات، وقد كان أوصى إلى رجل، فجني العبد جناية بعد موت الرصى، الم أهدقه الوصر وهو يعلم والجناية هو مخشار اللبة في ماله ، وإن لم يعقب فيعلبه الفيمية، في المتنفى في باب ما يكون مختاراً عن أبي يوسف وحمه اقه: أن الوصي الايصير مختارًا؛ ويسمى العبد في الأقل لولي اجناية، وذكر في أخر الباب مسألة الوصل والوارث قول أبي يوسف وحمه الله و وذكر أنه إذا أعنق العبد مع العلم بالجنابة ، فعليه الدية، وإن أعنقه وهو لا يعلم بالجناية ، فالقيمة دين في مال الميت.

١٩٢٥٨ - وفي المبوق : إذا أوصى بعش عبدله، فنجى العبد جناية أرضها درهين فقال الورثة بعد موت الموصى: الانقدية ، فلهم ذلك ؛ لأنَّ حكم حنايات العبد تخبير المالك من عبر فصل بين جنابة وجنابة ، وإذا تبت الحبار ، فقائدته أنا لا ينزمهم القدام، فياذا تركوا الفداء، يدفع بالحناية، وتبطُّن الوصية ، إلا أن بؤدي العبد من غير ما اكتسبه، بأن يقول لإنسان: أودعني درهمًا، فقعل فيصح، ويصير ذلك الدرهم دينًا على المبد بطالب إذا أعتق والله أعلم بالصواب .

الفصل العاشر في جناية المكاتب والمدبر وأم الولاء والجناية عليهم، وما يتصل يذلك وفيه يعض جنايات العبيد والعقوفي ذلك

1978 - فيدا بجدية النبر، فنقول التبر بواجن جناية موجبة المال، فعنى اللولى الأقل من قيمت ومن الأرش، به ورد الأثر عن ألى عبيدة بن الجرام ومعاذبن جبل ولان الأمل من قيمت ومن الأرش، به ورد الأثر عن ألى عبيدة بن الجرام ومعاذبن جبل ولان المدر ملك الولى، كما في الله عن المنازب على المولى، كما في الفن بخاطب المولى بخاطب الولى بالدنع، ولكن بعرمه الأقل من قيمته ومن الأوش والمعنى في ذبك أن موجب بخابة الملوك رقمة إلا أن الولى بالشاعير السائل صار منعاً ديم الرضة بالجابة على وجه لم يصر محتاراً للفداد، فإنه ما كان يعلم وقت التدبير أن العبد يحنى في المستقبل أو لا بجنى، ولو منع دفعه بالندبير بعد الجناية على وجه لم يصر مختاراً للفداد بأن لم يعدم بعد المناز المهداد بأن لم يعدم بختاراً المهداد بأن لم يعدم بختاراً المهداد بأن لم يعدم

تم يضمن الاقلى من فيمنه ومن الأوض أما إداكان الأرض أفل قلان اللديو لا يكون أعلى حالا من الحراء والحرالوكان هو الحاني لا يحب عليه أكثر من أوض اجناية، فههنا أولى .

وإن كانت الفيمة أقل، فالأنه لو كان بجحل الدفع كان يتخلص الولى بدفع العبد، وإن كان الأرش أكانر من قيمة العدد، فإذا لم يكن بعجل الدفع، يسفى أن يتخلص يفيحة الرقية، وإن كان الأوش أكثر من الفيمة اعتباراً للبدل بالسدل، وتعتبر قيمة المدبر يوم الجاية لا يوم التدبير الأن وجوب الفيمة على المولى باعتبار أنه صار ماماً رقية شهيد بالتغيير السابق على وجه لم يصر مختبراً للفيلا، وإند مصير مانعاً بالتدبير السابق إماماً يوم الجناية لا يوم التدبير، إذ لاحق لولى الحناية بوم التدبير، فصار بالتدبير السابق ماماً بإباداً موه الجابة، فتعتبر القسة يوم الجابة لهذا. قان اختلف ولى الجناية مع المولى في قيمته بعد زمان، فقال ولى الجناية: كانت فيمنه يوم جنى ألف درهم، وقال المولى: كانت خمسمانة درهم، ويوم الخصومة قيمته ألف درهم كان أبر يوسف رحمه الله أو لا يقول: يتحالفان، وأيهما نكل عن البعرن لزمه دعوى صاحب، وإن حلفا جميعًا، كان على المولى قيمته يوم بخنصمان، ثم رجع وقال: القول أو له المولى مع يمينه، وهو قول محمد رحمه أقه، والاختلاف في التحالف مناه على اختلافهم في إمكان تحكم القيمة للحال، فوجه قول في يوسف رحمه الله الأولى: إنهما احتلفا في قيمة مال قائم يوم الحصومة وجب أن لا يلتفت إلى قول واحد منهما، وينظر إلى قيمة ما وقع النزاع فيه للحال، لأنه أمكن للقاضي معرفة ما وقع النزاع فيه للحال، وله أمثلة كثيرة في الكتب.

وجه قوله الأخر وهو قول محمد رحمه الله: إن جنابة المدبر توجب قيمته في ذمة المولى بوم الجنابة، ولا يتعلق مرقبة المقبر بعال من الأحوال؛ لأنه ما يؤمر بالدنع، وإذ لم يتعلق برقبته بحال سقط اعتبار العين، وصار العين كالهالك معنى، وقو كان هالكا حقيقة واختلفا في قيمة الهالك كان القول قول من يتكر الزيادة، كفاهذا، ولا يمكن تحكيم القيمة للحال، لأن الحال لا يتبهد بواحد منهما؛ لأن موضوع المسألة أن الولى يدعى قيمته بوم الجناية تحسسمانة، وولى الحناية بدعى أن قيمته بوم الجناية كانت ألفى درهم، وقيمته للحال ألف درهم، فقد انفقا على تغيير الفيمة، فلم يكن الحال شاهد درهم، وأباحد منهما، وإنما يحكم الحال إذا كان الحال شاهدا لواحد منهما، وإنما يحكم الحال إذا كان الحال شاهداً لواحد منهما، وإنما يحكم الحال إذا كان الحال شاهداً لواحد منهما، وإنما يحكم الحال إذا كان الحال شاهداً لواحد منهما، وإنما يحكم الحال إذا كان الحال شاهداً لواحد منهما، وإنما يحكم الحال إذا كان الحال شاهداً لواحد منهما، وإنما يحكم الحال إذا كان الحال شاهداً لما يحكم الحال ألف درهم، فقد الفقا على تغيير الفيمة، فلم يكن الحال ألفاء المنابعة للعالم الكان الحالة المنابعة المنابعة للعالم الله ألفاء المنابعة المن

1941- قال محمد رحمه الله في الجامع ": مدير قتل رجلا خطأ فدفع المولى فيت إطار وفي الفتيل، ثم قتل المدير رجلا أخر خطأ ، فاعلم أن جنايات المدير وإن كرت لا يوجب على المولى إلا فيسة واحدة إهذا ألا الآنه لم يخم إلا رقبة واحدة، فلا يجب علمه إلا قيمة وأحدة بعد ، هذا على قول أبي يوسف رحمه الله ومحمد وحمه الله الدفع إلى الأول بفير قضاء ، سواء في أنه لا سبيل فولي الجناية الثانية على المولى ولكن الشاني يتبع الأول، ويشاركه في تلك الشيمة؛ لأن المولى حين دفع الشيمة إلى الأول كانت الفيمة للي

⁽١) ما بين المقونتين سائط من ظرو ف و م .

حق الأولى عند الدوم إليه كان الدمع منتساء، أو مضر فصداء سواء قدما عن اسايم الشار المشعومة إلى أحد الشعماء عند حصراء، وغيبة الباقين، مستوى فيه القضاء وغير الشفياء، والذلك عليه واكن دكان المايع في ودوع المولى العبد إلى ولم الحياة الأولى لا يكون لوني العبد إلى ولى الحياة الأولى منه مصف الدير الديون الحياة الأولى، وبأخيا صد مصف الدير بناية أحرى، تم وقع الولى القيمة إلى ولى احماية الأولى، وبأخيا حتى الذير جناية أحرى، تم وقع الولى القيمة إلى ولى احماية الأولى، وبأخيا الذائبة أن بأخذ المولى بنصف القيمة الال هناك القيمية هيئة عبد ترسنسركة بين الأول

وأما على قول أبى منهمه رحمه الله: إنا كان الله يلى الأول بقصاء، فكذ الجراب، وإن كان نغير فضاء، فلاتاني الخيار إن نماء الله الأول مصحه الفيمه المدوعة، وإن نماء أحد ذلك من الولى، ثم المولى بأخذ من الأول دلك القامر، وقوق أبو حيفة رحمه الله بين المدور والفي.

وانفرق أن في الفر إلما كان كمالك الأن الوثى دفع إلى الأول عن حقه ، فإذ حقه كان متعلقا بعير العبد حتى الرحمك العبد بطل حقه، ورد حسر الوالي (١٩٠٠) إلى الأول عبر حقد، صار الدفع بقصاء أو غير قصاء سواء، هذا كالرديخيا، الروية وبخبر الشرط الهيم فسخا في حق الراد والردود سايم، وفي حق عبر هماء الأن الرد عين حقه، فصدر الرديفصاء أو بغير قضاء سواء.

وأما عالم مدفع إلى الأول من حصر، فإن عبن حقد فيمنية أوجبت دينًا في ذمة المولى، وما أدى المولى إلى ولى الحاية عين، والعين مع الدين غير الامن حبث الحقيقة. وإذا كانا ضرين صار المولى بالدفع إلى الأول باقلا حصد من الدين إلى العين، فين كان هذا النفي مفضاء فاض مفذ في حق الناس كافةً.

وإن كمان بفير محدث وعض صبح هذا التعل في حق ما بينهم، والعربصيح على حق الثاني، فيني حو الذي في ذمة المولى، فإن نساء اسع المولى، والعربجر ما صنعه المولى، وإن نساء أحدز، واسع ولي الجدية الأولى كنمه في الدين المشترك، إدا دفع أحده معا إلى صاحبه (١٠ إن هناه لم يجر ذلك، فاتبع الغرج، وإن شاء أحاز وشاركه، فكذا هذا.

ونظير هذا ما قانوا في الرد بالعبب بعد القبص يغير قضاء اعتبر فسخًا في حق ما بين الراد والردود عليه بعد جديدًا في حق التالث؛ لأن الرد لبس عين حق المشترى، بل حقه في الجزء الفائث حتى إذا زال العبب مطل حقه في الرد، إلا أن السائع ما عدمز عن تسليم الجزء الفائث أراد المشترى أن ينفل حقه من ذلك الجزء إلى بنت بالفسخ حتى بتو في عليه رأس مائه إن لم يتوفر عليه البيم ، فإن كان الرد يغير قضاء صح هذ المقل في حمهما ، واعتبر صحاً في حق ما ينهما كما قصدا، وفي حق غير هما اعتبر بعاً جديدًا؟ لأنه لا ولاية لهدما على غير مها ، وإن كان بقضاء قاض نفذ على الناس كافة ؛ الأن للمناضى ولاية على الناس كافة ؛ الأن

يساوى ألمى درهم، ثم قتل الدير قبيلا عطأ، وقبيب ألف درهم، فازد، فيهمه، فصار يساوى ألمى درهم، قازد، فيهمه، فصار غياوى ألمى درهم، فصر يساوى خيسمانة، ثم مثل قتيل أخر، فإنه يقضى على الموى مأنمى درهم، وهذا الأن المولى لا يضمن بسبب جنايات المعبر إلا قيمة واحدة، وقبعته يوم الجناية الثانية أنثر، فيضمن للمى درهم، وإدا صمن المولى الا قيمة واحدة، فولى الجنية الثانية يأخذمن ذلك الفاء الأنه لا حق في الألف الزند لا للأولى والثالث، ولأن قيمة المعبر بعم الجناية، والألف الزائد لم يكن الذناق، ولا قلمائك، وللأناف، وللأناق، فيهم حق؛ لانها كانت موجودة وقت الجناية على الثاني، فتكون للثاني ضامية، بقى ألف درهم، فضميمائة منها اجتمع قبه حق الأول والناق، فيانه لم يصل إليه المناق، في تسمعة آلاف؟ لأنه وصل إليه ألف، وقسما الخمية المناق، وعشرة للأول، على خميمائة أخرى اجتمع فيها حق الكل، فيضم يبيم على قدر حقهم، فيصبر للنائث في بينم على قدر حقهم، فيصبر للنائث فيها يعتبرة آلاف، والذاتي بعشرة آلاف إلاما أخذ موتبى، والأول بعشرة آلاف إلاما المنذ مرة.

١٩٣٦٣ - وإذا فتل الدبر فتبلا خطأ وقبعته ألف، فدفعها المولى بفضاء قاض، ثم

⁽١) وكاد في ظ أحميه .

التقصت قيمته ، قصار بساوى خمسمائة فرهم، ثم قتل آخر ، قبان حق الأول في الألف ؛ لأنه حبن الأول في الألف ؛ لأنه حبن جنى الألف الأنه عبن حتى عليه كان قيمت ألكا، وحق الثاني في خمسمائة ؛ لأنه حبن جنى عليه كانت قيمته خمسمائة ، فخمسمائة من الألف لاحق للآخر فيه ، فيكون سالما للأول ، بقى خمسمائة اجتمع في هذه الخمسمائة حقيهما ، فيقسم بينهما على قدر حقهما، فيضرب الأول فيها بعشرة آلاف إلا خمسمائة ، والثاني بعشرة آلاف هرهم حواف أعلم. -

1977 - وإذا قتل المدير قنيلا خطأ، واستهلك ما لا، عين على المولى فيسته لأولياء القتيل، وعلى المولى فيسته الأولياء القتيل، وعلى المدير، وضحان استهلاك المال يجب في ذمة المدير، فإذا دفع المولى في ذمة المدير، فإذا دفع المولى في ذمة المدير، فإذا دفع المولى في ذمة الجديد، فإذا دفع المولى مختلفين في ذمتين مختلفتين، ولو وجبا بسبيين في ذمة واحدة فعا يأخذ أحدهما لا يكون لملاخر في ذلك شركة، فإذا وجبا بسبيين في ذمتين أولى.

1977\$ - وأما الكاتب إذا جنى جناية موجبة للمال: فموجبها عليه مون مبده بلا خلاف بين علمامنا، وإنما الخلاف في أن الواجب ينفس الجناية ما دا؟ فعلى قول أيس حنيفة ومحسد وأبي يوسف رحسهم الله الآخر: الواجب هو الدفع، وإنما يشحول الواجب إلى المال يؤمد مان ثلاثة: إما فضاء القاصى بالمال، وإما الاصطلاح على المال، وإما وقوع اليأس عن الدفع بالحتق، أو بالموت عن وقاء، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله الأول وهو قول زفر رحمه الله : الواجب بنفس الجناية هو لملن.

ولمرة الخلاف تظهر في فصول من جملتها ما ذكر في "الجامع الصفير". أن المكاتب إذا جني، وعجز، وود في الرق، فإن كنان قبل قضاء القاضي بالخال، وقبل اصطلاحهما على المال، فإنه يخاطب الولى بالدفع أو بالفقاء، وإن كان بعد تضاء المقاضي، أو معد الاصطلاح على المال يباع فيه، ولا يدفع عد أبى حنيفة وحبه الله ومعد وآبى يومف الآخر.

وفي قوله الأول وهو قول (قر وحمه الله : بباع في الحائين ، قوحه قول أبي يوسقم وحمه الله وهو قول (فر وحمه الله : إن هذه جناية علوك تعذّر دفعه ، قوجب أن يجب موجبها دينًا في الذمة بنفس اختاية من غير قضاء قباسًا على المدبر.

وأما وجدة وله الأخر وهو قول أي حيفة ومحمد رحمهما الله: وهو أن الكاتب عبد ما يقي عليه درهم ، وجناية العبد تتعلق وقية العبد ما لم يقع البأس عن الدفع كها في المدم ولم يقع البأس عن دفع المكاتب بتعمل الكتابة بل حاله موقوف بن أن يعجر ، في المدم في الرق ، فيشغع ورن أن يتوت عن وقاء ، أو يعتق بالأداء فلا يدفع ، وكذا إدار صى بالشع ، يدفع ، ويفسع الكتابة ، وإذا كان دفع الكاتب موهومًا غير ، أيوس عنه احتبج إلى فرينة أعرى لنصبير الجابة مالا ، وذلك إما تضاء الفاضي أو الإصلاح أو البأس عن الندفع .

هذا كالعبد المفصوب إذا أبن لا تصير القيمة ديناً في ذمة العاصب مضل الإباق من غير فضاء ولا رضاء وإن عجز عن الرده لأن عوده عن الإباق موهوم عير مأبوس، فاحتبج إلى قضاء أو رضا حتى بتحول حن المفصوب عنه من العبن إلى الدمة حتى لو عاد الحبد من الإباق قبل القصاء كان المحصوب منه آحق به، وبعد انقصاء بتحول من العن إلى القيمة، فكذلك هنا.

وكما فالوار فيمن الشترى عبداً شراء فاسداً وقيصه منه إله المنشرى كاته ، أو باعه من غيره ، فإلا قيمة المنسرى لا تصبر دينًا على المنسرى إلا بالفضاء ، حتى لو رد العبد عليه بالعبب أو عجزه ورد ورفيفًا كان للبائع أخذ العبد، وإن صار المنشرى عاجزًا عن رد ما استرى لعجاله الأن العود إلى المسترى حتى برده على الدائم موهوم ، ولو قبضى القاصى عليه بالقيمة صارت القيمة دينًا عليه ، ويحول حق الدائم من العبد إلى القيمة ، حتى إذا أعاد إلى المشترى ، لا يكون للماتم على العبد السيل، مكمًا هذا بخلاف الديو الأنه بالشعير وقع البائس عن دلمه العاصى ، فكذلك هذا .

ثم جنابة المكانب إذا مسارت مالا متحلق بكسبه وذلك الأقل من قيدسته ومن الارش، أما تعلقها مكسه و لأن المكانب علوك رفية، حريدًا، ولهذا صار آحق منافعه وأكسابه، فمن حيث إنه علوك رقية يحب أن يكون موجب جنايته على الولى كما قبل الكتابة، ومن حيث إنه حرابة، يجب أن لا يكون موجب جنايته على الولى، ويكون سال كاليمة المدنى إلا أن العمل بالأهريق فكان و أن تهديل خاليته في كسنه حتى يكول ال موجب احتاية عليهما و لأن شركات حقّ في كسنه والنموني كدلك فعني أوجد في كسنه و فقد أرجبه على المولى من وجه، وعلى الكان ومن رجم و فيكون علم بالأمرين مثارة الإمكان وهذا يختلاف النامو إذا حتى حياية كان موجب حياية على المرأل . وداك لأد المام عموك للمولى رفيه ومنفعه وفيه لم يصر بالتمليز حراً يعاً وفي الني والوكا النام إلى وقية وداء مة كان موجد احديث على المولى من كال وجه كلما قبل التلك و فاد المام المام المام المام

ه إن قالل إذا صله الفكالب بالكلسة حراً علَّا تحير أن يكون موجب حيات على عائمة مولاد

قلد: الكاتب إن صار حرايدًا بقى علوك رقة، فمن حرث إنه عنوك رقة لا تحب موجب حايته على عاقلة مولاه كم قبل الكناية، ومن حيث به حريلة بجب أديكون موجب جايته على عاقلة مولاه كماريف العنق وصرجب حديثه مثل الكناة الم يكل والم على عاقبة مولاه، وفع النبك في من أوجوب عديم، فلا يجب عليهم الشك، والم قادة، لا دائرً بين عاقبة أنولي والمكانب حتى تجعل موحد الجاية فيمه فيكون إيجة عليما يقد الإلاكان

فأن فيهما بين المواني الكانب وحيدا مالا دائرًا سهمه ، وهو كسب الكانب، هاوحينا موجب احماية فيه ، حتى مكون يبحدُ على المولى من وجه من حيث إنه في علوكًا وفيه ، وفيحالًا على العدامي حيث إنه مرام حراً بناً عملا بالأموس نفد الإمكان

19: 19: ورد حين المكالب حناية أحرى حطأ، هون كناد القاضي قضي عليه بالأقل من فيهمنه، ومن الأنثن الأول قبل جنايته حلى النامي، وبن حموه الناسي مثل ما للافل، وذبك أن بسعى له في الأفل من قبت، ومن أسل الجناية أيضًا.

وإن ذان العاضل لم يفض طلبه للأول، حتى حتى الجنابة الأحرى، فإنا عليه أن يسعى لهما في الأفي من قيسه، ومن أرس الحائين، ولكون نتك القيمة بسهما، وهذا قال أبي حيثه وحمه اله ومحمد وهر قول أبي يوسم، الأحرية، على ما فتنا: إن جالة

العاكم وكنان في الأمس أحمس

اللكائب لانصبي مالا إلا بأحسامان نلاث

فإذا قصى القاصى عليه دنال للأول قبل الجناية الثانية، فقد تموق الحق من رقبته إلى المالي، وحداد داك القدر من اذال دينًا في ذه تده فهذا مكانب ما ليه دبر، وقد جني، قائرمه السحابة في الأقل من فيعته ومن الأونن، قاما إذا ثم يفض الفاضي للأول المال طبت جنايته متعلقة برقبته، فإذا حتى جناية أخرى تعنقت الجناء الثانية برقبته أيشاً ؟ لأنه موهوم الدفع على ما مراء فسجب السحابة في فيهمة واحدة ؟ لأن القيمة سال من الرقبة ، ولو كانت الرقبة بحسل المدنع كان يقع الخلاص عن الكل بدفع واحده فكذلك يقع الخلاص عن الكل يقيمة واحدة إذا لم يكن بمحل الدفع -واعد أعلم -.

١٩٣٦٦ - وإذا قال شكاتب تتبلاخطأ وقيمته ألف درهوه فلم يقص عليه متىء حنى قتل قتيلا أخر خطأ و قسمته مومند ألقال، ثم و فع إلى القاصي، فإنه يقضي على المكانب أن يسعى في ألفي درهم ألاف، الزائد من الألفين لوني الفنيون لناني، والألف الوجودة وقت الجنابة الأولى بكون بين ولي الفتيل الأول والثامي على عدر حقهما ، أمه يقصى الفاضي على المكاتب بألفى درهمه الأنه حنى لجناية الثابية وقبمته أنفًا درهم، فإذ قضى بألفى درهمه فالألف الزائد بكرد لوتي البتين الناني خاصة، ودلك لأن فيمة الكانب إغابعتني وم الحالم؛ لأن سبب وجوب الصيدان على المكاتب الجابة ، فتعني فرامة ميوام الجنابة وفرام فالمكاسب بواما لحبابة الشائسة ألفاناء ووفاء بالحبابة الأولى أنف فيشعلل حن الناس بالألف الزائدة؛ لأنها كانت موجودة وقت إنجابة على الثاني فالم بتملق ما احق الأول، لأنها لم تكن ما جمودة وقت اجتابة على الأول فكالت الألف الرائدة لذغاني حدمية، والألف القاتمية وقت الحناية الأولى تكون بين الأول والشاني ا الأنها موجودة وهن المنايتين، فنكوذ الألف الغائمة وقت الجناية الأولى مقسومة بين مولي القنيس لأول والثاني على فلم حقهما، وحق ولي القنيل الثاني في تسعه الاف: الأمه وصل إليه أثفء واحق الأول في عشرة ألافء فتفسم الألف القائمة بينهما على تسعة عشر سهدًا؛ عند المجهر للأول، وتسعة أسهر للثاني، فعا ضرج من لمعاية ، بكون بصعه فلتاني حاصة ، والمصف الأحير بين الأول والدني على قدر حقهما عمي فللمقعشر سهمأ

١٩٢٦٧ - وإذا قتل الكاتب قيلين خطأ، مقضى عليه بنصف القيمة الأحدهما، والآخر خائب، ثم قتار أخركه لم صجز ، وردَّ في الوق، فإنه يخير المولي بين العلم والقداء؛ لأن الكائب معد المجر بمنزلة عبد مأذون فيسا مضي، فهذا عبد في عنه، جناية، فيخير المولى بين الدفع والفعاء، قان اختار الدفع، ذكر أنه يدفع النصف إلى وأي القنيل الشائث، ثم يباع هذا النصف بنصف القيسمة التي قضي لولى الغنيل الأول، والنصف الأخر قال: يقسم بن وفي القنبل الثالث والأوسط على قدر حفهما، وذلك لأن المكاتب لما قتل قتيلا خطأ، فقد تعلق بعثقه دم حرين، فيصار النصف من وقبته مشغو لا بجناية الأول، والنصف مشغولا بجناية الثاني، فإذا حاء الأول بطلب حقه القضى له القاضى ينصف القسمة؛ لأن المشغول بحقه كان نصف الرقبة، وإذا قضى له بنصف القيمة نقد فرغ نصف الرقبة عن الجناية؛ لأبه صار حق الأول دينًا في ذمنه وبفي تصف الرقبة متدغولا بحق الثاني، فلما قتل الثائث قتل ونصف وقبته فارغ عن الجنابة لكن فيه دين، والتصف الأخر من الرقبة مشغولا بجناية الشاني إلا أن كون العبد مدبونًا ومستحفًّا بالجنابة لا يمنع تعلق حق ولي الجنابة الثائثة برقبته، قصبار النصف القاوغ مشغو لا يجناية الثالث، والتصف الشغول صار مشغولا يحقه وبحق الفاني، فقد اجتمع في النصف الفارغ دين وجناية ، والدين سابق على الجناية ، وفي مثل هذا يدفع العبث أولا بالجنابة، ثم يماع بعد ذلك بالدين، فبدفع النصف الفارغ إلى الثالث أولاء ثم يماع بدين الأول، وفي النعيف التاني اجتمع حل الثاني والثائث، وقد اختار المولى الدفع، فيكون هذا النصف بينهما على قدر حقهما، وحق الثاني في عشرة آلاف؛ لأنه لم بصل إليه شيء من العبد، وحق الثالث في خدسة ألاف؛ لأنه وصل إليه نصف العبد، فبكون النصف الشغول بنهما على قدر حقيهما أثلاثًا: ثلث النصف للثاني، والثلث الآخر للثالث.

وهذا إذا احتمار الدفع، وإن احتمار الفداد فدى فضائي بعشرة الافعه وللشائث كذلك، وطهر العبد عن حق الشائي والشائث، ويقى للأول نصف قيمة العبد دينًا على العبد، فيقال للمولى: إما أن تقضى دينًا، أو يباع العبد عليك، وإذا لم يقض تلولى"؟ دين العبد حتى وجب البيع، قالوا: بباع جميع العبد بدينه لا النصف؛ لأن حق الأول كان نامنا من جميع العبد الآم حتى على وليد وليس في عند جدية إلا أنه غض حتى الأول للمزاحمة و احتج بن السع و مساسع الكل مديد ، مقلاف ما الرفضي للناس يحصف القيمة و وقال للأحرس وإنه إذا لم يتقل دين العبد حتى وجب يعه بالدين ، فإنه ين جمعف العدولا ساح الكل الآن حق الثاني ما وحب إلا في المعقد ؛ لأنه حب حتى على وليه كان في عنقه دو حراء فما فيك حقد إلا في العسف ، فإذه كان حقه في العبد الإين الكان حقه في .

1997 من الكسب ما يهى الكاتب حنايه عرصت مهذا على وحيس ما أنه يوضه حاصراً بأن مات و ويك عالة درهم. وكانيته أكمر من ذلك، أو دلك عن وقاء بأن مات من ويك بأن مات من وقاء أن مات عن وقاء بأن مات ما وزلك من الكسب ما يهى بالحساية والكنية و كان وجه من ذلك على وحيين (إما أن مات بعد أن فلس عليه بالحياية و إلى دائل مات بعد أن فلس عليه بالجناية و والمالية بعظل، ودكول المائة التي تركيا أسمولى المنا العائل بجناية الأنه المال عربية الكان في أخر جزء من أجراء حراته، وصار كعبة مناية التي تركيا أسمولى أما المنال بجناية الأنه المنال مائل الجناية والمائل الجناية الإن وعلم الكسب المائلية و وإلى مائل بهن بعد عاد فلس بالحياية في المنال الجناية والله الكسب المعائل و إن مائل بعد ما فلس بالحياية في قبائل من ويا عليه من ذلك الجناية مائل الأنه ما فلس بالعائل والمناق عليه المنالة والمنال المناق عليه من ذلك الجناية المناق المناق عليه والمناق المناق المناق

هذا إذا مدن هاجورًا، ويل مدن عن وهاه قس قصاء للقاضي سنيه بالحديث، فانه لا سعلو اجبايه الأن المكالمات مني مات عن وهاه ، فيايه لا تتنفسخ الكتابة عددًا، فيهذا مكانت مدت ، وفي هنفه جباية ، والمكانت مني مات وفي شف حباية ، فإن الجناية لا سعل ؛ لأنه اعتبو حيا حكماً ، والهذا عنى بالأداء ، ولكن بتقلب ديكًا لوقوع اليأس عن دفعه حجابته بحلاف ما لو مات عامرًا ؛ لأنه علمت عدمرًا تنفسخ الكتابة في أشر جراء من أحزاء حياته ، وبصير كعبار مأذون فيها مضيء فهذا عند مات ، وفي عدقه جناية ، خطال الجناية سواد ترك كسيًا ، أو لم يترك . وإذا لم تبطل الجناية عربه عن وفاه، فقد اجتمع في كسبه جناية وبدل كتابة المخفى منه الجناية أولا، ثم الكتابة، ثم إلى فضل شيء بكون لورثة للكاتب، وإلا وحب تقدم الجناية أولا، ثم الكتابة؛ لأن الأصل أن المقدم ثمنى اجتمعت في كسب الميت حقيقة وحكما، وبعصها أقوى من بعض، فإنه يبدأ بالأهوى فالأهوى، سواء كات لتركة نفي بالكل أو لاتفي، فإلى كانت لا نفي فظاهر الأن إذا كان لا نفي مالكل لا بد من إيفال الأنوى على من إيفال الأنوى فالأنوى؛ لأن البناية بالأضعف عن المركة قبل إيفاء الأقوى، لا منبطل الأنوى على من المركة المنابة بالأضعف، إذا كان فيه إيفال الأنوى، لا غيوز البدية إيفال الأنوى، لا تقوي المنابة بالأشعف، إذا كان فيه إيفال الأنوى، لا توكنا القياس في الحي إذا وجب طيء حقوق أن يبدأ بالأنوى فالأنوى، حتى إذا وقع وكنان القياس في الحي الأصعف، لا في الأضوى، إلا أن تركنا القياس في الحي المنسوع جوز التبرع من الحي، وإن كان عليه ديرن الدنيا، فرد المبت إلى ما يقضيه القياس.

وإذا وجنت البداية بالأفوى فالأموى، متى اجتمعت الحفوق في قسب البت، مقول: الحاية أقوى من بدل الكتابة لوجهين: أحدهما: وهو أن الجناية عا تصبر دينًا بجوت الكاتب عن وعاء؛ لأنه عوله عن وقاء نفع البأس عن دفعه، فكان بمنزلة سالو وقع البأس عن دفعه حال حيثه بأن أدى، فعنق، ولو أدى، فعنق، عسارت الجناية دينًا، فكذك إذا منت عن وعاء؛ لأن الدين أقوى من بعل الكتابة، ألا برى أن الكالب يحبس عال ويجوز أنفذ الكتاب، بدلاف بال الكتابة.

١٩٣٦٩ والناتي: أذ بدل الكتابة يسقط بالعجز، والجتابة لا نسقط بالعجز، فكات الجنابة أما جنابة من الكتابة، في بالكاسة، فكات الجنابة أفوى من الكتابة، فرجبت المداية بالجنابة، فيبدأ ما جنابة، ثم بالكاسة، فإن فصل شيء يكون لورثة الكاتب.

١٩٢٧٠ - هدا إذا مات عن وفء قبل قضاء القاضي صبه بالجناية، فأما إذا مات عن وف بعد فضاء الفاضي عليه بالحناية، يبدأ بالجناية، تبربالكدية؛ لأنه كالذيبدأ المحالة ، وإنَّ لم يقص بالحديث و فيعد القصاء بيا أولي.

وهذا إذا لم يكل على الكانب وي سوى الحابة، فأما إن كان على المكانب دين الموى الجابة، فأما إن كان على المكانب دين الموى الجابة وبدل الكانة، فهذا على وجهيل أبساء إما الله مات بعد فضده الدول على بالجابة، فإن ولى الحابة بكول أسوة سال الغرماء، ولما تشمر الديول على الحابة والأل الفاضى بالمحابة، فإن ولى الحابة والمساود وبأراعا، وهم فالديول على الحابة والأل الفاضى حلى عليه وولا ووقل الكانبة والمحابة المحابة والمحابة والمحابة والمحابة والمحابة والمحابة وكان ووقل الكانبة والمحابة المحابة المحابة والمحابة المحابة والمحابة والمحابة والمحابة المحابة والمحابة المحابة والمحابة المحابة المحابة والمحابة والمحابة والمحابة والمحابة والمحابة والمحابة والمحابة المحابة والمحابة المحابة والمحابة والمح

وإن مات معد القصاء فيها كان بني الجنابة المنوة السائر القرماء، وهذا الدي وكرنا كنه بذا كان فيما تركز الكانت فيما تركز الكانت وف بالديون والجنابة والكانت حميماً، وأما إدائال لا يقى بالمكابة وإن المعرفة وإن المنابة حميماً لا تعرف ولى تبطل اجتابة إن كان الدافسي فقصى بها قبل حوث الجنابة لا تنفى ويقصى من كسب الديون والجنابة حميماً والأرق القصى بها قبل موث الكانب فقف صوت ديناً في دعث حال حياتات والتحق مسائر القبول. فهما مكانت مات عاجراً وعنه ديون، وقرت كساً وفيقصى الديون من كسمه وإن له بكن قضى الديون من كسمه وإن المنابقة على الديون من كسمه ولان المنابقة عبداً ماد تا فسما صفى، فهدا عبد هنا ماد وي مشه حدية ودين، وترك كسباً ماد تا فسما صفى، فهدا عبد مات وي مشه حدية ودين، وترك كسباً عاد تا فياية، ويست وي الديون من

كسنه ومكذلك هذا حواثه أعنس

وجدية، قد نفسي بها عليه، أو شهرية الما فله ولد له في كتابته من أمة له وعبه دين وجدية، قد نفسي بها عليه، أو شهرية، خإن الابن بسمي في اللدين، ويسعى في الاتل من قيدة أبيه حين جني ومن آرش الجناية ومن المكانية، وذلك لأن الولد المولود في الكتابة فاتم مفام المكانية؛ لام بعض المكانية، وقد سرى إليه كتابة أبيه، ولهمنا قالوا حميعًا: بسعى على نجوم الآب، وكذلك يستفيد عنظًا بأداء بدل المكتابة، كما يستفيده عنظ بأداء بدل المكتابة، كما يستفيده وعليمًا: بسعى على أبو كان الأب حياً، وطولته دين وحتاية وبدل كتابة، فإنه يسعى في الكل، قضى عنيه بالجناية، أو لم يقض بها، فكذلك ها، ولا يجير على أن يبدأ من ذلك بشيء قبل شيء مخلاف ما إذا لم يتنف وثلاً وثما من كتب الحقوق بعض، وزغا بكون كذلك كسب الحي من كان حياً ولزمه المعقوق يعضها على يعض، وعدى قائم مقام أبيه، وثو كلب الحي بالابن على الأب عبا لا يترقب الحقوق يعضها على بعض، وكذلك هذا يخلاف منا إذا ترك كسب الحي بالمغرق اجتمعت في كسب الميت فانه يترنب الحقوق بعضها على بعض، وكذلك هذا يخلاف منا إذا ترك كسبا يقى بها عليه وبالكتابة، وثم يترك وللاء فإنه يترنب الحقوق بعضها على بعض، وكذلك هذا يخلاف منا إذا ترك كسبا يقى بها عليه وبالكتابة، وثم يترك وللاء فإنه يترنب الحقوق بعضها على بعض، وكذلك هذا يتحلها على بعض، كسب الميت فانه يدنا الأب ذختوق اجتمعت في كسب الميت و نوع بعضها على بعض، وكذب الميت فإنه يبدأ كسباليون فالأنوى؛ فا يبك.

1974 - وإن عبيز عن شيء من النحوم، ثو أغره عن منطه ، ولم يكن له وفاه يقتشه فابد يرد في الرق الآن فاتم مفام الأب، والأب لو كسير تجمعًا أو تجمين حال حياته، فإنه يرد في الرق فكذلت الابن، وإذا رد في الرق لا شك أنه يباع به كان على ابنه من الديون؛ لأن الولد نه عبيز ظهر أن المكاتب منت عاجزًا، وقد ذكرنا أن المكاتب متى مات عاجرًا، يعنبر عبداً مأذرناً فيما مضى ، فهذا عبد مات وترك كسبًا، فيباع كسبه بما عليه من الديون، وعل بقضى من ذلك الجناية؟ إن كان مات بعد قضاء القاضى بها، ينها صارت ديئًا، والتحقت مسائر الديون، فهذا عبد مات، وعليه ديون لا جناية في بها صارت ديئًا، والتحقت مسائر الديون، فهذا عبد مات، وعليه ديون لا جناية في عند، وزك كسبًا، قيض كله من كسبه ، وإن مات في قضاء الغاضى بالحناية، يظلت وأمنائم الولد إذ جنت حناية حطّة والجواب ويها كالخواب في اللدير و لأن أم الولد عاوكة للمولى رقبة ومنصف فكات نظير الديرا، وقد امنع الدقع معنى من حهية الولى وهو الاستيلاد السابق، فكات موجب منايتها على الولى، ويلزمه الأنن من قره تها وهي الأرش كما ذهرا في الدين

1974 - وإذاحتي العدد حناية خطأه والحيتار المولي الصداء، وليس متدهما يؤدى به السداء سوى العداء خيالي، قال أمو حيفة رحمه الله الذا عتيار القداء ماض على حالته و لا يكود الأوليد، لجناية أن يتقصرا الاختيار، ويعيدر، حقهم في رفية العد فينشئة الله و وعيدر، حقهم في رفية العد وينشئة الله و المائه من السبه من المنهم حتى بدح تولي العدد، ويقسى السبه من المنه، ويكون الباقي فيها عليه، بل يحسم حتى ويكون الباقي فيها عليه، بل يحسم حتى بيج بنفسه الوينيع القاضي فليه، بل يحسم حتى بيج بنفسه أو يبيع طيره بأهره، ويصرف تسه إلى أوليا، الجناية قضاء عن الدلك، ويكون الرفي دياً حليه و جواب عند الى حليقة وحمه الله في هذه السائة كي لواب فيه، لو كال علي المؤلى في أحر سوى العداء

وعلى قد أن أبي بوسف ومحمد رحمهما أقد إذا أدى القداء كن الاحتيار ماشياً على حالمه وإن عجر عن الدفاء كن الأولياء اجتابة الجيار ، إن شاؤوا أقصو الاختيار ، حتى بعود حقهم في العبد لينشيثوا به ، وإن شاؤوا ، لم ينتصو االاختيار ، وطلبوا من القدمي أن يبح العبد عيهم بعير رصاهم ، ويقصى حقهم في الذبه من تبته ، ويكون الذي ويناً عليه

وحد قولهما في فقك إن انحتيار المولى لعداد، إن أن يعتبر شراداً، حوالة؛ لأن في الأخبيار كلا المعيين، أما فيه معني السراء وأمك لأن حق أولي، الحناة بض الحناية لعلى ترقية العبد حتى لو هلك العيال بطل حقهو، وماخبيار القداه يصير ما المدجني حاية من الحزاري العبد المولى معوص، وهذا معني شراء العد من أولياه العياية.

وفيه معنى الخوالة ؛ لأن الحوالة ليس ولا نقل الحق من محل بلي محل، وقد وجد. هذا النعى الخشور الدلام، ودنك لأن حق أولياء الجناية في رقبة العبد في الأصل، حتى مو هلك العبد بطل حمهم، وباختيار الما المهاجول الحق من الديد إلى ذه الولى حتى الا يبطل حقهم بهلاك العبد، وكان عملي الحوالة من هذا الوحد، قدل أن في اختيار الفاداء معنى الشواه ودعني الحوالف وأي العنين اعتبرنا كان لممولي الشفيك بالعبن إذ عجر المولى، وأفلس عن أماه الفلاء

أما باستبار الشراء الأن عولي تهتركه مشتر أفلس عن التمس صل قبص المشترى، وذلك لأن بد الولى فيسا لأولياء احدية من اخق في العبديد أوليا اختابة حتى لو هلك العبد، كان الهلاك على أولياء الجناية، فكان بد المولى في العبد باهتمار سالهم من الخن بد المودع، وبد المودع كبد المودع، فبكون العبد بهذا الاعتبار في بد أولم، لجنية، فإذا أقلس عن المعداء فهو مشتر أقلس في قبص المشترى من حبث العني

و المنشري إذا أفسل قبل قبض المسترى، كان البائع بالحيار إلى شاء تشبت بالعباء فيحبس العبد حتى يستوفى الثمن، وإنافت ضب من القاصى حتى يبيع العبد، ويرفى ثمنه، فكانك هذا يكون لولى الجالة الذي هو عملي البائع الخيار إن شاء، نشبت الديد حتى يستوفى الثمن وهو الدية، وإن شاء طلب من القاضي أن يبع العبد، ويوفي نسه.

وأن باعسار الحولة فأن للحنان سابه أقلس فيل أداء ما ارم، باخواله، فيتخبر المحتال له، وهو ولى البجنابة في ديك ابان شاء، يعض للحوالة حتى بعود حقه في المعتاد، وإن شاء لم يتقض، وطلب من القاضي حتى بيع العدد بدينه إن لم يبع الولى بغضه إلا أن مسألتنا تعارق مسألة الحوالة المعصدة عان في الحوالة المحضة متى أقلس المحتال عليه عن بعض ما الترم بالحواله، وقتر على أداه الوص و مذحتال له إنما يتعفى الحوالة في الكل و والله الأناسي أنتنا لهم يعض الحوالة في الكل و والا شاء أمضى طواله في الكل و والله الأناسي أنتنا لهم يعض الحوالة في الحوالة الحياية المحتال بعض المحتال المحتالة المحتالة في المحتالة المحتالة في الكل، وقال بعض المحتالة عبد مشروع، فلها الصرورة بعض المحتالة عن الكال

ونظيم هذا ما قالون في العبد المأدون إذا لحقه دين ، وطلب العراسة بيع العبد. بدينهم هاميتار المولي قضاء الدين ، توجيجر عن قضاة الدين ، بأن لم يكن له ماله يقضى به دينهم سوى العبدالأذوب، عاد حقهم في العبدكما كان في الاختيار.

19778 - وكا قالك الراهن إذا احتبار قضاء الفين، ثم عبحر عبه كنان فلمبرتهن . انتشبت بالرهن كما قبل الاختيار، وطريقه ما فك فكذلك هذا.

وحه قول أبي حيفة رحمه الله في احتيار الولى: إما أن يعتبر شراء أو حوالة من الوجه الذي قال أبي حيفة رحمه الله في احتيار الولى: إما أن يعتبر شراء أو حوالة من الوجه الذي قالا، فأي ذلك ما احتيار الإيكون الوابعاء الجماية نقض الاختيار والتنسيق بالعبي، أما باعتباء الشرى؛ لأن الولى يعد ما اختار الله الله وصار مشرياً للهيد يعلى بالعبد ويصبر قابضاً بالتخليف؛ لأن المولى في حل العبد عبراة المودع، والمودع إذا اشترى الوديعة، ثم يعلى بالوديعة صار قابضاً و والمتشرى إلى المهد عبراة المطالة بالتمن حتى يسع المشرى العبد و مقضى المشترى ولا حق المستبث بالعبد، وإنما له المطالة بالنمن حتى يسع المشرى العبد و مقضى المشرى ولا يعيم المدينفية أو بامر عبرا بالعبد، وأبم حيفة رحمه الله الأنه بكون هذا عبراء بالعبع، ولا يعج المبد عبيه مغير وضاه عند أبى حيفة رحمه الله الأنه بكون هذا حجراً على اخر، وأبم حيفة رحمه الله لا يرى خجم على الحر، وأبم حيفة رحمه الله لا يرى خجم على الحر، وماعتبار الحرالة لا يحره حنه إلى العبد.

۱۹۳۷۰ مند إذا أطلس المولى ولا يكون لهم التشبيث بالعسد مادام المولى حيّاه لأن الإفلاس لابتحقق عند أبي حنيفة رحمه الله مادام المعتال عليه حيّاه لأن المان عاد ورائح ، وإنما تحقق إذا مات معلسًا ، حلا حرم إذا مات المولى مفسسًا ، نقول : بأنه يعود حقه إلى العين ، فياعتبار معنى الحوالة تصير المسألة بناء على ثلك المسألة

وأما مسألة الرحن والدين الذي قال: قلنا: اختيار القضاء في مسألة العبد المديون والرهن، لم يعتبر شراء ولا حوالة؛ لأن منذ اختيار قضاء الدين بقى الحق في الدين على حاله حتى لو هلك الرهن، أو العبد المديون بعد الاختيار، سقط حق المفرساء، ولم يكن على المولى شيء، وإذا لم يكن اختياره قصاء الدين لا شراء ولا حرائة، همار وجرد هفا الاختيار وعدم بمنزلة، فأما في مسألتا هذا فاختيار المولى الفداء شراء أو حوالة والأم الخيار المولى الفداء أوجب قطع حق أولياء احتابة عن الرقبة، حتى كو هنكت الرقبة بعد اختيار المعاد، لا يطل حق أولياء اجتابة عن الرقبة، حتى كو هنكت الرقبة بعد اختيار المعاد، لا يطل حق أولياء اجتابة ميلاك العبد، وبالاعتبارين جمعية لا يكون للدولى

الثقيث بالعين م الرجم الدي قلنا - واقه أعلم-

١٩٣٧٦ - وزنا جيت الأمة جياية حطة، الم ولفات وبدأ بعيد ذلك ، ثبو احيار الفولي الدفير، فرنه يدفعها دورة الولد

حوق بين هذا ويرسما إذا استنهمت مثالاً ، لم ولشت بعد ذلك وفيناً ، فونها لبياح مع الولد بالدين ، فقد سرى الدين إلى ولدها الخياهات بعد الذين ، والجناية لم تسر إلى وللدها الخادث بعد ، خيامة .

رائمري المسحيح أديفال إن ولد الأمة بالنبة إن لا يدخل في حنايتها الأنها حير و بدت قي بكن لولي الحدية في الأمة الحالية لا ملك ، ولا حي مستقر في العرب وإقايد وي إلى الواد إما المال أو احق المددو في العين وإلها قلدا ، بأنه ليس لم لمي الجناية في الأمة ملك ، ولا حق أصد غفر أما الملك فلا إشكال الأن الأمة الجنابة يضي المجناية قبل الديم لو يصر مكا لولي الحناية الأن فصاحب الأمة مخيار بين أن يربهم عن ملكه بالدقع وبين أن يتضنه على ملكه بالعداد، فكان يحمى خيار الباتع، واله يمنع روال ملكه ، ولهذا نقد نصوحت الولي بعد الجناية.

وأما الحق نششقر فلأن استقرار الحق في تعين إقابتيت إنا صار صاحب الوقية تعتوفاً عن التصرف في رقبته أو متعدده ويتعلق حق ولى الجناية بالرقبة والم يصو الولى عنوفًا من التصرف، لا في وقاتها، ولا في معديا، أما في وهذه فيه يقلك بنعها وضيا رضى ولى الجناية بذلك أم سافظ، وأما في منتعتها فلأنه برّا عود ويستخدمها، ولا يحج من ذلك، وإذا له يصر تنوفًا من التصرف لا في رفيتها، ولا في منه حياً الدحق والى الجناية في العين غير مستقر، فلا يسرى في الولد، فصار كحل الققير في قدر الركاة بعد حولان الحوال الذكال عبر مستقر، الأنه الم يحم صاحب المال من التعمرف فيه لا رفية و لا مقعة لم يصر ذلك الحق إلى الولد النواد من المال ذلك وحد فيه الزكاة، وكذا هيما.

فأما الدين حق مستقر في الأمة الديونة حتى صار الولى عنوعًا من بيعها وهينها. فجاء أن يسرى إلى الولد، وكان كلحق الكنابة والندير لما كان حقًا مستقرأ عي الرقبة سرى إلى الدلد، وكذ حق الانسجية لما كان حقًا مستقرًا في الدين حتى صار منوعًا من الانتفاع به من حلبه وجز صوفه، والركوب عليه إن لم يصر ممتوعاً من بيعه، يخلاف الفصاص حبث لا بمرقة عامن بيعه، يخلاف الفصاص حبث لا بسرى إلى الولد و لأن المستحق الولد إدا وجب القصاص ، وفي بطنها بنولد من الرقبة لا من الروح، ولهذا لم يستحق الولد إدا وجب القصاص ، وفي بطنها وقد يخلاف الدين ، فإنه يتعلق رقبتها، والولد يتوقد من الرقبة ، فجاز أديسرى إلى وفدها و لا يدخل ولدها تحت جنايتها ، فكسيها أرلى ، ألا ترى أن التدبير والكتابة تسرى إلى الولد، ولا يسرى إلى الكسب ، فما لا يسرى إلى الكسب أولى .

وإذا جني عليها أحله فأخذ الولى بذلك أرضًا، فإنه يدفعها مع الأرض.

۱۹۳۷۷ - فرق بین هذا ربین الوقد، فازه لا پدف مها مع الولد، و کسما أن الولد حدث بعد الخابة وهو منفصل عنها حالة الدفر، فالأوش كذلك.

ووجه القرق بينهما وهو أن الأرض إن كان متفصلا عنها من حيث الحميفة رفت الشاع منصل بها معنى الأن الأرض خلف عن الفائت، فيكون قائمًا مشام الفائت، ولو كان الفائت قائمًا لا شك أنه يعب دفعه مع الأصل، فكفا يعب دفع حنفه.

فأما الولد منفصل عن الأصل حقيقة وحكماً أما حقيقة فلا إشكال، وأما حكماً فلان الولد للنفعل ليس يخلف عما كان متصلا بها قبل الانفصائه؛ لأن المفصل عين ما كان منصلا قبل الانفعمال، والشيء لا يجوز أن يكون خلفًا عن عبنه ونفسه، وإنا لم يثبت الاتصال وقت الدفع لا حقيقة ولا حكمًا لم يجب دفعه مم الأصل.

قياس مسألة الأرغى من مسألتنا أن لو دفعت، وفي بطنها ولد، فلا جرم يستمن الولد معها، وكان كمال الزكاة بعد ما وجبت فيه الزكاة، إذا وللعت وقداً لا يسرى إلى الولد، ولو قطع شيء منها ووجب البدل، تسرى الزكاة إلى البدل، فكذلك هذا.

هذا إذا قطع طوقًا من أطرافهما بعد الجناية حتى رجب الأرش، وقد علم ذلك، فأما إذا قطع طرف من أطرافها قبل الجناية، فم جنت وانحدار الوثى دفعها، فإنه لا يدفع الأرش مسهاء لأن الأرش لم يكن خلفًا عن قائت تعلق به حق المجنى عليه ؛ لأنه حين جنت كان الطرف مفصلا هنها، فتعلق حق ولى الجناية برقبة ناقصة ، وإذا لم يكن

⁽۱) مكذافي م، وكان في خبر آلزوج ".

الأرض خلفًا عن فائت تعلق مه حق المولى لم يجب دفعه مع الأصل بخلاف ما إدا كان الفطع بعد الخناية : لأنه تعلق حق ولى الجناية برقبة كاملة ، فكان الأرض حلمًا عما تعلق به حق ولى الجناية ، والحلف قائم مقام الفائت ، ولو كان العائث قائمًا ، كان يدهعه مع الأصل ، فكذا يدفع الحلف مع الأصل .

19774 - هذا إذا علم أن الجنابة عليها كانت قبل جنابتها أو بعد جنابتها. وإن كان لا يعلم أن الجنابة هليها قبل جنابتها، أو بعد حنابتها إن تصادفا أن الجنابة عليها كانت^{ائ} قبل جنابتها كان الحكم كما تصادفا عليه ؛ لأن الحق بشيما لا يعدو مما^{رائ}، فيكون الفائث يبتهما بصادفهما كالفائث معاينة ، فكل جواب عرفته ثمة ، فهو الجواب هنا .

وإن تصادقا، وقالا: لا معلم أن الجنابة عليها قبل جنايتها، أو بعد جنايتها كيف بصنع بالأرش إذا المحتذر الدفع، قبالوا: ذكر في بعض النسخ الوكنالة وفيان: يكون الأرش بين الولى والمجنى عليه نصف، لأنه احتمل أن الأرض وجب قبل جنايتها، فيكون كنه الممولى، واحتمل أن يكون بعد حنايتها، فيكون كنه لولى الجنابة مني اختار الدفع، فإذا تصادفا أنهما لا يعلمان جعل بينهما مصفان.

هذا إذا تصادف على شيء واحد، وأما إذا اختلفاء عقال المجتى عليه: إن "" الأوش وجب بعد الجناية، وإنه لي متى اخترت الدفع، وقال المولى: لاء بل وجب الأرش قبل جاينها، وإنه في منى اخترت الدفع، ذكر أن القول قول المولى مع يبنه، ويكون الأرض له، إلا أن يقيم المحنى عليه بيئة أنه وجب الأرش بعد الجناية، وكنان بعب أن يكون لقول فول المجمى عليه؛ لأن القطع أمر حادث، والأصل في الحوادث أنه يحكم بحدوثها لأقرب ما ظهر، فيحعل القطع حادثا لنحال، وذلك لأن القطع كما هو حادث، كذلك الجناية حادثة، فيحكم بحدوثها لنحال إذا لم يعرف حدوثها قبل ذلك، فيتعارض الجناية المتنى ملك ما على يدالمولى من الأرش والمولى بنكر، ويكون

⁽١) مكذا في الأصل، وكاند في غيره أكاناً بكان كانت أ

⁽٢) مكذا في قدوت ويه وكان في الأصل الإيدر حنا"

⁽٣) وفر ما (لان مكان الله)

القول قوله .

«إن كانت الحناية عليها معد حابتها وأمسكها انوتي ووداها، وإنه يستعبل بأرش الجناية في الفاءه، ودالك لأن الولي كان مخبراً بن شبشن بن الدفع «الفدا»، وفلك بير بين السيئين متى اختمر أحد صماء فإنه بعشير هو الواجب من الأصل، وقد احتمار الدبه مالفدا»، فتعشير الدية عن الواجب من الأصل، حقق الأرش والأمة على ملك المولي، فكان له أن بسعين علك في أداء ما وجب عليه من الأوشى.

19779 وإذا فتن العندر حلا خطأ، وعليه دبن وخير مولاه بين الدقع والفداء، فاخت الفداء لأوليا، الجناية، فقد ظهر العبد عن الجناية، بعد هذا يباع العبد للمرساء بغينهم ليصل كل واحد إلى حقه، فأما إذا اختار الدفع ذكر أنه يدمع العبد أولا إلى أوليا، الجناية، فوالغراء ببعوله بالدين في مثك أولياء، إذاية إدالم بفضو، دينه.

فعد بدأ العاضى أولا بالدمع إلى أوابره لجناية والمريد أمانسع للغرمان وذلك لأن الأصل أمامي احتمع في العيز حقاق، وفي البداية بأحدهما بوير الحقيق، وفي البداية مالاحر موجر أحدهما وإبطار الاخر، قامه يبدأ بالحق الذي يبدئو بير الحقيق، لأن الأصل أن الحقوق نومي ما لمكل

ومتى بدأ المساصى بالدفع إلى أوليده الحناية كان الى داك توفيع الحقاس؛ الأناحل المراده في حق الدين بدقى . وإن زال العبد بالدفع عن ملك مولى العبد؛ لأن حل رأل عن طك موالى العبد الله موالاه عن طك موالاه بالدوع من عبر وصا الغرصاء وإران العبد المديد المديد المديد عن ملك موالاه الميت المديد والإيوجب المحيد المديوي إن مات يصير العبد عن الألم المديد المديوي إن مات يصير العبد عن الألم والمالة المديوي إن المبد عن ملك الورثة والأن زوال العبد عن ملك المولى الدين في دمة المبد بدار زوال المبد بدارة والله المبد بدارة والمبد المبد المبد

وإذا باعوه بقيمهم في ملك أواراه الجناية لا يكون لأوليا فالجناية أن يرجعوا على

الولى يشيء الأذ حقهم ما ثبت إلا في عد مشغول الدين وقد سلم لهم ذلك، فل أن يستمء الأذ حقهم ما ثبت إلا في عد مشغول الدين وقد سلم لهم ذلك، فل أن في البداية بالنبيع المعراء نوير حق الغرماء وإبطال حق أوليده الجنالة الأنه بالبيع تلغرماء ما يرول العبد عن ملك مولى الجامل " ، وزوال العبد عن ملك مولى الجامل " ، وزوال العبد عن ملك مولى الجامل " ، وزوال العبد عن ملك محل البيع بغير وضا أوليا الخناية والأنه الاستمل إلى تضمين الولى والأن العبد زال عن ملكه الا بصنعه كما و مات العباء في ملك المشترى الدين على البائع والأد المبع استحق من يده ، وإذا أحد على البائع والأد المبع استحق من يده ، ورجيه ذلك على البائع والدين المدرى .

وإذا كان كذلك لبت أن في البداية بالبيع بدين الغرماء توفير أحد الحقين ويبطان الحق الأخراء وفي البداية بالشفع توفير الحقان، فكانات البداية بالدفع، وقد توفير الحقين أولى،

1974 - هذا إذا كان الدفع إلى وأبي الجناية بقضله قاضي، فأما إذا دفع العبد إلى أولهاء الجناية بعبر قضاء قاص، وهلك في يدهم، ذكر أنه لا يضمن قيمة العبد للغرماء، وإنه جواب الاستحمال، والقياس أن يضمن فيمة الغرماء.

وجه القباس في ذلك طاهر، وهو أنه بالديع ملك العبد عن أوليا، بإدابذ من عبر رضاء الخرصاء، فيصمو قبصت إذا هنك في أيديم، كما أو باغ منهم وأما وجه الاستحماد في ذلك، وهو أن مولى انعبد بدفع العبد إلى أوليا، الحناية فعل عين ما كان يصعفه الفاصي لو رقع إليه، لأنه لو رفع الأمر إلى أنشاضي كان يدفع العدد إلى أوليه، الحناية، فيجعل فعله كفعل القاصي، ألا ترى أنهم قالوا، فيمن اشترى داراً بعبت، ولها شفيع، وقبض المشترى القارء ثم سلمها إلى انشطع بغير قضاء فاضي، ثم وجد بائم للبائع، وإن أنشها فا ملك الدار من الشفيع حتى لا يسمراً" إليه بعبر قضاء الفاصى،

⁽۱) هکدافر ظاء وکاه في عبره: امرلي الحالية

٢٦) هكذا في طء ولدن في غيرها أمولي الحناية .

⁽٣) مكذًا في ظاء وكان في عبره الإسام ا

لأنه مدل أحبرها كان يعده القائسي لو وصراليه ، فيحمل لعله كمعل القاضي ، كذا ت محلاف ما لو باع منهم؛ لأنه لو يقعل على ما معمله القاصي لو رقع البه، فإنه لو رقع الي الفاضي كال لا يبيع المبد من أولياه الجناية، وإما يدهم إليه بالجناية، طبو يكن أن يجمل فعله كعمل القاضى.

ولوادفعه إلى أهل الدين بديمهم بعير أمر القاضي فبالأن يحضه أعل لجناية، معلمه قيمته لأصحاب الحديق إن كان لا يعلونا للناية وقت الدفع، وون كان عائدًا بالحناية يعبير محتارة دغادات وذلك لأبه لللدو إلى العرساه بستهم ملك العبد منهم بعير ونساه أولياه اختابة الفيصير عالرانا وصهم بدمه بغير رصاء أولياه الحابة وولوماع متهبر بعير راصده أوليله الجديه كناد يصمر عبسته لأوليناه الخنايه وافكادلك مقاددرفي بالزاهقاء وميدما تُو دفع المُولَى العبد إلى أوليه الحناية بغير رضاه الغرمه دكر إنه لا يضمن لمغرماه شيئًا. وهنا قال: يعيس فسنه لأولده الحنابة .

ووجه الفرق. بسهما وهو أنه متى ديم العبد إلى أولته الحنالة، فقت فعل عمر مه يعمله القاصي ليار فراليه الميجعل وفعه كدهم القاصي ، فأما هناك بقمل بالدف إلى العرضاء للبيم عبن ما كان بمعلم القاضي قو رفع إنمه، فإنه لو ، قد إليم، كان لا بدفعه ولى العراماء بمايستون وإنا بدفعه إلى أوليناه الحماية ، وإذا لم يعمل عين ما يفعله القاصى له روم إليه . لا يكن أن كامل فعله كنمل العاضي. عصار ضاعفًا - والله أعلم-

١٩٩٨٨ - قال: هند في يدى رجل أنه عليه بحناية؛ فم أنز بعد ذكك أن المند كاب تغمره في العلج، وإنه لم يذكه قط، فهذا على وجهين: إن أنا يكون الملاد في العبد معروفًا الدغيفي، أو كان مجهولاً لا يدري، وكل و هممل ذلك على و حهين إصافًا، يكون أقر بالحناية أولاء له مالعيم بعد دلك، أو أفر الاستد أولاء لتم أفر بعد ذات وجناية العمدة وبي كان اللك في العمد معروفًا أنه للمغراء وقد أقر بالجانية أراك تما بالعمداء صائب كه لا تخام بعد حدا من ثلاثة أوجه: إصا أنا يصدقك المفراته في الملك والحناية حبيقًا، أو يكديه فيبينًا، أو يصدقه في تللك، ويكديه في الحناية.

فإن صدقه القراله في الجناية، واللنك حميمًا صح إقرار المفر، ويقال للمفراله؛

⁽²⁾ هڪرائي مان راکاٺ ئي جي ها. جي ماڪاٺ

اهفع العبيد. أو افعه بالدية، وذلك لأنه ثو استنع صبحة هذا الإقرار إلها يمتنع خن ولى المخابة والمواجعة في ولى المخابة والارجه إلى جدالة والارجه إلى حقد في المخابة والمنابقة والمحابة والمحابة والمخابة والمخابة والمخابة والمخابة والمحابة والمخابة والمحابة والمحابة والمحابة والمحابة والمحابة والمحابة والمحابة والمحابة والمحابة في المخابة والمحابة والمحابة

و قال زفر وحده الله: إنه يصير مختاراً للعداء، ودهب في دلك إلى أن القر لما أفر بالعبد تغيره بعد إقراء بالجناية، فقد أذال العبد عن منكه مع العلم بالجناية إلى المفر له قبل لأن صحة الإفرار لا يقف على تصديق لفر فه، ولهدا فائرا، لو سات المر له قبل التصديق، فإن المفره بصير مبرانًا لورتة المفرك، عصح أنه أذ إلى البعد عن ملكه إلى ملك المقر له بنفس الإفرار وهو عالم بالجماية، فيصير مختاراً مم لا يبطل الاختيار، وإن عاد العبد إلى ملكه بالتكذيب كما لوباع المفر العبد من عيره، أو وهدم من غيره وهو عالم بالجماية، حتى صار محتاراً، ثم عاد العبد إلى قدير ملكه بالرد العبب، أو بالرجع ، في الرجعة ، في بالرجعة .

وأما علما من التلائة فعيوا مي ذلك إلى أن صبحة الإقرار إن كان لا يعف على التصديق، فالبطلان يقف على التصديق، فالبطلان يقف على التكذيب حتى إذا اتصل به التكذيب على من الأصل وإذا نوقف البطلان على التكذيب فعتى كذيه القرقه في إقراره بطل الإقرار من الأصل وحدر وجود الإقرار وعلمه عنزلغ، وهذا لأن الإقرار إحداد، والإغرار محتمل بين الصدق والكذب، فقيل التكذيب اعتبر صدقًا والأن الطاهر أن العاقل لا يقر عنى نفسه كاذبًا، وعا يقر صادقًا والأن الطاهر أن العاقل لا يقر عنى نفسه كاذبًا، وإذا كانيًا، وإذا صار كاذبًا من الأصل لا بنعلق به حكم، فظهر أن القر لم يزل العبد عن ملكه بعد جايته حتى يصير محتارًا بخلاف ما توباع أو وهب والأنه فليك مبتدأ، وإذا كان تقلكًا صار محتارًا والعبد علمه بالجناية، فصار محتارًا وإذا كان تقلكًا صار مولى العبد مزيلا ملكه عن العبد مع علمه بالجناية، فصار محتارًا ويكان الخيارة، ويالعود إلى ملكه الم يكن

زائلاء أماهنا بالتكفيب يظهر أن العبدلم يكن زائلا عن ملكه؛ لأنه يظهر أنه كال كلباً، فلم يصر مختارًا.

فأما إذا صدقه المفر له في الملك وكذبه من الجنابة صار القر مختاراً للفداه، فيلزمه الأرش، ويفضى بالعبد للمقر له، وذلك لأن إقرار ذي البد باختابة على العبد قد صح ؟ لأن الإقرار بجناية العبد رجد قبل إفرار وبالعبد للمقرفه، فيصح إقراره؟ لأن العبد ملكه وقت إفواره بجنايته، وإذا أقر بعد ذلك بالعبد لغيره، وصدقه المقرفه صفر انقر مريلا العبد عن ملكه إلى الفرقه وهو عالم بالحناية، فيصير مختاراً للغداه.

1970 - هذا الذي ذكرنا كله إدا أقر بالجبابة أولا تم بالعبد، فأما إذا أقر بالعبد أولا تم بالعبد، فأما إذا أقر بالعبد أولا ، نم أقر بجنابة العبد حطابعد ذلك، فهذا لا يخلو عن ثلاثة أوحه أيضاً : فإن صدقه المقر له مهما جميعاً ، صدر الخصم هو القر له ، فيقال له : ادفعه أو افدو، وإن جمل (** المقر مقراً بجناية عبد الغير ، وإن جمل المقر مقراً بجناية عبد الغير عليه فصح إقرار، بجناية حبد الغير صحيح إذا صدقه القر عليه ، وهنا صدقه القر عليه قصح إقرار، بالحناية ، وصار الثابت بإقراره كالثابت بالبينة لا شك أنه يقال المعر له : إما أن ندم أو نقدى ، فكذا هذا .

فأما إن كذبه المفر له في اللك والجماية جميعًا فؤه يقال للمفر: أما إن تقدي أو تدفع، وذلك لأن المفر له لما كدمه فيهما مطل إفراره بالعبد للمفر له من الأصل، فظهر أن الإفرار من القوبحناية العبد حصل، والعبد في مذكم، فصح إفرائوه، فيقال له: إما أن تنفع أو نقدي.

وإن صدقه في المثلث، وكفيه في الحناية لم ينزم حكم الهناية لا لتسقير له و لا المسقير له و لا المسقير له و لا المسقير أما لا ينزم فلسفير له؛ لأنه لما صدقه المغير له في الملك طهير أن إقراره بأجماية حصل، والعبد في ملك غيره، وقد كفيه صاحب السلك فيه، فلا يصح إفراره، وأما لا يازم المفير شيء؛ لأنه قم يقر على نفسه بشيء بحلاف ما قو كان أقر بالجناية أو لا، ثم بالمبدد لانه جمل المباعدة ، فإذا أقر بالعبد

⁽١) مكذا في الأصل وظ، وكان في غيرهمة الحصل .

⁽٣) هكذا في طء وكان في فيرها اللمقر أمكان اللمقرال

لغبوه، وعمدقه المفر به في الثلث صار مزيلا العبد عن ملكه إلى ملك المفر له وهو عالم بالجناية، فبصير مختارًا، كما لرباعه أو وهبه، وهنا الإفرار بالحالة حصل وارد... لغره، فجعل مقرًا على غيرةًا!! والمفرعفية، كديه، فلم يصح إقراره

۱۹۲۸۳ - مذا الذي ذكرت كله إذا كان الملك في الصد معروف أنه للدغر، فأما إذا كان مجهولا لايدرى، فههنا على وجهين أنف : فإن أنو أولا بالحديث، ثم بالعبد إن صدقه القرائه فيهما يقال للمقراله : إما أن تدفع أو شدى - لأن المثل تامغراله، والجنالة في ملكه ثبت بتصافقهما فصار كالنات بالمنة والوائمة بالبنة أن الحنالة كانت في ملك القراله يقال للمقراله، إما أن مدفع أو غدى، دكار مقد.

وإن كذبه فيبسد جميعاً يشال للمقران أنه. إما أن تنفع أو نفدي الأن الفراله ل كذبه في إقراره بطل إقراره من الأصل، وصار وجود إقراره وعدمه متزمة، ولوعدم الإقرار والعبد في يده وقد أتر بجناية، فإنه يقال له: إما أن ندفع أو تفدي، فكذ هذا.

وإن صدقه في الملك وكذمه في الجنابه، صدر العبد ننفسر الد، ولا يلوم المقر ولا المقر فه حكم الجنابة، أما لا طارم المفر له، لأنه لو لو مد، لو مد بحكم إقرار النقر، وإقرار القراء المقرة والوال الغير عمى الغير حض، وكذا لا ينزم الغر شيء وكان بجب أن يصير الفر مختاراً للفداء الالالواقرار بالحنابة نظاهر بده، لان إقراره بالجنابة صح من حيث انظاهر ، لأن الملك له وقت الإقرار بالحنابة نظاهر بده، فإنه ظاهر البديدل على على لملك، فصح إفراره بالجنابة من حيث الظاهر كما الوكان ملكه هي العبد معروفًا.

قإذا أقر بالعبد تعيره، وصدقه المفيرك، صبار المفرقة مؤيلا أنبيد عن ماكاه بدورا صبح إقراره بالحناية ، فيجب أن يصير مختا) الفنداء كما نو كان اللك معروف له في هذه العبد وقت الإقرار بالجناية إلا أن الحراب عبه أن الملك هنا وقت الإقرار بالجناية ذيت له يطاهر اليد، والمملك أشبت بطاهر اليد يصبح لإيناء ما كان فاداً، فأما لا يصلح لإنسان ما لم يكن فابدًا، واحتباد العماء لم يكن فادنًا فلا يشبت الملك أنساب بظاهر اليد بحلاف ما إذا كان المنك معرودً في العبد، لأن الملك المعروف بدلين أخر ساري البادكما لا يصلح

⁽١١) عندا عن طوف وم، وكان من الأصل حص

⁽٣) هكذ في لأصل وطل، وتناف من سرهما الحصل .

لإيقاء ما كان نابئاً يصلح لإنبات ما لم يكن ثابتًا، ألا ترى أنا من المشرى دارًا و يجتبها دار هي بد أخر، فاراد در البدأن يأخذ الدر بالشععة باللك الخاب له يظاهر البدلم يفدر، وقو كان الملك له في الدار معروفًا كان له أن ياخذ الدار بالشععة، فكذا هذا، فهذه المسألة تفارق ما إذا كان ملكه هي العبد معروفًا هي فصل واحد، فأما في فصلون، فهذه وتلك سوءه.

علما إذا أقر بالملك أولا شهربالجناية إن صدقه فيهمناء يضال لخراله: إما أن نقاع أو تضايء وذلك لأن الملك الثابت في العبد لم كان معروفًا للمقر لكان الخراله هو المُطالب يحكم الجناية إذا صدقه بيهماء فإذا كان مجهو لا لا يدري أوثي.

وين كذبه فيهما خال للسفر . إما أن ندفع أو تقدى الآنه لما كاميه فيهما صار وجود إفراره وعدم بمتركة ، وإن صدفه في الملك ، وكذبه في الجناية لم يكل على والحد منهم. شيء وكذبو .

وإذا أقر الديد عني غيره وهو مولاه، فإنه لا يصح فراره إذا لم يصدقه المولى عن الدنع أو الديد عني غيره وهو مولاه، فإن الجناية الموجهة للمال من المملوك موجها الدنع أو المعاد، وإعارت في عاهر عنوك الموقى، فيكون العبد معراً على الوس، وإقرار النيز على غيره، وهو الماقلة يخالف ما أذا أثر بالجناية الخطأ، فإنه لا بصدق في إفراد، لأنه يقر على هيره، وهو الماقلة يخالف ما إذا أثر الجناية الخطأ، فإنه لا بصدق في إفراد، كأنه يقر على هيره، وهو الماقلة يخالف ما إذا أثر العبد بالقصاص على نصه حبث صحاً إقراد والم كد قبل الرق، وفم يصر عنوكا المعرفي بدلين أن إقرار المولى عليه ماقتصاص لا يصح وقراده، ويقا على المائد عصل "المهد مقلول المولى صحح إقراده، وذا كان الدم ملوكا المعبد حصل "المهد مقراً على نقسه، فيصح إقراده، فأما موجب اخطأ المال وذات المنفع أو القدام، والد جر في ذلك وغير الناجر صواء؛ لأن الجناية غير دخلة فحت الإذن؟ لأنه البست صحارة، والمائد عمواه؛ لأن الجناية غير دخلة فحت الإذن؟ لأنه البست

⁽١) هكذا في غد و ف و م ، وكان في الأصل. جمي.

⁽٢) هكذا في الأسراع أطاء وكان في هيرهما الضعيل.

وهذا بعضلاف المكانب إذا أتو بالجابة خطأ، فإنه بصح إفرازه و لأن موحب جديته في كسبه ، وإفرازه في أفساله صحيح حتى لو لم يغضي الفاضي بشيء حتى عجز ورد في اثر في طلق إفرازه و لأن حقه في كسبه فد بطل بالعجر ، فيو يقي " أحكم إفرازه فزم المولى موجب جنابه بإفرازه وإله لا يجوز أو وبله أعلى .

الانتخاراً المفدود وعلى محمد وحمد الله في الجامع المحجود وجن قال لعبده : إن مختلف فلائله أو وبيته و أو محجود وأن حرد فقس العبد قلك دعهو حريسه الولي مختلراً المفدود وعلى قول زفو رحمه الله : إن الولى عجز عن الدفع بصبع و وجد من المخابة العبد، فوجت أن لا يصبو الذلك محتاراً فياماً على ما لو دير فين المخابة ، وقياماً على ما لو ذال نعبه عن إن وخلت الدار ، فأنت حرد أم دخل الدار بعا الخابة والولى عالم بهذا على ما لو ذال نعبه عن انعيد لم يعمر الولى محتاراً ، وكان غليه الأقر من في منه حتى عنى انعيد لم يعمر الولى محتاراً ، وكان غليه الأقر من في منه عنى وجد قبل اختابه وقهذا كالوا فيمن قال لعبده : إن دخلت الدار ، فأنت حرد أم واليوس وجد قبل اختابه وقهذا كالوا فيمن قال لعبده : إن دخلت الدار ، فأنت حرد أم والكال المرافعة إلى المختار البحري والطلاق وعندار البحري والأيان تفتضى شروط في المستشل لا وبعا مضى .

و بمثله لو قال بعد الخلف بالطلاق لعبده: إن دهلت، فأنت حراء مدحل الدار حتى عنق طلقت امرأته الأن إعتاق الذي هو شرط وقدع الطلاق و جد بعد اليمون بالطلاق باعتبار السمين والشرط جميعًا، ولا يقال: بأن المعلق بالشرط عند وحود الشرط بجعل كالمرسل، ولو أعش بعد الجائية وهو عالم بها صار مختاراً، فكذا هذا الأن هذا بشكل هسألة الدخول، فإنه لم يحمل عندان حول كأنه أعنق إذ لو اعتبر مكذا صار محتذاً كما لو أعتق بعد الدحول وهو عالم بالجدية.

وأما عسماهما الثلاثة دهبوا إلى أن امولى أحسق العبد الحنق بعد الحبابة من كل وجه وهو عالم بالجناية ، فيصير محتازاً فياماً على ما لو أنشأ عنفًا بعد الجنابة وهو عالم بها .

 ⁽٩) هکفا في ظ د وک الله في الأصل و آده . أفلو بغش د وفي ام أ العلو بغلل بالمستخدر حكم الفراق.

وإعاقلنا الداعن بعد المنابة من كل وجه الأله على العنى يحديد العبد العمار محنفا الديد الجابة لاستانة وكان هذا بنزلة عن قال لامرأته الدموصت مرضا أموت فيه فأنت طائل ثلاثاً، ثم مرض موضد عات فيه صارفاراً كما لو طلقها بعد الرض الأنه على الطلاق بالرض، فصار مطائماً لها بعد الرض من كل وجه، وكذب إذ قال الولى العبدة إذا مرصت مرض الموت، فأنت حواء ثم مرض مرصاً محد فيه عنل من ثلث ماله كما لو أثنها العارب في عنل من ثلث ماله حواء ثم مرض عرضا العارب في عنل من تلك ماله مواء شها دخيل الدار بعد الجابة على العارب في يتلد خوال لا بالجابة والدخول قد يرحد قبل الجناية من كل وحد، لآنه على العن يالدخول لا بالجابة والدخول قد يرحد قبل الجناية ويعدد والمنابة ويعدد العارب في ومعددا، فقر يصر مخاراً الحلاف ما نحن فيه .

قال الشيخ الإصم الآجل شيخ الإسلام في شرح ديات الأصل . هذا إذا على العنق بصرب بوجب القال. الدافا إذا على المدنق بصرب بوجب القصاص بأن قال. إن ضرمت بالسبع، فأرت حرد فياه لا ينزم المرلى شيء لا القيسة ولا القداء؛ لأن تحمل المولى معتقة أن بعد الختابة وهو عالم بها والختابة موجة للقصاص لا يصبر سخترا الملقداء؛ لأنه لا عداء عليه متى كانت الجابة موجئة للقصاص ولا يصبر سخترا للقداء؛ لأنه لا عداء عليه متى كانت الجابة موجئة للقصاص ولا يصبر عدد الأنه لم يستهلك حق ولى اختابة بالاعتباق الأنه حق ولي

تم إن محمدة رحمه الله دكر في هذا الكتاب الشجة ولم يدكر الموت وذكر في كتاب لديات من الأصل الشجة والموت حسيفاء ولا فرق بسهماء لأن نص الشجة جاية، فهو أضاف العنق إلى حالة الجنابة، فيكول مختارًا للدية إذ مات، والأرض إذ لم

وذكر في هذا الكتناب الرمى، ولم يذكر الرمى في ديات الأصل ، ولولا هذه الرواية لكان لفائل الأصل ، ولولا هذه الرواية لكان لفائل النائل في الرمى ليس الجديد الكان لفائل النائل المي ليس الجديد الأب قد لا يصبر مختلل المداه، والم يقلل أن يقول: مأن المراد من الماكن الذاكور في الكتاب الرمى مع الإصابة ، عالم فائل رمينك، وفي الرمى صلاحالة

بقائي ومي

فشاء والوحل مع الإصابة جابة، فكان مصيفًا لعنق إلى ما هو جنايه، فيشبير مختراً غله، ملهدا-والله أعلم-

قال محمد وحمه اند في الكتاب وحل قطع يدعب رحل عسناً ، فأعتد مثولي ، ثم مات العبد من ذكك ، فإن كان للعبد و، تذخير الولى ، فلا فصاص فيه ، ولكي بيغي أن تجي ما لكي بيغي . أن تجي الدينة ، وإذ لم يكن له ورأة غير أغراقي يعتمي منه عند أبي حييفة وأبي يرسف رحمهما الله ، وعدل الفاض أرش اليد ، وحمهما الله وعدل الفاض أرش اليد ، وما نقصه الفصم إلى أن أعتمه ويعش الفاضل .

أمنا الفيصل الأولى: وهو من اداكنان له وردة سبوى الولى إعاله النج وجه و س الفيساني الاغتياء الولى، فإنه باهتيار ابتداء الجيابة يحب العصاص للسولى و لأنا الحديد و جدت في ملكه، ولا عنسار اللهاء الجنالة وهو حياله الموت يحب للورثمة لأبه حرامي غلا خلاف وفي الحديث قد تعليم الحالة الأولى، وقد تعليم الحالة القالمة، وقد تعليم الحالنان حميمًا، فاقسه ولي الفصاص، وهذا الاقساد لا يرتمع، وإذا استمع المونى مع ورثة العبد، لأن المستحق مجهول، وإنبات ولاية الاستعار لمحجول لا يعدم.

وأما الكلام من الفصل الثاني محمد رحمه غه يقول التنبه مدب الاستحقاق الأن عنبو بندا الختابة مسب الاستحقاق الأن عنبور بندا الختابة سبب الاستحقاق النائد، وباعتبار الانبياء سبب الابتحقاق، الولا، والعصوبة والحكم لا ينت بسبب محهور، فألحق اشتباه سمب الولاية باشتباه الولى، وإنا الولى، في ما ينب أرش الهذه وما نقصه الفطع إلى أن أعتف كنا صاء هما يمولان: إن المستوى ببب أرش الهذه وما نقصه الفطع إلى أن أعتف، كنا صاء هما يمولان: إن المستوى القصاص مو المولى على كن حاله وهو معموم، واشتباه السبب لا ينبع الاستحقاق هما الأمارة، تعلاق جهالة المستحق الإيام مصبة إلى المازعة.

قا قاصل أن عند اشتماه الولى إحماع أنه لا محت ، وعبد المشاه السبب احتلاف يختلاف ما إذا كنان الفطع حضاء لأن العنق قاطع منز بة الجنابة إذا كنات حصاً لشيمان المستحق حال النقاء حناية الولى ، وحال مرابة العبد وتنادن المستحق بقفع السرية، أما

١٤) هَا فِي هَا مَا وَكِالِ مِن الأَصْلُ مَا فَامَ مَا أَنْ لَنْ مَكَالِمَا عَالَمُ

إذا كان العبد فالعنق لا ينع السراية؛ لأنه لا يبدل المستحق؛ لأن المستحق في الحالين واحد وهو العبد، وإنه في حق الغصاص منى على أصل الحرية، وإنما يستوفى المولى بطريق الخلاف عنه، وإذا لم يكن له وارث آخر لم يشغل المستوفى، فلم يتبدل المشحق فيستوهى، وفي الأصل إذا جرح العدد رجلا جراحة، ثم إن المجنى عليه خاصم المولى، فخير والقاضى، فالحتار عبده، وأعطى الأرش، ثم انتفضت الجراحة، ومات المجنى عليه، فالقياس أن يكون هذا اختيار منه للدية، وهذا قول أبي يوسف وحمه القا الآخر.

وفي الاستحسان: أن لا يكون اختيار لملدية، ويحبر الولى خياراً مستقيلاء وإن شاء، دفعه وأخذ ما أعطاه، وإن شاء فغاه، وهو قول أبي يوسف رحمه الله الأول وهو قول محمد رحمه الله، وقال أبو يوسف رحمه الله يقول أولا: بالاستحسان، ثم وجع إلى النياس، وقال: بأن عليه الدية

قالوا: وهذا من المسائل التي رجع أبو يوسف وحده الله فيها من الاستحسان إلى القياس، وهي ثلاث مسائل: أحدها: هذه والفائية: وهو أن الرمن بهم المثل اهل بعمير رهناً بالمنعة، إذا ورد الطلاق قبل الدخول؟ فالقياس أن لا يصير وهناً بالمنعة محبوساً بده وهر قول أبي يوسف رحمه الله الأخر، وفي الاستحسان: يصير رهنا، وهو قول أبي يوسف رحمه الله الأخر، وفي الاستحسان: يصير رهنا،

والفائفة: مسألة ذكرها في كشاب الصلاة وغيرها، وهو أن الصلى إذا تلا أية السجدة في الركعة الأولى ومسجدها، ثم ثلا تلك السجدة بعينها في الركعة الثانية، هل يلزمه أن يستجد أخرى؟ فالقياس أن لا يستجد لها أخرى، وهو قول أبي يوسف الأخر، ففي الاستحسان: يستجد فها أخرى، وهو قوله الأول وهو قوله محمد رحمه انه.

وأما وجه القياس في مسالة الديات وهو قول أبى يوسف رحمه الله الآخر ظاهر، رهو أنه اختار أرش الجواحة، فيكون مختاراً لأرشها، ولا يحدث ههنا قياساً على ما لو قال: عفرتك عن الجراحة، وعما يحدث منها على قولنا، حتى إذا مات المجروح من دلك لا يكون على الجارح شي، عند أبى يوسف ومحمد رحمه هما الله، كذا هدا، والعليل عليه ما لو أعنق العبد وهو عالم بالجراحة، شم انتفضت الجراحة كان مختاراً فلدية؛ لأنه لما أعنق وهو عالم بالجناية اعتار أرش الجراحة، فصار سختاراً لأرش الجراحة

وتريونا سود كداهنان

وأما وجه الاستحداد في ذلك الدانولي إلى احتار الرش الجراحة بداء على تحيير الغاضي، فإن محدثاً وضع السائة فيما إذا خير الفاضي الولى، فاحترار أرش الخراحة وتحيير الفاضي قد يظف قد يظف المات فجروح من الخراحة الانه ظهر أنه حيره قبل البراء وتخدر الفاضي في المرد ناصل، وإذا يطل تحيير الفاضي بعلى احتبار المولى الفتي كان بداء عليه الالان ما ابنى على شيء بكون البحاق، وإذا يطل الحيار المولى حير الفاضي كان الخدار المولى حير الفاضي كان المحال المحال المحل بعض المنب وإذا يطل المحتار المولى حير الاحتبار وعدم عنرانه، فكانه لم يخير المائة به المحال المائة به فكذا هذا الميكان المائة به فكذا هذا المناخل مائة المائة به فكذا هذا الميكان المائة المائة به فكذا هذا المائة المائة به فكذا هذا الميكان المائة المائة

وأيس هذاك المرحدًا عن الجرحة، فإنه يكون عفواً عنها، وعما يحدث مها؛ لأن عقو الدين عليه هناك ما كان مبيّاً على أمو باطل حتى يقال : إذا بطن لبس عليه بيطن طباء، وإدا كان عقواً مبتدأ عن اجراحة، والعمو عن الحراحة عقو عنها، وهما بجدت منها عندنا

فأما في مسألتا عدد تخير المولى إنما كان ناء على تعدير انفاصي، وفد بطل تغيير الفاصي، فيبطل ما ابنى عليه في مسألتا من مسألة العفر أن لو قبال: الخيرت أوش جراحه ابنده من عبر شغير الفاضى، وهداك إفا عادت النجر وج عي نجر أحمة فيصير مختاراً للفد ، عند محسد وحمه الله ، وليس كالمعنق ودنك لأن اختيار الأرش ، إلك نب ساء على العنق الأن الاختيار إلى فيت في صدمن العنق، والعنق لم يبطل بموت للحروج الأن العنق عدد وقوعه ثما لا يحتسل النقش، فيلا يطل ه الإنتي عاد همو الاختيار بحلاف ما بعن عبه إلا أن أبا يومف وحمه أنه رحمه أنه رحم إلى القياس لقوة وحم الابتيار بحالف ما بعن عبه إلا أن أبا يومف وحمه أنه رحم إلى القياس لقوة وحم التيار سوي وفاك لأن الخيار القاصي وفاك لأن العنيار القاضى، وفاك الأن الخيار القاضى، وفاك المواصة من غير تحيير القاضى، وبلو اختيار القاضى، عبد تخيير القاضى، وبلو اختيار من غير تخير تخير من غير تخير تخير القاضى، وبلو اختيار من غير تخير تخير من باير منا المحيار من غير تخير تخير من غير تخير تخير تخير تخير الفيار من فير تخير تخير من باير من المحير من غير تخير تخير القاضى، وباير من المحير من غير تخير تخير القاضى ، وباير المنا المحير باير منا من المحير تخير تخير المنا المنا المحير المحير المنا المحير الم

19784 - قال محمد وحمه الله في الجنامج الطبغير : (أمة مأذونة استه الت، أم ولدت ينام الولد معها في الدين، ويسرى الدين إلى الولد، ولو جنت جنابة. ثم ولدت لابدقع معها بالحناية - ولا نسري الجماية إلى الولاء وقد ذكرنا العرق قبل هدا.

١٩٢٨٦ - قال محمد رحمه الله في "الحامع الصغير" ، مكاتب جني ، ثم عنجز ، ورده في الرق ، فإنه يخير مولاه بين الدفع والقدام ، وقد مرت المسالة آيضاً

1974 - قال محمد وحده الله في الجنامة الصغير . عبد لرجل إعم وجل أن مولاه أعتقه ، فقتل الديد ولذا لللك الرجل خطأه فالا شيء عليه ، هذا هو لفط هذا الكتاب ، وفي الأصل يقول: إذا جني العبد جباية ، وأثم ولي الجناية أن العبد حر ، وجمل السالة على ثلاثة أوجه : إما إن ألو ولي الجناية أن العبد حر الأصل ، أو أثر أنه حر أو أثم أن مولاه أعنقه ، قان أقر أنه حر الأصل ، فلا ضمان لولي لجناية لا على العبد ، ولا على الموثى : أما لا ضمان له على الموثى الأنه زهم أن وقت الجناية كان حراء ولم يكن علو في للموثى ، وموجب حناية الحر عنى غيره حالة الخطأ لا تجب إلا بحكم المغلى ، فقد أثر ببراءة المولى ، وادعى الصمان على العبد وعلى عاقلته ، ولم يثبت ما الاعلى من العبدة في في ذلك ، ويفى العبد علو في حاله ؛ لأن إقراره بالحرية حصل ومر أجسى من العبدة فلم يصح إقراره كمن أثم يحرية عبد الغير من الأصل ، وكذبه المولى في ذلك ، فإن المدين على خاله ؛ فكذلك هذا .

وكندلث الجنواب إذا أقر أنه حديد لأن الإقرار محرية مطلقية إقرار بالحيرية من الأصل؛ لأن مطلق الاسم ينصدوف إلى الكامل، والكامل من الحيوية أن يكود حير الأصل، فكل جداب عرفته ثمة منهو الجواب هذا.

خَامًا إِذَا أَفَرَ أَنَّهُ أَحَتُهُ المُولِي إِن أَفَرَ أَنَّهُ أَحَتَهُ فَبَلِ الجِنَايَةُ ، فَالجِوابُ عَبِه كَالجُوابُ فيما إِذَا أَقَرَ لُهُ حَوْ الأَصلُ ا لأَنْهُ زَعِمَاتُهُ كَانَ حَرَّا وَقَتَ اجْنَابَةً وَلَمْ يَكُنَّ مُلُوكًا لَلمُولِي .

وإن أقر أنه أعنقه بعدا لحناية، فقد أفر ببراءة العبد، وادعى على الموسى القداء، إن ادعى أنه لم يكن هائمًا ادعى عس المولى ضمان القيمة، وأسكر المولى ما ادعى عليه من صمعان انفذاء أو الفيمة، فيكون القول فرل الولى مع يجينه، وعلى ولى الحناية إقامة البيئة؟ لأنه ادعى عليه دعوى صحبحًا، وفي المسألين الأولين لا يدعى على المولى ضمالًا، فلايكون بين ولى الجناية وبين المولى حصومة، ويكون العبد وقيقًا على حاله؟ لأنه أقر يحربه والعبد ملك الغير، هذا إذا كان الإقرار من ولى الجماية فيل الدفرة، إذا قال الإقراز من ولى الخديه بعد المدفع إليه إن أفر أنه حر الأصل أو أقر أنه حر لم يكن له على المونى مسيل ولا على العبيد، إلا أن العبيد يعشر؛ لأن الإقرار محرية الأصل حصل والعب في ملكه، والايكون لأحد على العبد ولا "ك لان ولى الجناية رعم أنه لا ولا الله، ومولى العبد زعم أن الولاء فلمولى إلا أن المونى يبرأ من ذلك.

وإن أقر أنه كان أعشاء قبل الحناية فإنه يحكم بيحرينه الآء أفر بحرينه والمبدل ملكه ويكون ولاء، موقومًا (الأنه أقر عولاء، أولى العدد، ومولى العبديير أمن ذات، وأقر بولاء، وفي الحناية، قبإنه زهم أنه عنق من جهشه، فيكود، ولاء، موقومًا في هدا العصل -واقه أعلم-

19704 - قال محمد رحمه انه في "مَجَامِع الصخير" ، رجل قال تعييبي له: أحدكما حرء لم جاء رجل ، وشج كل واحد من الميتمن شجة ، أو قضع بدانميدين ، يجب عليه أرشهما للفولي ، ريجب أرض الرقيق لا أرض الحرء ولر قتلهم، حميكا يجب قيمة عبد ودوة حرء وإن كان القائل اثنين يحب عليهما ليمة عبدين .

وحاصل هذا الفرق يرجع إلى معرفة صفة النباذ في الإيجاب البيب ونقول: صفته أنا إنشاه من وحه إضهار من وحه ؛ لأن الإيجاب نازل من وجه درن وجه ؛ لأنه قوله أحدكما حر نكرة في الأصل ؛ لأن أحداً اسم نكرة معرفة باعتبار الإضافة ؛ لأنه أضافه إليهما وهما معرفان، والإضافة إلى الحرف معرفة، فكان تكرة من وجه معرفة من رجه ، فكان الإيجاب البهم تلزلا من وحه دون وحه ، فكان البيان يشاء من وحه يظهار من وجه ، وكل تصرف يطل به محلية الإنشاء داخل بأحدهما يوجب تعبين الأخر للعنق ؛ لأنه لا ينصور البيان بعده بوصفين، موصف أنه إنشاء ، ويوصف أنه إضهار ، والشروع يوصفون لا يعرم يوصف واحد.

وعن هذا قلت: إنه إداستات أحدهمساء أو دع الموثني أحدهمساء أو وهب أو تصدي و أو وطرو إحدى الجناريتين بشمين الأخر للمحتق؛ لأن البينان يدحد ووابد تم توصفين: توصف أنه إنشاء، ويوصف أنه إظهار، ويقطع البد والشجة لا يضوت محلبة الإشتاء، فلا يتعين أحدهما للمتق، بل يبقى منكراً، ألاثري أن بعد دلما لقطع يجبر

⁽¹⁹⁾ وفي م أميرل أمكان أولام

المؤلى على البيان، وإذا قطع به عما، فقد تعلم عند كل واحد منهما، وكل واحد سهما على البيان، وإذا قطع به عما، للمولى؛ الأن المتق لهى بعض متى يجب له م ورف بعن العقل، ونبع العمل في حق ليان، فيقى الأرش سالما للمولى، فأما يذا فتاهما حسيماً بيافقال يقوت محليه البيان فلابلاء وأن ينفذه زهوق أحدهما على الاخور، وعند ذلك يتمن الحى لمحرية، فصار فائلا عبداً وحراً ، فتحت فيمه عند ودره حر، وإذ قتلهما رجلان، وكل واحد قتل شحصاً معودًا، والمعرد ليس محر أصلاء عبد عبد فيمه عبد فيما عبد فيما العبد ولذه العبد العبد ولذه أصلاء

19789 - قال محمد وحمه الله في المامع الكبيران وإذا قال الراح فبيدين له في مبحدة في مبحدة ألمحة كما حود فم إن أحدهما قال وحلاحطاً، فالفافس وخير الولى على السلاد الآن، بحاية لم نبطر ملكه ولاحباره، فإن أوقع لمنق على عبر محالي عبر محالي حير في الجاني بين الدمع والفاده؛ لآن الجاني صار حالصاً بحكم الجناية ، وحكمها التحبير بين الدمع والفاده والمتن على الحاني ما محتارًا للعداء في الحاني الأنه فادر على إيقاع المتن على الجانية من محتارًا للعداء في الحاني الأنه فادر على ويقاع المتن على الجاني محتارًا للعداء في الحاني ويتما الدني على الخاني ويتما أمع الدني في الحاني ويتما أمع الدنية في الحاني ويتما أمع الدنية في الحاني ويتما أمع العالم بالخالية.

وقرق بين هذا وبيسما إذ ماع عبداً على أنه بالخيار ثلاثة أمام، فجي العمد في بد البائع جديدً موجبة للعال في مدة الحيار، فأن فتن رحلا حطاً، فأحز الدائح البيع فيه مع العلم ماخيلة ليربصر محذرًا للقداء وإن أعجز نفسه عن الدفع مع العام ماجازية ه

والقد في وهو أن المصرف المحجر عن الدفع إقا يجعل اختباراً للضاء إذا صدو التصوف عن اختبار، وحالت البائع غير مخار في الإجداء، بن هو مضار فيه أرتومال إلى التمن متى وجد الميم لنظر في حقه، وكذلت المتبرى محتاج إلى وقع المقد بالقسح المختص عن الحق مي ظهر أن الساعة لا تصام عدم كان مضاراً مي ذلك، والتصرف الصادر عن اضطرار لايكون دلين احتبار القداء كما لو أكرها السلطان على بع العدد الخالي، أما هنا كان متمكمًا من إيقاع العنق على عبر الجاني من غير أن يلحقه ضرره مصار بإيفاع العنق على احامي عن احتبار مختار للعداء في الخاني، طاعر، وقو كنان كل واحد من العبدين قتل رجالا خطأ بعد العشق البيم، ثم أوقع المرتى العشق على أحدهم بعيده بخير بين الدفع والعداء في العبد الأحراء وعليه فيمه العبد الدي أوقع فيه لولي الحاية بريديه إذا كانت فيمته أقل من اندية، ولم يصر محاراً للعداء يصرف العش إلى الحارى بحلاف المسألة الأولى

والصرف أن في المسألة الأولى قادر على صرف العنل إلى غير اجاني، قصار يصرف العتق إلى الحالى عن اخبار مع العلم بالخديد مختاراً للقداد. أما ها لا يعدر على صرف العقل إلى عبر اجانى الآلان كل واحد من العدين حالي، فكان مضطراً في صرف العنق إلى الحانى، وهذا لا يصلح دليلا على احتيار القداء، ومنى لم يصر محتاراً للقداء صاراء ما بالكان ألم بالا لا يصلح دليلا على الدين على وجه لم يصر مختراً للقداء مصال مستهلكاً، والاضطرار "الانهام حكم الاستهلاك، عبرم الأقل من قيمته ومن الدياء كما لو ياح الولى العبد الخال، وإلم يعام بالجناية

 ١٩٣٩ - قرق بين هذا ويسما لو طلق إحدى امرائيه في صححه ثلاثًا، شرموض مرص الموساء فأجار على الديناء فأوقع ذلك على أحدهما، فإنه يصير دارًا، وإنا كان مضطرًا في البيان.

وانضرق وهو أن حكم الصرار إما بنات باعتبيار الظلم بإنصال حق الرائه، وكون الإبطال ظلمًا يعتبد العصمة، وكونه مصطرافي إبطال خلاله يعتبد الغير لا يبطل العصمة، وأو لدافضال الوانف الغير المعمودة، وأو لدافضال العيرورة، كان الإبطال ظلمًا، طبت حكم القرار، فأما فيد تحن فيه فلم يوجد منه تصرف العش إلى هذا العيد الذي أوقع العش فيه، ولا تشهويت الموجب الأصلى وهو الدفع، وقلك ليس بظلم منه، ووجرب الذية عند اختيار الفذاء لمن تكونه ظلمًا من الاحتيار، فلم يصر مختراً للعداد.

وكذلك تو كانت حدية أحد العمدين قطع بدو حداية الأخر قتن تصل عطا كان الحواب كما طناه لأنه مضطر في صرف العش إلى الجاني؛ لأنه لا يقدر على أن يصوفه إلى فاير الجاني، ولا ينظر إلى الأقل والأكثير هنا؛ لأن الإنسان فيه "كينو من احتيار الأوش لأحدهماء وإذكاذ حقه أقل مل حقالأخر لعلمه يخصوبنه، ولأنه لايسامحه في دلك، وقد يسامحه حتى بكون حقه أكثر ، فيذا ليه ينظر إلى النفاوت كان هذا وما لو أنفل أرش الجناية على السواء ، ولو قال في صحبته لعبيدين له فيبعية كل واحد منهما ألم: أحدكما من ثوفتل أحدهما رجلا خعنًا، تومات الولى قبل السان عني من قبل واحد منهما تصفه ، ومنعى كل واحد منهما في عيف فيمته ا لأن البيان قد فات عوت المركي، والعنق الحبم يشبع يعوت البيان، وللمحتى عليه في مال المولى قيمة الجامي بريد به ه إذا كانت فيمته أثل من الأرش تعتمر من حميع ماله ، ولا بصير المولى مختارًا للفلاء؛ لأن نزول العنل في نصف الجاني تشبوع العنق فيهما عندهوت البيان، ليس مي استم المولس، ولا شحقق الاخشيار يدون صنعه لكن تعدر دفع الجاني بنعوذ العتق في تصفحه وذلك مصاف إلى الكلام السابق الخاصل منه قبل الجنايف ولهذا اعتبر العنق من حميم المال، فكان الاستناع عن الدمع منصافًا إلى صنعه صنعها لا يصلح ولالة اختيار الفلاله لاستحالة أنابصم الكلام الهاجود فيا اجنابة العبدادليل اختيار الفقاء ويناكان امساع دفع العبد مضافا إلى صحه على وجه لم يصر مختاراً للفذاء صار مستهلكاً للعبد، فيلزمه حكم الاستهلاك ويكون فللشمن جميع ماله؛ لأنه لزمه بسبب معاين وجدمته حالة الصحة، ولو ازمه بسبب معاين في حالة الرض يستوفي من جميع سالم، فهمًا

ولع كان كل واحد من العندين قنل وجلا خطأ، والنسالة بحالها سعى كل واحد من العيدين في نصف فيمناء ولكل واحد من الجني عليه في مال الولى فيمة العيد الذي حي عليه، ولم يصر المولى مختاراً للقداء؛ لأن في هذه المسأله لو أوقع المولى العنل على أحدهما لم يصر المولى محتاراً للقداء لكونه مضطراً في ذلك، فلأن لا يصير محتاراً للقفاء هنا، وقد شاء العنل بغير فعله كان أولى

1979 1 - وهذا الذي ذكرنا كله إذا أوقع المولى العنق المسيم على أحد عبديه قبل الجناية . أما إذا كان إيقاع العنق المهيم بعد الجنابة ، فقال رجل له عبدان قبمة كل واحد

آرني.

⁽۱) وكان ني ما أثلها أمكان أضار

منهما ألف، فقتل أحدهما قنبلا عطأ، ثم قال الحولى في صححه: أحدكما حروه وعالم بالجنابة، ثم هات المولى وي المسهدة، وسمى كل واحد منهما لصغه، وسمى كل واحد منهما لصغه، وسمى كل واحد منهما في نصف فيسته، ويعمير المولى سخت واللفقاء في الجائي، لأن الولى عند ترك الحيان في حله السألة، صار معتقاً نصف الجائي بإعناق وجد منه بعد الجنابة مع العلم بالجنابة، والإعتاق بعد الجنابة عابصلح اختياراً للفناء فصدار مختاراً للفنداء فو عنق المعلم حتق الكل في حق اختيار الفداء سواء بخلاف المسألة الأولى؛ لأن هناك يصير معتقاً نصف الجامى بإعناق "أو جد منه قبل الجنابة، وهذا لا يعملح ولبل اختيار الفداء،

ثم إذا صبار مختاراً للفداء، فعقدار الفيعة يعتبر من جديع المان، لأن هذه القدر كان واجباً عليه من غير اختياره على وجه لا محيص نه عنه: لأنه كان يدعمه، أو يفديه لامحالة، فأما الفضل على ذلك إلى كمال الدية، فإنما لزمه بالحثياره، وهو ترك البيان بغير عوض، فكان بمزلة التبرع، وقد حصل حالة المرص، فيعتبر من المثلث.

١٩٣٩٣ - قرق بين هذا وينما إذا قال الرجل لغيره في صحته. ما ذاب لك على قلال، فهو على، تبوذاب والكفيل مريض، فقاك يعتبر من جميم المال.

والفرق وهو أن الكفالة وإن كان تبرعًا إلا أنها نفقت في حالة الصحة ولزمت، ولهذا لايقدر الكفيل على إيطالها قبل أن يذوب من غير رضاء المكفول به.

وإذا نفيذ هذا التبرع في حالة الصحة، صدر هذا يمنزلة مال واجب في حال الصحة، ويده يمنزلة مال واجب في حال الصحة، ويعتبر من جميع المال، فأما ها قوله: أحدكما حرام العلم بالجناية ثم يقع الخنباراً نافذاً الازناء فإن للمولى أن يصرف هذا الكلام إلى غير الحاني، وإنما يصبر الحنباراً للقداء نافذاً حين أيس عن البيان، وذلك في أحر جزء من أجزاء حياته، ذكان الاختبار منه موجوداً في حالة المرض، واعتبر من الثلث، فيذا فترقاً.

وإن جنى كل واحد من العبدين جناية وباقى السألة بحالها ، صعبا على الرجم الذي وصفنا ، وصار مختارًا للقداء في الجانيين ؛ لأنه صار معتقًا نصف كل واحد منهما بكلام وجد منه بعد حنايتهما مع علمه بجنايتهما، وإعتاق البعض في حق اختيار العداء

⁽١)مُكذَّا في ط، وكان في غيرها أعتبار ".

عبرتة إعتاق الكل، ولكن يجب دية واحدة في مال الولى وقيمة أحد العبدين، ويكون فلامن جميع الخال وما زاد على الفيمة إلى تمام الدية الأعرى، تعتبر من ثلث المال، وإلى كان هكذا؛ لأنه لما قدل وسرحانة الصحة. أحدثها حر وقد حتى كل واحد من العبدين حتاية، صار مختار الجناية أحدهما لامحالة إلى أيما صرف العتق، وتفق هذا الاختيارية في حل الأخر، فإذا بلغ أخر حزم من أجزاء حياته، ووقع أيأس حن البيان وصاو معتقا نصف كل واحد منهما لكلام وجد منه بعد الجناية فيار مختار ألملقدا، في حق الأحر في آخر حزم من أجزاء حياته، عصار منه بعد الجناية فيار مختار ألملقدا، في حق الأحر في آخر حزم من أجزاء حياته، عصار مسيرها بما إداد على الفيمة إلى تمام الدية، فيحتبر ذلك من فلث المال، ثم ما وجب من عميم المال، وما وجب من ثلث المال يكون بين ولهي الجناية نصفين، إذ ليس أحدمها أولى من الآخر.

ا ١٩٢٩ - قال في الجامع .. رجل له عبدان سالم و دبير، فقتل سالم رجلا عطأ من صحة المولى، فقال الوثى: أحدكما حراء ثم قتل بديع رجلا أخر في صحة المولى، شمات الموثى قبل البيان عنق من كل واحد منهما لصفه، وسعى كل واحد صهما في مصف قيمته ، والرم المؤلى الفداء في قتل سائم؛ الأنه صار معتق نصفه عند شبوع المعتن فيهما بإعناق وجد منه بعد جناية سائم مع العلم بالجناية ، وهذا منه اختيار الفداء إلا أن قدر قيمة سائم من الدية تعتبر من جميع المال، وما زاد على فقك إلى تمام الدية بعتبر من المفت، ولم يلزمه الشاء في قتل بديع ؛ لأنه أضاف جن من أجراء حياته ، فيعتبر من الثلث، ولم يلزمه الشاء في قتل بديع ؛ لأنه أضاف عجز عن دفع بديع بحكم شبوع العنق فيهما باعناق الايصلح الاختيار الفعاء على ما مو ، لكن عجز عن دفع بديع بحكم شبوع العنق فيهما باعناق الايصلح الاختيار الفعاء في حق عجز عن دفع بديع بحكم شبوع العنق فيهما بديع ، ويعتبر من جميع المال ؛ لما مو .

ولو أن الولى لم بيت. ولكن المولى أوقع العنق على سائم، صار مختاراً للفنداء مى قتل سائم؛ لأن عند الهياد صار معنقاً إلياه بكلام وجد منه بعد جناية البديع، وهو دليل على اختيار الفداء، وإن أوقع الولى العنق على بديع، فعايه فيسمة البديع؛ لأنه لما بين العنق فيه صار معنقاً له لكلام وجد منه فيل جنايت، فلا بجوز أن يعيير به محتاراً للمقادة ولا يصير محتلرة الدهاماليات اكوره مصطراء في البرات، فإم لا يناه أص على من صاحات الحالمة إلى أيهم صدرف و وإدا لم يصر محت اللقاعاء في حق بديع وصار مستهائل له و قبلومه فيمند .

• ١٩٩٩ - قال محمد رحمه الله في أا ضامع الصغير .. عبد لو عل أعسى، فقال لو على . تابع أو على أعسى، فقال لو على . تابع أو فيك حواء فالقول عول المساوة أنه كان عبدًا معروفًا فأعنى • الأن العبد أقر بقتل مصاف إلى حالة معهودة ، وعد الإحسامة إلكار الفسمان ؛ الأن العبل حطافي حالة الحق الا يوجب الفسمان عبى العبد محال من الأحوال، وقول الإحسان مفتول في إنكار الفسمان، فكذا في إضافة أعمار المعلمان ، وإذا قبل قوله في الإفسان أوائقس في طلق ؛ في الخالة الا توجب العسمان على المهدد كان هو بهذه الإضافة منكراً للضمان، والفيل فول الكار حوالة أعلم - والفيل فول الكار حوالة أعلم - والفيل فول الكار المهدد كان هو بهذه الإضافة منكراً للضمان، والفيل فول الكار حوالة أعلم - والفيل فول الكار المهدد كان هو بهذه الإضافة منكراً للضمان، والفيل فول الكار المؤلمة المائية المهدد كان هو بهذه الإضافة منكراً للضمان، والفيل فول الكار المؤلمة المؤلمة

1979. قبل قبه ليفك. وإنا أعلى ترجل أمنه ، توقال لهما العطمت بدك. وأنت أمنى، وقالت الادبل قطعتها به دما أعطنني، فالقول قراها في قول أبي حبيفة رحمه الله وأبر بوسف وحمهانه، وعلى المولى أرس البا.

وقال محمد رحمه الله " القول قول الولى، و لا نسىء طلبه، ذكر السألة ما في الإن

وفي أطريادات ذكرها في العدلة. وعلى هذه الاختلاف إداقتال أخذت ملك الله فرهم من تسنك وألت عبدي، وقال العبد: لام من أفرته بعد العنق.

وعلى هذا الاختلاف إذا أملم الحربي أو صار دميًا، فقال له، جل مسلم اقصف يعك وألت صربي، أو أحدث مالت كذا وكذا فأنت حربي في دار احرم، فشال الحربي: لاه بل هفلت بعده الأسلساء، أو فالها: وهذه الصرب ذمة في دار الإسلام فعلي قول أبي حيفة وأبي بوسف رحسهمالله القول قول الحربي، والسلم صامن، وعلى فول محمد ورفر وحمهما لله القول قول المسلم، ولا ضماد عليه.

ورن أسلم اخربی ، فقال لوحل مسلم : فطعت بدك وأنا حوبی فی دار الحوب ، أشفت من مالك كف ، مأنا سربی می دو الحرب ، وفان السلم : فعلت ما بعلت وألت مسلم فی دارالإسلام ، فكر می كتاب الإقرار من الأصل : أنه علی مفا الاحتلاف ، وأجمعواً على أن المال لو كان قات في يداملو في هذه المسائل أن الفول قول المقر له، ويؤمر القرار والمال عليه .

و أجمعوا على أنه إذا قال بلج رية بعد ما أعدتها " وطائك قبل العنق ، وقالت الجارية : لاه يل بعد العنق، أن القول قول طولي ، ولا قدمان عليه .

و أجمعوا على أنه إدافال لعدد بعد ما أعتقه : أخذت منك ضريبة كل شهر عشرة دراهم وأنت عبدي، وقال العدد : أحذت ذلك بعد العش، قالقول قول الولى، ولا ضمال هذه .

وأجدهوا على أن من أعتق عبداً له، تم قال العبد لرحل أحر. قطعت بنك وأنا عبد، وقال دلك الرحل " لا، بل بعد ما أعنف ، إن القول تول القر ، ولا ضيمان عليه، وقد ذكرنا هذه السألة مع الرج في كتاب الإقرار من هذا الكتاب - واق أعاب - .

قال محمد وحمد التدفي ألخامع الصغير الاعتدادة عيد وجل عمداً وقدتم المدد إليه بقصاء، أو بعير قضاء فاصتفه الم سات الدفيع إليه من ذلك، فالمسد صلح بالجنابة، وإذا لم يعتقم ودالميذ على مولاء، ويقال للأولياء: إما أذا تقشوه أو تعقوا، وهي" مثألة تلفرونة.

وذكر في يعض نسخ هذا الكتاب: هذه انسألة في صورة أخرى، فشال في رجن قصع بدر حل عبداً، فصالح القاطع القطوعة بدع على عبد فنقصه، وأعتقه انقطوعة بدء، تم ست في ذلك، فالصيد صلح بالجنابه، وإن لم يستقه رد على سولاه، وفيل للأونياه: إما أن تفتلوا أو تعفوا، فاتفق الهواب واختلف السوال، وهذه المنالة والأركى حجة على أبي حقيقة رحمه النامي مسالة المعواص الشجة.

قال الشبيخ الإصام على البزدوي. وقد أحاب معضهم مأجوبة فاسدة، قال بعضهم: المسألة موضوعة في الخناية يعني الصح وقع عن الحناية، لاعن القطع، وإلى أخذ هذا من قوله العبد صنح سلخاية، والصالح عن الخباية صلح عن موجب الذي كما هو صلح عن موجب القمع كالعفو إلا أن هذا التأريق باطل؛ لأنه لو كان كذلك لصح الصدح، أسقه، أو لم يعتقه، ولما فصل وقال الأوليا، القساص (إذا لم يعتقه، ولما فصل وقال الأوليا، القساص (إذا لم يعتقه، ولما فصل وقال الأوليا، القساص (إذا لم يعتقه، والما فسل

⁽¹⁾ مكدا في صرم، وكان في صرر مكان أبر ، وكان في الأصل وهذه المنالة

التاويل باطل.

وقال بعضهم: إن هذا صلح فاسد عند أبي حنيفة وحسه الله ، فأوحب الملك، فصح إعتافه، وهذا فاسع أيضاً الآن فوجيًا فصح إعتافه، وهذا فاست أيضاً الآن فوجيًا فاستاً فلملك وجب على المحتق قيمة العبد الذي أعتقه ودا للفساد، وأوجب على الأخر القيمة، ولكان إذا فم يعتقه ود العبد (أن ولا يجب القصاص؛ لأنه لا بد للقاسد من أن يصير شهية.

والجواب المسحيح النيقول: بأن الدم في المسألة الأولى باطل عند أبي حنيفة رحمه الله الأن دفع بالقطع الذي كان موجه النية أعني به دية العدد الأن طرف العبد لا يقطع بطرف الخوء والإبطرف العبد عنداء، ولما سرى إلى النفس وسات نفهو أن الفقطع المسابق كان فتلا ولم يكن فقعًا، فقهر أن دية العبد لم يكن واجبة، وظهر أن الدفع كان باطلاء لكن للقطوعة بنه إذا أعنقه مع علمه أنه إذا سرى بطل الدفع، وبطل إعتاقه، كان ذلك دلالة على اجتاء الصلح عن رفية العبد بما يحدث تصحيحاً الما فصده وتحقيقاً له، الأن الظاهر أن العاقل بقصد بكلامه الصحة، فيجب حسله على العسجة منة أمكن، والإمكان ثابت من هذا الوجه، فإم توسيع على هذا صح إذا رضي الموقى، والمولى، والمولى والمولى، والمولى والمولى، والمولى والمولى، والمولى والمولى، في المسابق دلالة على ابتداء الصلح من هذا الرجه، فإذا عدم عدمت هذه الدلالة في أسالة المثانية إن العبد صلح بالجنافية، وكذلك في السألة المثانية إن العبد صلح بالجنافية وكذلك في السألة المثانية إن العبد صلح بالجنافية وكذلك في السألة المثانية إن العبد صلح مية عدل دلالة من الوجه الذي مرة في المثلة طلح ميذا، فإذا عدم مذاء فقد عدمت الدلالة.

فيان فيل : الدقع في المسألة الأرثى والصلح في المسألة الثانية إنّا بطل بالسراية بظاهره وصورته لم يورث شيهة في القصاص حتى يمنع القصاص .

قلنا: الدفع ليس يتصوف مبتدأ، بل هو تسليم للواجب، فإذا يطل الواجب يطل التسبيم ضرورة، فلا يدقى ما بورث شبهة، وأما في مسألة الصلح فقال بعض مشايختا: الايعرف لهذا تأويلا إلا أن يجمل جواب هذا الكتاب على القباس على قول أبي حتيفة

⁽١٤) هكذا في ظرف وم وكان في الأصل أود العبد صحيح أ.

رحمه الله وله يحب القصاصي.

ومى الاستحسان: يحب الدية كما قال فيمن به الفصاص في الطوف: إذا عها عن البشه أب مات من ظلك، معلى قوله أبن حنيفة رحمه الله: يجب على القائل القصاص قياماً لا يعتبر العفو موركًا للشهة، وفي الاستحسان: تحب الدية دون القصاص يعتبر العفو مورثًا كليبية، ففي الصلح بجب أن يكون كذلك، إذ لا يعرف بيتهما ورق.

ومنهم من قال: هذا الصلح لا يورث شبهة عدده، بخلاف ما إذا وقع العقو عن العبد، ثم سرى.

والفرق أن هناك الحق كان تابدًا في الهد من حيث الظاهر، قصح عفره من حيث الطاهر، فبحاد ذلك وإن بطل حكماً بههي موجوداً حقيقة، ووجوده يكفي لماع وجوب الفصاص ؛ لأنه عفوية، والعقومات تبتم وجوبها لوجود صورة العفو، أما هنا الصفح لا ببطل الجناية بل يقررها حيث يصالح عنها على مال، وإذا كان الصلح لا يبطل الجنابة، على يقررها لاي، وجوب العقومة، فيجب القصاص حرالة أعليه.

1979 والى محمد رحمه الله في الكتاب في مكاتب يفتل عبده عبد الا تود فيه وفي المسألة عبارتان يفتل عبده عبد الا تود فيه وفي المسألة عبارتان يفتل عبده ويفتل عبده وأن في الأولى - إنه الا تود فيه والأن الممكنب منك في كسبه في حق كل تصرف بمحتاج المكاتب إليه ليتودي بدل الكتبادة فيعتر، وفو كان علوكا له من رجه لحقوقه بالتابت من كل وجه في باب العقومات، هذا إذا فتن المكاتب عبداً من كسبه و كتالك إدا فتل المكاتب عبداً مكتب عمداً الا قود فيه الأن المسلد المقتول من كسب المكاتب علوك الولى من وجه حتى لو نزوج المولى أمة من كسب المكاتب علوك الولى من وجه حتى لو نزوج المولى أمة من كسب المكاتب الا يجوز، كالمكاتب ولو نزوج والملك من وجه الا يكفى النبوت والإية المتحاص والا المحال .

وإن أحمد عليه لا يملكان أيصًا ؛ لأما نشيه الولى ؛ لأما لا يدري أن الولى من هو منهما ، وقد نص في كتاب النشاق في عبد المكاتب أو ابنه يقتل أنه لا قصاص عليه. وعلى فقال: وإلى لا أدري أنه للمولى: أو لفمكان بياته ما ذكر با.

أو نقول: بعيدرة أخرى، قالعبد في الابتداء ملك المكانب، وهو أحق به تيقدر

عنى أداه بدل الكتابة خاجته إلى ذلك، ومع من اللمولى فيه ضوب حق على خلاف النساس، والقياس أن لا يكون له حق النهائية وحو دافكسب؛ لأن كان ثابت أن المسلامة براي واضلا عن حاجة العباء إذ حاجة العباء معنورة، وفي الانتهاء صار ملك المولى من وقت وحو دافكسب؛ لأن كان ثابت في الكسب طريق الضوورة مع فيام المتافى وعو الرق والعبودية، فكان عدماً هيمها وو مسلون ، فإذا قتل العبد عسماً و وموجعه القود خرج العبد من أن يكون صاحاء الأنه الميران، فإذا في المكانب فيه الأنه ظهر أن لا تتدهم به حاجته إلا أنه لا يعرف هذا إلا بانصال فنوت، فسيئة فإن بطريق الاستناد كموض الموت، مهذا النا يعرف هذا النا الولى، فإن اعتبرنا الاب معاملات والانتهاء ملك الولى، فإن اعتبرنا الإسداء لكون الولاية للمكانب، وإذا اعتبرنا الانبء تكون الولاية للمولى، فإن اعتبرنا كابهما لكون الولاية للمولى، فإن اعتبرنا كابهما لكون الولاية للماتها والانتهاء أم لهما الولاية لواحد منهما، ولا يدرى أن العبرة في عقا الباب للانتهاء أو للإنتهاء أم لهما

وأما إذا قتل إنه عمداً فلا تصاص به آيضاً، وإن احتسما هيم الآن ان الكاتب منك الولى ، ويكون في حق الكاسك المنك الولى ، ويكون أن معى العمد مكانل للمولى ، فترل الكاتب في تغليره العبد المرهون إذا حتى يكون أكسات الاين ثلاب لا للمولى ، فترل الكاتب في تغليره العبد المرهون إذا قتل ، فلا فصاص به وزن اجتمع الراهن والمرتبين الأنه في الابتداء ملك الراهن ، لكم متى قتل ، ووجب به العصاص صار تارب، وصار المعرضين الأنه صار مستوفياً للذين حقيقه إذا الصل به الهلاك عدما ، فصار وثي العصاص حشيباً ، وبطيره ب ذكره في المالة العدقيل هذا .

ونظیره العبد البیع إذا قتل بعض الفیض، فعد روی الحسل على آبی حتیقة رحسه الله أنه لا قصماص فیه علی الفائل سوء، أجازه النسری، أو نقصه؛ لالا الملك فی الابتداء كان للمشتری، وللهائع بد ملك كالراهی، وبالفتن بطل ملك المشتری من الاصل، وصار تلهائع، فائسه الولی.

وقدروي أبو يوسف عن أبي منيفة وحمهما الله الدينشنري إذا اجازه، فله أن

١١ لعكفًا في ظء وكان في الأصل وف وم الديكون له حق

 ⁽۲) حكما بي ط، وكان في الأصل وف وب أ الكانب أ.

يستوفي القصاص إذا أدى الشمر؛ قا عرف أنه ليس للبائع بد مستحقة بحلاف الرامن. وإن مستح السيح، فللسانع أن يستوفي الصصاص براشاء؛ لأن العضم الغامج مس الأصر، قصار كأن لم يكن، ولهذا كان الرواند للبائع.

و بطيره رجل دفع إلى وجل ألف درهم مضاوية ، فاشترى المصاوب بها عددًا بساوى أنفى درهب فغتل عمدًا، فلا قصاص فيه ؛ لأنه مشيرك مى الإبداء، وفي الانتهام بيطل حق المضارب إذا لو بخلس وأس لمل.

ولو المنترى بيعض الألف عيمًا يساوي ألفًا، ورأس المال الله، فقس عمدًا، فلا قصاص به الأله في الحقيقة ملك وب المال، ومن التشاير لمعصارب به حق الملك.

وذكر في الريادات: في رحل كفل العبد الذي ادعاء رجل، وحجد المدعى عليه، وأقدم أسبته وقد كفل بغير أمر الطبع، وأدم كفل بغير أمر الأصيل، فقبل أن تقبل أن تقبل أن تقبل النافقية الطائب شبئاً، قتل العبد عملناً، تم إن الطائب ضمن أحدهما حتى ما أراد عبد المكان القصاص فيه الأن العبد في الانبداء كان ملكاً الهمة لكربهما سواء عبد المعارض، تو تعين لاحدهما في الانبذاء دشت ولي العرد.

ودكر في كتاب الوصابان في العبد الوصى برقيته لإنسان وبخدمته لآخر قتل عبداً أنه لا قصاص به إلا أن يجتمعا، فينص لهما يملاه ما أحصب من اسال الأن القصاص فالك الرقية لا مالك الخدمة، فكان الولى متعملًا وهو الوصى له مالوقية إلا أن مساب الخدمة بتضوريه الأم يتقع بذلل إذا اصطلحوا ، فشرط رضاه لهذاء فإذا العنمد ، فقد وحد الرصا فعدلك صاحب الرقية الاستبعاء فأما فيما سبق بالولى مشتبه في الأصل.

1999/ - قال محمد وحمه لله في "الخاص الصغير": عمد أذناه في المجاوة . ونده مدين أداء درهم، المراته حس جنية تحطاء ثم أعتقه موالاه، فهذا على وجهين: إما إن عالم الولى بالحنابة ، أو لم يعلم، قال علم، قاعليه الأرش لأصلحاب الحناية، وعليه فيمة العدد للغرما، وذلك لانا بعير حالة الاحتماع بحالة الالفراد، وثو كان على

⁽¹⁾ هكذا في طوف وم، وكان في الأمس المريحوب! مكان المريحوب!.

العدل جماية لا غيره وأعنفه النهلى وهو عالم بالحناية، فإنه بصير مغتاراً لغفاء على ما مر فكذا حلة الاحتماع، وفي الدين بعتبر أيضًا حالة الاحتماع بحالة الانفراد إلا أن الولى لو أعنن عبده، وعليه دين وهو عالم به وفيته بحسس فيستمه ولا يلزم فيضه الدين والجناية جميعًا، فاعتمه الأيلى تدن عليه فيمتان: فيمة لاصحاب الجناية، وفيمة للغرص، وذلك لانه بالإعتاق أنلف حين على ولى الجناية، وهو حق الدفع، فإنه كان المولى أن بنعم، وقد أبطل حق الدفع على ولى الجناية بالإعتاق لا بعد الإعتاق المغرصة حق أن يبعوا العدة، وبأحده الدفع، وأعلى على الغرصة حق أن يبعوا العدة، وبأحده الدفع، وأعلى على الغرصة في الخرصة حق أن يبعوا العدة، وبأحده الدفع، وأعمل على الغرصة أبطل هذا الحن في الخرصة أبطل هذا الحن المن المنابعة العدمة المنابعة العدمة العد

فإن قبل: لا بحوز أن يصمن الولى أكثر من قبعة واحدة؛ لأن الولى لا يكون أشقى حالاً من الاجنبي، ولو كنه أجبى خطأ ضم فيعة واحدة، وإن أبطل حقين حق الدفع على أولية الجارة، وحق البيع على الغرماء؛ لأن الناف رفية واحدة، وإن اطلق به حقان، فكذا هذا.

قلى الأجبى إلى ضمن قيمة واحدة الأن الأجبى ضمن ملك الرقبة للمولى الآن ملك الرقبة وي العبد كان للمولى الآن ملك الرقبة مي العبد كان للمولى الآلاجتين ويجوز أن يضمن الإنسان لميره وإدا ضمن ملك الرقبة للمولى في هذا العبد لم يجز أن يضمن الحق فيه لصاحب الحق الآن الحق في الرقبة في العبد، وقيام ملك الرقبة ما كان بالحق، وإدا ضمن ما هو الأصل لم يجز أن يضمن الشيع عمن صمن دية النفس الإنسان الأطراف الأن الأطراف كان تسعّد للنفس، فأما المولى إدا أعمن لم يضمن ملك الرقبة والأن ملك الرقبة عن هذا العبد للمولى، فلو ضمن ملك الرقبة والك الرقبة من هذا العبد للمولى، فلو ضمن ملك الرقبة والك المنت بعدين المنسن المناسعة شيئًا، وإذا لم يضمن ملك الرقبة ، ضمن ما عرائي يضمن ملك الرقبة ،

المراشا يضمهن قيمة العبد لأصحاب الجمابة وذاكانت القيمة أقل من الأرشء فأما

١٠٠) مكفا في في وكان فر الأصل وف رم أفيعان

إذا كنان الأرش أنن من القيمة ، فيزه يتحلص عنه بدفع الأرش ؛ لأنه كان يتخلص بدفع الأرض حال فيامه ؛ لأن حال المعاوك في الجناية لا يكون أعلى حالاً من حال الخر ، فكلاً : يعدعني لعد ، يتخلص عن جنابته بدفع الأرش.

لم القان إذا كان أجنباً وغوم قيمة واحدة فاموم أحق بتلك القيمة الأن النهم منابع القيمة الأن النهمة منابع العداء والخوم منابع العداء في دلك الأن الواجب أن يدفع العدد إلى أولما الجنابة المه بداع عليهم حقا لعمر ماه ، فإذا نقدمو في المالية وحب نسليم العيمة إنهم بخلاف ما إذ كان ناصد ذات الدينة المهيمة ماهولي حبث به فع إلى أولما الجنابة المهابة المهابة والمتصام بين تسبيم العدد وبين قضاء الدين الآن دفع العبد إليهم الم تخيرهم بين البيع والقصاء معدد الأم وبيا يكون له حوضاً في البيع دول لفضاه أو في الذكراء دول الربع ، فأم معدد قال الخير بين قصاء الذين وهو ألف وبين تسليم قيمة العبد وهو ألف غير معيد ، فلا فائدة في دفع المنابع القيمة العبد وهو ألف غير معيد ، فلا فائدة في دفع القيمة إلى أوليا الجنابة الهوانية في التخير بين القصاء وتسليم الفيمة ، فاهذا كان الغرم الحو بنك القيمة ، فاهذا كان الغرم

1979 قال محمد وحمد الله في الجامع السنور": حيد وجل قتل وجنين عبداً الخل واحد وجل قتل وجنين عبداً الخل واحد ولمان ، فعضا أحد ولكي الحنامة من كن واحد منهما معاً ، قال: يقال المعرفي الدفع نصمه إلى من بقي ، أو اقد وعشرة ألات درهم الأيما لما عفوا معاً ، فقد بطل حق الماقين عن القصاص ، وصار كان القنل كان حطاً ، ولو كان هكذا كان حق كان واحد من الأوليه في ربع العبد ، أو في نصف الدية ، فكذ هنا ، فيدفع إلى كل واحد من الدائين وم العبد ، أو خير نصف الدية ، فيدبير جملة ما بدفع إليهم نصف الدائين وعشرة الإف درهم كل حسة ألاف درهم نصف لتبة .

1979 - قال في الأصل " وإذا قتل العيد فنيلا له وليان، فعفا أحدهما، فإنه يُعدل المولى: إما أن تدفع بصف العيد إلى الساكت، أو العروبنصف الديد، ولا شيء للمامي، وذلك لأن ولي الفنيل لوعدو جميعاً طهو العيد عن الجذيد، ولم يكن لهما شيء، وقو لم يعفوا حميماً كن يقال للمولى: إما أن تدفع العيد إليساء فيكون بيتساء أو نفذهما بالديد، وزفا عما أحدهما، ولم يعمأ الأخر كان لكن وحد منهما حكم نفسه، فلا يكون للماني شي، ويكون للساكت مصف العبد أو مصف الذية، والخيار في ذلك إلى المولمي

عرقوا بين هذا ويتما إذا قتل العبد قتيلي ولكل واحد منهما ولي، فعقا أحدهما، فإن المولى وخير بين هذا ويتما إذا المولى وخير بين هذه ويتما إلى الثانى وين العداء بجميع الدين، وهذا قال: يحير بين أن يدفع نصت العبد إلى الثانى، أو يقديه بتصف الدين، وإن كان كذلك، لأن المثنون من كان الثان عند استحق كل واحد من ولين القنيل حميع العبد بكماله، ألا ترى لو اختار الفداء فإنه يقدى كل واحد من ولين القنيلي بحميع الدين، وإنما رجع حن كل واحد من ولين القنيلي بحميم الدين، وإنما رجع حن كل واحد مهما إلى المصف للمؤاحمة، فإذا وال مراحمة الأخر، المعو، كان للثاني حميع العبد هذا، كمد قالوا فيسمن أوعني بعبده لرحل، ثم لأحر، تمرد أحد ما الوسية كان حميم العبد للأخو، وكذار مها شفيمان سلم أحدهما الشععة قبل أن شقني بالدار يبنيها كان للأخر جميع الدار.

فأما إذا كان القنول واحداً، نقد صدر حميع العبد حفّا المفتول بكمنا أو الدية ، فإذا مات ، و حتار الكولي الدفع صار العدا مير أنامن الوارس أصفي على السراكة ، فإدا عقا أحده ما يقى حق الاحر في التصف قسن أوصى بعيد، أرسلس، تم رد أحدهما للإخر النصف ، فكذا هذا ، وكما مي مسألة الشفعة إداستم آصدهما بعد ما قصى الفاصي بطار بسهما ، واقد أعمر ، .

- ١٩٣٠ - ولم ثنى خبيلا، وفقاً عين أخر، فيهدا على وجهين: إما أن يكون ذلك عمداً أو خطأ، فإن كان عمداً، فيق للمولى: افتح إن شئت إلى الفقومة عينه وإن شئت عافله، فإن كان عمداً، فإذا أحيار وبما دون انتص عمداً كان أو خطأ، فإذا أختار الفد ، فدى المقومة عينه بخسسة ألاف، وفهرا أ العبد عن الحسبة، فيقتل العمد لولى القصل، وإن ختار الله عنه الإبرجم على القولى على و لان المعد وإن استحق من يدولي الجابه إلا أنه إنما بسنحق لا عصب وجد على من حهة المولى على أخله إلا أنه إنما بسنحق لا عصب وجد من حهة المولى، والم يشمر المولى طبيلاً كالمأفول إذا خفه دين، فم جمى جماية ودفع المولى العبد إلى ولى الجديد إلى ولى الجديد من يدولي العبد عن يدولي الفنيق لا يوحم على المولى المدين المولى المدين المولى المدين والمولى المدين المولى المدين من يدولي الفنيق لا يوحم على المولى بشرى من يدولي الفنين المدين من يدولي المدين من يدول المدين من يدولي المدين من يدول المدين من يدول المدين بدول المدين من يدول المدين بدول المدين بدول المدين بيدول من يدول المدين من يدول المدين بدول المدين بدول المدين الم

⁽١) هـ>: ١٠مي ظ ، رکان مي لأصل وه . و ما طهر

لانصنع وجدمن جهة المونى، فكذا هذا.

والقداء لهمنا، فإن احتار المداء، فدى المد بخمسة عقل، فإن الرلى يحير بن الدفع والقداء لهمنا، فإن احتار المداء، فدى المد بخمسة عقر ألقاء عقرة ألاف لولى القين الانحة في النفس، وفيمة النفس عقرة ألاف، وحمسمانة ألاف بلمفقوءة عبد الأن الهي من الأدمى نصفه، وإن اختر الدفع كان العبد بنهما أثلاثا، ثلثاء لولى الغني وثلث لنمققوءة عبد، وذلك لان العبد صنر مستحقًا لولى القيل بازاء النفس، وليسمة النفس عشرة ألاف وقيمة البين حمسمة ألاف، وحق عكون العبد مفسرة الاف، وحق عبد العبد مفسرة الاف، وحق عبد العبن خمسة ألاف بينهما على قدو حقهما، وحق وفي القيل عشرة ألاف، وحق صاحب العبن خمسة ألاف بينهما على قدو حقهما، وحق وفي القيل عشرة الاف، وحق مناحب العبن خمسة ألاف بينهما أللانًا، تلناء لولى القيل وثلثه للمفقر العبد مقسوماً بنهما أثلاثاً، تلناء لولى القيل وثلثه للمفقر العبد موادة أعميم.

المجادة فإن شاء المولى أخذ من الفاقى قيدة العبد، وأعطاه العبد، في عبد لرجل فقاً رجل عبد، فإن شاء ألمولى أخذ من الفاقى قيدة العبد، وأعطاه العبد، ون شاء أصلكه، ولا شيء له، وفال أنويوسف ومحمد رحمهما انه: إن شاء أخذ قيمته وأعطاء وقبته وإن شئه، أسلكه وضيدته ما نقصه، فأيو حنيفة رحمه الهيقول: إن الجناية على الخراف العبد ملحقة بالجناية على الأحرار في حق القدار إن كانت فلحفة بالجناية على الل في حق أحكم أخر، ألا ترق أنه لو فقاً عين واحد يصمن تصف قيمة القفوءة عينه، ولا يعتبو التقصان حتى لو قبل مولى المفقوءة عينه لولى الجنمي: أنا أربد النفصان ليس له دفك، وإن كان احتيار النفصان بقيد، بأن كان بريد قدر القصان على معنى قيمة البد، وكانا في فق اخر، وإذا فكذا في فق العبين يجب أن يعتبر الفقياء، وإنه ينضمن زوال الرقية عن ملك المولى كيلا سقط اعتبار النفصان بحب حديم الفيمة، وإنه ينضمن زوال الرقية عن ملك المولى كيلا يجتمع البدل والمدل في ملك رحل واحد.

فإن فيل: اعتمار النقصال وإلغاء المقدار في فقء على المملوك جائز بعدو . فإن من فقاً عيس مدير إنسان ، أو فقاً عيش مكانب إنسان ، كان نفسولي أن يسلك الجناء ويصمته المغصان ، فقد اعتبرنا القصاد، والعينا الطمار، إما نعلنا هكذا لعذر لاح، وهر أن لمدير والمكاتب لا يقبلان الثقل، فلو اعتبره المقدار دون التقصان تجسع البدل والبدل في ملك رجل واحد، فلهذا العقر اعتبره المقدار دون التقصان تجدير المقدار والمنافذ والمدر والمنافذ والمنافذ والمنافذ والمنافذ المغدر تعدر والمقال المعتبر المقدار، وإنها لا يعتبر المقدر تعدر وهو أن لا يؤوى في أمر غير مشروع، فإنه نو اعتبر المقدار، وإنها لا يعتبر المعدر تعدر وهو أن لا يؤوى فقا عيد واحداً ويؤوى إلى الفساخ العقد في حميع العبد مع بعد شيء منه فإنه لا يحوز، والعدر عنا وهو كلاهما ألى الفساخ العقد في حميع العبد مع بعد شيء منه الحل من عير رصاف ولا يلم وإنا فقا عيد واحداً الموسطا وود المراح بالمناز عن معنى المنافئ المنافئة على من المعدر، فقسما المتازع في هني ذلك للوضع لما تحقق العدر، وأما بوج حلا أموسطا وود لشرع باعبه التقصاف وإنفاء القابل في معنى واحد والماري بين الصورة بي طاهر وهو أن في اعتبار التقصاف في فقا عين واحد على المنافئ على على المنافئة عن وجه بغير رضاء الجاني عسى بأن يزداد التقصيف عنى نعم عيم عنى يعدد المنافئ على القيمة عير رضاء الجاني بوجه ماء الأن ضراف القيمة كال اعتبر ضمان النفصان ون القيمة كال اعتبر ضمان النصان ون القيمة كال اعتبر ضمان النصان إلى معن ضمان النصان إلى معن ضمان إلى من ضمان بعض القيمة واله جان النصان ون القيمة كال اعتبر ضمان النصان إلى معن ضمان إلى معنى بان بعض القيمة واله جان النصان ون القيمة كال اعتبر ضمان النصان إلى من ضمان بعض القيمة واله جان

والجنواب الأي حنيفة وحمه الله . أن ما ذكرتم يشكن غقيه عين واحده عيان هنك لم يجز اعتبار القصائل وإلحده عيان هنك لم يجز اعتبار القصائل وإلعاء المغناره وإن كان في اعتبار المتدار إذاته ملك المجنى عليه من البعض بعير عوض، بأن كان فيسة القافئ بعد فقء عين واحد وبع فيسة المبد لا المصد، ولم يصر ذلك عدراً هي إقضاء القفار علان لا يعتبر روال الجفة هذا عقراً في إيضال المفناره والحفة ترول بكمالها بعوض أولى.

وأماء صن الدم والكائب فلماء النبياس ثمة أن لا يعتمر النفصان حتى لا يطل

١٠٠ مكال في قرم والأصل، وكناه قيات العامهما ..

٣٠) مكدنا في الأصل وف رم، ركان بي ط المربط أ

⁽٣) وفي ظ العمر

التقدير النادت ضرعاً إلا أنا تركنا الفياس نعة، واعتبر" التفصيل ثعة من حيث إنه حناية على الماق و لان اعتبار المقدار هناك يؤدى إلى أمر ضير مشروع، وهو أن يسلم المولى الملابر جميع قيمت مع بقاء شى ومن المدبر على ملكه و وكدا في فصل الباتع، فأما هن لو اعتبرها المقدو، وأوجبنا جميع الفيمة، وليس فيه ذلا إزاله الجنة عن حلك بدل بغير وضعام وصلاء، وهذا جائز في الحملة بعشر كما في المضطر إذا أكل طعام الغير، وكما في استبلام أحد الشويكين الجازية المستركة، وقد تحقق العذر عنا، وهو أن لا يبطل التدبير" الثالث شرعاً -والله أعلى-

1970 قال محمد وحمه الله في الجامع الصغير العبد توحل قتل وجلا عمداً، وقتل الجلا عمداً، وقتل المحداً، وقتل المحداث وقتل أحر تحلأ وقتل أحر تحلأ وقتل أحر تحلل المحداث عشر ألفا خمسة عشر ألفا خمسة ألاف تولى العمد الذي لم يعف، وعشرة ألاف تولى الحمل، وإن دفع العبد إليهما دفعه أثلاثا التلك لولى العمد الذي لم يعف، والذلالا لولى الحملة وهذا قول أبى حنيقة وحمه الله .

وذال أو بوسف و محمد وحميما الله : يقفعه إليهما أرباعًا ، هوجه قولهما : إن حق الذي لم يعمد من ولي العمد في نصف العبيد لا غير ، وحق ولي الخطأ في كل العبد ، قولي الخطأ بأخذ أحد التصفين بلا مبارعة ، والدمت الأخر استوت مبارعتهما فيه ، فيقسم بينهما تصفاق ، فيصير لولي الخطأ ثلاثة أرباع العبد ، والذي لم يعف أربعه .

ووجه فول أبي حنيفة رحمه الله . إن حق الذي ليم يعضُ من ولي العمد في تصف العبد، وحق ولي اعطأ في كل العبد، فيحمل كل بصف سهمًا، فصار حق ولي الخطأ عي سهمين، وحق الذي لم يعف من وني العمد في سهم، فيقسم بنهم الإلاق.

عالجاصل أن القسيمة على قول أبي حنيفة رحمه الله بطريق العول، وعندهما: بطريق الكارعة .

. وهي الكتب" "انتها عشرة مسألة من هذا النوع في تلاث منها احتلفوا على هذا

⁽١) حكدًا في طونه وم، وكان في الأصل البشرية

⁽٢) وفي قد التغدير

⁽٣) هكذا من ما وصارب وكان من الأميار (الكهاب .

الوجه: إحداها: هذه

والثانية: فكرها في الديات وهو أن مديراً فيل رجيلا حطأه وقس أخراً عمداً» والمفتول عمداً وليان، فعد أحدولي العمد، وغرم الولي فيمنه للدي لم يعمل من ولي العمد، رولي اخطأ كيف يقسم بينهما، حدد على طريق العول، وعندهما على طريق المنازعة.

والثالثة: ذكرها في المأفون وهو أن العبد المأفون إذا كنان بين رحلين، فأداته أحد المولين مانة درهم، وأدانه أجنبي مانة درهم، الم بيع العبد عالة، فإن التمن عنده يفسم على طريق العول، وعندهما يقسم على طريق المنازعة.

وثلاث اختلفوا على القلب من هذا إحداهما دار تنازع فيها رجلان أحدهما يدعى جميمها ، والأخر يدعى نصفها ، والدار في يد النالت عبد أبي حيفة رحمه الله يقسم على طريق التازعة ، وعندهما : يقسم على طريق المول .

والثانية إذا أوصى بجميع مال لإنسان، وبنصفه للاعر، فأحازت الورثة، يقسم عندهما على طريق العول، وعند، يقسم على طريق النازعة.

وكيفكك إذا أرصى بعيده لإنسان، وينصف لأخر يقسم عندهما على طريق العول، وعنده يقسم على طريق النازعة.

و أحد منها الفقوا أنه يقسم على طريق المنازعة ، وهو أن قضوليًا باع عبد إنسان ، وقضولي أخر باع نصفه من أخر ، وأجاز الولى العقدين جميعًا ، فانقسمة على طريق النازعة عندهم جميعًا

وخمس منها انفقوا أنه يقسم على طريق العول:

أحدها: في الديات إذا قتل عبد رجلا خطأ ، وفقاً عين أحر ، ودفعه المولى إليهما . فالقسمة على طريق العول .

وكذلك للدير إذا قتل رجالا خطأ، وفقاً عن أحر، وديع الولى قيمته إليهساء فالقسمة على طريق العول.

وكالملك إذا سات، وترك ألف درهم، ولرجل عليه ألف درهم، ولأخبر عليه

ألقانء فالألف المتروكة تفسيم ببنهما على طريق العول

وكذلك النلث إذا ضاق عن سهام أصحاب الوصاياء فالقسمة على طريق العول.

وكذلك التركة إدا ضافت عن سهام أصحاب الفرائض، فالفسمه على طريق العول، وهذه المسائل منفرقة.

١٩٣٠٤ - قال محمد رحمه الله في الخامع الصغير : عبد بين رجلين فتل مولى الهما عمداء فعقا أحدهمة بيطل الدم كنه ، وقال أبو توسف راحمه الله: مقال للفي عقال ادهم نصف نصبيك إلى الذي تم يعفُّ، أو افدِه بربع الدية . قوله: قتل مولى لهما معناه فريبًا لهما بدليل أنه وقع في بعض النسخ قتل وليًا تهما، والوقي هو الغريب، ويجوز إطلاق منه نلولي على الفريت، قال الله تعالى خبراً عن زكريا . ﴿ وَإِنَّهُ حَمْتُ الْمُوالِيُّ حَنْ وَرَائِي﴾"). وأرادته العصيف وجاز أن يذكر، و يراديه المنز، ويحتمل أن يكون المراد من المولى المعتق الذي أعتفاه . وقول محمد رحمه الله في هذه المسألة كقول أبي . حنيفة رحمه الله في يعض النسخ، وكقول أبن يوسف في بعضهم، وهو الأشهر

وذكر في كتاب العيات وفي الزيادات : أن هندًا لو قال مولاه هندًا وله ولبان، فعفا أحدمها، فقديطا ركله عند أبي حيفة ومحمد رجمهما الله

وقال أبو يوسف: في تلك المتألة منز قرله في مسألة هذا الكتاب

وجه فول أبي يوسف رحمه اقه : إن الفود وجب لهما على الشركة والشيوع في النصيبين جسيمًا من قبل أنه لا يُتنم وجوب القود للمولى على عبده الذي هو ملكه الخاص؛ لما عبرف أنه في حق الدم حر، فلم صبح ذلك، فبلأن يصح الوجبوت على الشياع "أولى، فصار لكن واحد متهما نصف القود نصفه في ملكه ونصف في ملك صاحبه، قإدا عفا أحدهما بطل حقه، ويقي حق الأخر، فلنقلُب أصبب الآخر مالا. فرجب نصف الدية للاحر، ولكن في كل العبد نصفه وهو الربع بلاني بصيبه فيسقد؛ لأنه لا يجب الممولي على عبده دين، والنصف الأخر وهو الربع يلاقي ملك صاحبه فيحت؛ لأنه يجب للإنسان على عبد غيره دين، فلذلك بقي الربع.

⁽١) سهرة الطرفة الأبة ٥.

⁽٢) وفي م النيام .

ولأبي حنيفة رحمه آنه: أن القصاص واجب لهما في كل العبد من غير تعيين، بل على احتمال أنه يجب حق كل واحد منهما في نصيب نفسه وأو نصيب صاحبه وأو على الشباع كل ذلك، سواء في الاحتمال، فإذا أل إلى الحال احتمال وجوب الكل بأن يعمل حيد حقه متعلقاً بصيب الأخر، واحتمل بطلان الكل، بأن يتعلق حق كل واحد ننصيب نفسه والأنه لا يجب المال له على عبده، فيعلل الكل، واحتمل التصيف بأن يعتل منكه، بأن يعتل منكه، بأن يعتل منكه، في على المال كما قالا الكل، واحتمل التصيف بأن يعتل منكه،

فإن قال: إذا احتمل الرجوء ووجب القرن باللباع والنصيف تضرورة أنه لبس جمل كل واحد متهما في مصيبه أولى من جعله في مصيب الآخر، فين له: هذا إنما يستقسم إن لو كان ملكهما في الصد معشراً في حق القصياص، فيقال: نصف الصد لهذا، والنصف أخلله، فلم يكن حمل حق هذا في هذا النصف أولى من جعله في المحد الآخر، فيجمل شائعاً، وملكهما في العبد ليس يعتبر في حق الفود الما مر أنه بمنزلة الحرفي حق القود، فيقي ما قاله أبو حنيفة رحمه الله من الاحتمال، فلا يجب مع الاحتمال.

قان كان قول محمد رحمه الله في مسألة الإضامع الصغير المع قول ألى حنيقة رحمه الله كما في مسألة كتاب الديات، فلا حاجة إلى الفرق بين مسألة الجامع اوبين مسألة كتاب الديات، وإن كان مع قول أبي بوسف رحمه الله احتاج إلى الفرق .

والقرق أن ثمة القود وحب لعقتل، وهو واحد مالك رفية المبس، وقام الوليان مقامه، وإذا صاو ميراتك، وصار ما لا معفو معض الورثة اعتبرنا مالا للفتل وهو واحد مالك ترقية العيد، فلم يثبت النباع والتنصيف، عبطل كله كعد قتل مولاء خطآ، أما هنا القصاص ما نبت إلا لانتين في حق المملوك، فأما الفنيل فغير" أمالك وفيته، وإذ كان كذلك ثبت على المناصقة، والشباع في حق الملك، فيتغف مالا كذلك -والله أعلم-.

١٩٣١٥ قال محمد رحمه الله في الخامج الصغيراً: في رحل بقطع يد عبده.
 لم يخصب العبد رجل، فيموت في يديه عن قلك اليد، فعلى الخاصب قيمته أقطع، وإذ.

⁽١) مكتابي ظ، وكان في غرها " بغير.

غصمه رجل وهو صحيح ، فقطع الولى يد العبد في يد الغناصب ، ثم مات منها في يد الغاصب لم يكن على الغاصب سيء و كان بشغي أن لا سحب على الغاصب شيء في العصل الأولى ؛ لأن العدد لما تلف بجناية المولى صار كأن المولى استرده ، وهلك في يده ، ألا ترى أنه لا يجب على الغاصب شيء في الغصر الشيء وإنما لا يجب ؛ الما قليا .

والجنواب: احتلف عبارات الشايخ في الفرق بين المناتين، فعبارة بعضهم أن المولى في الفيص الأول القطعت سراية الحلي في الفيص الأول القطعت سراية الحلي في الفيص الأول القطعت سراية الخولي بعضب الغاصب؛ لأن العصب في معنى البيع الأنه سبب العلمان على الفاصب، وسبب الملك له في المفصوب عندنا على منا عرف ه فكان في معنى البيع، وبيع الفاضع يفطع سراية جنايته فكفا العصب، وإذا القطعت السرية، صار كأنه برئ، ثم مات في يد الفاص، فيضمى قيمته أقطع لهذا، وفي العصل الفاني لم يوجد ما يقطع مراية جناية المولى مثلنًا بعد عصب العاصب، فكفا هنا، وهذا لأنه صار منتوفًا بعد عصب العاصب، فكفا هنا، وهذا لأنه صار منتوفًا به عارج عن مسان العصب، ولكن في هذا المؤق في مؤلى في هذا المؤق في مواضية بالمان العصب، ولكن في هذا المؤق في مواضية بالراق المان نفس العسب تنفيع السراية على ما بأن جان شاء الله يعانى .

و مدارة بعضهم. أن الولى إن صار مسترداً للعد في العصل الآول، ولكن صار مسترداً حكماً لا حقيقة و الأنه إلا يصير مسترداً بالسراية، والسراية أثر معلم، فتكون السراية استردداً حكماً لا حقيقة، وفيص لغاصت ثابت حقيقة والشيء لا يرتفع مما هو دوته، فقي فيض الغاصب كما كان، فيقي صماته، أما في القصل الثاني المولى صار مسترداً للحيد معد العصب يفعل حقيقي اتصل من الولى العبد وأثر في قوات يد الغاصب، فكان مثل قض العاصب، فيرتفع به ضمان الغاصب، ويت أعلم -.

1979 - قال محمد رحمه الله في الجامع الكبير " : في رجل شج علماً له موضعة و ثم رهم من رجل بألف درهم، وفيمة العد مشجوجاً الفادرهم، فعات في يد المونين من الجانبة تجوت ما فيه من الدين، وهنا يتأتي الإشكال الذي ذكر بافي المسألة المتقدمة.

والجواب ما مراك الراهل إلها يصير مسترفاً حكماً لا حقيقة، فلا يرنفع به قبص الرئيل النابك خفيقة ، فلا يرنفم صماله ، وعلى قباس مماللة الغاصب يقول في ممالة الرافل. إذا وحدت الجناية من النولي بعد الرفن يصيم مستردًا للمرعون حتى لوهك في بد الرائيل لا يستقط شيء من دينه ، و كذلك في مساله الرفل إذا وحدت الجناية س الأحسى بقرق الحال بين ما إذا وحدت قبل الوهل ، وبين ما إدا وحدت بعد الرهل في حق يطل الرعن وعدم إنطانه ، و عد علم .

1971 - قال في الحامع أيضاً، وبن شع تصدر عن موضعة، فسرص العد، فقصه وحل، فعات في يدالفاهد، من لذا، احاية، قال ثولي العبدالحيار إن شاء صمن عاقلة الحالي قيمة الجدصحيحاً في كلات سين، وإن شاء، ضمي الفاصب قيمة يوم عصب حالة في ماله، وصمر الحالي أونو المؤصحة، وما حدث مسها من النفعان إلى أن حد عالفاصب، وكون ذلك في دل الحالي

المدائيوت اختار للمعولي ماعشار أدائعاصيب مع الشاح كن والمدحنهما باشر سبب القسمان العاصب بالفصيب والشاح بالشجة فكان له الحيار

تم المسرابة لا تنفقع تعجيزة الشعب، والأق العسنانية العنصب باي على منك الخصوب منه ، فلم شمال مسمحل السرالة ، والحيادة بلوية لا تنفطع السرالة ، وإثما يحكم بروال المفصوب عن ملك مولى .

وبدا اختيار المولى تصيمان الخاصية و دلك لم يوجد للبحال ، فكان حكم السرية ممتلى ، فلهذا كان للمولى الخيرة ، فإن احتار المولى يعلمون عائمة الجالى . صحيم حسيم محميع فلمة العالى ملحمية إلا في الأباء وهو ملحج ، وهذا فلمان اللم ، ويكون الدم على العاقلة في ناجد حسل إلى أهافة العالى مورغ فلمية والعاقلة الحالية في يلكوه العد عا أدوا هن الصحال الآنة فلمان برم ، وصحال الدم في المقال في يلكوه العد عا أدوا هن الصحال الآنة فلمان بدون على المولى دون الجاني إلا أنهم قاموا المهاد القولى في مطاله الغاصب بقسمان المصل إلا أوجه إلى الفوق بيرا أن العالمات مي يلك العدد على الراء وقد القطامات مطالبة الغاصب على على المحلف مليوه فكان إلى المحلف مجرد فكان إلى المحلف مجرد فكان إلى المحلف المهادي وقد عرضوا بدل العدد أولى من إلى المحلف مجرد فكان إلى في الطالبة الخاص على المحلف المهادي في المانية المحلف المهادي في المانية المحلف المهادي في المطالبة المحلفة المحلف المحلة المحلف المهادية المحلفة المحلف المهادية المحلفة المحلف المحلة المحلفة المحلف المحلة المحلفة المحلة المحلة

ويطير حداما إدا شهد المحدان على رحل أم كانب عبده بألف درهم إلى سنة ا وقصى الشاطى بالمكند مع رجع الشاهدان واختلو الوقى تصميل الشاهدين وأديا الضمان لم يذكا المكانب لاستجالة الشال المكانب من ملت الى ملك، وكان للشاهدين ولا معطلية المكانب بأداء شل الكتاب هيمهد مقام الولى، كما الحداد الولى المتاجد الولى الماء الإن هذا عبدان نظامين العامدان عدم الان هذا عبدان

سرسيس الحلق أرش موضحته و وسنسته جراحته إلى مرم العصب الآل العبد إلى ما العصب الآل العبد إلى هذا الداخل مان على ماك المعرب و مده و إلى عدد الداخل مان على ماك على ماك المعرب و مده و إلى عدد الداخل مان على ماك الحرار و مده و إلى المداخل الآل ما قات من أطراف المساولة و بجد صديم و مال جالى إلا إذا سراء المساولة إلى العبد العبد قبيا يقتع شد وجود حين أدن الساحت بيمه العالمية و من العبد الملك الشاحب قبيا يقتع شد وجود اجون أدن العالميت الماك و من العبد الملك الشاحب قبيا يقتع شد وجود اجون أدم إلى أدا الماكن و من أدن الولى إذا الميامية و المراكز الماكن الماكن الماكن الماكن الماكن الماكن الماكن الماكن الماكن المياكن المياكن المياكن الماكن إيجاب ضمان الماكن إيجاب ضمان المراكزة و المحالمية و المراكزة الماكن المياكن المياكن

۱۹۳۰۸ ولو تبان الربي باج هذا العدد من إحل دياً، فدستاً الفيدات في يد التشري من تلك حناية، فود الكولي يعلمن اجامي أربن موضحته، وما شعبه الحراجة إلى أن فرضه المشرى، لو القطعت السراية بالقيض لقدن المستحق بصد ورة المنات فر

^{(1.1} فكيد في طار ولاان في غيرها " النعيب أحكات السع

محكم العقد الفاسد عنوك للمشترى من وقت الفيض ، و يكون ما وحب على الحاس على ماله حالة ، وحن بدليري قبيرة و الموضوق الفيض على ماله حالا ، لأن المشترى شراء فاصلة مصمون بالفيسة على المشترى في صله حالا ، وقو لهم يبعد المولى ، ولكن رهنه يدين عليه من فيسة العمد ، همان فيسة على المنترى في ياد المرتبن على الحالى ، ولا سبيل فلمسرتين على الحالى ؛ لأن يتابيه مسبقت حق الرابين ، ويرحم الرامن على الحالى بأرض الخالية إلى يرم الرهن ، ويبطل عن الحالى ضحان الفيسة ؛ لأن لراهن صار قاصياً دين المرتب ويلهم والشراء وبالمبيع والشراء وبالمبيع والشراء وبالمبيع والشراء وبالمبيع والشراء وبالمبيع والشراء العلى محمى البيع والشراء وبالمبيع والشراء العلى المدن محمى البيع والشراء وبالمبيع

رقو كانت قسة العدد أكثر من الدين مثلا أنهى درهم، فرهته بدين ألت درهم، فسعت في يلد المرتبر، فالأمر تعما وصفنا ويعا إذا كانت فيسة العباد مثل الدين الأصحة فيسمان للمرتبي على فيجاني، وبرجع مولى العبيد عنى الحاني مصف أرض الموصحة وينصف ما نقصة حنايته إلى أن وهده، ويكون في منك اجاني، قامر آلفا، ويرجع مولى العباد على الحانية فامر آلفا، ويرجع مولى العباد على الحانية المامية أرض الموضحة وينصف أرض الموضحة وينصف ما نقصته الجناية، ويكون كل ذلك عنى العانية الأن مولى العبيد صار فاصياً دينه بصف، العبيد من الدين، وأودح المحلف، وقر كان كدالك تقطع السراية عن العبيد من الدين، فألود على المطعف الذي المطعف الذي الموادة الدينة الدينة المرادة المرادة ويكون على المامية أحداد المامية الذي الموادة المرادة ويكون على المامية أعياء والتصعب الذي أم تنفطع فيه الدراية يكون على المامية أعياء الدينة المرادية ويكون على المامية أعياء المامية الذي المامية المامية المامية الدينة المرادية ويكون على المامية أعياء أعياء الدينة المرادية المامية ا

47.9 الجامع الرجل أو المدينة رحمه الله من الجامع الصدير البنية الرجل أقر آنه قطع يد عبد رحل الطاء وكذبه عافلته في ذلك يعني به أن عافلة القر كدب المترفي إفراره . ثم عصبه رجل من مولام فعات عنده . فللولي بالحيار إن شاه صمن الجامي قبحه في ماله عليه مران شاه ضمن الخالي في خلات سين ، وإن شاه ضمن الخاص قيسه اقطع في مانه حالاً ، وضمن الخالي أرض بده وهو فصف قيمة في مانه ، وهذه السألة مظير مسالة الشبحة التي نقدم ذكرها . ولا فرق بن مينا لهذه على الخاصب بينية أرد . فإنه يرجم الجاني على الخاصب بينية الغرة من مناله .

عقل في الكتاب: فشان: لأن السبد صدر لنضاطع مجنايته، وهذا دليل على أن ضماد الدم يوجه بالملك في المضمون ووجه ذلك، وهو إن سبب الضماذ هو القطع السائل في شبت الملك من ذلك الوقت، وفي تلك الحالة هو قابل للملك كما في صمان العصب، فإنه لا يتقرر إلا عند الهلاك، ولكن 1 كان شبه الفصر، السابق استن إليه، ووقع المن في المضمون، كما هنا.

ومن المعتقين من أصحابنا من قال: لا، بل ضعد المغتل لا يوجب اللك تلقامى المقتل لا يوجب اللك تلقامى المقتلول؛ لأن صحال القتل والقطع السابق إما مصبر قتلا وفت السراء، فيحب المغتمان مقصوراً على حالة القتل، وفي حالة هو قابل للمالك، لكن إن نعاد وثبات المئك في ذاته أمكن إلياته في بلده وهو الشمان الذي على الدصب، كما قلة في المئلس إذا غصب إنسان من يد غاصه واحتر المولى تضمين الأول كان المؤول أن يضمن النانى، وإن لم يملك الأول الملابر بأداء الضحال لكن قبل السبب، وإن تم يعمل في حق المدر المئان المغابة ثابتة بالبياء على حق بدله الأنه وجب بإفراره، والإقرار حجة قاصرة، فإن كالت الجناية ثالبة بالبياء على الجنائي في فصل واحد، وهو المنابقة أن البيئة الإن البيئة الان البيئة الان البيئة من حق الجنائي، أن ما يجب على طقلته في فصل البيئة الان البيئة وصوحت جناية الحلقا في المعاليك إنا سرت إلى النفس على الماقنة محلاف الإفرار على وموحت جناية الحلف أن المعاليك إنا سرت إلى النفس على الماقنة محلاف الإفرار على ما المعامر، وإن اختار المولى في فصل الإفرار تصمين الماصب ضمنه قيمته يوم النصب العلم المناني نفس العبد؛ الأن الجاني بأداء الضمان ملك الثاني من وقت الغصب، فصار دلك قاطعاً للسراية، فقيت جناية فيما دون النفس.

ويتبغى أن بعيسن الجاني النفهمان إلى وقت الغصب أيضًا وإن لم يذكر وفي الكتاب، وحملت المسألة على أن القطع الكتاب، وحملت المسألة على أن القطع والأكان القطع عمدًا، وباني المسألة يحالها، فنقول: المولى باخبار إن شاء فتل القاتل، ولا سبيل على الغاصب للمولى، ولا لمولى على الغاصب؛ لأنه مقتل

⁽١) مكذا في طروف وم، وكان في الأصل: [قرد] مكان [فور] .

الخالي صار مبرقة الفاصب عن ضمان الغصيه؛ لأنه لا يتبيأ للمولي استيفاء الفساسي مع ضمار مبرقة الفلاسية الفلاسية المنظمة النبع ، والمستوى الفلاسية عبداً ، ثم مات العلم في يد المنظري من الفلام الحياد عبداً ، ثم مات العلم في يد المنظري من الفلام الابتلام المسالية عبداً المنظم الماد عبداً المسلمة في يد المنظمة الفلام الماد عبداً المنظمة الفلام الماد على استبقاء العلم من إبراء المنظمين المادي المنظمة المنظمة المناص على المنظمة المنظم

وأما لا سبين لورته الحالى الأن الجالى في تلك العبد العصوب الأنه لم يرد قيسته الإنجا سنوى مد قدم، والدم ليس تال، علا يصح ضمان المال، فلا يصمر الدلد المدحد ما ملكا للحالي لا في حق نصم، والا في حل يدلد، فيكون ورثة الحالي على العاصب سبين يخلاف مالة الحطاء لأن همك الحالي صمن المال، ومال، يصاح عوائمًا عرا المال، وجاهل المفضود، مذكا المحالي ويم، يرجع إلى يدلم، مكان له حق الرجوع على العاصب، أما هيئا بخلاف.

وإن شاء المولى ضمن العاصب من الابتداء فيت أقطع على ما مراء والا تصامى اللمولى على القاطع + لأنه بأداء القسمان صار المصوب منكاً للغامس، فالقطعت به سواية القطع ، فانقصل القطع عن النفس ، والا فصاص فيما <، فا النمس للعباء، ولكن بجت على الخاس في أن أن البدقي ماه -والله أعلم-

١٩٣٠ قال محمد رحمه الله على الحامع الصامير و والا الفتصب الرحل عبداً وقتل عند الغاصب قبلاً حلياً والحراج الرحل عنداً وقتل عند الغاصب قبلاً حلياً والمحفوظ إلى الموالى و منواع عنده العراض حوين وقتل المولى وقت العيد بكون إيتها والمحدود والمحدود والعالم المحام المحرود والداختار المولى واحدوى العيد بكون العيد بينهما المحدود على المحدود على المحدود على المحدود على المحدود المحدود على المحدود المحدود على المحدود المحدود على المحدود المحدود على المحد

⁽¹⁾ هكند في طاوم، وقالد في الأصل والف: لم يؤد فينند.

التي أحدثها العبد عند الغاصب نصف العبد، فيرجع يتصف قيمة العبد على الغاصب.

علما النصف الآخر إنما استحق بجناية، أحدثها العبد عند الولى، فلا يوجع بدلك على أحد، فإذا أخذ الولى نصف قيمة العبد من العاصب دفعه إلى ولى الجامة الأولى. شهيرجع به على العاصب في نول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله.

وقال صحمه ورفر وحمهما الله: لا يدفع ذلك إلى ولى الجماية الأولى، عوجه قول محمل وزفر وحمهما الله: إقا أخذ المولى من مصف القيمة من العاصب عدل نصف العبد اللذي مي بندولي القنيل الأول: لأن المولى إنمايرجع على العاصب بما استحل من الله عمل بدولية كانت عبد الغاصب، فلو أخذ ولى الفنيل الأول، و منتحى ما أخذ المولى من مدف القيم منكه مع إمكان النفل، من مدف القيم منكه مع إمكان النفل، و وهذا لا يحرز.

وجه قول أبي حنيفة وأبي يوسف وحسهما أفه او حق وفي الحناية الأولى كان محميع البدن، لأنه حين جنيع على الأول كان فارغًا عن حق ولي الجناية الثنية، مكان حقه في جميع العبد، ألا نوى أنه نو لم يجز الجنية الثانية كان يدفع إليه جميع العبد، فلا أن حمه في حميع العبد، وقد وصل إليه تعيف العبد دون المعف، وقد وجد في مد الله في يدل نصف العبد وهو قارغ عن حق المهر، فيأخذ ذلك تبكما حفه، وما يقول محمد وحمه الله بأن نصف القيمة التي أخذه من العاصب، وهو قارغ عن حق المعاصب بدل عن بي يدول الجناية الأولى من نصف العبد، قانا: ما أخذ المولى من الفاصب بدل عن العصب بدل عن المعاف الذي أخذها ولي الجناية الأولى في حت المعاب الذي الخذها ولي الجناية الأولى ويحبر بدلا عن الصف لذي ما أخذه ولي الجناية الأولى في حت المناب المعاف الذي المعام في حتى ولى الجناية الأولى، ويجوز أن يعتبر التي، المعاف الذي حق إنسان أخر .

هذا كما فالوا: من السلم إذا استهلك على ذمن خمراً ، وصمن فيمته للدمن، شم إنه قضى بذلك دين مسلم، حل لصاحب الدين ذلك، واعتبر قيمة الحمر بدلاً عن الخمر في حل ما بين الذمن والسشهلك، واعتبر بدل الدين في حق صاحب الدين، لا بدل الحمر على حل لصاحب الدين ذلك، كذا هذا. نم إذا أخد ولى القبل الأول من المولى نصف القيمة عند أبى حبيقة وأمن يوسف وحمهما فله كان للمولى أن يرجع على العاصب تابيا بنصف العبسة ؛ الأدها النصف إلى أحذ من إدارة عند العاصب في حم به مرة أخرى على الغاصب، فإد وحم يسلم له ذلك والأل ولى القبل الأول وصلى إليه كسال حقه والاحق للشاني في ذلك والأل ولى القبل الأول وصلى إليه كسال حقه والاحق للشاني في ذلك والأل ولى القبل الأول وصلى إليه كسال حقه والاحق للشاني في

ولو كان العبد جنى عند الولى أو لا ، مم جنى عند الغاصب أنه رد الغاصب العبد على الوالى ، ودفعه المولى ولجارية إن جديدًا ، رجع الوالى على الفاصب الصف أو مة العبيث فيد قعها إلى ولى القنيل الأول ، ولا يرجع نقلك على الغاصب في قولهم جميعًا.

أما أن يدعمه إلى ولى الفتيل، فيكون بينهما نصمان؛ لأن حفهما على السواء مى عشرة ألاف درهم، تم يرجع الوئي على الغاصب بنصف فيسة العبد؛ لأنه استحق نصف العند بجارة كانت عند الناصب، فيرجع بذلك على الغاصب، وددعها إلى وئى الفتيل الآول: لأن حفه كان في جميع العبد؛ لأنه يرم حتى كان وارغا عن حق العبر، فشت حقه في جميع العبد، وقد وصل إليه بصف العبد، ولم يصل إليه النصف، وما أخذ قولي بدل النصف الذي ثم يصل إليه، فكان ثه أن يأخذها من الولى كما كان ثه أن يأخذها من الولى كما كان ثه أن قولهم جميعًا؛ لأن نصف الفيسة التي أحذها ولى الفتيل الأول من المولى، إما أخذها عن بالمدجناية كانت عند المولى، فلا يرجم بذلك من الغاصب عن عن بالمدجناية كانت عند المولى، فلا يرجم بذلك عن الغاصب

وكذلك لو كان مكان العبد مديراً كان اجواب فيه كالحواب في العبد من الوفاق والخلاف

وصورته . رحل غصب معمر رجل وقد تنان المنعر قتل قتبالا محطأ هند الموقى: قفتال فتبالا اخر عند الغاصب، ثم رد الغاصب المدر عنى الموقى، فعلى المولى قسمة القدر بين وليلي القتيل نصفان، أما وجوب القيسة على المولى الأن مرجب جنابة المدر على المولى على ما مرا، ويلم مه قيمة واحدة؛ لأنّ دمع القيمة فام مقام دمع الرقية لو كانت المرقية بحمل الدفع، ولو كانت المرقية بمحل الدفع لا يحب إلا فقع واحد، وإنّ كشرت الجديات فكذلك لا رجب إلا قيمة و حدة، وتكون هذه النيسة من ولي الفتيل نصفير : لأن حقيما على السواء، ويل حق كل واحد منهما في عشرة ألاف درهم، فم يرجع الموتى على الفاصب بصف بهما لذير ، ولا يرجع مجميع فيمنه ، وذلك لان نصف قيمه الدير استحق رجاية كانت عبد الماصب ، فإذا كان المستحق رجاية كانت عبد الماصب ، فإذا كان المستحق رجاية عند الماصب ، فصف القيمة والحلى على الغاصب بنصف الفيمة كان لولى الفتيا الأول أن يأخذ المناصب بنصف الفيمة كان لولى الفتيا الأول أن يأخذ فإلك من المولى عندهم جميعاً ، وذلك لأن دمع الفيمة في المدر ، وأه بدل من لرقية بجول لدفع ودقع للولى ، والمسأنة محالها ، ورجع المولى على الغاصب بنصف القيمة ، فإنه لا يسلم للمولى ، والمسأنة محالها ، ورجع المولى على الغاصب بنصف القيمة ، فإنه لا يسلم للمولى ، والمسأنة محالها ، ورجع المولى على الغاصب بنصف القيمة ، فإنه لا يسلم للمولى دلك عندهم حصماً ، وكان لولى التبيل الأول أن يأحد من المولى فكذلك عندا .

ولو كالاجنى أو لاحتد الفاصياء وجنى ثانياً عبد المولى، وضمن المولى فيسته ما ورجع على الفاصيد بنصف قيمته على بسلم ذلك للمولى ؟ فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف وحمهما الله الأول: لا يسلم وعلى قول محمد وزفر رحمهما النه يسام " 2 ذكرك أن دفع قسمة المدر يمنزلة دفع الرقمة لو كانت بمحل الدفع والر كانت الرقمة بمحل لدفع ، ودفع المونى العبد إلى ولى الجنابة ورجع على الغاصيد بنصف القيمة كان في سلامة ذلك العبف للمولى خلافًاء الكذلك منا - والله أعلم-.

1971 - فال في الأصل : وإذا نحسب الرجل عبدًا من رجل ففتل العبد عنده قبيلا خطأه ثم احتمم الربي وأولياه القبيل، فإن العدمر دعلي وولاه، لأن العبد ملكه فيرد هليه تصافيل جناية العبد، ولأن المولى يحتاج إلى دمم العبد، ولا يحكه دلك إلا معدود العبد عليه، وإذارة العبد عليه بقال له: إما أن تامع العبد أو تفدي الأنه عموك جني وهو بمحل الدم فينخير.

هإن يعم ، أو هدى وجع على الغاصب بالأقل من قيمة العبدومن الأوس؛ لأن الزيادة على الأقل ، والمولى شاء بتحلص عنها بأقل شيء شبرع بد باختياره، فلا يكون له مذلك على الغاصب رجوع، وأما الأقل منهما لا بندله من ذلك، وقند استحق على المولى بسبب أحدثه العبد في ضمان الغاصب، فيرجع بذلك على الغاصب؛ لأنه بقول للفاصب: قبضت منى قارضًا، ورددته على مشغولا وسنحفًا بالحابة، وانستحق بالجناية كالهائك من حب العنى، ولو هلك العبد في بد الناصب حقيقة كان للمولى أن يرجع عليه بقيمة العبد، فكذلك هذا، وإن كان زادعند الفاصب زيادة منصلة، واختار النقع، قرارة بعد الفاصب زيادة منصلة، واختار النقع، قرارة بدع عليه بقيمة العبد، فكذلك هذا، وإن كان زادعند الفاصب زيادة منصلة، أو بعدها إن حدثت الزيادة قبل الجناية منفق بالزيادة والأصل جميمًا؛ لأنه جنى وهو زائد، وإن حدثت الزيادة بعد الجناية، فلان وضع المسألة في الزيادة المتصلة، وما ثبت من الحق في الرقة بسرى إلى الزيادة المتصلة، لأنها لا تحاز من الأصل، عبد فنها بقبل الجناية أو بعدها، ثم لا يرجع المولى على المناصب بقب الجناية عند الماصب؛ لأن الاستحقاق بالجناية بمنزلة الهلاك من حيث المعنى، ولو هلكت الزيادة من حيث الحقيقة لايضمنها بالجناك في بده ما الم يوجد منه التعدى، ولم يوجد منه تعد، قلهذا لم يرجع عنى القاصب يقيمة العبد لم يوجد منه التعدى، ولم يوجد منه تعد، قلهذا لم يرجع عنى القاصب يقيمة العبد زيادة، وأما يرجع عنى ما بينا.

مه في يد الفاصب، بأن اعور العبد في يد الفاصب، فأما إن لم يزدد، ولكن تغيير شيء مه في يد الفاصب، بأن اعور العبد مثل في يد الفاصب، وقد جني عنده جناية، فهذا على وجهين: إما إن اعور ابعد الجناية أو قبلها، فإن اعور ابعد الجناية، وقد اختار الولى الذنع، فإنه يد في يد المحاصب بفيست الدنع، فإنه يدفعه اعور إلى ولى الجناية، ثم يرجع المولى على الفاصب بفيست عبد عبد المحاصب، والتصف الأخر علك في يده، وكان له أن برجع بقيسته صحيحًا، فإن أخذ في يده، وكان له أن برجع بقيسته صحيحًا، فإن أخذ فيسته صحيحًا، والدهف فيسته و لأن حقه ثبت في المنطق المحاصب بأخذ ولى الجناية من المولى تصف فيسته و لأن حقه ثبت في التصف، ولم يصل إليه النصف، ولم يصل إليه النصف، فكان له أن يأخذها، كما النصف قد وجد بدل النصف، الذي ثم يرجع الولى على الفاصب ثانيًا بنصف قيمة العبد حتى يكمل له قيمة العبد على الفاصب، فكان له أن يأخذها من الفاصب بسبب يكمل له قيمة العبد، لأنه نفص فيضه في نصف القيمة الذي أخذها من الفاصب سبب يكمل له قيمة العبد، لأنه نفص فيضه في نصف القيمة الذي أخذها من الفاصب سبب يكمل له قيمة العبد، لأنه نفص فيضه في نصف القيمة الذي أخذها من الفاصب سبب

⁽١) وفي أم أه أغلث أ.

ويسلمك، فقد خصل لولى القشل نصف العبد لحمًا ودمًا، ونصفه دراهم وتنابير، وضمن القاميس قيدة ونصفًا

وإن اهوراً قبل الجناوة، والعشار المرلى الدفع، عليه يدفع العبيد اعوراً، ثم يرجع بقيمة العبد صحيحًا على العاصب، وإذا الحد ذلك سلم له، ولم يكل ولى الحاية أن يأحدُ مها شيئًا؛ لأن حق ولى الجناية ما تبت إلا في عبد اعوراً؛ لأنه حين جتى كان اهوراً، وفار منه له ذلك، ولا يكون له سبيل على الفيمة الذي أحدها المولى، وبكون قبت صحيحًا سالمًا للمولى العبد الفصوب إذا حي على مولاه حاية موجة للمال، بأن قتل خطأ، أو حتى على رفيقه خطأ، أو على ماله بأن أنلف شيئًا من ملكه.

قال أبو حبيعة وحمله الله إنه يعتسر حنايته حتى يضمن الغاصب فيسة العبلد المنصوب لولاه إلا أن يكون الأرش ، أو فيمة العبد اللتلص أقل من قيمة تعبد المصوب .

وقال أبو يوسف ومتحمد رحمهما الله : بأن حناية المنصوب على مولاه وعلى رقيقه وحلى مالة هدر .

فأما المبدللرهون إذا جي على الراهن الرعلي وقيقه اأو على ماله اهل تعتبر جنايته؟ فألموا الكراه في المسألة في كتاب الرهن وقال: تهدر جنايته اولم بدكر عيه خلافً إلا أن الشابع قالوا: ما ذكر في كتاب الرهن أنه بهدر قول أن يوسف ومحمد وحميسا الله عامًا على فول أبي حنيمة رحمه الله المعتبر حنايته على الراهن يقدر الدين الجام مضمون عليه غدر الدين كما يعتبر جناية المفصوب هنا على الغاصف وعلى رفيفة الأنه مضمون عليه عدر الدين كما يعتبر جناية المفصوب هنا على الغاصف وعلى

وأما أبو يوسف وسحمد رحمهما الله ذهبا في ذلك إلى أناهذه جناية موحة للمال حصلت من غلوك على منافكه ، أو على رقيق سائكه ، وليس في رقيقه حق للعبور ، توجب أنابيه راجابته قياماً على ما قبل العصب لوحي على مالكه أو رقيق مالكه .

والدؤيل عليه عبد الوديعة إذا جني على المالك، أو على وقيقه هدر جنابته، وإن المربكين في بــ الوقي؛ ما ذكرنا، فكذا هذا .

والفاقليا: هذه جناية موجسة للصال من المعلوك على مالكه، وذلك لأن ملك

المنصوب منه باق في المصوب بعد المصب في حق النصر فات والجناية جميعًا ، أما في حق النصر فات والجناية جميعًا ، أما في حق النصر فات حتى جاز عنقه وبيعه وجبته ، وأما في حق الختابة حتى إلى المنصوب على الأجنبي ، وردُ العبد على الولي يخاطب الولى بالدقع أو القدام، ولا يخاطب لغاصب، ولو كان القاصب مالكًا للمغصوب في حق جنايته لكان العاصب هو المخاطب بالدقع أو القدام، وإذا بقي منث افغصوب نه بعد انغصب صدر حاله بعد الغصب كاخال فيله ، وقبل الغصب جنايته على مولاء هذر ، فكذ بعد الغصب

تم إنها كانت الجنابة المراحبة المسال من المعلوك على مائكة وعلى رقيقة معراً. وذلك الأن جنابة المسلوك إذا كانت سوجسة للمسال إن كان المسلوك بحمل الدمع فسين حكمها أنه مخاصب المولى بالله ع أو القد ، كسالوجني على أجبي ، فمن حتى على المائك ، أو على رقيق المائك إذا عنبرنا حتابته كان المخاطب بالدمع أو الفعاء هو الذلك ، وإنه لا بستقم لوجهيل . أحدهها . أنه يكون فاقعًا عن نفسه لنفسه ، ومفاديًا لنفسه عن نفسه وينه لا بجور ؛ لما فيه من النفساد ، فينه يصير الواحد علكاً ومستملكاً . والتاني نفسه أو القناء إلا الملك في الشخوع ، والملك في الشخوع ، والمنات في المنافوع ، والمنات في المنافوع ،

وين كان الجامى ليس بمحل الدفع بأن كان مديراً ، لو اعتبرت جنايته على مولاه كان المخاطف بدفع الأقل من بمحل الدفع بأن كان مديراً ، لو اعتبرت جنايته على مولاه كان المخاطف بدفع الأقل من بمحل المدروع لل يقيد لا بمستفيد به ، فكان جناية المسلوك على المثالث وعلى رقيقه مقراً قبل الفصف لهذا المعتبى ، وهذا المعتبى موجود بعد العصف، فإنه متى اعتبر حنايته على المثالث كان للحاطب هو المفالك أيضًا : بالدفع والفنداء إن كان العبد بحول الدفع ، وإلى تم يكن بمحل الدفع ، وإلى تم يكن بمحل الدفع ، وإلى تم يكن بمحل الدفع ، وإلى تما المؤرش ، وهذا لا يستقيم .

بحدلاف منا لوجس على الأجنبي، فإنه منى اعتبارت جنايته على الأجنبي، وخوطب المولى بالدقع أم القداء يصير دافعًا من نصله لغيره ومفاديًّا من نصله تخيره وهذا مستغيم؛ لأنه لا يؤدي إلى النصاد ويكون مغيدًا؛ لأن المدموع إليه بهذا الدفع وانقداه يستفيد ملكًا لم يكن بابنًا ته من قبل في المدفوع والفادي. عكان مفيدًا: عوجب اعتسره.

١٩٣١٣ - وهذا بخلاف ما إذا فتل العند مولاه عملاً أو قت رقيقً من رقيق مولاه عمدًا، فونه يعتبر جنايته حتى يفتل أهيد بمرازاء، وهذا جنابة علواد على مالكه، لأن هده كناية عبر موجدة المطال مهرموجية فلقصاص ويبحب القصاص للمولي على عبده يفيده لأنه تبلث بذلك ووح العبده وروح العبدل يكن ملكا له مراضل حترانو أفراعشه بالقصاص لم يسح إقراره، ولو أمر الحد على نفسه بالقصاص صح إقراره، وإذا كان اعبار هذه الجباية يفيدها ألمريكن ثابقاه اعتبرات، وإن حصار على مولاه وعالى رفيعه. هأما اجتابية وفا شاحت موجبة النصال، فإن اعتباؤها لا يقيد على ما وكرنان، ولا يقرم عبد الرحل عني حياية موجية للمال، نبوحاء عبد لهذا الرجل وقنا عذا لعمد الجاني حطأ اعتبوت هذه الحناية ، حتى يقال لنصول " اذفه العبيد الثاني بالجديد أو افاء ، أو يو م في المقتاول. وهذه جنابة موجمة حصلت من تالوك على رقيق مانكه؛ لأنا فلمان ولا حق في رفيق مالكه لأحده وهنا في رقيق مالكه حق مستحق بلغيه ، و خق في إيحاب الضمان ومتر ماطقيقة، فكان اللك فيه فرني الجيابة لا للمولى.

وأبو حنيفة رحمه افه بقول الهذاجنانة عاوك على أحتى أو على وقيل الأحنيا من ﴿ إِنَّ الْحُكُمُ وَالْأَعْسَارِ ، فَيَعْتِيرِ قَيَاسًا عَلَى مَا لُو حَصَلِ عَلَى أَجِنِينَ ، أَو عَلَى رقيق أحنبي من حببت الحقيقة والحكم، وإن قلتان جنابة علوك على الأجس، أو على ردية م ص حيث الحُكم والاحتدارة ودلك لأن الغاصب في حق جيابة العبد العصوب حيل جؤلة للذك، والمُولى بَمَرَلة الأحنبي بدلين أنه لو جني المغيصيوب على الأحنس. كان قرار النسمان على الخاصب كأنه مالك، وتبريكن على الولى شيء كأبه أجنبي، عندة أن انغاصت في حل حاية الغصوب حعل بمزلة المالك حكمًا، والمولى عنزلة الأجنبي، وإذاكات كذلك وصح مولدان بدهذه مدية غلوك على الأجبيء فيكون معتبراً فواما لواعتبر هذه الخنابة بكون للخاطب بالدفع والقداء إن كان ألجاني بمحل الدفع المفصوب منه وإذاله يكن بمحل الدفع كبال هو المختاطب بدفع الأفل من الفنيسية والأرش ، ولا يستقيم أن يكون الولى دافعا عن نعبيه للشبه .

قلتان المخاطب وإقامة حكم الحنابة إداجي القصوب حابي الذهبوب متعالغاصب

عندنا يفال له : ادمم الأفل من فيمة المصوب ومن الأوش، فيخاطب هو يدمع الجانب. وإن كان الجاسي بمحن الدفع؛ لأنه عاجز عن اندم وإنه لا يفيد متى دفع موالي الجانز إمتى عجز عن دهو الجاني، وإنه بحاطب بدفع الأقل من القيمة ومن الأرش كما في الملمر إذا جني حماية، وإذا كان اللحاض هو الخاصب مدنم الأقل من تبيسة المنصوب، ومن الأرش كان اعتبيار هذه الحدية مغيناً ؛ لأن المعمود سنه بلك بالبريكي، مالكا، ولا يؤدي إلى التضادأيضًا، فإن العاصب يكون غلكُ، والمغصوب منه متملكًا، وإذا أفاد اعتسار هذه الجناية على المعصوب منه والمابؤ درالي التضياد وجب اعتسارها كسالها جنار على الأجنس بخاطب الوثي بالمدعم أو النبدس دون الضاحب إذا فيريرض ولي الجدية بطيعة الجانيء وإنما طلب عبن العبدوله ذلك لأن الدمع مفيد، فأما إذار صبي بأخيد العبيبة من انعناصات كال للمناصب أن يؤدي الفيمية حتى يطهي العدد عن الجندة ، وهذا اللحزي عبيه وهو المولى يطانب الغاصب بدفع القيمة فيكون مستقيماً ، وليس كما قبر المعيب ليس لنعمة مالك احر في حز الجنابة سوى المولى حتى يستبرا أالهال أحتيباً بطلاف ما بعد الغصب، فإن اعبر المفاحب مالكًا في حق الحياية، فأمكب أن نجعار الوالي أجيسًا في حق اجنابة، وفي حق الوديعة كذلك؛ لأنه ليس للعمد مالك بكون فرار اختابة علم حتى يجعل شابلي أجسبًا من العند بحلاف ما نحن فيه، وقد خرج جواب عما قالا: إذا تأملته

١٩٣١٤ - هذا إذا جني الخصوب على مولاه أو على مال مولاه، فأما إذا حتى على عاصب أو على رقيل الغاصب جناية موجية للسال، قال أبو حييقة رحمه الله: بأنه لا يعتبر ، ويكون هدراً حتى لا يخاطب مولى العيد بالديع و الفداء.

وقال أبو يوسف ومحمد وحمهما الله: الله يكون معتبرا ، ويخاصب المولى بالله م أو الفناء ، وكفلك على هذا الاختلاف العبد الرحون إذا جنى جناية على المرتبي أو على ماله ، فعلى قول أمن حليمة رحمه الله . لا تعتبر اجناية بقدر الدين ، وقال أبو يوسف ومحمد وحمهما الله : بأم بعتبر ، نص على هذا الخلاف في كتاب الرحم . فأما أبو يوسف ومحمد وحمهما الله دهيا في ذلك إلى أن هذه حناية عنوك على الاجنبي أب

⁽١) مكدام ظ وق رم، وكان ورالأصل حتى بعد الموالي

على رقيق الأجبى فيكون معتراً كما في العصب، وكما تو حتى المعموب على أحتى اخبر سوى الصاصب، وإنما فلذا: حناية علوك على أحتبى الأن العاصب أحبى من العدر، فإنه لم يمك العدرة مقصوبه فصاو الحال بعد الغصب كالحان بديه.

ولا يفال. مأن اعتبار هذه الجنابة على العاصب لا يفيده لأنه منى اعتبر كان قوار ولك على الغاصب في الحاصل كمه نو جبى العبد على أحيى آخر، وذلك لأن اعبباره مفيد، احتار المولى الدمع أو الفداء، إن احتار الدمع فلان العاصب يمنك العبد الدي هل مناك الوأي بالقيمة، وهي وراهم ودنائير، وقاملاً، حين العبد بدراهم وجب على تتملك مفيد" كما لو اشترى همه

ورن احتيار الصداء كان مشرعة أيضاً، الأن المولى منى فياى يرجع عبى الغياصب بالغيبية الإبالقدة، فيكون مفيدًا «الان قيمة العدد الا تحلو إما أن يكون أقل من عشرة ألاف أو أكيش، فإن كنان أقل من عشرة آلاف برجع المولى على الغياسب بالقيمة ، فيحصل المعاصب ريادة على القيمة فيكون مفيدًا « إن كان قيمة العبد عشرة ألاف أو أكثر ، فيقولي برجع على الغاصب بعشرة ألاف إلا عشرة ، ولا يرجع بفيمته بالعة ما بلعث ، فيفي للغياصب والاه عشرة من الفده ، فكون مفيدًا ، فدل أن عشار علم جناية على العاصب تما يفيد اختيار العلى القفع أو القدة ، وإذا كان مفيدًا ، وحب اعتباره كما لو جي على أحس أخرى فيها لتعلقاً .

وأه ما أمر حسيسة وحسمه الله: فعدي في دلك إلى أنه جناية علوك هلى مطابحه من حيث اختكم، فيكون هدراً فياماً على ما لو حصف لدمالك من حيث الحقيقة والحكم، وإلى فلنا، جناية مملوك على مالكه الماذكو با أن الخاصب في حق جمية المعصوب حمل بحراة الثالث، والولى عنزلة الأجنبي.

والرقيس: جنتاية المملوك علي المالك هدر"؟ وأنه لا يفيد اعتبارها : هأما هـا يفيد اعتبارها مني اختار الدمم والفعارة فنجت اعتبارها.

واحم أب عنه أن جناية المطوك على المالك إلا كمان هدراً فا قمدا: إنه لا بغيمة

⁽١) مُخَذَا فِي مُا وَدَ، وَمِ، وَذَالَ فِي الأَصْلِ الْمُلْتَالَ.

⁽٢) حَمَدًا في طي وكان في الأصل إن كان هدراً أنه ركانًا في عبارم أرافه هدر

98.10 من مدير فيليد المحمد وحمد لله في أن بنامج السخيراً الذي مدير فهيد وجن ه في المعرف مدير المحمد وحمد لله في أن بنامج السخيراً الذي مدير بعود مولى الدو في هذه وجن الدو في الدو في الدو في المحالف المحالف

1971 - فان من الأصل (وإذا فتل المدر فتبلا حطاً ودمع الدن فيمنه دفير) فعماء القاصل مع قتل فتبلا أحر حطافان أبر حنيفة رحمه الله بأد ولي الجمية مثالية بالخمارة إن شاءه النع لما ليء وأخدات علف فيمه نماس المواجع المولى بذلك على ولي الجماعة الأولى، وإن شماء اليع وفي الحلية الأولى، وأحمد منه بعمل من فيمنع من فيعن من فيمنة النبرة وقال أبو يومنه ووم حدة رحمه والاستان أيس لوكي الجارية الناشاف اليهيم

 ⁽¹⁾ فكذا فر ط. ، كان ني هرها الوالت الأصار قال عليه دين

التولي بنصف القيمة ، وإنما ينبع ولى الجنابة الأولى لا غير .

وعلى هذا اختلاف المدبر إذا حضو يتراً في طريق المسلمين بغير إذن مولاء، فوقع فيه إنسان فصات، خفخع المولى فيسمة المدبر إلى وفي الجنابة بغير فضاء، ثم وقع أنعر، هل لولى الجنابة الناتية الباع المولى بنصف الفيمة؟ فالسألة على هذا الحلاف.

وأجمعوا أن حافر البتر إذا كان عبدًا فنّاء فوقع في البير إنسان وحات، فدفع المولى العبد إلى ولى القتبل، ثم وقع فيه آخر وحات، فإن الثاني لا يتبع المولى بشيء، سواء دفع المولى العبد إلى الأول بقضاء قاض، أو مغير فضاء قاض.

وأجمعوا أن المولى إذا لم يدفع الفيمة إلى ولى الفتيل الأول حتى وفع أخو أو فتل أخو ثم دفع الفيمة إلى الأول بغير قضاء فاض أن لولى القتيل الثاني أن يتبع المولى ، فيأخذ منه نصف قيمة المدير ، ثم يرجع المولى بذلك على ولى الفتيل الأول.

فهما فرقا بينما إفا كان ذلك القتل الثاني ، ووقوع الناني قبل دفع الفيمة إلى وفي الجناية الأولى ، وبينما إذا كان ذلك بعد دفع الفيمة إلى ولى الأولى .

والفرق أن الفتل الثاني، ووقوع الثاني إذا كان قبل المدفع فالقيمة صاوت مشتركة بينهم قبل الدفع، فحين دفع القيمة إلى ولى الأول، فقد دفع بعض حتى الناس إلى غيره بغير إذنه، فيضمن يخلاف مالو دفع، ثم قتل أخر، أو وقع أخر، لأنه حين دفع لم يكن فلشاني شركة في الفيمة؛ لأن شركة الفاني مع الأول إغانتيت بالقتل، والقتل لم يوجد حتى دفع، فلا شركة يبتهم حين دفع، ولا سبب الشركة، فجاز أن لا يجب الضمان على المؤلى عندهما.

وجه قولهما في ذلك: إن دفع القيسة في المدير بمنزلة دفع الرقبة لو كنان بمحل الدفع، ولو كان بمحل الدفع، ودفع حين الرقبة إلى الأول بغير قضاء قاض إن كان الدفع قبل الجناية على الشاتي لا يكون فلتاني الباح المولى بشيء، وإن كان الدفع بعد الجناية كان لولى الفنيل الثاني اتباع المولى، فكذا إذا دفع القيمة.

وأبو حنيفة وحسه الله يقول في العبد: إنما كان كفلك لأن المولى دفع إلى الأول عين حقه ، فإن حقه كان مشعلقًا بعين العبد حتى لو علك العبد يطل حقه ، وإذا حسار المولى دافعًا إلى الأول مين حقه صار الدفع مقضاه ومعير قصاء سواء، هذا كالرد بخيار الروقية، والشرط اعتمر فسحا في حق الراد والمردود عليه، وفي حق غيرضاه لأن الرد عين حقه، قصار الرد دفير قضاه ومقضاه سواء، هذه هما لم ينفع إلى الأول عين حقه، فإن عرب حقه فيدمة وحست دنا في ذمة المولى، ومد أداد التولى إلى ومي الجناية عين، والعين مع الدين غير أن من حيث الحقيقة، وإد كان عيرين صار التولى دالدفع إلى الأول نافلاحة من الدين إلى العين،

قابى كان هذا النقل لقضاء قاص يفيد في حق الناس كافة ، وإن كان تغير فصاء قاص حدح مدا النقل في حق ما ينهماء ولم يصح في حق الناس في حل الناس في أو قالولي، وإن شاء أجاره والبع ولي الفالة الأولى، وإن شاء أجاره والبع ولي المثابة الأولى كما في النابخ المشابة الأولى كما في النابخ المشابة الأولى كما في النابخ المشابة الذيم، وإن شاء أجاره وشارك شربكه فيما قنص، فكانك وال

ونظير هذا ما فالراء في الرد بالعيب بعد النسص اعتبر فسخًا في عن ما بين الرد والردود عليه بيعًا حديثًا في حن الفالث و الأن الرد ليس مين حق المفسري و الاحق المنتري في الجزء الفائت حتى إذا زال العيب بطل حقه في نفره إلا أن البالع لما عجز عن تسليم الجرء الفائت أراد المنتري أن بنفل حقه عن ذاك جزء إلى بعثه بافضيخ حتى يتوفر عليه رأس مانه إنا لم يتوفر عليه الهيم، قصح هذا النقل في حقهما، واعتبر فسخًا في حق ما يهما كما قصدًا، وفي حق غيرهما اعتبر بعد جديدًا؛ الأنه لا رائمة لهما على غيرهما، فإن كان يقضاء قاضي، نفذ على لدس كانة؛ الأن للقاضي والاية على الناس كانة، فكذا هذا حوالة أعليه.

1971 - قال في الأصل : إذا قتل الدير مولاه خطأ هذر جنابته؛ لأنه لا طالدة في احتيارها، وعليه أن يسعى في فيسته ردّ الموسية الأن التدبير وصية المعدر برقبته وقد سلم له وقيمته؛ لأنه عنق بجوت السينة، ولا وصية للقاتل، قوجب على المدر رم وقيمته، وقد عجر عن دلك بسبب العنق، فكان عليه ردينته وهو الفيسة، واستقام إيجاب السجاية عليه، وإن كانت السجاية بجب المعولي، شريصير مبرانًا عه، ولهذا شدند عند رصابيد، ويتأهني ديرة ١٠٠ لأن السعادة لرد الوصية إعاقبيه عليه ، دهو حرالع مكانب، ويجرو أديجه للمولي على مدتقه ومكانبه دين. إقالا بحوز أد يجب له الدين على عدده والا يسمي ولي الجانبة في نسء الأنه حين جي قال السالة وحناية العند على مولاد أو على علوك مولاه إذا كانت مراجة للسالة هذر على داجها.

وإن كنان أم المدقندت موالاه خطآء لم يكن المسهدا أن تسامي هي ذيره الا الأحل الخديفة الما فكرنا أن جاية النسوك على موالاه هذر الا الأحل المشراء الأن عشقه ليس توصية لها، وإن كان عنفها متعلق كرت المولى، الاثرى أنه معتبر من جديم المال، ولهذا الابسامي في شيء إدا كان على البت مين الخلاص عنق المدر، فإنه كان حاصلا له علم ف الوصياء حيل يعتبر حيام جدمان تفله صاله، والا وصية لنطائل، ولهذا يسعى المامر في حميد فيسته عن كان على الجب دين مستقرال.

وإدافتي لذير عولاه عدياً، ومله السعاية في فيمنه ردا للوصية دياً دكراً، وعبيه القصاص تفوله ثماني: ﴿ كُنْبَ عَلَيْكُمْ لَفِسَاصِ ﴾ أن ولان تعبد قبل المدسريقاني عولاه، ولم يتسب به قبل متدسر حق العنق، فمعد لقديم لاديمان عولاه، وقد تت به حق تعني أولى، وإذا وحب السعاية وبه تنوسة والقصاص جميعاً، كان الورنة بالحسر بن تمازياً استسعوا في قيمته أولانه فتلزه، وإن شاؤوا، فتاه بالمحالة و أنطانوا حقهم في السعاية والانه فتلزه، وإن شاؤوا، فتاه بالمحالة والعلنوا حقهم لهميم، وعني المتر أن يسمور في قيمته وبعض يسمى في قيمته راحصة فيكون بيسما، وسمعي في قيمته را يلام في قيمته ويكون موجب المتر أن يسمور في تصف قلمي لا يعمل خصمة الان القبل عسبيب المتي لم يحد أولا أنه يحقو أحدهما منظ نصب العافي، و مقلب عسبيب المتي لم يعمل ذاكر ويستقيم أن يجت عليه المال محد أو الانتياب، ويستقيم أن يجت عليه المال معلم محتلة أو مكانب، ويستقيم أن يجت عليه المال معلم محتلة أو مكانب، ويستقيم أن يجت عليه المال محتلة أو مكانب، ويستقيم أن يجت عليه المال محتلة أو مكانب، ويستقيم أن يجت عليه المالة معلم محتلة أو مكانب، ويستقيم أن يجت عليه المال محتلة أو مكانب، ويستقيم أن يجت عليه المال محتلة أو مكانب، ويستقيم أن يجت عليه المالة عليه محتلة أو مكانب، ويستقيم أن يجت عليه المالة على محتلة أو مكانب، ويستقيم أن يجت عليه المالة على محتلة أو مكانب، ويستقيم أن يجت عليه المالة على محتلة أو مكانب، ويستقيم أن يكانب المالة على محتلة أن محتل من المحتل المناس المالة على محتلة أن محتل المالة على المحتل المالة على المحتل المحتل

الحين قبل : وجد أن يسامل في قصاب الميقائلان له يعضاً؛ الآما صراحي صافحاً وجد عليه المسعدة .

اللهزاء في كيان حياً احرال وحمرت لقال الاائه شيان عبيلاً وفت احماية ، والمان وقا

ووالمسيوة المتعافرة الانتخاب

يحب عليه مسبب، فعاية، فلا بد من احتسار الطريق، فأجسا القيسة باعتسار الطرب الأون، ويحتبار الطرب الأخير أوجب الله عليه تحلات ما لو كان القتل حطأ، فإنه لا يسعى للجماية في شيء، وإن كان لو وجب عليه السعاية، فإنما يجب وهو حراد لأن الجناية حين وجدت لم نعف، موحبة الاصمال أصلاه لأنه لا غيد من الرجه الذي بياً ، وإذ المقدل عرب الفسمان، ولا يجب إصامان من بعد بحلاف ما لو كان القتل عيداً من الوجه الذي ساء

وإذ نتلت أجالوند مولاها عما أن فإن لم يكن لها منه رائد، فعديها القصاص ، ولا سعاية عليها لأجل العنى من الوجه الذي دكرناء وإن كان لها ولده فلا فصاص عليه ؟ لأند سقط عنها تعايب ابنها ؟ لأن لابن لا يستوجد، قصاصاً على والذيه ، وإذا سقط عنها تصليب الابن سقط عمها الياني ، والقلب القصاص مالا، واستقام إيجاب المال عابها ؟ لأن حال ما يحب عليها هي حرة أو لكانة ، ثم تسعى في جميع فيمنها ؟ لأنه لم يوجد من لابن عد تصيه .

وإعا سقط القصاص حكمًا لآنه ثبت للوائدة في قصاص ابنها شجيمة مدك، وانقصاص من بسقط للشبية لا تنعفوه فإنه لحب عليه كمال الدينة الا ترى أذ الأب إذا فتل لله عمدًا وحب كمال الدينة الآن القصاص مقط للشبية لا بالعفود قال له شبية منك من القتول من حيث إله كسبه فوجب كمال اللية الكلاك هذا بخلاف ما إما ماذا أحد الشريكين في القصاص، فإنه يجب الصف الذية للأحوة الأنه سقط تصبيب تعافى بالعفو.

وإذا قتل العبد ثمو لا مصماً و لدوران فعفا أحدهما عن الدم. فهو عبد على حاله مينهما والاشيء للدي لم يعضاً ، وهذا قول أبي حنيفة و محمد وحمهما الله ، وقال أمر يوسف وحسم الله : يأم يقال للمافي " إما أن تدفع إلى الذي لم يعماً وبع العبيد من العبيك، أو افده برام الدية

وجه قول أبي يوسف وحمه الله : ودائم بدالليوات صاوبيهما بصفائه الأن وحوب القصاص لا يمع جريان الأرث، فإذا عدا أحسمها لا بدوأن بطلب نصيب الشريك ملاء لأن نصيب الشريك إنه سقط عن القصاص حكمًا لا ياحتياره، وفي مثل هذا يجب الثان رعاية لحق الشويت كبلا يسقط حفه أصلا من عير رضاه، فانقلب نصيب الشريك مالا وهو مصف نصفه وهو الربع في نصيب نصمه فيسقط، ونصفه رمو الربع في نصيب العافي فيثبت، فيفال للماقي: الافع إلى شريكك نصف ما في يلك وهو وبع المدد، أو اقدم بع الدية.

هنارة أخرى لهمة في المسأنة: أن القصاص حبث بنقاب ما لا بعضو أحد مسا، فانعبد على على حكم ملك المبت من وجه و رائل عن ملكه من وجه الأن الوارث الملك لعبد ولم يحالك ملك منكا حديدًا، فس حبث إنه ملت العبد كان زائلا عن ملك البت كسا في الوصية ، ومن حبث إنه لم يلك ملك عديدًا، بل قام مقام المبت في أملاكه كأنه هو حي يود بالعبب ويود عليه، فست المبت باقي، عدل أن العبد وقت القلاب القصاص ما لا ذائل عن ملك المت من وجه بافي على ملكه من وجه ، فسن حيث إنه بافي على ملكه من وجه أم بستقم إيجاب المال له عليه ؛ لأن إيجاب المال للإنسان على عام كه قبل الكتابة لا وجه أم بستقم إيجاب المال لم يكن واجأء ، فلا يجب بالشك والاحتمال .

فإن قبل "كان المال وحب من وجه (لا أن الإيجاب أولى « لا هيد من صيانة الدم حربالها و .

قلمنا: إن هدر اللم جائز بعذر، وإيجاب المال على عبده قبل الكنابة عير مشار يع بحال من الأحوال لا بعذر، ولا يغير عدر، فكان اللين إلى الهدر، وإنه بحور بعذر أومى مما لا يحوز بعذر، ولا بغير عذر. والمسركينا في كان في التركة مرصي له بالنفث، وبافي المتألة بحافها حيث بنقلب تصييب الموصير الدمالا ؛ لأنه حيال القلاب الجنابة سالا العبد زائل عن ملك الميت في حق الفوصير الدماركان واجاء الاقالفوصي لوملك ملكا جادينا والمبطومة ام أوصي في حق الموصورية فيأنه هور، ألا ترى أنه لا يروبالم به ولا يرد عليه مختلاف الوازث وبخلاف المديرة لأن ملك المجنى عاب واللي من كل وجمه حمل الفلاية م ١٧٠ لأنه صمار حراً عند آبي يوسف ومحمد وحمهما الله، وعند أبي حَيْفَة وحمه الله " صيار بحمي الكانب إلا أنه يجوز أن يجب للمولى مال على معقد ومكانه. فأما لا يجوز أن يحب على عدد قبل الكتابة بحال من الأحوال.

الهبال المسيألة المدير من مسألتنا أن لو أعنق الوارثان هذا العيد، ثم إن أحدهما عمّا عن القنصاص وهناك بقول. مأذ تصبب الآخر ينقلب مالاه لأن وقت انقلابه مالاه فالعبد زائل عن ملك لمحتى من كل وحد والله أعلم-

الفصل الحادي عشر في القسامة

1971 وإذا وجد فتيل في محلة قوم، وادعى ولى الفتيل الفتل عمداً أو محطأ، فهدا على وجود: إما أن يدعى ولى الفتيل على أهل المحلة كلهم، أو على يعض أهل المحلة، وتم يعي الفائل صهم، وقال: لا أدرى من القائل منكم؟ أو عين بأن ادعى على وحد من أهل المحلة، وتم يعي الفائل صهم، وقال: لا أدرى من القائل منكم؟ أو عين بأن ادعى على واحد من غير أهل للحلة أنه هو الذي قتل وليه، فإن ادعى على جميع أهل المحلة أنهم عتلى وقيه عمداً أو خطأ، وأنكر أهل المحلة فإنه يحلف خمصون وجلا منهم كل وجن ماقة ما قتلته ولا علمت له قائلا، واخبار في التعين إلى ولى الفتيل إن قانوا أكثر من خصصين وجلاء وإن كانوا أقل من حصيين، فإنه يكرد البحي على الأقل حتى يتم خصيب يباً، فإن حلقوا غربوا الذي ي يحلفوا، فإن خصيب يباً، فإن حلقوا غربوا الذي ي يحلفوا، فإن حصيب على الأقل حتى يحلفوا، خان حصيب على الأقل حتى يتم خصيب يباً، فإن حلقوا غربوا الذي والإنكلوا، فإنهم يحبسون حتى يحلفوا، فإن حليم تصاحى.

ولا يحلف المدعى أن أهل المحلة فتلوا وليه، سواء كان الظاهر ضاهفاً للمدعى. بأن كان بين الفتول وبين أهل المحلة عدارة ظاهرة، أو لم يكن ضاههاً للمدعى، بأن لم يكن بين المقرل وبين أهل المحلة عداوة ظاهرة

والأصل في هذا: ما روى أن عبدالله بن سهل وحد قتيلا في فليب من نشب خيبر ، ضعاد أخود عبد الرحمن وابنا عبد حويصة ومحيصة إلى رسول العرقة بطلون همه من أهل خير فعال هايه العبلاة والسلام: اتحلف لكم البهود خمسين رجلا خمسين يمينا بان ما قتلوه والاعلموا له فاتلالاً".

(۱) أحر حدمسلم من حصصت الم (۱۹۵۸ حديث (۱۹۹۸) وقد ۱۹۹۳ حديث (۱۹۹۳ حديث (۱۹۳۸) وأم داو د في أحث (۱۹۷۳ حديث (۱۹۵۰ وفي ۱۷۹۷ حديث (۱۹۹۵) والترصفن في أحب الم ۲۰۰۲ حديث (۱۹۲۸) والترسف (۱۹۳۵ و ۱۹۷۸ حديث (۱۳۵۳ والترسفن في الكيري (۱۹۸۸ و ۱۹۲۸ حديث (۱۹۲۸ و ۱۹۲۱) وأبو عوام في حديث (۱۹۲۸ حديث (۱۹۳۵) والشائم في حسنده (۱۹۸۱ و ۱۹۲۱ و ۱۹۲۱) والسنائي في الكيري (۱۹۸۰ حديث ر رون عن را دانوز أبي مويد قال: حام رحل بلي السي بخيج فصال بيا وسوادالله! ربي و جدلت أخي قسلامي بني فلال، فقال: احمع منوم خسين وجالا، فتحلف ما فتلتاه و لاعتسنا له قاللا، فقال: به رسول الفارات لي من أسي إلا هناء فقال: من ومالة مر الإيل^{ان}!

روى أنه وحد فتيل بين وادعه وارحد في زمن عسم رضى الله عنه ، وكان إلى ودمه أقرب، فقال مه وكان إلى ودمه أقرب، فقال مدورة بين قادمة أودمه البحث منه خدد ودمالله ما فتلوه وما علب الدفائلة والاعلمة في تلاثث سبح، فقالها وبعدلون بالله ما فتلنا والاعلمية لدفاؤه أموالها أموالها تدمر وضى الله عنه الأأوانا ندفع أموالها أموالها تدم وضي الله عنه الأأوانا ندفع أموالها أموالها تدم المالها في تعالمها المناف ومادكم والجانكم وغائر منم الدنة لوجود القنس من الخهركم.

تم العلى في الفيف خدمسين أن القدمود من اندسامة أن يطهر الاناس فينتعلى منه الأن في أن صامل حيدات و غليف الرائد على أنواحد أبلغ في المصرف و القبار إلى فالزيادة معقولة و القابر والقبار إلى فالزيادة معقولة و التبيل على المصرف و القبار إلى الفنيل في تعير المصرف في البعد على الساسة و به البعيد على العام مرف بالحديث و موع من المعلى أن الجمع بين الأمرين أبلغ في تحصيل ما هو المناف من المسابقة و هم أن يقتل الكان المحافظة و هم أن يقتل الكان المحاف المحافظة المنافية عبراه و مستى حلف على الساسة بحلك المحاف في المحاف الم

قون قبل من الحائر أن تم ينفر ديتمام، ومنى متله مع غيره. مسلى استحلف بالله ما فلك يجب أنه لا يجب في بمنه، فيحترين على اليمين، فلا يحديل م، هو المقصود

⁽۱۹۹۵) و في الدور بي ۱۸ (۱۹۱۸) (۱۹۷۸) (۱۹۷۸) حديث (۱۹۷۱) (۱۹۷۱) و آخستان المسارة (۱۸ مندون (۱۹۱۹) واحسيان أيضًا في استند (۱۹۹۷) خادت (۱۹۳۰) و لظرائي في الكس (۱۹۷) حدث (۱۲۹).

د ١) برأطه وال ساخا

م القيامة

قلنا: هو وإنَّ لم ينفر ديفتِنه منى استحلف بالله ما قتلت، وكان قتل مع غيره، فإمه يحنث في بجيمه فإن الجساعة من فناوا وجلا واحداً بكون كل واحد منهم قائلاته بكماله ولهذا تجيه الكفارة على كارواحه منهم ويجب الفصاص ، فأما مني الحنص بقتله، فمنى حلف بالله ما قتلنا لا يكون حائثًا في اليمين، ولأنه من حلف بالله ما قتلمًا يكون استحلاقًا على فعله وفعل غيره على البنات، والاستحلاف على فعل غيره لم يشرع على البنات وإنما شرع على العلم، فلهذا قلبا: بأنه يستحلف بالله ما قتلت، ثم عَبِ الدية على صافلة أهل المحلة في تلات سنين، مَا روى عن عسم رضي الله عنه أنه قضر بالدية على هافلتهم في تلاث سنين، ولأن أهل المحلة حماروا قاتلين حكمًا، وأو كانوا فاتلين من حيث الحقيقة خطأ، أو شيه العمد وجبت الدية على هاقالتهم، فهنا فولي.

هون لم يكن في النطة خسسون وحلا كروب الأيان على بعصهم حتى بكمل حمسين بينًا، وذلك لما روى أنه أني إلى عمو رضي الله عنه تسعة وأربعون رجلًا من وادعه وحلفهم، ثم كرم الهمين على واحدمتهم حتى ثم خمسون يمِناً؛ ولأنَّا المأخوذ عليهًا في القسامة شبئان مراعاة عدد اليمين حمسون بيئًا، ومراعاة عدم الحالفين خمسون وحلاء لو قدرنا على مراعاة الأمرين لزمنا مراعاة كلا الأمرين، فإذًا عجزمًا عن أحدهما وهو مراعلة عدد الحالفين، وفدرنا على مراعلة عدد الأبحان لرسا مراعاة ما قدره عليه .

١٩٣١٩ - هذا إذا ادعى ولي الفتيل على جميع أهل المحلة عسدًا أو خطأ، فأما إذا ادعى انفتل على بعص أهل المحلة لا بأعبانهم، فكذا الجُواب: غب القسمامة والدية على أهل اللحلة ؛ لأن الدهوي على بعض أهل المحلة لا بأعيانهم، وإنهم لا يتسيزون من البافي دعوي على الكل، ولو ادعى ولي الفتيل على جميع أهل المحلة وجبت الدية والغسامة على جميع أهل للحنة للنصوص، فكذا هنا.

ضأصارة: إدعى على معض أهل المحمة بأعينانهم، بأن ادعى على واحد منهم، أو النبر، أو ذلانة أمهم قبتلوا وليه عسدًا أو حصاً، فكذا الحواب أيضًا، بحب الفسامة، والدية على أهل المحلة كما لو ادعى القتل على جميع آهل المحلة .

هكذا ذكر محمد راحمه الفرقي لكناب وأنو يذنن فيه القيام والاستحمان وروق عزا أبي يوسعه في عير رواية الإصوال أنه قال. القياس أن تسقط انفساسة والدية عن الباقور من أهل المعاف ورقال اولي الفدين اللابية؟ قال قال: الاستحاف المدعى عنيه ببيئا واحدته ولكمه ني الاستحسان قعب القسامة والدية على أهلا انتخلف

وحه القمامي وهو أن إيجاب الفسيامة والدية على أهل للحلة لوجود الفشيل بين أظهرهمي وفدالحنس ألزيكدن الندارها بداؤهم غيرهم أمراع فاسطأه لخلاف القيامي، فيراعى حميع ما ورديه النهي من الشرائط، والنص إنما أوحب العسامة والدية عشى أهل المحمة بشرطين: يوجود الفنيل في مكان بسبب السهر، وتأن بدعن وأن الفنيل. فقل هلمهم كالما في حديث فندالة بن سهل ، فإنه الفتيل وجد في مكان بسمه إلى المهرد وهوا خبيب وقد أدعى أوليه عبدالقاس سهل على ويولا حييراه وهندويه وجداللميل في مكان للسب إنى أما المحدة ليونو عد يدعوني على أها المحلة، وإنه وحدعلي واحمد منها ومنتان ففوا أوجانه الفساوة والمبغ أوجيناه بالقياس لا بانتصران وإبعاض بحلاف القباس، ولمهذا لم في الفسامة والله إذا لنعى على واحد من غير أهل للحاة ، وكذا إذا دعى على واحد ممهم بعينه . وفي الاستحسان: نجب النسامة والدية على أهل. اللحلة الأدبعض التصرص أرجب الضادة والدية على أهل الحنة مطلقً ملا فصل بنحا إذا وجد الدعوي على واحد منهم بعنه أو على جميع أهر المحلف فمتي أوحينا الفسامة والسبة عش أهل المحمة هما لافيقا تواحيه بالنص لا بالقياس .

وأماإذا ادعى الفتراعلي واحدمن غير أعل المحلة لبريكن على أهل المحمة فسامة والادمة - الأنا أو جيئا الفسامة والدية على أهل بلحلة تمة ، وإنا توجيه بالقياس لا والدس ٩ لأبه لم يرد بص وإيجاب الفيسرية أأأ والدبة عالى أهل للحنة مشي واحد الدعوي على غمرهماء فمردهذا إلى مابقاتضيه الفياس وإليه أشار أبو يوسف وحمه لغاه فعاللا القياس هذا إلا أنا بركنا القياس بالأثراء

ويدا لم تحب الفسيامة وماة به على أمل اللحاة في هذه الصورات فقال الصدعي أُ نك بها، على ما الدعيث؟ وإن قال: معما، أقامها ويشت ما ادها، ببينة ، وإن لم بكل له بها

الأراه كداني ففوهدوم، وكان ني الأصل أالقسامة ..

يحلف المدعى عليه يميناً واحدة، ولا يحلف خميسون بمينا؛ لأن القسامة أمر عرف بخلاف الفياس بالنص، وإنما أوجب النص القسامة في موضع وجد الدعوى على أهل المكان الذي وجد فيه القتيل، قفيما إذا وجد الدعوى على غير أهل المكان الذي وجد فيه القتيل بقضية الفياس عليه، وبافي المسألة عرت في كناب الفضاء ولأولياء القنيل أن يختاروا صالحي أهل للحلة، وأهل البلدة والعنبيرة الذين وحد الفنيل بين أظهرهم؛ لأن القسامة إنما شرعت لاستعظام تسأن الدم لبظهر القائل، فيقتل فيحصل به الإحباء، وهذا المتسعد إنسطيم الصلحاء، فيانهم بتسخر جود، عن البسين الكادية، وأما المفاسق لا بنائي

قال الفقية أبو منصور الماتويدي: القياس أن يحلف فاسقو العشيرة؛ الأن القتل منهم يكون خالبًا، وهم أهل التهمة، فلنا: تعيين صاحى العشيرة استحمال رحاء أن يشخر جواء فتقهر فالذة القسامة، فإن لم يوحد في المحلة من الصلحاء خمسون وجلاء فأراد ولى القتيل أن يكرو البدين على الصلحاء حتى تم خمسون يهدًا، هل له ذلك أم يضم إليهم من فاسقى العشيرة ما يكمل به خمسين رجلا؟ لم يذكر محمدر حمه الله عذا المعمن في الكتاب، وروى عنه في عيو رواية الأصول: أنه ليس لولى القتيل ذلك، ولكه يختار عن بنى في المحلة حتى يكمل خمسون وجلا، وذلك لأن المأخوذ علينا في القسامة شيئان، مراحاة عدد الأيمان ومراعاة عدد الخالفين، فما لم يقع المحز عن مراعاة أحده ما لا تسقط مراعاته، وقد أمكننا مراعاة الأمرين إذا كان في المحلة من يتم عدد الخالفين خمسين رجلا.

فرادا وجد القنيل بين فريتين أو سكنين ، فإنه يقاس ، فإلى أيهما أفرب كان عليه القسامة والدية ، وظلك لا روى أبو سعيد الخدرى وضي الله عنه أن النبي يَلِيّ أمر أن يذرع بين الشربتين في فشيل وجد بينهما ، قبال: هرأيت رسول الله يَلِيّ بقيس بين الفريتين ، وهكذا روى النسمي عن مسروق عن عسر رضي الله عنه أنه قبال: فيسوا بين القريتين أبهما كان أفرب إلى الفتيل ، فاستحلفوا منهم خمسين رجلا بالله ما قتلنا ، ولا علمنا له فائد ، غرموهم الدية ".

 ⁽¹⁾ أخرجه البيهمي في المكرى (١/٤٤/ حديث (١/١٩٢٧) وقي ١/١٢٥ حديث (١/١٦٢)،
 وذكره الن حجر في (الفتح 1/١/٢٥) والزرفاني في شرحه ٢٨٨/٤ والسد في الحاشية ١/١

وعن على وضى اقد عند أنه قال: فعلى أفرسما والأنه أو وحد قبل في قربة، فإن الليبة والفسادة تجب على أهل القربة التي وجد فيها القبل، وإذ كان يجوز أن يكون قبل في ية إنه فرية أخرية أخرى الخرية والفسادة تجب على أقرب القربة أقرب إلى الفنيل من الأخرى، فإذا وجد بين الفريتين، يجب على أقرب الفريتين، إذا كان يجوز أن يكون قبس الأبعد، قالوا، إتما نجب الليبة وإن كان يجول إن يسمع النسوت منه، وأما إذا كان يجول الا يسمع النسوت منه، وأما إذا كان يجول يسمع النسوت منه، وأما إذا كان يجول الا يسمع النسوت منه، فأنه الأمريتين، وإعابراعي حال المكان الذي وجد به الفنيل، ولم يذكر محمد رحمه الله هذا الشرط في الكتاب، ويقا ذكره هلال الوازي في كتاب الوقف، ووواه عن أصحابا ورواه أبوا لحسن الكرخي المناب، أيضًا عن أصحابنا، وإنما العتبروا سماع الصوت الأنه إن كان بحال يسمع منه الصوت في كل موضع وجب القسامة، وطف القاضي خمسين وحلا، فتكلوا عن الحلف في كل موضع وجب القسامة، وطف القاضي خمسين وحلا، فتكلوا عن الحلف حبوا حتى يحلقوا، هكذا ذكر في ألكتاب.

وروي فلمسن بن رباد عن أبى برسف رحمه الله أنه قبال: لا بحبسود ولكن يقضى باقدية على عنظتهم في ثلاث سين، قبال ابن مثالث: هذا قوله الانحر، وكان ما ذكر في ظاهر الرواية قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله وهو قول أبى يوسف رحمه الله الأول.

وجه قوله الأشر: وهو أنه لا يحبس في سائر الدعاوى، متى نكل المدعى عليه عن اليمين ليحلف، ولكن بقضي عليه بما ادعاه الدعي، فكفّلك هنا

وحه ما ذكر في طاهر الرواية رهو أن في سائر الدعاوى إما لا يحيس إذا تكل؛ لأنه حصل ما هو المفصود من الاستحلاف، فإن المقصود من الاستحلاف أدينكل، فيستحق الدعي المدعى به ، وقد حصل لنسدعي هذا المفصود لما نكل، فأما المقصود من القسامة "أن يقر أحدهم بالقبل عبداً عيقيل، ولهذا قال عبر رضي اقد عنه إنجا حصنتم دما دكم بأعانكم ، وإنما كمان المقصود من الاستحلاف وجوب الفصاص، ولم يكن

^{···} عدا و كذا في مجمع الزوائد ١٠/ ٣٠٠ ومسند أحمد ٨٩/٢ مديث (١١٥١٢).

⁽¹⁾ هكدا في الأصل رم، وكان في ظ وف أالفتل .

اقفصاء وبها" اللكادان، «وجب الحسن حتى يحلف أو بقر حس او كان ولى الذنبين بدعي اخطأ إذا لكل أمل طحلة، فإنه بقسض دلشة على عاليتهم، ولا يحسسون ليحقول إنه يحيسون، فيحلمو ارتا وفع الدعوى في المهدة لأن المنصود من لخلف بعد مريحهن بالكون.

1975 وهي النتائي الإوجاء قبل فرويو أرضهما وطريقهما علوك نفوم بيعود أرضهما وطريقهما علوك نفوم بيعود أرضهما وطريقهما فهو على الرووس، قال وعلا قول محمد وحمه الله و ويبائي بعد هذا قول محمد وحمه الله و حيافه في وسيائي بعد هذا قول الحمد وحمه الله و وحد فيه القنيم أرض به وهو إلى حدث قد فيه أهوى أفراء ما فيل كان الأرض لذي وحد فيه القنيم علوكا و فهو على قوام القريبين، وب أيضاً احت محمد وحمه الله عن فيل وجد بين قريبين أهو إلى أقربهما إلى اخبطان أو الأرجع الأرجع القريبة عندانست الروحة الله المتعاددة المائية المتعادة المائية المتعاددة المائية المتعاددة المتعادد

۱۹۳۹۱ - وإفاا و حد الرامل قنيلا في قنيلة بالكوفة، وفروا سكان بسكار و ديلها بإجارة أو إطارة، وهيها من قد نسوى من دورهم، أهل الخطة دكر أن لقدمات، اللدة على اصحاب الحطة إذ ليس على السكان والمتشرى من دلك شيء.

هكدة فكر في الكتاب والم يحكن في علامًا، وفيا روي من أبي يوسف وصدات في غير روانة الأصول رويتك الفال في رواية القسامة والدية على السكان ولا تحت على اللاك، وقال في رواية البحث ملى الكان الساكن مانشاري وصاحب القبلة في فك سواء .

وأما وجه ما روى منه أنه يحدي على السكان أن القسامة والدية على أهل القدمارة أمر للمنا نصا محلاف القياس ؛ لأن الشرع جمعهم قتلة من حيث حكم لى أو حب عليم الصياحة، ولم يو حد الصل منهم حليقه ، وهذه خلاف القياس وكرر الدمل ، وربه خلاف القياس على منا يبار ، المصر إنها أو حب القسامة على السكان لا على الماؤك، بيانه في حديث عبد الله من سهل قبال: أن النس عيج إنها أو حب المسامة على والدية على أهل تحيير ،

الكاهد فواطه وقاريق الأعبل وماهها

وهم كانو، ساكنين ثمة ، ولم يكونوا ملاكاً ، وبن الخلك في خبير كان للمسلمين ، والنبي ريخ دفعها إلى البهود معاملة "ك وما قبت حمّ بخلاف القياس براعي ما وردب المهي ، والتصر أوحب القسامة والدية على السكان لا على الخلاف والدليل على صحة هذا ما لو وجد في سفينة تشيل أو على دامة ورحل يسوقها ، فإن القسامة نمب على ساكني المسينة لا على مالكها ، وفي لذاية تجب على الساكني المسينة لا على مالكها ، وفي لذاية تجب على السائق لا على المالكات ، فكذلك هذا .

وأسا وجه الرواية التى تجب على الكل وهو أن المسى الذي له والأجله وحببت لفساسة ، والدية على أصحاب الخطة من أهل المحلة ذلك المعنى موجود في السكان والمشترى ؛ الأنها إقا وجبت على أصحاب الخطقة الأن عليهم حفظ المحلة عن الفئل؛ الأن المحلة تحت رأيهم وتدبيرهم ، فإذا لم يحفظوا جعمهم الشرع جناة بترك الحفظ حتى الا بهدر الدم تعظيمًا الأمر الذم، فكان عليهم القسامة والدية ، وهذا المعنى موجود في السكان والمشترى ، فإن عليهم حفظ المحلة عن الفتل كما على أصحاب الحطة ، وإذا صاورا أصحاب الحطة في استحفاق صبب القسامة والعفل ساروهم في القسامة والعفل الموهم في القسامة والعفل الماروهم في العبد الماروهم في القسامة والعبد الماروهم في القسامة والعبد الماروهم في الماروهم في العبد الماروهم في العبد الماروهم في العبد الماروهم في الماروهم في العبد الماروهم في الماروهم في العبد العبد الماروهم في العبد العبد

وأما أبو حنيفة ومحمد وحميما القدة احتجافي ذلك بأن القسامة والدية إنما عرف وجوبسما بخلاف القياس، والمس أرجيسهما على أمسحاب المخطة من أهل المعجلة، ولم يوجيهما على السكان والمشرين، بيانه في حديث عبدالله بي سهل، فإن المرى في فلك المحديث أن النبي فيها أن أوجيها على يهره تحيير وصم كانوا أصبحاب خطة، ولم ينفل أنه عنيه السلام أوجبها على السكان والمشترين مع أن تجير كان لا يحلو عن ساكن أو مشتر يكون قبها علمنا أن السكان والمشترين لا شاركو أهل المحدة في النامة والدية.

ونوع من المعنى بدل عنبه، وهو أن أصحاب الخطة أصول في المحلة، والدخيلاء في المحلة أنساع لهم، ألا ترى أن التسديس في أصور المحلة من نصب المؤذنين والأنسة، وتحهد المسجد والطريق إلى أصحاب الحطة لا إلى الدخلاء، فصار أصحاب الحطة بمنزلة (1) أخرج الطحاوي في السرح معاني الأثار ١٩٨٠ و١٤٩/ واليزار في أسيده ٢٣٨/٣ حسد ٢٣٠١).

⁽٢) والحديث تخريجه فلامضي.

الأصول، والتحلاه بمؤنة الأشاع، والقصادة والديه قب على الأسوال من أهل بالصافة ولا تهده قب على الأسوال من أهل بالصفة ولا تهده المسافة والناسوات والتسوات والمساولة المسافة الألهم أندع في اللحلة ويبسو بأسوال، فكاذلك هذا، والآن عاقلة المحلة أصحاب الحطة، ما ابنى واحدة منهم الإبتدى العقل بالى عاقلة أحرى، والسقل معاقلة الحرى، الابتدى المعتق لما كان عاقلته مواتبه ووالى الأب ما بنى واحدة منهم الإبتدال المقل إلى عوالى أده، وإدائم بن واحدة منهم الإبتدال المقل إلى موالى أده، وإدائم بن واحدة منهم الإبتدال المقل الدهال المقل الدهال المقل الدهال المقل الدهال المقل الدهالية المناس المقل المعالمة المناس المقل المقل المقل المناس المناس

وليسوا كالسعية والداية، ودلك ألام الانص في السعية توجد المساءة و والدية على المائلة، أو على الراكب حتى يعسر فيه النص و وما لا على فيه يجب اعتبار معلى المائلة، أو على الراكب حتى يعسر فيه النص و وما لا على فيه يجب اعتبار معلى المص أن النبي ، جد مي حكان كان غب وأيهم وسعيرهم، والراك والتنبي في السعينة والدابة، وإصما عاينقر من مكان إلى واكب الشهام والدابة لا إلى واكب الشهام المعلى أصحاب الشهام المعلى المكان والمنسرين، فيعنبر في البقاع النص لا المعلى ، ولا النافة المائلة على المنافة المائلة على المكان والمنسرين، فيعنبر في البقاع النص لا المعلى ، ولا النافة على المقارف وقر في العرب اللها، والدابة يأتي بعد هذا والدابة يأتي بعد هذا المسافية كندات أخوا ومي فيما الدابة بالكلمات احر تأتي هذا هذا ، وكمائك في فيمن المسفينة كندات أخوا من فيما عدا حدا حرارات المائلة الما

فأما تعلقه بعديث هيد الله بن سهل فلنا هدو النصة وغا و قدت قبل فتح خبير .

هكدا روى أن خبير به منه كان على بدا الهو باصاح ، والديل على صاحة هذا أن لبي
والزنت إلى الهود هذا قبيل و حدين فيادكم ، هذا أضاف الأبيات يليم ، وثو كان بعد
المتح لكان خبير ممكنا المسامين ، فكان لا يضاف الأبيات يليم ، وثر كها عليمه ، واثر كان هذه
القصة بعد فتح حبير ياحتمل أن الدي يتهة من أشلك عليمه ، وتركها عليمه با لحرح ،
ولومام أن ين عني أهلها باطراح ، و بالين على صحة هذا أن عدر رحمي المهامة ما
أحلاهم من خبير ، عوضهم ، ولو لم يتركها عليهم ، وجعله ، للكا للمسلمين لما احتاج
عسر وصي الله عنه إلى عطأ ، الموس عين أجلاهم ، وإذا كان كذبك كان إيحاب الدة
عسر وسي الله عنه إلى إعطاء الموس عين أجلاهم ، وإذا كان كذبك كان إيحاب الدة
والتسامة على أصحاب ، خطه لا على السكان واسم بن

وقوقه : وإي وجبت القسامة والدية على أصحاب الخطة لأن عليهم حفظ المحلة عن القنيار، فلنا ربي وحب هليب لأنهم أصول، والدخيل في المحلة ببؤلة الديم، والشرع أوجب الفسامة والدبة على من كان أصولا في المكان الذي رجد فيه القتيل لا على الأتباع، والنحلاء في للحلة أتباع ما بفي واحد من الأصول - والله أعلم-.

١٩٣٢٢ - وفي "توادر بشرين وليد" هن أبي يوسف رحمه الله: إذا وجد الفتيل في دار فيها سكان وأوباب عبد ، فالقسامة والدبة على أربات الدار في قول أمي حنيفة رحمه الله ، وقال أبو يرسف رحمه الله : على السكان، وإذا كالوا يتقلمون إلى أهاليهم باللبل مثل الخباط والصماغ يكونون بالنهار في موضع، وينصر هون إلى أهاليهم بالليل، فلاشيء عليهم

٣٦٣ أ ٦ - وإذا وجد القنيل في دار رجل فد اشترى يعو من غير أهل الخطعه فإن لمُعَالِ الحَطَّةُ لُو أَوْ مِنْ ذِبِّكَ، والقسيامة على صياحت الدار، وكدية على فوصه، وذلك لأن صاحب الدار هو المختص بالرأي والتدبير في أسمات دارده وليس لأهل الخطة معه في ذلك شركة ، وإذا ليويكن لأهن الخطة معه شركة في الرأى والتدبير في داره ، بل كان هو ا المنفردين ذلك دون أهل الخطه كان أهل الخطة من الدار بمنزنة محنة أخرى، وقتيل وجد في منحلة لا يوجب الفسيامة والدبة على منحلة أخرى؛ لأنه لا شركة لهم في الرأي والتدبير في المحلة التي وجد فيها الفتيال، وكذلك هذا إلا أن القسامة عب على صاحب الدار خاصة، والدية على عافلته الأن صاحب الدار في ناز، بمترلة أهل المحلة في المحلة ولو رحد في اللحلة فتيل وحبت الفسامة على أهل المحلة، وانسبة على عاقلته، فإذ وجد القنال في الدار نحب الغسامة على صاحب الدار والدية على عافنة صاحب الدار. فكذا ذكر محمد رحمه انه هذه السألة في الأصل في موضع.

ودكوافي موضع أخراموا الأصل أن القمدمة والذية على قوم صاحب الدارم وإذا اتفاقت الروايات أن الدية على فوصه ، واضتلف الروايات في الفسسامة لأكر في يعض الروايات أنها تكون على المشتري خياصة، وذكر في بعض الروايات أنها تكون على هاقلة المشتري، وحكى عن الكرخي: أنه وتق بن الروايتي، فقال. معني الرواية التي قالت: إنها تجب عليه خاصة إذا كان وومه غيبًا ، ومعنى الرواية التي قالت: إنها تكون عليه وعلى فومه أن يكون قومه حصورا -وان أعلمٍ-.

1977 - وإذا باع أهل الخطة دوره م حتى الهويق مهم أحده في المحلة ثهو حد المتعلقة ثهو حد المتعلقة بالمتعلقة ثهو حد المتعلقة من سككه من سككه من المتعلقة القلمان والمتعلقة في المتعلقة المتعلقة التقل إلى المتعلقة وقد القلمان المتعلقة المتعلقة إلى المتعلقة والمرافقة المتعلقة المتعلقة المتعلقة المتعلقة المتعلقة المتعلقة المتعلقة والمتعلقة والمتعلقة والمتعلقة والمتعلقة والمتعلقة والمتعلقة والمتعلقة والمتعلقة المتعلقة المتعلقة والمتعلقة والمتعلقة المتعلقة على السكان المتعلقة والمتعلقة والمتعلقة المتعلقة على السكان المتعلقة والمتعلقة والمتعلقة على السكان المتعلقة المتعلقة على السكان المتعلقة والمتعلقة والمتعلقة على السكان المتعلقة المتعلقة على السكان المتعلقة على السكان المتعلقة على المتكان المتعلقة المتعلقة الم

وهي رواية يقول: غيب علي التسترى والسكان كسا لو كان في المحلة أمل خطة وسكان، وإذا رجد في دار أحد من التستريو ، فعليه القسامة والدية على عاقلته كما أم كان في المحلة أمل خمة، وف وحد فنيل في دار أحدهم كانت القسامة على صاحب الدار، والدية على عاقبته، ومسائر أهل المحلة براء من ذلك؛ لأن مساحب الدار مو للحنص دار أي واقدي في درو، وكذانا، هنا حوية أحده-

٩٩٣٢ - قال محمد رحمه الله في الجمع العيفيرا: في رجن الشرى داراً، علم بقمصها من المائع حتى وجد ديما فنيلا فالدية على مافاة من كانت الدار في بده وهو المنافع، وبالديمة على عافلة من كانت المائع، في يده، فإن كانت في يد المشترى، معلى منافلة المنافع، وإن كانت في يد المشترى، معلى منافلة المتنزى، وقال أبو برسف ومحمد وحمهما الله. إذا ثم يكن في طبيع حيار فالدية على عافلة الشرى، وإن كان يه خيار، داديم على عافلة الذي يصد الدارا،

و الأصل أن أبا حنيفة رحمه الله بعثير الوحوب الدبة على العاتلة اليدا لحفيفية ؛ الأن مها ناب القدرة على الخفط، وهما بعثران المان، هما يقولان: وجوب الدية على العاقلة إلد كان ؛ الأنهم صاررا حاة بنوك الخفظ، وإلما يسبب إلى قرك الحفظ من جعن الشرع إليه الحفظ، وحمد المنى وبما يملك ملك الرفية، فيكون الذك هو المقصور، هيمسو قاتلا تقديراً و ولأن حسمة وحدماته أن مقدوة على اختط حقيقه بالله يكون إلا أن الملك سبب اليد فيدم مداء اليد، فالملك كالحنف في الحفظ، واليد كالأصل، ولا قبك أن اعسسار الأصل عند التحرض أولى من اعسسار الحلف، ألا ترى أن اليد بدون أملك يقدر الإسماد على الحفظ، والملك بدون البدلا يقدره على الحفظ، فكانت ليد عن الأصل، فأما في البح بشرط الحباره من الاستبر فاغنت دون أبد والملك عما في صدفة أن يصير للمشترى، مبي أن معود إلى البائع موقف الحكم بتوقف الملك كما في صدفة معافر، وعندمالك أن للعشير هو البديجة ، على من بده، ولا ينظر إلى الشائي، والله أضاف ال

الاستهارات على محد، رحمه الله على الخاصع الصحيرات دار بصفها ترجن وعشرها لأخر والأحراما بقيء فوحد فيها قتيل، فهو سي رؤوس الرجال، والأصل في حشي ها لما المسائل: أن ما يحت من الدية باعتبار الملك يعتبر فيه هاد. الملاك، ورزوسهم دولا تضاوت الملك حتى إن القشيل مني وحد في داو يس انس آثلاثه، فبالدية تحب سنيمت صافين، وهذا الأن وجوب أل لمية على السلاك باعتبار الفصير هم في الحفظ المذي ترامهم بالملك، وولايه الحفظ لا تخلف سماوت الملك، ومني وجلت المديد باعتبار السية بعشر قيم عند النبية دول عدد الرؤوس، حتى إذا وحد في مسجد فنين، أو في محتة اختطفها تمات قبائل نجب الدية عليهم أثلاثك، ولا يعتبر الرء علم الرؤوس، الأن محتول السيد، وهم في حق دلك على السيار وحولا المالية على حق دلك على السيار والله المالية.

۱۹۳۷ - قبال محمد في المجامع : دار عشوكة لأحد عشول بعلا عشرة منهم من يكتر الل والل "أور حدمتهم من قيس، فوجد في هذه الدار فيل، فدينه على أحد عشر حزاً: عشوء أحراء منها على شاقلة بني بكر من واقل، وجره والحد على عاقلة قيس لـ فنت إن المغير في المد عدد الماك، والملاك أحد عشوا.

و كذَّلك هار بين بكر من و الن وبس فيس أنَّاهِ أنَّه في حد قبيها قضل، فالدية على عو اظهر أنَّاه و ما الذي ذكر قول محمد و سعة الله و الراء من أني حنيقة رحمه الله و

 ⁽¹⁾ مكتافي ط و أف و أجاء وكان في الأصل. مرسى بكان.

وروي عي أبي يوسف رحمه الله محالات هذا ؛ فإنه قال في د رابين غيمي وهمداليين. وجدفتها قشل فعلى التعيمي بصف الدبة وعلى الهمدانين: نصف الدبة، قال: وإغا هذا على عدد الغبائل عنزلة فنيل بوجدين قرينين هو بينهما سوادهي الفرساء أملي أحرركل قربة الصف الديق ولا بظر إلى عدد أحر القريبين

وكاللك فال أبو بوسف وحمه اقت في دار بين تبهمي وبين أروه تا مرز همدان وجد. فيها قبل ، فالدية بينهما نصفان ، وعبد محمد عب الدية أحماسً .

١٩٣٦٨ - وإنَّا وجدَ فتهم بين فريتين هو في القرب اليهما على السواء، وفي إحدى القريتين ألف رحم، وفي الأخرى أقل مو طلك، فالدبة على القربتين تصمان ملا خلاف

١٩٣٢٩ - وقبال أبو بوسف رحمه الله في قشق وحد بين ثلاث دور : هار فيسمي وداران لهمدانين وهن جميعاً في انفرف على السواف فالدية بضفال ، واعتم الصبلة دون القرب.

١٩٣٣٠ - وإذا واجد الفشل في دار من ثلاثة نفراء فالقسامة على عواقلهم جسماً : الكلائل، وقام الحمسين في الكسر على أي العواقل شاء وفي الغنين. وفيس له أن يختار حسيع الخمسين من عافلة أحدهم، معنى المسألة أنا وه حملنا الخمسين أثلاثًا يتكسر الحساب إذ يصبب " كل عاقبة سنة عشر بينًا ، يبقير مناك سهمان، فولي القنيار يحتار الذلك من أي العواقل شاء.

١٩٣٣ - قال في "(خالم ألصًا: منطقة أو مستحد العنطها تلاك قسائل: إحداها. يكر بن واتل وهم عشروق رجلاء والأخرى: بني قيس وهم تلاثون رجلاء والأخرى البيل تميه وهم خميسون رجلاء فوجد في هذه المحلة تتبير أوافي هذا الحسحد قتيل، فالدية تُوب على القمائل أنهاتًا على كل قبيلة نُلتها؛ لما مر أن المعتبر في المسجد والمحلة النمسة، والتمية إلى القمائل الثلث هنا على السراء، فلهذا كانت الدية عليهم JÚXÍ)

وكذا لو كان من إحسى الفيائل رجل واحد لا غير فعلي عافلته ثلت الدية وعلى الفحكافي فاواف أرأب ركان وبالأصروام الربطيب التبيلين الباقيين لذا اللهة ؟ لما مرأن المعتبر في المسجد والمحدة عدد التباتل، والقبائل هنا للاقد هانفسست الدية اللاثا لهدا، وإن كان الرجل من غير الفبائين إلا أنه حليف الإحدى القبيلين كانت الدية اللاثانهدا، وإن كان الرجل من غير الفبائين إلا أنه حليف المخبلة المنابق الدين الفبائين المحتور، ولا غيء على قبلة الحليف، الأذ يستصر، ولا يستعين بقبلته، وأما يستصر، ويستعين بقبلته، وأما يستصر، ويستعين به لا عشيرته وأما والقبوان إذا جمعهم وابة واحدة وفائد واحده فجى واسلمتهم، كان عقله على أما وعشيرته الأنه لما ضم نفسه إليهم واستعين بهم لا بعشيرته، فكذا الحبوب يكون عقله على حقاء، وأبه أشار عليه السلام في قبوله: (عليف لقوم منهم الله قبد حمل الخليف معدودًا في حقده، فصدرت المحلة والمسجد مندوبًا إلى قبلتين لا عبر، والله أهلم -.

1977 - قبال في الجنامع اليفتاء منطقة اختطها تلاث فبنائل، ويموا فيهما مسحداً، فاشترى رجل من غير القبنائل الثلاث دور أحد القبائل حتى لم يعنَّ من أهل القباية البائعة أحد، نم وجد فتين في لمحلة، أو في المسحد كانت الدية اللائا ثلثها على حافة للشفرى، وفائنا ما حلى القبهائين المباؤيتين؛ لأن المشترى فام مقام القبيمة البائعة في حين نسبة المحلة إليه إذ ثم يبنى من قبيلة البائعة احد في حين نسبة المحلة إليه إذ ثم يبنى من قبيلة البائعة احد في حين نسبة المحلة إليه ، ولهذا المحلة في خال بنسب إلى المشترى وإلى القبهائين الباؤيتين.

ورد قام مقام الفيينة اسائمة في حلى نسبة المحلة إليه صدر كأنه اختط معهم، فإن كان المشترى لتمك الدور رجل واحد من إحدى الهيبلتين البافيتين كانت الذية نصفين على الفيبيتين البافيتين، الآن النسبة إلى الفيبلة البائمة قد علمت إذا لم يعلَّ من الفيياء البائمة أحدد ويعيت النسبة إلى الغيبتين، فيقسم الدية عليهما نصفان لهذا، وإن اخترى

⁽¹⁾ أخرجه الطبران في الكبير ١٦/ ١٧ حديث ٢١) والهيتمي في مجمع الروائد ١٩/ ١٩٥ و ١٩٠ و ١٩٠ و ١٩٠ و ١٩٠ و ١٩٠٠ و ١٩٠ و

رجل من غير ننك القبائل دور الغييلتين، وباقي المسألة بحالها، فالدية مصعان، نصفه على مافلة الرجل من غير ننك القبائل دور الغييلتين، وباقي المسألة السائفة الأراحد الأن حكم النسمة إلى القيلتين قد القطع، وصارت الفيلتان عنزلة القبيلة الواحدة لقبام المشتري مقامهم في تسبية المحدة والمسجد إليه، والنسبة في حق الواحد عا لا بتصور تعددها، فصار هذا الشيرة في حق الباقية بهذرة عنه لا يتصور تعددها، فصار هذا

ون الشرى رجل من غير هذه القبائل دور القبائل كلها، ثم باع دور إحدى القبائل من قدم شبيء قلبائل من قلب الدور شيء الأول منادام له من قلب الدور شيء الأول منادام له من قلب الدور شيء الأول المسترى الأول لما اشترى دور القبائل صار قائمة مقام أرباب الحلف، وحصلت المحلة له و تنقلت النسسة إليه، قما دام قائمة مي هذه المحلة كان من الشيرى شيئة من هذه المحلة دحيلا في حفه فيحاله، فلاينسب لمحلة إلى المشترى التاني مادام الأول قائمة، فصال المنائل مع الأول في حق هذا المخلة إلى المشترى التاني مادام الأول قائمة، فعنا المنظم من أمن المنطم بعض دورهم بجعل المشترى معهم في حق هذا الحكم كالعدم، فكذا مع من قام مفام المؤلفة

وبو كان المنتزى للدور كلها باع دور إحدى الفيائل من الدى كانت لهم، أو أقالها معهم، أو برد عليهم بعيب بغير قضاء شم وجد في الحطة أو في المسجد قني، فنالدية عنى عاقلة المشترى، وإن كان رده عليه بالعيب بشهاء قاض، فعلى عاقلة المشترى نصف الدية ، وعلى عاقلة الني ددت عليهم النصف؛ لأن في الوجه الأول لم يعد إليهم قديم ملكهم في المحلة في حق عاقلتهم الأن عاقلتهم ثالتهم، والود بهذه الأسباب في حق عاقلتهم في حق عاقلتهم عليهم قديم ملكهم في حق عاقلتهم، ولو لهي يوجد بأن اشترى المشترى دور القبيليل لا في تاب الدية على عاقلة القبيلة الباقية، وعلى عاقلة المشترى بصفات، كذا هما والهيم عليه كامهم الكلهم في حاقلة القبيلة الباقية، وعلى عاقلة المشترى بصفات، كذا هما واله

1977 - قال محمد رحمه التانق الجامع الصغيراً: قتياً مر في القرات بين قريتين، فلا شيء على أحده لأن وجوب الدية والقسامة لأحل التقسير في الحفظ بعد وجود الحفظ، والقرات ليس في ملك أحد ولا يده ستى يجب عليه الحفظ، فيصير جاليًا بترك الحمظ، هكفا ذكر المسألة في الجامع الصغير .

١٩٣٢ - وذك في الأصل وإذا وجدالها فتبلا في ثبر يجري فيه الماء، فهذا على وجهين : إما أن يكون بهواً عظيماً كالفرات ونحوه، أو صغيراً نفوم معروفين. فإن كان تهرأ عظيماً كالله إن ونحوه. فهذا على وحهيز: إما إن كان بجري به الماء، أو كان محتيثٌ على شط من شطوطه لا يحري موضع انبعات الله لهما النبر في دار الشرك أوفي دار الإسلام

فإن كان يجري به الماء وموضح البحاث الله في دار الشرك. فدمه هذر ، صواء كان يحيري في وسطه أو في شطه، أما إذا كان يجري في وسطه تطاهر ﴿ لأَنْ للوضع الذَّي يجي ي فيه المبته ليس تحت بدأحد، وأما إذا كنان يجري في خطه لأنه تعدم إيجاب القسامة والدنة على أهل الشط الذي ظهر فيه الفشيل إذا كان الماء بنجري بالقشيل، وإن كان هذا الشط تحب وأبهم وتدبيرهم، فإنهم بأخذون منه الماء ويغرسون الأضجار وبشرعون في الماء؛ لأن الماء إذا قان يجري به علمت أنه ليس قتيل عذا الشط الذي وحد فيه، وإلمّا هر فتيل مكان أخر ، فقد تعا ر إيجاب القسامه، والنابة على أها بالشط الذي وجد فيه الْفَتِيلِ ، وتعدر إيجاب الدية في بيت الثال إذا كان انبعاث الله في دار الشرك ، وإنْ كانْ عامة المسلمين عابتنفعون بمثل هذه الأنهار ، فيكون تحت أبديهم؛ لأنه إدا كان موضع المدمات الماء في دار الشرق والماء تجرى، والعور هذا فتسل ذلك المكان أحمري إلى هذا الفكال، وقالك الكان غَنت أبدي السلمين، فلايتيفي بكونه قليلا في مكان أيفي المسلمين لأمحالة إذا كان موضع النعاته في دار الشرك، فتعذر إبجاب دينه هي بيت المال بخلاف ما لو وجد في فلاة ينتفع به المسلمون على ما هو المذكور في يعصر الكتب أن الذية تجب على بيت المال؛ لأن الوضع الذي وجد فيه الفتيل نحت بدعامة المسلين وتحت رأيهم وتدبيرهم فكان على عامة المسلمين دية القشيل، فأما هنا لم يتبقى أنه قشيل مكان تحت أبدى المسلمين لامحالة إذا كان موضع انبعات الله في دار الشرك، ومستأتي مسألة الفلات بعد هذا بخلاف ما ذكر ههنا

وأما إذا كنان موضع البحاث الما، في دار الإسلام نجب الدية في بيت المال؛ لأن موضح البعات الماء في أيدي المسلمين، فسواه كان القنيار مكان البعاث الماء أو مكان أحر دون دلك ، فهو قنيل مكان ذلك المكان تحت أيدى المسلمين وتصرفهم، فنجب دينه في يبت المال، وهذا بحلاف الدانة إذا كان هيها فيل، وهي نسير في لحلة ، فإن الذية نحب على أمل الحقة ، وفي نظاء لا نجب الدانة على أهل الشط الذي وحا، فيه النشال، وإن كان ذلك تحت أيديهم لأنه ليس لا ببعات الدانة موضع معلوم ، فيجعل منبعثًا من فكان الذي وجد فيم الدانة ، فيكون دين هذه المحلة بحلاف الذه ، لأده الأن موضع البعائة معلوم ، ولحل علما من موضع البعائة معلوم ، ولحل علما من موضع البعائة معلوم ، ولحل علما من موضع البعائة الدان لهل في مكان المعلمين ، حلا بنيقن بكونة قبيلا في مكان هو و الدان عامة المسلمين .

هذه إذا كان النهر عطيماً كانفرات ونحوه والماه يحرى به، فأما إذا كان محسبها على شط من شطوطه لا يج وي به فامد و به وعلى أذ و مدافسوي والأرضين علما المشف الله إدا كان محسبها لا يجرى به المام له ينبقن لكونه قبيل مكان أخر ، فجعل قبل علما الكان لامحاله و هذا الكان لامحاله و هذا الكان لامحاله و وخالالكان المحالة و وخالالكان المحالة و يغرمون الاشجار عليها ، فكانت انشامة عليهم كما نو وجد بين ويتم أو ب إلى أحدهما

قالوا: رهد إذا كان أقرب القرى إلى هذا الشط بحبت بسمع الصوت من حتى يحب عليهم الغوث والتصرة، وأما إذا كان بعبت لا يسمع منه الصوت حتى لا يحب عليهم الغوث والنصرة، فإنه لا يحب عليهم شيء ، وإن لجب في بت المال لأنه تحت يه عامة السلمين إذا كانوا ينتفعون لمه للعلاف ما إذا كان يحرى به الماء؛ لأما يقنا أنه نتيل مكان خو النقل إلى هذا مكان و فكان بحرالة ما أو عابنا التقال من عن محلم إلى محلة أخرى لا يجب على المحلة التي تنفل إليها الفتيل قسامة والا دين عن محلم إلى محلة أخرى الإيجب على المحلة التي تنفل إليها الفتيل قسامة والا دين عن محلم الله عالما

وأمد إذا كان مهرًا صفيرًا لاقوام معروبين، فإنه نجب القدامة على أصحاب النهر. والدية على عواقلهم، وإن كان البحاث ماء الفرات في دو الشوك الأنه إذا كان المهر لأقوام معروفين، فهذا النهر تحت أيديهم ورأيهم وتشيرهم، وإنه مستوب إليهم، وكان عبر له المحلف ونو وجد تنيل في محلة كانت الدية وانقسامة عليهم فكدك هنا.

فإن قبل " بحدمل أنه حدمله من موضع انبعاث الله الذي هو عن دار التمرك، فلا يتيفن أنه تتبل هذا الكان إذا كان تمري به الله قدمة منقط احتمال عداء لا متهر ما الفقع نسبة على الله إلى العرات ، وقد الفقع المسة على الله إلى العرات ، وقد الفقع المسة على الم إلى القرات من على التهر الا محت في يسجد اود المطبع سبسه إلى القرات كان عدا عشق عدا الرب الاقبيل القراب الله في يسجد ود الرجوب

19874 وإذا وجد فندلا في سوق السلدي أو في مسحد حما سهد، فهو في المسلدي أو في مسحد حما سهد، فهو في البيت مان السلمين. قالوال أو دينة أسوال الطرق، فيهما جملت عنوكا لأحد، إقا هي المحامة في إدالسلمين، قالما إداكان من في عالوك لقرم بأهدنهم فالقد مقوالدنا عسيم كما الروحد في محلة، وإداره بالسحد المسحد الجامع أو سنجد حماعة لكول في سوق هو له المحد في مدين عقا المداج اللاحم ألما يقوالله عن عالمة المسلمين، الإلى أهل الدول والأمام الذي هو الله عن جدامة فيهم على أهل الحافة الأن لحافة الأن

تم إلله وحب الدية في بيت مال المسلمية الذا وحد النشير في مكان هو في يدعامة المسلمين؟ لما روى أن شيخًا وجا فتريلا في المسجم حراء في الرحام! في زمن فالمر وضي الله عند فودا: عمر رضي الله عنه من بيت المال.

والأرفكما في طاء وكاليافي فيوها المرخاط أ

الموصعين

السلمين وعندر أيهم وقديرهم، ولم توحب الدية والقسامة "، فأتبعه الشرع مي

1977 - في المشقى ؛ إذا وحد قبيل في صف من السوق ، فإن كان أمن ذلك القسمة بيتون من حاليتهم هذية الفيل عنهم وراد كانوا لا يبتون في حواليتهم هاية الفيل عليهم وراد كانوا لا يبتون في حواليتهم هاية الفيل عليها من يوسمه وحمه الله وذكر عد هذا الوقال أبر يوسمه وحمه الله و فكر عد هذا الموق الدقة "النسلطان و لا يبت فيها من سكانيا أحد بختار الولى من أعل تلك السوق حمسين ، حلاء فينسمون، شم يجعل الذية على بيت غدره لان ملكها للمسلمين ، وكذلك نو وحد الفتيل في المسحد الحرام من غر زحام، وإذ حل بين رحم الناس مي المسجد أو عرفة أو بغيرها، فالمية على بيت الملك بن رحم الناس مي المسجد أو عرفة أو بغيرها، فالمية على بيت الملك بن رحم الناس مي المسجد أو عرفة أو بغيرها، فالمية على بيت الملك بن رحم الناس مي المسجد أو عرفة أو بغيرها، فالمية على بيت

۱۹۳۳۷ - رئیه آیماً ، وکل دنیل بوجد دن استجد الحامع و لا بقوی من فتحه آو قتیم رسل من المسلمین و ولکن لا بقری من هو » آو زحمه الباس بوم الجمعة ففتلوه و لا مقری من هو » فهو علی بیت الثال کسا تکون علی أهل للحلة إذا وجد نیما ، و کفتلت لو راه الحاکم می نسخد الجامع فتاء رحل بالسیف و لا بدری من هو ، فهو علی بیت المال

إذ فيه أيضاً (إذا وجد التشيل في مسجل إن كان المسجل في قبيلته ، فهو على خافلة القبيدة ، وإن كان لا يعلم في طبحك وإقلابهمسي فيه عربه ، فإن كان علم الذي الشراء وبناء كان على عاقلة القسامة والدينة ، وإن كان لا يعرف من يناه كان على عاقلة أفرب الدور منه ، إن كان درب غير المذه مصلاهم والحد كان على عاقلة أصحاب الدور الذين على عائلة أصحاب الدور الذين الدور بي في الناء على المشارة الشين عائلة أصحاب الدور الذين في الناء بينا الدور الذين الدور بي عائلة أصحاب الدور الذين الدور بينا في الدور بينا الدور الذين الدور بينا الدور بينا الدور بينا الدور الذين الدور بينا الدور الذين الدور بينا الدور بينا الدور الذين الدور بينا بينا الدور بينا الد

وهيه أيضًا. إذا وجد الفتيل في قبيلة فيها هشرة مساحد، فهو على الفيبلة كلها. وإذا المركن فيلق، فهو على أصحاب الحلة، قال: وأهل كل مسحد محت.

وفي "البقالي": وإذا وجد القبيل في وقف المسجد، فهو كوجوده في المسجد حتى فو وجد الفنيل في وقت المسجد الحامم كانت الدية في بيت المال، والمسألة صارت

⁽١) هكدا من من و كان مي شيرها اولم توجب الدينا عي القسامة

⁽٢) هكت في ظاء وكان في فيرها الرقية أن

وافعة يسموقنك وإن كاذ الوقف على قوم معلومين، فالدية والقسامة عليهم.

1987 - وإدا وجه القديل في فلاة من الأرض، فليس قيه شيء، هكذ فال في الأصل"، وفاكريا ممالة الفلاة على معيل الغرق قبل هذا.

وذكرنا أن فيه الدية في بيت المال، فصار في المسألة روايدان، كال يشغى على رواية الأصل أنه بغال: إنه تجب الدية في بيت المال، كنما في مسألة المسجد الحامع والمسوق التي للصامة، والمعنى الحامع بينهما أن الفلاة على ملك عامة المسلمين، ألا ترى أن أما حيفة رحمه الله قال: فيمن أحيا أرضاً من الفلاة بعير بفن الإمام أنه لا يملك فلك، فلت لمه مان على ملك عامة المسلمين، فصار كالمسجد والسوى، فرجب أن يجب قده الدية أيضاً

قال الذبح الإمام تسبخ الإسلام خواهر راده: تأويل هذه المسألة إذا كان فلاة انقطع عنها منفعة المسلمين الأنه إما انفطع عنها سنفعة المسلمين لا بكون تحت أيشهم ورأبهم وتشارمه في المسلمين فإذه تجب الدية في بيت المثالة الإنديكون نحت أيديهم ورأبهم وتذبيرهم، معلى هذا لا يحتاج إلى الفرق بين الفلاة وبين المسجد الجامع في بد العامة ، ولو كان العلاة في بد العامة تحب الدية أيضًا على ما ذكره شيخ الإسلام، والشيخ الإمام الراحد الحدد الطراويسي أجرى مسألة الفلاة على إطلاقها كما ذكره المحدد رحمه الذهل الاصل، وقرق بين المفلاة والمسجد الجامع على العاملة على المسلمة المسجد الجامع على المسلمة المسلمة

والفرق أن المسجد الحامع والسوق بقرب من السلمين، فيمكنهم أن بصرنوه عن مثل هذا، وإذا نم يصونوه فقد صاروا جناة، فقلنا أبه قب عليهم الدية، وأما الفلاة فهى معبدة مبهم، فلا يكنهم أن يصونوها عن مثل هذا، فلا يكون عليهم في مثل ذلك شيء والدليل على العرق بنهما أنه لو حفر بثواً في صوق السلمين، أو وضع حجواً حتى تعلق به إنسان فصات، فإنه تنزمه الدية، وينطه لو فعل ذلك في الفلاة في غير الطريق تويكن عليه ضمان ذلك، فدل أنها قد يفترقان.

19779 - وفي اللنفي: إذا وجد قبل على الحسر أو على الفنطرة، فدلك على بيت المال، وإذ وحد القبيل في بعض هذه الطرق العظام التي ليس يملكها أحد وإنما هي لجماعة المسلمين، فإن الدية على أدني أهل المحال التي يشرع إلى هذا الطريق. القصيل (1) القسامة

* ١٩٣٤ - وفيه أبصًا: إذا وجد القتيل في مثل خندق مدينة أبر حعض، فهو بمنزلة أحل الطريق الأعظم على قرب المحال إليه ، قان وجد في أوض لمست ملكاً لأحد جزيرة أو فلاة من الأرض، فعلى أدني القرى إليه من يسمعهم العموت، فإن ثم يكن حوله من المفرى من يسمع الصوت من حند الفتيل إلى الفري عدمه هدر .

1971 - وإذا جوح الرحل في قبيلة أو أصابه حجر لا يدري من رماه فشجم فلم يزل صاحب فراش حتى مات ، معلى الذين أصيب فيهم اللهة والفسامة ؛ لأن هذا فتيل وجد في محلة أو فبيلة لا يدري من قائله ، فتجب الفسيامة على أهار النسلة ، والدية على عو قلهم.

وإن لم بصر صاحب فراش وكان صحيحًا يذهب ويجيء، ثم مات، قلا شرره فيه على أهل للحلة الذي جرح فيها، وذلك لأنَّ أهل الحلة مباروا جارحين له حكمًا لما جرح في المحلة ولا مفوى من جارحه، فيعتبر بما لوباشروا حرحه كان الجواب على هذا التفصيل، فكذا هذا؛ لأن الموت لا يدله من مرص يتقدمه، فمني صار صاحب فراش عقب الحراحة، ومات، علمنا أن مرض الموت حدث من الجراحة، وكان مضافاً إليه مع حكمه ، وهو الموت، وإذا كان صحيحًا بذهب ويجيء ما حدث من مر في لموت بعد ذلك لا يمكن أن يجال إلى الجراحة، وقد شخلل بيهما صحة، فحمل ميتًا حتف أنفه ذكر المتألة في الأصل من غير ذكر خلاف

ودكر المسألة في "المشتقي" وزاد فيهاء فحمل إلى أهله، وذكر أن على قول أبي حنيفة رحمه الله: إذا لم يزل منها صاحب نبراش حتى مات، فعلى أهل المحلة الذبة والقسامة، وإن كانا يجيء ويذهب، ويخرج تم مات، فلا ضمال، ولا قسامة، وقال أبو بوسف رحمه الله: لا نسيء فيه إذا حمل إلى أهله حبا وهو غول ابن أبي ليلي.

١٩٣٤٢ - وفيه أيضًا. رجل معه جريح ويه رمق، حمله رجل إلى أهله، فمكت حريحًا بومًا أو يومين، ثم مات، فلا ضمان على الذي كان في يده عند أبي يوصف رحمه افه، وفي قياس قول أبي حيفة رحمه الله: هو هماس، وهذا مناه على المسألة الأولى؛ لأنا يدهمُنا بمنزلة المحلة، فيصار وجوده جريحًا في يندهمُا بمنزلة وجوده جريحًا في المحلة .

١٩٣٤٣ - وإذا وحد قتية في عسكر ، والعسكر فيدر قوافر الأرض، فهذا على وجهين: إما أن نزلوا في مثك خاص لرجل، أو نزلوا في موضع مساح لا يملكه أحد. وكل وجه من ذلك على وجهين: إما أن نزلوا فيائل منفر قيل، أو نزلوا جملة محتطين، وقد وجد القنبل في فسطاط أحدهم، أو في كبسة أحدهم، أو وجد خارج الخيسة والفسطاط وفإنا كانوا نزلوا في ملك حاص ترجل والقسامة والدية على مالك هدا المكان، سواء وجد قسلا في الخيمة والفسطاط أو خارج الحيمة فزلوا قبائل متفرقين أم بزلوا جملة محتلطين؛ لأن العسكر في هذا المكان يمترلة السكان، والفسامة والدية على المالك لا عني السكاني

وهذا الجراب لا يشكل على قول أم حنيفة ومحمد رحمهما الله، فإنهما وقد لان: يوحوب الهوة والفيسامة على الملاك لا على الساك في الدار والمحلة. فكذا هذار

وإنما الإنسكال على فول أبي يوسف رحمه انه على الروابة التي فال: بحب على الساكر، ، لا على الملاك في للحلة والدار جميعًا ، وهنا يقول: بحد على الملاك لا على الساكن،

ووجه الفرق له فلاهر، وهو أن العسكر نزل اهدا الكان للانتقال لا للقوار، وما لا هُ إذا له وجوده وعقمه عنولة فكأنهم ما أون، فأما الساكن في الدار والمُحدّة إها نزل للقرار لا للإنتقال، فإذا كان هذا السكمي للقرار، لا للانتقال لا بد من اعتباره، فتحب الفسامة والدية على الساكل لا على المالك؛ لما ذكرنا.

خاتما إذا فزلوا في موصع مبياح ، فهذا على وجهين : إما أنْ نزلوا قبائل فباكل أو مختلفين جملة، فإن نزلوا قبائل قبائل إن وجد هذا القتيل في خيمة أحدهم أو فمصاط أحدهمه فإنه تجب القسامة والدية على مساحب الخيمة والفسطاط؛ لأن انرأي والتدبير من الحيدة والصبط ط إلى صباحتها لا يشاركه في ذلك أحد، فيشبه من هذا الوحه الدار في محلة بوحد فيها قتيل ، وهماك الفسامة والدية نجب على صاحب الدار لا على مُحلة فكذنك منا.

فأما إذا رجد خارج الخيمة في قبيلة ، فإنه تحب القسامة والدية على القبيلة التي

و مدافيها الفنين ، وأنهو كما دانو الدائل في أماكن مختلفة صاروا عبر ما الحائد اللحظاء في المعدلة اللحظاء في المعدر والدائم الحداثة والفنيس و عدا المعدر والدائم المحدد الله المعدد الله المعدد الله المعدد الله المعدد المع

1978 مدارة الرئو فيائز فيائو ، فأما إذا تراوا مقتلطين حملة في مكال باحد إذ وجد القدر على جمه أحاسه أو خيطات أحاس، ذو في مناحب خيمة والعسساد، المكاردا، وإن رجعه حيارج الحيام، فعلى أهن العسكر للهماء الأجم لم يزموا حملة في مكان واحد مسارت الأحكة كلها بمر قامحية واحدة الأن الأمكاء الهائم مديرة بلي بعمج العسكر ، لا إلى معضيم على الحصوص، بإن كان أهل العسكر مدافقوا عنوهم عن الكفرة، فأطوا عن فيل مسلم، فيذ قسمه في لذي والادية، وإذ كان الا يمرى من

وكاللت إو كالت المقابلة إن سرورتان، كن يحدى الطائفين بالبرة، والأحرى عائمة عن الطائفين بالمرة، وإلا كان لا بدرى عائمة وأحدو عن قبل من أهر البشور علا دية في اغتلى والاقسامة وإلى كان لا بدرى هو علم الفرق التي العربية الله قبل المنتقب الم قبل عضائفة أم أجاء المن فيها ولا يدرى من قبله كان كان كان العربية الفرق الفكي بمخارى، فإله نحب القسامة والمرية على أهل المكان المنى واحد فيه و قبل يجمل تقبل ما وطائل في أقبل المكان الدى واحد فيه وقبل يجمل تقبل منا وطائل في أقبل مع المناز إلى المناز في من المناز المناز

وه حمد لعرق بيمهما أن القنائمة إداء فعت من المنشمين وأحلو عن فتس في مكان في دا. الإسلام ولا يدري من قتمه احتما إن يكون قتيل الشركي، واحتمس أن يكون

١١٥ وكام في الأسر تعط أحلوا

قبل الكان الذي وجد فيه ، ألا ثرى أنه ترجع احتمالاً أنه قبيل الشركين حسلا الأمر المستمين على الفسلاج ، وله فا حمل شهيداً ، وجعل هي حق الشهادة قبيل الشركين لا قبيل المسلمين لا يكون شهيداً ، الأنه يستحق الذية على أهل فائك المكان ، والشهيد من يكون عوض دمه على انه تسليء قال الله تعالى : ﴿إِنَّ أَنْهُ الشّرَى مِنَ الْمُوْمِينَ أَنْهُ مُهُم ﴾ "الآية ، فكانك مهن ، فإذا ترجيح مقا الاحتمال حملا الأمر المسلاح سفط عتبار الاحتمال الآخر ، وبعين هذ قتبل أهل الشيرة .

مأما في قتيل القريقين من المسلمين عصمية كالكلاياذي والدورازي احتبط أن يكون الفنيل قبل أصل المكان الذي وجد فيه، واحتمل أن يكون أنين عدوه، وأم يكن فيه ترجيع أحد الاحتمالين على الآخر، الأه إلى أى الأمرين أحلنا الفتل عليه لم يكن فيه حسن أمر المسلمين على المسلمين على المسلمين على المسلمين على المسلمين على المسلمين على الأخر بفي حل الفتيل مشكلا احتمل أن يكون قبيل عدوه الفي يفائل همه إلا أن إيجاب القساعة على أهل الكان حال وقوع الشلك في الفائل جائز، وودبه النصب، وقم يرد النص بالمسامة و لذبة على غير أهل المكان الذي وجد الفتيل حال وقوع الشلك على الفائل، وجد الفتيل حال وقوع بعد على عدده الذي تائلة في حلة المكان.

تم في مد أنه الدور الآلى مع الكلابادي إذا ادعر ولى الفتيل على الفريق الاخر ألهم قتلوه، أو على وجل مهم بعينه أنه فتند يمرأ أها اللحاة عن الدية والفسامة، ولكن لا رئيت الفنيل على أوكتك إلا بحجة والأن مجره الدعوى لا يصلح سبباً للاستحقاق، أما يصلح حسباً لبراء الغير فيليب براء أهل المحلة بجرد الدسوى على غيرهم، ولا يشت الفنيل على ذلك العير إلا بحجة بخلاف ما إذا عينوا رجلا من أهن فحلة، فإن الدية والفسامة على أهل الحالة في الشرع على حالها، ولم يتضم ذلك برامتهم الألى وجوب الفسامة على أهل لمحلة في الشرع دليل عنى أن الفائل مهم، وتعين الولى

⁽¹⁾ سورة النوبة : الأبة (11).

الضائل ليس منسم، وهم إها يضومون إما كتان القائل منهم تعديراً ، وقم ينبث ذلك عند تعيين الولى عبرهم

وروى عن أبي حنيفة ومحملا وحمهما الله: أن القسامة تسقط ، وكذلك في مسالة المدورة كن مع الكلابادي إذا حرب الفائل، في لا يقط والا في سياسة في الفتس على أهل المحلة ، ولكن ينظر إن قتله القائل دافعًا عن نفسه حين قصد قتله بالسلاح فلا شيء على الفائل، وإن قتله لا يحب القصاص، ولكن تجب الديف ذكر في فصل وجوب الدية السيد الإمام أبو شجاع في الشرع الجامع الصغير التي مسألة قوم أجواع، فتيل.

۱۹۳۶۵ - وإذا و حد الراحل قتيلا على دابة يسوقها رجل، أو يقودها، أو كان راكسا، ههو على الدي مع الدابه هكدادكو محمد رحمه افقا، وثم يفصل بشما إذا كان للدابة مالك معروف، ويبسا إذا لو يكن بل أطلق الجواب إهلاقا.

من متسابحت وحسهم الله من قال حدًا إذا لم يكن بلداية مالك معروف، وإلغا بعرف ذلك بقول الفائد أو السائل، فأما إذا كان نفدية مالك معروف، فإنه بجب على مالك المنابقة، وعدًا الأنه منى لم يكن للدامة مالك معروف، فالدائد من حيث الفاهر الذي في بلده الدابة، ألا ترى أنه لو ادعى أن للدامة دائله، كان القول فوله، فإذا كان ذو البد مالكاً من حيث الطاهر، والفسامه والديه غب عليه بطاهر ملكه، فإذا أو لا أذا يحوله إلى فيره لا يقدر كما في الدار إذ أقر الذى في بده الدار أن الدار لذيره، ولم يكن المقر له مالكاً معروفًا للدار لا يصدق مو الهذه فأما إذا كان حدك الدابة معروفًا، فإنه تجب الدية والشامة على مالك الدامة لا على الذى في بده الدابة كما في الدار، معلى ما قائلوا، لا يقم لفرق بين الذابة والدار.

ونظير هذا ما قال محمد رحمه الله في كتاب العناق: إن الرجل إذا استوانه حاربة في يده، فه أقر أنها لقلان إن كتان القرائه مالكاً معروفًا نهذه وخارية صدق الستواناه ونم تصرأه والدلم، وإن المريكن فاقر مالكاً معروفًا للجارية لم يصابق ؛ لأنها صارب أم ولد له من حيث الظاهر، فكذلك هذا فهي حسل المنافة على هذا التأويل ، لا يحتاج إلى الفرق بن هذا وين الذار وسهم من قال مدرا كان سدية مدكاً عبر وقاً أو لم يكن، فإد المساعة غلب على الذي في يادال الديافة غلب على الذي في يادال الذي والثالم على عاطات وصفو إطلاق الخوالد في الكنات بعل على عذا يحتلى عذا يحتلى عذا يحتل عذا يحتل القلساسة ... والدياف على على الدياف الدياف القلساسة ... والدياف على عالمات الذي في ياده بدار معنا أبي حديث وصحات ... رحمهما على وهذا أبي حديث العسامة على الذي في ياده لدان على عالم على عالم الديافة ...

والتدبير، والنصرف في الدار، وقر أن أخير أن الحسرة في هذا الله به الانصيرف والرأى والتدبير، والنصرف في الدار، وقر أي والتدبير فيها لكور للمالك، الأنه ألا لتصويا القالم ويد عن ذاك والاه وإن أخرها، وذاله تكان على الماكات، فكون المنسف عنيه، فأما التصوف في الذابة وقر أي والناسر إلى من في بدو الأن والربد صاحب الغالم عن الدابه موهوم بالإجارة، وقد لك الانقلات، فتكون الفساحة عني لذي الذي الذية في يده الجواب في الدانة تنصيلا، ويقولي: بأن هذا هكذا إذا ذات بسائز بسر والدنة محتشماً محتفاً عراد الان الذات أنه هو القاتل إذا كان سوتها على هذا الرحة

فأما إذا كالا بسبوقها عبر محتم فهاراً جهاراً؛ عنا شيء عبه الاد الولساد قد يحسل أدافر ابند أن أحداً من أقا محيناً وينقاه من بالدولي بمدالية فيه فيد وطاهر حاله في أشيق يند أخيراً من أخل عنه فاللاء فينا فيهادي إلى الدائم أخيل أخل الملحمة والأدام والدينة أخيل عنه ألمان المحينة والدينة أخيل المحافة الاثران في والاستواقل المائمة والمحيد كان القول قولهم وينا كانت الدائمة في بدأ من بلحلة كانت القلسامة والدينة على أخل المحينة بحيالات منافرة المحينة وعلى السيائل، كان القول قول السينون إن المحافة على الدائمة في الدائمة في الدائمة في الدائمة في الدائمة في الدائمة في المحينة وعلى السينون إن المحينة وعلى السيائل، كان القول قول السينون إن

و يحيى وهيدا التفصيل الفاق ذكرنا في السائل و وهو أنه إما يحب عالى أهل الحالة إذا الهاكل المدان مالك معروف، وأما إذا كان لهما والله وهروف، ولم يحب على مالك المدانة كلما أن كانت الداية في بالوالسائل، وعلم مضاع والوب القسامة والداة على أهل المحلة في الحالي، كما أو كانت الذات في إن أشائل وإلكانات والقائمة وأمارة رجد تنبل في استفياة الألجوات به كالجوات في الدائة الذي من بالذائة المام من بالذائة المدائة المام من بال الإنا قدت على الزائد بدولة الله الله وذا لم يكن للسفيلة منائلات معروف بعد على مائلات السفيلة ، ومنهم من قال الماد في الخالين يجب على الله يكانت السعيلة في أيد يهر الاعلى مائلات السميلة وإطاراق محمد وجمه الله الخراب بالله على حدث والسلميلة والدية سواء الأن بعلى في الموضيعين ، فتكون العبر وفيهما معنى النعل و يائلات المائلات على الموضيعين ، فتكون العبر وقياما معنى النعل و والله الإنتمام والروال له المائلات على الديام الايار على ووازة الهاسان

1978 . وإذا وجد لوحل فتيلا في دار بعديد مان أبو حديدة وحدد ته مأنه لا بهام دمه ، تحد عنه على عطائه ولا أقب القيامة ، وقائد أبو با سف و محدد رحيبهم الله : بأنه بهذر دمه ولا تبر ، على عاد ...

رجه فولهما في ذلك ران عبره لو وحد تشالا في داره عمل صاحب الدار الدامة حكماً قلك الدار حتى و مست المسامة والدية على صاحب الدار ، هيدا ، جدا هو قايلا الناسبة يحمل فائلا نفسه حكماً علك الدار إلا أنه لو بالشروعل أحيى لم يبهم عمله و با بالسر قبل بفسه هذر دمه ، ولم يجب على عاهلته شيء ، فكذا إذ جمل فائلا حكماً بعسر الخفل الحكمي بالحقيقي في الموضوين

والدليل على صححه هذا ما فتالوا هي الكاتب إذا وحدد نشير في داوه: هذر دماه. لأن عبره فراء حدد تتبلا كان كانلا له حكمًا عنك الداراء قيفا راحد هو قبيلا حمل قاللا تعليه حكمًا تلك الداراء والكاتب عني قتل نقيد هذر ديد، فكفا هفا

1974 - وهذا محالات ما لو وحداً حدين أهل اللحلة فيها في الحدة، فإله لا يهاد دمه وكلم السامة على أهل المحلة والديه على عاداتهم كما لو وجداً أجس فيها على المحلة ، والديه على عاداتهم كما لو وجداً أجس فيها على المحلة ، وسنما إذا وحد واحد من أمل المحلة فيها في المحلة ، وسنما إذا وحد واحد من أمل المحلة فيها في المحلة ، ووقيق في الدارينات إذا وجداً صنير فيها أدنيا و وداك لأن أمل محلة ما صنعة وأؤا وحداً الأجبى فيها عبداً حين إذا وحد واحد منم قيلاً بهادر دمه ، وأن فيها عبداً المحلة والمحالة الرام الما لي أن

المرآة وافكاتب من أهل للحلة لا يضمنوا ضيفًا، ولو جعلوا قاتين لوجب على الكل ، قادا وحد واحد منهم فتهلاء فقد وحد من الباقي ترك الحفظ، فصارو، صاحبي، فأم الدار إذا وجد فيها أجبى إما ضعى صاحب الدارج لانه صار قاتلا له حكمًا بمناساتدار لا يسرك الحفظ بدليل أن صاحب للدار إذ، كان مكاتبًا أو امر أة وحب الصيمان، فإذا وجد صاحب الدار قتيلا يحمل قاتلا نصبه أيضًا حكمًا بلك الدار إلا أد من قتل نفسه حقيقة هدر دمه، فكذا إذا صار قاتلا نصبه حكمًا وجب أن يهدر دهم، ولكن هذا الفرق مشكل

وأبو حيفة رحمه الله احتج في المسألة عاروي أنا رجلا كان بلعب بسيمه على فرسه ، فقتل نفسه ، فأو جب عمر رصى الله عنه الدية على عائلته ، فإيجاب عمر وصى الله عنه الديه على عافلته ، وقد تبقن بقتله تعسه بكون إيجابًا على عافلته حال وقوع الإشكال ؛ لأنه قتبل نفسه أه قتيل غيره من طريق الأولى ، واحتج أيضًا كاروى أن النبي في آنه قبال : فلا ينزك في الإسلام دم معرج أنا ذكو المعنى هذا الحديث في الكتاب ، وقال معاه لا يترك في الإسلام دم بعير دية لم يفصل .

والخطف عبارة المشابخ في المعنى لأنى حنيفة رحمه الله في المسألة من مشابخنا من قال: بأن هذا فتيل وجد في دار غيره، فلا بهمر دمه قياسًا على ما لو رجد قيم أحسى، وإنما قلنا: إنه وجد في دار عيره؛ لأنه حمل ظهر القتل كانت الدار لذورثة.

فايز قبل: كان يحب أن يكون الدية على عاقلة الورثة لا على عاقلته، وفاد قال في الكتاب: يجب على عافلة القنبل

قلنا. تأويله إذا كان عاقبة المقتلول وعاقلة الوارث واحد، فأما إذا اختلف عو فلهما فإنه يجب على عاقلة الورقة لا على عافلة المتوثى، وهو اختيار الفقية أبي بكر الرازي، قيل: هذه الطريقة لا تقوى، وذلك لأن لعبرة في إلجاب القسامة والدية لحال الجرح لا خال الولت، والجرح وجد في الدار واقدار دار القليل لا دار الورثة، و عبر هذا من وجد جريحًا في محلة، فالتقل إلى محلة أخرى، ومات قيما، قانه نجب القسامة والدية على أهل الحنة التي وجد جريحًا فيها لا على الحلة التي مات فيها، والذليل

⁽١) هذا الحديث لم يوجد

على أن أن حشيقة وحمه الله مهربوجيد النسامة في هذه المسألف والوجرمات الورية قادلين. له تعت الذار لوجيد النسامة على الورية ، لأن لدار ملكهم حين وحد فيه الفتيل.

ومن الكالدة وي أم حيية فرحه الداؤ منا بده إذا وجده و الداؤة وجده المداؤة و المداؤة المد

وأما طواب عن فربهما الزام أو وحد فيبلا في دار غيره حمل صاحب الدر عائلا لله حكمًا على الدور عبل صاحب الدر عائلا لله حكمًا على الدور إلا أن قبل الإلماء حكمًا على الدار إلا أن قبل الإسالا للهمة حكمًا على الدار إلا أن قبل الإسالا للهمة حكمًا على عاملة فها في الحمة إدار حد بها احتبى المنبلا صدار الأصول من أهل المحلة قدمور له حكمًا على الهمة من وجدت الرأى والديمة وحراء النبة على عواللهم والديمة على عدمة وجود العبة على عدمة وحدد على على عدمة والواجد أحد مهم عدمة وبدا بهدو العبة على عدمة وجداء على عدمة والديمة الحدمة وجود الفياء على عدمة وحداء على عدمة وحداء على عدمة والديمة على عدمة وحداء على عدمة وحداء على عدمة وحداء على عدمة المداردة الحدامة عدمة عدمة وحداد على عدمة الإسلامة الإسلامة الإسلامة الإسلامة الإسلامة المداردة المدارد

قاتلا فسه مع غيره من أهل المحلة حكماً؟ لما تهم من الرأى والتدبير في المحلة ، والهذا لو رجب بعض الدية على هاقلة الفنين والدية على حافلة الإنسان لا بجب إلا بعد وجود اقتل هذه ، فدل أن الفشيل إذا كان من محلة اهتبر قاتلا نفسه حكماً؟ لما له من الرأى والتلبير في المحلة ، تم لم يوجب ذلك هدر دمه ما صار قاتلا نفسه حكماً ، وهذا لأنه لا يجرز أن يشت الشيء حكماً لغيره ولا ينبت مقصودًا ، فكالك هذا ، بن أولى ؛ لأن مي ذلك ، شألة لو اعبر قال نفسه هدراً ، لإغابار بعض دمه ، ها يهدر الكل .

هإن قبيل. لو وجبت الدية هني العاقلة بعضت العاقلة لد، فإنه يقضي من ذلك ديوس، وتنفذ وصنيات وهذا لا يجوز ؛ لأن العائلة تعقل عن القائل فعيره لا لنقاش.

قلمنا: هذه حائز إن كانت المطالبة بالذية بجب لغير القابل كسا لو وجد واحد من آهن النحلة فنيلا في المحلة فإنه يجب معض الدية على صافلته، خيانهم به فدون عند من حيت إنه يقضى ديونه، ومنفذ وصاياء، ولكن المطالبة تنبره وهو الورنة فجار، فكذلك هذا.

والمكانب إذا وجد فتيلا في دارد لا يقول: هدر دمه بفتاء نفسه حكماً فلك الدار، فكن تعذر الإيجاب، الأندار وجب، وجب عليه الأنه عاطة نفسه، وإنه عبر محك، وها يمكن؛ لأن عاقلته غيره لا هو ، ولا تجب تقسامة عبد أبي حنيفة وحمه الله؛ لأن النسامة إنما نجب على المائل الحكمي ونه مبت لا يمكن إيجاب القسامه عليه ، فأما للدية فإلى تجب على عاقلته ، وإنهم أحياء كما في المعقد وحبت القسامة على أهل للحنة ، واللية على عورقلهم.

قياض مسالتنا من المحلة أن لو وجد جميع أهل المحلة فتلى ، ولو كان كذلك تجب الدبة على عوائلهم وتسقط القسامة ، وهذا لأن الشرع أوجب الفسامة على الفائل والدية على عاقلته -ولله أعلم- .

ولاكار في الطناقي " من الحسن بن أبي ممالك هن أبي بوصف عن أبي حنيقة وحمهرالله: أن من وجد قتيلا في دار نفسه ، فيس فيه قسامة ولادية

وروى الحسن بن زياد عن أبي يوسف وحسه الله : أنه قبال: على سكان القبيلة وعلى هاقلة المقول دينه لورتته ، قال: وهو قول أبي حيفة رحمه الله ، فرواية من أبي مالك تحالف روابة الأصل ورواية الحسن مزازيان

١٩٣٤٨ - وإذا وجد العد عداً و انكاتب أو المدر أو أم ولك، أو الذي يستعي في معض نهمة قديلا في محدة، فعليهم القسامة، وأحمد النيسة على عواقل المداة أو ثلاث منان .

ولمدروى عن أبي يوسف رحمه الله : أنه لا يجب عليه شيء في العبد و المكانب والمعبر وأم الولد، وهذا لأنه بجعل الحابة على العبيد إذا كامنا مو جبة للمال كالجمايه على السهائم، ولهذا قال. أنه تحب قيسته دلعة ما بطنت، ولو وحد داية فتيلا في محلة فؤنه لا شيء على أهال الحلة فكذا هذا، وعلى قول أبي حيفة وحمه الله العبيد في حن الجالة عليهم موجة للمال أم موجة للفصاص بمؤلة الاحرار، ولهذ قال الانبلغ قيمته بالغة ما بالمت إذا كانت أكثر من عشرة ألاه، وتحب الغيمة على العاقلة إذا كان حطا، وإذا كان عمداً يجب القصاص و و خرالو وجد قتيلا في محلة فإنه نجب القسامة والذية.

و أما معلق البعض فونه نجب به القسامة والدية عندهم جسيسًا والأنه دئز القاحر مديون عند أبي يومسه ومحسد رحمهما الله ، والحر إذا وجد فيلا في محلة ، فإنه يجب على أمن طحلة القسامة والديف وعند أبي حيفة رحمه الله هو عنزلة الكانب ، ونحكم في المكانب إذا وجد تبيلا في محلة عنده هذا -واك أعلم-

و إدا و حدالعب قتيلا في دار مولاه، علا شيء فيده لأن المولى صار قائلا به حكماً يملك الدار، فيصر عالم باشر فتاء. واو ماشر دنله لم يكن على لمولى شيء، وكدا هدا

قالوا، وهذ إذا لم يكن على العبد دين ، فأما إذا كان على العبد دين فومه يصدن الولى الأقل من قيمته ، من الدين ، وذا العن محمد وحمه الله على هذا المفصيل في كناب المأدون، وذلك لأن الولى لو ناصر قتله في هذا الحالة ضمى الأقل من قيمته ومن الدين للعرماء ، فكذلك إذا صار فاتلا به حكماً علك الدار

۱۹۳۶۹ - والكانب إد وحد قنيلا في دار مولاء، فالقيمة على مولاء في ماله يستوفي من ذلك ما يقي من مكانته، وما يقي، ههو ميراث؛ لأن المولى عبار قاتلا له حكماً بخك الدار، فبعدر بما لو باشر المولى نتله، ولو دشر فتله صفع فيمنه مؤجلا في

بلاث بسين بيت في من ذلك مكاسته ، وما يقي فيه أنت و فكما هما ولا أن المولى الذا ومضر قشه لا يرث منه) وإنالم كن لعوارت أخراء وهنا يرث الأناح رسان المبالث يتعش تسائبرة الغتل، ألا تري أن حافر الليم الايحوام الميراث، وإن صار قاتلا حتى صمي النابة؛ لأنه ليما نبدات اللفتال، ولم يعين من المولى بماشرة الفتال، فلا يحوم عن البرات يحلاف ما لو داشر قبله، عمل هذا الحكم بصرفان، فأما في حل إيجاب الصحاب، فهما ستويان،

وأوا وحدامكات فتبلا في دار نقسه فريه لا شيء عليه ، وهذا عندهم جميعًا ، فأبع يا منف ومحمد وحميهما الله لا بحدجان إلى الفرق بين هذا وبين لحر إدا وحد فتبلا في والرود وأبو حبيفة رحمه الله يحتاج إلى الفرق بين المكانب والحراء وقد وكرفا الفرق قبل هذاء

١٩٣٥ - وإذا وحمد فسيد دالة. أو نسب دلك، فبلا شيء علمهم، وذلك لأن الفياس في الادمي إذا وجند قليلا في أمحلة أن لا يحمل أخر المحلة فقت عنه وقوع الشاك أن القنزل وجيد مبهم أو من غير هم إلا أن الشراع حعقهم قبلة حالة الشك تعظمه الأمل الدمي ومايتيك بخلاف الفياس لايصاس عليه عبراءه والنص الوارد بحط الانز المحلة فتلته حال وقوع النبث تعظيمًا لأمر الدم لا مكون وادنًا في غير الأدمى دلالذ، ونيس لغير الأدمى من الحرمة ما فلأدمى، وإذا لم يعتبر واردًا دلالة رد إلى ما يفتصيه الغياس -ه الله أعبيه -

١٩٣٥ - وإذا و بعد فيهم جنون أو سقط نيس به أثر الصرب، قال شيء على أهل اللحله ، ودبك لأن الحين لا يكون أعلى حالاً من الكيب والكبير إد وحد مبتًّا في محلة، وليمر به أثر القنل، قابه لا يحب على أهل المحلة شيء؛ لأن انقسامة عرفت غبريقًا، يحالات العباس في الفنيل لا في البت، والقنيل إنما بدارق البت باعتبار الآب، فهذا أولى و فأما إذا كان به أثر الضرب، فهما على وجهزان إما أن يكون تاما أو ناقص الحلق، قبرن كنان تام الحالق، ومه أتر النصارت وجب القسيامية، والذيه على أهل المحلة كالكب إدا وحدميثًا في محلة، ومه أثر الضواب.

قال قبل: الكبر إذا وجد مثًا، ومه أثر الغير من قد نبقيا غيله ؛ إذا نبقة حياته^{^^} إن شككيا فيمن فتله . فأما هنا لهريتيقي فقتله : فرنه بجوار أنه الفص رمينًا من أمم، وسجور أنه الفصل حَيًّا إلا أن جُواب عنه أن الجرر إذا كان نام الخنق، بالظاهر أنه الفعيل حيًّا. فؤذ الطاهر والأخلب في مستبين الخلق أنا ينقص إحياس أصار فضت اخبياة من حسك التفاحر منى كان تدم الحيلق، وإذا كان به أثر القند إكان المقتل نابقُ من حيث الطاح إلا أن اقتل التابت من حبث قطاهر يكفي لإيجاب الصمامة والدية على أهل المحلة، ألا تري أنَّ البَّائِم إذا كانَ به أثر الفسرب، صعل قشبلًا من حيث العفاهر، وذهر الجائز أنه مات. حتف أنقه لإ بالضراب، فكفا مدار

فأما إذا كان باقص فالحنق، فالطاهر أنه العصل مبتًا لا حيًّا و فلا شبت كربه فنيالا و لا من حيث الحفيقة ، ولا من حيث العلام ، وها لم يشت كون الأدم رفتيلا ، إما باعتبار الحقيقة أو باعتبار الظاهر، فإنه لا نحب القسامة والديف فسائر وجد الكبير ميتّار وأسررتم أأر أأفتان

١٩٣٥٦ - وإذا وجدائر جل قتبلا في هار أم أنه فإن القسامة عليها لكار عسها ولأباذ حتى تتم خمصود يبنا، وتجب لله على حافلتها في قول محمد وأبي بوسف وحمهما اله الأول، وفي قوله الآخر نحب القسامة والدبة على عاقلتها، ولا يكون عليها فسامة، وقول أبي حبيمة رحمه الله نظير قول محمد وحمه الله ، وأحمدو فعلي أن العتيل إذا وجد ني در صبيء فإنه لا يكون عني الصبي قسامة، وإنما تجب الفسامة والدية همي عافلته

وجمه فيول أبي يوسف وحدمه الله الأخير لقاهره وهو أن المرأة ليسب من أها. العقل، فلاتجب عليها تسامة قياسًا على الصبي فا لم يكن من أهل العقل تم يكر عب. قسامة ، ولهذا لم نحب عليها قسامة إذا وحد الغتار في نلحلة، فكما في الداراء وإغا فلنان ليست من أهل العنفل لأن المرأة لا تعفل، هكذا وبري عن النبي عجج أنه قال: الايعقل صبى والا امر أفاأً "، وهذا لأن العقار بالتناصر والربأة ليست من أهل النصرة.

⁽١) هَكَذَا فِي طُاومٍ. وَكَانَ فِي الْأَصَالُ وَفَ الْحَبِانَةِ ..

⁽٣) هذا الحديث نيريو حد

وجه قول أم حنيفة ومحمد رحمهما الله أن الرأة أصل في الرأى والتدبير في السباب دارها، فيجب عليها القسامة قياسًا على الرجل، وقباسًا على أصحاب الخطة في للحقة، وإذا وجد القتيل في للحلة إغا لا قب عليها القسامة؛ لأنه لا رأى لها ولا تدبير في أسباب الحافة، وإذا وجد القتيل في الحافة إغا لا قب عليها القسامة؛ لأنه لا رأى لها ولا تدبير الصحير، الأنه كيس له رأى وتدبير في أسباب داره، وإنها الرأى والتدبير لحشيرته، غنزل الصحيى في داره تابع لبس له وأى وتدبير في أسباب داره، وإنها الرأى والتدبير لحشيرته، غنزل العسبي في داره تابع لبس له وأى وتدبير في المال والنفس، فيكون من أهل القسامة كالحر البائغ بخلاف المسامة عين، والرأة من أهل اليمين في المال ليس من أهل البحين في المال ليس من أهل البحين في المال فيس من أهل البحين في النفس، فلهذا لا غيب عليه الفسامة.

147 07 - وإذا وجد في دار عبد مأذون له في التجارة فتيل إن لم يكن عليه دين، فالقسامة على مولام، والدية على عافلة المرقى فيات واستحسانًا عندهم جميعًا؛ لأن الدار ملك الولى رفية وتصرفًا، فأما إذا كان على العبد دين فكذلك الجواب على قولهما، وكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله استحسانًا؛ لأن دين العبد لا يمنع وقوع الملك فلمولى في كسبه، ولأن ملك العبد فيها شبية ملك، وملك الولى فيها ملك حقيقة، والعبد مع المؤلى مع المالك.

وقيل: هذا فياس فرلهما، وفي الاستحسان لا يجب عنى الولى شيء؟ لأن الولى إن كان مالكا للدار عندهما، فهو عنوع عن التصرف فين، فصار بحزلة الأجني، وإذا لم يجب على لولى شيء تجب الغسامة على العبد، ويقال للمولى بعد ما حلف: إما تدفع العبد أو تفديمه لأن المبداعبر فاتلا له حكمًا؛ لأنه أفرب إلى القتيل من غيرمه وهو من أهل أن يلزمه حكم الجناية.

فأما على قول أبي حنيفة وحمه اقه: فالقياس أن نجب القسامة على العبد، وإذا طقه، يقال لولاء: إما أن ندفع وإما أن تقدى، وفي الاستحسان بجب على الولى القسامة والدية على عاقلته. ذكر القياس والاستحسان على قول أبي حنيفة رحمه الله إذا كان على العبد دين في كتاب المأذون.

رجه القياس في ذلك أن المولى كالأجنبي في أكساب عبده المأذون المديون، فإنه

لاعِلكها لارقبة ولا نصرفًا.

وحه الاستحسان وهو أنه المولى أقرب إلى هذا القبل من غيره من قيل أنه مجلك أن يجمل هذا الدر لنفسه بأن بقصى دين الغرماء، وغير المولى لا بجلت ذلك إلا برضاء المولى الغرب، وعيره في ذلك على السواء - والله أعلم-

1986 وإذا وجد في دار الكاتب قبي، فعنى الكاتب الأقل من قيمته ومن دية الفتيل؛ لأن المكاتب الأقل من قيمته ومن دية الفتيل؛ لأن المكاتب اعتبر قائلا له حكماً على ما من بعضر كالو قتله حقيقة، وقو قتله حقيقة كان الجواب كمنة قلتا، فكذلك هذا، وهل غيب عليه القسامة؟ لم يذكر هذا في الكتفيء ولا شك على قول أبي حيفة رحمه الله : إنها تجي كما لو وجد قتل في دار المرأة، وأما على قول أبي يوسف رحمه الله : اختلف المشابخ، بعضهم قالون لا تجي على قوبه لأخرا؛ لأن المكتب لبس من أهل العقل، مصار نظير المرأة، ومنهم من قال: على عليه الفسامة بخلاف المرأة.

۱۹۳۵ - وإذا وجد قتبل في محلة، وزعم أهل للحلة أن رجلا منهم أعلم يريد به أن أهل المحلة قائلوا: فلان قتله، وقلان من هفه المحلة إلا أن وثي الفتيل قم يدع القتل على واحد منهم بعينه لم تسقط عمهم الفساسة والدية. ثم كيف يحلفون؟ على قول أبي يوسف رحمه الله يحقفون بالله ما قتليا فحسب، ويرفع منهم، ولا علمناك فاقلا.

وقال محمد رحمه الله : بحلفر لأما قتلتاه ولا علمنا له قاتلا غير فلال، والفنوي على قول محمد رحمه الله ؛ لأنه أحوط.

حجة أبي يوسف وحمه ان : أن قائدة الاستحلام على العلم أن يعترفوا أنا عنمنا له قائلا ، فريما يصير ذات سبك النبوت الفش عليه وقد احترموا يذلك فالاسمى لاستحلافهم على العلم .

فأما محمد وحمه الله يقول: بأن استحلاقهم على العلم مقيد لجواز أنهم عرفوا قائلا أخر مع فلان، وإشاعينوا فلانًا فائلا ليسقطوا اليمين عن أنفسهم في حق عبرهم، فيجب أن يجلفوا على العلم، ويستشوا منه فلانًا؛ لأن الاستحلاف في حق فلان على العلم، وقد أفروا به لا يفيد، فأما يفيد في حق غيره رجاء أن يفروا بغيره، والله أعلم ١٩٣٥٦ - وهن وجد فقيلا في السجور لا يعوف من قبله ، فالدية في بيت المَّاكِ عبد أبي حصفة وحممه لغاه وعندهما هوعلي أهو السجارة لأمهوسكان ووولاية التدمير إليهم وأبد حنيه فارحمه الديفون الأها والسجير مفهو روان لا يتدمد معصهم بيعص معالا يتعلق مها ما يحب الأهل المصاري والأن سعامة الماحن تعود إلى عيامية الساسين والإن الصحن بني لاستيف حفوقهم، ودفع الصرر منهم، فمساره! فخص بنصرف. وعي المتقى اذكر قول محمد رحمه الله مع قول أمي خيفة رحمه الله.

١٩٣٥٧ - وإذا كانت الدار مها فية وهي مفقلة في حد فيها في الا بالهميامة والدلة على عاقلة رسالتان وهو قول أم الحسفة وأمرا برسف ومحمد رجمها الفاء لان أما حييقة ومجمد وحمهما الله يمنيراك اللك يدون السكنيء فصار وجود السكني وعدمه سواء وولو يوسم وحمواته يرجع المكني على اللك عبد الاجتماع، وإذا أبريكن ثمه سكتر بعتر الملكار

١٩٣٥٨ - ولو أن رجين كما في سياليو المعهد ثالث و دجم حاجه مما مديوحه. قال أبو يوسف وحمه الله فسمرا الأحر الديان وفيال محمد وحمدالله الأأصمته ا محسدار حمدات فولي الحسل الإالفيل فالربقيد والحسل أداركون فيل الأخراء فالإ أضمن بالنبثء وأبو يدمف وحمه الفايقول الأنالظاف أذ الإنسان لايفنل فمحه و كان النوهم سابطاً ، كما أو وجالا فتبلا في محمة ، فإنه أما بالتعت إلى هذا التوهم - والله 'عنوس

١٩٣٥٩ - ورد وحد نتيلا في محلم وادعى ولي لقنيل على أحد من عبر أعل اللحبة أته قتلهم وشبيداله بدلك ساهدان عدلان إن شهداله بدلت شاهدان عدلان من غير أهل للحلة الني وجد وبها العتبل، فإنه يعبل شهادتسما. وبعضي بالعنل على المدعى عليه هنمه وويبوأ أهل المحلة الني وحد فيهية القنيس عن الدبة والغسامية الأن الندعي أنساميا وعي من القتل بشهاده عدلين حيث شهاديهما عن النهمة، عصار التابث بشهادسينا كالشاب معاينة والواسيد أنا الفاعي طليعة ننه الهابكن على أهل للحلة بية والا فسلطة م مكذا مدار

وإن شهد له بديك متحدان عدلان من أهم متحلة التي وجد فيها الفييل، فال أم

حيدة وحمه الله الانفيل شهادتهم حتى لا نسب الفتل بشهادتهم على الدعى عبيه قتمه ولا أم سرأ أهل المحلة عن القسامة والمدية كساكر ادعى العشل على رحل من عبير أهل المحلة، وتم يفير على دمار بينه

وقال أنو يوسف ومحمد رحسهما الله . نتين شهاديد ويقصى بالقتل على المدعى علمه قتله .

و حاصل الخلام في هذه المسافة يرجع إلى أن أهل المعدة هل صار و احصداً يوجود المقتبل بين أظهرهم قبل دعوى الولى عليهم أم لم يصيره الحصداً قبل دعوى الولى الشيل عليهم و وكانه البعر من أن يصيروا تحصداً ، دعنه أبي حنيفة وحسد الله صاروا حصداً على و حد من عبر أهل المعترفة ، ومن صار حعدماً في حادثة لا تقبل شهادته في نلك على و حد من عبر أهل المعتومة ، ومن صار حعدماً في حادثة لا تقبل شهادته في نلك الخدادة وإلى المعتومة ، عرف ذلك في موضعه ، ولهذا عالم الاسليل الخدادة والمعتومة ، في عدد المعتومة من المعتومة والمعترفة من المعترفة من المعترفة من المعترفة من المعترفة من المعترفة من المعترفة والمعترفة من المعترفة من المعترفة من المعترفة من المعترفة المعترفة المعترفة المعترفة من المعترفة المعترفة المعترفة المعترفة المعترفة المعترفة من المعترفة من المعترفة المعترفة المعترفة المعترفة المعترفة المعترفة من المعترفة من المعترفة والمعترفة المعترفة المعت

وعدد أنى بوسف ومحدد إحمهما بقدلم بصيروا عصمة بجرد وحود القدس بن أظهرهما بالم بصرف وحود القدس بن أظهرهما بالم هم بعرض أن يعسير والحصمة بالديد عن بالى الفتيل لفتل عليهم أو على بعصبهما من كان نه مرضية أن مصير حاصلًا نم نعصبهما من كان نه مرضية أن مصير حاصلًا نم الإلت الله ضية قبلت شهادته كالوكيل بالخصوصة إذا عبل قبل الحصوصة على الدائم شهادته الآنه شهدادة كان مرض أن يعسير خصمة فيه وكالشدي إذا شهد على الدائم بالمبتر كسمة إذا طلب، وقبات على الوصى أنه بالنات بنا شهد بوت الموسى حال وفوح الإشكال في موقد ، فدارد واصلة قبلت شهادته الآنه شهداد كان بعرض أن بعسير العسيا يه بنا بقر الموسى أن بعسير المساعد بالرابط في الوصى أن بعسير المساعد بالرابط في المناسبة في المعالم في الموسية بالراد قبل شهاداء، فكذا هنا المعالم في المعالم في المعالم في الموسية بالراد قبل شهاداء، فكذا هنا المعالم في الموسية بالراد قبل شهاداء، فكذا هنا المعالم في الموسية بالراد قبل شهاداء المعالم فكذا هنا المعالم في الموسية بالراد قبل شهاداء المالم فكذا هنا المعالم في الموسية بالراد قبل في الموسية بالراد قبل في الموسية بالراد قبل في الموسية بالراد قبل الموسية بالراد قبل في الموسية بالراد في الموسية بالراد قبل الموسية بالموسية بالراد قبل الموسية بالموسية بالراد قبل الموسية بالموسية بالموسية

خوجه فولهماء الاحرره رة الإنسان خصية في حادثة ، إنه بابت بأحد أمرين إما

يعقيقة الخصومة في تلك الحادثة بأن بخاصم، أو بخاصم معه كانوكيل بالخصومة إذا خصم، أو بوجوب الحق على الشفعة على الشفعيع للمشترى بعد ما سلم الدار إلى المشترى، وإنه لا نقيل شهادته وإن لم يوجد، الشفيع للمشترى بعده اسلم الدار إلى المشترى، وإنه لا نقيل شهادته وإن لم يوجد، فخاصمه الشفيع معه؛ لأنه صار خصماً للشفيع بنفس البيع و فإنه يلزمه السليم بنفس البيع إلى المشقيع منى كان الدار في يده، وطلب الشفعة منه، ولم يوجد واحد من الأمرين في مسألت، لم توجد حقيقة المخاصمة، فإن ولى الفتيل لم يخاصمهم، الأمرين في مسألت، لم توجد حقيقة المخاصمة، فإن ولى الفتيل لم يخاصمهم، والنصبة عليهم الدية والفسامة للمولى بجرد وجود الفتيل بين أظهرهم؛ لأن المقياس أن لا نجب هنا الديق أوجنا ذلك بالنص، والنص أوجب ذلك يوجود الفتيل وبدهوى المدعى، فما لم يوجد الوجنا ذلك بالنص، والنص أوجب ذلك يوجود الفتيل وبدهوى المدعى، فما لم يوجد المخاصمة ولا يوجوب الحق واجب ذلك يوجود الفتيل وبدهوى المدعى، فما نم يوجد المخاصمة ولا يوجوب الحق واجب ذلك يوجود الفتيل وبدهوى المعامية بعنوى ولى الفتيل النتل على غيرهم، المناش الفتيل الفتل عليهم الدية وكوناها.

ولأبي حتيفة وحده الله أن صيرووة الإنسان خصباً كما يثبت بحقيقة المخاصسة يتبت بوجود القتبل بين بوجود الختبل بين الخدوم وجبت الدية والفسامة عليهم لذليل قول عسروضى الله عنه. (ثما حصلتم إلحله رهم وجبت الدية والفسامة عليهم لذليل قول عسروضى الله عنه. (ثما حصلتم ذما كم بأعانكم، وإما غرمتم الدية لوجود القتل بين أظهرهم ""، والحكم بدر عليه ، فإنا أجمعنا على أنه متى ادعى ولى القتبل القتل على أهل المحلة ، فالذية والفسامة واجبة على أهل لمحلة ، ولا يجوز أن يضاف الوجود إلى الدعوى الأن الدعوى لا أثر له في الاستحفاق علما أن الوجود القتبل بين أظهرهم ، وإذا وجبت الفسامة والدية عليهم بوجود القتبيل بين أظهرهم صداروا خصساً في هذه المحافقة فلا تقسل شهادتهم.

١٩٣٦٠ - وهذا يخلاف الوكيل بالخصومة إدا عرل قبل الحصومة • لأن الوكيل

⁽۱) ما وجد

نمة لم يصر حسما؛ لأنه لم يوجد منه الخصومة حقيقة ، وينض التوكيل لم يجب عليه حربه ربخلاف مسألة الشقعة ؛ لأنه السفيع لم يصر خصصاً قبل الطلب الأنه لم يخاصم حقيقة ، ولا يثبت له حق قبل الطلب؛ لأن حق الشفيع إنه ينبت بالصلب على ما قال عليه السلام: (الشععة فن طلبها)! ، وبخلاف لمرصى له بالنثلاء الأنه لم يصر خصساً قبل القبول؛ لأن حق الموصى له قبل القبول؛ لأن حق الموصى له إنها يتم ناطوصى له المناسول، وقبل القبول الثابت له ملك موقوف، وسبب الحصوصة له الملك، وإذا كالدموقوة الم يكن خصماً وإنة أعلم - .

۱۹۳۱۱ - وفي غوادر المعلميان عن أمي يوصف وحمه قدعن أبي حبيقة رحمه الله: في تشيل توجد في محلة قبيا قبيلةان يحلف من فيلة خمسون رجلا.

وقال أو يوسف رحمه الله : يحلف من كل قديلة خمسة وعشر ون رحلاه قال هشام : وقد سمعت أما يوسف راحمه الله قبل فراء هذا برمان في قنيل أصبت في دار بين رجلين من محانين محتلفتين أنه يحلف من عاقلة كل واحد منهما خمسون رجلاء ثم بخرمون لدية .

1977 - وهى أنوادر عشام قال اسده من محمداً رحمه الله يقول: إذا وجد فتبل في محلقه وادعى أوليا، عليهم، وأقام أهل المحلة البينة أنه قتله علال لرجل من غير محتشهم، أو أنه حاء جريحاً حتى تسقط في محلقهم، ومات قال ايبرؤون عن الدية، فإن دعى أولياء الده قتل رحل بعينه وأقام اللبنة على ذلك، فأقام المدعى عليه البينة أن فلالاً قتمه لرجل أخر قال. الأفيل هذه البينة اقبال: لأن هذا تهاتر، وإنها افترق هذه فلالاً فتمه لرجل أخر قال. الأفيل هذه البينة، فأمل المحلة يلزمهم من غير بينت هذا كله إذا وجد القتيل ومه أثر القتل بعو الجرح والضرب، أما إذا وحد ميناً ولم يكن به أثر القتل كالجرع وغير، لا شيء فيه والرب والضرب، أما إذا وحد ميناً ولم يكن به أثر القتل

و كذلك لو وجد معص البدن كالبدار الرجل، أو وجداكل من النصف، ملا فسامة فيه ولا ديدً وإن وجد أكثر من النصف فيها الفسامة والديد، وإن وجد النصف

⁽¹⁾ فذا عديث لو يوجد.

إن كان معم الوائس تجويه النسامة والدينة ، وما لا اللائه وإن كان النعيد ، مشغو قاً " الا شيء فيه ، هذا والحديث من أشرح الطلحاوي .

وفي العقاوى الصدوى لو خرج المام من أنعه أو الغير أو الفائر لا يكون فتيلاء ونو و حد في المعركة مكذا يفسل، ولو خرج الدومن العين أو الأفاة يكون فيتلاء وإن خرج من الضم إن تشار من أعلى الجدوف كان فشيئلاء وإن نؤل من الرأس فيلاء والجنائس هذه المدان عن أالوبادات

19777 . وفي استخماع النوازل الإدا وجند رجل فتيلا في دار ابنه وعد كاله قال اقبل موله وهو مجروح قتلي فلان، فقد أثر أعاللة بله من لدية إلا أنه لا ينطل عي الالى ما عليه من ذلك إذ كالمن أهل العظاء حملية دراهيم. أو أقل من ذلك.

\$ 1975 - وفيه أبضَّك وإذا وجد الضيف في در المفايف فنبلاء قهم على وب فنار سند أبي حنيفة رحمه الله ، وقال أبو يوسف رحمه الله الهاك بالمازلا في بيت على حدة ، ملا دية ، ولا فسامة ، وإن كان محلط ، فعنيه الدية والمسامة -و لله أعلم- .

الفصل الثاني عشر فيمن يأمر خبره بالجناية على الغير أو على نفسه

19714 - الأصل في سبائل مثنا المصل : أن ضمان الفعل " لا يختلف باختلاف صفات الفعل" لا يختلف باختلاف صفات الفعل القعل بسفة واحدة ، معفات الفاعلين و لأنه سبني على تحقق الشعل، والفعل يتحقق من الكل يصفة واحدة ، فلا يعرق بين الصعير والكبير ، وللحجود والمأدون في ضمان الأممال الختلف باختلاف حال القائل ؛ لأنه يبتني على صحة القول ، وصحة القول باعتباره شرعًا ، فإنا يجب على من يصح منه القول شرعًا ، وأصل أخر ، وهو أن الأمور باعتباره شرعًا ، فلا يستني فعله إلى الأمر ، وبالإكراه بصير معجاد الأمر لا يصبر ملجنًا مضطرًا ، حتى لا يستقل فعله إلى الأمر ، وبالإكراه بصير معجاً مضطرًا ، حتى يستقل فعله إلى الأمر ، وبالإكراه بصير معجاً مضطرًا ، حتى يستقل فعله إلى الأمر ، وبالإكراه بصير معجاً مضطرًا ، حتى يستقل فعله إلى الأمر ، وبالإكراء بصيراً معجاً الفطراً ، حتى يستقل فعله إلى الأمر ، وبالإكراء بصيراً المعلق القول شرعًا ، فعله إلى الأمر ، وبالإكراء بصيراً المعلق المعلق القول شرعًا ، فعله إلى الأمر ، وبالإكراء بصيراً المعلق المعلق المعلق المعلق المعلق الأمر ، وبالإكراء بصيراً المعلق الم

والفوق بين الإكراء والأمر عرف في إكراء الأصل، وأصل أخر، وهو أن النسب إلى الإتلام إذا كان تعدياً، فهو ملحق بحقيقة للباشرة في حن حكم الضمان.

1973 - قال محمد وحمد الله في الزيادات . رجل حو أمر صبياً حراً يقتل رجل ، ولا حو أمر صبياً حراً يقتل رجل، فقتله، فعلى هاقلة الصبي الدية؛ لأن تقتل يتحقق من العبي حسب تحقد من السائع، ويحرد الأمر لم يصر ملجنًا مضطراً، فيقي فعله مفصوراً عليه، فيؤاخذ به كما في البالغ إلا أن عمد الصبي و خطوه سواء للقصور في فصده وهرمه، وموجب قتل الخطأ الدية على العاقلة في ذلات سين.

تم عافلة الصبى ترجع بما لومهم على حافلة الأمو ، لأنه بالأمر بالفتل صار مسبياً للفتل؛ لأن الصبيان يهابون الفتل، ولا يتجاسرون عليه إلا بحمل الغير إياهم لغمض فلوبهم، فهو بهما الأمر البت له نوع قوة وحرادة، فكان مسبياً "، وهو متعد في هذا التسبيب إلا أن تسبيمه انصل بالمأمور دون الفتول، فلم يجب الضمان على عاقلته بسبب الفتل، بل وجب على عافلة الفائل بطويق التحمل عن الفائل، ثم عافلة الفائل يرجمون

⁽١) حكما في الأصل رف وم، وكان هي الأصل الفصال.

⁽٢) مكتما في طارف و كان في الأصل وم اسبيال.

على عاقلة الآمر؟ لأن الآمر هم الذي أوقعهم في هذه الورطة بسبيه. ولهذا يرجعه ل على عاقلة الآمر بذلك في بلاث سنير، كما يترمون ذلك في للاث سبين، وهو نظير م قلنا: فيمن ربعه بعيراً في قطار رجل، فقاد صاحب القطار الإبل، هو طيء الرمير رجلا، فقيله، تجب الذية على عاقلة صاحب القطار، ثم يرجعون بذلك على من أوخلهم فيه، كما همة

وفي الممألة إشكال من وحهين: أحدهما: أن التسبيب إنما يعنبو إذا تم توجد المباشرة، وقد وحدث المباشرة هناس الصبي عن اختيار، فيشعى أن لا يعتبر التسبيب هنال

الثاني: أن الآمر إما صار مسبباً بالقول، والصحان الراجب بالتسبب هنا وجب بالقول، وما ينحب بالقول من الفسطان لا تتحمله العاقلة كما لو أفر بالقتل، وكشهود العصاص إذا رجعوا بعد العني.

والحواب: أما الإشكال الأول قلتا، التسبيب إما لا يعتبر في حق من اعتبرت المباشرة في حق من اعتبرت المباشرة في حقه و نحل المباشرة في حقه م بيانه أن المباشرة إلما وحدث بين القانل والفتوف و رتحى لا تعبر السبيب في حقهما وبل اعبرت المباشرة وهو وجوب الدية على عاقلة المائل وإن يعتبر السبيب بن عاقلة القسى وبن عاقلة الآمر حتى كان لعاقلة العسى حق الربية على عاقلة العسى حق المباشرة في حق هذا الحكم أصلا.

وأما الإشكال التاتي قدا: قسى هذا نظر الإفرار وضهره القصاص؛ لأن الإفرار يحتمل الصدق والكذب وهر متهم في العاقلة، فلا يصدق في حق العاقلة، وكدا شهود القصاص متهمون في الرجوع في حق العاقلة حتى لو انتقت التهمة بأن جاء المشهود بقناه حيّ يحب المدية على عواقلهم كما ذكره الطحاوى، أما هنا الآمر إنما صار مسباً بالآمر، وإنه إنشاء معن معاين لا يتمكن فيه التهمة كإنت المالقين، فرتيت في حق العاقلة فوجاء المدية على العاقلة لهذا.

١٩٣٦٧ - ويدا أمر الحر عندًا كبيرًا أو صعيرًا مأدونًا أو محجورًا بقتل وحل، فقعن يخير مولى العبد بين لدفع والفداء؛ لأن المبلوك أقدم على القنل عن اختيار، وتبحرد الأمر لا ينتقل فعله إلى الاصر، فبقى مفصوراً، فيجب موجبه، وموجب جناية المساوك ما فلناء نم يرجع امولى على الحر الأمر مالأقل من قيمة العبد ومن الفداء

أما الرجوع لأن الأمر والأمر صار مستعملا لعبدالغير، واستعمال عبدالغير عصب كالاستخدم والفعب سبب الضمال، ألا ترى أبه لو تلف في حالة الاستعمال كان صامنًا له، فإذ الحقه جناية في حال غصبه كان عليه صماله كمل غصب عبد أو جنى عند الفاصب جناية، وخير مولاه بين الدفع والقداء، يرجع على الفاصب، وطريفه ما قنال

وأما الرحوع بالأقل لأن المولى متبرع في حتيار الزيادة ولا رجوع فيما يتبرع با حتياره، ويكون ذلك عن مثل الآمر لا تتحمله العائلة بحلاف المسألة الأولى: لأل الواحب هنا فسان عصب، فإن المأمور عنا، والعند معل الشعب، وحسان النصب لا تتحمله الماقلة، أما في المسألة الأولى الواحب فسمان جناية لا صمان غصب، وضمان الحناية نتحمله العاقلة ولو أمر الحر مكات كبيراً أو صغيرًا نقس رجل، فقتله بامره، فأمره بالض، وموجب القبل على الكاتب، لا يلزم الامرام وذلك بحلاف ما بقدم من مسألة العند والحر الصغير.

والفرق أن الرجوع على الأمر يسكم اضاية، والاجتابة منا من الأمر الآن الجناية إن تتحقق بواسطة الاستعمال وإنسات البد، ودلك لا يتحقق عي حق المكتب الأن المكتب في بد نفسه ""، وإن كان صغيراً كالحر الكبور الأن حكم الكتابة ملك أبيد والكسب، فاحكم بصحه الكتابة حكم بالبد للمكاتب، فكان عي بد نفسه كالحر الكبور الأمرى أنه لبس محل المنسب، ألا ترى أو بمحل للعصب، فكان محلا للمحتابة بواسطة الاستعمال وإثبات أبيد، ويحلاف الحر الصغيرة الأن الحر المحتابة بواسطة الاستعمال وإثبات أبيد، ويحلاف الحر بظاف المرافئة والمرافقة الاستعمال وإثبات البدرة قال في المكاتب: ألا ترى المرافقة والمنافقة والمرافقة والمرافقة الاستعمال وإثبات المدرة المرافقة والمرافقة الاستعمال وإثبات المرافقة المرافقة والمرافقة المرافقة والمرافقة المرافقة والمرافقة والمرافقة والمرافقة المرافقة المرافقة المرافقة المرافقة المرافقة المرافقة والمرافقة والمرافقة والمرافقة المرافقة المرافقة المرافقة المرافقة المرافقة والمرافقة المرافقة المرافقة

⁽١) وقادني لأمسل هي مقابقين .

⁽٦) وقي م جنزلة مكان أينزله ...

التعلق ١٩٤ من وأبر بيره بالقباية على المير أونعينه Y 2 9

تا فات – رانه امتی – .

١٩٣١٨ - قال في ألا ياداب أيعش عبد مجمور عليه رقو كيب أمر عبداً محجوراً عليه كبيراً كان أو صعيراً بقتل رجل، فقتله وخبر مولاه من الديم والفداء لا برجع الولي على الأمر شي، حتى يعنق، وإنا لا يرجع مولي الفاقل على الأمر حتى يعمنن؛ لأنه نو رجع عليه رجع بأسر، إذا نو بسود منه ليس إلا الأمير، والأسر قبول. وللحجور لا يواخذ تضمانا الأقوال للحال، أكثر ما فيه أن هذا فيسان عميت الاأن الغصب هذا بتحفق بالقول، فهذا غصب من حيث إنا قول كسال الأفوال محو الإفرار بالدين والكفالة باوما أضبع ذلك واللحجور لايؤا خدالصحان الأعوال للحال للففه الذي ليد أن ضمان القول ميني على صحة القول، وقول للحجور لسل بصحيح شرعًا يخلاف ما إذا غصب حقيقة الأن ذلك فعل والكحجور بهاجد بضمان الأفعث المراأن صيمان الفعارمسي على تحفل الفعل، والفعل بمحقق من للحجور عليه على حسب تحقفه من الأفول، فإل عنق العبد الأمر برجع موتي العند للأمور عليه بفيمته؛ لأن حجر العبد إثما يظهر من حق الولي لا في حق تفسم مغي أوله صحيحًا في حق نفسه لكن لم يورخذ به قبل العنق خني المولى، فيدار الدحل المولي بالمنق يؤاخذ بدلهة الطريق، يؤاخذ بإقراره بالدين ووبكفالته بعد الحريف فهذا التعربني موجودهنا

وإناكال المأمور صبب حواء وباقي المبالة بحالها ضمن عاقاة الهيمي الديث ولا رجوع لهم عني العبد الأمر لا في الحال ولا معد العناق.

وأما في الحال فلما فنناء وأما بعد المشاق: لأن هذا فيهمان الحنابة لا ضهمان غصب الأداذفر لبس بحل للغصب، وجنابة العبد على المولى لا يخافف به العمد أصلاء ألاتري أنه لو باغير الجنابة بنعسه وبيرأ عشقه مولاه لم يكن العبد مطالبة بشريه وحكم ذلك الجناوف كدا هنا وخلاف السألة الأولى والأن الواجب مداد نسمان غصب و وغسمان فصب يحب على الخاصب، وإغا لا يؤاخذ قبل العبل لحر الولي، وقد زال حق المولمي بالعنق، ألا ترى أن العبد المحجور إذا أفر بجناية الخطأ، وكاذبه المرابي، الم أعلقه اللولي، لم يؤاخذ بسيء، ولو أفر بالعصب، وكلبه مولاه، ثم اعتله المولى، أخذ بعاء فهذا يبن لك العرق بينهما.

ولو كان العبد الآمر صغيراً محجوراً عليه والمأمور أيضاً صغيراً محجوراً عليه والمأمور أيضاً صغيراً محجوراً عليه وباتى المسالة بحالها لا يكون مولى المأمور أن يرجع على الأمر لا في الحال ولا معاله المعنى، أما في الحال فلما قلنا، وأما بعد العنق يخلاف البائع ؛ لأن الصغير محجور عليه على حق نفسه لصياء، كما هو محجور عليه في حق المولى، فلا يصح في حق للمال لا يتواخذ به بعد العنق يخلاف البائع؛ لأنه ليس بمحجور عليه حقّا لنفسه، فضح أمره في حق نفسه إن لم يصح في حق المؤلى، فأحذ به بعد العنق يصح في حق المؤلى، فأحذ به بعد العنق إلى ما عنا بحلاقه.

19719 - عبد ماذون صغيراً أو كبيراً أمر عبداً محجوراً أو مأدونًا صغيراً أو كبيراً يقتل وجل مقتله وخبير المولى بين الدفع والقداء، وجع بالأقل في رقبة الأمراء الأدهاة ضمان غصب، وضمان النصب من جنس التجارة؛ الأنه يوجب الملك في المضمول محقالة القسمان، والإذن فك الحجر عن التجارات، فكما بؤاخذ بضمان سائر أنواع التجارة، فكذا بضمان هذا الوع.

ولو أمر العبد المأذون صبيًا حرًا بالفتل، فدية المقتول على عاقلة العسى، ولا يكون العاقلة الصبى حن الرجوع على الأمراء لأن هذا ضمان جناية، والعبد نيس من أهل أن يلحقه ضمان الجناية وإن كان مأذونًا، وهذا لأن الإذن فان الحجو عن التحرف وضمان الجناية ليس من جنس التجارة، فصار المأذون في حقه وللمجود سواء.

۱۹۳۷ - ولو أن حرا صغيراً ماذوناً قد في التجارة أمر عبداً صغيراً أو كبراً ماذوناً أو محجوراً يفتل وحليه فقتل وغير المولى بين الدفع والفداء وجع بالأقل على الأحراء لأن مذا ضمان غصب، وإنه من جنس التجارة، فيؤاخذ به المأدون كما بؤاخذ يسائر أنراع التحارة، ولو أمر صبيا حرا مأثوناً له في النجارة أو محجوراً بالفتل فقتل حتى وجبت الدية على عاقلة الفائل في ثلاث سنين لا يرجعون بدلك على الآمر، ولا على عاقلته لا في الخدل ولا بعد البلوغ؛ لأن عذا ضمان جناية، وليس بضمان غصب، وضمان الجناية ليس من جنس النجارة، والعمين غير منفك الحجر عما ليس بتجارة، وضمان في حق مذا الأمر كالمحجور.

والصبى المحجور إدا أمر صبيا بالفتل ففتل حني وجيت الدية على عاقلة الفاتل

لايوجعون بقللت على الأمر لا في الحال ولا بعد البشوغ؛ لأن أمره في حكم الجناية لمو -لأنه قول، وللحجود لا قول له شرعًا على ما موة .

المجاب المجاب المخيراً أن تبيراً أمر عبداً محموراً أو مافرنا ومغيراً كان أو كبراً مغيراً كان أو كبراً المجاب مختلف مولاد أو فداه رجع على الكانت بقيدة العداؤلا أن تكون قبعة العبد أكثر من عشرة آلاف درهم إلا عشرة المحاصل العبد أكثر من عشرة آلاف درهم إلا عشرة المحاصل المجاب على مد ذكرانا و المكانب أهل العبد المحسنات لأنه في معنى المتجارة ، وأما الراحوج بعشرة ألاف إلا عشرة إلا تعشرة إلا منافرة إلا منافرة إلا منافرة إلى كانت قيمة العبد الكند من عجب قيمة الكانت ، تا جمعة المجالة حتى وجب قيمة المأمور ، وقو كان ضمان جناية أو حب قيمة المكانب، تا جمعة مقدراً وضمان الغصب لا يكون مفعراً ، بن يحت بالله عابلة ، والوجه في ذلك أن المارا المنافقة بالمعتبرة الغصب في حق المحاب قيمة المأمور ، والكند وحب بسبب اجناية ، وعشرة المقصب في حق المحاب قيمة المأمور ، والمحابة في حق المريور .

ونعير هذا ما فندا: في أهيد الغصوب إدا قبل إنسان في بد الغاصب: ثم رده على الغصوب ودقعه المرفى أو عداه يرجع على العاصب يقيمه العيد إلا أن يكون فاله العداء أكثر من عشرة ألاف درهم إلا عشرة كذا هذا الكثر من عشرة ألاف درهم إلا عشرة كذا هذا الكثر من عشرة ألكان معمراً أو كبراً إلا الكانس إلى صار من أهل صمال التجارة بالكثابة وفي من حكم الكتابة المسغير والكبيم سواء فإن ضجر المكانس كان مولى التكتابة ، وفي من حكم الكتابة المسغير والكبيم سواء فإن ضجر المكانس كان مولى التعليم لا يسقط المعموم فإن شاء مولى الماء العصب لا يسقط بالاحق من قيمة عدده فيمه المعتقى، وإداما المها المعتقى بجمع فات المدفوح العالم المعتقى وإداما المعالى المعموم فات وصدان العصب لا يسقط بالإعتاق.

وإن كان الكاتب أمر صغيرًا حراً بدلك، وغرع هافلة المقابل وبة القنول يوجعون على الكانب بقيمته إن كالت فسته مثل الدينة ، وإد كانت أكثر يوجعون بقدر الدينة الأن هذا الأمل حمايه من الكاتب، والكاتب من أهل أن بحب عليه ضممان الحماية ، ويكون ولك في تسبيم، وقالك الأقل من فيممته ومن الأرس على ما مرايلاً أن محمداً وحمدالله ة هو فيسة (تكاتب هذه و لأن فيسة التكاتب لكون أقل من الأرش عالمًا، فلها، قال: لا يرحمون منيه لقيمته .

وإن عجز المكان بدوره في الرق إن كان عجز قبل أن طفني الفاضي عيمت النطاطة مصل حق العاظلة عن المكانب و الأنه لما صحر حمل كاله تم برال رايق، فصار تعيم الإفراد بالجانية على بصدم وحفا الانه الناصل حالية بالأمراء والانمو حول، فصار نفير الإفراد باختاه من هذا الرجاء، والعبد إذا أفر على بعده بالجناية لا يسع به لا في الحال والابعد المحق تبذ عنا، وهي الحقيقة علم المبائلة عام على أن العيمة لا تصير دينًا في دمة المكانب بادو عضاد الفاصي، فنذب جناية محضة، وحلامها با ذكرنا.

ران كان عجر بعد ما قصر الغاصى عنه بالقيمة للمائنة قبل الاداء على قبل أن حسنة رحمه الله العلى حقيهما في الحال، وتأخر إلى ما حد العنق وعلى في الحال، وتأخر إلى ما حد العنق وعلى في لها أن على تصابه الإيطن، لل وإ حذيه في الحال، أصع المسألة في كتاب الويادات المكالم عن أدياه الاعتبار، في تصابه بالقيمة بطل حق أدياه العنان، وإذ كان بعد فعلى لاحتبارك الذي ذكرتا فأنو برحف ومحسد رحمه الله يله إلى إلى الدائمة ما رت دياً عصاء القاصى، وصار مطالباً بها للحال و قلا بأخر بالعجر كشمال الغيمة والإستهالات، وأن حرفة رحمه الله غول الماحلات الكتابة بالمحر عبار كميد محجور الفر على نفسه بالدين، فيزاحذ حد العنزا أن فإن أعنان الله عن نفسه الدين، فيزاحذ حد العنزا أن فإن عموا الوبي قبمته الاقبر، الأنه أعنق عبداً مديون، ويرجعون بالباقي على العنق، وإن ضاؤوا المدي قبمته الاقبر، الله أعنق عبداً مديون، ويرجعون بالباقي على العنق، وإن ضاؤوا المديد العمر.

وما دئر أن لهم أن يضموا العدادة ولهما؛ لأنَّ قال العنق بهم تصدير العبد، مسولي أعنل صدًا معنول.

وأما عند أمن حيسة واحمه الله فيس لهم تصمين المولى إذ فيس لهم تصمين الميلد اللحال، قالولى به أعنى مسأد مديوفًا، فيهدد لا يضامي، وأنو أم يه حر ولكنه أكل وحتواء وكان قبل قصيم القرضي عليه بالقيمة أو بعد المصاء فالماقلة يرجمون عليه بالقيمة حالة ا

المحكمة فرطاء وكالرافي ميرها بالعاق مأمك بعد أملق ا

لأن قن العين يرحمون عليه فيعده وهو حر أولي إلا أنهوج حعوق بحسب أداءهم وهم يؤدون في تلات سنين في كل سنة ثلث الدياء فيرجعون بحسبه في الفيسة يرجعون في المسلة الأملى بنثلث القبيمة، وفي اللحمة البانية لثلث احراء وفي التالة؛ لثلث أخراه لأن القيامة تاجلت عليه ، والايف يتاجل الفيمة ، وإن القيمة حلب توقيقه والا أحرافي الرقبية، ولكن لأن الدية مؤجلة على العاقلة، ورجم والعاطة يحكم الأدم، فإذا لم يؤدوا لابكون لهم الرحوع.

والواكان المكانك أمر مكائبًا لفتل واجل وقشمه فأحاثابة في سنار العاتان يعرم الأقل موا فيمنه وموا الأوش، ولا شيء على الامر، سواء كان للخالب المأمور مسفواً أو كبيراً. أمرا اوا كان كيمياً الأن هذه في ميان جينه، لا في ويان هجيب؛ لأن المكانب لالتحاف بالامراء غرج من أنه يكون محلا للغصب، فضعان الحابة لا يحب عني لأمر وذا كان اللَّمُورِ وَالرَّامِ وَأَمَا إِذَا كَانَ صَعِيرًا فَلَأَنَّ الْكَانِبُ الْصَغِيرِ فِيزَلَهُ الْكَانِبُ الْكَسر في حقّ الأحكام، فكذا في حق هذا الحكم.

١٩٣٧٦- وفي المنتفى الرجارقيل لأخوا اجرعلمي، فرساءالماسور بعسجو، فجر حماحا حَالِعالَي مِن مثناء ويسمى حابُ، ولا يسمى قابلاً، بم مات من ذلك، فلا غراء على جانور. وإن جرحه جرحًا لا يعاش مرامته، فهذ قائل، ولا بسمل جابٍّ، فعليه اندية، وإن قال: اجن على، فقتله بالسلف لم أفتص المنه، وجعلت عليه الديه عي مانعة وقد مو شيء من هذه المسائل في الفصور الثاني من هذا الكناب.

١٩٣٧٣ - وفي المشتقى أرضًا: وحمر قال لغيره: انطع يدى على أن تعطيبي هذا النوب أو هذه الدراهم، فلمعل لا قصاص عليه، وعليه خسسة الاف فرهم؛ لأذ العملج على هذا باطل، فإدا أبطلته واله إلى دبة العبد

١٩٣٧- وهي خوادر ايس سنساعية اعن أبي برسمت رحسته الله: في رجل فبال الغيرة: افتار التي فقيمة عملاً قاللاً ب أن يقتله، ولو قال له ، فطع بدي، وفطع - وحات منه ، فعيه الديه في ماله في قول أبي حنيفة وحسه أنه

روري الحميل بين رباد عن أبي بوسف وحميه الله . إذا قبال لغيبره . افتن ابني ا

⁽٢) مَخَذَا فِي الأَمْسِ وَمَا وَقَالَ فِي ضَارِفِ الْغَضِ .

فقتلهم لأقود عليم وعليه الدية في مالمه .

والو قان له: اقطع به النبي وهو صمير فقطعها، فنكأب أن يقنص من البد لابعه.

١٩٣٧٥ - وفي المنتقى عشر عن أبي يوسف رحمه الله: رجل قال عبد العبر : أضل نفسك فقيده فميه فيمنه حرالة أعلم-

الفصل الثالث عشر مع المسائل التي تنعلق بالصبيات، وفي بعض مسائل العبيد

1977 - ذكر في التوارك : صبي مات في الماء، أو منظ من سطح، فمات، إن كان عن يحفظ تصدم الاشيء على الأبوير، وإن كان عن لا يحمظ تصدم، فعليهما الكفارة.

أما الأول طلاله إذا كنات له موذ حفظ معيمه كان في هذا كالبالغ، وأما الثنائي لأن حفظه عليهما وصبارا بتركه متلفون له، قوحب الكفارة ملهما إن كان في حجرهما، وإن كان في حجر أحدهما، فعليه الكفارة، حكاه عن تصير.

وذكر عن الفقية أبي بكر والفقية أبي الفاسم، في الوالدين إذا لم يتعاهد الصبيء حتى صفت من السطح، أو ونع في الماء أو في نار، وعالم، لا شيء عليهما إلا النولة، وقال أبولمس : عليهما الكفارة، واحتار الفقية أبوالليث: أنه لا كفارة على أحدهما إلا أذ يكرن سقط من يده؟ لأن الكفارة على الإنسان إما تجب إذا انصل فعله بالمعل، أن ترى أنا من حفر بتراً على قارعة الطريق، فوقع فيها إسمان ومات، أو كان سائقً أو قائداً لداية إنسان، فعات أنه لا كفارة عليه، كذا هها:

1970 - وذكر من النوازل أيضاً: لام إذا تركت الصبي عند الآب، وذهبت والصبي عند الآب، وذهبت والصبي يقبل ثدى غبرها، فلم يأخذ الآب الصبي طراك حتى مات حوعاً، الآب اتم، وعليه الكفارة والنوبة، وإن كان لا بضل تذى عبرها، ومن تعلم بذلك، فالإثم عليها، مهى التي صبحته وعليها الكفارة، حكاء عرافصر، وينهى أن تكون السألة معنلفاً فيها كالأولى.

۱۹۳۷۸ - وفي افتاوي أهل سمرقعه : صبية بنت ست ستين حست أ وكانت حالمة إلى جب الناراء مخرجت الأم معد خروج الأب إلى بعض الجيران فاحترقت

الأناركاة في الأصل المساتة

المسية و مات لا هنة عنى الآم، ولكن إن كان لها مال بعجبتي أثان تعنق رفية مؤمنه وأو يصبوع لشهريس متشايعون و يكون على ندامة واستيفيقار لعل الديعشو عنها، وهذا استجاب، وأما وجوب الكفرة؛ فهم على ما ذكره قبل هذا،

19779 في بده فيأت محمد رحمه أبنا في الجامع الفيفيل أو حل غصب فيبياً حراء فضات في بده فيأت أو مسبه حيف فعال في بده فيأت أو تحريب فيم على النيء، وإذ مات بصاحفه أو مسبه حيف فعال عدقية الغافس الدين هذا هم أغط هذا الكتاب، وفي الأصل شوال، إذا فصب الرحل صباً حراء وفعات به عبال، فهذا على وجهين إذ أدمات بأم لا يمكن التمور والتحفظ عنه بأن أصاب حمل ، وفي هذا الرحة لا فسيان على بغافيات بالإحماد

وإلى أن مان أم و يكن الدحار عندوان قنل، أو أصابه حجر، أو منظ عليه حالف أو نزلت صاعفة من السماء فأصابته فقمه ما أو بهمه حيفه أو أكله صبع، أو ترادي من حالط أو جال، قال العاصل بصبح في قول ملماها الثلاثة وحمهم الله، وقال وفر والسابعي وحمهما لله، بأنه الايضامن،

و أجمعوا على أبه لو قتل الصلى تقلمه فإنه لا صمان على الغامس، وفي العبه. يضمن مات بلو يمكن التحور عنه أو بلو لا يمكن النحرة عنه.

وفي الله: في تالوحات الصبيق في بدالشامية من حرال ردم عليه فيعل الدولية ، كانت دينة على عاقبة القاصية ، وإن غصب من العاصب ، قالا بالري أحي حرال من ؟ فلافيء مني الغاصية

دأت زفر والشافعي وحمهما الله ذهبا في ذلك إلى أن عاصب العبيل أو ضمن المديل أو ضمن المديل أو ضمن المديل أو ضمن المديل و ما إذا بالمصب أو بالجدود أن عاصب والاجهود أن يضمن بالغصب كالحر الكبيرة والأن الغاصب الايضمل الما مات حتم أمعه والم كان بصمل بسبب الغصب بنسمن كما في المدن والايمور أن بصمل بالجناية والأن الحابة إما مناشرة أو بسبب ويتم توجد من العاصب ماسرة جناية على العبيل مزان حد الكاشرة أن يتصل في الإنسان بغيرة، ويتحقث من التلقي كما أو جرجه أن خروجة في التلقيق كما أن جرجه أن خروجة في التلقيق كما أن جرجه أن خروجة في التلقيق الشي العبل

CO وفي م يهيقي .

بالقيسران وها غنصت ووتعه زفا حلات مرافعوا أنجراء وهواليث الحيبة ووافتراس السبع، فالباشرة لم توحده ولهذا لا يحب عليه الكفارة، ولم يوجد التسبيب، لأن حد التسبيب أن يتصل أثر فعله بغيره لا حفيقة فعله ، ويتلك بذلك الأثر ، وهنا التلف لم يحصر من أثر فعله، فإن أثر فعله حصول الصلى في الأكان الدي نعل الصبي إليه، عاف أثر فعدُه ، ولم يحصور له التلف، وإلمّا حصل البلف بأمر أحر حدث بعد ذلك، وهذا يمنع وجوب الضمان على المسبب كما او وقع في النفر إنسان، فلم بحث، فوقع عليه أخراء فبدت من وفوع الثاني علمه فإله لاضمان على حافر الدراء وإنما بجب الضمان على الشالي، والأنكم تقولون: بأنه إذا قتله إنسان، فإن العاصب يصمر، ولوكان. الغصب من الغاصب سببًا" أجناية على لصبي لكان لا يضمل لسبب مع الباشر كما في الخافر مع الواقع، فيهذا تعنق زفر والشافعي رحمهما أقف رايه واضبع.

والخلفت عبارة مشايحنا في هذه المسألة لعلماءاه من مشابحنا من قال : بأن الغاصب إغا ضمين عبدنا سبب المصب لا بالحيارة، وذهب في دلك إلى الخلاف في المصلى الذي لم يعبر عن بصبه لنبهه العبدالا من وجه، و خر الكبر من وجه، أما شبه العمد من وحه فإنه ي يتمت مليه البدكما ينبت على لعبد، ولهذا قالوا: بأن ذا البداؤة قال: هذا العبدي عبدي كان الهوال قواله، قسر هذا بشبه العبد، ويشبه الحر الكبير من وجه ؛ لأنه ليس مال كالحر الكبير ، ولو كان تمثرلة المسد من كاروجه و كان العاصب يضمن بالممسب، سوء، هلك بفعل مجكل التحرر عنه أو لا يمكن، ولو كان مجنز لهُ الحو الكبر من كل وجه كان لا يضمن العاصب بالفعات، سواء هنك معهر وكن النحرز عنه أو لا يكن.

فإدا كان الدي لا يعبر عن نفسه بينهما ، وقرنا عالى التسهيل حظهما ، فقابلان الشبيع وانعيد من وحد إذا هلك بأمر يحكن التجرز عنه يضيمن عملا تشبهه بالعيد، والشبهه بالحر إذا هلك تأمر لا يمكن التحوز هذه لا يضمن توفياً على التمهين حفهما ، وإنما سعى هذا القائل إلى ايحاب الضمان المصب ؛ لأنه الوجوجة من العاصب لا مناشرة الجالية ولا

⁽٢) مكتاع حرف، وكان عن الأصل وم بالعدا

التسبيب من الوجه الدي قالا بخلاف الحر الكبراء والصبي الذي يعبراعي نفيه والأبدئ لا ينسه العبديوجه ما لا باعتبار طالبه ولا ماعشار إنسات المدعنية ، فإنه عما لا يتمت المد على الحو الكبيد ، ولا على انصام الذي يعم عن نقسه ، الا ترى أن ذا المداء ادعر الله عبده ليربكن طفول قول دي البذء وإن كان لغول فوال الصبيء ومرسفت هده العالوة احتاج إلى إتبات تحصيص في حق الصبي، فإن محمدًا وحمه الله قال إذا غصب حسبًا ، ولم يفصل بينما إذا كان الصمر ربعير عن نفسه ، أو لا يعيد عاء نفسه ، فهذا القائل حتى قبال: إلى يضمن إذ كان العبلي لا يعبر عن همما ولا يعدمه إذا كان يعمر عار تفسم ففد أثبت تخصيصاً في جانب الصبي لم يذكر محمد وحمه اند.

ومن مشابخنا من قال: بأن الشاهيب إعايضيين عبدل بسبب الجبابة على ألصبي الابسبب الغصب الاذالح يضموا بالجنابة عليه والايضمار بالعصب إلاأتهم احتلفوا معد هذا أن الغامس، يضمن ، لأنه مباشر لنحناية على الصبي، أو مسب لإتلاف.

منهم من يقول: بضمن الغامسية؛ لأنه باغير إنلاقه، ودهب في ذلك إلى أنه وحد حد الماشرة للجناب من الفاصف، لأن حد الماشرة أن بتصل فعله بالغير، ويحدث مه التمعه مزاحيت الحقيقة كما لوضريه أوحرجه أوها العس العاصب ينصبي لماغصيه ونفيء وما حدث من التلف مصاف إلى ضصيه من حيث الحكم، وإن كان حادثا من عمل أخر بنا كان مما يمكن النجرز والنحفظ فندمج حيث إن الناف سيذه الأشباء عا لا يعم الأماكن كلها، والصبي عاجز عن حقظ نفسه عن الأسباب المتلفة، وإي يحفظه ولياء فإدا نطمه عن حفظ ولبده والبريحفظة عبدا يكرا الشحفظ والتحور عنه أصيف التعف إلى فصيه وفعله من حيث الحكم، وإذا صار التلف مضافًا إلى فعده من حيث الحكم باشر الإتلاف من حبث الحكم، إن ثم توجد الباشرة من حبت الحقيقة ، والماشرة من حيث الحكم كاف كما في إيحاب الصمال كما في المكره وشهر والقصاص، وإذا اعتبر مباشراً حكماً صار كانه ألفي لحية على الصلى حتى نيشته، أو ألقي الجدار عليم، أو وضعه بين يدي السبع حتى افترسه ، وأو كان كذلك كان يصمن ، فكذا ههنا، وإغا سمى هذا الفائل إلى إنبات المباشرة من الغاصب كيلا يحتاج إلى تخصيص ما.

قال محمد وحمه الله: في حتر الصبي بخلاف ما لو حات بالخمر ؛ لأن حدوث

الوت لأفسس لا يحبوز ألا يقساب إلى فنصيبه وتقعه من حيث الحكوم لأماعا يعم الأساكان كلهياه خالوالله تعالى: ﴿ يُعَمَّا لَكُونُوا لَذِو فَكُمَّ الْمُعَدِّدُ ۗ ﴿ وَوَلَانَهُ لَا عَكَلَ النجرو والتحمط عماء وإذا ليريحز أذابكان حدوث مباحدت من النلف مضيافا إلى عصبه ليريثيث منه المنشرة: لأن الماشرة أن يتصل فعله بالعين، وما حدث من التلف بعد ولك يكون مضافًا ولي فعله ما حشيقة بأن حدث منه، أو اعتبارًا بأن كان مضيافً إليه حكمًا ، ولم يوجه أحد هدين ، ويحلاف حافر البتر ؛ لأن حقيقة بعله الذي حنت منه التلف وهو الحفر لم يتصل بالواقع في البنوء وإفا الصلء للر فعلم، فكان مسلمًا، إذا المست من اتصل بالتلف أثر فعله ، لا حقيقة فعله ، باحه إف ما باحل فيه

والشهر من مقبول : ﴿ إِنَّ العالِمِينِ الْمُنْ يَصْبِينِ الْمُؤْمِنِينِ بِالحَدِيدَةُ عَالِي الْمَا فَي مِنْ إِ الأبه مباشر ، وقد دهب في ذلك إلى أنه لم يوحد من انضاصب حد المباشرة؛ لأن حد المِاشِرة أَنْ يَحِدُثُ لِنَاهِ مِنَ الْفَعِلِ الذي حَرِ مَائِلُفُ ، كَمَا فِي الحَرِ احَةُ وَ لَشِر ب ، وهذ البلف حصوا مرزفعان آخرالا مراعصيه ونقله والعوانيش خيه واقتراس المسع وسقوط الخالط عليه واربه عبر منقول إليه حتى يحمل ماشراً الأن العاها الذلك محتاره وليس تك من جهته ، قحد الباشرة ليربوجد ، ولكن وحد حد التسب، لأن حد التسبب أن يغصل التغاف بأثر فحله مواسطة فعل أحراء ويستمهم إصافة المنف إلى أثر فعله كتباهي حفر المنر انصل الناف بأتر فعله وومر العمق بواسطة فجل اخراء وهو هعل الماشيء واستفاء إصافة التلف إلى أم فعده، فإنه يستقيم أن يقال: أو لا أم فعله ، وهو العمق تا اللهاء المشررة فكدن الخاصر تسريروا اللتنف من فلذا الوجاعة وهدا العدر وجاء هذاه الأمطأ التصور التلقيدمأن وملده وهو حصوره الصبي في الكال الدي نقله وليه و فؤله يستقيم أن ية. اله: أو لا حصول العسي في هذا الكان و لا كان لايتاهه الصبي ؛ لأن هذه الصواعق النبي حلب بالصبيبي بما لا يعم الأمكية كالهياء وإعابو جيد في بعض المراضع و فيأمكن إصافة التلف مع واصطة فعل اخر إلى ألر فعله ، فكان مسلمًا ، والمسبب حماض مني الم يجب الضمان على الدائر واكما في حفر الدن يجلاف ماردا سات من الحمل حف أنمه و لأنَّ مندوث الموت من احمى لا يمكن أن يضاف إلى أثَّر فعله، وهو حصول الصبي في

⁽١) سر زائب ۱۹۷۰ بالای ۱۹۸

⁽¹⁾ مكتاح حروب وم وكان في الأحياء الأن النتف الصيريال عمله

المكان الدى نقله إليه الآن الوت عابصيد على الأساكن كلها الصويدي أن يفساك حدوث الموت من الحس إلى أثر فعاه والمسبب إعايضمن إذا جاز إضافة التلف إلى أثر فعله . بأن يستغيم أن يفال: أو لا أفر فعله لكان لا ينظف و لا يستقيم أن يفال: أو لا أفر فعله لكان لا ينظف و لا يستقيم أن يفال. أو لا أفر فعله لكان لا ينظف و لا يستقيم أن يفال. أو لا أفر فعله لكان لا يوت و وبخلاف ما أو فعس حراكيدا، ونقله إلى مكان فأصابه نبيء من هذه الصواعق الأنه لم يوجد من العاصب عناك حد الياشرة ولا حد التسبب، أما المباسر فعظاهرة ، وأما النسبب ولان هناك لا يكن إصافة انتف إلى أثر فعل لفاصب الأن الكبير يمكنه حفظ نفسه عن الأسباب المناهة ، فإذا لم يحفظ يكون حدوث التلف على مضافًا إليه لا إلى فعل افاصب و كان كالماسية ، عام بالشر ومشى كذلك عن نوسه بأن لا يمنى على على المواحرة وأنه أمنى وقعه المالة و من المسبب المناهة على ما عراء وكان كالماش على المراب المناهة على ما عراء وكان كالماش على المراب المناهة على ما عراء وكان كالماشي على المنافي على الماشي عاجرًا عن وقع و فعات هداء إلى أثر فعله لما كان الماشي عاجرًا عن دخل الهلاك عن نصبه إذا لم يعلم بالبير.

قياس مسألتنا من مسألة الكبير أن لو غل الكبير المفصوب وشده. فأصابه شيء من العدواعق التي يمكن التحفظ، وهناك يقول"؟ بأنه يكون صامقًا؛ الأنه عجر عن حفظ نفسه بما صنع، فصار حدوث التنف مصافًا إلى أثر فعله، فكان مسلمًا لإثلافه. هكذا ذكر شيخ الإسلام في شرحه.

وفي جمايات المستقى اقال أبو يوسف وحسه انه : قال أبو حنيقة رحمه انه في رجل قمط وجملا فطرحه قدام سبح ففئله السبع لم يكن على الذي فعل ذلك قود ولا وية، لكنه يعرم، ويضوب ويعبس حتى يموت.

قال أبو يوسف رحمه انه : وأما أن فأرى أن يحيسه أننا حتى يوت ، ولا يلزم على . ما نشد : أو حيس الطعام عن الصخير حتى مات ، فإن لا يضمن ، وإن كان هذا عا يكن . التحرو عنه ، وكذلك أو حيس حراً ، وسم عنه الطعام حتى منت ، وله لا يضمن ، لأن

⁽١) مكتامي طارف وم، وكان في الأصل نقول .

هناك المهرجد الباشرة ولا النسبيب، أما الباشرة قلان انتلف ما حصل من فعل القاصب الذي انصل بطحل المن الفاصب الذي انصل بطحل الأن انتلف حدث من الجوع، والحموع غير حادث من فعله الذي انصل به وهر حبسه وغصبه، وإند حدث من طبعه، فإنه خان على وجه بجوع". ألا ترى أنه من غير حبس يعتريه الجرع، والجوع ما يعتريه الأماكن كلها، فصار نظير المؤت حف أنفه، ولم موجد التسبيب أنضاً الالله لا مستقيم إضافة انتلف إلى أثر فعله، وهو حصوله في المكان الذي حبسه، فإنه لا يستقيم أن يقال: لولا حبسه في هذا المكان الا يعتريه" الجوع، فلم يجز أن بضاف إنتامه الخادث من الجرع إلى أثر فعله.

فأما التلف الذي حدث من الصواعق التي لا تعم الأماكن كلها، يحوز أن يكون مضافًا إلى أثر فعله، فيقال: لولا حصوله في مذا للكان ما أصابته هذه الصواحق، ولا يلرم على ما قانا: إذا صناح الرجل بالصبي، وهو على شناهن جبل، فضرع فسقط ومات، فإنه لا يضمن، فص الطحاوي على هذا هي مختصره ؛ لأنه ثم توجد الباشرة ولا التسبيب.

أما الباشرة فلأن حد المباشرة نعن يتصل بالغير، والمتصل بالصبي قوله لا فعفه، ألا ترى أن من قال لغيره، قولا إساءة، ومات عقيه، لا يضمن؛ لأن التصل به القول لا العمل، ولم يوجد التصبيب؛ لأن التصبيب أن يتصل التلف بأثر فعده بواسطه فعل أخر كما في حقر البتر، وهنا التلف اتصل بأثر قوله، لا بأثر قعله لا يأثر قوله، ومن سلك هفه تسبيبًا بخلاف ما نحن فيه؛ لأن التلف اتصل بأثر فعله لا يأثر قوله، ومن سلك هفه العبيبًا بخلاف ما نحن فيه؛ كان التلف التصل بأثر فعله لا يأثر قوله، ومن سلك هفه العبيبًا بخلاف ما نحن فيه؛ كان التلف التصل بأنه في جانب انصبي، فإنه بقال: سواء كان العسل يعبر عن نفسه أو لا يعبو، فإنه يصمن كما أطلقه محمد رحمه الله، ولمكن يحتج إلى التصبيص ما.

قال محمد مرحمه الله في قوله : افتل الصبير ، أو أصابه حجير [: إن الخاصب ضامن ، فإله يحتاج إلى أن يحمل قوله : قتل إذا حصل الفتل عن لا تعتبر جنايته

⁽١) مكذافي حميع النمج، ولكن الناسب أيجوع أ.

⁽٣) هكذا في طاء وكان في الأصل وفاء وم أنما يعتبر به الـ

⁽٣) مكتباض طرة وكان في الأصل وف وم "عا يعتبونه" . "

وأما إذا قتله من تعبّر جاينه بأن قتل هذا الصبي إنسان في يد الغاصب يقول: بأن الغاصب لا يضمن الآن هذا الفائل أوجب الضمان على الغاصب من حبث إنه مسبب الاسافس و المسبب لا يضمن متى أمكن إيجاب الضمان على المباشر كمما في الواقع والخافر، وكما في المسك والقائل.

وذكر الناطقي لي "واقعانه : مسألة العبي في صورة أحرى، وذكر فيها خلاقًا، فقال "صبي هلي حائط صباح به رجل، هوقع ومات، قال أبو حنبقة وأبو بوسف ومحمد" "رحمهمالة : لاشي، عليه .

ومي آفرادر اين رستم : إذا صباح به، فقال: لا تقع، فوقع لا يضمن، وإدا قال: قع فرقع بصمن ؛ لأن قوله : قع أمر بأن يقعل فعل الوقرع، فصدر عنزلة ما لو قال له: ألق نفسك في الماء، أو قال: في الثار وفعل وهناك يضمن، كذا هنا.

1974 - وإذا قبل الصبى المنصوب وجلا لم يكن على الذى المنصب من ذلك شيء، وكذلك لو قبل الصبى نفسه لم يكن على الغاصب شيء، وكذلك لو قبل الصبى نفسه، لم يكن على الغاصب شيء أما يكن على الغاصب ما من مشايخا: مأن الفاصب إغا يضمن بالغصب الإبالجناية، فلأنه يضمن بالغصب ما يكنه التحرف والمحافظ عنه، فلأن الصبى يكون مخل بين حتف أنفه، وما تلف نفعل الصغير عالا يكنه التحفظ عنه؛ لأن الصبى يكون مخل بين نفسه، وقمله في الأماكن كلها لا يقب عنه فعله في مكان ما، بل بعم الأمكنة كله كما يمم الموت حتف أنفه الأمكنة كلها، وما لا يكن للغاصب التحفظ عنه، لا بضمنه يغضب الصبى.

وأما من قال: بأنه يضمن لأنه مباشر للجنابة على الصبي، فإلد يضمن أيضًا ما يكنه الشحرة عنه، ولا يضمن ما لا يمكنه التحقط والتحرّة عنه والتحفظ من فعله غير عمى على عايبتا، قلا يضمن الفاصب ما تلف يفعله، كما لا يضمن إذا مات حنف أنفه، ومن قال: لا يضمن الأنه مبب للجنابة لا يضمن الفاصب ما تلف بقعل الصبيء لأن المبب لا يضمن مع المبارات كلها ما تلف المبب لا يضمن مع المبارات كلها ما تلف يقعل العبارات كلها ما تلف يقعل العبارات كلها ما تلف يقعل العبارات كلها ما تلف

⁽۱) ونيح ومحمدوزنوا

١٩٣٨١ - وإذا حمل الرجل الصبير الحراطلي (ابتاء) وقال له: أمسكها لي: والمين الرابط مستنور ونه يريد بقوله : إلى مستار منه أي نُسِي الحَامِي بولي الصدي و فسقط الصبي عن الدابة ومات، فالرجل فناس سواء كالدالصين يستمسك على الداية، أو كان لا يستمسك على الدقية لوجهين: أحدهم: أن الرجار صار خاصبًا للصغير لما حمله على الدابة بغير إذن وليه ، وعاصب الصبير يضمن متى تلف الصبير بأمر يمكنه التبحرز النحفظ عبه ووسقوطه عن الدبة بعدما حسله على العابة عا يكن النحرز والتحفظ عنه وبأن يحفظه حتى لا يسقط

والثاني، أبه لما قال للهيمي: أمسكها لي والصبي عن يعقق ذلك صار مستحملا كلصير في عمل من أهماله ، وهو إمساك الدابة له يعير إذك وليه ، ومن استعمل صبياً في عمل من أعماله بطير إذن والنه، ومات انصبي نسبب استعماله، فإنه يضمن كما لو قال فلصيران اصعدمك الشجرة، وانقض لي أسرة، فصعد فسقط فعات، مسين، ويشله لوا قال لها: اصعد هذه النجمة، وانفض ثمارها لا كثهاء أو قال: لتأكل نستط فعات، لا يصمر: إلانه ما استعمله لنفسه، ذكر شيخ الإسلام مسألة الصبي صعف الشجرة من غير ذکر خلاف.

وفي الفصل التاني من هذه المسألة اختلاف المنديخ، ونحب دية الصبي على عاقلة الرجاء لأنه مخطر بمحضء فإنه فصد حمله على الدابه، ولم يقصد استهلاكه، فكان هذا مخفظا محمياً ، و شبه العماريجب على العاقلة ، فهذا أولي ، وتاويل هذه السألة إذا حماله على الدوة والدابة واقفة، فإن كانت الدابة تسير، فسقط الصبي وحات، فأعلم مأن الروايات اختلفت في هذا الفصل، وذكر في بعض الروايات ا إدا سقط الصبي رهي شير أي الدابة تسيره فهو ضحن.

وهكذا أنبته الحاكم الجميل في المحتصراء وتاريله إذاكانك اندابة تسيره يسبر صاحبها حتى كالرسير الدابة مضافًا إلى ساحبها، وقلت بطريقين: أحدهما: أن سير الداية بعد ما حمل للصبي عليها، والثاني: أنَّ مني الدَّابة قبل أنَّ يحمل الصبي عليها، ثم حمل الصبي عليها وهي نسير، فإذا سفط الصبي في هذه الحالة، فإنا سغط من قمل صاحب الدابة، فيضمن على كل حال. وأمة إدا سارت بنهسها، فلا تسمان عليه؛ لأنها منعلته، وما تلف بفعل الثفلتة. فهو جنار،

وذكر في بعض الروايات: إذا مقط الصبي، وهو يسير الدابة إن كان يربد يسير مساحب الدابة لا تسير الصبي، فإن الرجل ضامن ثدية الصبي، صواء كمان الصبي يستمسك على الدابة أو لا يستمسك: لأن صاحب الدابة على كان هو المدير بكون تلف الصبي مصافاً إلى نسيره، والسقوط من تسيره مما يكن النحرة والتحفظ عنه الام من فعل العامي، فيضمته الغاصب، سواء كان العسي عن يستمسك على الدابة، أو لا يستمسك على الدابة، أو لا يستمسك

وإن كان المراد بقوله: وهو يسير أى العبي يسير اللابة "أ، وكان الرجل حمل المعين عليها، وهي واقفة، ثم سيرها العبي "أ، فوقع فسات، فإنه لا ضمان على الرجل؛ لأن العبي إذا كان بعبت يسبر للابة، فالتسيير يكون مضافًا إلى سير العبي"! لا إلى الرجل؛ لأن الرحل؛ لأن الرحل حمله، ولم يأمره بالسير، وإذا صار التلف مضافًا إلى فعل العبي وهو يسيره، لم يضمن الرجل كما لو قتل العبيى نفسه، وإن حمله عليها وهي واقفة، فضمناته على صاحب الدابة، وهذا طاهو.

1970/۲ - وإن أوطأته بعد ما سارت، فإن سارت بدير الصبي والصبي في يسير الداية. فالصحان على هافلة الصبي، وكفلك إن يسدت مالا، فضحان ذلك في مال الصبي، وليس على الرجل من ذلك شيء الأنه لا يخلو إما أن بعشير الرجل عاصبًا الصبي، وسبتمعلا لنصبي في عمل من أعماله، وأي ذلك ما اعتبر لم يكن على الرحل ضحان، إن اعتبر غاضاً، فغاصب الصبي إنما يضمن بالقصب ما يمكن تلفاصب التحريز والتحريرة عنه، ولا يضمن ما لا يمكنه التحفظ والتحرير عنه، ولا يمكن التحفيد التحرير عنه ولا يمكن التحفيد عن فعل الصبيء ولا يمكن التحفيد عن فعل التحدير التحديد التحديد عن فعل التحدير التحديد ال

⁽١) وكان في الأمان بسير للدية .

⁽⁷⁾ مكذا في ط. وكان في الأصل الم يسيرها العسي أ.

⁽٢) هكورتي في وكان في غيرها أنسير الصبي .

أثفه، وكان بمتزلة ما لو تاوله سكينًا، فقتل تفسه، لم يكن عليه فسمان، فكذ هذا، وإن اعتبر مستحملا لنصبي فكذلك: لأن المستحمل للصبي إنما يضمن ما خل الصبي من الضمان إذا ازمه الضمان بسبب عمل استعمله فيه، فأما إذا لحقه الضمان بسبب عمل لم يستحمله المستحمل في ذلك لا يكون عليه ضمان.

وكفلك لو أمره بأن يصعد هذه الشجرة، فصعد شجرة أخر، والغاصب استعمله في بسبك الدانة، فما نزمه من العصائ بسبب في بسبير المدانة، فما نزمه من العصائ بسبب تسبير المدانة، ولم يأمره الرحل بالتسبير، إنما أمره بالإمساك لا يكونه قوال ذلك هلى المستعمل كما فو ناوله سكياً، وقال له: أصبكها، فقتل مدلك وجلاحتى وجبت الدنة على هاقلة الصخير، لم يكن تماقئة العسبي أن يرجموا يذلك على الآمر؛ لأنه نم يستعمله في القتل، وإنما استعماه في الإمساك، فكذا ههنا.

٩٩٨٨ - وإن كان الصبي عن لا يستنمسك على الدابة ولا يسبر الذابة، وقد حمله الرجل والدابة وافقة، لم سارت فأرطأت إنسانًا، أو أفسدت مناعًا، فإنه لا يجب ضمان ذلك لا على الصبيء ولا على الذي حمل الصبي على الدابة.

أما لا يجب على الصبيء لأن الصبي إداكان عن لا يسير الدابة، فسير الدابة لا يكون مضافًا إلى الصبي، ويكون المصبي عديها عنزلة الخدل على الدابة، وإذا لم يجز أن يجب الضدان على الصبي، وأما لا يجب على الرجل؛ لأن الرجل لم يسير الدابة، وإذا لم يجز أن يضاف صبر الدانة إلى واحد صبداً كانت سائرة باحتيارها لا يتسير أحد وكانت منقلتة، وما أصابت المنقلتة نبيةً، فإنه مبيداً يقيل الدلام؛ والصداء حياراً الله والموادية إذا كانت منقلتة.

 ⁽۱) أحرب المنظري في صحيحه الإ 240 جديث (١٤٢٨) وفي ٢٢ ٢٥٣٤ حديث (٢٥١٤) وابن خرجة في صحيحه (٢٠١٤ حديث (٢٣٢٩) وأبر عوالة في صنده (٢٠١٨) حديث (١٥٥٤) وأبر عوالة في صنده (٢٣٨١) والبيهقي في استه الوالم (١٥٤٠) والداري في استه الإ ١٥٩٠ حديث (١٥٤٠) والداري في استه الإ ١٥٩٠ حديث (١٥٤٠) والداري في استه الإ ١٥٩٠ حديث (١٥٤٠) والداري في استه الإ ١٥٤٠ حديث (١٥٤٠) والداري في استه الإ ١٥٤٠ حديث (١٥٤٠) والداري في استه الإ ١٥٤٠ حديث (٣٢٤) والداري في استه الإ ١٥٤٠ حديث (٣٢٤) والداري في المستهد (١٠٤١) والربيع في المستفد (١٥٤١) والداري في المستفد (١٥٤١) والدرائي في الأوسط (١٥٤٠) حديث (١٥٤٠) والدرائي في الأوسط (١٥٤٠) حديث (٢٥٤) والدرائي في الاوسط (١٥٤١) حديث (٢٥٤) والدرائي في الاوسط (١٥٤١) حديث (٢٥٤) والمحدال حديث (٢٥٤) (٢٥٤) والمحدال حديث (٢٥٤) (٢٥٤) (٢٥٤) (٢٥٤) والمحدال حديث (٢٥٤)

١٩٣٨٤ - ووي الحسيس برزياد عن أمن حنيه به وحميه الله - أنه قبال: إدا قبيط صبيبًا ، وألفاه في التبدس حتى فتله الحر ، أو ألقاه في ظل في يه م يارد ، فقتله البود ، فعلى عاقلته النبية، وكذا إذا تمطه ، وألقاء بين يدي سبع حتى أكلم، فعلى هاتلته الدية .

١٩٣٨، - ولو غصب صبيهًا حرآ، وذهب به إلى منزله، وقتله كان للأب الخيار، إن شاء ضمنه الدية على عاقلته بالفصيب. وإن شاء فتله بالفتل.

١٩٣٨٦ - ولو فثله أجنبي في يعم، كان الأب بالحبيار أيضًا، فإن فن القائل ما يُ الأفاصب وعاقلته وإلا ضمن عافلة الغاصب الديث وجعوا بهافي مال القائلي

١٩٣٨٧ - وفي المتنفى : وحل أمر صبكًا أن يسفى له داية من النبوء أو أرسطه في حاجة، فيمات، أو ضل، لم يكن على الرجل شيء، وإن غرق في النهو، أو ضربته هابة ، أو نهشت حبة كان الذي أمره صامنًا ، والدية على عاقلته .

١٩٣٨٨ - وإذا حمل الرجل صبيبًا مع نفسه على الدابة ، فوطنت الدابة إنسارًا ، فهيدًا على وجهين: إما أذ يكون الصبي عن يستمسك على الدابة وسب ها، أو لا بسندساك على القالة: فإن كان يستمسك ملى الدابة، فدية المقتول على عاقلتهما ؛ لأن سير الدابة بكون مضافًا إلى الصبي وإلى الرجل، فيكون الإبطاء مصافًا إليهما أيصًا، فيضمنان طائمه كسالو أردف بالشَّا مع نقسه ، فوطنت اقدابة إنسانًا إلا أن على الرجل الكفارى ولاكفارة على الصبيء الأنهما ماشرا فتله ، فإن القتول إنما تلف بقعلهما ولمعل الداية، فيصارا مباشرين [لا أن الرحل متى باشر قتل إنسان، كان عليه الكفارة، ولا الكفارة على الصبيء فكذلك مذار

وإن كبان لا يستمسك على الدالة، فاذية القندول كله تجي على عافلة الرجل، وقيس على عاقلة العبسي شيء؛ لأنَّ سبر الدابة كله مضاف إلى الرحار غير مصاف إلى الصبير، إذا كان لا يستمسك على الدابة، ويكون العبين إذا كان لا يستمسك، والثواب المستوط على اللانة متواه ، فيكرن الإبطاء كله مضافًا إلى الرجار، وصيار مسألته كرحل ركب الذليف وأرده ومع يفسه محملاه فإنا كلامت وأفلفت إنسائاه أو أصدت مناو إنساناه فالحواب فيه على التقصيل الذي ذكرناه وإذا وطئت إنسانًا بيده إن كان الصبي

ين راهويه (/ ۲۵٪ حقيد) (۲۰٪) و أبو يعني في المبيدة (۲۷٪ (۲۷٪ علايت) (۲۰۰۰).

عن سير الدانة ، ومستمسك عليها، فالنسفان عليماء وإن كان لا يستمسك ، فالضمان كله على الرجل؛ لما ذكريا، ولاترجع عافلة الصبي على عافلة الرجل بشيء، وذلك لأن عاقلة الصبي لو رجعو ** على عاقلة الرجل: فإنَّا يرجعون إما يحكم الغصب؛ لأنه صار غاصباً للصبي ما حمل انصبي على الدابة ؛ أو بحكم الأمر ؛ لأنه أمر الصبي بسير الاسفاء ولايجوز أناير جعوا عيء انتقالع بربحكم الغصب الأذ غاصب الصبي الخر لا يصمن ما تلف بفعل الصبي، ألا ترى لو قتل الصبي نفسه أو رحلا أخر ، حتى وجبت الدبة على عاقلة الصبيي، لم يكن لعاقبة الصبي أن يرجحوا بذلك على عاقلة الشاهب، كيذا هذا، ولا يجبور أن يرجعوا عليه بحكم الأمر ؛ لأنه أمره بالسبير لار لإيطاب فالإيطاء مصل بغير أمر صاحب للابة، وإليه أشار محمد رحمه الله، فقال: لأنه لم يأمره ماجناية أي أمره بالسير لا بالإيطاء الذي هو جناية.

قال رضي لله عنه: قد ذكرنا نبل هذا على سبيل الاستشهاد أن من قال لصبي: اصعد هذه الشجرة، وانقض لي تسارها، تصعد وسقط، إن الأمر يضمن الذبة على عافلته، وكفلك لو أعها، عصا أو سلاحًا ليمسكه له ، أو ليريأم ، بشيء و فعطب به الصبي، وليه يرديقوله: عطب به الصبي أن انصبي قبل نفسه، فإن عناك لا ضيمان على العطيء إغا أراديه أنه مسقط من يديه على بعص بدند، وخطب به، وكنذلك لو أسره بحمل شريعه أو كسر حطبه بغير إذن وليعه فتلف من ذلك

ولو لم يقل له: أمسكه لي، فعطب بالسلاح، احتلف المشابخ فيه، وكذ احتلف الشابخ فيما إداقال له: اصمدهنه الشجرة، ولم بقل: شبدُ أخر، أو قال: انقض الشمار لنفسك، فسقط، مفيه احتلاف المشايح أيضًا، وقد بر. وثو وضع الخطب بين يدي عبد محجور ، ولم يأمر وبشيء فكسر العبد الحطب ، فوقع تطعة من ذلك على عين الغلام، وذعب عينه، فلا شيء على صاحب الخطب، وفي الجامع الصغير ": قال كمبد الغيران ارتق هذه الشجرة وانقش التمرة فتاكله أنت لقحل مسغط ومأت لم يضمن الآمر، ولوقال: حتى أكله والسألة بحالها ضمن.

⁽١) هكذا في الأصل: وكان في قبره وجمأ

الفصل الرابع عشر في جناية الحانط والجناح والكنيف وأشباعها وفيما يحدثه الإنسان في الطريق

497.4 - يجب أن يعلم مأن الخائط المائل لا يخلو من وجهين إما أن ساد صاحبه منظ إلى الطويق، أو ساد عبر مائل، مع مال بعد دلك عرود الزمال، فإذا بند مائلاً في الإبتداء، تم سقط على إلسان الفتاء، أو أقلف مال إنسان فيك يضمن سواء أهدم إليه مائلش أو لم يتقدم، ومعنى التقلم أن يقول صاحب الحق لصاحب الحائفة : إن حافظت مجوف، أو يقول المائل، فالقضه حلى لا يسقط، ولا يتلف تنبئاً

1979 وفي المنتهى ، رجل به حافظ سائل، فقال له أحرز : اهدم هذا احافظ ، فإنه ماتلى، فقال له أحرز : اهدم هذا احافظ ، فإنه ماتلى، فيها إنشهاد عليه في الإبداء سائلا إلى الطريق فقد لمن هر مشورة ، وإلها وجب الفسمائل الأنه سمى بناء في الابداء سائلا إلى الطريق فقد لم غل هراء طريق السند، مصله فكان تبزاه ما نو اشرح حاحاً إلى الطريق الاعظم، ثم حقظ على إبدان وشله مأو أنقف مال إنسان، وهناك يصمن ، سواء نقم إليه بالرقع أو لم يتقدم الأنه مسلب، فإن السبب فعل هو تعلق وينده اخاتط مائلا إلى الطريق بعداً والانه شعل هو تعلق وسار كما لو سفر نزاً ، فوه به بسان فعات ، فإنه يعمن ، سواء نتفه إليه إصلاح فلك أو لم بتقام .

۱۹۳۹۱ - وقي الفنطي : رجن بني حافظاً واهي البناء، فندرجه حان أماله
 على الطايق، فالإضمال عليه في ذلك.

وإن أنسهيد عليه وهو منخوف فهو ضاعن، وإن؟ أن غير ماخوف، فهذا على وجهين: إن كان مبلاً كايرًا، فهو ضاعن لما أصابه تقدم إليه أو لم يتقدم، وإن كان شيئًا يسيرًا، فلاضمان: إذ لا يسلم حائط بني من هذا وأشباهم، ألا ترق أن أنسائر على الدارة في الطريق لا يضم ما ضيرت بحافرها من المواة والحصاة الصعوم، إذا أصابت

إسائه ويضمن لحجر لكبيرا

وإن كانا بناء غير مان، ثم مال جرور الزمدان توسيط على بسان فقته ، أو سفط على بسان فقته ، أو سفط على بسان فقته ، أو سفط على حالم بالمنط قبل سفط على والمارة والمارة بالتقط على والمارة وأمارة منقط بعد ما تقدم إليه بالنقص و وقال و وكار من التقفي بعيد دالك ولم يتقفي و القيمان في القيمان أن الا يضمن .

وجه الشاعر أنه لا حدية من صاحب حائط لا مداعرة ولا تسميك أما مناسرة فلان معله لم ينصل بالملف و وقهدا لا باجب في العائط شائل بعد التقدم اليه كفارة و ولا يحرم عن الميراث، وأما شبيبًا فلان حد النسبيب أن ينصل أم فعل هو العدابالملف كسا في حصر الشرة والشصل بالتنما هذا أتر فعل هو ساح لا أثر فعل هو لعدًا الله أبر ير محاد الا حسل في متكه ، وقعل الإسمال في ملكه مساح ، فهو معنى قولها المائيس بحاد الا معنزة ولا تسبك

وحه الاستحداث: في دلك إذ القياس دلك، لكن ذكا القساس بالأثر أو بالإجماع، أما الأثر فلما روى عن عامد الشعبي وشريح وإيراميم للحفق رضه الذائم عليهم وغيرهم من التابعين: أنهم أو حبوا القسمان على صاحب اسائط الذائل متى سقط بدن ما تقدم إليه بالخفص، والمراوى من هؤلاء وهو أنه لا يعرف قياساً كافرون عن سول غه بخال، فكأنهم رووا ذلك عن النبي يحتز، والقياس يترك بالاثر، وهو معنى قول محمد وحده الله في الأصل : إذا إذا مسمدا المائلة بعد ما تقدم إله بالأثر، عالوا: أوادر الأثر

أو نقدال تركد القياس بالإجماع، وذلك لأنه روى هذا العول من مؤلاه، والم يروعى أقرائهم بكير مع استشهاد القنوى منها بإلجاب الصعاد على صاحب الخالط المائل، ويحداع كل عصم حجة فيزاك بي القياس، ويعجى بها الأثر، فكأنهم إنا مراكو، الفياس، واستحدادا في إيجاب الصعاف على صاحب الحائد المائل وإذا لو يوجاداته مباشرة ولا تدبيد حصد ورة إحياد من المسلمين في المرورة لأن صاحب الحائط متى لم وخف خوق الغرم بعد ما تقام الو مائشش والإينفس، ومني أم يقص بعثل حق العام في المرور أصالا عسى عاجد كما قبلوا أنصيهم وأمو لهما، فالهدد الضرورة تركوا الشهاس. فأوجو المسال على الاغراد فيها لم يعلم عليه فوجو المسال على الاغراد فيها لم يعلم عليه الرحان صروره إحياء حقوق الناس، كذا هنا، وليس كما نو النواسقط قبل النفام، فإنه لا يقدس الأغراف المياس أن لا يصمن ما أحياب من المقدم من لوحه المدى بناؤلا أن تركنا القياس بالأثر أو بالإحماع من الوجه الدى بها، وما ليت بخلاف الفياس لا يقدم عقيه عبره، والاثراف الفياس المياسك عند المقدم، وقد صار فياحب الحافظ منعب شرك المقدم الأنه تركن رد ما حصل في يده من الهواد بعد ما طلب صاحب الحافظ مع بمكان المود، وإنه نعد كما في المائد النواب إداعه عند بوجه ما الربح، وأقمته في حجر إنسان لا يكون الرفا دلالة فين المتقدم، وما يوجد منه تعديوجه ماه الأربتيك رد ما حصل في يده في لمائد للالميان مع الامكان لا ينتب المعدى ، خرد ما طلب الفلام الي ما غند، والمناف المنافي المائد المنافية المنافقة المنافقة

أو تقول الإقالة إقدا الفياس لنرع حدية ونعية وحد من صدحت الحائف الدامات مدار ملكه شاهار هدام هيره، فإنا طلب منه تقريغ الهواء وهو فدور على التمريع الأن الحابط ملكمه ولكل إسداد ولاية على ملكه صار بترك التعريغ بعد ما وحد الطلب من المشخل دمدياً، عصد السوط بدلة التقدير مضافًا إليه كأم هو أقرى أسفيك.

ويشترط نصحة النفدم والعنب أديكون التضم إلى من له والاية النفريم والأن العسمل عن له والاية النفريم والأن العسمل عن لم يطلب من الدجز ، حيني لم تصم إلى حي سكن الماء وحدرة ، أو إعدرة ، أو إعدرة ، فلم ينقض احائظ ، حتى سفط على إنسان لا صبدن على أحد ، أما على السكن فلك والإن الماء باليه وكذاك على السكن فلا المؤد الماء الماء المعادرة أما بشكر طاف مكون الداء في طريق العامدة المعادرة ، وعد عن المعادرة ، وعد عن المعادرة ، وعد عن المعادرة ، والمعالم والمعادرة المعادرة ، وعد عند العادرة على التقريخ إلى وقت السموط الدائدة ، والمعالم وقت المعادرة على التقريخ إلى وقت السموط الالان المعادرة على المعادرة ، فيتسرح دوام القدرة على المعادرة ، فيتسرح دوام القدرة على المعادرة ومن المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة على معادرة على المعادرة ومن المعادرة المعادرة على معادرة المعادرة ومن المعادرة والمعادرة على المعادرة ومن المعادرة والمعادرة على معادرة المعادرة ومن المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة المعادرة على معادرة والمعادرة والمعادرة على المعادرة والمعادرة على المعادرة والمعادرة والمعادرة المعادرة المعادرة

محمدر حبيه أنهار

وروى أصحاب الأهالي عن أبي ومنف وحده الله الد لل ضمان مني صاحب الماليق، والمحرف المسائل مني صاحب الماليق، والمستوي الطريق بدفعي الخلط صدر مضافاً المن تقصيره في التقريق، فكأنه أشاء على الطريق، فلأن الدنا م عبر الشائد المالير فالمالا لا يستقط على إنسان، فيقتله براديه أن لا نفع على الطريق، فلشخانه وفعسر مستد التناف عدر لقد وعني الحائد تسماعلي عشيه عن هذا الماجة.

۱۹۳۹۷ - قال في الشنتي ۱۰ ، جي ادعي داراهي بدي را طراء ، فسها حافظ ماش يجاب سفو مدمل الذي رافقه واليام إليه في ما ويشها ، عليه به حتى اعسال بيئة الدعي، قال: مواحد الذي في بلد الدار مفصله ، ويسمه عليه ميله الدارات وهي عبرالة دار المراجع، ومعالم عرف البيف والدائف الذي في سيام المواقعة

1979. وقال في الحامع الدوحل المهدعلية في حالط عالم الده فالصب علله في يهدمه وقال الده فالصب علله في يهدمه وقال في ديلة الخالط المال المالية وقال في المدال التصويح بعد الطلب مع التمكن منه وراما لا الممكن من دلك متعلم جيله وأو لعدم الاله و فيحتاج إلى طلب الاخر الديث والطلب لا يديه هي مدد عصار مدة تمكن إحضاء الاحر مستنى في السرع

1974 - وهياء أيضاً من رجل أندهاد عليه في حفظ منائل إلى عاد رجل و فلساً من حيد الحافظ من وه با أن بددانا مدفع على حيد الحافظ من الفاصل ذلك و مر سنفذ الحافظ و أنافظ من أو الالله أيم و وه أنف و مناحب الحافظ الفاصل ذلك و مراحل الموضع الحافظ الفاحل الفاحل الماحل الفاحل الفاحل من وجود هذا الناجيل و لعدم يميز دو وأو وحد التأجيل من صدحب الدار وفي الحافظ في مدة الساحيل و أداد شريع الحافظ في مدة الساحيل والداد شبك والماحل والماحل المناطق على مدة الساحيل الحق والماحل المناطق على مدة الساحيل المناطق على مدة المناطق على عدة المناطق المناطقة المناطقة على مناطق المناطقة المناطقة على المناطقة المن

(١٩٣٩٥ - وفيه أيضًا: راجل أشهد عليه في حائط مالي إلى الطوبق الأعظم،

الحديثة والمساوقات والماسية

وطئب صدحب اخاتط من الفاضى أن يؤجله يومًا ، أو يومين ، أو ثلانة ، فعمل المقاضى ذلك ، ثم منقط الحديثة المائل ، فأثلف شبيقًا كان الصدن واجبً ؛ ١٧ ، الحق لم امنة المسلمين ، وتصرف القاضى فيما عواحق عامة المسلمين ، إنما بشفا فيم متعمة ، لا فيما لهم فيه مصرة ، وهي هذا التأخيل ضور لعامة المسلمين ، فلم يصبح هذا التأخيل والتحق بالعدم

و كفلك في هذه المسألة ثو لم يؤخره العاضي ، وتكن آخره الذي آشهد عليه لا يصح في حق غرضه، فهمذا فاهر، ولا هي حق نفسه وإن كمان له في المرود في الطريس شركة إلا أن هذه شركة عامة لا عبرة لها في نفاذ التصوفات كشركة واحد من المسلمين في مال يبت طال، وإذا لم يصح هذه التأخير التحق بالعدم

ويتما صح طلب التقريع من الواحد لا ياعتبار حقه بدى ولكن باعتبار أن الواحد يفوم عقام عامة السامين ديم الهرم فيه مذهبة ولهم في طلب التعربة منفعة، أما لامنعة لهم في التأخير، من لهم فيه مصرة، فلا يفوم مقامهم فيه، صو صح التأخير صح باعتبار حقه ، ولا يحوز أن يصح باعتبار حفه على ما من.

1979 - قال محمد في كتاب الزيادات : مكاتب له حائط مائل إلى الطريق الأعظم، والإنسهاد وطلب التفريغ على الكاتب لأن الإنسهاد وطلب التفريغ على من له ولامة التفريع، وولاية التفريع للمكاتب؛ لأن التصرف في كسبه له، فإذا أنسها عليه لم سقط على إنسان فقتله، فإن سقط ميل لمكنه من نقصة فلا ضمان عليه لعدم التقصير في التفريغ، فإن سقط معد تحكته من التعريخ، فالفياس أن لا يصدين المكاتب شيئًا فا قاتا. إنه لا حناية منه ولا تعديًا.

وفي الاستحسان. يصبعن الأقل من قيسته ومن دية المقبول: لأنه صدر متعديًا حاليًا بالتقويط بعد الطلب، وصوجت جناية المكانب الأقل من فيسته ومن دية المقبول، عرف ذلك في موضعه، وإن لم يسقط الحائط حتى أدي المكانب بدل الكتابة وعنق، ثم سقط على إنسان فقتله، وجيت دية القنول، على عاقلة الكتاب، وهاقلت عاقلة مولاء على ما عرف في موضعه، وإن وجيت الليه، لأن الجناية في هذا الباب إنما تحقق بتركه التفرية عند العمال الطلب به بالسقوط، لكانت العبوة خال السعوط، وحال الشقوط هو

حواد وحثاية الحرانوجب الدية على العاقبة

وهذا بخلاف ما قو أضرع الكاتب تنبغًا أو صاحًا من حافظ إلى طريق المسلس. تم أدى وعنق، ثم وقع ذلك صلى إسال فعنله ، كالدعلي للكاتب الأقل من بهة المذيات، ومن قيمته يوم الإشراع ، لأن إشراع الكنيف والحناج في نفسه جامة ، لأنه شعل به هو ، صويق المسلمين، ولو شعل شيفٌ من طريق المسلمين بشي ، وضعه هيه قال جالبًا بتمس الوصع، فههنا كلامك

وإذا صار جائيا بعس الإشراع رومت الإشراع هو مكانت، فقد وجدت الجديد سه وهو مكانب، فيكون هو جب حديثه موجب حديثه الكانب، وقباد كسائر حفر المكانب بشراً على قارعة الطريق، ثم أدى وعنق، تم حاء إسمال. ووقع عيها وسات، يجت على الكانب الأقل من فعة المنتول رمن قيمته يوم الحفر، وطريقه ما قلنا، بحلاف الحائظة والآل بناء الحالط ليس بحناية، والجالال فيس من صنعه البعثيو جائياً من وقت البناء أو من وقت الميلان، وإنما جماية موجب حناية المرا.

قال في الكتاب ألا ترى لو أن وجلا أمه مولاة مباقة ثر حل وأبوه عبد أنسهد عليه عادة ما الله و تلم ينقصه حتى عنو الأب أن مسمعة احالط وقتل إلسائ فدمه على عادة الأب ولو معيد قبل عنو الأب قالدية منى عاملة الأبه والاذكراء أن الحيابة في هذا الباب إنما تتحقى وقت السقوف، ووقت السقوط في القصل الأبول ولاء تولى الأب وي الفصل التاني عالى الأب وهذا لأن لولاء كالنسب، والنسب بتبت من قبل الأب وعالمه لم يحق إنسانه من قبل الأب عنائلة الم يحتى أموه، ووقع الكنيف على إنسان وقتله، دائرية على عائلة الأم الذا يكر أشرع كمياً، أم عني أموه، ووقع الكنيف على إنسان وقتله، دائرية على عائلة الأم الذا يكر أنسان أن المائية على عائلة الأم المائية الأم المائية المائية المائية وعلى الأب وعيدا المين لك

19797 - والو الذلكات، طجر عن أداء بدل الكتابة فرد في الرق ثم مقط الجانط على لسان فقته كنان دمه هدراً حتى لا يحب الصمان فيه على أحد، أما على الكانب

⁽¹⁾ مكذا بن ظاره ورود وكنوس الأصل العبد مكان أالإب

فلما ذكرنا أن الجنابة في هذا الباب إنما تتحقق بنوك النفريغ عند اتصال النف مد، فينفوط درا الفعرة على التقويغ إلى وقت اتصال التلف، ولم يوجد؛ لأن أكسابه انتقلت إلى المؤلى بالمان الإشهاد عليه لم يوجد، وهذا بتقلاف منافو أشرع المخالف بالمعجز، وأما على المؤلى فلأن الإشهاد عليه لم يوجد، وهذا بتقلاف منافو أشرع صفط الكتيف على إنسان وقتله حيث يخير الولى بين الدوع والفناه؛ لأن إشراع الكتيف تفسسه جنابة، فصبار المكانب جنائيا من وقت الإشراع، والموجب الأصلى في جباية المماليك الدفع والفداء، لكن امنتع الدفع منا بسبب الكتابة، وبالعجز والمود في الرق إن التقضيت الكتابة بصبر إلى الموجب الأصلى وهو"ا الدفع والقداء، وصار كما تو حفر المكانب بنوًا على قارعة في الرق إن المكانب بنوًا على قارعة إلى الموجب الأصلى وهو"ا الدفع والقداء، وصار كما تو حفر المكانب بنوًا على قارعة إلى الموجد، وهو في الرق، شم وقع فيها إنسان وصات، المكانب بنوا لدعة والفداء، وطريقه ما قلنا.

۱۹۳۹۸ - رجل أشهد عليه في حائط مائل، فسعط على الطريق، وعشر رجل بنقض الحائط، ومات فديته على عائلة صاحب الحائط، وهذا فول محمد رحمه الله قد دكرنا. أن الإشهاد على الحائط الإشهاد على نقسه عند محمد رحمه الله، ولو مقط الخائط على رجل و فتله، أو عثر وجل بنفض الحائط ومات، ثم عثر رجلي أخر بالقتيل، فلا ضمان فيه على عاقلة صاحب الحائط.

وانفرق أن الإشهاد على الحائط إنسهاد على نقضه على ما ذكرما، فهو مطالب يتغربغ عرصة الغريق عن النقض، وهو قادرعلى التغريغ؛ لأن الدقض ملكه، فإذا لم يفرغ مع تمكنه صار بمثرلة الوضع بالخشياره، فكان مؤاخذاً به، أما الإشهاد على الحافظ فليس واشهاد على الفتيل؛ لأن رفع القتل ليس إلى صاحب الحائط إلى ذلك إلى أولياء القتيل، فلا يكون صاحب الخائط مطالبًا بتفريغ هوصة الطريق عن الفتيل، فلا يكون الإشهاد عنى الحائط إشهادًا على القتل، فصار في حق القتل كأن الإشهاد لم يوجد

⁽١) هكذا في طارف وم. وكان في الأصل وهمنا الكان أوهوا .

⁽¹⁾ وفي م. إن الإنسهاد على الخالط في شرح الطحاوى " ولو أشهد على الحائظ فسقط فيحقل ينقضه، فإنه يضمن في قول أبي حنيفة ومحمد وحمهما الله وقال أبر يوسعه: ما ثلف بالنقض لا يعسمن إلا إذ أشهد على النقض الأن الإشهاد على احائط لا يكون إشهددا على القصى، ولو مقط الحائظ . . إنخ

ولوكان مكان الخائط حاج أحرجه إلى الطريق، فوقع على الطريق، نصب إنسان بنقضه ومانات، وعشر رحل بالقليل ومانا أيضاً، عليه القليلين حميماً على صاحب الجناية ، قرق بين الجناح وين الحائط المائي في حق القليل الشامي، والعرق ، الأكوال ان إشراع الحاج نفسه جناية، والإشراع فعمه، فصار كأنه ألفاء بده عليه، فكان حصول المنال في الطريق مضافًا إلى فعله خصول نفس الجناح في نظرين .

رمن أغلى شبئا في الطريق، كان فساماً لما مطب مه وإن ثم يملك تفريغ الطريق عنه ، فههنا كذلك ، بحلاف سمالة الحافظ ؛ لأن نصل البنا ليس بجديد ، وبعد ذلك نم يوجد مه فحق بصير به جالمًا، لكن جعل كالمفاعل شوك لمنقض في الطريق مع الفاره من المفرس، لا في حق المفرس، في حق المفرس، والما يجعل صلى التقويم ، والمنا يجعل صلى التقويم ، والمنا يجعل صلى التقويم الأولى ، لا في حق المفرس في حق المفرس التالي ، لا فعل منه أصلاء وبدون الفعل التالي ، لا فعل منه أصلاء وبدون الفعل التالي ، لا فعل منه أصلاء وبدون الفعل التالي ، لا بسير جالياً .

19769 - حفظ ماش فاجل أفيهه عبيه في اخالف فرين سنحب الحافظ وضع جرة أغيره على خالفاء فسقط اخالف، فرس ماخرة، وأصابت إسانًا فقتله، عدية المفتول على صدحب الحائفة والأن سفوط الحائط بعد الإشهاد مضاف إلى صاحب الحائظ، فالرمي بالحرة بكون مضاة إليه أيضًا

ولو عنر ما شرق أو منقضها أحد، فالاضيدن على أحد، أما على صاحب الخرة فلأن الإشهاد عبد لم توجد، وأما على صاحب الخالط فلان الإشهاد على الخالط لا يكون إشهاداً على الجرق فالم تكو الجرة تلدكه له لعدم فدرته على دنع الجرة سنى لو كانت الجرة علوكة لصاحب احالم كان قلمان من عنر بالجرة عنه، و جعل الإشهاد على الحائظ إشهاداً على الجوة لقدرت على رفعها وتفريع الطريق عنه، كساحص الإشهاد على الخائط إشهاداً على قضه.

148.4 و حل صحيح أشهد عليه في حائظ مائل له، نم جن حنواً، معبدًا، أو ارتنا - والعيناذ منه - ولحق بدار الحموب وقبضي القاصي بلحوف، تم أقباق للجنون، ورجع الوندالي فارالإسلام مسلمًا، ووقات عليه الدور أنومنظط احالط على إسان وفتله ، فلا ضمان على المشهود عليه ؛ لأن حكم ذلك الإشهاد قد بطل لفوات ولايمه وقتله ، فلا ضمان على المشهود عليه ؛ لأن حكم ذلك الإشهاد متى الحدراء على نفض الحائط بيدمه بالجنون والارتداد مع اللحوق ، وحكم الإشهاد متى مطل لا يعود إلا بتستماف جديد وصار كما لو باع الدار بعد الإشهاد عليه في الحائط ، ثم سفط ود المشتوى النداز حقيه بحيار رؤية أو يخيار شرط أو يعيب يفضاء الفاضى ، ثم سفط الحائظ على إنسان وقتله ، فإنه لا ضمان عليه ، وإنما لم يكن عليه الضمان الأن حكم ذلك الإشهاد قد يعلل لفوات قدرته على مقص الحائظ بالبيع ، فلا يعود إلا باستثناف جديد بعد ما عادت الفار ، كذا دهنا .

١٩٤٠١ - وإذا تقدم الرجل إلى رجل في حافظ له مائل، علم ينفضه حتى باع القار التي فيها دلك الحافظ، فقد عرج من الصمان، وبرئ منه، وذلك لأنه بعد السيع صار يحال لا بملك نقض الحافظ عبد الشراء إلا أنه لم يتقدم إليه حتى إنه ثو نقدم إلى المشترى وإن كان يملك نقض الحافظ بعد الشراء إلا أنه لم يتقدم إليه حتى إنه ثو نقدم إلى المشترى قسفم ونقض حتى سقط، فأثلف شيئًا، فإن المشترى يصمن و بخلاف ما إذا أشرع جناحًا في طريق السلمين من داوه، شراع الغار، ثم أصاب الحناع إسانًا، فقتاء حيث يجب الضمان على البائم.

والفرق ما ذكرما أن إشراع الجماح عسه حناية ، والبيع لم يبطل حنايته الان حنايته من حبث إنه شعل هواء طريق المسلمين ، والشغل أن يبطل البيع ، فلم تبطل الجناية ، فبيض مواحدًا بها أنه المعالمة فقسه ليس بجنانة والمبلال ليس صنعه لبقال: لم تبطل الجناية ، وإنها الجناية نوك التغريخ عند انصال النلف به بالسفوط مع إمكان التفريخ عند انصال النلف به بالسفوط مع إمكان التفريخ ، وبالسيم والى المرتبين في حائظ مائل ، قلا صمان على المرتبين في حائظ مائل ، قلا صمان على المرتبين و لأنه لم يصح المنفذم إلى المرتبين لا يقلك نقض الحائط، فيكون النقدم إليه ، وهو لا يمكن نقص الحائط، فيكون النقدم إليه ، وهو لا بمنان على الراهن وهو الراهن من منح ، والمرتبي بالنقص لم يعجه وال نقدم إلى أجبى بالنقص لم يعجه وال نقدم إلى والدار وهو الراهن ، مسح التقدم حتى يضمن إذا سقط ؛ لأن الراهن فادر على تقص الحائط بأن يقصى الدين ، وينقص الحائط ، فسح التقدم إلى كما يصح خاد ها نقص الحائظ بأن يقصى الدين ، وينقص الحائط ، فسح التقدم إلى كما يصح خاد ها نقص الحائظ بأن يقصى الدين ، وينقص الحائط ، فسح التقدم إلى تقدم إلى تقدم إلى المناخ بكن يقصى المائط بأن يقصى المائط ، فسح التقدم إلى تعدم على تقص الحائظ بأن يقصى المائط بالمائط بأناء المائط بأناء المائط بأناء المائط بأناء المائط بأناء المائط بالتقدم المائط بأناء المائط بأناء المائط بأناء المائط بالمائل المائط بالمائط بأناء المائط بالمائط بالمائط بأناء المائط بالمائط بال

⁽۱) وفيع والشعومة .

التقدم إليه قدر الراس

هإن فين " أو أوت وها كان الراهي معلماً» لا يقدر على قصاء الدين

قلت: ينبع الدار، ورد صلى الدين من تمايا ، حالي بالدص المنادوي. حجم منالك اسقص مهذا الطريق .

فالذفيس أرأيت إذا كان لا يجعل من بقت في؟

قالوا استقل الحصاف على هذه المسألة بعينها، الفال. لا يضلح التقدم إلى الواهل. وهشاما حكى هل المدنية ألى بالتو الرازى: لأن الراض لا يصدراً أعلى تفسل احداثظ إدا كانت احملة هذه، منذون التقدم إلما واستقدم إلى الأحسى سواء

ويج ود أن يه الله ماه يصح النصاح أبناك وفات الأماينات من برادع الأهار إلى الفاضي حيل بأمر المن برادع الأهار إلى الفاضي حيل بنائم الفاضي الرئيس حتى تفقيه من استصراب كان المرس حاصراً واران ها الدار عاليه الباد المعتمل من أنه المعتمل أنه بالمعافلة على المعتمل فيها بنقص حتى المعتملة أنه المعافلة على المي و أنفقه في احتاج المنازعة المنازعة الدى بعدم إليه بالمعتملة المستحسد والدارا الاران المرازعة المعتملة المستحسد والدارا المعتملة المع

1985 - وإذ يقدم إلى وصل البنيم في يقصل حائفا البنيد، فيما أصاب اخاتفا، فالبنيج له شامل و إلى وصل البنيم في يقصل حائفا البنيد و شامل من حيد البنيم على البنيم في إلى البنيم في الواحق إلى البنيم في الواحق إلى البنيم في الواحق إلى البنيم بعد البنيج في المستفى فيما أنها البنيم الجافظ الكون فيامات فكناب هناء والرائدة في البنيم الواحق البنيم في البني

¹⁹ وتناويلي في لا يجدي ...

٢٠) هكالمن طاوم بهم وكان من الأمان الأشام

الانتا فكذا في الأصل وطاء رقان في فياوم الرافع ..

وكالذيحاء أذيكون تضمان على الرعبوا في هذه الصباءة؛ لأنظا فوطافي التمفر امع الإمكان، فقد قصد إلحاق الفيس بالصخير، وهو لا تبلك وحاق الصرر بالصغيراء فما رجب مرزالضمان بعد تعريطه في التقص بجب أن يكون في ماليالوصي لا في مال البئيم، إلا أن الجواب عنه أنافي تقريقه النقص توع مصرة للصعير، أو ترع مصلحة للصحراء نوخ بصراذمي حبث إيدر باليسقط لحائط علي شيء وينجب تسمان ذلك في مال البنيوء فيتضرر به البنيم أكثر ما يتصرر به والقضه وبده، نوع مصلحة لأبه السي تقصر الصاح إلى أنابيش لنبأياء ومان بني تنبُّك بالحق الصدر في إصلاح فلك مؤلَّة عظمة اغفى التفريط نوع مصلحة للشمراك ونوع مضرفرلا أذحائب الصفحة راجح على جانب المفيدة ٩ لأن ما يعزمه من المؤنة في نفص الحائظ ، وساء تُالبًا ضور متيفن، وما بلحق الصبي من الضمالا يسقوط الحائط موجوم، فقاد يسقط على شيء، وفعا ﴿ يسقطه فشرجح حالب الصلحة في نفريط النقض على الضرة، وصارت العبيرة الله فدائحة ، و فذا كها؛ قاله (في الوصلي إذا إله دار البنيه ؛ أما إنه المُنتري بني فيه النام عظيمًا، ثم ماء مستحل، واستحل الدار ، رحم الشتري على الوصي بالثمن ويقيمة البناء وتكون ذلك في مان البشيم، وكذا لوباء جارية للبشيم، فاستولدها الشتري، وحدت له مهد أولاده توحاه مستحق وفاسمحق الخارية رجع المنتزي بانتس، وعا يضمن من فيمة الأولاد على الوصلي، فيؤدي الرصلي حميم ذلك من مال البنيم، رهدا الصور وعة في الصبي من حهة الرصي تولا يبعه لكان لا يحب في مان البنيم فيمة البناء و لأولاد، وتكك لأن من بع دار البتيم وجاريته ، إن كان على البنيم ضاور موهوم حالة الاستحقاق أكثر بما يحصرونه مر التفعة، فقيه مصنحة و لماضه من تحصيل الشمن له، وجانب الصاحة راجع ولأنا متعمة البيع بتحصيل الفس متبضء وعابلحن البثيم من فيمة الماء والأولاد بعسب بيعه موهوم فه يستحق وقمالا يستحق مهينوحج جالب المسلمة على السرف كذاهنان

و صدر الحوالات في الوحلي بطهر الجوالية في الألب إذا أشهد على حالم صاهير العا وإن لم يسقط الحافظ حتى بدة الصبيء أم سقطاء وقدل إساقًا كان دمه هدرًا؛ لأن التقام

11) وكالباقي الأسهل فلمغل بديمهم

عليهما ليس بتقدم على الصعير حقيقة، والكن حص كالنقدم على الصعدر لقيام والايتهما عليه، فما دامت والابتهما بافية عليه، يبقى حكم ذلك التقدم في حقه، وبالبنوغ زال والابتهما عنه، فيطل حكم ذلك التقدم في حقه، وصار في حق الصغير كأن التقدم لم يوجد أصلا.

و كذلك لو مات الآب أو الوصى والقلام صغير ، ثم وقع اخالط على إنسان و تساه كان دمه هدرًا ؛ لأن باثوت بطلب و لا بتيما ؛ فكان موتهما بهزئة بلوغ الصبى ، وإن تقدم على الصبى بعد البلوغ لقدمًا مستقلا ، ثم سقط الحائط على إنسان ، فقتاء فديته على عاقلة العبى : لأن حكم ذلك التقدم قدارتمع ، وحدد كأنه لم يوحد حتى بنغ الصبى ، وأشهد عليه ، هناك كان الجواب كما قلاء ، فهمتا كذلك .

وروى بشير عن أبي يوسف وحمله الله : في رحل أخرج من داروكنه الصنبير جناحًا، أو كنيفًا، أو فعر ذلك وكيل لرجل في داره، فتولد منه تلف فالضمان على الصني والموكل نقيام فعلهما مقام فعل الصنيي والموكل، فصار الصني والموكل جانيين.

۱۹۶۰۳ - وفي اللتقيل: حائظ مائل في در العبد مأفون مديون، فالنقدم في ذلك إلى العبد، لأنه ليس للمولى ولاية انهدم إذا كان العبد مديونًا، فإن نقدم إلى العبد، فلم يهدم حتى وفع على إنساد، فالدية على عاقلة للولى.

48.5 عند المعلم في الجائط إلى معن الورثة دون البعض، ثم سقط الجائط، والقياس أن الايصمن الشريك الذي تقدم إليه بالنفض شبئًا، وهي الاستحسان يضمن حصة نفس، ويطرح عنه حمية شركاء.

وجه القياس في ذلك: وهو أن الحائط المائل إنا يصير سبب ضحان إنا صح النقدم، والتقدم إلى الشريك الحاضر لم يصح في نصيبه الأن التقدم إلما يصح إلى من يمنك نقض الحائط و الشريك الحاضر لم يمك نقض نصيبه من الحائط إلا بعد القسمة ، وإذا لم يمنك نقض نصيبه لم يصح التقدم إليه ، كما لا يصح إلى الأجنبي ، وإذا لم يصح انتقدم إليه صار وجود هذا التقدم وعدم يمنزلة .

و وجه الاستحسان في فلك: أن التقدم قد صح ؛ لأن لتشريك الذي تقدم إليه بالنقض قادر على مفض الحاتط في نصبيه من حيث الاعتبار ، ولو كان قادرًا على نقض

الحائط في تصيبه من حيث الحقيقة كان التقدم إليه صحيحًا، فكذا إذا كان فادرًا على النقض من حيث الاعتبار، وإلمّا قلمًا: إنه قادر على نقض نصبه من حيث الاعتبار ؛ لأنه يقدر على أن يرانع الأمر إلى القاضي، فيقول للفاضي: بيني وبين فلان وفلان حائط مشيترك وغد وهي، وغد مال إلى الطويق، وقد تقدم إلى بالنفض، فإما أن تأمو شركاءي حتى تنقض إذا كانوا حضوراء وإن كانوا غيبًا، فأذن لي بالنقض، فإذا كان فادرًا على تقض تصيب بهذا الطريق صح التشدم إليه في تصيبه، وإذا صح التقدم في نصيب الحاصر، إذا سقط الحائط بعد ذلك، وأصاب شيئًا، فإنه يضمن الشريك المتقدم إليه بقدر نصيبه من الحائط، ويهدر" حصة شركاءه؛ لأنه لم ينقدم إلى شركاءه، ولا إلى من كان فائبًا عن شركام، وإنما تقدم إلى الحاضو، فيضمن يقدر حصنه من الحائط.

١٩٤٠ - وفي اللشفي: رجل منات، وترك ابناً، وداراً وعليه من الدير منا يستغرق قيمتها، وفيها حائط ماثل إلى الطريق، ولا ولرث للميت غير هذا الابن، فالتقدم في الحائط إليه، وإن كان لا يملكها، فإن وقع الحائط بعد التقدم إليه، كانت الدية على عاقلة الأب دون عاقلة الابن.

فإن كان الحائط المائل بين خمسة نقر أخساسًا، وتقدم إلى أحدهم بالنفص، ثم سقط على إنسان وقتله ، فإنه يضمن المتقدم إليه خمس النية ، ويجب على عاتلته ، ويهتر أوبعة أخماسه، وهي حصة شركاءه، وهذا قول أبي حَيْفة رحمه الله، وقال أبو يوسف ومحمد وحمهما الله: بأن الشريك الحاضر المتقدم إليه يضمن نصف الدية، ويجب دلك على عاقلته ، ويبدر النصف .

ذكر المسألة في "المامم الصخيم" على هذا الوجه، وذكر هذه المبألة في الأصل، ولم يذكر فيهاخلافًا

١٩٤٠٦ - قال في ' الجامع الصخير ' أيضًا: الدار إذا كانت بين ثلاثة نفر حفر أحدمه في مؤه الدار المُشتركة بشراء ووقع فيها إنسان وماسمه قال: على عافلة الحافر عند أبي حنيفة رحمه الله ثالثا دية المقترل، وعلى قول أبي يوسف و محمد وحمهما الله : يجب على الحافر نصف الدية، وهذه السألة سذكورة في الأصل أبضًا من هير ذكو

وكان في فلا أبيدم.

حلاف والخلاف في هاتي المسأسين من حصائص الحامع الصامير

وحدة كول أبن بودنا ومحمد وحمهما الله وهو أد التصن في مساله الحالط تلف بحثاية محترف و أربع حايات عبر معتبرة والإمالات الخالة في الديام الملفدة إليه محترف رفي أنسب شرقاء عبر معتبرة والأماله ينفسم إليهم بالقصل، والنفس مني لله ديخمس جدال والحلة معترة وأرج عبا معدالة والمها تعبر اخرابت الأرم حديد واحدث الأثرى أن من جن وجلا جواحه بعبر إفتاء الداحة عدال على وأسعاء حيف المقدمة عمرات وغراجات وأربع في النال الكل قرر معتبر حدالة واحداد وجعل كأن النفس تقليا بجنايات الأربع في النال الكل قرر معتبرة حدالة وحيا على وحيا على النفس على والنفسة على والنفسة على النفس عليا المنال وحيا على النفس المنال وحيا المنال الكل قرار معتبرة وحيا حتى وحيا على النفس عليا المنال المنتبرة وهذا المنتبرة الكلة المؤار.

وفي مسالة السير الصبي تنف نتجات بعنيات، من واحد حديثان من ذالك مه معتبريان، وهو الخير في نصب صاحبه، وتد معتبرا الأنه حتر بصابحاء والمهاء وهي الدين الجائز غير معتبرا الخيام الذي حديثات من واحده جناية منها غير معتبرات معتبرات والمعتبرات والمعتب

والدقيل عليه ما قال في كتاب العتاق: اذا امر مبائل لعداد جلا أن يصرب عدد موطاً، فضرته تلانه أسواط، ومات من ذاك ما تو أنه العرارت بعدم ما مصد الله طائل. ثم يفرم بصف فيلته مضروباً شلافة أسواط الأنه نعف العلم للك حيايات حصلت من واحد الدراء عليات حصلت من احداث عبد معتبر الدام فحمل الشفاد، حياية واحداث حصل مكل من الحداث عليات عليات تبغف سوطين أحداث تعدر والأخور. عبد معتبر على واجب الصنائ صفات الهيما يجب أن يكود كالكك.

الكوهرم فجعل

والأبي حنيفة رحمه الله أن المناف في مسألة الحائط النقل المقدر لا أصل النقل، فأن أصل النقل عالا يوجب الناف بحال، فإن النفل باذا كان شيئًا يسيرًا، ووقع على إنسان لا يوجوب الناف بحال، وإذا لم يكن أصل النقل متلفًا، وإنما المنف نقل مفدو وجب أن تكون العيرة في قيمة الضمان في التلف الحاصل بالنقل المقدر النقل فياسًا على ما خالوا جميعًا فيمن استأجر دابة، أو استعار لبحمل عليها كرًا من حنطة، فحمل عليها كرًا ون حنطة، ففقت اللهة، أو استعار لبحمل عليها كرًا من حنطة، فحمل عليها كرًا ونصف كر من حنطة، ففقت اللهة، أؤنه يضمن المستأجر تلث فيمة الدابة، ولم يجعل كأن اللهة تقف بجنايتين من واحله: إحداهما: معتبرة، والأخرى: فير معتبرة حتى بجب النصف، ويهدر النصف إنما لم يجحل كذلك؛ لأن المنف نقل مقدر، فوجب فسمة الضمان على مقدار النفل، فقلنا الناشان من ذلك كان بإذن، والنائ بغير إذن يضمن المنف، ويعدر النقل أعمامًا، يجب أن يقسم على مقدار النقل أعمامًا، خصمة معنبرة وأربعة أعمامًا ويعتبر الخسس.

وكفلك في مسألة الحفر المتلف عمل مقدر لا أصل العمل، فإن أصل العمل عا لا يوجب التلف، فوجبت تسمة الضمان على مقدار العمل، وثلث العمل كان غير معتبر، والثلثان اللذان حصل في تصيب شريكه معتبر، فوجب قسمة الضمان على عمتبر، فوجب قسمة الضمان على ذلك، فيضمن الثلث، ويطرح عنه الثلث مخلاف ما أوردت من الحراحات، وذلك لأن التلف أصل الجرح مقدر، فإن من خزر إنسانا بإبرة قمات ضمن، وهذا لأن الإنسان قد بسلم من جراحة كثيرة ولا يسلم من جراحة بسيرة، فسقط اعتبار المقدار في الإراحات، ووجب قبمة الضمان على عدد الجناية إذا كانت جناية الجاني عا يجوز أن بكون معتبرة في حكم من الإحكام، والضرب عنزلة الجرح بخلاف ما نحى فيد، فإن يكون معتبرة في حكم من الإحكام، والضرب عنزلة الجرح بخلاف ما نحى فيد، فإن المثل وعلى مقدار العمل، وإذا وجبت قسمة الضمان على دقال داخل وعلى مقدار العمل، وإذا وجبت قسمة الضمان على ذلك كان الجواب كما قال الوحية وحمه الله.

وذكر شيخ الإسلام (1) الزاهد أبو عبد الله الحسين بن على بن أحسد: قال في أشرح الجامع الصغير": إن هذا الخلاف في مسألة الحائط فيما إذا قتله الحائط جرحًا، لا

⁽¹⁾ وفي ف الثيم الإمام أ.

إذا فته تقلال وإلها يعدس حديق الدنة بلا حدث الأحداث على مات عن بقل شيء حديثه دلكه وأربعة أحمالته ملته غيره وجودي نقدره أكام لأغيره وقديد على ما إذا السناجردية البحل عليها عشرة محاليم حنطة عجس عليها أحد عشر مخترف فيه يضمن جزء من احد عشر جزءً من قويه إود وراده مآدين أحد عشر جزءً من فامه الدينة الآن حمل عبد القدر غير مأدون فيه وود وراده مآدين فيه و فيدا الدمآدين

و من المنظميّ (ما ينزيد هذا القال و صبا الدالم و من المسلمي الو أن حارهُ ما الا على الحلين أثلاثًا علمهم إلى هستا صبا القلب فيمه المها على والحل وقيفته حراحًا أو شد أذا أن وورد نشب أنا يه عند أن الحيث إحدادات.

قال محمد وحيد فلم وأما أنا فأقول عنيه بصف الدية، وإن مات بن النقل. فقيم عاد الدية بلا حلاف

قال أنفة: وهو منزلة حسل حسل عليه بسبان عشرة أمعزة، وحس الاعراعات عسمة أفترة، وهي ذلك كنا تبت القيامة حسسة أفترة، وهي ذلك كانا رفيز إدن الولمي، فينات الحدار من بلك كنا تبت القيامة البلائ

قال ثمة : وهو بمراك حل أخذ نصر إسادًا ، وأحد أخر نفسه أيضاً ، وأخد أخر نفسه أيضاً ، وأخذها أشد من أخذ الأخرى في يتبدل أخذ من فئت وهاك بحيد الفسان عليها ، فكذا عليهما إذا وقع الخالط على جيد له ، وهنه عبدًا ، فإن فيسه عليهما أفلاً كدمة حسل أحد ها بن الرحلي عليه فقير محيط الاحر عبيه فقيزي ومات من طفق كدمة حسل أحد ها بن الرحلي عليه فقير محيط الاحر عبيه فقيزي ومات من المراح في القيارة المبدل ومات من المراح في القيارة والمغين عليه نصفان ، فإن جرحه الحافية ومات من المراح المراحة عليها أفلاً ، والمغين عليه نصفان ، فإن جرحه الحافية ومات من الممرا فقالها أمة عليها أفلاً ، ولكن المناه ، في المراحة عليها أفلاً ، ولكن المراحة عليها أفلاً ، ولكن المناه ، ومات من الممرا

، و حرجه الخالفاء ثم مات بعد ديك من القوو و حراجة ، فين الخراجة عييهما اللائاء ويصف ما يقى من تنصل، وهي حصة العم بينهما اللائ أنصًا، والنصب الاحر وهو حصة الخراجة بينهما لصفال.

- ۱۹88-۷ ووري احسيل بن وياد من ابي حييقيم وسيب لله ا في حيالله ميان. ----- لرجلين أشهد عليهمة. وحالط مائل لرجل أشهد عليه، فسقطا على إنسان، فقتلاه فتصف الدية على الرجل الذي له الحائط، ونصف الدية على الرجلين الذين لهسمة الخائط، سواء مات من الجراحة، أرغم، أو ثقل.

و قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : إن مات من جرح جرحه الحائط، قالدية عليهم اللائاء وإن مات من لقلها، قالدية عليهما نصقان.

1980 - وإذا وضع الرجل على حائطة شبيشًا، فوقع ذلك الشيء، فأصباب إنسانًا، فلا ضمان عليه ، إذا وضع الرجل على حائطة شبيشًا، فلوقع ذلك الشيء، فأصباب وإن صار سبباً فلإتلاف؟ لأنه غير متعدًا في التسسب؛ لأنه وضعها في ملكه، وله أن يضع في ملكه ما شاء، والمسبب لا يضمن إذا لم يكن متعديًا، فأما إذا وضع عرضًا، حتى خرج طرف منه إلى الطريق إن سقط، فأصاب الطرف الحارج منه شبيئًا، فإنه يغضن، وكان الجواب فيه كالجواب في إخواج المنزاب.

وكدنك لو كان الحائط مائلا، وكان وضع الجفع عليه طولا حتى لم يخرج شيء منه إلى الطريق، ثم سقط دلك الجفع على إنسان ومات، فإنه لا يضمن، هكدا ذكر في الكتاب، وأطلق الجواب إطلاقًا، من مضايخنا من قال: هفا إذا كان الحائط مال إلى الطريق ميلا بسيراً عير عاحش، قاما إذا مال ميلا فاحضًا، فإنه يضمن ذلك؛ لأن الميلان إذا كان غير فاحش، بحيت يوجد ذلك الغدر وقت البناء يكون وجوده وعدمه بمنزلة؛ لأن الجدار قل ما يخلو عن قليل ميلان يكون له إلى الطريق.

قاما إذا كان ميلانًا فاحشًا بحيث يخلوعنه البناء في الأصل، فإنه يضمن إذا سقط ذلك على إنسان، وإن لم يتقدم إليه الرفع، الأنه منى وضع الجذع طولا على الحائط المائل صار ضاغلا حض هواء الطريق، لكن بواسطة الحائط المائل، فيعتبر بما لوشغل الهيوا، بغير واسطة، بأن كان أخرج الجذع من المهوا، بغير واسطة، بأن كان أخرج الجذع من الخائط، فسقط الجذع، فأصاب إنسانًا صمن، فكذلك عذا.

ومنهم من قال: المقواب كما أطلقه محمد رحمه الله لا يضمن في الحالين، وذلك لأنه وإن صار ضاخلا للهواء؟ واسطة ميلان الحائط إلا أن الهيلان قبل النشام ساقط

⁽١) وني ظ أبيولاه أ.

الاعتبال حكمًا عابل أنه تو سقط الحائط في التقدم، وأصاب إستناء فإن ساحا، احتط لا يضمن وردا صار مبلاد الحائط عائط الاعدار حكاء قبل النقدم، صار كانه وضم احدَع على حائط غير مائل، أو على حائط مائل مبلا يسيرًا، ولو كان كذلك إذا سقط الجذع و فأصاب يسمأء الايتسمن الأنه وضعه في ملكه، ثنا هنا حتى لو كان الاقدم معدد تقام في احائط، تم سقط الجذع، وأهمات إنسال و تقول: بأنه يصمن الأنه صار البلاد معتبرًا حكمًا عدد التعام، فصار شاغلا هواء الطريق بواسطه الحائظ، ويغمن متى وهم الجدع بعد ذلك على إنسان

٩٩٤٠٩ - وفي المنتقى : قال محمد رحمه الله : حالما ماثل انداه إلى صاحبه البه ، فلم يهذمه حتى ألف الربح ، فهم ضامل الأنه إما بخاف على الحائط عات آل إلا يقع من الربح ، وعبير دلك ، قال ، ولبس هذا كحجر وصحه إحسان على الطريق ، وفلا نه الربح من موضعه إلى موضع أخر ، وماريه إسان ، قابه الابضام .

۱۹۶۱ و ازادا نفذم إلى الرحل في حائصه في دار في يدرد، فلم يهذمه حتى سننط على وحل فقتله ، فأنكرت العافدة أن نكون الدار الدا فلا ضمان على العنقلة ما لم نفيه الميئة أن الدار الذي في يديه ملكه .

و منايا و خوار حمله الله : بجب الضيمان طبي العاقبة ، وقد دهب في ذلك إلى أن الدار في يدده والقول قول الإستان فيما في بده أنه ملكه ، وإذا ثبت أن الدار ملكه بقوله صار الناسة به له كالبات بالبنة .

وعلمانا التلائة ذهيرا في ذلك إلى أن القول قول ذي البدأ ما في يده ماكه فيه، يرجع إلى الدع بأن جاء إنسان، وادمي أقاف كان القول قوله ال اللك ديسا في بده فيسايرجع إلى الاستحقاق على العير، فيه لا يحمل القول قوله الإسلامية في بده له، ولهذا طلب: إذ قو أو د أن يستحق الشفعة على استرى بالملك الناب له نظام البا، لا يقدر عليم حتى يقيم البينة أن الدار ملكه، وحدا الأن الملك بقاعر البدائيت بظاهر اخال، والتبات من حيث الطاهر بصلح للدع، ولا يصلح للاستحقاق على العمر، فكان ولي لقتبل محت حًا إلى قامة البينة أن الدار ملك صاحب الحائظ حتى يجب الصاد على العاقلة. ثم ذكر محمد رحمه الله في الكتاب ما لم نقم البينة: أن الما، ملكه ، ولم يفاكر شبئاً أخر ، وقد روى عن محمد رحمه الله في غير رواية الأصول أنه قال. إن ولى القبل يحتاج إلى أن يقيم البينة على ثلامة أشباه حتى يحمه الضبمان على العاقلة ، أحدهما . أن النارم ملكم والثاني المعاقلة عجرد إليه ، فإن النارم للا يتبت في حق العاقلة عجرد القرار الذي الدار في يدرى وأن يقيم البينة على أنه مات المسقوط عليه من سقوط اخاتطة ، فالو : الادم من يتبات السرطين إذا أنكرت العاقلة كون الدار ملكنا له والقدم إليه .

فأما النبرط الدالت: وحوال يشهد أنه مات من سنوعه، فهذا ليس بشرط عنى ما فدكره في ظاهر الروايه، فإنه وبال إذا شهد شاهدان على رجل أم جرسه، ولم يزل حما حب قرائل حتى مات قال: يقضى على الشهود عليه، ويذ لم يشهدوا أنه مات من جراحته و لأنه لا علم نهم مذلك، فكذلك هذا، وإذا لم يجب على الماقلة يجب في ماك، كما ثو أقر بحابثه موجبة للمال، إذا كذبته العاقلة في ذلك يجب في ماله، وكذلك هنا

ويذا أقرت العاقلة أن الدار له ضمنوا الدية ، كمه لو أقروا بجابة خطأه وصداقته العاقلة من داك ذال وكذاك الجدح والتراب يشرعه الرجل من داره في الطريق ، فوقع على إنسان فسات، وألكرت العاقلة أن يكون الدارات، وفياوا إنما أم و درا الدار بإخرج جناح ، علاضمان عليم إلا أن يفيه البية أن الدارات، وذلك لأن إخرام الجناح من الذي الدار في بده إنما يوجب الضمان على العاقلة ، إذا أخرجه من داره إلى الطريق، أو من دار غيره بير أمر صاحب العار، فأما إذا أخرجه من دار غيره بإذن صاحب الداره فإن الضمان بجب منى عاقلة الأمر إذا كان السقوط بعد الدراع من العمن استحساناه ولم يثبت كون الدار منكاً لذتى أخرج الجناح إلى الطريق لا بالبينة ، ولا بإفراد العاقلة

عان قبل: أمر عبره بياه ماحراح الجناح غبر تنبته فإن الأصل عدم الآمرة والأمر عارض

قيبا : عدم الأمر ثاب بظاهر الحال، وظاهر الحال يصابح حجوة الدمع، والا يصلح حجة للاستحفاق، فإن أقر رب الدار أد الدار له وكديته العاقلة، فيان الدية تجه في ماله؛ الأن صاحب الدار لا يصدق في إفراره في حق العدقلة، فيجعل وجود إقراره بذلك في حتى المنافلة وعدمه بجنزلة إذا كدّبته العاقمة في ذلك، ولو قامت به بينة ضمن ذلك العاقلة؛ لأن الغابت بالبينة كالقبت بإقرار العاقلة، وقو أقر العاقمة أن الدار ملكه وجبت الدية على عاقلة صحب الدار، كذه ههذا.

1981 - رجل تقدم إليه في حائظ منائل قده بقيم بشف حتى وقع على حائط جازه وهدمه فهر ضامن من الحائط الحازة لأنه صار جائباً بترك النفض بعد الطلب من المستحق مع القدرة عليه ، فكأته دفعه بقيمه وواقعه على حائط جازه ، وبكون ثلجا الخيار إن شاه ضمته قيمة الحائظ والتقض نقصامن ، وإن شاه أحد القض وضمت النقصان الآن الخائط هالك من وجه فائم من وجه ، فإن شاه مال إلى جهة القيام ، وأحد الخائط ، ولو آواد أن يجبره "" على البناء كما كنان ليس له ذلك؟ لأن الحائط فيس من فوات الأمثال ، ولم بذكر محمد رحمه أنه طريق معرفة قيمة الخائط .

وحكى عن التديخ الإمام الأجل فد مس الأندة اخلوائى أنه قدال: يضوم الدو وحيفائها محيطة بها و لأنه أنف عليه حائفاً محيطًا باندار ، وقيمة الحائظ محيطًا باندار تخالف قيمة الحائط ساقطًا، حملا كما قال في المنتفى : إذا أرسل دابنه في زرع غيره . واسده ضمن قيمة الزرع ، فطريق معوفة قيمته أن يقوم الأرض مع الروع النابث ، فيضم حصة الزرع ؛ لأنه أتلف الروع ثابتًا ، وقيمة الزرع ثابتًا غير قيمته مقلوعًا ، وإذا ضمنه قيمة حائظ كان النتقض للضامن ؛ لأن المضمونات تملك بأداء الضمال على ما عرف

فلوجاء إنسان، وعثر بنقض الحائط الأول، فالضمال على عاقلة التندم عليه وهذا قول محمد وحمد الدعلي مامر قبل هذا، وإن عشر بنقض الحائط اللائي قبل تضمين حماحت الحائط الأول وبداء، فلا ضمان على أحد، أما أبن أضمينه صاحب الحائط الثاني قلائدام النقدم إليه، وأما على صاحب الحائط الأول فلاه فيس بقادر على وفده عند انصال الثاني بما لأنه ملك فيرد حتى لو كان الحائط اثنائي ملكاً لصاحب الحائط الأول كان دية القنول على الحائط الأول لصيرورته جائيًا برك تفريخ الطريق عن

⁽١) هكذا في طروق وم. وكالدنق الأصل أديتشره .

التقصر مع الفندة عليه ، وأما بعد تصمين صاحب الحائط الأول فلأنه وإن فندر على و فنه عند انصال النفف به والأنه صاو ملكًا له بانفستان إلا أن هذا منك متحدد لا بدله من تقدم متجدد ، ولم يوجد ملك هنا .

ولو أن الجانط الأول حين وقع على الحائط الثاني، وهدمه وقع لحائظ الثاني على وجل وقائله، لا ضمال على صاحب الحائط الدني لامعدام الجنابة منه، وإنه الشمسان على عافلة صاحب الخائط الأول؛ لأنه صار جاب بسرك الشريغ بعد الطلب مع القدرة هليه، فكانه ألقى الحائط الأول على الحائظ الثاني، حتى رقع الثاني هي يساك وقتله، وملك كان الحواب، كما قلت، فهنا كمك - والله أطبح-

19917 - حائط مائل لرجل أشقالهاصي صاحبه بالهتام، فضمن رجل أن يهامه بأمره، فهو جانز، وتلضمين أن بهدمه بغير لعرف ذكره في المتقى .

1931 - رجل نقدم عليه في حافظ مائل له لا يحاف أن يقع على الطريق، لكن يخاف أن يقع على حائظ له احر صحيح لا يخاف وقوعه، فيقع الصحيح في طريق المشتين، ولم يقع المائل، ولكن وقع الصحيح بنفسه، فأناف إنسانًا، أو عبر بنفسه رجل كان متراً و لانا النفدم ما وقع على الصحيح مقاد وقاً ، حتى يجب عديه هنم الصحيح، فيسير يترك الهدم مع القدة فعليه حائياً.

رإغا وقع الشقدم عنيه بطريق لشمدى من الحائط المائل، وإنه ما سقط بطريق التعدى من الحائط المائل، وإنجاء مقط مفصوفا، ومن هذا الرجه لم يوجد النقدم، فيكون المنزلة حائط سقط عسني إنسان قبل أن يتقدم عليه فيه، حتى لو سقط الثاني بطريق التعدى من الأول، فأنفص إنسانه، أو عفر به إسان لا يكون معرة -واله أعلم-.

١٩٤١٤ - حاتفان الرجايس كل حائظ لرحل على حدة وهما مخوف أشهد على صاحبهما"، فوقع أحدهما على صاحبه الطريق المراجع على الطريق المحتفية المح

وليس عليه فيسمان الفنيل الذي عتر بنفض ألحائط الثانى * لأنه ليس غادر على رفعه عن الطريق؛ لأنه منك غيره ، وقسى على صدحت حالط الذاني شيء من ديه المذى أصابه حائظ، ولا من دية الذي عشر ينفض حائطه؛ لأن مونسوع المسألة فيما إذا خيف على كال حائظ ، فوعه على العربين، لا وفوعه على صاحب

وزا كان موضوع المسألة هذا كان الطند والقياعلي كل واحد منهما المصوفا، لا يطريق التعدى على الأخر، والخالط الثاني هناما وقع مقصوفا، وإذا كان وتم نظريق التعدي على التعدي على الأول، ومن هذا الوجه لا يقدم، فلهذا لا يضمن صاحب الحابط الثاني، وأو كان مكان الحائط الأول عنا حالة مائل لرجل تشد، مكان الحائط الأول عنا حالة على رحل، فعنته أو عشر رحل بنقص الحائظ بعد ما وقع عنى الأرض، فذلك كنه عنى صاحب بالماح؛ لأن يشراع الجناح نشده والهذا الأرض، فكان عواء طريق المسلمين، فعد ركانه أنشاه بهذه على الخالط حتى وقع عنى الأرض، فكان حصول نظف الحائظ في الطريق مضافي إلى فعل صاحب الجناح، ويصمى من عترته وإلى لا علك رفعه.

المداعة وجهل له سعن: والآخر طلو، وهذا محوفان غده على صاحبهما، قلم صاحبهما، قلم صاحبهما، قلم صاحبهما، قلم صاحب المدقع والمدان وقتله، وهية المدول على عاقلة صاحب المدقع والأن سقوط السعل بعد التقدم مضاف إله كأنه أستعله، وسقوط العلو حصل سفوط العلو مضاف إله كأنه أستعله، وسقوط العلو أستخه على المدين من فقا الوجه كأنه المدين المدين والهذا وسار العلو مضمونا على صاحب السفل و فعيار ضمان المناهو على صاحب السفل و فعيار العلو مضمونا على صاحب السفل و فعيار العلم على المدين العاملة، وهو على السمل المدين العاملة، وهو جب عليه وهمه تقريعاً لطريق العاملة، وهو مسكن من رفعه لكويه على أحد، أما على صاحب السعل الآنه قبر منسكن من رفعه و لأنه ملك غيره، ولا فسمانه على على صبحب العلو إلفا وإلى تقام عايه و الملو، والتقدم على الملو مقصود الان ملك غيره، ولا فسمانه على موجود العلو المقط تعا لا مقصود الدالم المتعار المانه على العلو مقطعة الأنه موجود العلو المقطع على العلو مقطعة الأنه موجود أله العلو المقطع على العلو المقطع العالم مقصود أله المولود العلو المقطع العالم مقصود أله المولود العلو المقطع العالم مقصود أله العلو المقطع العلاء العلو المقطع العالم مقطعة العلاء المعالمة العلم المعالمة العلاء العلود المعالمة العالم المعالمة العالم المعالمة العالم المعالمة العلى العلود المعالمة العلم المعالمة العلم العلم المعالمة العلود المقطع العلم المعالمة العالم العلم المعالمة العلم العلم العلم المعالمة العالم العلم ال

قال: في الرجل بخرج في ملكه طريق الأعظم ويسد طريق صيق القدم بكوت له

ذلك إدائم يكن بضر بالمسلمين؛ لأن لكل واحد من آحاد المسلمين حق الانتفاع بالطريق الاعظم من حيث المرور، ولا ضرر في المرور هنا للمسلمين، فكل انتفاع لا ضرر طبه المسلمين يكون كالمرور، فبلحق بالمرور، وكل انتفاع فيه ضرر بالمسلمين لا يكون كالمرور، فلا يلحق بالمرور، فعلم أن الطريق الأعظم حق كل واحد من المسلمين بطريق الإباحة كالحشيش دون الملك، أما إذا كان يضر بالمسلمين فلكل واحد من أهل الطويق رفعه.

1989 - قبال في الرجل: بخرج في الطريق الأعظم كنيفًا، أو جرصًا، أو منزابًا، أو بني دكانًا، فلرجل من عرض الماس أن بنزع ذلك كله، والجرص: هو البرج الذي يكون في الحائظ، وقبل: الجرص المنزاب المنتصق بالحائط في أسفل بتر يجتمع فبها المام، وإنما كان كذلك لأن طريق المسلمين حق عامتهم، فإذا شفله بالميس بحق له، فقد تصرف في حقهم بغير حق، فكان لكل واحد من أهل الطريق وفعه، ويدخل في الرجل من عرض الناس الكافر الان الكفار في استحقاق الطريق مثل المسلمين لحاجتهم إلى الطريق، وحاجتهم معتبرة خصوصًا إذا كان ذميًا.

وإن كانت هذه الأغسباء قديمة الا يكون الأحد حق الرفع، وإن كان لا يدرى حالها ، فإنها تجعل حديثة ، وهذا هو الأصل أن ما يكون من هذه الأغسباء على طريق العامة ، ولا يعرف حاله أنه يجعل حديثًا حتى كان للإمام حق اللغع "، وإن أخترج شبئًا من هذه الاغسباء في الطريق الحاص في سكة غير ناقذة ، فلكل واحد من أهل السكة إذا كان له حق المرور تحت هذه الأشباء حق المزور تحت هذه الاشباء من أهل السكة ، فليس له حق المزوع وإن كانت هذه الأشباء قدة المرس له حق المرور تحت هذه الاشباء من أهل السكة ، فليس له حق النزع ، وإن كانت هذه الأشباء قدة الس لاحد حق المزع ، وإن كان لا يدرى حاله هذه الأشباء في سكة غير وإن كان لا يدرى حاله هذه الأشباء إذا لم يعرف حاله يجعل قديمًا بخلاف ما إذا كان على طريق العامة ، وكان كالجذوع الشاخصة في دار إنسان إذا كان لا يدرى حالها تجعل فديمًا . وكان لها حير فعها ، ولكن صاحب الجذوع ينع من البناء ، كما هنا .

وذكر شبيخ الإسلام في شوح كشاب الصلح : إذا أراد الرجل إحداث ظات في

⁽١) هكذا في ظاوم، وكان في الأصل وف " الرقع"

طريق اتعامف ولا يضر بالعامم، فالصحيح من مذهب أبي حتيمه رحمه الله: أنالكن واحدمن أحاد السلمين من المع وحن الطرح، وعلى قول محمد رحمه الله . له حق اختصومة في اللغ من الإحداث ، وليس له حق الرفع ، وقال أبو يه سف رحمه الله . ليس له حق المنع ولا حق الرفع، وأسارةا كان بضم بالمسمين فلكن واحد من أحاد المسلمين حق المع وحق الوقع جميعًا.

وإن أواد إحداث الظلة في سكة غير نافذة، فإنه لا يعتبر فيه الضور وعدم الصور عندياه بإربعتم فيه اذلا باقى الشركاس

قال محمد راحمه الله في الكتاب؛ والصاحب هذه الأشياء أن ينفع بها إذا لم يصر بالمسامين، وإن كيان يضم بهم، كره دلك له. وهذا لأن لكل واحد من أحاد المسلمين حلى الاستفاع بالطريق الأعظم من حيث المرورة والاصير، في المرور للمسلمين، وكل التماع لا صرر فيه للمسلمين ملحق بالرورة فيكون حقّاقه، وكل انتقاع فيه ضرر المستمين، لا يكون كمالرور، فيلا يحلق بالروور، توصيحه أن الطريق الأعظم حق كل واحد من المسمين بطرمق الإباحة دون لملك كالعمد والمبيل في استيف المباع أن لا يتصمل شورا باحت والانضمر حرم

وكلة البالوعة يحقرها يسدن في الطريق الأعظم مم من ذلك؟ لأنه لا يحلو من المدر لأمحالة

لأكر شبيخ الإصلام في كشاب الصلح الآكر أبوج مفر الطحاوي: أذ من أواد إحداث فللة قرر مويق العامة قبل البياح له ذلك، ولا بأتو قبل أن بخاصمه أحد في وفعها، ويعدما خوصم في رفعها ومنع من ذلك لايدم، الانتفاع، وبأنه بتركها بعد ذلك على قول أبي حنيفة رحمه الله، وعلى قوله أبي يوسف ومحمد رحمهما الله 1 يباح لدذك مالم يصر بأحده وكان أبو بوسف ومحمد اعتبرا الضروء وأبو حنيفة رحمه اقه بغنير الخصومة

وقيد ذكر هذه السبألة من أول كشاب الوكالة في حديث على وطلحة رضي الله عتيماه والمريحات فره خلافاء وحكي الخلاف هذاء فيجوز أدانكون المسألة محتلفة فيه، فبكون بناء على مسألة كتاب الدعوى، وهي إحداث أمر حادث هي العلو الذي لا سفل له؛ الأن لبايوسف ومحمداً وحمهما الله اعتبرا الصرر كذا هناء قال محمد وحمه الله في الجامع الله في الجامع الصفيات المسلطان. قالا الصفيات المسلطان. قالا الصفيات عطب به وإن فعل بغير إذنه ضمن، قال: وهكما لحواب في هذا: النبوع من المسائل.

1989/ قال في الأصل : وإذا وضع الرجل في لطرق حجراً أو بني عبد أو أشرح من مانطة جذعاً أو صحرة شاحصة في لعربيق أو أشرع تنبياً او حناحاً وأو منزاباً وأو فناء أو خناحاً وأو منزاباً وأو فناء أو ف

ذكر المسألة في الأصلى مطافقاً وإنها على التفصيل الذي ذكره في مسألة الخامج الصغير أن يعلم ذكر المسألة أي الأصلى مطافقاً وإنها على التفصيل الذي الإمام الابضماء وذلك الأمامية الإنافية وهو متعدًا في المسبيب إذا قعل بغير إدن الإمامة الأنه شامل طريق المسليم أو مواد طريق المسلمين عاليس له حق الشائل والتسليم على المسبب دسب وحود على المباشرة المباشرة على المباشرة المباشرة على المباشرة المباشرة على ال

قال مشايخة : وإنما يجور للإمام أن بأذن يذلك إذا كان لا يصر بالعامة بأن كان في الطريق سعة عامًا إذا كان يضر ما العامة بأن كان في الطريق ضيق الا يراح العادات

لم ما ذكر من اجْواب في الكتاب " وذا فعن شيفًا من ذلك في الطريق الاعظم، أو في الطويق في سكة ماعدة. أما إذا عمل شيفًا من ذلك في العريق في سكة هيدر مافدة، فمعلك به إنسان بطور إن فمن ما ليس من جملة السكني، لا يضمن حصية ندسته، ومضمن حصة شركاءه وإدرفع يستأجوهن حمنة السكنيء فالغياس كدلك أيصا

وفي الاستحسان. لا يصمن شبئًا، لأن الطريق في سكة عير العادة علوال الأهل المسكه مشترقة فيما يسهم، وغال الحوال فيه كالحوال في الدار المشترك، والجوال في الدار المشترك إن أحدث أحد الشرك، حدثًا بعر إدن شرك، على فتعصل الذن ذكرنا، كذا هذا لحلاف ما إذا كانت السكة العلمة أرفى الطريق الأعضر، الأنه غير علوك.

فائوا" وقدروى هذا فنهمين من محمدين الحس وحميما الله في توادر اس مساعة عن محمد وصدافة : طريق عير بالذين قوم رضع أحدم هيه حشية ، أو توضأه أو فعد ، أو أوقف دانة ، معطب وإندان ، فلا ضاءات ؛ لأن ها، بجرفة الناريين الشاكاء .

19614 في الرود حقو بنزاً ووقع به نسان ومات، فهو تسامي، كما لو حدر بنزاً هي الدار المنترك إلا أن هذه السكة تخالف الدار المنسرك في معر البنز في حصلة و وهي أن اعتمر في الدار المنترك إلا يقدمن ما نفضها الخمر، والخاطر في الدار المنتركة ينسمن ما نفضها الخمر، والخاطر في الدار المنتركة تلوكة لهم على احقيقة بيعونها وغسسونها، والا يبيمون السكة، ولا سدنان على العائر وإن كناد لعائر مسمية الإنلاف أيضاً كواصع الخمر، ودنك لأن العائر وإن كناد سبياً للإنلاف إلا أنه غير منعال، فؤله إنم عتر بسبب

و لأول متعداد لأنه شغل طربي السلمين بصيحه عديس له حن الشعن، وقد دكرنا أن المديد إلى يضاعين و كان متعداد الله شغل طربي السلمين بعد كان عبر متعداد كان هذه ويؤه تعلى المرجى فسناً من ذلك من موضعه فعطت به إندال، والصاب الاعتماد على هذه وقد وقد حرج الاول عن الشمال، وذلك لأن الثاني عاضعاه عن موضعه فقد و أحجابه الأول عد الأن حديثة الأول والشغل والشمال عن شغل عدا ملوضع والبيال حق الشمال والشغل والأول فيه وأن حديد المراب وصار الشمى شاغلة مكافاً أحر غيرات شغله الأول، وتكان الموادي وعدل الأول فيه الموادي وعدل الأول لمريبات الإللاف، والاسبب لم يباشر و الأمام يتصل في فيام بالشاف، ولا سبب، ولا سبب، والله لمريبات الشمل عن ذلك المكان، فإلى أثر القمل الأول مدم مكان الأول بهذا الحجر، وقد زال الشمل عن ذلك المكان، فإلى أثر العمر، وقد زال الشمل عن ذلك المكان، فإلى أثر العمر، وقد زال الشمل عن ذلك المكان، فإلى أثر بعده، فإلما

الصل بالمثلث أفرافعل لتنفي لا أفرافس الاول، والثاني كان في الفعل متعدية

19239 - وأم ألقى رجل في الطريق ترانًا كان عبرلة الحجر والحشب؛ لأنه شيغل الطريق بما تيس له حق لشعل، فكان متعديًا في دلك كما أو شعله بالحجر واخشيه .

١٩٤٢ - ولو أن رحلا كنس طريقًا، لم يكن عليه في ذلك ضممان، إن عطب إلى المعرف الطريق، وذلك مندوب الطريق، وذلك مندوب سوعًا، فكان محمدًا فيهما فيهم لا متعقبا، فلم يكن عايه ضمان إلا أن يكون حمع الكتابة في موضع من الطريق متعقل به إلسال، وقو كان كدلك كان الذي كنس صاملًا؛ لا مد خل الطريق عا الس له شخله، فكن متعاملًا في مقا السميم، فما تولد مه يكون مصر كا عليه.

۱۹۹۳ - وإدا وضع الرجل جمراً في الطريق محرق شبقًا، فإن ضمال ذلك على الواضع، وظلك الآم في وصعه كنال حائبًا متعديًا، فما بولد مده فإنه يكود مصمولًا عليم، فإن هيت به الربح، فاحركته عن موضا مها، فلا شاءان عليه فيما آخر قت^{ا ال}معد ذلك؛ الأن مله قد القطع شعريك الربح، فقلنا. إن الضمال مفطر.

من أصحابناس قبال: هذا إدا حركت عبسها من سوضهها، وأسا إذا ذهب بشورها، فأحرقت شيئًا، فإن الصمان يجب عليه في ذلك أبضًا، وذلك لأنها إذا حركت هينها، فذهب به عن موضعها، فقد القطع قعله، فيكون الضمال ساقعًا عنه، فأما إذا فجب شورها، فالمبر باني في مكانه، فتكون الجناية باقية، فيكون الضمان عليه.

وكان الشبخ الإمام تسمس الأثمة السرخسي بقول: إذا كان البوم يوم ربح، قهم ضامل، وإن ذهب الربح معيشها، وكان النبيح الإمام شمس الأثمة الحلولي لا يقول: بالصمان من غير التعميل

١٩٤٣٣ - ولو أن رحيلا رش الطريق، فيعطب به إنسيال، وميات، وجياً" الضمال على عافلته، ولا كفارة عليه .

⁽٦) مكدا في قدوف، وكان في الأصار وم - احترقت

٢٠) هكفا في حرف رم. (كان في الأصل وحبث النمه

وكذلك الوضوء مكذا ذكر في الكتاب، وأطلق الجنواب إطلاقا، قالو: إلا يضامن اراش إذا مر المار على الوضع الذي رض، والهيمة بقلك، بأن كان للبلاء أو كان المار أهمي وهش، وسات من ذلك؛ لأنه سبب الإللاف، وهو متعدّ في التسبيب؛ عاله تسغل الطريق بما ليس له حق الشغل، وهو الماء، فكان كساء و تسغله بالحجر والخشب.

فأسا إذا علم المار بالرش ومضى على الموضع الذي وض ومات. فإن الرش لا يصحبن الذي وض ومات. فإن الرش لا يصحبن الأن المارهو الذي خياص بروحه فا علم بالرش، وتحمد المشى عليه الحكان مساشراً لإثلاف نصحه فكان قمن حمر بتراً على هارعه الطريق، فإنسان وئب من أحمد الجاليين بلى الجالب الاعر حاطر بذلك، فوقع في المشر همات. فيله لا ضحمان على الحامر الانه مباشو للإتلاف نفسه بأمر متها محظور والحافر مسب، فكذبك هذا، وكذا الجواب لو تعمد لمروز على الخشة الوضوعة أو على الحجر الموضوع فعار به فعات فإنه لا صمان على الواضع الأن المار مباشر للإتلاف نفسه بآمر محظور والراضع مسبب، فكذلك هذا .

ومن مشايختا من فصل الجواب يأمر آخر : وقال: إذا رش فعثر به فسات ، وإنه لا ضحان على الوائن ؛ لأنه لا ضرورة للصار في مروره على الموضع الذي رش ، فإدا مر مع علمه يذلك لم يكن على الراش شيء .

قام إذا. ش جميع الطريق حتى لم يحد الماد موضعًا بالسَّا بمر عليه إذا موقى هذه الحالة وعشر به وصات و قبه يجب الضمان على الراش؛ لأنه مضطر في الموور على المكان الذي رش.

و هكفه قالوه: أيضاً إذا مر على اختبه الموضوعة على لصريق متعسدًا إن أخفت اختسبة الطريق كمها، فمر عليها وعنر، فإن واضع الخشبة يضمن ؛ لأنه مضطر في المرور عميما ؛ لما أخذ الطريق كلها، فأما إدا أخدت يعض الطريق دون البعض فمر على الحنسة متعملاً الإيضامان واضع الخشبة ؛ لأنه تعما، المرور على الخشبة ، وهو غير مضطر في دلك ومذا إذا وشي وسط الطريق.

افأما إذا وش فناه حائوت بردن صاحب الحانوت، فعثر به إلسان فعات ، مالقياس

آن يكون العبدان على الراش، وفي الاستحسان؛ أن يحب الفيدان على الأمر صاحب الخيرة العبدان على الأمر صاحب الخيرة وعلى فياس مالو استأجر أجير البيني له دكاناً، فيم حالوثا، فتعفل م إنسان، فيات بعد فراغ الأجر من العمل، فالقياس أن يكون الضمان على الأجر، وفي الاستحسان؛ على الأحر، فهدا عنى ذلك، وإن كان الأمر أمر، بالبناء في وسط الطريق، فتعفل به إسمان فصات، فالغسمان على الأحر، لا على الأمر قيماسًا واستحسان، فكذلك هذا

المحدم وجلا فقتله، فانضحان على اجائمًا من الطويق الأعظم، تم يع الدار، فأصاب المحدم وجلا فقتله، فانضحان على البائع دود المشترى؛ لأن الجناية وجلت من المائع دود المتشرى؛ لأن الجناية محدث من المائع دود المتشرى؛ لأن الجناية في هذا الباب في شعل طويق المسلمين بالجنام، وهذا الشعل حجد من المنتع دون المشترى، وبأن باع الدار من غيره لم يزل الشغل، فيتبت جنايته على حالها، فكان مجنولة من عرصه عجراً على الطريق أو حشية، مم باعها من عبره، تم نعقل به إنسان كان الضمان على المائع؛ لأنه ماليم تم يعير مفرقاً ما حصر به الشغل، فقتى حنايته على حالمه مائل، فلم حنايته على حالمه مائل، فلم ينتفض حتى باع نشار الذي قيها فلك الحائف، فقد برئ عن الشمان، لأن هناك ارتفع جناية السائع؛ لأن بناء الحائم نفسه ليس حناية والميلان ليس بصنعه، وإنما الجناية ترك الشعريع، وباليبيع صحرة عن الشعريع، الشعريع، فلرنعت الجناية، فلهذا اغز فال

فإن قيل: في مسألتنا كما أن البائع جانٍ بالشغل، فالمشرى جانٍ بنرك النفريع مع الإمكان.

فينا النشرى ليس بحان لا مباشرة ولا تسبيباً، أما مباشرة فظاهر الآنه لم يتصل فعله بالشلف، وأما تسبيباً والآنه لم يتصل فعله بالشلف، وأما تسبيباً والآنه لم يرجد من المشغري فعل إلا أنه صار تاركا معروفاً، وهو تقريع طويق المستهير، لكن ترك المورف لا يوجب الطفعان كمن رأى أصعى بقع في البشر، فلم يسمه من الوقوع حتى وقع فيها وصات، لا قسمان عليه، وإن ترك معروفاً كمن رأى إنساناً يموت من الجوع، وصعه طعام، فلم يدفعه، حتى مات لم يضعم، وإن ترك معروفاً وفرضاً، وكمن وضع حجراً، فعر به

إنسان، وأمكنه الدفع، كان عليه الدفع، فإن لم يفعل حتى تعقل به بنسان، لا فيممال عايد وإن تراد ممرودًا والأم تم يباشر الإنلاف، ولا سبب اما فكفا هفا بخلاف البشع؛ لام مسبب، قول اتصل بالشف أثر قعله الذي كان نعمال منه، والسبب على عد الوجه صامان.

19273 ومن أشرع منزال في الطريق، فاسقط، فأصاب بسال ، فها، على الطريق، فاسقط، فأصاب بسال ، فها، على الربعة أوجه الإسام المرف النامل الذي يلي الحائط، أو علم أنه أصابه الطرف الحدرج من الحائظ، أو أصابه الصرفان جاء بالأس وعلم بذلك، أو لما بعلم أنه أصاب الصرف الداخل الذي يلي الحائظ أو لمؤث الحارج

مون مديد أنه أصابه الطوف الدحل الذي إلى الحائف فلا ضاءنا عليه ، وإن كان مسيباً للإنكاف، لانه غير متعك في التسبيب؛ لان انظرف الذي يس الحائط موضوع في ملكه ، وله أن يضع في ملكه ما شاء، والمسب الإنكاف إذا لم لكن متعميًا في التسسيب. لا يصدر .

وإن أصابه الطرف الجارح صدى الآنه سبب وهو متمدّ بي التسبب الأنه نسم هواه طريق المشيئ بصنعه ، هكان بمترانة ما لو بني حالثًا مانه إلى الطريق ، فسنط علي إنسان همات ، قال يضمن ، كذا هما .

وإن أصابه الطرفان جنسيخًا، وقد علم بذلك وجب نسف الصنعال، وهمر الصلف، وذلك الأن اللك حصل بجائيزين إحاء اقما معتبرة والأخرى عبر معتبرة، فيندر النسف، ويعتبر النصف كما لو جرح نفسه، وجوحه رجل، وحرحه إنسان، وجرحه عبد أو سبه ومنت، وهنك بهار النصف ويعتر اللصف، كدا هن.

وإن لم يعلم في الطوافين أصابه ضمر المصف، وهذر النصف استحمداً!؛ لأنا تنقنا أنه قبيل المراسلة إلا أنا لا ندري أي الطوفين أصابه ، فيجعل كأنه أصابه الملافان السا لواحوجه إنسال ومسم وهدت ، صمن الرجل لصف الدية ؛ لأنا نعم أنه فنيل الخراجة (لا أنا لا ندري أنها فنين أي حراسة، وجماناه قبيل الجراحين، كذا هنا

1997 - رزدا أشرع من داره تعيقاً أو جناحاً إلى الطريق، فوقع، العطب إنسان محدة بعدا السدوط، فقد دكرنا في هذا أنه يضمر ، وحكاه ذكر في الزيادات أا أنه يضمن، وذكر في اللنتقي : أنه لا يضمن.

فعال في "المنتبقي": وهو بمثرتة رجل وضع شيئًا في الطويق، فيزال حن دلك الوضع، فعطب به عاطب

19871 - قال في "المنتفى : رجل أخرج من حائطاته إفريزًا، والإفريز : القطعة من النسى، معزول عنه تقول. فرزت أي عزلت، والجواب فيه أنه إن كان كبيرًا فسمن ما أمساب ذلك، وإن كان صغيرًا يسبرًا فم يضمن، لوضمن مهذا لضمن أن جصص الحائط، أو طبه من حارج.

وفيه أيضًا: عبد تاجر عليه دين ، أو لا دين عليه أضرع كنيفًا من داره ، فعطب به إنسان ، فهر في رقبة العبد في قول أبي بوسف رحمه الله ، وإن معل ذلك يغير بذن رحمه الله : إن فعل ذلك بإذا المولى ، فالضمال على عاقلته ، وإن معل ذلك يغير بذن المؤلى ، فالضمان في رقبة العبد ، ولو كان حافظ مائل مي عذه الدار أشهد عليه ، فهو على تول أبي بوسف رحمه الله في رقبة العبد ، وفي قول أبي حنيقة رحمه الله : هو عس عاقلة الولى ، وإن حمر العبد عبب أو مني فيسها مناه يؤذ الولى ، أو بغير إذن المولى ، في ضمان في فعطب به إنسان ، فلا شيء قبه ، وإن قعل المولى ذلك يغير إذن العبد ، فلا ضمان في قياس قول أبي حيمة رحمه الله .

و قبال أبو يوسف و حسمه الله : هو ضيامن في القيدس، لكني أدع الفيداس ولا الضمنه، وكمثك الواهن إذا بني في دار الوهن، أو حقر في بتراً، أو ربط فيها دايفيه بر المراطرتين، لم يصمن شيقًا.

1987 - وفيه أيضًا: إذا وقف دارًا على الساكين، فأخرجها من يده، ومقعها إلى رحل يجعل غلتها في المساكين، فأشهد على الوكيل في الحافظ المائل منه، فسقط على إنسان، فالدية على عافلة الواقف، فإن أشهد على الذي له الوقف يعنى المساكين، فلا ضمان.

1987A – وقيه أيضًا: مسجد مال حاتظه يشهد على صاحبه الذي تأه، فإذا لم يهذمه بعد الإشهاد، حتى منقط على إلسان، قالدية على عاقله .

١٩٤٣٥ - وفيه أيضًا: رحل ضرب إنسانًا، فسقط على الطريق مبًّا، ومعه مال،

فتوى، فافضارب يضمنه ، وكذلك يصمن ثبابه فتى عليه ، وإن عطب إنسان مانفنول أو بنيابه ، هإن كان حرن ضربه ، سقط سيناً ، أو سقط حياً ، فلم يستطع أن بسرح حتى مات مكان ، هإن دية الثاني للذي عطب على عافلة العائل ، وإن كان يقدر على أن يقدم ، فلم يقم حتى مات مكانه ، فكأنه جنى به الفتون .

۱۹۶۳۰ - وفيه آيضًا: ولو أن رجلا مو في الطريق، فسقط ميتًا من قير جناية أحده فعطب به إنسان لم يضمن ، لا الحبت ولا عاقلته، ولو سقط حبّا، ثم مات ضمن عاقلة من عطب به.

ومزهدُ الجنس:

1984 - رجل بمشى الطريق، مادركه مرض، فوقع مضم عليه، وأدركه ضبحف"، فلم يقسر صعه على اللهي، فوقع عنى إنسان فقتله، أو وقع على الأرض حبًا، ثم مات، فعشر به إنسان، فالصحال واجب على هافلته؛ لأنه وقع حبًا، ومثله يحتى، فإذ كان وقع على إنسان فقتله، فعليه الكعاة، ولا ميراث له منه، وإن كان وقع على الأرض، فعشر به هائر، فلاكفارة فيه، ولا يحرم الميراث، وهذا كله قول أبي يوسف ومحدور حمهما الله.

ومن هذا الجنس:

1957 - رجل عثر من الطريق بحجود له يضعه أحد فيه م أو بحجو سقط عن حائط، في بحجود له يضعه أحد فيه م أو بحجو سقط عن حائط، في يشتط على إنسان، أو سقط مينًا، فعثر به عائر، فضعان ذلك على انعائر الأول، ويجعل كأنه قتل نفسه في الطريق، فيضعن من عثر به ومن عثر فن عثر به ، وهذا انسألة تخالف المسألة المتفقة فيما إذا وقع على الأرض مينًا.

-١٩٤٣٣ - وفي اللتش): عمروبن أبي عمرو عن محمد عن أبي حنيفة رحمهم

ركان في طاء أخطب .

اللها رجن يشي في لطريق، وعمله شيء هو لاسبه عا بلسبه الباس، فعطت به إيسان. أو وقع على يعمان، أو وقع في الطربق، فعشر به يعمان، فلا نسمان عليه في شهر، س ظلك و وإلا أدال أبس من دات ما لا يستميه الناس، فهمو بحولة الحامل لم. ومضمن مما عطب به ، ولو قاد يمشي مي الطربور، فأه ركنه بيته ، فوقه مينًا على وحل ، فعنظه ، أو وقع ميةً على الطريق، فعنو به عالم ، دا؟ فيسان

قاله ولايشبه مذاو فلباس بماسواهما يربد بغوقه ماسو هماك ياصل شيئاني الطويق وقسقط منه وفعظت فإنساق وفإن هناك بمروي وكولك بنا وخب عبيكا في الظريف، فعطب به ضميل الواصع ديته على العافية، وأسار إلى الهواق، فقال: الأن له أن مجشي في الطريق واللماس لا بندمته وأساحا بتحمله في الطويق وإن كان الدأن بحمده، وَإِمَّا لَهُ وَلَكَ عَلَى أَنَّهُ إِنْ مَنْقَطَى وَ أَمِنْكُ مَنِكُ } يَصِيعُونَ .

وكلفك الرجل يسوق الدانف وبشاهما وهواو كب عليهاء فسقط عنهامعص أداتها من سوح أو خام، أو ما أنَّب فلت على إنسان وقتله، أو سفطت الداية على الطريق، أو سفط بعض أدانها على الطريق واوعريب إنساق وامات فالسابق والقائد والراكب خياميان للأثثار

\$ 19.57 - سنل محدد رحمه العمن رجل مساساه في الطريق، فاستقع الماره تو حود و فزلق الإنسان بأربك الجمد، قال اللذي صب للاه ضام إلياء وكدلك لواد ب الخمصمحة دلك، فرائز به إنسان، أو كنان ألفاء في الطريق وهو جديد، و أحد فرائق إنسان

١٩٤٣٥ - وإذا صدرت الوجيل فسنطاط في طريق مذني أو في طريق اخت منش الخرمق مكة وافعضت بدوستان وافران كبان فبعل الذلك على للحبحية وحبيب بوراكتمي والدواب، فهو فعامن، وإنا فعله يمة أو بسرة من الطويق حيث لا يمر الناس. علا ضمان حرالله أعلنو

١٩٤٣٦ . وحل وصع موة في الطويق، وفيها ريت، أو بين فيها شيء، ورحل أخر وضع جرة أخرررهي لطربق أبضك فتفحرجك إحداهماء فأصابك الأحري فأنكسرناه قال ضمن صاحب الجره لئي لم بتلاحرج قيمة اجره الأخرى، ومتر الزيت الذي فيها ؛ لأن القائمة التي وضعها صاحبها، لم يكن لصاحبها أن يصعها في الطريق، قصار جانبًا بالرضع، وهي في الكان الذي وضعها فيه، فهي كحجر وضعه في الطريق. فعطب به إنسان، وهناك يجب الضمال، فههنا كذبك .

وأم صناحب الجوة التي تدخرجت لا يضمن شيشًا؛ لأنه لما زالت الجوة عن الموضع الذي وضعها فيه خرج فعله من البين، فخرج من الضمان ذكر تسألة في أنواهر الله رستم أني أنحو المختابات، وسيائي بعد هذا رواية أبي يوسف وحمد الله مختاه ولو تدخرجتا لا ضمان عني واحد منهما، ولو مامت إحداهما، فضربت على الأخرى من غير أن يرول عن موضعها الذي وصعها فيه ، فانكسر ما أو انكسرت المائلة أو الغائمة، فعلى كل واحد منهما ضمان ما الكسر بجرته ؛ الأنهما لما لم تزل عن قلك الموضع بقى مصافًا إلى فعل الواضع .

حكى عن الفقيم أبي بكو البلحي: أن الجوابن إذا كانتا على طويق الجاده، فكل واحد منهما فعامن من قبعة حوة صاحبه في الأحوال كمها إذا فلحرجت إحدامها، تصلمت الأخرى فلكمونا.

أما إذا غنوف أحدهما من الحوص بجرته، ووضعها على اللطاء ثم حاد أخره قاغشوف بجوته، فوضعها على الشف، فشدحرجت الأجرية، فصدمت الأولى فانكسرنا.

قال بعض الناس: الضمان على صاحب الأحيرة

وقال بعقهم: كل واحد صامن من قيمة جرة صاحبة.

وقال بعصهم: الضمان على صاحب اجرة القائمة على كل حال.

و الأصل في جنس هذه المسائل أن من وضع شبقًا في مكان، قعطب به الني، إن كان له حق الوضع في دلك المكان لا يضمن الواضع ما عطب به سواه عطب به ، وهو في ذلك الكان يعد، أن عطب به بعد ما نزل عن ذلك المكان، وإن به بكن له حق الوضع في ذلك الكان إن عطب به وهو في ذلك المكان يصمس، وإن عطب به بعد مد وال عن ذلك المكان، إن كان الزوال بزيل كما لو كان وضع حجراً، فهيت به الربع، فأصاب شبئًا تكسره، أو سال الماء، ورقع الحجر، فأصاب شبئًا فكسره، فلا ضعاف لا لا جنايته قد زالت بالماء والربع، وإن كان الزوال لا عزيل كما في الجرة، إذا تدحرجت، فقيه اختلاف بين التقدمين والمتأخرين، أما اغتلاف المتأخرين ما ذكرنا، وأما اختلاف المتقدمين: فقد ذكر البقالي: إذا وضعا جرئين على الطريق، فقد حرجت إحداهما على الأخرى فاتكسرنا، ضعنا عند أبي يوسف رحمه اثده وعن ("محمد رحمه الله: أنه يضمن صاحب القائمة لا عبر.

وعن الفاضى الموهلي قال: سئل عمن وضع جرة في الطريق، فجاء آخر، فوضع أخرى، فوضع أخرى، فوضع أخرى، فوضع أخرى، فسال من الأولى، فابتل المكان، فوقعت على الأخرى فكسرتها، فقلت الأدرى، ثم سألت محمداً رحمه أنه، فقال: لا أدرى، ثم قال. لا يضمن، ولو وقعت الأولى على الاخرى، ضمن صاحبها.

1937 - وضع لمينًا على الطريق، فتفرت عنه دايته، فقتلت رجلا، فلا ضمان على الواضع إن لم يصيبها ذلك الشرء، وكفا الحائط المائل إذا تقدم إلى صاحبه، فسفط على الأرض، فنفرت عنه دابته، وقتلت إنسانًا، لا ضمان عليه، إنحا بضمن صاحب الحائط، والواضع في الطويق إذا أصاب الحائط شيقًا فأتلف، أو أصاب الواضع شيشًا فأتلف.

19874 - ذكو تسيخ الإسلام في شرح كشاب الجنايات: في باب الحفر لكل مساحب الدار الانتماع بغناء داره ما ليس لغيره من إلقاء النظيم، والحطب، والحطب، وربط الدواب، والغمود، وبناء الدكان، والنور، ولكن يشوط السلامة، والجواب في الاشت فدع بغناء الدار من إلقاء النظيج والطين والحطب وربط الدواب، كسما ذكر هنا صحيح.

أما في بناء الدكان والنور: فعلى النفصيل إن كانت السكة نافقة، فالجواب هكذا، وإن كانت السكة نافقة، فالجواب هكذا، وإن كانت غير نافقة، فليس لأحدمن أهل السكة أن بشرع كنيفًا أو منزابًا، أو يبنى فبها شيئًا إلا بإذن جميع أهل تلك السكة؛ لأن مثل هذا السكة تكون مثلًا لأهلها عادةً، فتكون مشتركة بينهم على مذا التقدير، فلا ينفرد واحد منهم بالتصوف فيها، هكذا ذكر هي أخام الصغير أفي كتاب الجنايات.

⁽١) هكدا في ظرف وم وكان في الأصل أعبدا مكان أعراً .

وأما الكلام في الهلاك بالتلج الرمى بأن راق به إنسان، أو دابة، فقد ذكر محمد رحمه الله في أخر جنايات "كتاب العبون"، وفصل اليلواب أيضًا، وقابل" إن كانت السكة غير نافذة، فلا ضمان على الرامى، وإن كانت نافقة بصبح الذي رمى بالثلج جعله مقيدًا اشرط السلامة، وهذا لأن السكة إذا لم تكن نافلة، فهى مخلص لهم، فلم يكونوا متعدين، وإذا كانت نافقة، فغيها حق العامة، فكانوا متعليل في رمى الثلج.

وقال الفقية أبو النبت وحمه اقه: وهذا الذي ذكره محمد وحمه الله جواب القياس و ونعن مستحدن وحمه الله جواب غير ونعن مستحدن و مقول: لا يجب الصمان عليهم سواء كانت السكة نافذة أو غير نافذة و لأن فيه عموم البغري، وإنما أجاب محمد وحمه في بالخمان في السكة المانفذة الأنه لم يكن عندهم في الثلج بلوي عاملاً !! لأن الفلج يقل في بلادهم، وأما اللوي في إلقاء الطبن وربط الداية، ووضع الحطب، قالا بتفارت بين بلد وبلد، قالا بتقارت بين بلد وبلد، قالا بتقارت بين بلد وبلد، قالا بتقارت بين بلد وبلد، قالا التباس كما دكر، محمد رحمه الله في الجامع الصغير ".

وفي العيون : أنه يكون مقيدًا بشرط السلامة.

وبعض مشايخ زماننا قالوا "إن فعلوا دلك بإذن الإمام ، أو كانت" السكة بسال يلحقهم حرج عظيم ينقل التلج حتى عرف الإذن بإلقاء النظج، وتركه دلالة، و الحواب كما قال العقبه أبو اللبث ، وإلا فالجواب كما ذكر، محمد رحمه الله.

ويؤيد هذا ما حكى عن القفيه أبى القاسم: أنه سنن عن بلدة ذات ثلج، ورجما يكثر الطين في الطريق، عائقي كل واحد بفناء داره، أو قرب داره حجرً، وضعفل به إنسان قال: أحب إلى أن يكون ذلك بإذن الإسام، وإن قمل ذلك مغير إذن الإسام، والقاس أن يجب الضمان.

19279 - عبدتر جل نام" في طريق المسلمين ، أو تعد، ثم أعنقه مولاه، ثم عثر به إنسان ومات، فالضمان على طائلة الولى ؛ لأن النوم مستدام، والقاعود كفلك،

⁽١) مكنا في الأصل، وكان مي سيره: أحامًا مكان أعامة .

⁽٢) مكذا من الأصل، وكان مي طاوت وم كان أمكان كانت

⁽¹⁸ مكماني ظاوم، وكاناني الأصل وف أقام .

ولهما يصرب لهما مدف بقال " تأويوت في ديوت وما بني مستدار كان للإدارة حكم الإساء ، فكأنه أيسا للوم والقعود بعد العنب، وتوكين كتلك ادن لحرب مسافدا والا بالنوع والقعر دعى الطويز يصل مانيا لشعم طريق السلمين، وموجب سابة الملتق على ماقاة غالي .

ولو كان العبد عشى أن العديو، فرائع مناكسو رجانه ، ومبار يحرب لا يدار على النابرج من مكام ، أنو اعديم فرائع و الكام و مناكسو رجانه ، وعمل المولى قبسة العدد الورثة العبارة منا مكام ، أنو اعديم على المولى قبسة العدد الورثة العبارة الدارة و أنكل وجانا العبل الديل الدوام عليه الأوال احتياره بالمحال العبل في العارش وإلى كان المرائع في العارش وإلى كان المرائع بين العارش وإلى كان المرائع بالمحال المعارف العبل المحال ال

و مات، فعلى الوعدة و قدى الطروق، هو نده تم أصفه مه لاه مام عاربها إلى ان و مات، فعلى الوعدة في عاربها إلى ان و مات، فعلى الوي قيمة العد الويدة العالم بها الان انعيد هذا إلا معرف حمياً العمل الإنقاف الأو فعله الإيقاف و قامة و توفيد الدامة و مكنها فعل الدامة و الإيقاف المن المسالم، فيحمل كالمشي بعد الإعشاق، فلهذا العبار جاسا سعى الإيقاف، وهو لي تلك الحال عموك تلمولي، وعد تعلم علم عصم المولي على وحد الويد مي نظرف، على وقوفة علم المتدام، فيجمل كالمشي ووقوفة علمة و الديد في الطرف، ووقوفة علمة و الديد في الطرف، ووزائل، وإذا عالم بيجمل كالمشي

٩٩٤٤ - ولر قسط رحل عدد الرحل عرضة في الطريق. بدأ له تعدم والام الم عشو به رسان و فعية الحافر على من قمط و مراساتي الطريق و الأن الومي في الطريق حيومه و وسويتمكن العبد من المحول بعد العني ليصير كالشفي للجناية بعد العنز و

40 رقى ص الخالفيد

فيقسح به حكم فعل الرامي ، فيكون موجب الجنابه عليه ، فيبقى المعل مه جنابة معتبرة، حتى لو كان العبد مع القماط يقدر على الذهاب، ثم أعنته مولاه، قلم يذهب حتى عشر به إلسان كان أرض الجُناية على مولاه، ويجعل مقامه في ذلك المكان مه القدرة على الذهاب جناية سندأة منه كأنه أنشأ القعود بعد العنق، فيفسح حكم فعل الراسي، ولو كان أجلس الديد في الطويق من غير رباط ولا فيماط ، ثم أعنقه مولاه . ونويبوح عن مكانه حتى عشر به إنسان وحب أرض الحابة على مولام الأنه مختار في القاوفي دلك المكان، فيحمل درامه عليه بمنزلة ابتداء لجلوس بعد العنق، فيمسح فيه حكم معل من

١٩٤٤٠ - وذكر ابن سماعة في موادره عن أبي يوسف رسمه الله . وجل وصع جرة على طريق، فنحرجتها فريح، ونحتها عن موضعها، فعطب بها إنسان لم يضمن، والواتد حواحث الجرة بنصبها من عير أن دحرحتها الويح، فعطب بها إسبانا بصبين، وهذه الروابة تخالف روابة اس رسم الني تقدم ذكرها.

الفصل الخامس عشر في مسائل المسجد وبناء القنطرة وحفر البئر

1988 - قال محمد رحمه الله في الجامع لصنفيس في المسجد يكون للمجد يكون للمنبوة ، في المسجد يكون للمنبوة ، في المسجد يكون للمنبوة ، فيحلق به قنديلا أو يسط فيه بوادي أو حصاء فعطب به إسان لا فيء عدم ، وإن كان الجاعل أن من غير العشيرة ضعن ذلك كلم هذا هذا هو لقط الكتاب .

وفي الأصل بقول، وإذا استفر أهل المسجد في مسجدهم يشر الذه الطرء أو علقوا فيه تناديل، أو وضعوا فيه حيا يصب فيه الله ، أو طرحوا فيه حصاء أو وكبوا فيه بهاء أو طرحوا فيه حصاء أو وكبوا فيه بهاء أو طرحوا فيه عصاء أو وكبوا فيه بهاء أو طرحوا فيه بوائد ، وذلك لأنهم مسيئرت، وهو غير متعدين في التسبب فالا يصمنون ما نولد منه فياساً على ما قو أحدثوا دمت في أسلاكهم، وإلى قناد إلهم غير متعدين في النسبب، وذلك لأنا تدبير المسجد فيما يرجع إلى عمارة المسجد ومصالحة إلى أهل المحلة، ولهذا قالوا: لو وجد في هذا المسحد فيل، والذائدية والفائدة على أهل المحلة، الالان المسجد قت رأيهم وتدبيرهم، ولهذا قالوا: بأن غير أهل ولهذا كان نصب المؤذن والإمام إلى أهل المحلة أن يميدون، ولم سلى أهل فلعلة لا يكون المسجد في مسلوا تاباً بجماعة، وإذا كان الرأى والندير فيما بتصل بعمارة المسجد، والمالك إذا أمل المسجد في ملكه شبئاً من هذا، لم يكن متعدل، فكذلك هنا.

وأما إذا أحدث هذه الأشباء غير أهل المحلة فعطب به إنسان فهذا على وجهين: إما إن أحدثوا ذلك بإذن أهل المحلة ، أو بعير إنفهم ، فإن فعلوا ذلك بإذفهم لم يكن عليهم في ذلك صمان ، فا لأن معن غيرهم بإذفهم كفعل أهل المحلة لأنصمهم ، ألا ترى أنامن حفر بنراً في طريق المسلمين بإذن الإمام، فرقع فيهاإنسان لم يضمن كما لو حفو

(١) هكذا في شاء وكان به رفيدوم . الجاني با وكان في الأصل: " الجاني ا

الإمام ينفسه، أساإذا فعلوا ذلك مغير إذن أهل المحلة إن أحدثوا بناه، أو حقروا بشراً، فعطب فيها إنسال، فإنهم يغسمنون بالإجماع؛ فا دكرما أن أهل المحلة في حق المسحد بمنزلة الملاك، فيكون عير أهل المحلة بمؤلة الآجائب منه، والأجنبي لو أحلث شبئًا من هذا في ملك غيره بذير أمرء كان صامنًا، فكذلك علما

فاما إذا وضعوا حُبّا ليشرب منه الماه أو سطوا حصيراً الويوارى وأو علقوا فتلايل بغير إذن أهل المحلق فتعقل البنان بالحصير فعضب أو وقع القنديل أو أحرق ثوب إنسان أو أخرق الوب إنسان أو أخرة أو أخرق أوب إنسان أو أخرة أوب إنسان أو أخرة أوب إنسان أو أخرة أوب إنسان أو أخرة أو أخرة ودعيا أن أن هذا فعل يستحق به التواب وما يستحق به التواب المناجز أن يتعلق به الضمان والأن الناس في الصلاة في المساجد شرعًا على السواء وبسط المصير وتعليق القناديل ووضع الحب للماء من توابع الصلاة محتاج إليها لأجل الصلاة، ثم أهل المسحد لا يضمنون بهذه الأخياء، فكلا غيرهم بخلاف المبنو والبناء؛ لأنه لا محتاح إليهما لأجل الصلاة، فلم يكونا من توابع غيرهم بخلاف المبنو والبناء؛ لأنه لا محتاح إليهما لأجل الصلاة، فلم يكونا من توابع

وأبو حنيفة رحمه الله بقول: فعل ما لبس بملك له، ولا هو داخل تحت ولايته، فيضمن ما تلف به كما تو حقر بتراً لمصالح للسجد، وإنما قلنا: ذلك لأن التدبير والرأى في مصالح المسجد للعشيرة لا لغيرهم، ألا ترى أن غير أهل المسجد لو فعل شيئًا من ذلك كان لأهل المسجد أن يمنعوه عنه.

وماقالاً: إن هذا فعل يستحق به الثواب.

قانا: قوقال: قائل لا يستحق به النواب على قول أبي حنيفة رحمه الله لا يبعد على آن هذا يشكن عا إذا وقف إنسان في الطريق لإساطة الأذى عن الطريق أو لدفع الظلم عن غيره فعطب به إسان يضمن وإن كان يستحق به الثواب، وما يفولان: بأن الناس في الصلاة في المباجد سواء شرعًا، قلنا: ليس كذلك، ألا ترى أن أهل المسجد لو صلوا فيه بجماعة ولو كانوا في العملاة سواء لم يكونوا في هذه الأشياء على السواء

⁽١) ركان ني أظ: تتعلق.

قوله: هذه الأسباء من توامع العدلاة، قالما مشكل بحقو المتر ويصب المؤونية، فإن ظل لاهل المسحد لا تغيرهم، وكل ولك من توابع الصلاء.

قال الشيخ الإمام تنمس الأنمة الحلواني وحمدالله الكثر مشايحنا أحدوا لشوتهما في هذه الممكنة وعليه الفنوي.

و في المنتفى ٢ ووافة مجهولة، وإذا فرش لرحل فراشًا في المسجدونام عليه. فعمر رجن بالبائم، فلا عممان، ولو عفر بالفراش، عهو صامن، وسيأس بعد هذا إن شاء الله عن أبي حبيعه رحمه الله مسألة الغار بالنائم بخيره، هذا

1988 . وهيه أيضًا رواية مجهولة: إذ سي مسحدًا في طويق السلمين يغير أمر المعددة، فعطت الرجل معالفات فهو ضامر إلى قول أبي حياءة رحمه أقد وكذلك قرل أبي موسف رافعه الله إذا كان في طريق الأمصار حيث يكون تصييفًا وإضرارًا، وإن كان في لصحراء محيث لا يعمر بالطريق عبر أنه في أفتية المسر، قالا ضحال عدد استحيالًا

وفال أنو يدسف رحمه الله: لو أن وجلا أخرج من داره مسجدًا أو بني كان أه لي الناس من أهل المعلة وغيرهم بإصلاحه وإلقاء لوازيه والإسراع، وليس لأحد أن يشوك فيه " إلا يُدد،

وعي أبي يوسف واسمه الله أيضًا : يرواية بشير عن أبي حليمه وحسمه الله الأهل. المسعد أنا بهدموا مسجمهم، ويجددوا للاهاء واليس لعيره أن يقمل دلك يلا يرضاهم

قال الشيخ الإمام الأحل شمير الاشمة الحلواني وحمه الله: أكثر مسايخته أمقوم منه له في همه المسأله وعلمه المهاي.

1918 - قال فيه أيضًا، إذا فعد الرحل في السحد لحميت ، أو نام ديمه أو قام همه لغير الصلاق أو مراهيه ما خاجة من الخوالج، فعاريه إنسان، ومات قال أبو حشفة رحمه الله الله صامن، وقال أبو يوصف ومحمد والمهما الله الأساد عليه إلا أنا يشي فيها على إساد .

-...

وأما إذا فيعد سياوه بأن كان منظر المبالاة ، أم قعد فلسوسي ، أو لتعليم الفقه ، أم المرافقة ، أم المر

وقال بعضهم الايضسن، وإليه دهب أبر عباداته لجر جالي، فأما إنا كان يصلي، تعدّر به إسمان، وإنه لا غدمان عليه، سواء عملي النظوح أو الد ضرع وأن الطوخ يصم فرصًا بعد الشروع

يهما بقرلال إن القاود في الساحات لا المباده أده ن فيه شرعًا، ألا فرق أنا أهل السنة كانوا يلاز مون المسجد، وكامرا بسمران في فلت، ويقحل فود عاليس فيه مالله، وقم مُرا أن اللي علاج كان يتعهم من فلت، والعلس على أنه مأدران شوعًا العالمي لأحد أن يسهم من ذلك، وخلاف الشمود في المطربي والأنه غير مأدودا به شير عكم الأثرى أنه يمع من ذلك،

الا الا الله الده الله الده المحافظ في فيودكان لا للعبادة لا عبر الديار الخااف في التصابي، فالكلام بهما فيه أطهر الرفات لان عا حد كما بني المبلاة من الذكر الله تعالى اللاعتكاف ميه الطالب تله تعالى الرفي لبوت افرا لله أن أرفع ويُذكر فيها اسمه مسيح له فيها بالقالم الأصاب الله وقال الله تعالى الرفوس افرام مهل مع مساحد الله الأراك فيها السيد الإسلام وقال تعالى الرفائش ماكفران في المساحد إلا الله وقال الله يهي المنظر للصلاء في السيلاء مادم ينطرها الله أنت أن السحد كساس الإقامة

الاستورانالور الأوالا

²⁰⁰ من والعرب الأولاد

⁽٣) سورة البقرة الأبعاد ١٨٧٨

⁽³⁾ اخراجه البحري في السحيات (107, 107) (107 - 100) (198 - 100) (198) (19

الصلاة بنى لاقامة هذا القرب فيها، وإجماع "أنه لو عثر به يسنان حال إقامة الصلاة فإنه لا يصمى: الله أقام في المسجد ما له إقامت، فكذلك إذا قعد في المسجد (أفامة ذكر الله الدل، أو للتدريس ، أو لانتظار الصلاة.

وأبو حيفة وحمه الله يقول: بأن المسجد إغابي للصلاة، ولذكر اسم الله تعالى، وما يكون من القرب، فأما لم يين داة مودفيه للمحديث، ولا كالرم، فإذا تام فيه، أو فعد للمحديث، فقد شغل المسجد بنا لم يوضع له، فإذ تولد منه ثلف كان مضمولًا، وإن كان الاجدم حنه في الابتدارات بقد من الابتداء كما الرجاس في الطريق للاستراحة بأنا عين"، فعضر به إسمان فلمات، يضمن وإغابضمين الأنه شمل الطريق عالم بوضع له، وإن كان لا يمنع من فلمات إيشر فيه، أو بناء الدكان فيه، ومع هذا إداعش به إنسان فسمات، فإنه يضمن إدام على قول من قال: مأنه لا يضمى عمده إدا جلس عنده للعبادة؛ لأنه شغل المسجد عاله غلمة فإن السحد عاله شغله، فإن السحد كاله شغل المسجد عاله غلام، فإن السحد عاله شغل المسجد عاله شغله، فإن السحد كاله

فأما من قال: مأم يصبعن سواء كان القعود للعبادة أو لغير العبادة يغول: بأن المسجد في الأصل إقابتي لإقامة الصلاة، ولم بين الإقامة هذه الأغياء بدليل أنه إذه ضاق المسجد على المصلى كان للمصلى أن يرعج الفاعد من موضعه حتى بصلى فيه، وإن كان القاعد مشتعلا بذكر الله، أو بالتدريس، أو يغواءة الغرآن، أو بالاعتكاف، ولو كان السجد دائيا لهاد الأذباء المريكي لغيره أن يرعجه عو ذلك، ألا ترى أنه لما بني للصلاة

^{10.10} حسيب (۱۸۹۵) وقر دارد في اسببه (۱/۱۵ حسيت (۱۹۹۸) وقي ۱۸۸۱ حسيت (۱۹۹۸) وي (۱۹۲۸) و المدين (۱۹۲۸) وي (۱۹۲۸

¹¹⁾ مكمًا في عروف وم، وتنان في الأصل: والإحماع .

⁽۲) وکنان می مساوم . عنی . .

الم يكن يخ حر أن يرعج مسابق عن مكانه ، كالطرب لل أعد للمراور إدا ضباي مطريق على الناس إيس فليعض برعاح البعض وها الفاتوان بأن لمدي يريد المسالاة أن يرعج القاعد عن مكانه وإن كان القاعد استمال المجادة كنيا له إرعاجه إذا قان القعود الغير المجادة كنيا له يوجع المجاد الموين لهذه الأنبياء ولكن شاعلا المسجد عالم يوجع المجاد له في الأصل، فيكون مدحل له يشرط اللسلامة الالاعمود في الطريق الاستراحة وحدو المشرة والعدادة والع

و أما فوافهم " مأن القمود بينج لدوم والحدث بدين ما قدر، فنانا، معم صاح م والكر بشرط السلامة ، ألا برى أن الانتماع بقياء داره بريط الدالة وغيره مباح ، حتى لا يكون لأحد أن يمامه من ذلك إداكان لا يصر بالذاب بومع هذا إذا عشر به رست كنان مضوراً علم.

1988 قال محمد والمعالمة في الجامع القدامين الافي رجي يحمل فتشاذعلن مهر يعير إدر الإمام فسر علميه وحل متعمداً ، قبلتم فيعطب ، قالا فيسان عنيه ، هكار دي المداكة اعتال

و اعتبار أن هذه المستكة هلي و صهيل. إضارًا، كان لهي علو كا كه ، أو ثم يكن محلوقة له ، فإن الله عنواتُ له ، والإصامان عليه ، وإن صله مستداً ليتلف ؛ الأنه صر مناما في علمًا التسبب

وإن نم يكان لنهر محموقًا لما فهما على وجهون، إن كان نهراً خاصا لأقوم م محموض من دلا صدت عليه إن كان بعد الروز عليها، وإن لد بتعيد ثرور عليها، فهو تسامل، وصدر الجواب فيه كالجوب فيما إن حقر إناكان ماك إنسان، ها فع فيها إسان وعلى فياس ما كاما قبل هذا في مسألة الأس ينامي أنه إذا أنا يحد طريق أحر ير حيم، ومرضعاً بغير النهر أنه يصمى ، وإن تعمد المتنى عليه، فأما إذا ثنائا جواً عاماً جساعة المسمدة، وتدفيل ذلك بغير إذا الإمام، فالحاسات في خاصوات فيما لو تصب و سال، أن قبط ذعلى من خاص لاأقوام محصوصي، ويكد ذكر في خاص الرواية،

ور وای من أني يوسف و حدمه الله في تميز روايه الأصاب أنه إذا كان النه و عامًا. الجساعة فسلمين، وله لا فسسان علي واصح القنطرة والجمر، سواه علم المالس بلمات أو

الميعلم

و جه ما روى عن أبي برسف و حمد له في عبو رواية الأصول و مواله أكام حسبة في موضع له فيه حق، ولم ينطق على عبده حما له، فوضت أن لا يضمن سالياته فته فياسا على منا لو يسط واحد من اهل المحة حصيراً في النسجة، عنطاب أنه إسبان فوالت، وهادناً على ما أو حدر متراكي الفاور التي أيدت عرالا من معيورات الراعم، فوقا الراعم، فوقا المواجع لوقع فيه إسال فيات

واف قال : رنه أمام اختسبه الأرار صلع الفنطرة حسيده وباد يدت كالانسان إلى تعلقه ويناب عليه في موضع له حق الان النبر العالمة الشلمين ، فيكوب لواصلع النبطرة لبه حقد والمربعيات حقّه على غيره مما قض ، فيما حق الناس في المرور ، وقد الحبي هذا الحق عاصلع الاأنه بوزه مخلاف النبر العام الأرابة الإحقاد ويتحلاف ما لو حفر بشراعي محر الناف مدير إدر الراسم، فإنه تصمل الماء قم عنه إسالية وإراد كان حفر الدائر حتى سفى على غيرة بحلاف ما نحر فيه على دلك في موضع أدافية حق، الأنه قاصلع أبطل حق الشراء على المس

وجه مدذكار في طاه الروايد، وهو أنه الراقام حسية في موضع له فيه حو له إلا أنه فوت عاص م حفة على غيره ه وإلا الدائر و الصاحدة في المسلم على الأنهار العظام اللاسام، وقد أيطل على المداهد على الأنهار العظام على الرائدة مغير إفله، فكند حناية بهما الاعتبار ، وكان عبرانده أو حديث إلى العام لسقى سيا الرق على الناسدة فلمل و وإذا فالم ما أنسم حسسه الأنه حداية من حسبت إله العثل عن الرواز على الناس، وأبطل الرأى و المناسبة على الرائد على الناسة المناسبة على المناسبة على المناسبة على المناسبة على المناسبة والم يعطن حفا على المياسة والديم يعطن حفا على المياسبة والديم يعطن حفا على المياسبة على المناسبة على المعال على العال المعال المناسبة ال

فياس مساكتنا مرز تلك المسأنة أفالو سيط أحمصير واحد من مير أهل المحمة بخلاف

فالما فكدا في ظاء وعلاز في الأصل وموف أأ فلعمل

ما لو حفر متراً في الفازة التي تسبيت بمار الناس، وظلك لأنه آفام حسبة ولم يفات حقا على عبيره؛ لأن لانتفاء بالأرض الموات حاصل بإذار الإمام، وهو قوله ﷺ؛ عمل أحيا الرضَّا موانَّاهُ """، فهي له إلا أن أن حويقة وحمه الله يقول؛ فهي له منفعة لا وقية، وهما يقولان: منفعة ورقبة، وإذا كان كذبك فيسا صنع تعريفونت حقَّ عني الإساء، فأسافي ممسألتنا هذمام يرد الإذنامن لشرع ينصب الفناطر علي لنهبر العبام، إما وردفي الانتفاع بالأرض الوفت، والأرضى لموات ما انقطع عنه مصدة الناس، فأما مذكان منتعاً به لا يكون موانًا، فيكون نصب الفتطرة حاصلا بغير إذك لإمام، والتطريب ما ذكرته.

١٩٤٤٧ - وإذا حضر الرجل بتراً في طريق السلمين في غير زمانه، فوقع قبيها بممانيه ومات من الوقوع أجمعوا على أبه لا قصاص على الخالب وأجمعوا على ابه تُجِبِ اللَّذِيةِ عَلَى عَنْقَتُهُ وَ لَأَجِبُ عَلَيْهِ الْكَفَّارِةِ، وَلا يَحْرُمُ عَنْ السَّرَاتُ عَنَانَ خيلافًا المتنافعي رحمه الله ، والقياس أن لانجِ اللهة أيضًا كما لا نحب الكفارة ولا يحرم عل لبرات؛ لأن هذه الأحكام عنقت بالقبل شرعًا، أما الدبة والكفارة قال اله نمالي: ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَّا فَصَعْرِيرٌ رَفَّهِ مُؤْمِنَة وَدِيَّةٌ مُسْلِّمَةٌ إِلَى أهله ﴾

وأما حرمان الإرث فالزعليه السلامة فلابرت فلتار بعد ما يحب الدقوةا الا

⁽١١) هنَّفد في ظارف، وقان في الأصل وم: أمينه ..

⁽٧) أخرج، المخاري في أصحيحه (١/ ٨٩٣ تعليقُ والسائي في الكبري (٣/ ١٥٤ والي مامد في الطبقات (/ ٢٨٤ وهي ١٠٤/٢ أيتك)، وذكره الهيشمي في أمحمع الزراك ٤/ ١٩٧ وابي حجرهي الفتح ١٨٤٥ - ١٩٠١مي الإصابة ٢٠١٢٠ ، وهذا حديث أخرجه أنصابان حيان في أصحيحه (١١/ ١٩٤ حديث (١٩٣٠) و(١/ ١٩٤ حديث (٢٠٣٥) والضياء في أ الأحاديث المحتارة (٣/١/٦ مديث (١٠٩٦-١٠٩٨) والبيسقي في الكيوي (٩٩/٦ مديث ١٥١٢١٨) والعارفطني في استنه ١٣٠٠ منديث ١٩٤٥) والتساميعي في المستده ١١٤ / ٢٢١ وأبو دارد في منه ۱۷۸/۳ واقتمانی فی انگیری (۴۶/۳ ؛ حدیث (۲۵۷۵) و امراز می امستام ۱۸۹/۱۵ حديث (١٢٥٣) والطبراني في الأوسط ١٩٠١/ حديث (١٩٠١) وأحمد في المستدم ٢٠٤/٣ حميد (۱۹۳۱).

⁽٣) أخرجه القارس في أحسنه (٢/ ١٧٨. ٤٧٩ حديث (٢٠٨٠ و٣٠٨٠) وأحمد في أحسنه (١/ 14 عديث (٤٦٦) والربيع في المسند - ١/ ٢٦١ عديث (١٦٨) و الداريطي ١٢٠ (عديث (٣) والبيغي ٨/ ١٣٣ تعليقًا وفي ١١٠٦ حديث (١٢٠٢٥) وإن عبد فتر ص التمهيد ١٢٠/ ٤٤٥

والمعلق بالشوط لايجب قبل وجرد الشوط يتسامه والهربوج بدمي الحفر الفتل متسامه لأنه اتصار بالواقع أتر فعله وهو العمق لاحقيقه فعلمي فإن حقيقه فعله احسري والخمر الصلق بالأرص لا بالواقع، فمن حيث إنه انصل أثر فعله بالواقع كاذ قائلا، ومن حيث وبعالم يتصدريه حقيقة فعله بدايكيا فائلاء فكالدفائلا ماء وجددون وجد

والدليل عمراني الحاهو فاتراس رحمه دوي وحمه أما أحمعنا على أن الحمم أداكان في ملك الحاتي، موقع فيه إسمال فعات، لا يضمن، ولو كانا الحاتي فذلا من كان رجه كالبائم كالايميس، وإلا كالامر ملكه كالرامر الماكان فاللامن كل وحيه، يصيم الذا أصاب إلسافًا مواد ذان الومن في ملكه أو عبر ملكه، وكان أكب على النابة إذا وطائل ومسانًا بهذها أوالم حميده كان صامنًا وإن كالبت العالة ليس في ملكه؛ الأبه قالوا من كال وحده فإن فعاد اتصار المفاول. وهنا للأجيمها الله لا يضمن إذا ذان الحمر في ملكون والأن الحافر لبس بقائز من كل عجه، وإدالم نديث القبل من كل وجه لا بيست حكمه، وهو الكفارة وحرفته القبرات دن فضية ما تكرما أن لا يثبك الحكام الأخر وهو الليما لكنا تركنا هذه القضية في حق وجوب البية بالاجماع، بالصوص، أما الاحماع قاران الأمة أجمعت على وحوسه فدية على المست

وأطاعتهم وحرز فالإن الصحمة رحم القاعمهم أوحا باللشابيان على الباحديد والناحس مستنده وأوحمو الدية على العاقلة وإدالم ينصد بتلقشول فبعا العماقلة حاندة فالدوالا أنرافه الهمياء النصي الوارد بربج ماء اللبية على المسيمياء وإنه قاشي من وجها دول وجوم الراحة الذي ميناء والقرة أجب عرامة على البلك لا حرور عار الفتل حترالم بتعادد بتعادد اخزاء حتى لو أكراء جماعه على فترا واحدالا تحب إلا ديه واحدة بالقنال ووحب عندما عني العسمي والمعندي لا يكون واردا دلالة مي حق حمر ممان الميدات والكفارق وحرمان الميرات الكفارة يحمد جراء على الفتل مني تعا فابتعه فالفنل وإلا كال الفتوال والجناء وحراه القنز إبجب عقامة من رحه و العقومات عا يحماط في هرامها ماهمراه الكديرة موجرهان البرائك إلى ما بقاعصيه المياس والقيمس أن لايكبت اختشرها لم يتوسيه

وهذا إذا وقع من البشر، ومات من الوقوع، وأما يذا لم بحث من الوقوع، وإنما مات

في الشراحمًا أو جوحًا على يضمن الحام ، فم يدكو محمد راحمه الله هذا في الكتاب.

طائراً: وقد نكر أبو يوسف رحمه الله في الأمالي خلافًا، فقال: على قول أبي حنيفة رحمه الله: لا يفسن الخافر مات عَنَّ أو حوعًا.

وفال أبر يوسف وحمه الله. إن مات جوعً ، فالجوب كما قال أبر حنيفة وحمه الله : فأما إذا مات غمّ ، فإنه منسب الخافر ، وذهب في ذلك إلى أن لعم إنما طفه بسبب ضبق المكان وظلمته حصلت بسبب اخفر ، فما طفه من الغم بكون مضافًا إلى الحمر أيضًا ، ألا ترى أن شراء الغريب حمل عنافًا والعنق بثبت بالملك ؛ لأذ الملك يشت بالشراء ، فما ينسب من العنق يكون مضافًا إلى الشراء ، فكالمك هذا بحلاف الجوع ، قاله ما خعه بسب ضيق المكان وطلمته ، ألا ترى أنه يلحقه ذلك وبن المركي المكان شبغًا ولا مظلمًا ، إما خقه مي حهد لا من حهة الحافر .

وأبو حنيفة وحمد للديقول: هما ما كان لحقه من اللام مضافة إلى الحافر إلا أن هذا. لايكفى لوجوب الفصحان إدائم يؤثر الوفوع بهد أنوا كمنا لوحسس رحلا في الشرحتي حات غمّاء فإنه لا فسمان عليه، فكذلك هذا بحلاف ما نو مات من الوقوع في الشر أو حوجه الأن أثر فعاله وهو العمل أثر في النفس الواقع، بخلاف ما نجز فيه .

ثم هذا إذا كان الحمر من الحافر في طريق للسلمين، قاما إذا كان الحفر في بداء داره فوقع فسها إنسان فسات على نفسس ؟ إن كان الفناء لغيره مكوم ضنعت ؛ لأن فناه الغير في حق الحافر ووسط العاريق سو مه فأما إذا حفر في ضاه داره إن كان الفناء ممنوكا له، أو كان فه حق الحفر في القديم، مكذا ، جراب لا يصمن وإن كان سساً الأنه غير متعد في لتسبيب وإن لم يكن له ملكم ولكن كان لجماعة السلمان أو مشتركاً بأن كان في سكة غير بادارة، فإنه بضمن ، لأنه سبب للإنلاف وهو متعدلًا، فيضمن ما تولد منه.

قال في المتنفى: فناه دار الرجل ما كانت داره يحتاج إليه ، وإلى الكان في عرض سكته ، أو أعرض عنهساء وإذا أمر رجل رجلا أن يحفر له بتراً في أصل حائظ حاره وفنامه: فهدا كله فناء الأمر ، وفيه جاره الذي هو فناه له، فهر فناهضم، وإن كانت السكة عريضة حالًا، فأمر بالخفر في موضع لبس للدار بيه منفعة ، ولا تحتاج إليه الدار»

⁽١) هكذا في هاوف، وكان في الأصل وم: أو مكان أو

فهدا ليس هناءه .

1988 - وإذا أو تع إنسان نفسه في الشر، فلا صحان على الخاتر، وكان بجب الرفسين الحافر النصف وبهدر النصف، لأن الواقع كسا هر دافع "في البشر نفسه فالحافر دافع له أيضًا، فإنه لولا حفر، كان لا يقع في البشر، فيكون وفوع الواقع مضافًا إليه وإلى الخفو إلا أن ما تلف بهجناية الحافر يكون مصبوعًا على الحافر، وما تلف بهجناية الحافر واقع على نفسه، يكون حدرًا إلا أن الجواب أن الأمر كما فلت: إن الواقع دافع نفسه، ويكافر دافع نفسه الأن المتصل بالواقع من الحافر أثر فعله وهو العدى، والواقع مباشر في دفع نفسه الأن المتصل بالواقع من الحافر أثر فعله، والأصل أن المياشر و لمسبب متى اجتمعا، وكل واحد منهما متعدًا، فانضمان على المباشر إذا كان التسبيب بسال لا يصعل في الإنلاف إلا يتبعا من المعست مع القائق بخلاف السائق مع الواكب، فوتهما بشنركان فيما وطنت النابة

وإن كان الراكب مباشراً لذلك والسائل سبباً " الان السوق عا يعمل في الإتلاف بدور الراكب، فأما العمل الخاصل من أثر فعل الحام الا يوجب الإتلاف إلا بالباشر بأن على عليه إنسان، وهذا مخلاف ما إذا كان الواقع لا يعلم بالبشر، فإن الشلف بضاف إلى الحافر، وإن كان الحافر مسبباً والواقع مباشراً للإتلاف، وذلك لأن المباشر هناك فير متعذ، متعذ، ولأنه إلما وقع في الشر بسبب المشيء والحشي في الطريق مباح له والحافر متعذ، فكان إضافة التلف إلى الشمدي حتى لا يبده دم الواقع أولى من إصافة التلف إلى المباشر، وقبه هذر دم ولم يوجد منه تعدد مخلاف ما إذا كان يعلم بالبشر؛ لأن الواقع مباشر وإنه متعدد، والحافر وإن كان متعدماً إلا أنه مسبب، ولما استوبا في التعدي كان إضافة الثلف بعد هذا إلى المباشر؛ والحقم إنما عمل في الإثلاف، قالمباشر أولى من إضافة الدل الحقر،

١٩٤٤٩ - وإذا حفر الرجل بتراً في طريق المسلمين، تم جاء أخر، فحفر طائفة في

⁽¹⁾ مكذا في ظ، وكان في غيرها - واقع .

⁽٢) وفي الأصل: "سبيك".

أسفلها: فم وقع فيها إنساق ومات فإنه في القياس ببنى أن يضمن الأول. وبه تأخذه فقد تبين ما دكر ""أن الفياس أن يضمن أن ها وجه استحسان، ولم يذكي جواب الاستحماق.

واختلف الشايخ فيه: منهم من قال: جواب الاستحسان أن يكون الفيمان على الأول والشيان على الأول والشيان على الأول والشيان على الأول والشيان ووجهه أن طوافع إلا امات من جنابتهما، بون الأول بالحقر دافع له، والثانى إن لم يكن دافعاً له إلا أنه لو لم يشمل على لا يجوت، فيكون موت الواقع مضافًا إلى حفر هما، فيكون الفيمان عليهما نصفان كر جلين جرحا رجلا جواحة، ومات المجروح من ذلك، كان الضمان على الجارجين نصفان، كذا هنا.

ومنهم من قال. جراب الاستحسان: أن يكون الصحن عالى التالى خاصة. ورجهه أن التلف حصل يتعديق التالى إلا أن أصحابتا أخدوا بالقياس لقوة وجهه، بياله أن خافر الأول دامع له بالحقر، فيعتبر بما لو أخذه ليده ودهمه في البشر، وأوقعه في البشر حتى مات.

ولو كان كذلك فإن الضمان يحب طلى الدافع، وإن كان الولا تعميق الناني عسى الاعوات الوقع، كذا هذا، وكان كمن حفر بتراً على قارعة الطويق، هجا، إنسان ووضع في الستر سلاحاً، ثم جاء إنسان، ووقع على السلاح، ومات من ذلك، فإن الفسمان على الحافر، وإن كان لولا وضع السلاح في البتر كان لا يوت الوافع؛ لأن مخافر دابع للوقع بالحقر، فكان عنزلة ما لو أخذه بعده ودهم، وأرقعه على السلاح حتى مات، ولوك كان كان الفسمان على الدام، كذا ههنا.

وتر جساء أخراء ووسع أسهاء فوقع إنسان، فسات كان الضمان عليهما نصفان، هكفا ذكر في الكتاب، وأطفقوا الجواب إطلاقا، وقد حكى عن الذهبه أبي جعفر الهدواني: أنه كان يفصل الجواب عن ذلك تفصيلا، فيقول: إن وسع الذائي توسيعًا بحيث يعلم أن رضع الغدم من الواقع لاقي الخفرين جميعًا علاصمان عليهما نصفان كما ذكره في الكتاب؛ لأن فذم الواقع إذا لاقي الحفرين جميعًا صار الماني مع الأول دافعين للواقع د لحفر فيكون الضمان عليهما نصفان كما لو أحده بيده وأوقعاه في

⁽١) وفي الأصل أحكرنا أر

النار .

فأما إذا وسع الناس شيئا يسبراً بحيث يعلم أن وضع الفدم من الواقع لا يلاقى فى موضع حفر الثنائي، وإغا بلاقي حفر الأول، فالصيمان على الأول دون النائي، وإغا لاقي حفر الأول، كان الدافع ته الأول دون النائي، وإغا لاقي حفر الأول، كان الدافع ته الأول دون النائي، فيجب الضيمان على الأول، وإن وسع الشائي توسيعاً بحيث بعلم أن وضع القدم من الواقع لم يلاق حفر الأول وإغا لاقي حمر النائي، فالضيمان على الثامي كأن النائي كان هو الدافع للواقع دون الأول، وإن كان التوسيع بحيث يجوز أن يكون وضع الشاهم ملاقباً ليحمرين، ويجوز أن لا يكون، فانضمان عليهما نصمان كما في مسألة المنائع وكان بفعيل الجواب على عدا التفصيل.

وحكى عن الشيخ الإمام الراحد أحمد الطواويس: أنه كان يغول: إن وسعها يحيث لايسع في موضع نوسيعة الغدم، فيه درس ووضع غدمه في وسط البر وسغط، مالمسمان على الأول؛ لأن وضع العدم حصل في موضع جناية الأول، وإن وضع غدمه في جانب البر، فالضمان عليهما نصفان؟ لأن وضع الغدم حصل في موضع جنايتهما لما كان سوضع التسموسيع لا يسع لوضع الغدم، وإن وسعه يقدر ما يسع فيه الغدم، فإن وضع عدا لمرجل قدمه في وسط لبتر، فالضمان على الأول، وإن وضع فدمه في جانب البتر، فالضمان على الأولى موضع جناية اللغائم، كان دوضع الدوسيع بسع لقدمه، فإن كان لا يلوى، فانضمان عليهما لغيامها.

• 1980 - والر أن رجالا حفر بشراً في طريق المسلمين، ثم مستحا كنها بشراب أو حين أو جعلى، فيجاء أخر، فاحتفرها، فوقع إنسان فيها، فسات كان الفسسان على الثاني، وخلك أن الأول كسل الشركما يكبس به البشر، فإنه كبسها يدعو من جنس الأرض، فزال جناية الأول بالكبس، وعاد البشر أرضاً كما كان قبل حفر الأول، فصاد حمر الأول وجوده وعدمه عنرلة، ولو حدم الخفر من الأول حتى حفر الكفي كان الضمان على الثاني، كذا هذا، وكان بمؤلة من وضع حجراً على قارعة الطريق، فجاء إنسان، ونحاء عن ذلك الموضع، ثم تعقل به إنسان كان الضمان على الثاني؛ الا حماية الأول

فخاراتها؛ لأن جنابة الأول كان يتمعل الطريق بالمنحس، وقدول دلك لشعل قا تحاه النائل، ووجب الصمان على النائل، فكذلك هذا.

عام إدا كبيسها والحطة أو المناع أو بشيء والا يكيس به الأبار والمجاه إنسان ووقعه ذلك والمرومع فيها إنساده بالفيسان على الأولى، وذلك لأن الحالف الأولى إذا كيس المشربحة لايكيس به الأيار نوابزن جنيته يهذا الكيس والأن حنايته كان حفر البثواء والمم البشر على حاله بعد ما البسع بالطمام والتاج، الاثرى أنه يقال: شر محلوءة من طعام. وإداعفي الأسم على حاله بقي الحكم المتعلق به إلا أن كيسه بالخنفة والمناع مع يغاء السم البشر على حاله كالا مامعًا من السفوط معد وجود علة الإتلاد ، وهو حدر البئر ، فإذا جاء الأخراء ورفع ذلك وفغالب أزان المام من العلف واحكم يصاف إلى العلمة لا إلى روال المامع من النعلة، ألا ترى أنه من رمي سهيمًا إلى إسبان، وعمل له من إليه ترس، وماه إنساد أخراء ونرع الترس منه حلي أصابه السهم ومات وطلفهمان على الرامي، ولم بكن على الدي نزع النوس صدمان؛ لأنه أزال الفائع من الناف أن وتم محدث للفاء . فكال الصحادة على الراسيء وكشهواذا حنث في بات العناق إذا وجموا على الاعرار الا يصلحونه لأنهم أزالو الخانع من علة المنقياء وثم يتبدنوا عنة التلقب فلم ينسمنوان فكذلك هذا ولهفا وفاشدر أسها واستوثفهاه فحاه إنسان ويفض دلك وكان الضمان على الأولى؛ لأن جنابه الأول باقبية على حالها، فرنه كان حاناً باهفر المثر ، والبنر بافي بعد شد الرأس، فتكون لجاناية على حله ولا أن عندا لرأس قان مانعًا من أن يعمو العله عملها في الإللاف، قائلاني أوال المام من التلف، ولهم تحدث علة التبلف، وقد ذكرنا أن الحكم بصاف إلى العلة، ولا بضاف إلى زوال الماتع.

1980 - ولم تعلق جل محجر ، فسقط في بنر قد حفرها رحل، كان الفسمان على الذي ومبع الحجر ، وإن حصل النص من الأمرين جميعًا ؛ لأن واضع الحجر صار دافعًا للواقع برصع تخجر ، فيعشر بما لو أخله بيان، ودفعه حتى الذه في المتر فعات، ولو كان كذلت كان الفسمان على الدافع ، فكذلك مدا إذا وضع المنجر واضع، وأما إذا لم يفسمه أحد، ولكن كان الحجر رات حك، فاعائل بدرت ان ورام في البدر ومات،

⁽۱) وفي أنذ أأ متبع.

فالضمان على الحاقر ؛ لأن الحجر وإن صار دائمًا للواقع ، وإنه عزلة المباشر ، والحاقر مسبب إلا أن الباشرة كا لا توصف باشعدى ، فإن الحجر لا يوصف بانتعدى ، فبعث الضمان على الحافر ؛ لأنه متعاً في النسبيب ، فكان بنزلة الاشي إذا وقع في البتر ، ولم يعلم بالبتر ، فالضمان على الحافر ، وإن كان الماسي داومًا نصب في البتر : وإنه مباشر ، والحافر مسبب إلا أن الماشي غير متعاً والحافر متعاياً ، فأضيف التلف إلى الحافر ، فكذا

1980 - ومن هذا الحيس ما ذكر في الشيني : رجل حصر شراً على قارعة الطريق ، فجاه إنسان، وإلى بما صمه رجل آخر على الطريق ، فوقع في البتر فسات، فالعيسان على الذي صب الماء ، وإن كان لماء ما السماء ، فسمن صاحب البتر ، وإذا سنط الرجل في بثر في الطريق فسات ، فقال الحافز : إن الواقع أني نفسه فيها عسناه فلا صمان على ، وقال ورثة الواقع : ولم يلق نفسه في البتر ، وإعا وقع في البنو من خير قصده وإرادته ، وعليك الفسمان كان أبو يوسف رحمه الله يقول أولا ، بأن القول قول الحافز ، ولا ضمان عليه ، وهو الاستحمان .

وجد قراد الأول وهو القياس ظاهر، وهو أن ووثه الواهع فيما يدّعون يشهد لهم انظاهم، والحافر بدعى حلاف الطاهر؛ لأن الظاهر من حال العاقل أنه لا بلقى نفسه فى التهلكة قاصداً لذلك، وإنما يقع فى البشر من غير قصده وإراداة الوفوع والعول فول من يشهد له الظاهر فى الدعاوى.

وأن وجه فوك الأخير " وهو الاستحسال أن ورقة الراقع يدُعوف على الحاهر ضيمانًا، والحاقر ينكو، فبكون القول قوله ؛ لأن فراغ ذمته عن الحقوق أصل والمشخل عارض.

أسا قوله: لأن الظاهر شناهد لورثة الواقع، قلنا: نعم إلا أنه بصنح لسلفع، ولا يعدام حديدة للاستحفاق على الغير، وووثة الواقع يريدون أن يحعلوا هذا الظاهر حجة لإبجاب الضيمان عنى الخافر، والظاهر لا يصلح لمثل هذا، وإذا لم يصبح الظاهر حجية للاستحقاق وجب النظر في الدعوى والإنكار، فورثة الواقع يدمون على الخافر خسمة مي الحاصل، و خانر مكر نيكون النول قول الحافر.

1920 - وإذا احتفر الرجل بشراً في طريق مكة في المفاود والفيافي في غير غر الناس، فوقع فيه بندان، فيه لا طدمان عليه الأدام الناس، فوقع فيه بندان ويته لا طدمان عليه الأدام الارتفاق بهذا التوسيع من حيث الدول، وغيرب العسطة طهر من غير غير غرط السلامة الأنه ليس فيه يطلق حق المواد، وغيرب العسطة طهر إما للطبيعة الأنه المسلامة الولاد الماس من المعروف المعرف المديكان متعدياً في المسيعية الوضيات الخفر الماس ويت الحقود الموادية الموادي

1935 و والحقربة أعلى قارعة الطريق، فوقع فيسا إنسان، وسلم من الوقعة و فيسا إنسان، وسلم من الوقعة، وطلب الخروج مها، فينعش ستى إذاكان في وسطوا سففة وعظب، فلا ضمان، وقو مشي في أستانها، فعصب بصخرة فيها، قول كانت الصخرة في موضعها من الأوص، ولا ضمال، وإذا كان صاحب الإرافة الفلما من موضعها، ووضعها في محبة الأرامي، صلحبة اليقر الفلمان، حكالا ذكر في ألفض،

۱۹۶۵۵ و وقت آيصاً ا عبد حصر شراعلي قارعة الطريق فحت إيسان، ووقع فيها، هفت عنه شولي، ثم وقع فيها، عراء فعلي المولي أن ينتغبه كنه، أو يعليه في خوال أبي حققة رحمه لك.

رقال أبو بوسف و محمد ؛ حمهما الله: يديع إليه نصفه كالبط وقعه معًا، فعقد ضه ولي أحد الواقعين .

1962 - وفيمه أيضًا. وجل مات ، وشرك داراً وعليه من الدين ما يستحرق فيمتها، فعمر الله وبها معد موقع، فهو ضامن لنفصات الحمر للعرمان فإن وقع فيها إنسان ومات، فعليه فيمان دلك على عافته .

⁽¹⁾ مكان من أشأر و قان من الأملى الاستفاء المال وكان في أم الاستفاد .

وقية أيضاً محمد وحمه الله عن أبي يوسف رحمة أنه في عبد حفر بتراً ، نبر أعيمة مولاء تم وقع العبد المعتق في البشر ومات، قال: على المولى في مته لورائمه ، وقال محمد رحمه أنه : لا أرى عليه ضيئًا ، ولو أعنقه المولى أولاً ، ثم حقر، ووقع فيها ، قلا شيء على المولى بلا خلاف .

1980V . وفي آنوادر الل مساعة أعن أبي يوسف رحمه الله . مكانب حفر بثراً في الطريق الله قتل إنساناً ، فغصى عليه تقيمته ، ثم وقع في البشر إنسان ومات ، قال: يشترك ولي السافط في الشر الذي أخذ القسمة فها ، قال: وكذا المدن.

قال: وإذا جاء ولى الساقط في البشر، فأحدُ الذي أخدُ قيمة الدير من مولاه لم يكن بينه وبين الدي أخدُ الفيمة خصوصة، ولا أقبل بينة عليه، وإنما أقبل بينة على مولى الدير، فإذا زكيت البينة على فلول ، يرجع على الذي أخد القيمة بنصفها.

۱۹۶۵۸ - ولو أن عبداً قتل إسمانًا، ودفعه الولى يه، ثم وقع إنسان في يشر كان حفره العبد فال ذلك عد الدفع فمات. فإن الدي دفع إليه العبد يدفع نصفه إلى ولى السائط في البشر، أو يضديه بالفية، ولو عما ولى السائط في البشر لم يرجع إلى المولى شيء من العسد، ولا تعصوصة في هذه السائة بين ولى السائط ولين المولى الأولى، إنا يخاصم الذي في يديه العبد

1984 - ولو أن مديراً حفر بتراً في الطريق، ثم أعتفه نلولي، أو مات المولى حتى عنق الدير بمونه أثم أو قع الدير نفسه في تلك البنر، ثم هات، فدورته فيمته في تركة المولى، قال: إلا ترى أنه فر كان عبداً فياعه، ثم لوقع الديد نفسه في البنر، كان للمشترى فيمنه على الباتم ؛ لأنه جني به عند البائم.

وكذلك لو كان مكان المدير عبداً، أو آعتقه المولى، وقد ذكرنا قبل هذا مسألة العبد على اخلاف بين أبي يوسف ومحمد وحمهما الله .

* 1989 - وإذا حضر الرجل نهيرًا في غير ملكه، فانشق من ذلك النهر ساء، فقوق أرض أو قربة كان ضامنًا، ولو كان في ملكه، فلا صمان، لأنه متحدًا في العصل الأول. وليس بمتعدً في الفصل الثاني .

وردا حفر نبراً أو درًا في داره، فبرأت من ذلك أرض غيره، أن حافظ لغيره وفسده الإصدان عليه، قائراً. وهذا إذا الشق مراطاً وبحيث بحسطه ملكه في العرف والعادا، وأما إذا كالربحيث لالحسملة ويكدو فوته لطمعن ولأبه حبيتنا بكون فباشرأ ووهشا احواب طبو الحوب فبعة إفاستي أرصه وإنعابي إلى أرص جاره، وقد هرف مسألة المنفى في كناب الشرب - والله أعلم

الفصل السادس عشر في الرجل يأمر غيره بالحفر والميناه، وأشباه ذلك في الطريق وغيره

1987 - وإذا استأجر الرجل أجبر اليحقر له يترا، فحقر الآجير، ووقع ليها إنسان ومات، فهذا على وجهين: الأولى: أن يستأجر الأجير ليحفر له يتراً في الطريق، وإنه على وجهين أيضاً: الأولى: أن يكون طريقاً معروفاً، فالعامة المسلمين يعرفه كل أحد، وفي هذا الرجه يجب الضمان على الأجير، أعلمه المستأجر بذلك، أو لم يعلمه الأن الطريق إذا كان معروفاً لعامة المسلمين على الوجه الذي قلنا، فالأجير بعام فساد الأمر؛ إذ ليس لأحد من عرض الناس حضر البتر في طريق العامة، مبجعل وجود مله الأمر في حق الأجير بتقسه كان الضمان الأمر في حق الأجير بتقسه كان الضمان على الحافر، كذا علم في مرستهور، فإن على الحافر، كذا الحواب أيضا؛ لأن أنه طريق غير مشهور، فإن أعلم المستأجر الأجير، بأن علما الطريق لعامة المسلمين، فكذا الحواب أيضاً؛ لأن أعلم المستأجر الأجير، بأن علما الطريق لعامة المسلمين، فكذا الحواب أيضاً؛ لأن

قاما إذا لم يعلمه بذلك فالقدمان على الآمر لا على الأجر؛ لأن كل واحد سبب لمتلف " والاجير على ما عليه للتلف" والاجير غير متعدة لأن الأجير حسب أن الطويق ملك المستأجر على ما عليه ظاهر حال الآمر ؛ لأن الظاهر أن المسلم لا يأمر بالحقر في طريق العامة ، فالأجير اعتمد ظاهر ما يبيح له الحقر، فلم يكن متعدياً ، والمستأجر متعدة الأنه علم أن الطريق لعامة المسلمين ، فكان الفسمان على المستأجر من عذا الرجه ، وهذا بخلاف ما لو استأجر أجيراً لفيح شاة فذبحها ، ثم هشم أن الشاة لغيره ، هإن هناك الضمان على الأجير أعلمه المستأجر أن الشاة لغيره ، هون هناك الضمان على الأجير مامن أعلمه المستأجر أن الشاة للغير ، أو ثم يعلمه ؟ لأن هناك الأجير مباشر ، وهنا الأجير مسبب ، متعدياً كان أو غير متعداً في نعد .

الوجه الثاني: إذا استأجره ليحقق له بشراً في الفناء، فهر على وحهين: إن كان ----(١) مكذا في الأصل و أظ ، وكان في أب و ما . سب المثلف. الفناء لعير المستأجر وقد علم الاجير بذلك ، أو أعلمه المستأجر بذلك ، فالصسان على الاجراء ؟ فأنه علم بفساد الأمر ، مكان حامرًا مغير أمره ، وإن لم بعضم الأجير أد العنام للمستأخر ، ولم بدلمه المستأجر بذلك ، فالصمان على المستأجر .

وإن ثان الفء للمستأخر إن قال للأجبر: لي حق الخفر في القدم، فالضمان على المستأجر؟ لأبه أخبر بصحة الأمر، فصار حفره بامره كحدوه سعده، وإن قال له: ليس لمي حق الحفر في القدم، وإن قال له: ليس لمي حق الحفر في القدم، فقدان على الأجبر الأمره، وفي الاسترحد ان الماضيات على المستأجر الأن القدام في القدم، فقدار حنفراً بغير أمره، وفي الاسترحد ان المفيدان على المستأجر الأن القناه جمل كالمعلوك المساحب الدار الانتفاع به ما نيس لغيره نحو القده انتفجه وكسر الحطب، ودبط الدوات والقدود عليه، وبناه الدكان، ولكن بشرط السلامة، وإنها فيت اله هذاه الانتفاع به ما نيس لغيره نحو القده الملامة، وإنها فيت العطب، ودبط الدوات والقدود عليه، وبناه الدكان، ولكن بشرط السلامة، وإنها فيت صار كأن الأمر ضفر نفسه، وبحب صار كأن الأمر ضفر نفسه، وبحب النسان عيد، هذه الجداء من شرح شرح الإسلام

1927 - رمى المنتقى " رجل حاء بقوم إلى طريق من طرق السلمين، وقال: لمحقر والى هنا نترك أو قال. فيموانى صابعة، أو لم بقل. لى. فقعل فإن ضبيان ما عطب به من فقك على الأمر دون الفاعل، ذكر المسألة مطاقة، وتأويلها ما إذا لم يكن الطريق مشهورًا لعامة السلمين ولم بعلمهم المستأمر بذلك كما دكر ضيخ الإسلام.

وذكر عفيت هذه السائد رجل جاه يقوم، وقال الحمروالي في هذه الطريق بنراً .
أو لم يقل السناجر تكم على حفره مقطوا، فقسمان هذا على الحافر، قال و وقلك إذا
جاه بهم إلى أصل حائظ، وقال: احمروا في أصل هذا الحافظ بنراً، وتجهقل، لي، ولم
يسبد اجرهم على ذلك، فظنوا أبه فناه الآمر، وكذلك لو أدخلهم داراً، وضال لهم:
احقووا فيها، فحفروا، فظنوا أبها دار الآمر، فهو على أن يقول الني، أو يستآخرهم
على دلك.

. وذكر بعد هذا عن بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله. وحل ستأخر رحلا،

¹¹⁾ وكانة في الأحس: الأجير

قحفر به في غير فنامه، وبين له دلك أو له بين، وكان عير مشكل ، فوقع فيها إنسان ومات، فتل أبو حيمة رحمه الله الشمان على الحافر، وقلب أنه الضمال على الآمر.

وفيه رواية محهولة رجن أمر رحلا أن يصلع حجراً على الطريق، توضعه وعطب به الأمراء فصلة على الواصع

وكذلك إذا قال: إبر دكانًا على بابك ينتفع بد فيني، وعصب بد الأمر، وكذلك لو كان الأمر هو ذك المدر الذي بني الو كان الأمر هو الذي بني الماسر الذي بني الله بأسر، فساماً أنه، وكذلك لو أمر، حالاً أن يعلن حجراً من فوق حائظة إلى الطويق فتدحرح الحجر، وكذلك الأمر فقتله كان على الطارح دية الأمر، ويجرم الميراث، ولي بنت الحجر مكانه في الطريق، فيشو به الأمر كانت دينه على الذي ألفي الخجر، ولا يجرم الميراث.

1937 وإذا استأجر الوجل قومة ليشرعوانه جناحًا أو ظلة من داره وضعوا فلك، فأصاب إسالاً فقتله، فهذا على وجهين إلى فال المستأجر الفعاف الهواجناحًا للى في فتاه دارى وحانوتي فإنه ملكن، أو لى حق إنسراع الجناح إليه في الفديم، وفي معلم الفعاف دارى وحانوتي فإنه منقط على إسانا ومدت، وإن الضحال بجد، على العملة تم يرحمون مذلك، فأشرعوا في منقط على إسانا ومدت، عواه سقط قبل العراغ من العملة تم تم يحمد القراع من العمل الأمود بالبناء في ملكه وصفه، ولم يعلم الأمود فساد الامر، فإدا خق الأمور مسب ما عمله له ضمان كان فرار ذلك على الإمر.

واعنيه بما لو استأجر إنساناً ليذمح شاه نم حاء مستحق واستحق الشاه و ضما الدوح كان اللاجير أن يرجع بذلك على الآمر، وكسا لو مستأجر صبيباً ليشتل أو حلاء الدوح كان اللاجير أن يرجع والله على الآمر، فكذلك على مست عاقبة العملي، وإن عائلة العملي يرجعون على عاقبة والإمراء فكذلك عالى، وأحرجه أنه ليس على والمراء المستقادة الشرعوا في حتاجاً على فناه دارى، وأحرجه أنه ليس له حر إنسراع الجناح في المشابع أو لم يخبرهم، فشرعوا في لفسل، مه سقطاه فأمناب إنسانًا إن كان قبل دراع السعاة من العمل، فالفسان سان القعالة، والا يرجعون المان على الآمر فياساً، وهي الاستحسان؛ يكون فهم الرجوع على الآمر.

¹⁵⁾ هکذا فی حالہ وکان ہی عبرہ: بادینتج

وجه القياس في ذلك وهو أن السنة حراس الفعلة عالا بتكه بنفسه وقد عاموا بمساد الأماء فلا يقون الهم الرجوع عاصبته اعلى المساحر قياسًا على ما له المتأجو رحالا على أن يلمح نساة حراله فلمح، فإن الدابح يصمل الحاراء ولا يوجع بذلك على الآمرة ودليم ما لوسقط قبل فراغهم من العمل ، ودليم ما لوستا حرم برخم ليمنوا له بناه في وسط الطريق، أو يحف واله بترًا في وسط الطريق لا في فياء دره وحادوته ، فعصب به إنسان ومات، فإن الفعلة بضمون، والإجوار بذلك على الأمر.

وجه الاستنجاب النافي بلك : وهو أن الأمر صح من وجه والم يصح من وجه. وذلك لأنا ماء دارة علوك له من وجه من سبب إنه يباح له الاستفاع به مشوط السلامة ، وخبر علوك له من وجمه داراء لا يحود له سبعه ، فيصح لأمر من رجمه ، ولا يصح من وجه ، وأنواكان لأمر صحيحًا من تل وجه وجب الصدن على النامور، وكان له الرجوع عا السين على الأمر سواء كان في فرافه من العمل أو معا فراغه .

ولى كان الأمر فاسداً من كل ، جه بأن أمره بالبناء على قدرعة طريق السلمين. كان الفيسمان على المامل في الأحدال كلها، ومم يرجع بذلك على الأمر الأمر ، فيناك ال الأمر صحيحاً من وجه فاسداً من وجه وعرفا على الأمر صحيحاً من وجه إذا المقدة قبل المراع بعد الفيساء قبل، على الأمر عمن وجه إذا المقدة قبل العراع بعد الفيسان على الأمر ، كأنه فعل بنفسه ، ومن حداث إذا الأمر طم يصبح من وجه قنف إوادا قعا أبن المراغ بعدت الفره ان على الأمر المكان ، فكان والا برجع على الأمر المكان أخلى المكان ، فكان إصهار شبه الصاحة عدالله على العمل أولى من إطهاره قبل القراغ والأن أمر الامر عالما بعد الفراغ من العمل أولى من إطهاره قبل الفراغ على المحل أولى من إطهاره قبل الفراغ على المراغ على المحل أولى من إطهاره قبل الفراغ على العمل أولى من إطهاره قبل العمل أولى من إطهاره قبل العراغ على العمل أولى من إطهاره قبل العمل أولى من إطهاره قبل العمل أولى من إطهاره قبل العراغ على العمل أولى من إطهاره قبل العراغ على العمل أولى من إطهاره قبل العمل أولى العمل أولى من إطهاره قبل العمل أولى العمل أولى

الفصل السابع عشر في جناية البهائم والجناية عليها

19314 - يجب أن يعلم بأن جناية الداية لا تخذو من ثلاثة أوجه: إما أن يكون في ملك صاحب الدائة ، أو في ملك عبره ، أو في طريق السلمين ، فإن كان في ملك صاحب الدائة ، ولم يكن صاحبها معها ، فإنه لا يصمن صاحبها واقفة كانت الدائة ، أو صاحب الدائة ، وطم يكن صاحبها معها ، فإنه لا يصمن صاحبها واقفة كانت الدائة ، أو كنمت ، وإن كان صاحبها معها إن كان فائداً لها أو سائقًا لها ، هكذا لا يضمن صاحبها كدمت ، وإن كان صاحبها معها إن كان فائداً لها أو سائقًا لها ، هكذا لا يضمن صاحبها في الوحوه كلها ؟ لأن صاحب الدائة في مائد الإجواد مسيب وقيس عباشر ، لأنه لم يتصل قطه بالثلث حتى يكون مباشراً ، وإغا اتصل به أثر فعله بواسطة عبل مخديًا ، ولا يضمن إذا كان عبر معمد ، وصاحب الدائة في إبقاف الذائة وتسيير ما ليس متعديًا ، ولا يضمن ، وإن كان صاحب الدائة راكبًا على الدائة ، والدائة تسيو إن وطيت بمنعط أو وجلها يضمن ، وعلى عائله الديث ، وتنزمه الكفارة ، ويحرم عن البرهث ، وإن كان مي الوجه الأول يدمن ، أو تفخت برجلها أو يدها ، أو صرت بدنهها ، فلا ضمان ، لأن في الوجه الأول مساحب الدائة مباشر فلإتلاف و لأن فحله وفعل الدائة يدها أو رجلها ، ويحرم عن المرهث ، والمناه ، ولهذا يجب هلى الراكب الكفارة إذا وطئت الدائة يدها أو رجلها ، ويحرم عن المراك ، والمائلة يدها أو رجلها ، ولهذا يجب هلى الراكب الكفارة إذا وطئت الدائة يدها أو رجلها ، ويحرم عن المرك ، والمائلة يدها أو رجلها ، والمائلة ، والمائلة ولهذا ، والمائلة ، والمائلة

أما في الوجه الثاني صاحب الداية مسبب؛ لأنه لم يتصل قعله بالمتلف، والمسبب إنما يضمن إذا كان منعقبًا، وهو ليس بمعدً بتسبير الداية في ملكه .

أما إذا كان جناية الدابة في مثلك غير صاحب الدابة، فهذا على وجهين: إما إن دخف في ملك المبر من غير إدخال صاحبها بأن كانت منفلتة، وفي هذا الوجه لا ضمان على صاحبها، وإما إن دخلت بإدخال صاحبها، وفي هذا الوجه صاحب الدابة ضاهن في الوجوء كلها، سواء كانت واقفة أو سائرة، وسواء كان صاحبها معها ليسوفها أو يقودها، أو كان راكبًا عليها؟ لأن صاحب الدية في بعضها مباضر، وفي يعضها صبب شعدًا إذ لِس له إيقاف الذابة وتسيرها في ملك الغير

وأد إذا كانت جاية الداية في طريق السلمين قيدًا على وجهين: إن كانت الداية والغة في طريق السلمين أوقفها صاحبها، فصاحب الداية ضامن ما تبعد بفعل الداية في طريق السلمين أوقفها صاحبها، فصاحب الداية ضامن ما تبعد بفعل الداية في المستجدة إذ ليس له شعل طريق السلمين بإيقاف الداية والأن الطريق للسلوك والسر لا المنبيبة إذ ليس له شعل طريق السلمين بإيقاف الداية والأن سارت بإرسال صاحبها فصاحبها ضامن مادام تسير في وجهها دلك لم تسريفاً و شمالا ؟ لأن إرسال الدايه في طريق المسلمين بلا حافظ يحفظها نسبيه الإثلاث، وهو متعدً في هذا التسبيب، ما تولد صاحبها في المنسمية أنه وإن "أسارت لا يتسبير صاحبها بأن كانت منفلتة، قلا ضعان على صاحبها في الرجوء كلها، وإن كان صاحبها مهمها وهي نسير، قإن كان صاحبها راكا عليها، فبا وطنت بيدها أو رجلها، أو كامت بعمها، فصاحبها صامن لذلك؛ لأن عليها وطنت بيدها أو رحلها، فصاحبها صائر لذلك، وفيعا كدمت بفمها صاحبها عامن لذلك؛ لأن المسبب لأنه يمكن حفظ الداية عنه ؟ لأن الكدم يمكون بين عينيه، فيمكن إيماد الداية عن الداية، والمؤواب فيما إذا كان قائداً لها نظير الجواب عيما إذا كان واكا عليها،

فإن قبل: يتبقى أن لا يضمن صاحب اللهابة في هذه الصورة؛ لأنه غير متعدًا لأن أه المرور في طريق المسلمين كما له المرور في ملكه، ولهانا لا يصمن ما نفخت برجلها أو ضربت بذيبيا في هذه الصورة.

قناجراب: طريق المسلمين يشبه ملكه من وجه من حيث إن المورود مساح في الطريق كساح وسباح في الطريق كساح وسباح له في طريق المسلمين وشبه ملك الغير من حيث إنه ليس له في طريق المسلمين ملك يطلق له التصرف فيه قوفرنا على الشبهين حظهما فيما كان فيه مسبك للإثلاف، فقلنا: إذا كان سبك يكنه حفظ الدامة والنحور عنه وعبر فيه مشعمياً، ودلك كالكنام في حق الراكب والوط وباليد والرجن، والكنام في حق الشائد؛ لأن كل ذلك

⁽١) وقان في الأصل: أوإدا مكان أوإن .

يكون بين عينيه ، وجمل في حق هذه الأشياء طريق السلمين ملحثًا علك لعبر ، وفد : إذا كان سبق لا يمكن حفظ الدانة والتحرز عنه ، لا تعتبر فيه متحدث، وذلك كالنشخة عالم حن والصوت بالفلب لكون وراء، لراكب والضائد ولا يكون بن عسهما ، وجعل في حق النفخة والضرب بالفلب في حق الراكب والفائد طريق المسلمين ملحثًا ملكه

وأم السائل في يضمن النفخة؟ احتمف المسايح وذكر محمد وحمه الخافي. الأصلي: ما يدل على القولين.

رجه قول من قال: بأنه بضمن أن انقحة تكون بين عيني السائل، فيمكته إبعاد الدابة عن المتلف وإساد المتلف عن الدابة، وإلى هذا ذهب الشبخ أبو الحسس انقدوري وحماعة من مشامع العراق.

وجه مول من قال: لا يصبهن أن الأمر كنها منتم أن الشخه لكون بين عيني السائق (لا أنه لا يمكنه التحفظ عن قلك، فإنه ليس على وحل الدسة شي، يمكنه منع الدابة عن قلك بحلاف الكدم، فإنه يكون بين عيني السائق، والتحفظ منه فكن، فإن في فم الدابة المنجام، وبه يفدر الراكب والقائد على مبع الدابة مني أراد الكدم، وإلى هذا القول مال مشابخيا،

1957 - وإذا سار الرجل في طريق مستمين على تابة، فرائت في سيبرها، أو بالت في سيرها في الطريق، أو سال لعابيه، فعطب إنساه بقلك، فلا ضمال عليه الأنه مسبب للدلف، وليس تمعدًا فيه؛ لأنه لا يكنه التحقظ والتحرز عن دلك، وكذلك لو وقعت لمروث أو للبوال. فإذ أوقفها صاحب لغير ذلك، قمالت أو رانت، فعطت بها إنسان، فهو ضاص.

والفرق رهو أنه ليس في وسعه صيانة الدانة عن الروت، ولا منعها عن الرفوف لذلك، فإن من الدواب ما لا تروت، ولا شوار إلا معد الرفوف، فلا يجب على صاحبها الصيانة عن ذلك، فلا يكون متعمدً في دلك، فأما في وسعه أن لا يوفقها لغير اليول، وله حق الرور الاحق الوقوة من فيكون ماتهماً في إيقاء، المنابقة فها الولد منه يكون مصبولًا عليه. 19813 - وإذا ساو على هابة في طريق المسلمان، فأصابت بيدها أو برجلها تو ة أو سجراً صغيراً، فقفاً عن إسال، أو أثار غاراً، فأنسد متاع إنسال، لم بعسس، وإن كان حجراً كيبراً، فسمن، والفرق أنه لا يمكن صيانة الدوات عن المرور على الححر المحمير والنواة والغيار، فلا تجيه عليه الصيانة عن هذاء ولا يصير متحلهاً برك الصيانة، أما صيانة الدواب عن الزور على الحجر الكبير عمكن، فتوب العيادة عن ذاك، فيصير عرف الصيادة متعدياً فيصير، وقيل الرعاض على الدابة يضمن في ذلك كله

1983 - وفي القدوري: أن من أوافد دايته على باب المسحد الأعظم، أو على باب المسحد الأعظم، أو على باب المسحد الأعظم، أو على باب المسجد من مساجد المسلمين، عنفخت برحلها إنساناً، فهو ضاءن، وهو نظير إيقافه النتابة في العداء لوضع، فيصير متعدياً بالإيقاف، عدد تولد منه يكون مضيونًا عليه .

قال: وإن كان الإمام جعل للمسلمين عند ماب المسجد موقفًا يوقفون به دوابهم، فلا ضمان عليه، فما أصابت في وقوفها، أو حادث منها في ذلك لوقف، لأن الإمام إذا جعل معض الطريق لوقوف دوابهم، فكانه أقلمهم ذلك العدر، وللإمام أن يقطع بعص الطريق ذا فريضر بالمسلمين، فصار الإيقاف مادوقًا، فلا يكون سبب ضمان.

وثو أوقف دابته في سوق الله و ب درمحت، الاضمان على صاحبها؛ لأن الوالى أذن للنالس هي إيقاف الدواب في ذلك، وساكان بإذن الإسام لا يصير سبب صمال، وعلى هذا السمنة ، لوطفق الشط

ومن أوقف داية على باب السلطان، وقد توقف الدواب على بابه، قال سحسد رحمه الله: هو ضالس لمّا أصابت الدابة، مصحمد رحمه ألله لا يرى باب السلطان مثل موقف الدواب حين تباع.

19878 - وإذا أوقف الرحل دايه في أرض أو دار مشتوكة بينه وبين فيرهم أو ا أضابت شيئًا بدأ أو رجل، فالقياس أن يصمى النصف اعتباءًا للبحض بالكل، ألا ترى أنه لو حفر بترًا في دار مشتركة، أو بني في دار مشتركة حائطًا بغير إذن شربكه، فتعلل بالخائط إنسان ، أو وقع في البشر إنسان، ومات ضمر النصف وطريقه ما قلما، وفي الإستحسان: لا يقد من شرةً أن لا هذا من جملة السكس، ألا ترى أن المستحير

والمسأحر بالكان دلتء وإداكان وبصائماته من حبلة السكمي قبان عبزلة وصبع المناجعي الدار المنفركة والعمود فيهاد وملك ليس يسبب الصمانء وحدر يصدب كل والحدمارية هي حق معاجمه فنعد مرجع إلى المكني ، وما كان من حملة السكني كانه ملكه إذ لو لم للحفن كفالت ملع كل واحداص للدحول والتعود وواصع الأمتعال فيتعطؤ عليهما منافع ملكهماه وهداعا لاومواءه ولاسس بلعاه صدر القلس متروي ويماكان مزجمة السكم محلاف مالو حفر البنر، وأنشأ الده، لا ولهمو من جملة الملكني، الافري أن لمنتأجم والمددمير لابمتكان ذلك وفيرها ليسرمن المكني لاضرورت فلاجترك لمان

بعضر مشارخية فالواد هدروه أوفف الدابة في موضع توفيت بيدالسواب، والمرودا أوقيفه ومحي ماوجهم لا نوفف فيهم الدواب بصميمي فيهم مباهلك بصغل العالة فيباسك واستحسماه لادايهاف الدابة في مثل هذا الوضع ليس من السكمي، فاحمل فيه لحفيفة القياس

١٩٤٤)، وإذا أرضَا اللهجار دا ته في طريق الصليبي ولديا بطهال فيسار بالخرا ولك المكان وأتلفت شيئاء فلاصهان على فياحيها والأن قيد دهيت جايدي فإيديان حدياً وبإضاف المقادة من حربت العضاء الطويق المستمين بما ليمر إلا شاغله والفوة الشقال للاله عن ذلك الأكال، فقد زال ذلك الشغل، فرال سبب الصهان،

والوالموهمها في الأمارين وداو طف فحالت في رباطهما فأصابت تماني فو أميادت وها ما أتحل الرياضة وإلى عن مكامده لا صيمان على صياحيها وارزز أصابت والرياط على ماله ، صمر ما جماد وإن رال الدعار من مكان الإعاب : الأن وبعه قانين فيجمل قبام ومطب مسلماء ومطمعي مكال أفدي المغلب ومعالماته والمتواكيان كذلك صبيره كيد هناه الرينسون الهو عسك مقدلة في الي سوطيع دهما ما دام في موطيع رياط يالد ما يا ا جمائي که درازی رسی است.

١٩٤٧٠ - وإذا مبار الرجار على دايته في الطريق فرصر وبيا وأكبحها باللحاور فضرمت الرحلها أوالدنسهاء لمريكن عليه شيءه لابه لابدللراكب من الصرب وكج

الازهلادة في في مام وكالمولي الأصور فصوعة

1989 - وإذا سار الرابل على دابته في الطويق النخسها راجل أو ضرب مغير إذن الراكب، فنفخت رحلاء افتداء أكان ذلك على الناحس والضارب دون الراكب الأن كل واحد منهما سبب للإنلاف والآن من عادة اللواب المنفخة والوثية عند النخس إلا أن الراكب غير امتحالاه لأن له تووار في الطريق، والناخس متحال، فكان انضحال على الناخس مراجذ الراجه والمدارة كانت النفحة والوئة في في النخس.

فلم إذ انقطع فوره فلا شمان عليه؛ لأن الخنية قدر الذ، وإدا نفخت، فقتلت التاحس قال دوم هذراً؛ لأن انتف مصاف إلى تحسه، لا إلى تسبير صاحب الذابة، ألا ترى لو فتلت الدابة، جلا أخر، كانت دينه على أنه نعس، وأصيف الناف إلى تخسمه كما هنا، فعمار الناحس قاللا نفسه، فيكون دمه مدراً.

ولو أنقت صاحبها الذي عليه من النخسة ، فدينه على الناخس كما و فتات رحلا احراء ولو وأنت من تخسه على رحل فقالمه أو أوطأت رحلا اقتاده ، فالضيات على الناخس دود الراكب .

وهي المبيالة توع إشكال؛ لأن الناخس مسبب والراكب مباشر؛ لأن فعله العمل بالركوب.

و لجوزب أن الراكب وإن كان مباشراً إلا أنه مدفوع إلى دلك غير مختاره - لأن الدارة في التي وليت، فصار فعل الراكب مفاراً إلى الدينة في التي وليت، فصار فعل الراكب مفاراً إلى الدينة ويؤا صار قعل الراكب مباشراً و معدر إيجاب الضعان على الراكب بالدائرة ، والمفر إيجاب الضعان على الراكب بالدائرة ، والمفر إيجابه بالتسبيب والأنه لم يكن منعداً في التسبيب وأما التاحي منعداً في التسبيب وأما التاحي منعداً في التسبيب وأما الشعور على التحديد التي التحديد والتي التحديد والتي التحديد والتي التحديد والتي التحديد التي التحديد التي التحديد التي والتي التحديد والتي التحديد والتي التحديد والتي التحديد والتي التحديد والتي التحديد التي التحديد والتي والتي التحديد والتي والتي التحديد والتي التحديد والتي التحديد والتي والتي التحديد والتي التحديد والتي و

⁽۱) وكان بي أقل القلمة

من مشايختا من قال: فراد بقوله: الراكب والمسائق والقائد سواء في الضمان حالة الإنمراد، فأما حالة الاجتماع. فالمنائق لا يصمن ما وطنت الزابة مع اترانب؛ لأن الراكب مباشر والسائق مسبب. والحسب لا يضمن مع المباشر كالدافع مع الحافر، ولكن هِنَا لَا يَصِيحِ ﴾ فإذ محملًا وحمه الله ذكر في الأميار . أن الراكب إذا أم اخر ، فنحس الداية، فأرطأت إنسانًا كان الصمان عليهما، وعلم هذال: لأن الناخس مدائل، والآخر راكب ، فقد بين بي سبق أن الراكب والسائق في فسمان ما وطنت الداية مشتر كان، ولا يختص به الراكب، فالموجه في ذلك أن السبب مع المباشر إنما لا يضمن ، إذا كان السبب نسيطًا لا يعمل في الإتلاف، منى الفرد عن الباشرة كما في الحفر، فإن الحقر بالفراده لا يوحب التلف بحال ما لم يوجد الدفع الذي هو مباشرة الإنلاف لفقه أن الحفر إذا كان لا يعمل في التلف إلا بالمباشرة، وهو الدفة ها اراء مل الحفر في الإتلاف وحكمه، وعن التلف مضافًا إلى الدفع متى كان العافع عافحًا بالحفر، وإن كان لمولا الحفر لكان لا يتلف مائدتم .

هذا كلما قالوا في سفينة عنوه، من الطعام إذا جاء رجل، وطرح فيها منّا والناَّ، فغرقت السعينة، كان الصمان كاله على الذي وضع المن الرائد، وإن كان لولا ما تقدم ص الأحسال كان لا نغرق السفية بالن الزائد؛ لأن ما يقدم من الاحتمال بالفراد، لم يكن موجبًا للننف، وإنما عمل في الإنلاف الن الزائد، وصار العمل مع حكمه وهو الغرقي مضافا إلى و ضم المن الرائد .

وتتفاغى مسألة الحفر، وإذا صادعه للحفر في الإبلاف مضامًا إلى الدفع، صاد كأن الذافع هو الحافر أبضًا، ولو كان لذافع هو الحافر، كان الضمان عليه خياصة، وثم بحب على غيروه كذاهنا.

فأما الركوب على الدابة بالفراده عامل في إتلاف ما أوطأت الدارة من غير مبالق. وكذا السوق بانفراده عنمل من غير أن يتخسها إنسان، وكذا تنخس الدابة بالفراده عامل عن إثلاف منا أوطأت اللامة من غسر أن يكون على الدابة واكب، وإذ كان كل واحد مهما عاملا في الإتلاف عند الانفراد، فإذا احتمعا لم يجر أن يضاف عمل السوق في الإنلاف إلى الركوب، فيفي التلف مصافا إليهما، والضمان كما يجب بالماضرة، يجب بكسبيب، فأحينا النسدن عليهما لصمان، ولا كسارة على السائل والقائد ؛ لأب، مبيّدي، وعلى الواقيم الكفارة لأبه صاف .

" ١٩٤٧ و أخروه فلفخت وهو يسير، فلا صمان على الطريق، فنخت بها وحل بإدن الراكب، وأخرت بها وحل بإدن الراكب، وأخرت فلفخت وهو يسير، فلا صمان على الدحس" لأن نخس اللاحس بأمر مستحب الناسة عول . بدح الأمراط أله أما بالتصرف في هلكه يقولة بغض صحب الدينة ولو أن صاحب الداية بحسه ينعمه لاستحراج السير، فنفخت إسماناً لا يضمن لأن الشخة عا لا يضمنها الرائب، كل هذه ويو وطنت رجلا في سيرها، وقد تحسيها علما يأمر الراكب ويزنه كانت الدية عليهما لصعان وا كان الوط، في فور النخسة ، وقد مر فذا ، ولا يرجع الباخس على الراكب، وإن كان النخص المرائب؛ لأن لراكب السره دراسحس، والسخس ينقل عن الإنطاء في الحسملة، فقد يكن من ضمرورة الأمر البريطة، وتلايرياناً من الانتظام في الحسملة، فقد يكن من ضمرورة الأمر بالإنطاء

وإها كان الناخس عبداً و فيها أصاب الداية في فور النخس، فهو في رقبته، يسعمه و واداكر وفديد، محجوراً قبان أو ماذوناه الأن العبد وزاحد بضمان أقص ، والتخس همر، وقد صدر ذتك سك لذلك، وكدلك إذا كان الدخس صرباً حود، فهم والرجل مواد الأن الصريرة حدوصيان العمل.

وإد، كان يسير في الطريق على دائه ، فأمر حما أحتى للخداما فتمخت ، الاصحاف على العبداء ولا على رب الداية و ما دكره أنه لو أمر حراً بدلك ، والمسالة بحاله لا خدمان على والمد ملهما ، فكذا إما أمر عبداً ، وإن وطنت إسالاً في فأمه المحسه ودالته ، فالصحاد عليهما نصفان المنصف على عاقلة الراكسة والعبدة والمعدد كما لو أمر حراً لذلك ، تم يرجع موالى العبد على الأمر بعيمة العبدة إذا كان تهيمة العبدة إذا تحيد المدافق من محجوراً عليه ، لأمر صدر مستر مناز عمل على وكان العبد المأمور بالتحق محجوراً عليه ، لاك

ومن استعمل محموراً عليه بغير إذب الولي بصير هاصباً ، فاما خق العمد من اضمان اختابة من حاله الاستعمال ، يكون قرار ذلك على المستعمل، وإذا كان العبد

⁽١) وبي م 🗀 عمي أحد فكان على فياحس

المدور مآدودًا له، فسولي العبد الأمور لا يرجع على الأمر عالحقه من الفسمان ، و لأن استعمال العبد هنا حصل بإذن الولى ، لأن سوق دابة الغير داخل تحت الإذن بالتجرة ، لأبه من أعمال التجارة لابد للتجار منه في إعانة بعضهم بعضا، ومن استعمل عبد الغير بإذنه ، فما لحن العبد من فيسان الجنابة في حالة الاستعمال بكون قرار ذلك على المولى ، والجواب في الأمر بسوق المنابة وقوده نظير الجواب في الأمر بنحسها .

وإن كان الراكب عبداً، قامر عبداً أضر بسوق الدابة، فوطئت إنسانًا فهذه المسألة على وجوء: الأول: أن يكون الأمر والمأسور سأذوتين في الشحارة، وفي هذا الوجه الضمان عليهما في عقهما نصفان يدفعان بدلث، أو يقديهما مولاهما، وقد ذكرتا ابن هذا أذ السائل مع الراكب يتنتركان في ضمعان ما أوطأت الدابة، ولا يرجع مولي العبد الأمور على العبد الأمر بضري.

الوجه الثاني. إذا كان العبد المأمور مصحورًا، والأمر مأذونًا، وفي هذا الوجه أبضًا الغيمان عليهما في عنههما، وإذا دفع مولى المأمور عمد، أو فده يتصف الدية، رجع بغيمة عبده على الآمر بخلاف الفيمين الأول، والوجه في ذلك أد في لقصل الأول الآمر استعمل عبد الغر وإذه، وفي الفصل الثاني استعمد بغير إذنه.

الوجه التالت: إذا كان محجورين، وفي هذا الوحه الضمان عليهما، وفي رقتهما أيضًا.

وإذا دقع مولى العبد الأمور عبده، أو فعاه بنصف الذية، لا يرجع على العبد الأمر في الحال بشيء، وهذا الأن مولى الأمور أو رحم عليه بقيسة، وهذا الأن مولى الأمور أو رحم على الأمر ويع بسبب الأمر ، والأمر قول، والمحجود لا يؤاخذ بضمان القول للحال، والمحجود لا يؤاخذ بعد العتق بخلاف ما إذا كال الآمر مأذرناً ؟ لأن الأدون يؤاخذ بضمان القول للحال، كول المحال، كول ال

الوجه الرابع: إذا كان الآمر محجوراً عليه، واللمورمأذرناً، وفي هذا الوجه الضمان عليهما في عنقهما أيصاً، وإذا دقع مولى العبد تصف عبده، أو هذاه، لا يرجع على العبد الآمر، لا في الحال، ولا بعد العنق، وإن استعمل عبد الغير إلا أنه استعمله بإذا مولاه فا دكريا أن المحسر داخل تحت الإذن في النجارة. الإيمال المؤمن المنظر الرحل والداعل دينه في الطويق المورجالا بالبخس دات فتحسسها، فقتقت الرجالا ، وعرجت الأمراء فديه الرجل الأمنيي عمر الدمس والراحب عن موضعها والموقفت من فرر الزاكب جميدًا، ودم الأمر بالنخس عمر دراء أو سنرت عن موضعها والموقفت من فرر التحسر، فالمحسر والمحسر ورجلا الموقف دوم الأحتى على الناجس ورجلا الدرجة وقفضها الراكب والراكب والراكب والراكب والراكب والراكب في الطويق على الطويق حريث الأفوقت في مستها هم أو غيرة المناجس على الراكب السيرة وقعت في مستها هم أو غيرة والمناب المناب المناب المناب عليها.

1932 . وفيه أيضًا: وحق اكترى من احر داية تنفحت فينها في حياجة له . وأثبته مصاحبها . ومه الأيسوة بها وفول وقيد الراكب في الطابق على أهل مجلس، فيخير بها صاحب الداية ، أو صربها ، أو صافها . وضحت الدية وهي واقفة ، فصلت إنسانًا ، فاقصمان على الرائب والسائل جميعًا ، كان الراكب أهوه والسائي إذا كان له أن يسوق .

الا ۱۹۵۷ - وقده أيضاً الصبي و قب ذانة بأمر أمد، تهران الصبي الراقب أمر صبية محسها، فالقرال فيه إذا كان مأدونًا كالقرل في لكيير، وإن كان لم يؤدن له في طلاء فأمر صبية حتى تخسيها فسارت وتشخب فعلى الناخس الفيسان، ولا غير معلى الراقب، وإن أمر، بذلك لأن أمره باطور، وإن أوطات بسندً فقتت ، وكان سيرها من النحاب في دالدية على عاقلة الناخس، والا يرج « وإن يت الاعلى عاقلة الراكب، فقت أو حب كل الداية على عاقلة الناخس في هذه الصوران، وإنه يخالف السائل الا تذهة الني مرت الله ووافق الكسائة التي مرت قبل هذا لكانة أن وأنه يخالف السائل الا تذهة الني

١٩٤٧٦ - وفره أيضاً: رحل والب دانة وحل فد أوفقها ربها مي الطويق الممخت إنسانا بمنافه و فالعيمان هني ويها وعلى الراكب بصفين.

١٩٤٧٧ - وإذا أوقف برجل داية وحل في الطريق، ربطهما و ساب، فيأسر، ب

¹¹⁵ هكذا بي الحار الله و الهاء وكان في الأخلى: فلمك.

فالاناحرات أأأنا فالمقا وفلك حيز مشاء حربها ومحمد الصيفري

⁽٣) وأدب في الأصلى الدراق المتقاصة

۱۹۵۷ - رجاع أفان رجل أن يدخل داره وهو راك ما صحفها فوطف داره على المراد على الماده على الماده على الماده على المراد كان مستقلاً أو ماداً، ولا ضيمان المكاد ذكر في المادغي المادة وأصده أن كل شيء أصابه حارجًا من اللذار، وكان عليه فيه الكفارة، غد طرام توان بالمراد وكان عليه فيه الكفارة، غد طرام توان بالمراد والمراد على اللذارة المراد على المرد على المراد ع

رجن أدخل بعيرًا معلَّماً في دار رجل ، وفي تقدار معير حد حب، فوقع طبه المعلم فقله ، فقد الحقف الشايخ ، متهر من ذال " لا صحار على صحب العبس.

وقال بعنصهم. إن أدخل صاحب المتعلم العلم بقير إذن صاحب الدار، فاميه الصحب، وإن كان أدخلها بإذاء فالإصحال، وبه أحد الفقيم أم اللياء رحامه الله ا وعليم القنوى - لأن إدخال البعيم في دار الغير بعير إذا جايم، فما تواد ماه يكرن مصبولًا.

١٩٤٧٩ - يزدار طحماره على موضع، فجاه يحل أخر وربط حياره على ذلك الموضع، فيصل أحد الحمارين الأخر، فيقد ذكرنا هذه السائة في كشاب المصب والضحان

. ١٩٨٨ - قال محمد رحمه العالمي ، طباح الصغير .. في الرحل بقود فظارًا من النمر ، فأرطأ بعر رسالًا فقته، فابته على عافلة القائد.

وفي الأصل يقبول: رجل قاد قطارً من الإين في طريق المسلمين فيسا الوطأ أول الفطار أو أحر ديبيد أو رجن أر نسام بل رحلا مشتله فناقاته نسامي ولا كشارة، أب الفسمان قلاله قائد الكاراء وأن رسام أول الفظار في بده، ورسام القطار بعصه متصل يبعض فانفائد وأول يكون فائدً الأحراء والفائد نباض ما وطنت نسابه بيد أو رحل، وقد مر خدا من دل، ولا كمارة؛ قامر فيل هذا

وإن كان معه سائق بسوق الإبن إلا أنه ماره بتقدم، وناره يتأخر ، فإنهمنا يشتر قان

في العممان؛ لأن المائن سائق تذكر محكم العمل الأرمة، كما أن الغائد قائد لذكر محكم اتصال الأزمنة، وبأن نقام مياة، وناحد أصوى، لا يحرج من أن يكون سائدًا ا للكرة لان أتر مسرقه من الأول لاسقطع بالشأخي، وأثر مسوقية في الأخير لاينقصع بالنقدم

و أن كان معهدا وقر وميط القطر ، قما أصاب عا خلف هذا الذي في وسط القطاري أوالا، كينه ، وصدان ذلك عاليها أنلافًا ، ومنا وإذا كان هنا الدي يشي في وسط القطيراء يسيراني جانب مزالقصان ولايأخط زماه بعبر يقودم خبعه الأبه سالق الوسط الفطاء فيكون سائقًا للكل بتعكم انسال الأرمه .

فأما إذا كالزالدي في وصعرالقصر أخذ بزماه بعيد بقود ما خلفه ولا يسوق ما قبله، فيما أصاب ما خيف هذا الذي في وسط الفطار، فلا فيمان فيه على الفائد الأولى: وَأَنْ الصَّاعَة الأَوْلِي فَسَى الطَّافَاء لَا خَلَقَاء ، هذا لنَّا فَوَالكُونَ وَمَاتِعُ مَا خَلَف عدا متصفي وَعَاتُم ما فيلم وأكبا الضيمان فيدعن هذا لأبدقائده فالخلعم ومراصيب مماقيل هذا الذي في وسط القطارة فيصيمان دلك على لفائد الأول، ولا شيء فيه على هذا الفني في وسط الفطار الانه ليدر بقائداه لما فبلعا ولاسائل لعاحش بالكانا سائقا له بشارك لأوزاني

١٩٤٨ - قال من المتنفي : إذا فاد الرجار فطارًا وخلصه سائل وأمامه واكت على وحداه فوطروهم الراقب إنسافاه فالدية طلبهم أتلاقا

وكذلك ردًّا وطن يعيد عما خنف الراكب إنسالُ و وإن وطن وخير إمام الواكب و فهو ا على الفائد و السائل نصفات و لا شيء على لو اكب.

وذكر في أطنعي أخمسانة الفطار بعد هذا في صورة احرى، وأوحب الصحاف على القبائد، وعلى من خالة معام البعيد الذي أوطأ من الركبان، قال: وليس على من خلفه من الركبان شيء إلا أن يكون إنسان منه بزجر وبسوق، فيكون عليه وعلى السائل الدي خانه بشتركون حميمًا فيه، وأصل هذه أن يكون فاندًا سنما وإنالم يرده. ولا يكون سائقًا، إلا يعمل سوق ورحي.

١٩٤٨٠ - قال محمد وحمه الله في أخامه الصعور ... وحل قاد قطاراً في طويق.

المسلمين، فأفاء وحرر سعيرا، وربطة بالقطار والقائد لا يعلم بدر أو علم، فأصاب ذلك البعيد إنساناه فصمعانه على عافله القائدهون الرابطء وإن كان قار واحد مهما مسسك اللائلاف ، وهو منحداً في ذلك ؛ لأن الربط في القناوة من ل من ثة النسبيات به الماشدة ؛ الأن التنصوف يتصور بالربطاء وانصار بالعيادة وفهو معنى قوله : الربط من القيادة نفرالة التسديب من المناشرة ، وإبحاب الضيدي على الباشر أولى ، تبويجب الضيمان على الفائلاء علم يدلك أو لم يعلوه لأن هذا صمال مباتم في وصمان البائد ، لا يحتلف بالعاب وخناه العمما

وهاريو حعرعيلي عساقية الدابطة ينظر إن عليه بالديط لا يرجدة لأن الوابط موا المني أوقعه حي هذه فورطف والقائد بيويرض أبهما حنث ليريطين وليريقص محمد رحمه الفافي الجامع الصغير بيسايد وبطاليعير بالقطار والقطار واقف لايسياء ومنعر إذان طوو الشطار السراب

وفي معفى كتب التوادرات أبوالهطورين كافرلا بسيد حبالة الربيدو يغادها القائد يعبد الربطة الانداجة الفائد على عاطه الرابطة المبر القائد بربطة أو المربعيين وإن كان القعار يسيبر حالة الرمطاء فالقائد يرجع على عاقلة الرابطاء إذا لم يعلم الفائد ربطاء وهذا لأن الربط متى حيصل في حيال ما شار من الغطور وافضاء فانصائد إنما فياه بعير الرابط بعبر أمره؛ لأن الرابط لم نامره بالقيادة لا نصَّة ولا فلالةً، ومن قاديعير غيره بغير أمراهه وعيدن مأأصاب اللميراء الايرجع تناجيس علي فيدحب الدمير

فأسا إذاريط والقطار سبيراء فالغائد قاديمير الرابط بادنه دلالق فإذا لحقه الصيدن مستب النبيادة ببطران لحقاء سيب بالكنه تحفظ النمان عبه كان فرار الغرامان عبرر القائلية وإن حقه بسبب لا وكنه تحفظ لبعير عمه، كان قوار الضمان على الرابط، قإن ثان لقائد لا بعدور بصا ليحيراه لا يمكنه تحفظ اليحير هن الإعلاق وإذا كناد بعدوه يمكنه تحفظ العر

١٩٤٨٣ - وفي المُنتهين وإذا سار الرجل على داية وحيفه رديف وخالما الدامة منافق وأمامها فاللاء فأوطأت يستائله فالدية مديهم أدماعك وعني الراكب والدديف ولكفارس ونذا ساز الرجل عنى دابته في الطريق، فعشرات محجر وضعه رجل، أو بدكان بناه وحل داؤ عام قد صده رجل، فوقعت عمر إنسان وأندهد، فالضامان على الذي وضع الحجر، وسي الدكان، وصب نامه الانه مسب للإملاف، وهو متعداً في هذا النسبيب، والاصمال على الركب؛ لانه بمزانة المعود والذي .

١٩٤٨٤ - وهي الكفائة الإذا أرسل كالله أو دالله ، قاصاب في فوره شيئًا يصمر:
 من الدالة دون الكلب والطير

وفي الحامع الصنغير : وجل أوس صيدًا، وفي بعض التسخ : رحل أرسل طواء وأرديه بازبًا. فقل صيئًا تماوكًا، فلاضمان على الرسل.

قال في الجامع السبيرا: وكذلك إذا أرسل كليه إرسالا، وتم يكن سالفا له فأصاب في قريره الم عضمين وكذلك إذا أرسل كليه على إنسان، فعقره أو مزى شائعه لم يضمن إلا أن يسرفه، وفي احر جنايات الأحياس ، إذا أعرى كليه على رجار والأ يضمن في قول أبي حنيته رحمه الله، وهذا لأن البازى والكلب عاملان باحيارهما، فلا يضاف فعلهما إلى المرسق، بل ينقى مقصوراً عليهما، وقعل ليهيمة عنر، قليدًا لا يضمن الرسل، بأن كان سائقًا للكلب والباري، ومناء أنه كان حنفهما، ضمن في المكلب دونا الباري.

والقرق أن الكالب يحديهل السوق كندار الدراب، فأما النازي فلا يحديها دات فهدر سوف، وفيريندر سوق الكلب، فأصيف إليه فعل الكلب، وإن كان مخداراً والأنه محمول عليه من جهته، فأصيف فعله إليه فيد يصلح أنه فها أخيب فعل الكره إلى المكره فيما يصلح أنه له

و من لي يوسف و سمعه الله: أنه أوجب الضمعات في أموال الناس في هذا كله. منو و كان هنا حب الكانب سائقًا له أو لم يكن و وحمل الإرسال عنزلة السوق ما لم يعترض على الإرسال ما يقطعه و أشار في الويادات اللي الضمالة، وأشار إلى أن الإرسال بنزلة السوق إلا ألا هاك وضع المبائلة في الحبد.

وذكر الفنهة أبو الليث في أشرح الجامع الصعير .. من أرسل كليه، وأصاب في

غرره إسمالياً وسيس للراس وإن لم يكن صاحب الكلب سائقًا له ، واشار إلى "أنه مادام في عاري فكالمحيفة .

وبو أرسل ديته في طريق التسلمين، فيما أصاب في وجههم ذلك، فعماحسه مسامن الذلك بانتساق الروايات، فيه في بين الدية ربين الكلب والساري على ألا يعمل الروادات.

و لغرق أن إرسال الدارة في العربق إلا تم يتع مع الدايف وأسكته الابدع تعالى صاحبه في الوقد معه يكون مضموناً هيئه وأما إرسال الكلب والبازي من غير الباخ مع مه ولا يكده الانباع ليس يتعدمه والمسيب في الإتلاف لا يصمن إلا إذا كدن متعلياً ، وإن العظف الداية به رضمالا ، وأصيب شبئاً ، فلا ضمان على صاحب إذا كان لها في طريق في وجهها ذلك ، لأن الاعطاف إذ كان لها طريق في وجهها ذلك ، يتعلم أن الإرسال، فينظم الإرسال أيضاً .

وعلى هذا الكتبإدا العطف تينًا وشلمالاً ، وأصاب شيئًا، فلا فسلمانا على مسلمية على قول من نفول: بالضلمان على مرسل الكلب، يخلاف السهم إذا انعطف يَينًا وشمالاً من قور ردشيء؛ فإنه لا ينقطع ذلك الرمل.

والفرق أنه ليس للمسهم قمل، عملاً أصاب بكرة مضافًا إلى الرامي ما الم يرده شيء، وأما لداية فلها قبل، فجار أن يقطع ذلك الإرسال.

هذا إذا كنان لهما طريق في وجله الإرسال، وإن لم يكن لهما طريق في وجله الإرسال لا ينفقع حتى لو الإرسال لا ينفقع حتى لو أصابت شبت بعد الانعطاف، كان الهممان على الرسل، وإن وقعت، ثم مارت، فها أصابت بعد ذلك، فلا ضبال على صاحبها: لأن الوقوف يقطح أو الإرسال وهو الدين بعد ذلك، في الإرسال، ومنى هذا حكم الكلب على قول من يقول بالفسمان على مراسل الكلب، فإن رقم إذان لم يربل، ومصى في وجهه ذلك، فعا أصاب شبتًا بعد ذلك، فالشارة على المراسات فعال دين وهذا الرد وعدم عتربه

⁽١) وهي الأصل الجنيم مكان أللي

الآا رئان في الأصل عي.

وإذار تد. تم وقت، ثم سار، فأصاب تنبك، لا ضمان على الرسل، ولاعلى الراد، أما على الرسل، ولا على الراد، أما على الراد، أما على الراد، أما على الراد فلان الراد، أما على الراد فلان الرد من الراد نسبير للدابة، ولكن في وجه أخر، فينقطع بوفوقها، كما تنظع إرسال الأول بوقوفها، وإذا ارتفت ولم نقف ومضت في الرجه الدي رده الرد إليه، فأصابت شيق، فالضمان بلي الراد، فكون سيره مضافًا إليه.

والجواب فيما إذا أفسقت العابة زرع إنسانًا بعد ما أرسنها المالت في وجهها، أو بعد ما انقطعت كالجواب فيما إذا أصابت ادميًا إذ المعنى لا يوجب الفصل، وحكى عن الفيح الإمام أبى مكر محمد بن الفضل المبخارى فيمن أرسل بقرة من الفرية إلى أرضه غدخل في زرع غوه فأكل إن كان له طريق غير ذلك لا يفسمن، وإن لم يكن له طريق غير ذلك بفسمت، وإن لم يكن له طريق غير ذلك بفسمت ذرع إنسان، أو تركها في المناحية بن المدينة من المربط وأسسمت ذرع إنسان، أو تركها في المرعى، ها قسمت زرع إنسان، فلا ضمان، وكذا السائم والكلاب، إذا أنسمت شيئًا من أموال الناس، فلا ضمال على صاحبها، والأصل فيه قوله عليه السلام: (جرح المجهدة جارة "

١٩٤٨٥ - وفي غيسب "النوارل: حياجب الزرع إذا قبال لصاحب الدابة: إن دابتك في زرعي: فأخرجها صاحبها، فأفسدت في حال إخراجها، فإن لم يأمر صاحب الزرع صاحب الدابة بالإشراح، فيصاحب لدابة ضامن، وإن أسره بالإشراح، فيصاحب لدابة ضامن، وإن أسره بالإشراح، فيصاحب لدابة ضامن، وإن أسره بالإشراح، فيصاحب لدابة ضامن، وكان الفقية أبو نصر بقول: بالضمان في ضمان عليه، هكذا الختار الفقية أبو الليك، وكان الفقية أبو نصر بقول: بالضمان في الرجهان جميعاً.

ومن وجد داية إنسان في زرعه، فأخرجها من زرعه، فجاء ذف وأكلها، فقد اختلف الشايخ فيه: بعضهم قالوا: يصمن، وهذا القائل يقول: فيس تصاحب الزوع أن يخرج الدابة إقاله أن يأمر صاحبها بإخراجها، وفال بعصهم: إن أخرجها ولم يسقها فلا ضمان، وإن ساقها بعد ما أخر جها، فهو ضامن، وبه كان يفتى الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن القضل، والقاضى الإمام على السفدى، وكان القعيم أبو نصو الذبوسي

⁽۱) والحديث مفهي تخريجه .

يقول: إن ساقها بعد ما أخوجها إلى موضع بآمن على زوعه منها، فلا ضمان، وإن كال أكثر من ذلك، فهر ضامي، والقنوى على ما اختاره الغضلي، وعد ذكريا بعض هذه المبائل في كتاب الغصب.

المجاهدا إلى مربطه وضن الهضال المسل عن رجل أصاب في زرعه تورين لبلاه فسافهما إلى مربطه وضن الهما لأهل فريته فأراد أن يربطها ، فدخل أحدهما المربط وهرب الأحر وتبعه علم يظفر به على قصاحيه أن يطاليه بصماله وقيمته؟ قال: إذ فم يعتر على من يشهد على نفسه أنه إلا أخذه برده على صحبه لم يضمن إلا أن يكون إلما أحذه ومن بيته أن بمنعه عن صاحبه وبيجب عليه الصمان، فقيل له أرأبت (ن فان هذا أبرأك فقال الان كان الثور أهل المربعة في مربطة ليرده على صاحبه ضمن برات الإنهاء مع الغدرة عليه على أنه بأخذه أو يحبسه في مربطة ليرده على صاحبه ضمن وإن لم يجدمن يشهد كان دال عقراً لما وإن كان الثور الأهل قريده من زرعه ضمن ولا معمد بود على ذلك والا بضمن إذا ضاع التوره وإن سنة بعد ما أخرجه من زرعه ضمن والأحك محكم المنطة في النبل وحكم المنطة وإنما يكون حكم المنطقة في النبل وأما في النبار حكمه حكم المنطف فيصمن أشهد أم تم يشهده حكم النقطة في النبل وقريته الا بعاف عليه الفساع في النبار ورغا يحاف عليه الفساع في النبار ورغايا حاف عليه الفساع في النبار ورغايات عليه الفساع في الليل و

١٩٤٨٧ - الراعي إذا و جد في سرِ مه يقرة أجنبية ، قطرهما قدر ما يخرج عن سرحه، فلا ضمان عليه .

۱۹۶۸۸ - وإذا وجد في كرمه ، أو زرعه دابة رجل رقد أفسلت شيئًا، فحسمها صاحب الكرم أو الرزع ، فهلكت صمن صاحب الكرم أو الزرع فيستها ؛ لأنه ليس له و لاية الحيس .

۱۹۶۸۹ - إذا أدخل دابته في دار رحل بغير إذنه، فأخرجها صاحب الدارفهائك لا يقسمن، ولو وضع ⁶⁶ ثوبًا في بيت رجل بعير إذنه فرمي به صاحب البيت، وكان ذلك حال غيم المالك، ضمى وممة النوب؛ لأن كون الدائم في منه يضر مد، وكان له دفعه عن

 ⁽¹⁾ وكان م الأصل ودم

نفيسه بإخراج الدابة، أماكون القوب في بيته لا بغير به، صلا بكون له ولاية إخراج التربء فصر بإخراجه ضأمنا له.

١٩٤٩٠ - راجل له كذب عضور في قرية، كسما مرابه مبار عضمه فلأهل القرية أن يقينوا هذا الكلب، فإن كان عص "الإنسانًا فقتله، فإن كان ذلك قبل التغدم على صاحبه، فلا صمال، وذا كان بعد التقدم على صاحبه، قعلِه الضمان بمزلة الخائط والمثل إذا سقطاء وهناك السألة على هذا التفصيل، فههنا كدناك ذكر الممألة في فتاري سمرقنديان ، وقد كتبناها مع مسائل أخر من هذا الجسن في كناف الاستحسان: الجنابة على الداية، ذكر في عناوي أهل سمرقنداً، قال، بعض مشايخناً: إذ قطع الرجل بددية عبره بريد به دابة لا يؤكل لحمها ضمن تبعثها، ولا يقال: بأنَّ على قول أبي حنيفة رحمه الله يقال ترب الداية : إما أن تأخذها ولاتضمه . وإما أن تدفعها إليه ، وتضمنه كما قال أبو حنيقة رحمه الله فيمن فقأ عيني عبد

والفرق أن العبد قد ينتقع به بعد فل العبنين، فلو دمعنا إلى المونى قبعة العبد بمصل له القسمة مم العيد ، ونقص منافعه ، أما الدابة التي مطم رجلها لا ينفع يها بوجه من الوجروء فهي كالهالكة، وإن كانت الغامة مأكولة الشعور، فالدلث بالحيار إن شاء شمت فيمتها، وتركها على الغاصب ، وإن شاء أخفعان وضمته النفصال، هكاذا ذكر السائة هنان

١٩٤٩٠ - وذكر في العيون : وقال أبو حَيْفَة رحمه الله: إذا استهالك إنسان البغل أو الحمار بقطع يده أو بذبحه ، فإن شاه صاحبه ضمنه قيمته وسلمه له ، وإن شاء حبسه ولا يضمنه شيئًا، وقال محمد رحمه الله: إن كان له فيمة بعد قطع البد، فإن شاء صيمته ودفعه إليه ، وإن شاء ، حيسه وخيمه النقصان .

قبل: والفتري على يول أبي حنيهه رحمه، وهذا في غير مأكول اللحم، فأما في مأكول اللحم إذ ذبحه إنسان، فلبس له أن يمسكه، ويأخذ النقصان، ولكن إن شاء أخذ فيمته، ودفعه إلى الذابح. وإلى شاء أمسكه، ولا شيء له.

وثو فهم حمار غيره، فللمالك أن يجمكه، ويضمنه النقصان؛ لأن للجلد قيمة ،

⁽¹⁾ وكالآني الأمس: حقر.

وإن فتله قتلاه فليس له أن ينسمه القصائات وهذا التفصيح إلها متأتى على قول محمد رحمه الله أما على قول أبى حنيقة وحمه الله - ليس له أن يصمنه النقصال في الوجهين جميعًا إن حيمه .

1989 - وفي أفناوي الغضلي أن إذا قطع الوجل بدداية إسال. أو رجلها إن كانت لا يوكل لحمها ، فعمل الجاني فيدنها ، وبيس للمالك أنا يحيك الداية ، ويصممه القصان ، وإن كانت مكون اللحم كالشة واليعير والبقر ، فكذلك في ظاهر الرواية .

وعلى بعض المتنابخ " أن المالك في هذا الفصل بالخيار إن شاء ضبته جميع انقيمة ، ودفع الدابة إليه ، وإن شاء أمسكها وضمته النفصان ، والفتري على ظاهر الرواية

1989 - وفي غصب شمس الأثمة السرخسي: إذا غصب ذابة فقطع بدها أو راحلها ، فلها هيما أنا يضمن القاصب قيمتها ، بخلاف ما لو غصب عبداً أو جارية ، وفظع بلده أو رجله ، حيث بأخذه مع آرش القطوع بدائماً.

والقرق أن الأدمى بقطع طرفه لا يصير مستهلك ، والداية تصير مستهلكة نقطع طرفها، وكفلك لو كانت بقرة أو جزوراً، فقطع بالها أو رجلها، أو كانت شاة ففنحها، وهذا يؤيد ما معرفاه للفتوى.

1939- قال محدد رحمه الله بي الجامع الصغير"؛ في شاة الفصاب وبقرة الجزار وحزور بجزار تفقا الفصاب وبقرة الجزار وحزور بجزار تفقا عين واحدة منهن ففي البقرة ربع قيستها، وفي البقر ديع فيسته وفي الشاة ما نفسها به، ورد الأثر عن رسول الله بي وعمر رضي الله منه، فصي مكدا، والممنى فيه أن الشاة لا تحسك إلا للأكل، فصدار كاللحم والحنطة وتحوهما، وهناك بعير النفصان عير مقدر، فكذا هنا.

وأما غير الشاة من الدواب فنها منافع كشيره سوى الأكل وهي منفعة الركوب والحمل، فكان شبيها بالأدمى، فلا يوجب مصف العهمة تشبهها بالاصممة، وفقيهها بالأدمى، أوجنا ضباً مقدواء أو إفا كان النقدر بريع القيمة والأنه لا يتضع بها إلا بأريعة أعين، فصار كما لو كان لها أربعة أعين فيجب في هي واحدة ربع القيمة، والعرس واخمار والبغل والبعير مثل البقر.

وقي " لَنْتَفَى": "لا ما يحمل على ظهره، ففي هيئه ربع قيمته.

ويي جنايات الحسن: لو فقاً عين برذون أو بغل أو حسار، فعليه ربع جميع الفهمة ، وكذلك في عبر البقر التي يعتمل عليها ربع الفيمة ، وإن كان مما لا بعشمد عليها ، فعليه ما يقصها

وفي أنوادر عشام": في عين الفصل واجمعش في أحدهما ربع الغيمة ، ولو فقاً عين شاة أو جمل أو طبر أو كلب أو نور أو دجاجة أو حمامة أو نعامة. فعليه نقص.

وقال أبو يوسف رحمه الله: عليه ما نقص في حميم البهائم.

الغصل الثامن عشر في الناروهة بتولد منها وفي موت الرجلين يفعلهما

ومسائل الحدث "أو أهجو والعام كشاهر المائة من مسائل النار في الفصل الرابع. عشر ما وفي ما إذا وضع حمواً في الطريق .

1989 - قال محمد رحمه الله في الخالج الصغير الذاؤا أخرق الرجل حشيشياً. في أرضم أو حصائا ، أو أجاء أن العداد التار إلى أرض غوم الوالحوث شيئاً، فقد ذكرنا هذه المسألة في كتباب الشرب من هذا الكتاب، وتكرما تأوس المسألة فعة على ما ذكرت بحر لإسلام حواهر زاده وتسمل الأثمة السرامسي .

ورأيت عن يعقى المشيح أن أحج " أماراً مظيماً الحجد بعلم الله لا تحتمله أخمه المده ملى إلى أرض حارم، ويعلم براعم لا محالة، يعلم ويساع سقى أراب سقياً لا يحتمله أرسه من ويساع وتعمل ويساع المحتملة أرسه و يعلم ويساع وتعمل المحتملة الراسة والمناف ويساع ويساع أن المسال المحتمل المحتمل

١٩٤٤٦٠ - وفي واقعات الناطقي . قال عليه ما وحسهم الله وقا طارت سروق

⁽¹⁾ فأدراهي ط از ف أز حاءونال في الأصل الحرث.

والمتأجم لبار ألهها

أو شرارات من للنار، واحتملت الربح منه النار من أرض من أحرق زرع نعمه، وذهبت الناز إلى أرض غيره، فأحرقت زرع الباس، وأكد اسم، وكان النار في الموضع المعيد من فلت الزوع، وكان يؤمن بإذن الله من تلك النار أن لا يحرق زوع الناس في أراضيهم بعلى هادة، فإذا ذهبت الربح بالتار في مثل هذه الصورة، فلا ضمال، وإن كنان النار يقبر ب من زورع الناس على وجه يحيط العلم بأن النار إذا اشتعلت في أرض صناحب النار يشتعل "كفي أرص جاره وفي زرعه ضمن صاحب النار

وفي مشفرقات العقيم أبي جعفو: أنه شرط في النار مع القوب أن يكون الويع عاصمه حتى تو لم نكن عاصعه أو الزرع بعبد لا يجب الضماد.

١٩٤٩٧ - وفي المتساوي أهل مسمر فيلا": إذا أنقى في التنود من الحطب ميا لا وحتمله التنوراء فأحرق بينده وتعدى إلى بروت غيرمه فأحرقها باضمن كمالم أوسل في أرصه من الماء ما يعدم أنه لا يحتمله ، فنمدي إلى أرض غيره ، وكما لو حبب على منطحه ه شار فاراب مناهما أو أكثر عما يحيط العلم أن الماه يسبيل إلى دار جارما ف سال إلى دار جاره، وأفسد مناع جاره.

١٩٤٩٨ - وفي "فتاوي الفضلي ": رجل بر في ملكه، أو في ملك غيره، وهو يحمل تارك فوقعت شرارة من باره على ثوب إنسان، فهو ضامن؛ لأن الاحتراق مضاف إليه لعدم تخبل الواسطة بين الحمل والوقوع على الثوب، حتى لو طارت الربح بشرارات الدراء وألفتها على توب إلسان لا يضمن؛ لأن الاحتراق ههنا مضاف إلى الربح، كذا ذكر في "النوادر" عن أبي بوسف وحمه الله.

قال بعض مشابخنا: إن مر بالنار في موضع له حل المرور ، فهبت به الربح ، أو وقعت شرارة في مال إنسان لا يضمن ، وإن مرابها في موضع ، فيس له حق الرور ، حيثة يتأتي هما التفصيل إذ هبّت بها الربح لا يصمن، وإن وقعت منه شوارة صمن.

1929 - وفي "فتاوي الفضلي": حداد ضرب حديدة على حديدة محمالة، فأسرعت شرارة من ضربه، فوقعت على توب إنسان ير في الطربق، فأحرقه ضمن الحداد، كذا ذكر ههنا، وغامه ما ذكر في " واقعات الناطقي" : حداد جالس في دكانه

⁽١) ركان في الأميل: فيشتعل.

اتحداد مى كبره قاراً على حديدة له، والحانوت إلى جانب الطريق لعامة السلمين، قاوتع الحداد مى كبره قاراً على حديدة له، لم أخرجها، فوضعها على سدانه، وضرب عليها بها يصرب الحديدة المحسماه، فطار منها ما يطهر من الحديدة المحسماه حتى خرج من الحدوث وخل رجاء، فوال رجاء، فالحداد ضامن، ودية المقتبل والمبي على عاقلة الحداد، وقيمة الثوب والدابة في مال الحداد؛ لأن ما طار من دق الحداد، فهو كجابة بيده لاعى فصل، وثو الم بدق الحداث ولكن احتمث الربع بعض النرع كبره، أو عن الحديدة المحملة، وأخرجه إلى الطريق حتى قتلت إنساناً، أمرقت ثوبه، أو قتلت هابته، فهذا جبار، والحيار هدر ليس عضمول، وهذا لأن الحداد الربح على الني الحداد، وحو كان الحداد الربح على الني الحداد، وحو كان الحداد الربح على الني الحداد، وحو كان الحداد النار على طري حابها في الطريق، حتى أحرقت كان ضاماً على ما يحيط العام، بأن نقل النار يشتعن بلى حابها في الطريق، حتى أحرقت كان ضاماً على ما فدمنا.

۱۹۹۰ - قال محمد رحمه الله في "الأصل" وإذا اصطلام فارسان، وقتل كل واحد منهما صحيحه وقتل كل واحد منهما صحيحه في بلائة أرجه: إساره كان حرين، وفي هذا، لوجه يجب على عاقلة كل واحد منهما دية صاحبه، وهذا استحسان، والقياس أذ يجب على عاقلة كل واحد منهما تصف دية صاحبه، وهذا استحسان، والقياس أذ يجب على عاقلة كل واحد منهما تصف دية صاحبه.

وجه انقباس مى ذلك أن كل واحد منهما مات بضعاء، وبقعل صاحبه، فيجب نصف دية كل واحد منهم، كما لوجرح كل واحد منهما صاحبه ونفسه حراحة، وكما لوحفور حلان بتراً على قارعة الطريق، فأنهارت عليهما، وإنفا ذلك؛ لأنهما لما اصطدما فكل واحد منهما أولم صاحبه باصطد مه، أرابع عسه أيضًا، فكان موت كل واحد منهما مضافًا إلى معله وإلى عمل صاحبه

وجه الاستحسان: أن كان واحد منهما وإن مات بفعله وفعل صاحبه إلا أن فعله هي بفسه حصل بفعل مباح وهو مشية عن الطريق، فلا يؤثر في إهدار شيء من دمه قيساً على الماشي إذا وقع في البشر ومات، فونه يجب كل دية "اعلى عاقلة الحافر، والإيهادر

⁽١) وكان في الأصواء كو الدية.

شيء من دمه وإن مات بفعله وهو المشي وبفعل الحافر ؛ لأن قطه في نفسه حصيل بأمر مباع وهو المنشيء قلم بهدر شيء من دمه باعشار فعلم، فكفاهنا.

فإن قبل في مسألة الخفر: فعل الماشي إذا لم يعلم بالبئر مباح، وليس بتعدّ، وفعل الحافر تعلّ، وإصافة النف إلى معل الحافر، فأصب التنف كله إلى معل الحافر، فرجب كسال دية الماشي، أما في مسألتنا هذه فعل كل واحد منهما وهو المنبي في الطريق مباح، فليس آحد الفعلين بإضافة أثلف إليه بأولى من الفعل الآخر، فأضفنا تلف كن واحد منهما إلى فعله وفعل صاحبه، فهدر نصف دم كل واحد منهما، ألا ترى أن فعل كل واحد منهما في تقسه وضاحبه لو كانا معظورين كما لو جرح نفسه وصاحبه لما لم يكن أحد الفعلين بإضافة الناف إليه بأولى من الأخر، أضفنا التلف إليهما، كذلك هما.

قلت: نعم الأمر كما قلتم: إن الفعلين استوياض الإباحة مع هذا إضافة تلف كل واحد منهما إلى فعل صاحبه وصاحبه باشر واحد منهما إلى فعل صاحبه وصاحبه باشر الإنلاف، لأن فعل مساحبه أولى، لأن إضافة التلف إلى فعل صاحبه وصاحبه باشر الإنلاف، لأن مباشرة الإنلاف على النسان المغير سبب للقسمان، مسونه كان تعدياً أو لم يكن، كالتاثم إذا انقلب على إنسان المغير سبب للقسمان، مسونه كان تعدياً أو لم يكن، كالتاثم إذا انقلب على المنافي على البعير، فكان إضافة تلف كل واحد منهما إلى فعل صدحبه أولى، وإذا أضفنا تلف كن واحد منهما والمافية، من دم كل واحد منهما كمنا في الماشي المنافية واخافر، وإذا جرح كل واحد منهما نفسه وصاحبه، فهناك فعل كن واحد منهما معظور، وهو الجواب عما إذا حفر الرجلان بثراً على قارعة الطريق أن فعل كل واحد منهما معظور، عمو الجواب عما إذا حفر الرجلان بثراً على قارعة الطريق أن فعل كل واحد منهما معظور، عمو الجواب عما إذا حفر الرجلان بثراً على قارعة الطريق أن فعل كل واحد منهما معظور،

وإن كاما عبدين، ويناقى المسألة بحالها، فلا شيء لا حد الموليين على صحبه ا لأن كل واحد من العبدين صار قاتلا لصاحبه خطأ، وتعلق جناية كل واحد منهما برقيشه، فإذا مانا، فقد هلك المحل الذي تعلق به الجناية، والم يخلف بدلا، فتبطل الجناية ضرورة ، وإن كان أحدهما عبدًا، والانحر حرًا، وياني السألة بحالها، فونه يجب على هافلة المقتول الحرقيمة العبد، فتأخذه ورثة المقتول الحر، ويطل حق الحرابط عمازاه على القيمة من الدية؛ لأن كل واحد صهما صار قاتلا لمصاحب، الحر قتل العبد، والعبد قتل الحر، وتعلق جنابة العبد برقيته، هو حب قيمة العبد على عاقلة القنول، فإدامات العبد، فقد هلك للحل الذي تعلق به الجناية، ولكن أخلف مدلا وهو تيمنه في دمة عاقلة الفنول. الحر، فيقدر ما خلف به بدلا لاتهدر جنايته، ويقدر ما لم يحلف بدلا يهدر جنايه.

لوحه النبائي. إذا اصطلاحا عبدها، وإنه على ثلاثة أوجه: الأول: أن يكونا حرين، وفي هذا الرحه يجب أن يكون على عاقلة كل واحد مهما بصعب ويه صاحبه الأن قمل كل واحد مهما بصعب ويه صاحبه الأن قمل كل واحد مهما بصعدا في نفسه وصاحبه تعدّ، فإنه يحرم على كل واحد منهما الله قملها، فأضفنا تلف كل واحد منهما إلى قملهما، فلم يهدر من ح كل واحد منهما في ه وإن كانا عبدين هدرت الحناية ؛ لما قلنا في فصل الحقال، وأن كان أحدهما عبداً والآخر حراً ، فعلى عاقلة الحر بصف قيمة الدينه وعلى الديد عيف دية الحرد وستوفى ولى الحر الكتول من عاقلة الحر من نصف الدية قدر نصف الدينة والما ويطل حقه في الريادة ، وكذلت إذا كانا ماشين فاصطدما

1999 - ذكر هشام في أبوادره أن لو أدر وجلين سدا حسلا، فانقطع الحيل، سقطا وماثا، قال: إن سقط كل واحد منهما على الفقء، هدر دم كل واحد منهما؟ لأن كل واحد منهما فاتلا تقسه، كل واحد منهما فاتلا تقسه، كل واحد منهما فاتلا تقسه، وكان كل واحد منهما فاتلا تقسه، وإن سقطا على الوجه وماثا، يجب على عاقلة كل واحد منهما دية صاحبه الأن كل واحد منهما أثنا سقط بقوة صاحبه لما سقط على الوجه، فكان كل واحد منهما قتل صاحبه، وإن سقط على الوجه، فإنه يهدر دم الذي سقط على الفرجه، وإن جاء أجسى وقطع على الفرح، ورحب على عاقلته دية الذي سقط على الوجه، وإن جاء أجسى وقطع الحيل حتى سقطا وماثا، يجب على عاقلة الأحنى دية كل واحد منهما؛ لأن الأجنى صار مدياً لفتل كل واحد منهما؛ لأن الأجنى

وذكر هـ فدالمسالة في النتفي عن أبي يوسف رحمه الله: وذكر أنهما إذا غادًا، ولم يذكر الفطاع الحيل وذكر أثهما إذا وقعا على وجوههما وماثاء إنه يضمن كل واحد منهما دية صاحبه، وإن رقع واحدهما على تفاه صمن صاحب الفعادية صاحب الوجه، وإن قطع إنسان الحبل قوقعا على أنفهما ضمن القاطع ديتهماء وإن وقعا على وحوههما لفي نسحة لايكون هذا من قطع الحبل، وفي نسحة : هذا من قطع الحبل.

۱۹۰۲ - ونی انتاوی الفضلی از ننازع رجلان فی حبل واحد، کل واحد منهما طرف وجذبا، فجاء ثالث، ووضع السكين على وسط الحيل وقطع الحيل، فسقط كل واحد منهما فی جانب ومات، لا يجب على قاطع الحيل دية ولا قصاص و لأنه قصد بذلك الصلح دون الهلاك.

فيل: ويجرز أن يكون اختلاف الجواب لاختلاف الموضوع، موضوع الأول أنه قطع الحبل تعديًا لا على وحه الإصلاح، وموضوع الثناني أنه قطع الحيل على وحه الخشية والإصلاح.

وكان الشيخ الإمام ظهير المدين المرغباني يقول: إذا كان الحيل لغير القاطع وتم يأذن صاحب الحيل إياء عن القطع بجب الضمان على كل حال؛ لأن قطع الحيل تسبيب إلى التلف، وإنه تعدّ إذا كان بغير إذن صاحب الحيل، والمسبب إذا كان متعدياً بضمن كحاف البئر في الطريق.

وقد قبل: ببغي أن لا يجب الفسمان على قاطع الحبل على كل حال، لأنهما تلفا بجذبهما، ولولا أثر حذبهما بعد قطع الحبل لها وقعا أصلا.

قيل: وقد ذكو في بعض الواضع في هذه السألة خلافًا بين أبي بوسف وسحمه وحمهما الله، على قول أبي يوسف وحمه الله: يجب الضمان على القاطع إذا كان الخبل لغير القاطع، وعلى قول سحمة وحمه الله: لا ضمان على القاطع.

۱۹۴۰- وقی العون : إذا أخذ به درجل، فجذب الرجل بهده، فانفلبت ياده إن كان أخذ بده للمصافحة، لا شيء عليه من أرش البد، وإن كان صداً فمدحما، قاصابه ذلك، ضمن أرش البد.

490 8 - ولو أن صبيًا في يد أبيه حذبه إنسان من يد أبيه والأب مسك كه حتى صات ، فغية الصبي على من جذبه ، ويرثه أبوه ، فيان جذبه الرجل وجذبه الأب حتى مات فعليهما الدية ولا يرثه أبوه ؟ لأن في الوجه الأول مات بفعل الجاذب ، وفي الوجه المثاني مات بفعلهما . ١٩٥٠ ولو عض ذراع وجل، فجدب العضوض ذراعه من فيه، فسقط بعضى أسنان المساض، وذهب بعض خراع وجل، فيجدب العضوص، فسله الأسنان هذر، ويعسمن الماض أرض ذراع عذا، وهذا مخلاف ما لو كان في يدى رجل قوت، فتشبث به رحل، فعشبه ما عب الترب من يد المنشبة، فتحرق التوب ينضمن التشبة نصف ذلك؛ لأن عص البد أذى، وكان صاحب البد مضطراً في برحها بخلاف التشبث يثوبه، وإن كان المدى، جذب الثوت من ليس له النوب، ضمن جميع الخرق.

1900- إذا مربئائم، معنو عليه يرجله، ودق ساقه، لم سفط عليه، فاعورت عينه، ثم سات الواقع، فسمس الواقع أرش رجل النائم، وليس على النائم في العبن شيء، وعلى عافلة الدائم دية الواقع، فلو مانا حميمًا، فعلى عافلة النائم دية الواقع، وعلى عاقلة الواقع نصف دية النائم؛ الأنه جنى عليه حيث وقع على سافه، والنائم أيضًا جنى حيث نام حين وقع هذا عليه، فكان عليهما.

وفي البقالي. إذا عشر ماش بنائم في العربي، فانكسر إصبعه وإصبع النائم، مماثاً، فعلى عاقلة كل واحد منهما ما أصاب الأخر، وإن عطب أحدهما، فعلى عاقلة البائم، وإن عشر فوقع عنى وجهه، فأحساب وأسه وأس النائم فانشماه والكسر إصبعهما، ضمن النائم إصبع الواقع وشجته، وضمن الواقع إصبع البائم دون شجته، وإن مانا، قدية الواقع وضف دية النائم

١٩٥٠٧ - قال: وذكر الطحاري أن من سقط على غيره فقتله قسمته. قإن مات السقط، قعلي عاقلته إن كان قعوده جاية .

1900 - وفي افتاوى أهل سمر قلااً: رجل وضع سبعًا في الطريق، فعشريه رجل، فصاب، والكسر السبق، يعضريه السبق، وعلى العائر قيسة السبق، ويل عشر على العائر قيسة السبق، وين عشر على السبق ثم وقع عليه فالكسو، ومات الرجل، فإنه يصلمن صاحب السيف ويه العائر، والإيفسمن العائر شبقًا: لأن عنا السبف وقع العائر إلى طبع، فكأن صاحب السبق فعل ذلك.

الفصل التامع عشر في الشهادة في القتل

١٩٥٠ - قال محمد رحمه الله في الجامع : إذا شهد أنو احد العدل أو ضافعه إلى معمور العدل أو ضافعه إلى مستور إن بالقائل عبداً وحداً بحدل إلى جاء شاهد اخر عدل وإلا بخفي سبيده

ولو شهدوا بالفتل حطأ، اختلف الشايخ فيه : قال مصيهم : لا يحبس، وإليه مال شيخ الإسلام: وهال معصهم : بحبس، وهو اختيار الصادر الشهيد حسام الدين رحمه الله ذكر المسألة في افتاري الصغري .

1904 فال محمد رحمه الله في "الجامع المعفير"؛ وإذا تبهد شاهدان أن فلان فيرس فيك الفرد إن كان عمداً ، فقد فيرس فيك الفرد إن كان عمداً ، فقد شرط العمدية توجوب القصاص، ولم يتعرض للائلة ، وذكر هذه المسألة في فيات الأصل ، وذكر الآلة ولم يتعرض للعماية ، فقال: إذا قدرت فرج غيره السيف ، فقم يزل صاحب فر غرحى مات ، فقهد شاهدان بذلك كان عليه القصاص، مما فكر على الخيام الصحيح إن كان فرتهما فهو مجرى على إطلاقه ، وإذ كان هول الكله وتأويف أن يكون الآلة جارسة ، وإغاوجب القصاص وإن كان من الجائز أنه مات بسبب تناهر ، والحكم إليا يجال على سبب فاهر ، وإذا صدر الموت مضاف إلى الضرمة ، وطاهر ، والحكم إليا يجال على سبب فاهر ، وإذا صدر الموت مضاف إلى الضرمة ،

ثم مذا، يتواب على ما هو موضوع الجامع الصغير طاهر، لا إشكال فيه الآن انوت صار مضافًا إلى الضرب، وقد عوف لتعدد في الضربة برصع المسائلة، فكأنهم شهدوا بالفتل العدد، أما على ما هو موصوع الأصل مشكل الآن العددية لم شبت على ساهو موضع الأصل، والمضرب فلا يكون عسمةً، وقد يكون خطأ، والخطأ لا يوجب القصاص.

وولحواب عارفيل مراوحهن الحفجياة الرائمينية فلائتين بالسافدة مراحيين الملعين فيعتبر عائد ببت بالشهارة فالحيث لصواره وبيابه كاللعبيداته حب للقصاص وتما يست متبيتين أأن يفسد المكانب فمرات إسمان بالمملاء وأواق وكوي الفعل فمصرات بالحرمة والماسهادة أبا فيريه بالمنف فليدحهم اأنه فصد صربه بالملاحره وأدالوكات محمداً من هموره كان لا وحل لهم الديشهاد والصويح، وكان بيعي الديشهاد وأبه هموت بقرران فأحراب هديد فكما شهدر أتعاصر بالمستعردكان هداهمهم بالدهر الحرب دامل أبه كال فاحتلاه فيزيه لاستفراء واقد انصف بالخرامة أيضاً والاناطعيل إفرامة والكالي الصيارات فأكدعك وافقا فصيف النضراب فلحفوال الدعوم والقوال أنصارات فكاعك والد فصيد بالصداب توبت مواحبيت الحفيقية ، والشصيد إلى ميحمود الدم بسياس حسب الطاهرة لأن الدار دنو حدين فالأحرار وأعلهم الحشن والزاوحة عاراس ووالمثالث موا عبث تصافر كاف لوحوت القصاص، ألا ترن ألهو لو منهموا أن فلات حرج عاد عمالًا حتى مناد وحب القصاص ، ولموت من الجراحة للعمد للبناس حيث الطاهر علم براله ما تاب أب أحر، هذا صاح قوات إن العمامة ستحق حمد العمل، وإن سألهم القاضي عن الحريدة عدلت أحدث أدانك للديث من حيث النص عدق الديب من حيث العني ه والبي هذا الجوات مال مسخ الإسلام

والخواب المالي وأباللتهود شهدو اصرواه ألعاديد الايا بموردا فسندهلك للقصية المرحل عبيره لسنلاح ونصيرته حتى فانتباه دما لألياله وادارته ياموان مراالططأ للبرماء واللبية عدور اغتسره لابطلت عليها إلااقه معاليء وإتدبطهم العماة على العسرية، والقاح وصدرة لعمد فلنفر ماؤكرنا

١٩٩٨٠ - عال - من وأني عبره أهواي بالسبك إلى عبيره يند عبده أبه فتله عمداً بـ فصد شهدوا على الظاهراء فالقابل شهداتهم، قائل والأجل بألماء فلدا إن من شهادعلي رجل أبه يمرك فلانا بالسيف و فالقاضي لا يسأبه العمدة الأجريمهم بالعماد من حملة الفظاهراء فيستمني الفاضي على السوائرة وإلى هذا الحواب ذال تممس الألمه الحلوامي

قال. ولا يبيعي للعاصل أو بكلف التمصود الاستهدم أنه مات مرضوع [ميحاله ؛ لأنه لو كلمهم وقلك اكالفهم على الأداب، فإن الدامي يعفر أموم لا يعمدون الم مات من صدية لامحالة على أن أنه جعات في الناط الأمور، ومات من ذلك بل إنما يعلمون أتحملت من صبوح من حيث انظاهر ٩ لأنهم لم يعرفوا للمسلكا آخراء وهلد نظير معاقالوا ا في الشباهد إذا تسهدوا بورثة رجاء أنه لا ينبخي للفياصي أن يكلفه على مغي ويوث احر عني الدوات ولا يقول والأوارث له غيره ١ لأنه لو كلفهم دلك لكنفهم على الكفيب لاله لا علم لهم ينفي وارت أخر على السنات، وإنَّا علمهم ينفي وارتُ أخر من حيث الظاهر، كافاهنا، وكاما إفاشها الإسانا بعين في يدعيهم أنه ملك هذه للدعي، فالقاضي لا يكلف الشاهد أن يقول: إن الدعى لم يبعه، ولم يبيه من الذي في يديه، وإغاالا يكلفه به الأنالا علم له بما كذا مناء

١٩٥١٣- وإذا قتر الرجل عمدًا، فجاء أخوه يطلب دمه وأقام البينة مأنه وارثه لا و رئاله غيره، وأقام الفاتل بينة أن له النا مين الفاضي لا يكن الأخ من استياغاه القصاص ، بل يناتي في ذلك حتى يظهر صدق ما قاله القاتل، وهذا لأن القائل مهذه البينة لا يدعى الحق للأح في انقصناص الذي عليه؛ لأن في رعمه أنه لا حق للأج في الفصامين فكيف يكون ماعبا افير حاء في التصاحي الذي عديما وإعااد عي فصر بده عن نفسه، فإنه مني كان للسفنول ابن لايكون للاح هلي القانو بد، فقد ادهي الفانل على الأخ فصر بدء بسبب ادعاءه على الغائب وهر البتوة، فتثبت البتوة في حق فصريت الأخ، إن كان لا يشبك في حق غيره من الأحكام كنما قشاد في الوكيس بنفا ١٦٠ لأمة والمرأة إدا أفامت الأعدعلية تبينه على المناقء أو أقامت المرأة عليه البينة على الطلاقء فإنه يثبت تطلاق والعناق بينهما في حق قصر بدالوكيل عنهما، لا في حق أحكام أخر .

٣١٩٥٣ - قال مصيمة رحمه الله: إذا قتل الرجل وله ابتان: أحدهما حاضره والأخر غائب، وأقام الحاصر السة على الغتل فهذا على وحيس، إما أن يدعى العمد أو الخطأء فإن كالريدعي العمدة فالفائس لأيقصي بالمصاص ما لم يحضر الحائب بلا خيلاف ؛ لأن القضاء لا بفينه ، قال المفتصود من الفضاء الاستيفاء ، والأخ الحاضر لا يستوفي إذا كان أحوه الغائب كبيراً بلاخلاف وعلا معنى للغضاء يه ، لكن الحشفوا أن الغائب إذا حضر ، وادمى ذَنَت على القائل، هار يكاب إعادة ألبيبة على القائل أم لا؟

(١) وكادفى لأصل: بعثل.

قال أبو حنيفة رحمه الله . بكلف، وقالا: لايكلف.

وأما إذا ادهى الخطأ، وأقام على ذلك بينة وأخوه الآخر غائب، فإنه يغضى بجميع الدية على عاقلة الغائل، وإذا حضو الغائب لا يكلف وهذه البينة، وكذلك أحد الورثة إذا أثبت على رجل دينًا لأبيه وبافي الورثة غيب ثم حضروا لا يكلفون إعادة البينة بلا خلاف.

موجه تولهما: وهو أن القصاص أحد موجبي القتل، موجب أن ينتصف الأخ الحاضر خصيمًا عن نفسه وعن الخائب في إثبات ذلك قبائيًا على الخطأ، وهذا لأن أملا الورتة فيسا يدعى للميت ويدعى على انبت ينتصب خصسًا عن نفسه وعن تبركاءه ؟ لأنهم بمنولة الوكلاء عن الميت في الخصومة كما في الخطأء وكسا في دعوى المال وكما لو ادعى فصاصًا وجب لأبيه في حال حياته، فئنا: والفصاص الذي وجب بفتل الأب حق يدعيه الوارث للميت؛ لأن القصاص بجب للمورث ابتداء ثم ينتقل إلى الورثة، ألا تري أنه يكرن مورثًا من جهت بين ورثته على فرائض اف تعالى كالدية سواد، وكذا لو عقا للجروح عن الجناية صح عقوم، وفر انقلب القصاص مالا، فإن المال يكون للمنت حتى يغضى من ذلك ديونه وتنفذ ومسايده، ولو ليريكن الأحمل حفًّا له ما ثبت حقه في البدل، وإذ كان القصاص حقًّا، بجب للمبت أولا، تم يصير للورثة من جهته، انتمت الأخ الحاضر بحصمًا عن تقمه وعن الغائب بي إثبات ذلك بخلاف ما له ادمي أحد الأخوين على رجل أنه فتل عبداً مشتركًا بينه وبين أخبه الغائب عمداً، وأقام دلك سينة، تم حضر أخوه، فإنه بكلف إعادة البيئة ، لأن فافا القصاص الذي يدعيه على الفاتل ليس بحق للميت، ورغا هذا حق يجب لهما انقداء لا من جهة البث، وما يدعى أحد الورثة من الحق لنفسه ، وليقية الورثة ، لا من جهة الميت ، فإنه لا منتصب خصماً فيه عن بقيبة الورثة ، ألا ترى لو ادعى قتل خطأ في عبد مشترك بينهما ، وأفام بينة لا يقضي بنصيب الغائب حتى لو حضر كلف إعادة البينة بخلاف ما نحن فيه.

وجه قول أبى حنيفة رحمه الله: إن القصاص الذي وجب بقتل المورث، يحب للسبت من وجه، ويجب للوارث ابتداء من وجه، أما يجب للميت؛ لأن السبب وجد في حق الميت قيحب له من وحه، وأما يجب للوارث؛ لأن القصاص يجب بعد موت الورث، والورث معمد الوت لمن من أهل الملك، والوارث من أهل الملك فسيسجب الدارث، ولهذا قالوا: بأن الوارث لو عفا للجروح عن الفصاص قبل موت الورث صح عفوه، ولو كان يجب حفًا للميث من كل وجه، لكان لا يصح عفوه كما لو عما عن فيصياص وجب للمورث حال حياته، وكسما لو أبرأ الغرج عن دين الورث حال حياته، فقال أنه يجب للميت من وجه، وللوارث من رجه.

فمن حيث إنه يجب للميت ينتصب خصمًا عن نفسه وهن صناحيه كما لو ادعى قصاصًا، وجب لأبيه حال حياته، ومن حيث إنه يجب للوارث ابتداء، لا ينتصب خصماً عن صاحبه، كما لو ادَّعي تصاصاً سبب فتار عبد منتوك بينهما ، وشريكه غانب، فإذا كان بأحد الاحتيارين ينتصب خصمًا عن أخيه الغانب، فبالاعتيار الأخر لا تتميت خصيبًا عن أخبه الغائب، ولا رجحان لأحدهما على الآخر لم بهي خصيبًا عنه بالشك والإحتمال

وهدا بحلاف ما لو ادعى قصاصًا وجب للبيث حال حدته أو دناً، وحب للست حال حياته، وأقام على ذلك بينة، فإنه ينتصب خصمًا عن صاحبه؛ لأن ما ادعى حق الميت من كل وجه، فإنه حين وجب هذا الحق كان الميت أهلا لنطلك، وسبب الوجوب وجد في حقه وآحد الورثة و ينتصب خصمًا عن البافين فيما كان حل الميث من كل وجه.

وأما القصاص الذي وجب مقنل الأب حق الأب من رجه وحق الوارث مبنداً من وحه، وفيعا بجب لهما ابتناه لا يتنصب أحدهما خصمًا عن صاحبه ، وفيما يجب للمبت ينتصب كل واحد منهما خصمًا عن صاحبه، فلم ينتصب خصمًا عن صاحبه بالشك والاحتمال

وعلى قياس ما ذكرنا يجمه أن لا ينتصب خصماً في الخطأ عن شريكه الغائب؛ لأن الدية من وحه نجب للمبيت ومن وحه تجب للواوث؛ كا بينا أن الدية نجب بعد موت المفتول، وبعد الموت المقتول فيس من أهل الملك والوارث من أهر الملك، ولها فا صح عفو الوارث عن الدية حال حياة الأب كيف، وقدروي الحصاف عن أبي حنفة رحمه انفذ أنه لا ينتجب الخاص خصمًا عن الغائب في الخطأ كما في المحد، فإن أخذنا بهذا سقط السوال، ولئن سلينا أن الحاضر ينتصب خصيمًا عن الغائب في الحطأ فإلا ينتصب عررالحطأة لأداما يوجب أنايكري خصماعن أخيه واجح على ماينهم وقدتمذر الممل بهماء فوجب القول بالراحس

بياته الأناما يوجب أن وممير خصامًا عن أخيه الغائب تسئان الجنجيان أته ينصب خصماً عنه من حيث إن اللهة نجب للمبين من وجه ، فون ما ربعب للمبت فأحور الورانة بتنصب حصماً عراضر كاعدا وعن حيت إله يجب إبتداه للوارث من وجه الصب أيصاً خصماً عن القانب من وجه، ولا ينتصب حصماً من وجه من حيث إن الغائب مني جاء وقد فيص الحاضر مصيبه عن الدية والخاصر مقر أن الغائب في يكه كان تبقائب أن يشاركه ، ويأخذمنه نصف ما قبضه الحاضر ، وإذا أخدمنه نصفه كان تلحاصر أن يرحم مِنْ أحدُ منه الغائب على الغريم، فلا بدأن بتقرر كذلك حتى بشبت مقه في مسيع الديد. فيهذا الاعتبار ينتصب حصمًا عن أحمه الغائب، ومن حيث إله لا مشاركه فيما فيض. ولكن يتبع العاقلة لنصبيع، لا يثبت للحاضر الفن في جميع البدية، بدل أن ما يوجب أن يصبر الحاضر خصماً عن الفاتب شيدن، وما يجم شيء واحد وانعمل بالأمرين متعدر ؟ لا بينها من الشافي، فوجب العمر بالراحج، وسقط اعتبار المرحوم بخلاف الفصاص: لأله ما يوجب أن يصير حصيمًا عن الكائب شيء واحده وهو أن القصاص من وجه يجب للمبت، وما ينم أن يصير خصماً عن شريكه العائب شيء واحد، وهو أنه من وجه يجب انتداء للوارث، وبهذا الاعتبار لا يعيس خصماً عراص حاء إلا بعد أن يكون أه احتفاء نعيبه كما في الدية .

ونيس له استيقاء القصاص حال غيبة صاحبه، فأسري" ما يوجب أن يصبر حصمًا عن صاحبه وما يمع، ولا رجحال لأحدهما على الأخر ، فلم ينتفت خصمًا عن صاحبه، وكنان كما يو ادعى الحاصر على رجل قتل عبد مشترك بينه وبين أشبه العائب خطأه وأقام على ذلك بينة لا ينتصب محصمًا عن صاحبه ؛ لأنه إن كان متصب خصيبً عنه من حيث إنه إذا حصر شياركه فيهما قيض لا ينتصب خصيبًا عنه متى فم يشاركه والأنه متى فويشارك لايتبت حقه في الجميع ، فقد استوى ما يوجب وما يمنع . ولا رجحان لأحدهما على الاخر بخلاف تصاص وجب للبيت حال حياته الأل ذلك

١٤) وكان في الأسور: فاستوفي.

القصاص يحب للميت من كل وجه بدليل أنه لا يصح عفواً نوارث عن هذا القصاص . وما يجب للميت من كل وحه فإن أحد لورثه ينتصب فيه حصمًا عن البافين، فأما القصاص الذي وجب يقتل الأب معب للمنت من وجه، و موارث انتداء من وجه على ماذكرنا.

1904 - قال مجمد رحيه الله في الأصل . إذا حضر الورثة جميعًا، فادعوا دم أيهم على رجلين احتمد وحيه الله في الأخر حاضر ، وأذاموا البيئة على به جميعًا اللغتيل عمداً نقيل البيئة على الخاصر ، ويقضى عليه بالقصاص ، ويقتل قبل محى النائب ولا تقبل البيئة على الدنب، ولا يقضى على الدنب الفصاص ، حتى إذا حاء الغائب، وآنكر القبل محتاج الورثة إلى إعادة البيئة على الغائب، أما يقبل على الحاضر لأنها قامت على خصمه ولا تقبل على الغائب؛ لأنه نيس عن لغائب خصم حاضر ، والبيئة لا تسمم إلا على خصم حاضر .

وإنما قلبنا: إذه ليس عن الغنائب خرصم حياضو الأن الحاصر بس بحرصم عن الغنائب لا حقيقة ، وإنه طاهر ، لأن الغنائب تحريم حياضر بالخصومة حتى ينتصب عنه خصصاً بطوكل حقيقة ، ولم ينتصب خصصاً عنه من حيث أحكم؟ لأن الخاصر إنما بتعسب خصصاً عن الخائم لا يتبت إلا بم العها خطى الغائب بيا الحاضر لا يتبت إلا بم العها على الغائب على الغنائب على الخاصر كما لو الاعلى الخائم على الخاصر قلام على ما لغنائل على الأخاصر قلام على ما العمائم، فانكر الخاصر قلام على ما يأتى بينه بعد على الخاصر قلام على ما

وهذا ما ادعى على الحاضر من القتل يتيت بدون ما ادعى على الغائب، فإن مثل الحاضر ما يتحقق بنون قتل الغائب، لا من حيث الخائب، فلم ينتصب الحاضر عصماً من الغائب، لا من حيث الحكم، فلبينة على الغائب بالفنن قامت لا على خصم حاضر، فنو هتل، وإذا فضى بالقصاص على الخاضر لا يؤحر ففية الآخر، وإن كان الأخر لو حضوروا يدل بحجة تسقط القصاص عن الحاصر بأن ادعى الإذن من حهة المقتول، وأفام على ذلك دنة الاذهارة شابة مرهومة فراصحة فو العذر الها

تُم هذا الذي ذكر في الكتاب: أن الحاضر بعنل، ولا يؤخر لغبية الغالب قول أبي

حنيفة رحمه أنه الآخر، وهو قولهما، فأما على قول أبى حنيفة رحمه أنه الأول: لا يقتل الحاضر حتى يعتشر الغائب، فإنه قال في كتاب السرفة: إذا شهد شاهدان على رجلين سرقة مائة درهم، وأحدهما حاضر والآخر غائب، أو أثر أنه سرق هو وفلان مائة درهم وفلان غائب، ذكر أن على قول أبى حنيفة رحمه أنه: الأول لا يقطم الحاضر حتى يجيء الغائب، لأنه وبا يدل بحجة يسقط الحد عنه وعن صاحبه، وعلى قوله الأخر: يقطع، ولا يؤخز لمقيبة الغائب، وهو قول أبى يوسف ومحمد رحمهما انقه وكان آبو حنيفة رحمه أولا أولا يقول التنبية المرهرة، وهو قولهما، فهذا على ذلك بالنبيات، ثم رجع، وقال: لا تعتبر الشبهة المرهرة، وهو قولهما، فهذا على ذلك واله أولية.

٩ ١٩٥١ - قال محمد رحمه الله في الكتاب: وإذا اختلف شاهد الفتل في الأيام، أو يها البلدان، بأن شهد أحدهما أنه قتله في يوم الخييس مثلا، وشهد الأخر أنه قتله يوم الخييس مثلا، وشهد الأخر أنه قتله في بلدة كدا غير الخيمة أو تنهد الآخر أنه فتله في بلدة كدا غير تلك البلدة، فالقاضي لا يقبل هذه الشهادة؛ لأن الشهادة قامت على الفعل، والشهادة من قامت على الفعل، والشهادة من قامت على الفعل بضرها احتلاف المكان والزمان.

وذكر الشيخ الإمام المعروف به خواهر زاده أفي "شرح ديات الأصلي" : أنهما إدا اختلفا في المكان ، والمكانان مقاربان كبيت صغير ، فشهد آحدهما أنه رأه قتله في هذا الجانب، وشهد الأخر أنه قتله في الجانب الآخر ، فإنه تقبل الشهادة استحسالًا ؛ الأنه يجوز أن يكون ابتداء الفعل في جانب من هذا البيت ، والشهاده في جانب أخر ، ومنى كان ابتداء في جانب، والشهاء في جانب أخر كان الفعل واحداً ، فيكون الشهود به واحداً .

وكذلك لو اختلف في الآلة، وعلم أن الكلام في الآلة في فصول: أحدما: أن بقفاعلى الآلة، بأن شهدا أنه قتله بالسيف، أو ثنله بالعصاء فإن شهدا أنه قتله بالسيف إن ذكرا صفقة التعمد، بأن قالا: قتله عمداً بالسيف، عانه تقبل شهادتهما، ويقضى حليه بالقصاص؛ لأنهما شهدا بقتل واحد، والقضى به معلوم وهو القصاص، فوجب القضاء بها، وصار المتاب بشهادة الشاهدين كالشاب معاينة، ولو عاينا أنه قتله بالسيف عمداً بقصى عليه بالقصاص، فكدلك هذار

وإل قبالاً: قتله بالسبع، خطأ تشيل شهيدتهما، ويقيضي بالذبة على العبائلة؛ الأنهما شهدا بقتل واحد، والقضي به معنوم، وهو إيجاب الدية على العاقلة.

وإن سكت عر ذكر صعة العبد أو القطأ، فهذا ولو ما دكراً صفة العمدال سواء دلل الكررا أن الفتل بالسلاح عسد، وإن قالا الا تعرى قتله عسداً أو حطأ، فإد ينبل هذه الشهادة ويفضى الدية في سال الفاتن و لانهما شهده بقتل واحد فلا بدعن الفضادامه وتعمر إيحاب القصاص لاحتمال أن يكون خطأ، والقصاص متى نعمر خفيفة الحطأ بعب الدية مكفقة به مكفقة وحب الدية وجبت في سال المحاتى و وهذا خواب إنجابيستهم على روية كتاب العاقى والذ الدية نهب على جاتى المحاتى والقائل الذي المعاتى خلى خاتى، لا المعاتى في المعاتى فقد نبتنا المحاتى على العالى والمحات المعاتى الكرواية المحات العالى المحاتى فقد نبتنا المحات العالى المحاتى فقد نبتنا العالى المحاتى المحاتى على المحاتى فقد نبتنا المحاتى والمحات المحات العالى المحاتى المحات الم

وهذا الذي دكرة أن الشهادة مقولة جواب الاستحمان، والفياس أن لا نقيل هذه الشهادة؛ لأنهما شهدا على أنفسهما بالسهو والعقلة، وسنذكر ذلك فيسا واشهدا أنه فنفه وطالا: لا تدرى بهذا قنف، وإن شهدا أنه فنفه مصاء إلى كان العصا صغيراً لا يقتل مند عالماً، أو فنه نقيل الشهداة ويقصى بالدية على العدقلة عندهم جميعاكما أو ليت معاينة سواء شهدا بالعمد أو بخطأ أو أطلقا، لأن موجب انقتل بالمعب الصغير الدية على العاقلة عن الأحوال كلها، وإن كان العما كبراً محيث يقتل مثله غالباً، قملي قول أبي حيسة رحمه الله الجواب فيه كالجواب فيما إذا شهدا أنه قنله بالعمد الصغير، وعنده الحواب فيه كالجواب فيما إذا شهدا أنه قنله بالعمد الصغير،

الفصل الثاني. إذا تمهد أحدهما أنه قتله بالسيف و الأحر شهد أنه قتله بالخيجر حتى اختلف الألة لا تقبل مده الشهادة لعثنون: إحداهمان أن المقضى به مجهول، فإن النفضى به الفصاص إن قتله بالسيف، والديه على العاقلة إن قتله بالعصا أو بالحجر، والا بدوى، فكاذ المفضى به مجهولا، والثانية، أنهما شهد، بقتلين مختفق، الأنهما تحلظ في الآلة، واحتلامهمما في الآلة يوحب احتلافًا في القتل؛ لأن تفتل عالا بتني ولا يكرر، فمنى صله النصل الواحد مقتولاً كنه بالعضا والبتصور أنا يصبر مقتولاً بالسبف كما أن النفس إدا صار مفتولاً في رمان أو مكان، لا يتصور أن يصبو معتولاً في رمان تحر ومكان أخر، تم الاختلاف في ترمان والمكان اختلاف في نصل الفتل، مكانك الاختلاف في الآلة

وإذا شهدة أحدهم. أنه ديله السيد ورشهد الأحر أنه ديله بالسكين، أو شهد أحدهما أنه تناد بالحجراء وسهد الاحر بالعصا لا تشل لعنة واحدث، ومو أنهت شهدا بمثلتين الحقافين، ولا تجيء العاة الأولى وهو جهالة القضل له، لأن القضل له معلوم وهو انقصاص في الوحد الاول، والدية على العاقلة في الوحد الذي .

ولو شهد احدهما أنه أقر أنه قنيه بالسيف عمداً وشهد الاخر أنه أقر أنه قنيه بالسكين، وقال الدعى: قد أقر به قالا إلا أنا به قنله إلا فقد بالرمح حارب السهادة. والقص من القائل ذكره بن سماعة في بوادره عن محمد وحمداقة

الفصل لذلك: أن يشهد أحدهما أمه تبله الأسيف أو العصاء وشهد الآحر أنه فتله، قال أو لا أدري بمنا قتله لا نفاق هذه الشهادة؛ لأن الشعلى له مجهول، فول الظفى له إذا كان الفتل لعصى الفلة على العاقلة، والشفى به إدالم حسم عادا قبل الدلة في عال العائل تما أو شهدا بذلك له فكان العضى له مجهولا، وجهالة المعلى به قتح الفضاء بالشهادة

توصيحه أن الذي شهد بالعصا شهد بفتل هو شنه العمد و لأحر شهد بطلق الفتراء ومطلق الفتل يحتمل أن يكون عمماً ويحدس أن يكون شاء عمد، ويحدمل أن يكون خطأ، فلم ينيت الاتفاق في المشهر ديم، فلا يقيل شهادتهما لهذا

القصل الرابع: إداعتهدات قتله وقالاً: لا بدوى بالدافته، ما قياس أن لا نقيل هذه الشهادة، ولا بفصى بشرح، وهي الاستحسال، أن تعبل، ويقصى بالدية في مامه، ولا يقضى بالقصاص

وحمه العياس. أنهمنا شهد على أنفسهما بالسهم والعقلة لما قالا: لا بدري بمالة هيله وشهادة للعقل لا تقبل، ولأن القفلي به مجهول؛ لأما لا ندوى أنه قنام بالسيف عمداً ، فيكون الواحب هو القصاص أو خطأ ، تنجب الدية على العائلة ، أو قتله بالعص عمداً أو خطأ ، فتجت الديه على العائم ، فكن القصى به مجهولا ، فيجب أن لا يقبل هذه الشهادة كما فو شهد أحدهما أنه قتله بالسيف أو بالعصاء وشهد الأحراء بقال : لا مدرى بحاداً قتله .

وحه الاستحسان في دلك وهم أنهما شهدا لفتل وحد، قبان كل واحد منها كل واحد منهما الفتل، وإذا وحب الفضاء بالفتل، في بجب القصاء بالقصاص؛ لأنه وقع النبك في وجوب القصاص؛ لأنه وقع النبك في وجوب القصاص؛ لأنه بجرز أن يكون ثله حظا، فقد شككا في يبجاب القصاص، فلانوجه بالنبك، ويتبار إن يكون ثله حظا، فقد شككا في يبجاب بالمهماص، فلانوجه بالنبك، وفي مثل بلكون هذا الفتل خطأ، فيكون القصاص ساقطاً لعني جاء سرجهه ولي القتل، وفي مثل على بجه المال، وإن كان الفتل، وفي مثل على بعام سرجهه ولي القتل، وفي مثل على بحب المال، وإن كان الفتل معداً بهن كفيها المنافئة على كلك، وإنا نبشا بإنجاب على العاقلة على وقع الشك، وإنا تنظل إلى لعاقبة بالمنافئة على وقع الشك في النفل إلى العاقبة بالمنابك، وقد بخيات ما لم شهد أحدهما أنه قتله بالمنابك، بتبهد بالتحساء وشهد، وشاهد المنافئة والمنافئة والمنافئة بالمنافئة والمنافئة والمنا

وقرله: المقضى به مجهول، قلنا: لا، بل هو معلوم وهو إيحاب الدية في ماله، وما قال: رسما أقرأ على ألمسهما بالسهو والعملة، فتنا: إغا يكون إقراراً بالسهو والغفلة أو فالا أراب الأقات لسبب عاما را قالا: لا نفرى لا يكون إقراراً بالسهو لا محالة لجوار أنهما لم يريا الألة، وإغاراً بالقتل، وقد يرى الإنسان فتل إنسان من يعيد، والا يقرى على ألة قدم، ويجاز أن يكون قدراً وإلا أنه اسى، ففال: لا أدرى، فلكون إقراراً مه على نقسه بالسهو والغفلة، فلا مجمله قراراً بالنسهو والعفلة على أنقسهما بالشك والاحتمال.

١٩٥١٩ - وإقا شهد شاعد قالفتل خطأه شهد أحدهما على معاينة القنوره وشهد الآخر على الإفرار مالفتل، فإنه لانشيل هذه الشهدة؛ لأنهم، شهد ابأمرين معتلفين حفقة و فكمًا، أما حفيقة؛ لأن أحدهما شهد بالفول، ولأحو شهد بالفول، والفول والفعل محتفان من حيث الخفيقة، هإن انقول قد يعتسى الهيدن والكذب، والضع لا يحتمن الكذب، فخافان عبرين من حيث الحقيقة، وكدا من حيث الحكم، لأن حكم معاينة القبل إداكان خطأ وجوب الدنة على العاقفة، وحكم الإفرار يفتن اخطأ وجوب الدية في مان الحاني

1901- قال محمد رحمه أله في الزيادات الرجل مات، ورك ابتين، فأنام الحد الانين بينة الله على رجل ابتين، فأنام أنه والنين بينة الله على رجل أخراء أنه فتل أناه خطاء فلا قصاص على واحد منهما، أما على الذي ادعى عليه النيس الخيا فظاهر، وأما على الذي ادعى عليه النيس الحيا فظاهر، وأما على الذي ادعى عليه النيس حصم في دعوى الفتل وإثنائه، وقد أنست كل واحد منها الخيام مسببه بينة على من أقاميه عليه فلا ينفرده، والفتل في محل واحد لا ينكرر، فلا يتصور جمعه فالقائلين أن محل كاف الأمرين كاماء المن البيات شرعت صحح الله معالى يجب العمل بها ما أمكن، وقد أمكن من بعجم الله معالى يجب العمل بها ما أمكن، وقد أمكن من محمد ولم يعملون حراحة غيره حطلة، وسهود قتل المحمل عائل في حياة عاين المحمد خلاف والمهود قتل الحمل عليا المائل على المحمد على المحم

أما وجوب عنف ألدية: وبه تعفر عليه المثيناء القصاص لا فعنى من حهتما ال يدعوى صاحب الخطأ فيقضى له يحصته من الدية، وأما في مال لفان والأن اغتل عدد من حمد والعاقفة لا تعفل العمل، وأما في ثلاث منسن فلان وجود بالدني، والذي إذا وجست بالفنل قيب في تلاث منين، وإن كان النس عسداً كالأب إدا فس بنه حسداً ، والمعتص معتبر بالكل ، ولذخى خطأ على عاقله من أمام عليه الدية بصف الدية في تلاث سنين، لأنه أنبت حصيم الذية على عاقبة النصف لنفسه والعصف أهيا حيه إلا أن مساحمة أنكر دلك وكدب سهوده، أنكن إن كان صاحبه تؤثر في حو يفسه لا في حقه، فعي بصبه، وظلك بصف الدية.

انفصل المشرون في الصلح والعفو والشهادة في ذلك

19014 قال محيد وحمد الله في الجامع الصغير : رجل قتل وحلا مداً ، وصاحه على الجامع الصغير : رجل قتل وحلا مداً ، وصاحه على الدية حاله الأن هذا الذل وجب المعدد ، فرجب أن يعتبر عا يجب بسائر العقود ، وهي قب حالة إلا بالشرط ، فكذلك مذاه وهذا لأنه وجد عنواسًا عن الغما المن ، فكان كامن البيع وهذا الحق ما الخالم ، ألا ترى أن القصاص كان حالا ، وهذا عوض مخلفه يخلاف ما ، جب بالفتن الأنه ثمة قام الدليل على أنه شرع مؤجلا ، وذلك معدوم في بنن الصلح .

1904 - ويو كان القبل حقاء مقال حسافتك على ألف ديار، أو قال: على مدرة الاف ديار، أو قال: على عدرة الاف درهم، ولم يسم كذات أجالا، وكان ذلك قبل قنساء القاصي، وقبل ترضيهما على نوع من أنواع الدية، فإنه يكون مؤجلا الأن الصلح قبل اخطأ والرضاء على نوع من أنواع الدية تعين منهمه للواحب، وليس بإيجاب مبتدا، وهذا لما ذكرها في صدر الكتاب أن الدية أحد الأنواع الدلالة أو أحد الأنواع السنة سنى حسب ما اختلدو غير عين، فإنه يتعين حن الفتل في شيء منهمة باقعصاء أو بالتراضي، قفيل ذلك عقم غير متعن، فكان الصاح منهما على الدراهم أو الدناير تعيد لمواحب، والوجب في غير متعن، فكان الصاح منهما على الدراهم أو الدناير تعيد لمواحد، والوجب في غير بالمان وهما أوجاء عبر مؤجل، فبجب كذلك

لم تصلح في معبل الخطأ على وجهود إساؤن كان قبل قضاء الفاضى وقيل تراضيهما على نوع من تواع اللية ، أو كان بعد فضاء العاشى ، أو بعد تراضيهما على نوع من تواع الدية ، فإن كان بعد القضاء بنوع من أنواع الدية أو بعد تراضيهما على دمت ، فهو على رحهين ، إما إداوق الصلح على النوع الذي وقع المساء ، أو وقع النواضى عيد ، وفي هذا الوحدإن كان الصلح على أكثر من الدية الا بحوز الصلح ، أما إذا كان المتصى به دراهم عشرة الاف ورهم أو دمير ألف دينان الصلحا على خمسة عشر ألف درهم أو على أنف د خمسمانه دينار فلا إنسكال؛ لأن حق ولي القبل تعين في الدراهم والدنابيرة فإذا أحد أكثر من حقه ، يكون رياكسة في سالو الديون من كان له على أخر دينًا دواهم أو دنانبر ، واصطفحا على أكثر من دلك لا يحوو ، وإلى لا بحوز لمكان الرباء وإن كان القصى به إيلا مئلة من لإبل فاصطلحنا فلي مئة وخلمسين إلا وفع المملح نمينة لا شلك أنه لا يحوز ؛ لأبه يكون دينًا بدين . وإن كان بدأ بيد مأن كانت الإبل بأعبانها، فكذلك لا يجوز ؛ لأنه إغا يحوز إما يط بن الجادلة أو يطوين الريادة " على الواجب أربطويق الهبيف وتجويزه بطريق المبادلة متحطرة لأندوقه على جسر الخق والصلح، متى وقع على جسن الحق لا يعتبر مبادلة، بل بعتبر استبقاء لدين الواحب؛ لأن المستوعي عين الواجب حكما إن كالاعيره حقيقة وبريد اعتبر استيفاه لعين الواجب صار أخذأك خرامن النابذه والدبة سفنارة ضرعاء وتقدير الشرع إميا أذبيهم الزبادة والتقصاف وهذا التقدير لا يمنع التقيصات. فستى لم يمنع الرياده لم يظهر فاندة التعارير ، ولايكن تجويز الزمادة أطوان الهدف لأنم كرناهمة المداع وبمستحدمل القسمة، وإبه باطل، وهذ يخلاف ما أنو نزوج امرأه على مائة من الإمل باعبيانها، ثم العطلح على ساته وحسسين من الإمل بأعسابية، كنان دلك جائزًا؛ لأبه إنا لم يكي نج ويره بطريق الجافلة؛ لأن الصلح وقع على عنس انحل، فيكون السيفاء لعي احق لا ميادية، أمكن كويزه بصريق الريادة؛ لأن تغلير المسمى من حهتهما لا يُتعهما من الزيادة على ما فادر ، عون الزوح لو زاد في الهور حاز محلاف تقدير الشرع إذا لم يجنع النقصان. فإنه يمنع الزيادة حنى لا يعو فالده التقدير

١٩٥٧٠ – هذا إذا وقع تصبيح على كثر من النوع الذي حصل به القضاف فأما إذا وقع الصلح على أفل من حلس الحق ، فإنه يعتبر أيواء عن البعض ، واسبيفاء للبص ، والإراء عن البعض جائز ، ويجو إنسبة كان أو مذا بدء الأنه لا يكون صرفًا

هذا إذا اصطلحنا على جنس ما وقع القصادية على أكثر ، أو أقل سيئة، أو ينا بيد ، فأما إذا اصطلحا على خلاف جنس القضل به ، وقد صالحة على أكثر بما قصى به ، فإنه لا يحوز ، لأن الصلح مني وقع على حلاف جنس الحق يعتمر مبادنه ، وهد أمكن ي المساحة المساحة المساحة الراب وجاز إلا أنه إذا كان الفضى به دواهم، وقد اصطلحا على دالير أكثر منه إنما يحور إذا كان يذ بيد الأنه يكون صوف والقصرف بالنسيئة على دالير أكثر منه إنما يحور إذا كان يذ بيد الأنه يكون صوف والقصرف بالنسيئة الافتراق وإن كان العساج على مرب أو حماواً أو عباء أو إن كان دراً فإنه لا يجوره الأن الافتراق وقع عن دين بدين فيما ليس بصرف، وإن كان صحف على أفرا من المقضى به الافتراق حمل من عين حين أبما ليس بصرف، وإن كان صحف على أفرا من المقضى به المنافرة به والأحر دراهم، فإنه لا يحور نسيئة، ويجور يلاً يبده لأن المنفل واسترقاء والمعرف الابحور إلا ينابيد، المنفل واسترقاء من المحلس أو أنه يقبض الأن الافتراق حصل عن ديل بدين بين بدين بعيه بجوز، سواء قبض من المحلس أو أنه يقبض الأن الافتراق حصل عن ديل بدين بينا فيس بعين بصرف.

۱۹۹۲ - عذا الذي ذكرنا إذا اصطلحا بعد القصاء والرصاء فأما إذ اصطلحا ثبل القصاء والرضاء إن اصطلحا على التقصاء والرضاء إن اصطلحا على مال فرض في الذيف وإن كان القصائح عليه أكثر من الديف قاله الايجوز، وإن كان يذا سد، وكان يعب أن شال الله يجرز إن كان بذا بعد الأن في منعين، فيكون حقه في أحد الأنواع الدين خدهم جميعة، وأحد الأنواع الدين عدمت جميعة، وأحد الأنواع الدي فرض خدهم جميعة، وأحد الأنواع الدين بحيث أن يجعل علما يدلا عن برع احر، وإن كان لوع المناو ما المدينة بعين أحد الأنواع الدي فرض في الدينة المرابعة على الكان عنده والحراء وأن كان لوع كما قالها المرابعة المناو ال

قدار إثما يحمل العقد على الجوار إذا استمل الصناد، والجواز إذا كان للحواز حهة متبئة، فأما إذ كان للحواز جهنال، وليست إحداهما دولي من الأخرى، فإنه لا يكن احكم بالجوار، هذا كما قالوا: فيمن اشترى عبداً يألف درهم، وقيض العبدولم

ينقد الثمن، شم إذ المشتري باع المبد المشتري مع عبد له أخر من باثعه بألف درهم وماثة، وقيمة كل واحد منهما ألف، فإنه لا يجوز البيع في العبد الذي اشترام، وإن أمكن تجويره بأن يصر ب إلى العبد المُشرى من الشهن ألف والباقي بإزاء الآخر ؛ لأنه كما بحوز إذا صوفتاً " لِيهِ الفَّاء يجوز إذا صرفنا" إليه الفَّا وهرهمًا، ولا بد من تعيين حدى الحهتين، حتى يعرف حصة كل واحد منهما من الثمن، حتى إذا وجد مأحدهما هيأًا يدري مأيَّ قفر يرد، ولسبت إحدى الجهتين بأولى من الآخر، فتعذر النجريز، فكذلك عنا للجراز جهشان؛ إن جعف الفراهم بدلا عن الفنائس، جبال، وإن حملناها بدلا عن الإول، بجوز، وليست إحدى جهتر الجواز بأن يمين أولى من الأخرى، فشعفو" التجويز بحلاف مسألة الكفارة؟ لأن جهة الجواز فمة متعينة، وجهة الفساد متعينة، فأما متى جعلنا المؤدي عن تفسمه لم يجود لأنه ناقص ، وإذا جعلناه بدلا عن الأخرى جار، فحملناه على ما يجوز كمن باع كر حطة وكر شعير على ثلاثة أكرار حطة، فشلالة أكرار شعبراء وإذا تعذران يجوز بطريق البادلاء جعفا هفا تعبياً منهما للوع الذي اصطلحا عليه، فإذا أخذ أكتر من ذلك لم يجزء وإن وقم الصلح على أقل من عشوة الاف أو على أقل من ألف دينار ، أو على أقل من مائة من الإبلى، فإنه بجوز نسينة كان أويداً بيد؛ لأنه أبرأه عن البعض، واستوفى البعض، فإنه يجوز كيف ما كان، وإن وقع الصلح على جنس أخير لم يعترض في الديه ، فإنه يجور ؛ لأنه على أي الأنواع يحمل بدلا عنه، فإنه يجور إلا أنه إذا كان نسبته لا يجوز ؛ لأن الافتراق حصل عن دين بدين. وإن كان عينًا جاز -والله أعلم- .

1997 - قال في الأصل ، وإذا قتل الرجل عمداً، فجاء أخو، يطلب دمه، فأقام البينة أنه وارثه، لا وارث له غيره، وأقام القاتل البينة أن له ابناء وأنه قد صالح على الدية، وقبضها منه، درأت القصاص، حتى أنظر فيه، وقد مر هذا، فإن حاء الامن الغائب، وأنكر الصلح، فإن الغائل بحثاج إلى إعلاد البينة على الصلح، وعلى البنوة

⁽¹⁾ مكتَّفق الأصل و أقد وأم ، وكان في أطأ . صرفًا

⁽٢) هكفاني الأصل و ف و م اركاد في ط : صرفًا.

⁽٢) وكان في الأصواء النمين حكان التعذر...

إن أنكو الأح يتومه وإن كوابيتونه و يحتاج إلى إقامة أنيب ملى الصلح الذا أنكو الان الصلح والاستمال الأع الحاصر حصامًا عن الإيل لعائب في حل إلىات الصلح عن العالمات

قرى من هذا و من الخوبي صاب احدامها، ادمى الذائل على الأح احد صورائه معالج مع أحيه العائد، على خمسة الاف درهم، وأقاد على ملك بينة، فإن لاح الحاصر مسعيات المصدلة عن انخائل و حلى الرحيضة الاح العادب، وأنكر الصلح، لم يحتج انفاط إلى عدد لينة على العائب.

ووجه الذي قريبة ما ظاهر ، وهم أن من أن هاد الموظاء أن البيئة على الصاح على غير خصم الأن أن أنها مل الصاح الذي على غير خصم الأنه أصميا على أح المقتول، وينه بيس يخصم لا من الصبح الأن الدين على الأغ تعرز حفة أن في القصاص والذاك مالا ، حتى ينصب حصماً به في دين، وإنا أن في على الأع من قصر على الأع من قصر على الأع من قصر على الشاب يعرف أن المناسب الأح خصصاً عن المناسب في من الصبح ، ولا حاجة لنفس إلى دين، وإنا له يكن الأع تحصاك عن العالم على الأم تحصاك الإس الحراس المناسب على الأم الحض من الصاح على الأم تحصاك الحراس الحراس الدين من الصاح على الأم وعني أحض الحراس المراسواء .

هامة لأخ احد قبر النصب حصيبًا به فيمنا دعى من الصبح على الخالب والأمه ادعى على الخالف تمور حصائد من الدعاء من وادالارد، لا ديماج عثمان على أحيد العالب و لايشت ما ادعى على الحاصر من تغير حقه عن القصاص و وانقلاء ما لا إلا يعد يوت ما الدعى من الصلح على العالب، فالنصب الماسر حصيبًا عن العنب فسما ادعى على الغائب من المدلج كامن لاعل حيثًا في ادائب في أنها للدراء في العنب للعالمية. والكو الذي في يعرب عليه بتصب الحاصر خصيبًا عن الدائب في إنبات للسر وذكة عقاد .

١٩٠٧ - قبل محمد و درجه و الله بي أناح ومع العربة و راء و إلى كان با درو اليان أحدهما أعده اليان أحدهما عاليه و اليان العادل أحدهما عاليه و الله على دنت و غومه شال بشمه و بشماء العموم على العدنية و الواحدة العادل الإكتماء أنذ على عادة المحدث بالله و وقلت الأدرائية على الشربائية الخير منواط حقة عن القصادس يحمر العادة على المدرائية الحديثة على المدرائية الحديثة على المدرائية المدرائية الحديثة على المدرائية المدرائية الحديثة على المدرائية المدرائية المدرائية المدرائية على المدرائية المدرائية

ا 17 مقما في الأصورة و تاد في عبرة. بعبر حمة

العانب، وأنكر الخاصر علم العانب، عائلها الخاصر حصماً عن أنفائب في حواسماً البيئة عليه على ما ادعى من علم الفائف، وأراد أن يستحلم الخاصر فال: يؤخو حني بندم الغائب هكذا ذكر وأطلق خواب إهلاقًا

قال مشايعتا بريد مسهد رسيد اله يقوله الراحر مني يضع العالب تأخير استحلاف السنحلاف النات و الأله لو استحلف على البنات و الأله لو استحلف على البنات و الأله لو استحلف على البنات و الأله لو استحلف إما وعندار الأصاله في هذه الدعوى، أر باعتبار البناده في المالك و الأن الحالم، أصباره أصبار في العالمة و العالمة

1994 - تم إلى حرى البناء في حق ساع البيد وتم يجر في حق المبارة المتصود من البيد وتم يبدره الآن المتصود من البيد إلى المتصود من البيد إلى المتصود من البيد إلى المتصود من البيد الله المتصود من المتحص في البيد المتصود من المتحص في البيد المتحص في المتح

فأما إذا أراد أن يستحنف الخاضر على العلم بانه ما يعلم أن الغاتب عفاء فإنه يستحلف بحكم الأصالة لا بحكم النيابة الأمه ادعى سقوط حقمه وإنه دعوى عليه ، وقد أمكن استحلافه على العلم يحكم الأصالة ، إن تعلم الاستحلاف على البنات بحكم الأصالة ، ويستحلف على العلم قالوارث فيما يدعى على المبت .

ويجب أن يكون الجواب فيما إذ ادعى شراء عين في بدحاضر على الغائب، ولم يكن له بينة، وطلب يبن ذي البدأن يكون الحواب فيه على هذا التعصيل، وإن طلب الاستحلاف على البتات لم يستحلف حتى بقدم الغائب، ثم إذا نام الغائب، فالقاضى يستحلمه، فإن نكل هي اليمي بطن حقه، وتحول تصيد الحاضر ما ٢٠ الأن المكول يحولة الإقرار، وإن حقف الغائب، فالقصاص على حاله.

وإن قال: القاتل لي بينة حاضرة في الصبر على عقو الغائب، فإنه نوجل ثلاثة أيام، والإستوفي منه التصاصر؛ لأنه لو ادعى الراءة عن الدين، وقال: لي بينة حاضره في المصر، فيامه يؤجل ثلاثة أيام، ولا يستوفي منه للحال، وإن كان لو استوفى الدين للحال، ووقع الغلط في الاستيماء، بأن ظهر أن صاحب الدين أبرأه، يحكه التعارك، فلأن يؤجل في الفائد ورقع التعلط في الاستيماء، لا يكن ابتدارك، كان أولى.

هكذا ذكر شيخ الإسلام هي شرحه، وسوى بين مسالة العفو وبين مسألة الإبراء في التأجيل تلانة أيام، وذكر النسيخ الإمام الأجل الزاهد لمحمد الطواريسي أن مي الذل يؤخر إلى أخر المجلس، وفرق بين مساكة العفو وبين المال قال: لأن باب الذم أعظم من باب المال.

١٩٥٢٥ - وذكر الشيخ الإصام لأجل شحس الأنمة الحلواني: أن القاصي في دعوى العفو يؤجله بشدر ما بري، قال: وما دكر في الكتاب؛ أن القاضي بزجله ثلاثة أيام ليس بتغيير لازم.

وفيال بعض الحشايخ: إن القدير شلالة أيام إنما كنان؛ لأن القانسي في دلك الزمان كان يتحلس بين " كل فلانة أيام. فإن قال بعد ما مصى ثلابة أيام: شهودي عيت، أو قال

⁽¹⁾ وقال في الأصل. في "مكان أبين .

من الاستداء؛ فيجودي عيب، فالقيباس أن يستوفي منه الفصاص ولا يؤخره، وفي الاستحسان؛ لا يستوفي منه القصاص إلى أن يقع في حلم القاضي أنه أو كان له ينة الاقامهاء لا دكرنا أن أمر الفصاص أمر عظيم لو وقع فيه الغلط والخطأ، لا يمكه التدارك

1981 - قال محمد وحمد الله في الخامع الصغير أن رحل فنن وحلا عمداً . وللمعتبال ثلاثة أوليام، هشهد الناق منهم على الأخر أنه عفاء منهادتهم باطئه وهو عمو مهماه يحب أن يعلم بأن ها مسألتان ، إحداهما: إذا كان للمشتول ولمان، فلمهد أحدهما على صاحبه بالعفود والتابية إذا ذاك للمعتول ثلاثة أوليا، شهد اثنال منهم على الأخر دالعدو .

ومحمد رحمه الله ذكر في هذا الكتاب إحدى المسألين: وهو ما إذا كان المفتول نلاتة أوليام، وثم يدكر الأخرى: وهو منا إذا كنان له وليان، وإذا ذكرها في الأصل، فقط كما إذا كن له وليد، وإنه على فسيون: إما إن شهد أحدهما على صاحبه بالعقو، ولا شهد وصاحبه لا يشهد عليه بدلك، أو شهد كل واحد منهما على صاحبه بالعقو، ولا شهد أحدهما على صاحبه بالعقو، فهو على خميمة أوجه الأول: إذا صدق القائل ، واشتهود عليه الشاهد في شهادته، وفي هذا الرجه العقو واقع، وبجب للشاهد في مال القائل عبق الدية مؤجلا في ملاف سير، ولا يجب للمشهود عليه على القائل شيء من الدية ؛ فأن همو المسهود عبه ثبت بإقراره، والنائب رافر و سنط تصبب العافي مي محايثة، ولو عاما عقو المشهود عليه كنان العقو واقعاً، وسنط تصبب العافي مي القصاص مجاناً وتحول مصبب الآخر مالاً؛ لأنه قصاص بين شريكين عقد أحدهما، فكذلك إذا ليت عقو المشهود عليه إلى أرد.

ران كذب المشهود والشائل الشاهد في شهادته فالعثر واقع ويساط أصير ، الشاهد من القصاص مجانًا ، ويتحول تصبيب المشهود عليه مالا ، فيحب للمشهود عليه على القائل نصف الديد .

أما العقر واقع وذلك لأن الشاهد لما شهد بعمو صاحبه، فقد أقر بسقوط القصاص في مصيبه، وتصيب الشهود عليه، قصح إقرار، يسقوط القصاص في بصيبه؛ لأنه مالك لإسقاط عبيبه ، وإذا سنط نعيبه بإقراره سقط نعيب العاني ، كما لو عقد الشاهد عن نصيبه ، وإذا سنط نعيبه بإقراره سقط نعيب التعاني ، كما لو عقد الشاهد عن نصيبه ، لم بسقط تصيب الشاهد مجاناً ، حتى لا يجب له نصف الله يه على القائل ، في ذلك يدعي الثال على المقائل ، والمدعوى على الفير لا نسبت إلا بالسبنة أو منصدين المدعى عليه ، ولم نوجه ، البينة ، إما لأن شهادت بالعقو على صاحبه شهادة لنفسه بالمال ، وشهادة الإنسان لنفسه لايكون شهادة على الحقيقة ، أو لائه شهادة فرد.

وكذا الم يصدقه المدعى عليه، وهو الفاتل فيمه ادعى عليه من المال، فلم يثبت المشاعد المال على الشاعد المال على المسلم، وقبلت ذلك، وأدكر الفائل، وقال الم أفيل قابل عمود الميال المسلم، وقبل المسلم، وقبل المسلم، وقبل المسلم، وقبل المسلم، من المسلم، عنه المعالم، على المسلم، على المسلم، على المسلم، على المسلم، المسلم، المسلم، وإنما سقط حقه عن القصاص المؤار المسلم، وإنما سقط حقه عن القصاص المن المسلم، المسلم، عن المسلم، على المسلم، على المسلم، على مسلم، عنه المن حامل حهد عن القصاص المال، كما لم عما المن حامل حهد المسلم، عن المسلم، عن المسلم، عن المسلم، عنه المسلم، عنه المسلم، على المسلم، عنه عنه المسلم، عنه الم

فرق أبر حنيفة رحمه الله بين هذا وبين عبد بين نسريكين ، شهد أحدهما عنى مساحيه أنه أحتى نصيبه ، وكفيه العبد والمشهود عبده في شهادته ، فإن الشاعد أن يستسمى العبد في تصيبه إن شاء ، في قول أبي حنيفة رحمه انه . سوء كان الشهرد عليه موسراً أو معسراً ، فقد جعل نصيب الشاهد في مسألة العتق مضيوناً على العبد ، وما نسيب الساهد احتيى عبد العبد لعبي جاء من جهت وهو شهادته ، وها أنه يجعل نصيب الشاهد من الفصاص مضمونً على القاتل ، وإن احتيى نصيب الشاهد عند العبد لعتى من القبد عالى عنقوم أنا، وقد التبس عند العبد لعتى من جهته لا بإعتاقه ، فإنه لم يقر أنه أعتى نصيبه ، وما احتيام ملك صناحب العبد عند العبد لا بإعتاقه فينه يجوز أن يتقوم على العبد ، وإن حاء الاحتياس من حهة صناحب العبد كما نو كان العبد كله نما فاعن نصيفه ، كان كه أن

⁽۱) وقان في ظ و في منقول

ماية خمين المفق الاغر طندالعبد لدي خاص جهيم، وهو المباقة للصف الاوزاء وهنا بقيرت الندمة من القصاص جو إعال، وقد حقيل عند لفائل لعني خاص من حلية الشباعد، قالا مقوم على القرائل كمنا أو كنان القصاص كالداء، وحف من المبلغان

وإن صدق القائل الساهد في شهدت ، وقلته الشهرة عليه المفورة والحج الما بينا، ويحت على العدل وية كاملة بصفها للشاهدة ويستها المشهرة عليه ، أما هست الديا المادي وقل المادية المراهدة ويستها المشهرة عليه ، أما هست الديا المادية ويا المادية ويبارة على عبد من نصف الدياء ويجب له المست الدياء على الديا المادية على الديا المادية على الديا المادية المادية المادية ويا المادية المادية ويا المادية ويا المادية المادية ويا المادية المادية ويا المادية المادية المادية ويا المادية ويادية ويادية

وإنّ أعلَمَ الفاشي السنفد في شهره أماه وصدق للشهرة عليه الشاهد في شهره م. فالعقو واقع لما سناه وهل يحب على الفائل سيء من الدينة؟ الفلاسي أنّ لا يحب، « في الاستحمال، يحب عليه للشاهد بصف الدية في دالما، وبه أحد عمما ما اللحافة.

وحد القياس في فقل و هو أن الساهد أو سموط القصاص في تصييه بتصف فية وحد أنهاس في تصييه بتصف فية وحد أنه على الفائل المعداء العقو على عداجته فلينج إقبار البسقوط أن صاصره ولم يجب أن تعدد الدية على الفائل إلى المعداء أقبال الدياب أن علوتك والمائل المائل المائل المائل المائل في القائل في المائل في القائل في المائل في القائل في المائل في القائل في المائل في ال

بجب على المائل شيء من الدية من هذا الوحه

وجه الاستخصاد في ذيك. وهو أن العائل للاتدب الشاعد في شهدوه بالعمر على صحده. فقد كذبه ميسا ادعى عني القائل من نصحه النباء وأفر عليه شهدوه بالعمر بصف النباء وأفر عليه شهدوه بالعمو بصفه النباء في حاله من حهة الشهد لا من حهة المشهود عليه ، والمشهد دعليه لما صدق الشاعد في شهادته ، فقد أفر مثلك الشاعد في أها مو لقالا كان مثلك الشاعد في أوما مو لقالا كان الفريه لما الله تعدن أفر أز بدعاة درهم ، فعال ربعان هي أيست لي ويها عن العمرو صدو الما أنه بعمره ، فكان أن أدما الما الشاعد في شهادت ، فإن ما وجب أستهود عليه الشاعد في شهادت ، فإن ما وجب أستهود عيه من عدم الذية الإيديور للشاها ، ألأن أدمة لم يقر بذلك تلشاعد لما تعدد في شهادت ، فإن ما

فيأما إذا لم يصدي الفيائل والمنتهد وعليه الشاهد في شهادته والاكتباه في شهادته والاكتباه في شهادته الله السكوت حالة الدعوى جعل إلكاراً حكماً احتى صدع البية على الساعت على ما عرفت، وقد الأعلى الدعوى جعل إلكاراً حكماً احتى صدع البية على الساعت على ما عرفت، وقد الأعلى الساعد على التنافل نصف الدينة وقد سكت التنهود عليه المساعد على التنهود عليه أنه سقط حقه عن المنسوس وقد سكت المنهود عليه وبحد مسكوت كل واحد منهما حلية الدعوي إلكاراً حكماً وإذا قبال السكوت من القافل والمنه ودعاء إلكاراً أو المنافذة حكماً وإذا قبال المنافرات من القافل والمنه ودعاء إلكاراً أو

1997 وقورتها: علد صاحبه المناهد أحدها على صاحبه بالعقود وقورتها: علم صاحبه الأما إذا تنها أكل واحد مهما على صاحبه الما علم على على علم القوائل على رحهان إلى المهد بقائل مناه أن خرج النهادتان منهد مناه أو شهدا مقائل على السافب فإن منهدا مناه والمناه الما تخلو من أربعة أوجه الما أن كديما القائل في شهدا مهدا أو يستكن يصدق أحدهما في شهادتها ، أو يستكن يصدق أحدهما في شهادتها ، أو يستكن الفائل لا يصدقهما والا يكميها مي شهادتها.

فياد كالبهما الفائل في شهادتهم، فالعفو واقع، ولا يجد، على الذلال شيء من

الذية لورحد منهما ، وذلك لأن كل وحد منهم قد أقر بسفوط القصاص في نصيبه بنصف دية ، وجب له على القدال حكماً لشهادته على شربكه ، مصح ، قرارهما بسفوط القصاص ؛ لأنه إقرار على أنصبهما ، ولم يجب المال على القائل ؛ لأنه دعوى على القائل ، وكان هذا بمزلة ما قرادعي كل واحد منهما أنه عما عن نصيبه بنصف الدينه وادعى قبوله القائل ، وقد كان كذلك مفط الفصاص باقرارهما ولم يجب المال لانكار الفائل ، وكذلك هذا .

19674 - وهذا الخلاف ما او شهد احدهما النمو على صاحبه، ولم يشهد عب صاحبه ولم يشهد عب صاحبه وكذبه الفاتل والشهود عليه في شهادته فإنه يحب للمشهود عليه نصف الدية؛ لأن سقوط الفصاص في نصيب المشهود عليه نمة ما كان من مهة المشهود عليه ما فإنه ثب بنب عفوده و الأفر معقو صاحبه وهنا اسقوط القصاص في نصيبه من جهته الكته بدل ادعاه على القائل المنافع على القائل المتعاص في نصيبه من جهته الكته بدل ادعاه على القائل المنافع المنافع على القائل المنافع الم

وإلى صدق أحدهما في شهادته ، وكدب الآخر فصدق ربعاً مثلا ، وكذب ممروا، وقع العفو ، ووجب لويد نصف النبة في مال الفاتل ولا يجب فعمروشي ، على العائل ، ودلك لأن كل واحد عنهما أفر بسفوط الفصاص في نصيبه بنعف دية ، وحب له على الفائل ، فصح إفر ارهما صفوط الفصاص ، ولم يثبت المال على الفائل إلا بتصديفه ؛ لأن الفائل صدق ربا أفيما ادعى عليه من المال. وكذب عمروا، فوجب لزيد عليه نصف الذي وكذب عمروا، فوجب لزيد عليه نصف الذي من نصيبه بنصف الدية ، وقبله القائل، وصدق الفائل أحدهما في فقلك ، وكذب عنا عن نصيبه بنصف الدية ، وقبله القائل، وصدق الفائل أحدهما في فقلك ، وكذب

وان صدقهم، القاتل في شهادتهما، فهذا على واحهين؛ إما أن صدقهما ممّا بأن فال: صدفتما، أو صدق أحدهما بعد صاحبه بأدا قال لزيد أولاً: صدقت في شهادتك، فم قال بعد ذلك لعمروا. وصعفت في شهادتك، فإن صدقهما الضائل معًا، فانقباس أن تجم لهما على العائل دية كاملة في ماله، يهنهما نصفاك

وفي الاستحمان: لا يجب على القائل شيء من النبة لواحد مهما.

وجه القياس وهو أن كل واحد سيما أن سموط المصاص في مسيم نصف دية وحب على الفائل، والفائل ما قال لهما اصدائها مثل فقد مدى كل واحد سيما فيما الاهى عليه من مصما الدياء فوجه لكل واحد سيما على القابل صف الدياء ألا مرى أنه واصدى أحدهما، وكالداء الأحواء حب عليه تديف الدياة الذي صدارة ما فياده صدفهما، يجب عليه تصف الدياة لكل واحد سيما

و للاستحسان حياريان الإحتراهيا الذا المستحقية من المجارة من مساقهما في شهاديهما معاً ، وقد حدق كل واحد منهما ويهما ادعى عليه من عداء إن حدق الهائية من وجه و ذلك الأنه ما صابق زيداً في سهادته على حدود أنه حداء إن حدى الفائل ويداً وبما دعى عنيه من عصف الدية الاسحال الانه عني كد عدود عاب من عصف الدية الاسحال الانه على كد عدود عاب الاعتراز عاب الانتهام على أبد إن صابق عدود أن شهادك بالدوم على أبد إن صابق عسرة الحمي عليه من صحف الدية إلا أنه صدر مكلما لزيد قيما الاعتراز عليه من عصف الدية الما مواه على ساز معدود الكل واحد منهما فيما حمى عليه من المائل من وحد ومكان كه من وحد، وقد الله الأمراد حالة في من كل واحد منهما فيل المتقود حكم التكذيب، والتعديل بالسكوت عليه الانكان حيد فتما عماء علم ينت على القائل واحداد والأم ومن في حق كل واحد منهم و الانكان ولد يصدف علي بالمكوث عالم عليه المائل واحداد عليه المائل من وحده في المويصدة عمارة عما المن عدد ما وعداد في شهادته المن من حجم الكامل على من وحده وكداد عداد وقد حدوق كل واحد منهم ويحده والدام من صدفهما معاء عدد صدق كل واحد منهما ومع عليه المن شياد والمائل عالى وحده وكدام من صدفهما معاء عدد صدق كل واحد منهما ومعاد وميكان واحد منهما واحد منهما وحدو وكدام من وحده وقد حرم الأمران ومائل واحد منهما العال عليات واحد منهما واحد منهما العال عليات من وحده وقد حرم الأمران ومائل من وحده وكدام من وحده وقد حرم الأمران ومائل من وحده وكدام من وحده وقد حرم الأمران ومائل من وحده وكدام من وحده وقد حرم الأمران ومائل من وحده وكدام من وحده وقد حرم الأمران ومائل وحدود وكدام من وحده وقد حرم الأمران وحده وقد حرك واحد منهما وحدو وقد حرم الأمران وحدود وكدام من وحده وقد حركوه الكلام المناسات عرفية المياث وحدود وكدام وحدود وقد حرد وكدام وحدود وكدام من وحده وقد حرد وكدام وحدود وكدام وكدام وحدود وكدام و

هذا إن حسر نا تصفيف وتكفيه إياهها مدًا، وإن المدونا تصديقه اياهما، والد تعتمر تكفيلهما، لا يحمد الله أيضًا، وهي العمارة الذئبة لوجه لاستحسال، لالله صدفها ألها علوا، والتي هوا لا يكرن لها على القائل تني.

و محسد رحب الله يشير في الكتاب إلى هذاء فإنه قال: لـ مساقهت معا قفت رعبه أسما علواً بحارات ما إذا صدق أحدهما لا غير ٢ لأنه أثر بعلم أحدهما، ورعانو أحدهما

يحاء عليه نصف القيم

19979 فقا إذا صدقهها مكان فأما إدا صدقهها على انتداقها، فإنا بحب نهها منه كاملة بنهها استفاد، فإنا بحب نهها منه كاملة بنهها استفاد، وذا الأداء لما صدق رساً أولا في شهادته ما ومرا أخيما ادمى عبر من المال، اك ب عمراً إلى فلما صدق عمراً التي شهادته على ربداله عقا بعد ذلك، فقد صدق عمرا والميما ادعى عليه من المال بعد ما كان منه حكل بعد التصديق إلى تحمل بعد التكاويب، وإنه حائل والكديب أوبد والمال والكديب أوبد والمال على التحمية وحمل بعد التحمية على على المعالى وحمل بعد التحمية على على المعالى والمعالى المحمية التحمية والتحمية التحمية التحمية والمعالى المحمية التحمية التحمي

وأما إذا مكت الديل لم يصدقهما ، وثم يكانيهما في شهاديهما ، لم يحب على الفائل تبري ، لأما السكوت في الدعاوي حمل الكا أمل حيث الحكم ، فصفر كاله كذب بما تهداله

هذا إذا نشهدا معلى فأما إذا شهد كل و حدا مهدا شي صاحب أنه عف على التعاقب فلا يصاحب أنه عف على التعاقب فلا يصدق فلا يصدق أو يصدق أحدهما في شهدته ويكذب الأخراء الويصة فهما في شهدتهما الوسكان لواصدق وحدمهم في شهدته والريكلية.

عاد تسبيدا لقاس في شهادتهما، والمغر والع ، ووجب على الفائل فعدت الدنة للثاني الذي النبيدا لقاس في تداولت المداهد الأول على لقدل في مدالاتها في الدنية أما لا شيء الشاهد الأول ، لأن الذي المساهد الأول ، لأن الدنية بعدت ديه وجب دني الفائل ، وقد كتاب القائل ، وقد كتاب القائل ، وقد كتاب القائل ، وقد التابية ، لأن المائل المائل مناهد الأول مي معادرهم أن للمائل مصف المدنية من المائل معادرهم أن للمائل مصف الدنية من مائل ، ولم يم حد من المائل مكتاب له في وقد والفائل مثراً للمائل مشاهد المائل وحد من المائل والمائل والمائل على مائل الفائل ، ولم يكي للمائل المعادل المائلة المائل المائل المائلة المائلة

وإن صدق أحدهما في شهادته وكذب الأحر، فهذا على وجهيز: إما أن يصدق الأول متهما في دجهيز: إما أن صدق الأول متهما في شهادته وكذب النائي، أو يساق النائي ويكذب الأول، إن صدق الأول في في شهادته، وكذب النائي، فعليه دية كاملة بنسما، نصفه للأول، ونصفه للأول، ما يجب تلاول نصف الماية في مال القائل، لأن الأول نا شهد يعفو صاحبه، فقد أفر بسقوط القصاص في بعبيه بصف دية، وحب له على الفائل، وقد صدفه الفائل في ذلك، وأما يجب للتاثير بصف الدية في ماله؛ لأن بنهادة الأول وحب للنائي نصف الدية في ماله؛ لأن بنهادة الأول وحب للنائي نصف الدية في ماله النائل، إنا منظم من جهة الأول لا الفائل من جهة الأول لا يطن عنه بعد ذلك مكذب الفائل، وكان الفائل، وكان تكذب الفائل، وكان تكذب الفائل، وكان تكذب الفائل، وكان تكذب الفائل، وكان

١٩٥٢٠ هذا إن صدق الأول و كذب الشيء قاما إذا صدق النابي و كذب الأول فابه يجب للثاني نصف الدية و كذب الأول في جب للثاني نصف الدية و لا يجب للاول شيء أما يحب للثاني نصف الدية على القائل الأنه كان يجب على الفائل للثاني بصف تدبة ثو كديه حكمًا مد هادة الأول لا تسهادة الأول في حن الشابي عبرلة عضو الأول ، فإذا صدقه أولى و لا يجب للأول شيء الأول الأول أفر مسغوط القصاص في نصيبه ينصف دية وجب له على الفائل ، فصح إفراره بسقوط الفصاص ، ولم يجب على نشائل المال تتكديم .

فأما إذا صدقهما جميعًا، فهذا على وجهن: إما أن يصدقهما ممَّاء أو على التعاقب، فون صدقهما ممَّاء أو على التعاقب، فون صدقهما مماء فالفياس أن يجب في مال الفاتى دبة كاملة ببتهما، وفي الاستحمار أن يجب ضيف الدبة للنائل ، والا يجب شيء للأول.

وجه القياس: أن في نصديقهما مما تعديق الأول، وزيادة لو صدق الأول لا غير، ق. ذكرن أنه يجب على الفائل دية كامله بينهما .

وجه الاستحسان. وهو أنه لما صدق كل واحد منهما معًا، فقد صدق كن واحد منهما قييما ادعى عليه من المال من وجه وكلفيه من وجه ، فلم يلبث التصاديق، ولا التكفيف على ما يبناء فصار كأنه لم يصدقهما، ولم يكفيهما، ولكنه سكت.

ولو سكت الفائل، ولم يصدق وقم يكفَّب كنان عليه نصعه الدية للشابي، فكفَّا

مغا

وإن مسافهها على العاقب ضم دبة كامنة بينهما تصعان سواء بدأ بنصفيق الأول أم بتصديق الشائي، إن يدا بتصديق الأول، فللأول نصف الدبة الأن الأول أفر سقوط حقه في القصاص نصف دبه ، وجب له على الشاش، وصدقه الفائل في ذلك، ووجب للشامي على الفائل نصف الدبة حكماً تشهادة الأول: الأنه يجب له ذلك ، وإن كذب الفائل فإذا صدنه أولى.

وإن بدأ بنصديق الثانى فلأنه بجب للتالى نصف الدية على القانى حكمًا الشهادة الأول أو كذبه القاتل، فإذا صدف أولى، قصار النتائي نصف الدية، وصار مصاديق الدائي مكفيًا للأول فيما شهد على الثانى، فوذا صدق الأول بعد دنث، فقد أقر له يصف الديد هي داله بعدما كديه بتصديق الثانى؛ لأن الإفرار من المناعى عليه بعد ما كذب المدعى صحيح، فكان عليه دية كاملة يشهدا من فذا الرجه.

هذا إذا كان للم بين الذين، فأما إذا كان الدم بين الشلالة وهي مسالة الجامع المسغير الشهد الذان مسم على الأحرائية للدعة لهذه المسألة على أرحة أرجة : به أن يصدقهما الفائل والمشهود عليه ، وفي هذا الوجه بطل نصيب العاني والعلب عسبب الشاهدين ما لا موجه بطل نصيب الشهود عليه الله وإلى صدفهما المشهود عليه وحده غرم العائل لنث الدية ، وهو نصيب الشهود عليه ، ومكون ذلك للشاهدين على ما يده وإن صدفهما الفائل وحده غرم الدية بينوم اللائم الأنها المساقيما ، فعد أقو لهما ناللي نادية ، وادعى بطلان حي المشهود عبه في الثلث ، ولم

وكذلك لو شهد اثنان منهم على الآحر أنه صائح على مان وأنكر المشهود عليه إن كذبهما الفائل في شهادتهما، فلا شيء المتعدين، وقاء شهود عليه قلت الدية، ألا توى أبهما بو شهدة بعفو يغير بدل، وكذبهما الفائل كان على القائل قلت الدية فلسشهود عليه في ماله، ولم يكن للشاها، شيء، فكذ إذا شهد عليه بعفو ببدل، واذ صدفهما الفائل في شهادتهما وأنكر المشهود عليه كان للشاهدين على الفائل ثلثا الدية كما قو شهدا على صاحبه بعفو بعبر بدل، وصدفهما القائل في ذبك، وللمشهود عليه نكث الدية كما ينقص حقه عن النلت بشهادتهما، وذلك لأنا شهادتهما فيل تصديق لفاتل إياهما بي شهادتهما دعوان الأثهم وشهدان لأنفسهما والرعلى القائد واسهادة الإنسان لنفسه دهويء والدعري لاتصبر لمهادة بتصدير الفائل واعتبر بالرشهدا بالعفر عني صاحبهما بقير بدأن، وأنكر المشهود عليه. وصدفهما الفائل، وصاك لم تصر دعو هما شهادة بنصديق الفائلء حتى لا بسلط بصيب الشهود عليه من القصاص مجالًا بعيد شيء. كما قبر تصديق الفائل أو حد منهم

قال محمد وحمد الله في تعليل هذه المنافقة الأنهما يحران لأنفسهما تلفي الفريق فلإنصدفان

فالواء ومادكر محمدر حمدانه لايكاديصح وللك لأد الواحد مثهم يذاردهي العملج وأتكر أنغاش سقط القصاص في بعمومه لإفراره بسفوط القصاحي والقلب تصبب الآخرين مالا قبل شهادتهما، فيشهادتهما لا يحرال إلى أنفسهما للثي الدية والأن تنفي النبة واجب لهما ذبل شهادتهما حكما لإقرار صاحبهما الددور في تصييما إلا يثبنان بدل الصمح على انفائل لأحبيما بشهاديهما، وسهدة الأم لاحبه مقبرلة ، فكان يجب أنه يقول. بأنا للنشاهدين على القائل ثنثي الذبة، وللذعبي الصلح بقال أنصدم على ್ರಾವರ್ಟ

وقيدهال: لا في و تواحيد منهم على القائل، وإذا لم يكن ما ذكر صحيحًا. منظلهم لابد من تأويل، فتقنون: أراد عدلت أن الشناهدين لسهيد على فساحسيسيا بالصلح، وقبد الكر الفيديم، أو سكت، لبوادعي بعيد دلك العيلم على عبر ضراس العروض، ومتى كان كانك و لا يحب على القاتل شيء؛ لأن أشاهدين أفرا يسقوط القصاص في تصبيبهما تثلثوا دية وجب لهما على الفاتل قبل إثبرار الشهرد فليه بالصلحة فسقط القصاص بإقبرارهماء ولمريجات الال لتكديب القائل إباهماء وصار المفاتل مقوآ للمشهود عليه بننك الدية فورماله حكماً لإفراره صاحبه بسقوط القصاص في تصيبهما، إلا أنَّ للشهود عليه بالصلح أدمي الصلح على خرض، فقد كذب الفائل فيت أفرله ، فتم يجب على الفائل شيء لواحد منهير.

ومحمد رحمه لغائم بذكرامي لكتاب كيمية وضع السأله نصاء لكن بين بالتعليل

أبه أواد يوضع المسألة ما ذكرنا؛ لأنه علل، وقال، لأنهما يجران إلى أنفسهما ثلني الذية، وغابكوبان جارين إذا كان شهادتهما بالصبح قبل دعوى ساحيه، فأما إذا كان يعددهوي صاحبه لا يكونان جارين إلى أنفسهما اشهادتهم، تلني الدية؛ لأن تلثي الدنة وجب لهذا قبل شهادتهما

ومحمد رحمه الله قد بين بالتعليل كيفية وضع المسألة في بعض الواضع من كتبه قبل محمد وحممه الله في ديات الأحمال الإذات بدلت المدال من الورثة على معلمهم أنه عما عن حصته من الدم والفتل الحطأ، مشهدادتهما جائزة، إذا مريقيض الشاهداد تصميما من الدنه

ودكر في كسناب الصنح والمأذون من الأصل في الدين إذا كان مين ثلاثة نفره شهد اثنان على النائف، أنه أبرأ عن نصيبه، أنه لا تقبل ضهادتهما، فصار في المسألة ووابنان، وانفقت الروابات أنه إذا شها، معلى الشركاء على البعض، أنه قبض نصيبه من الدية، أنه لا نفش فهادتهما، سوء فيض الشاهدات نصيبهما من الدين أو ثم يقيضا.

وكذلك الفقف الروايات أنهما إذا تسهدا على صحبهما بالإبراء، وقمض الشاهدان بصبيهما، إنه لا نقبل شهادتهما، وإن اختلف الرواية فيما إذا شهد البعض على العقل أنه أبرأ عن حصه والشاهدان لم يتبضا بعيهما من الذين.

وجه ما ذكر في كنباب الصاح والتأذون: ظاهر أنهت بشهادته ما يحواذ إلى أنفسها متبادئه ما يحواذ إلى أنفسها متباد فل النائم من اللابن متى قيصاء فلا تقبل شهادتهما كما لو شهدا أنه أبرأه من نصيبه، وقد قبضا تصييهما وقاس⁴⁰ على ما لو شهد: على صاحبه أنه قبض نصيبه، وذليته ما توكان الخسرات بينهم قصاصكه فشهدا على ما احراء أنه عند الاتقبل؛ الأنباء بشهادتهما يجواذ إلى أنفسهما مقسكا الآنباء يحواذ إلى أنفسهما مقسكا الآنباء يحواذ إلى نصيبها مالا.

وجه ما ذكر في كتاب الديات " أنهما يشهادنهما لا يتبتان لا فسهما حق المساركة في شيء تماني بدائشهود عليه الانهما زعما أنه أبرا عن نصسه ، ولم يقبص شيشًا ،

⁽١) مكذا في عد و الم أن والذي في الأصل و أهما : قبالك.

التقائل المعيق الالمصبح والعنو والشهادة في ذلك

حتى متنان لأنفسهما حق الشاركة في ذلك، ولا ابطلا حق متناركة نتبت المشهود عليه حق متناركة نتبت المشهود عليه في متنازكة نيما عليه قبضاء لاجولا عليه قبضاء ولاجولا عسيما حالات الشهادتهما بعدما لم يكن، فإن تسسهما كان حالا، إلها متعالبوت في الشهركة المشهود عليه متى قبضا عليه بها في الدين، والشهد شهادتهما ياك الدين الماك بنا الماك في الدين الذير، ولا إبطال حق لنا جد عليه للماك بناك بالماك حق الماك عليه الماك عليه الماك عليه الماك عليه الماك عليه الماك الماك عليه الماك الماك عليه الماك عليه الماك الماك الماك عليه الماك عليه الماك عليه الماك الماك

١٩٩٥ - هذا كاما أنا حال في كالمناطوص أما الإن وصل اللبت إن كان أثان شهاد. لرحا مدين عمر اللبت، وعني اللبت دين ظاهره ذكر أسما إن كانا قيضا دين طفهو ذاته ثم شهله لا تقبل شهادتهما . وإن ثم يكونا فضا دين الشهود به قلت شهادتهما ، ودنك لأديما من افتضاعها المشهدد نه و فهما بشهادتهم بدقعان مغر مأاحر التمسهماء ويته شب لعباجيه النبوا انظاما وإن يغيمنهما فالعما إلى مار توابكرا ديه فالعراء فهما لتهاه بهما البطلان فيتمرأ واحب فليهما مراحيث الظاهراء فكالبا دافعين فرا أتفسهما مغراف وافلها نقب شهادتهماء وإذا ليريكونا قبضا دين المتهوداته قبلت شهادتهماه لأمهم بشهادتهما لا بدفعان على أنسبهما ضهوتًا ، وحب عليسال وبقا يتعان وجواب الضهان عن أنصهما في التعيف مني قبضه إذا كان دينهما على السواء، فصحًا بشهادتهما السر، ولو بمنكا الإنطاس، فكفِّلك هذا وسع في ما أو شهدا على صاحبه أنه فوض بصور ما وإنه لا تقول شهادتهماء لأنهما يحران إلى أنفسهما معمأ وافإنهما يثنتان لأهمهما النشاركة فيما فلطم الشهود فيه إن لم يكود فيصا بصيبهما ، وإن كانا فيصا بصيبهما ، فقد ثبت بمعشهم د عبيه حن أن بشاركهما فيما فيضاء فيما بشهادتهما أعاصهما فيفن بصيبه أبضًا شهدا بطلان حق مشاركه شبك له فيما أبديهما وفكانا بشهاديهما واقعال على أنفسهما معرمك أوالحارين إلى أنفسهما مغنمًا واجلم تقبل فيهاه نهماء مخارف ما أواكان دم عمدا الأنهما يؤيدان أن يحولا تصويهما مالا بعداما لم يكن، فكاما شاهدين لأنفسهما بطال، فلم تقبل خاهائتوهاه ويحازفه هالو فيضا يتفسهماه تبرشهم بالإبراء هلي صاحبهما الأبهما

⁽¹⁾ مكتافي أشاوا م أو أف و وقاد في الأصل الإطالا ا

⁽¹⁾ هكذا في أما أو أم و أب و يكان في الأصل : الاجرا الأنفسهما الا

شهدا ببطلان حق مشاركة أثبت للمشهود عليه فيما قيضا من حيث الظاهر ، فأما هـ أ يخلافه على ما ذكرنا - والله أعلم - .

المحمداً، فعضا المقطوعة بده عن القطع، ثم سرى إلى النفس ومات، أو شج إنسان ظلماً موضحة عمداً، فعضا المقطوعة بده عن القطع، ثم سرى إلى النفس ومات، أو شج إنسانًا بعضه بأن عنا المشجوعة باسه عن الشجة، ثم سرى إلى النفس ومات، أو شج إنسانًا يعلم بأن عنا مسائلتان؛ إحداهما في العمد، والاخرى: في الخطا، وكل مسألة على وجوه: إما أن يقول المقطوعة بده: عفوتك عن الخطع، أو يقول: عفوتك عن القطع، وما يحدث منها، أو يقول: عفوتك عن القطع، عفوتك عن الشجة ولم يقل: وما يحدث منها، فإن كانت اجتابة عمداً، مقال: المقطوعة بده، أو قال: المشجة، وما يحدث منها، فإن كانت اجتابة عمداً، مقال: المقطوعة وما وقال: المشجة، أو مات حتى الايجب شي، في الحالين؛ الآن الجناية اسم حام بطلق على النفس وما دونه، فإن النفس وما دون النفس وما دونه، فإن النفس وما دونه، كذا

ثم تصبح السوامة عن جميع الحال سواء برئ أو مات، أما إذا برئ فلان عذا، وإن كان نبرها إلا أنه تبرع في حالة الصحة، وإن مات من ذلك، فلان لا يدخلو إما أن خالة العصو حكم الصحة بأن لا يكون العالب من مثل هذه الشجة ، أو من مثل هذا القطع الهلاك على قول من يعنبر خوف الهلاك على طريق الغلبة في هذا الكتاب، أو كان يذهب الجروح في حوائجه، ويجيء على قول من يعتبر كون المويض صاحب الفراش عي هذا الباب ؛ لان هذا تبرع في حالة الصحة، وإما أن يكون لحالة العقو حكم المرض بأن كان خوف الهلاك غالبًا، أو كان للجروح صاحب فرائس، فلان مذا نسرع بالقصاص، والقصاص ليس بمال، ونبرع المريض بمائيس بمائل يعتبر من جميع المال؛ لأن حق الورنة لا يتعلق بما ليس عال، ونبرع المريض عائيس عن حق المريض تعلق حق الورنة لا يتعلق بما ليس عال، والخاجز عن النبرع في حق المريض تعلق حق الورنة .

وإن قال المقطوعة بنه أو المشجوج وأسه : عفونك عن القطع ، وما يحدث منه ،

عفرتك عن قشجة، وما يحدث منها، فالجواب فيه كاجراب فيما لوعفاه عن الجناية. وذلك لأن ما يحدث منه يطلق على النفس وعلى دونه؛ لأن كلا الأمويين حدث من القطع، ألا ترى أن من أقر فقال: لا قطع لي فيل قلان، ولا سا يحدث منه، شوادعي على المقر له قبل هذه البراءة تفسُّ أو محون النفس، فإنه لا تسميم دعواه، وإذا تناول النفس وما دومه صار تفدير هذا العفو كأنه قال. هفوتك عن الفطع إذ يوثت: وهن الشيعة (ن مت ،

وأما إذا قبال " عفوتك عن القطع وقع يقل: وما يحدث من الفطع، أو قبّال: عقوتك عن الشجة، ولم يقل: وما يحدث منها، إن برئ عن القطع، صح العقو عندهم جميعًا؛ لأنه عيفاه عن القطم، وقد ظهر أن القطم حقه لما يرئ، فصح العقو عندهم حميمًا ، فأما إذا مات من ذلك قال أبو حيفة رحمه الله : بأن العفو باطل، والقياس أن يجب على المعفو عنه القصاص لا أني أستحسن وأوجب الدبة في ماله، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما اله بأن العفو جائزه ولا شيء على المعفوعته لا القصاص ولا

وجه قولهما: إنه مقادعن حقه فيصح العمو قياسًا على ما لو قال: عفوتك عن الفعلم، وما يحدث منه. أو عفرتك عن الجناية، وإما ثاننا: عفاه عن حقه؛ لأنه عفاه عن القطع، والعفو عن القطع عفو منه، وما يحدث منه. ألا ثرى أنا الإدن بالقطع جعل إدنًا بالقطع، وما يحدث منه، حتى إن من قال لأخر: انظم بدي فقطمه، ثم سري إلى النفس لم يضمن الفاطع شيئًا، فإذا جعل الإذن بالقطع إذنًا به، وما يحدث منه، فكذلك المفرعن النطع يجمل صفواً عن القطع وما يحدث منه؛ لأن العقو إذن في الانتهاء، فيعتبر بالإذن في الابتداء، وإذا مسار العمو عن القطع عفرًا عنه، وهما يحدث منه صار كأنه قال: عفوتك عن القطم وما يحدث منه، ولو صرح بهذا لم يكن على القاضم شيء سواء برئ المفطوعة يده، أو مات، فكذا هذا.

والدليل على أن العفو عن القطع جعل عفواً عما يحدث منه أنه لا يجب القصاص على القاتل، ولو جمل عفواً عن القطع لا غير لكان يجب القصاص؛ لأنه ظهر أنه هغا عما ليس بحق له، فيكون وجوده وعدمه بمتزلة، وحين لم يجب القصاص دل أن العفو

ض الناطع عمو الانه و علما يحدث منه ، حد الآن النظم أواء الداء ويجارت ماه نالف النفس، وها لا يجدث ، فسطين للمعم عن المطلع ينصرف إلى النوعير، جسيف، كلف القيرف مطلق الإدر بالنظم إلى الرعين

و أبوا حَيْفَة رَحْمَه الله يَعْرِكُ أَيْه عَمَّا عَمَا يَمِنَ يَحَلُّ لَهُ اللَّهِ يَعِيمُ الْعَمَّ وَلِلنَّا مَا مَا حَدُّ مَا رَاكُ حَنِّ أَوْمَهُ عَظِمَ يَمَاءً أَضَامِنَا عَلَى مَا لَوْ قَبَلَ. أَعْفُوكُ عَنَ الْقَوْم فَعَلَى عَنَا يَحِدُثُ مِنْهُ

وإداف البراء فالمام السوريحل لحروبك لانه عطاعه القطور والعهامل الفطع لايكون هفوا عنه وعسا يحدث مهم ألا يري الافزيراء عن القطع لم يحمل إراه عمد يحدث منه، فإن من أقراء فقال: لا طع بي تَهلِ ملان، ولو يقال: وها يحدث منه، المرب القرائد على على مقراله قبل هذا البرادة، فلا يسمح دعواه، فبدا لمو يجعلو؟ الإيراء عن مطابق القطع إمراءً عمه و همما بحيدت معم فاددًا لمه دو اللطاق عن الفطع لا يكون عمرًا من القضم، وما يحدث منه : بل يكون معواً عن الفضع لا غير ، وقد ظهر أن القطم الهمر بحقوله فاحدد بل حقه للنتل، والمربعفُ عن القنل وهذا لما عرف أن تقطع متي سرير إلى النمس، صاء فتلا من الانتداء، وسقط امتيار القتل حيى و حب القصاص، إد قطح الوحل يقاصراه واللراة يتاطراها والهوابهي الفطح وحسلت للريادة مسادنة مته الكال لا يجلب الفصادين ؛ لأن أصلح الفطع لم يكن موجيًا للتصاص ، وإذا صار فتلا من الاجتماء، فكان الفاطع جز إقت من الابتداء، ولو حز وقبته من الاعداء، كان حقه في الصلل لا في القطع، فكذلك هذا وحلاف ما لو قال العموليَّت من الحديدُ والأن العما عن أحماية عمو من القطع. وعما بحلث منه على ما مراء وبد كان قدلك فلشي بري ومات. قفد فنهر أنه عقادعن حقه ، فأم العفو من الفقم لايكون فلوَّ عما يحدث منه. فلسي مات فقد فهم أنه عفا عدا أبس بحق له، والدابل على أن العفو عن القطع لا يكان علواً عبد بحدث مته أن الشهادة بالقطع لم تحمل شهاده فا يحدث منه ، فإن من أدعى على أخرراك قطع بدوامه محمأه ومرات من ذلك، وأمكر المدحى قيتهم فبأقيام على ذلك مدهدين ويسهد أخلفما أبه قطع بلاء ومات وسهدالأمر أنه قطع يلعا فإله بعنمي عليه بأرش البدر والموالجعل الشهاده بمطلق الفطع تمهادة بدو ويج محدث مدمر فكانراهان

عان فين المده المسألة كما يشرمنا يترمكم، فإن العطع بالسراية لو كان يصير فنكا من الاعتداء الكان لا يقضى به ش البد كما لو شهد أحدهم بالقس و الأخر يقطع البدء إلا أن الحواب عنه أن القطع إلى يصير فضلا من الاعتداء بالسراعة، والسراعة لم نتبت مشهدة أحدهما وقد انعقا على العطع والدحى الحي القطع أن وحب الفصاء بأرش الله على أن من مشابحا من قال على قبل أن حدثة وحدد اله : لا تقبل الشهدادة كما لو شهداً حدمة بالقطي، والأحر بالقتل .

فأما الجراب عن فرانها " بأن العفر عن مطاق انقطع عفر سه، وعما يحدث سه. بل حمل بيرات فلنة "هذا يشكل عسالة الإيران لم يجعل الإيراء عن مطلق القطع بدر « عما يحدث منه بن جمل برد، عن القطع لا غير

فأما على موبهما: بال الإذن بطلق الفطح جمل إذنا بالفطح ، وما يصدت عنه بديل أم واقتلع ، وما يصدت عنه بديل أم واقتلع موسول إلى المسل ، قبل القاطع لا يضمن ، فلنا المقوط الصمال عن القاطع ما كنان من حيث إلا الإدن عطل المعلم حمل إذنا باليحدث منه ، بل حمل إذنا بالشفع لا غير إلا أنه به قطع بدي وامنيل أمره من القطع اعتقل القطع بإليه ، فصار من حيث الحكم كأنه قطع بد نفسته حقيقة ومنات لم يكي على أحد صمال من على أن يبغا الطويل انتها الصمات له لو حمل هذا إذنا عاصدت منه لكان إذنا بالقليل على أن يجب الدينة على القماط إذا سات كسما لو قبال . القدار ما فقاعل الماؤي منتبولا إلى القطوعة بديه الان المغو عن القطع لا يصير القطع السابق منتبولا إلى العامى و القطوعة بديه القطع ما مقل القمل إلى العامى و المناقط المناقط موجب القطع المناقل القمل إلى العامى و المناقط المناقل المناقل و منافعة المناقلة المناقلة المناقط موجب القطع ما مقل القطع ، وقد ظهر الذا القطع المناقط موجب القطع ، وقد ظهر الذا المعام ومائلا

و أما عولهما . بأنه لا يجب الفصاص فينان الفياس أن يجب الفصاص بالتربصح العمو بالفطع إلا أنه استحمو ، وقال الايجب بالقطع والآن تعمو إذ يطل من حيث المعنى والاينالقطع صارفتلا معي إلا أنه بغي صورة القطع ، فكانا العفر معتبراً من حيب

⁽¹⁾ مكتافي فقار ف دركارفي الأمم القنق.

⁽٢) باليل اللوسيل ويدمن احار

الصورة إلا أن الصورة المنقط كان في در مما يدرأ بالشبهات ، الاترى أن المنهم إذا سافر بعد طلوع الفجر في شهر رمضان ، ثم أفطر ، فلا كفارة عليه ، وإن كان هذا السفر لا يبيع له الإفطار نقيام صورة السفر ، فكذلك هذا .

1907 - هذا الذي وكرنا إذا كانت الجداية عسداً، فأما إذا كانت الجنابة خطأ إن عقا عن الجنابة وعن الفطع، وما يحدث منه صح العقو، وسوا، يرئ، أو مات إلا أنه عفا في حال له حكم الصحة، بأن كان يخرج ويجيء، ويذهب بعد الجناية على قول يعقى المشابخ، فإنه بعنسر من جميع المال، لأن هذا تبرع معيد حصل من الصحيح، فيعتبر من جميع المال.

وذكر في المنتقى في هذه الصورة: أنه بهذه بعثير العفو من ثلث المان؛ لأن هذا بمنزلة قوله: إن مت منها، فقد عفو تلك، وإن عفا في حال بثبت له حكم للرض، بأن صار صاحب قراش، فإن مات من ذلك، فإنه يصبع من الثلث؛ لأن تبرع من المال، فإن الواجب بالخطأ دية، والدية مال، وتبرع المريص بافال في موص موته يصبح من ثلث الكار

وإن هما عن المقطع إن اقتصر " على القطع ، باذيرى صبح العمو بلا خلاف من حميم الثانى ، فإن صبار نقساً ، فعلى قول أبى حنيفة وحمه الله : العقو باطل ، وكان على عائلة الفائل الليف وعندهما : العقو جائز كما لو عقد هي الفطع ، وهما يحدث من إلا أنه إذا عقا في حال ماله حكم الصحة ، بأن كان يذهب ويجيء ، بصح من جميع المال ، وعني ثياس رواية أنتنقى : بعثو من ثلث فقال .

وزن عمه مى حال ما له حكم الرضى ، بأن صار صاحب قراش يعتبر من ثلث ، ويكون ذلك وصبه للعاقلة ، ولم يرجد مهم القتل ، فيمكن تصحبح هذا الإبراء بقدر التلك بطريق الوصبة للعاقلة .

وهذا الجنوب لايشكل على قول من قال من مشايعتا: إن الدية في فتل الحلة تجب على العاقلة الشداء فأما على قول من قال من مشايعتا: إن الدية ⁽¹ تجب على

⁽١) ومي أظ أ أقنص أمكان القصرور.

⁽۱) زيدين أطار أف أو أو أ

القائل، لم تحتمل العاقلة عن القائل، ففيه لوع إضكال، فإنه يصبر وصبة للقائل والوصية لا تصح ، لكن الجواب أنهم يحتملون الدية عن الفائل البطريق الحوالة على وحه يسرأ القائل أصلاء فيصير وصية لهم دون القائل

وكف لا يشكل هذه على قول من قال من مشايخنا: إن القائل ليس من المواقل، فأما من حجل القائل ليس من المواقل، فأما من حجل القائل واحداً من العاقبة، فقد قال: يبطر حصده " من الوصية؛ لأنها ويقت للقائل، والصواب أنها صحيحة، وإن حصلت للقائل؛ لأنها لو نه يصح في الابتداء بلزمنا أن تقول: يصحنها في الانتهاء الآنازة أبطلنا فلت رجعنا إلى العاقلة، في يعتقط في الانتهاء؛ لأن من أوصى لمن يصح له الدهية، ولمن يصح له الرصية، صارت له الوصية، كما أوصى بثلث ماله في وميت، كنان جميع التلك للحماء همنا فو لم يصح الوصية بحصة القائل في الابتداء، يعود إلى العاقلة في الانتهاء، فصححنا في يصح الوصية بحصة القائل في الابتداء، يعود إلى العاقلة في الانتهاء، فصححنا في

شم إن محمداً بني على هذه المسألة مسألة التزوج ، هذال ، امرأة قطعت بدرجل ، فتروجها الرجل على ذلك ، فهنا مسألتان : إما إن كان العظع معداً أو خطأ ، كل مسألة على ثلاثة أوجه : إمد إن تزوجها على القطع ، أو على القطع وما بحدث مه ، أو على الجالة ، وقد برئامن ذلك أو مات .

ظان كان القطع عمداً، وقد تروجها على القطع، فإن برئ من ذلك، مسحب التسمية، وصار أرش يده مهراً لها عندهم جميعاً، وذلك لأنه لما برئ من الغطع كان التسمية، وصار أرش يده مهراً لها عندهم جميعاً، وذلك لأنه لما برئ من الغطع كان القطع حماً أن العقر عن الغطع، يكون هقواً عن موجه، وثو تزرجها على موجب القطع جاز؛ لأن موجب القطع ها الحال، وذلك خمسة الاف درهم؛ لأن القصاص لا يجرى بين الساء والرجال من الأطراف، عصار متزوجاً فها على حمسة الاف مي دين لمنووجها في قطعت التسميه، وصار ذلك مهراً لها، وإن طافها دين الدخول بها، يسلم لها من ذلك القال وخمس مائة؛ لأنه تروجها في من ذلك القال وخمس مائة؛ لأنه تروجها في

⁽١) وبي م أعلى الدائل

⁽٣) وكان في الأميل حقد.

الحاصل على خديسة الأهار فإن طلقها فين الدخول بهاء بسليالها الصف ذلك. وبازمها أذاره الصف على الزوج.

1908 - وهذا إذا برئ من القطع ، وإن مات من طات، فالتسمية باطلة عدهم حميط بعلتي مختلفتين، ولها مهر مثنها، أما مند أبي حبيعة رحمه الله ، فلاله تزوجها من القطع ، والتروح على القطع لا يكون تروحاً على القطع وما يحالت منه، كلما أن العفو عن الفطع لا يكون تروحاً على القطع وما يحالت منه، على قوله ، وإذا مصل عنزوجاً ، بها على الفطع لا غير حند أبي حنيفة وحمه الله ، وقاء ظهر أن القطع لم يكل حنة الما عالته وإنه حقية العالم يكن حنة الما عند من هذا الترجه عليه ، وما تزوجها عليه لم يكن حقة الدا فنم تسمية عند من هذا الترجه

قال قبل بعب أن تصح التسمية ، ويكون خسمة ألاك مها الها الأن النزوج على الفلغ تزوج على موجب القطع ، وموجب القطع خدسه اللاك ، فعدار الزرج مثروجاً لها على خدسة ألات على تقدير أن له عليه ذلك ، وقد فهر أنه أب يكن ، فيحب أد يجعل مهود حدسة ألاك يطائر أن ذلك له عليها ، ثم تصادفاً أن لم يكن لها عليها على خدسة ألاك مدر مثره ما بها على خدسة ألاك عرصه فكذلك هذا .

الخواب عنه أن هذا هكذا أن لو قبال ، تروجتك منى حسسة الاهالي عليك، وهما يطنان دلك ، وقد طهر أنه ثم يكن ، وهنا لم يقن: دروجتاد على خسسة ألامات وإلى كان تروجتك على النقطع ، ودكس القطع لم يصبح ؛ لأنه ظهر أن القطع لم يكي حقاقه ، وإذا لم يصبح أذكر القطع لم يتبت ما في صمته وهو حمدة الاقت .

رعد أنى بوسف و محمد التروج على القطع تروح على القطع و ما يحدث مده. كما أن العمو عن التعلج وعدا يحدث مته ، فإذا مات صار متزوجً لها على العصاص ، والقصاص ليس عال، فلا تصنح مهراً ، كما أو تروسها على طلاق ضرائب ، أو عثق أنبها، وإذا يظف التسمية عدهم جموعاً لعلين مختصين كان لها مهر مظها ؛ إذ دحل

⁽۱) ريد من ظ و ۾ رآف"

⁽٢٧ زيد من بعية الساخ

بياء أو مات عنياء وإن طلقها قبل الدخول، فلها المتعة .

ثم القياس أن يجب عليها القصاص في قول أبي حنيفة ، وفي الاستحسان: لا يجب القصاص ، وإلها تهب الذية في مالها ؛ لأن التزوج على الفطع مغو ببدله ، فيعتبر بالعفر بغير بدل، ولو عفا عن القطع بغير بذل، ثم مات ، فالقياس أن يجب القصاص عند أبي حنيفة رحمه ألله ، وفي الاستحسان ، يحب الدية في مالها .

وعلى قولهما: صحالعنو، وتجيكن عليها لا تصاص، ولا دية، فكذلك مدا.

هذا إذا تزوجها على القطع، قياما إذا تزوجها على الجناية، أو على القطع وما يحدث منهما إن برئ من ذلك و صار أرش بله مهراً لها عندهم جميعاً كام ويستم لها ذلك وإن كان أكثر من مهر مثلها؛ لأن النبرغ بالزيادة على مهر المثل حصل في حالة الصحة، فإن مات من ذلك بعلت النسمية، وكان لها مهر مثلها، وسقط القصاص مجانًا بغير شيء، أما النسمية باطلة لأن النزوج على الجناية والقطع وما يحدث منها م يكون تزوجاً على القتل تزوج على موجبه وموجب قتل العمد الفصاص و الفصاص لا يصفح مهراً ، فبطنت النسمية ووقع العفو مجانًا بنفس مجانًا بنفس مجانًا وعلى الم كان القامن تزوجها؛ لا نها القبول، كما لو عفاعي الفصاص على ميتة أو دم، ولا ميراث لها من تزوجها؛ لأنها القبول، كما لو عفاعي الفصاص على ميتة أو دم، ولا ميراث لها من تزوجها؛ لا نها فائلة ، وعليها عند الفصاص على ميتة أو دم، ولا ميراث لها من تزوجها؛ لأنها فائلة ، وعليها عند الفصاص على ميتة أو دم، ولا ميراث لها من تزوجها؛ لأنها

1999 - هذا إذا كانت الحياية عبداً، فأما إذا كانت الجناية خطأ، وقد تزوجها على انقطع إن برئ من ذلك سار أرش باله مهراً لها ؛ لا مراء فإن دحل بها أو مات عنها سلم لها جميع ذلك وسلط عن العاطفة؛ لأن العاشة لو عقلت بعد هذا تعقل بها"؛ والعاقلة لا تعقل للجائي، وإنما تعقل عنها لعبره، فإن طافها قبل اللخول يسلم لها تعيف ذلك، وذلك ألفان وحسى مائة، وثؤدى العاقلة أنفين وخمسانة إلى زوجها ؛ لأن العاقلة لو عقلت هذا النسف، فإنما نشل عنها لنزوج، وهذا جائز.

فأما إذا مات من ذلك بطلت التسمية في قول أبي حيفة رحمه الله ، وكان لها مهر مثلها ، وعلى عاقلتها دية الزوج ، وإنما بطلت التسمية في قول أبي حنيفة رحمه الله ؛ لما

⁽١) وكان في الأصل الها مكان أبها .

مرافي قبل العمد، وعندهما نصح التسمية وتعبير دية الزوح مهراً لها والأن النووج على القطع عندهما تزوج على القطع وها يحدث منه كما أن المفو عن المفع عمر عمد وعما يحدث منه ، وقو تزوجها على القطع وما يحدث منه ، والجناية خطأ صار دية الروج مهراً لها عند الكال ، فكذلك هذا .

فأما إنْ نزو جها على الغطُّع وما يحدث منه ، أو عن المُنابِة إن يرئ من ذلك صار أرش بده مهرًا لها، ويسقط دلك عن عافلتها، وإن مات من ذلك، فإن الدية نصير مهرًا الهداه لأنه لو نزوجها على الجنابة ، أو عني القطع وما يحدث منه ، فقد نزوجها على الفتل، والتزوج على الفتل تزوج على موجب الفتل، فصار متروجًا فها على الدية. والدية تصلح مهرًا: وإذا صارت الدية مهرًا لها تسقط عن الحاقلة، ثم ينظر إلى مهر. متمها وإلى الدية ، فإن كالا مهر مثلها منل الدية لا نمك أب لكل بسم لها ، سواء تزوجها بعد الفظم في حال ما يجيء ويذهب، وبعد ما صار صاحب فراش؛ لأن الروجول بصر، مشرعًا خليبها يشيء من الذية مًا كان مهر متلها مثل الدية ، وإن كان مهر مثلها أقل من الدية إن تزوجها في حال ما يحي، ويذهب، فالكل يسلم، وإن جعل منه عُا بالزيادة على مهر سئلهه؟ لأنه تبرع بها حالة الصحة، وإذا تزوجها في حال ما صار صاحب فراض، فإنه بتظر إلا كنانت الزيادة على صهر مثلها إلى تمام الدبة يخرج من تنت مال الزواج، فإنه بيوا العاقلة عن ذلك، وتعتبر الزيادة على مهر متلها وصية للعافلة وإن كاله لا تخرج الزيادة على مهر منفها إلى عام الذية من ثنك ماله "ك فسفدر ما بخرج من الفلت، يسقط عن العافلة ، ويصير ذلك وصية لهم ؛ لأنبع ليسو الفتلة ، وهم يحتملون الذبة عنياء فنكوب لوصية لهامن حبث المني وصيه للعاقله، فسقط عن العاقلة مهر. مثلها، وما بخرج من تلك مال من ظربادة على مهر الثل إلى تمام الدية ويردون الباني إلى ورئة الزوح .

هذا إذا لم يطلقها الزوح قبل موته حتى مات، فأما إذا طلقها قبل موته قبل الدخول بها، سلم لها من ذلك خمسة ألاف، إن كان خمسة الاس مهر منفها، وتسقط عن العائلة، وإن كان مهر مثلها أقل من خمسة ألاف، إن كانت الزيادة على مهر مشها

⁽١) ويدمن بقية فنسيخ.

إلى قام خمسة آلاف، تخرج من ثلث مائه، فكفا تسقط عن العاقلة محمسة آلاف، وإن كان لا يخرج، فبقدر ما يخرج من النلث ومقدار مهر طلها بسقط عن العاقلة، ويردون الباقي إلى ورثة الزوج، وكذلك إلا تزوجها على الجنابة، فالجواب فيه من أوله إلى أخره كالجواب قيما إذ كزوجها على القطع وما يحدث منه .

إسماعيل بن حماد عن أبي بوسف: في رحل كل عمدًا وله وليان، فصالع أحد الوليين القائل عن جميع الله على خمسين ألفًا، قال: للذي صالع خمسة وعشرين ألفًا، واللاخر خمسة ألاف.

ابن سماعة عن محمد: رجل شج رجلا موضحي، ثم عفا المشجوج عن إحدى الشجيرة وما يحدث مسماعة عن محمد: للشجيرة ومان مسماء قال: (فا كان ذلك بإقرار من الشاج، فعليه الدية في ماله، ولا يجرز له المفوع لأنه ومدية، ولا وصية للقائل، وإذا كان ذلك منه، فهو وصية للقائل، وإذا كان ذلك من التلث، وإن كانت الشجمان عمداً والمسألة بحالهم، قلا شيء على الجاني؛ لأن العفو عن أحدهما عفو عنهما عفو عنهما كأنه عفا عن نصف النفس.

19071 - وجل شبع رجلا موضحة عمداً، فعفا له عنها، وما محدث منها، ثم شبعة أخرى عمداً، فلم يعفّ عنها، فعلى الجاني الدية كاملة في ثلاث سنين، إذا مات منهما جميعًا من قبل أنه وجب بالجناية الثانية نصف الدين، ولا فصاص عليه قبها من قبل أنه قد عضا عن الأولى، فلما يطل عنه القصاص، وصارت الثانية مالا صارت الأولى أيضًا مالا، ولمربع: العفو؛ لأنه لا وصية له.

وروى الحسن بن زياد عن أبي يوسف في مشل هذه العسورة : أنَّ على الجسائي تصف الذية .

۱۹۵۲۷ - رجل قتل رجلا همداً، وقضى لوليه ^سبالقصاص على الفائل، فأمر الولى رجلا يقتله، ثم إنه طلب من الولى أن يعفو عن الفائل، فعفا عنه، فقتل المأمور وهو لا يعلم بالعذو، قال: عليه الدية، ويرجع بقلك على الآمر؛ لأن الآمر غارٍ.

⁽١) مكتَّا في أطرَّ رأف أورَّم ، وكان في الأصل: للولي

۱۹۵۳۸ - مرأة قالب رجع خطأ، فنزوجها ولى الفتول على الدية التي وجست على الحافلة، فقالك جائز، والعاقلة برئت، قان طلقها قبل الداخول بها راجع على العائلة باعد، الذية

1907 وبين نبع رجلا موضعة عمداً، فصائف المتنجوج من الوضحة، وما يعطف منها على المتنجوج من الوضحة، وما يعطف منها على مال مسمى، وقصف نب تدجه وجل أخر موضعة عمداً، ومال من الوضحتين، فعلى الأخر القصاص، ولا شيء على الأول، وكذلت لو كان الصلح مع الأول؛ بعد ما شجه الأول، قال أبو العضل علا استحمر في موضع أخر من فذا الكتاب بزالة القصاص عن الأحر، وذكان ضحته بعدما صلح الأول.

۱۹۵۶ - رئیس تمج رحده موضیحهٔ عمداً، و صبخه منها و ما بعدت شهاعلی عشرهٔ الافدودهم، وقطعها، ثم شجه أخر حطاً، ومات مهما، فعلی الدانی خمسهٔ الافدودهم علی عائمته، وبرجع الاول فی مال انقتول بخمسهٔ آلاف درهم، وإن كالت الشجنان عمداً، حاز إعطاء الاول ، وقتل الأخر،

الافادا - ابن سماعة عن محمد في رجل جرحه رجالان جراحة عماله ومعا عمل المحدمة في محل جرحه رجالان جراحة عماله ومعا عن أحدهما و في أحدهما و في المدهما و في المدهما و في أحدهما و في أماد و ف

1903 - ستر ابن سماعة عن حماعة كالوا يرمون على كلب عقورا، فأخطأ واحد منهم، فأصاب صفيرة، فسائد وعرف أن هذه سهم فلان، وتكن بويشهد أحد أنه إماه فلان، فصالح الآب صاحب السهم على كرمه، ثم طلب المصالح رد الصلح، قال، إن كنان يعلم أن المصالح هو الذي حرجها، فالصلح ماضي، وإذ لم يعلم غير معرفة السهم، فالصلح باطن الأرسالية نصاحة بعد الشهادة، وكذّ تما تصافحا عما هو ثابت بالسهادة، ولم ينبث بهذا المسهادة شيء، فون علم أن الجارح صاحب السهم، ولكني در ستفدا الصعرة إياها لطميا أرها، فينقلت ومانت، ولا يعري أبها سنيا سأ المعلمة، أو من الرمي ما حال الصابح؟ فقال: إن كان صلح الآب إلانا منابر الوداء، فالمبلح حالز، والمعال سائر الرائة، ولا أبرات للآب، وإن كانا الصبح بعير النهم، التصبح ياطل، وهذا لالله لا حل إلاك في موجب حالة حريثة حساحا من المراكب، فيغير الدرائة لابا في صلح الأحسى.

1902 - وفي توافر فيدة القال المثالث مجملة من في في من صدي أو المحتفظ من من في من صدي وأو حقق رأس من أو المحتفظ أو المحتف

الفصل الحادى والعشرون في دعوى الولى العمد أو الخطأ وتصديق المدعى عليه إياء في ذلك أو تكذيب ويد خل فيه الحثلاف الشاهدين

1908 - الأصل إن تعدّر استيفاء القصاص بعد ظهور الفتل إذا 100 لمعنى من حهة المولى لاغب الدية استحسانا، وهذا لأن الغياس بأبي وجوب الدية مؤذا كان لمعنى من جهة الفائل عجب الدية استحسانا، وهذا لأن الغياس بأبي وجوب الدية بمقابلة الآدمى لا بعدام المسائلة بين المال والأدمى، وإما عرفنا وجوب الدية في فصل الحظأ، والخطأ معنى في الفائل، عنى كل موضع تعذر الشيفاء الغصاص لمعنى في القائل كان في معنى المنصوص فيد والي كل موضع تعذر استبعاء القصاص لا لمعنى على القائل لم يكن في معنى المصوص فير والي ما يغنضيه الفياس، حننا إلى بيان الأصل، فنقول: إذا ادعى الولى الخطأ، وأقر الفائل بالمحمد لا تجب الدية، وإذا ادعى الولى المعاد، وأثر الفائل بالخطأ تجب الدية استحساناً، وإنه بخرج إلى الأصل الذي قائل.

فرع على ما إذا الدعى الولى الخطأ، فأقر القاتل بالسعد فقال: لوصدق الولى بعد فلك القبائل، وقبال. إلك فبتائيه عسيداً، فله الدية على القبائل، وعن أبي يوسف في المنوادر": إذا ادعى الولى الخطأ، وأقر القائل بالعسد، فعلى الفائل الثوية، ودوى ابن أمي سافك عن أبي يوسف: إذا ادعى الولى بخيلاف صا أقر به القائل، فقيد أبراً القبائل المدعى عليه عبدا أفر به له.

1906 - قال محمد في آلزيادات ، رجل ادعى على رجلين أميسا قتلا وليه عمدًا بحديدة وله عليهما القصاص فقال الحدهما صدفت، وفال الآخر اضربته أنا بالعصا خطأ، فإنه بقضي ثولي القنيل عليهما بالدية في مالهما في ثلاث سين .

وهذا الذي ذكره هما استحساف والقياس أن لا يفضى عليهما بشيء، ذكر القياس والاستحسان في ديات "الأصل" وجه العبياس: أن ما ادعاء الولى من القصاص لم يقص به ما لاحسرح، فلأن لا مصل بالجهام و الله المسلمان المسلمان المهام و المال كان أو أن ما جه الاستحسان: ما دخرة أن تعام استحاد القصاص إذا قال معي من حهة القابل نحب الدينة و وهنا بعدر سيف و لتعياص نحى من حهة القابل أن معل واحد بالدينة و احد المناز على من واحد القصاص هنا لمبي من حهة القابل و فقها وجب المهام المهام و بيت بالاعتراف و ما ببيب بالاعتراف لا تتحمه العائمة على ما عرف و وجب في ثلاث سيرة الأنه بدل الدم، ومثل الدم الانتحاد المالية و المالية على ما عرف و وجب في ثلاث سيرة الأنه بدل الدم، ومثل الدم الانتحاد المالية و المالية على ما عرف العرف.

ولو الانتي الولى الخطأ في هذه الصورة، وأقر بالعبد لا تلفض بشيء إلا أن تصو استشماه القصاص فن لحني من جمهه الولى، وهو دعواء خطأ، وقد ذكرت أن معدر استهماء القصاص، ود كان لعني من جمهة الوتي لا يحب الذل ، تحدلات القصل الأول على ماذكريًا.

توضيح القرى من الفصلين أن العدة قديوه الرمالا و ظؤا الولى إلما صبائح القائل عن العصاص على مثل بجوز ، ويجب المال و أما الخطأ وقالا يزال قصاصها موجه من الوجوه، عالما إذا الامن الولى العصد، والحراطة بكانه أن يرجع إلى نصب بمهسدا، فيقول: حقى في القصاص، ولكن معفر الاستيماء الإنكارهيم، فأرجع إلى تعديقهما، وأحد المن إذا يجوز أن يتعلب المحرص منالا، وأما إذا تدعى الولى اخطأ، وأفر بالعسد لا يمكم أن مرجع إلى تصديقهما، لأن اخطأ لا يتقلب قصاصاً، والا يمكم استيماء ما الذعى الإنكارهما فلك، فلا يجرب بني،

فيو ادعى الوبى الخطأ في علم الصيرة، وأقر بالخماكيد ادمى تعب الدية، وفي هذا الفصل مع إشكال، فإنه كما تعلم استيفاء القصاص منا لعني من حهة العائل تعدد المعني من حهة الولى وهو دمو دخطأ، ألا ترى أداة والدعى الخطأ، وأفر بالمعد لم يكن نه ستيفاء الفصاص ، ومع هذا أحاله محمد رحمه له على الغائل حتى حكم موجوب المدية، والحراب أن شال، إحالته على الفائل أدلى؛ الأن الحكم أبداً بحال على السبب البس تواحب، فكان إحالة العدام الوجوب على عدم السب الموجب أولي.

وقرادعي براي اخطأعل تغي معالمه رق بأقر أجدهما بالصحد والأخر بالحطأء فنالحواب مبع والجواب فسماؤنا أقد بالحطأب ادرالأن تحال أحدهب بالخطأ كإفرارهما على مادكريان

والواادعي الولي العبيد عليهماه وصدقه أحدهما في ذلك ووالك الأحر الفتار أصلاه فظلموني أنابقنا إظفره لأنهما انفغا على وحوب القصاص علماه لاز الولي الاعي القصاص عليهماء والمقراكر بالقصاص عليه ، فلهذا كان له أن يعتار للمار.

ولو ادعى الولى الخطأ عربهما ، أو أفر أحدهما بالعمد، وأثكر الاخر القنال، فلا شيء على الغراء لأن تعذر استوهاء القصاص من المفر هنا كان لعس من حهة الوالي وهو دس او الخطأ

ولو قال رجل لرجل فقلت أنا وقلاده وليك عميل ، وقال بلان: عنلناه خماء وقال الوبير للمقر بالممد أأنت فتلته وحمك عملاء دبان للمولل أن بقيا الله بالغوام الأنهما الغيقا على وحواب لقصاص عبيه إا فالاكرماء والعوشت شوكة الأحراء كعد أنكو الوفي الشركة؛ فلاتفت الشبهة؛ وإنا ادعى الولى الخطأ في هذه الصورة لا بجب شيء؛ الأن تعذر استيفاء القعياص كان تعلى من حهة الموس وهو دعوره الحطأ.

١٩٩٤٦ - رجل فطع يده و رجمه ، و مات مهم ، فقال رجل : قصعت بده عسدً ، وفيلان قطع رجمه عنمية، ومنات من ذلك كنم، وقبال الولي الا، بل فقعت ذلك كله عمماً ، فإن لمولى أن يعتلمه الأنهما انتفاعلي وجود ، افضاص عليم، والبريثيت الشركة لما أنكر الولى ذلك، فلانتبت الشبهة، وإن قال الولى: لا أمرى من قطع رحك لا يكون له أنا يقتل المقراله الأذ الموسى لما أبهم الشويات وجهده نشبت الشركة مع الشبهة إذ الشربات اللحهول يجور أنا يكون بسيا أو مجتوفًا لا قصاص عليهما، وشركة من لا قصاص عليه شبية مستملة للفصاصرة ولأد الوثي بتحهيل النبريك صار مدعيا المال. ودعوى الذل إسقاط للقصاصيء ولاسجب الدبة أنضًا على الفراه لأناتعدر استيفاه القصاص إلما كان لمعنى من جهة الولى، وهو إبهام الشريك ودعوى الماب.

فإن أزال الولي الجهالة بعد دلك، وقال: فلان فطع رجله معك عمداً، وفلان عن

يحب عليه القصاص ، إلا أم يكر القطع، صح بيانه حتى كان له أن يقتل المدرا الأنها التحف عليه وخيه القصاص ، إلا أم يكر القطع، صح بيانه حتى كان له أن يقتل المدرات المائية المواقع الميان و القياس أن لا نصح به هذا البيان ، ولا يكرن له أن يقتل القر لكان التناقص إلا أما استحساء وقائد الأن يصح بيانه والأن الإنسان مذ لا يعرف قاتل أنه خصوصًا عند تشرة الفتر ، ويحيله، فم يعرفه وينهم عكان معدوراً في هذا التناقض ، ومثل هذا التناقض لا كمع صاحة اليان وصحة الدعوي . الحرف وهوى الحرف المدعوي .

قبال مستهاب : وهذا إذا ير الولى قبيل أن مقطى الشاصى يبطه ان حشه عي القدماص في يطه ان حشه عي القدماص في الفقو عام إلى الأخرى من أفقع رحاله الأما فقى بقاله الم بقلال الأمرى من أفقع رحاله الله المقد فقد فضى وله الله المستح بيامه والايكون له أن يقتو الفقو المرافق خلى الإسفال حقه الفقد فضاء فقد المستح المرافق المنا المبتع قبل العبض المها المستح المرافق فيه الايرتفع حكم ذلك المستح المستح المرافق فيه الايرتفع حكم ذلك المستح المستح المرافق المنا المستح المستحد الم

۱۹۵۱۷ - وفي انوادو بشتر عن أي توسف الرحل قال برحل أنا فتعب وليك همانًا، فصدته وفتاء أم جاء أحراء وقال: أما فتنه وحدى، وصدته الولى، فعليه الشية للدى قالم وله على الاخر الدية.

الإدامة المساوية في الزيامية أيضاً الاجهار المحالة والمحل على وحلين أمسا قتلا المحالة المساقة المحالة المساوية في أحدا هما أم والكر الاحمالية في المحالة المحالة في المحالة المحالة المحالة في المحالة المحال

اله له ما هو الله وفي بين السنهمادة والإصرار أن لمنعي إدعى الصصباحي مجمهشه ه

والساهدان شهدا له بانقصاص بحهة أحرى.

ميانه الوهو أن المدعى ادعى الغصاص يجهنه والوالقلب ما لا يوجه ما . أو كان خطأ ، يجب نصف الدية على المشهود عنيه وانشاهدان شهدا بالقصاص بحهة لو مقلب ما لا ، وجب عنى المشهود عبه كمال الدية ، فقد وقع الاختلاف بن للدعى وبين الشاهدين في الجهة ، أكثر ما في البب أنه الفقوا في القصود وهو القصاص ، ولكن لا عبرة للمقصود في الشهادة إما المبرة لاتحاد الجهة ، ألا ترى أنه لو ادعى رجل عبداً هي بدى رجل أنه استراه من أيه ، فاتفاض لا بعد ورفة من أبه ، فاتفاض لا بغض له بالصده وإن الفقوا في الجهة ، بغض له بالصده وإن الفقوا في الجهة ، ولكن بغضان قب الجهة في الإقرار لا يمنع الاختلاف بن المدعى والمترفى الجهة ، ولكن الاختلاف في الجهة أن الخيرة في الجهة ، ولكن المنافق في الجهة ، ولكن المنافق في الجهة المنافق في الجهة ، ولكن المنافق في الجهة المنافق في الجهة ، ولكن النفوا في الجهة ، ولكن المنافق في الجهة في الإقرار لا يمنع الاستيفاء إذا الفقوا في المقصود ، ألا ترى أنه لو من جهة قال لغيره ، في المادعى : بن هي من جهة الخصب ، وقال المادعى : بن هي من جهة الخصب ، وقال المادعى : بن هي من جهة الخصب ، وقال المادعى : بن هي من جهة الخصب ، وقال المادعى : بن هي من جهة الخصب ، وقال المادعى : بن هي من جهة الخصب ، وقال المادعى : بن هي من جهة الخصب ، وقال المادعى : بن هي من جهة الخصب ، وقال المادعى : بن هي من جهة الخصب ، وقال المادعى : بن هي من جهة الخصب ، وقال الفقول في المنافق الله المادعى : بن هي من جهة المنافق ال

ولو كان مكان القنل العمد قتل الحطأ، وباقى المسألة محالها لا شيء على المشهود عليه من الديه نبطلان الشهادة بالتكفيف، وعلى المعر نصف الدية، وإن أقر بالكل؛ لأنه ود إفراره بالنصف، فارتد وبطل.

ثم هاد إلى فصل المسد، فقال: لو أقر أحد المدعى عليهما أنه قتله وحده عسدًا، وأنكر الأخر الفتل، ولا سنة للمدعى كان الممدعى أن يقال المفر، لان إفراره الم يعظل بتكاذيب المدعى في نصف الفتل، بفي إفراره في نصف الفتل، وقد صدقه، وإنه يكفى الوجوب القصاص عند النصور، فلهذا كان له أن يقتل الفل.

1998 وفيه أيضاً وجل قتل مقطوع البدين، لاعلى وليه أن فلاماً فطع بده البدين، لاعلى وليه أن فلاماً فطع بده البسرى عمداً، ومات منهمة، فقال الملاعى عليه فطع بده البسرى: أنا قطعت بده البسرى عمداً، ومات منه، خاصة، وأنكر الأخر، كان له أن يشتل المقرد الما قلنا، وإذ قال الولى: فطع قلان بده البسرى عمداً، ولا أدرى من قطع بده البسمنى إلا أنها قطعت عمداً، ومات من القطعين، وقال الملاعى عليه قطع البد البسرى أما قطعت بذه البسري عمداً، ومات منها خاصة لا شيء على المقرد لان ما

أفرابه لا يدعى له . وها ادعي عليه لم يفرابه .

بيانه: وهو أن القر بالقصاص والولى ادعى المال: لأن إبيام الشريف ينفى وحوب القصاص لجواز أن يكون الشريك من لا قصاص عليه كذبتون وعيره، فحصل أن الولى يشعى عليه نصف الدية، وهو فند أفر بالشصاص، فهو نظير صالو ادعى المولى على رجل فتن الحطأ، وأفر الدعى عليه بفتل العمد، وهاك لا شي، على المقر، وقد مر ذلك فيما نقدم، فهنا كذلك.

ولو قال أثولي أقطع فلان يده البصى حمداً وقلان يده البصري حمداً، وصات منهما ، وقال المدعى عليه قطع يدائيسري : فقطعت أد يده البسري عمداً و الأدرى من قطع البيني إلا أني أعلم أن البسي قطعت عمداً ، ومات سيسا، فلا قود عليه الأن ما أثر بالقصاص لما أبهم الشريك بقى مجرد الدعوى، ويحرد الدعوى الاينبت شيء، وعليه بصف الدية استحسانًا، والقياس أو الاينزمه شيء من الدية ، لما قدا : من المخالفة بين ما أنو به ديين ما ادعى الولى عليه .

وجه الاستحسان: أن الولي ادعى عليه المصاحر، وهو أكر ينصف الذية على نفسه حيث ألهم الشويك، والولى إذا ادعى القصاص، وأفر الشاعي عليه بالذية، يجب الذية استحسال.

۱۹۵۹ - وفيه أيضًا: رجل ادعى على رجل أنه لنج وليه موضحة عماله و ومات منه، و جحد الدعى عليه ذلك، حجاء الدعى بشاهدين و بشهدا ملوصحة والموت منه كها دعاء غدامى عليه ذلك، وخضى الفاضى بالقصاص للمدعى، وحدا طاهر و لأن الجرح بانصال الموت يه يعتبر عساً على ما عرف، فالمدعى مدعوى الموت يدعى التفايه والشاهدان شهدا ولفضى المغاس لهذا.

ولو شهده بالوضحة والبراء منها قبلت الشهاده على الوصحة، وقضى بالتصاص في الموضحة والأنهما انفقا على الشهادة بالموضحة كما ادعاء الذعي إلا أن الدعى ادعى ا زوادة شيء لم يشهدا به وهو السراءة، فهده شهادة بمعض ما ادعاه الدعى، ومثل هذه الشهادة مقبولة

ا (1) مكدا في لها والع . وكان في الأصل العجل

وقال في الكتاب: ألا ترى أن الموصحة لو كانت خطأ كان الولى مده بالحدوة الاف درهم، والشهود شهدوا بخسس مالة، وهذا لا يكون قدحًا في شهادتهم أورد ما البياد أن الشهادة بالموصحة والبرء شهددة ببعض ما ادعاه المدعى، وإن الشهادة ببعض ما ادعاد المدعد عشاله.

ونو شهد أحد الشاهدين بالموصمة والمرت منها كما دعاه الدعى، وشهد الآخر بالوصحة والرب، هلت شهادتهما على لموضحة، وقضى بالقصاص في الموصحة، لأنّ المدعى ادعاها، والشاهدان شهداتها لفظّا ومعلّى إلا أنّ أحدهما بقرد بالشهادة على السراية، فاقد أد أحمهما لم يثبت، وما العقاعية وهو الموصحة بشت.

فيين مشايخا من قال: ما ذكره من الجواب قول أي يوسف ومحمد وحمهما المه أما على أول أي حبولة والا يضمهما الله أما على أول أي حبولة وحمه الله اخراء من أن الا تقال هذه الشهادة والا يضمى بالان من أصله أن الموضحة إن اتصل بها السراية تصير قتلا من الابتداء ، وبخرج من أن يكوا موضحة حتى قال الاعتمام الموضحة . شم سرت إلى النصل ، والم كان من أصل أبي حبيقة وحسم أنه هذا اصدر أحمد الشاهدين شاهد بععل هو قتل من الأصل ، والآخو صار شاهداً بالموضحة ، فقد اختلها في الشهر ديه ، فلا تفظ الشهادة

ومنهم من قال: لا م بل هذا قول الكل ، و لعشر الأبي سنيفة و سمه انه أن يقول: الموضحة ما تصال أبي حقيقة الموضحة ما لا تصدر قتلا من الابتداء ، وليس هذا أصل أبي حقيقة رحمه أنه إلى الموضحة بها لا تصدر المال السراية بالموضحة بعلان الموضحة موحد عن الأصل بالتصال المسراية بها ، فبطلان العمر عبد أبي حكيفة رحمه انه باعتبار أنها بصير قتلا من الاعتدام إذا ثبت هذا ، فقول: إذ أبم تنبت السراية هنا أكون الشاهد واحد ، وقد ثرت الوضحة حقيقة كان له موجب الموضحة وموحد القوضحة ،

ولو قلماً. إذا للوضحة تصبر قتلا من الانتداء ، إلا أن ذكر الموضحة لا ينقدم. معمار السعى مدعبًا للموضحة والشهود، وشهدوا بالموضحة أيضًا، وعلى الحوابين جميعًا يخرح قول من يقول: بأن المدعى لما ادعى السراية، طدادعي شيئًا أخر، هينعلم الموافقة بين المدعى وبين الشهور، بأن إقال ابأن المدعى بدعوى تسراية الايصير مدعياً شيئًا اخر الآن المرصحة باتصال السراية بها لا تصير قتلا من لاشداء على الجواب الأول، فيكون مدحيًا فعلين، وقد انفقا الشاهدان على أحدهما، وعلى الحواب الناس إن صارت الموضحة قتلا من الإيداء إلا أن دعوى الرضحة لا يتعدم (10 عصار المدعى مدعيًا للموضحة , وقد انفقا الشاهدان عليهما.

وقو ادعى الوقى الوضحة والبره صهاء وشهداً هدائشاهدين بالوضحة والبره. والأشر بالسراية لا تقبل انشهاده الأماصل بكليًا بن شهديالسراية هي بعض ما شهد وهو السراية، وإنه يوجب بطلان الشهادة على ما ذكرنا

ولو كان التمجة ثبيعًا دون أدخ حدة لا يتحملها العائلة إلا بانصال السواية بالنحو السميحاق، وما أشبهه و فادعي الولى أنه مات منها، ولى النفس على المدفقة وحاء بشاه فايل شاهد أحدهما، كما ادعاه المدعى و وشهد الاخر أنه برئ من فلك، قبلت الشهادة على الشحة، وقصى بأرشها في مال الجاني.

وكان يبيغي أن لا تقبل هذه الشهيدة؛ لأن الرئي بدعوى اتصال الدرت بالشبخة ممار مدعي النفس بإلمان على المعاقلة، وأحد الشاهدين شهيد بالذل على الحالى، واجه السهدين شهيد بالذل على الحالى، واجه السهدية الله الرئيس من هذا أن يقال: بأن الله على بدعوى اتصال الموت وإن صار مدعيا للمال إلا أنه بالجمالي والمان الموافقة المدال وإنه يدعى بطريق التحمل، وهذا الأن الوجوب على الجمالي أو لا، والمعاقلة يتحملون الوجوب عنه، فالمدعى بدعي المال على الجمالي الربوب على التحالية، وقد اتفق الشياحا الله الي الوجوب التحمل على العالمة، وقد اتفق الشياحا الله الى التحمل على العالمة، وقد دية وي انصال الموت المشبخة وإله صار مدعى الناس بالنفس الدي الناسجة وإله بالمدعى الناسجة والناسجية، وما المدعى الناسعة والناسجية، وما المدعى الناسعة والناسجية، وتعرف المدعى الناسعة والناسجية، وما لم

وكملك لوكان الليت عملاً لوجل، فادعى مولاه أن النباج شجه موضحة عملاً ،

⁽۱) مكذا في ظ و ف ، وكان في الأصل الاينقدم

ومات منهاء وأذله عليه القود، وجاء بشاهدين، فشهد أحدهما كما ادعاء المذعى، وشبهد الآخر أنه برئ، والقاضي يقضي بأرض الشجة في مال الجاني ؛ لأن وعبوى الموصحة مع دعوى السراية دهوي الموضحة والنفس جميعًا، وقد اتفق الشاهدان على المُوصحة، فتنبت المُوصحة إن كان لا بشبت النفس، ولا قصاص بين الحر وبين العبد في الطرفء فقضينا بأرش الموضحة فورحال الجانون

الفصل الثاني والعشرون في الدعوي والاختلاف بين الورثة

۱۹۶۵ - قال محمد رجى فتى ولدائنان، لا وارث لد مي هما و قائده أحدهما وهو عبد الله به على صاحبه وهو ريد أنه قبله عبداً و وأكام ريد بيئة على أحتي أنه فيله عبداً و قبدت البيئنان عبد أبي حديمه و طلى الامن المتسود عليه وهو زيد نصف الدة في ماله لصاحب و وقلان الشهود عب على الأجنبي نصف الدية في ماله ، وإن كان الفتل خطأ، عبلي عامد كل واحد سهما عبد الديم

وقال أو يوسف ومحمد عبية الان عبى أخيه أولى القبول ويفضى على اللاع والله التدورة بالدورة بالدو

وأتما الميراث فعندمه المبرات كالالعباداته وأماعيد أبي حبيمة لمريذكره مي

الكتاب، واختلف الشايح فيه: قال يعضهم: البواث بنهما أرباعًا: ثلاثة أرباهه لعبد الله، وربعه فزيد؛ لأن لعسدالله نصف المبراث في كل حال، والنصف الآخر له في حال، وهو منا إذا كان الفائل زيدًا، ولا شيء له من ذلك النصف في حال، وهو منا إذا كان القائل أحبيهًا، فينصف ذلك النصف، طهق، كان له ثلاثة أرباع الموات، وأما زيد: فقه نصف المبراث في حال، والاشي، له في حال، فينصف ذلك النصف، فكان له الربع،

وقال بعضهم. الميرات بيسهما عنفان، وهو الأصح الأن حرصان ويد عن المميوات لم يثبت، ألا توى أنه وجب لكن واحد نصف الدين، والدين من الحسيشه مبرات، فإذا بجب بدلا عن نفس البت، بجب للميت أولا، ولهما بقضي منه ديونه، وينفذ وصاياه، فم ينتفن إلى الورة بالإرث، فكان كل واحد مهما واردًا النصف بكل حال، فكان بنهدا نصفان فهذا

1904 - ولو أقام كل واحد منهما النيئة على صاحبه. أن قتل أباهما عمداً أو خطأ، عملى أبي يوسف ومحمد: تهاترت البيئنان، ولا تحب الدية، والميرات بسهما ا لأن البيئين قد استونا من جميع الرجوء: لأن كل واحد منهما يدعى على صاحبه مثل ما يدعى صاحبه عليه، فوجب القرل بالثهائر، كنها بو الأمي كل واحد منهما شواء شيء مي جهة صاحبه، والشيء عي أيديهما، وأقاما البيئة، ولم يؤرّخا بحلاف الفصل الأول: لأن هد ترجّمت بيئة عبد الله على ما مراء وإذا تهائرةا فكانهما لم يقيما بيئة، وقو لم يقمها سة، له بثبت القتل، وكان الميراث بسهما تصفال، كذا هنا.

وأم على قول أبي حنيفة : يقفي لكل واحد منهما على صاحب نصف الديد . إن كان الفتل عبداً ، فقى ماله ، ويتفاصّان ، وإن كان خطأ ، فعلى عاقلة كل واحد منهما المنتقل عبداً الله المنتقل عنهما المنتقل منهما أو المنتقل من جهة صاحب وله يؤرخا ، وهذا أدعى كل واحد منهما شرائين من واحده وإذا لم يثبت النهائو ، يحب العمل يهما في حق حكم القتل ، وتعالو العمل يهما في حق التصاص ، فيعمل في حق الدية ، فيقضي بالدية بينهما نصفان ، كما لو ادعى كن واحد منهما نصفان ، لأنا والا علمنا أن أحدمها محروم من قبرات، ولا أن يحرمان أحدهما لا يتمشر شيء من المرات، إد الابن الواحد يستحق حسيع ما يستحقّه الابنان، قوحب الفصاء بالكل للمستحقّ، وفيس أحدهما في حق استحقاق ليرات الوفي من الأحر، هذا من يزده، تعلقان بهذا

ولو كان البنول اللائف وأقام مدارات من زيد بينة أنه قتل الأساء والخام ايد على عمرو أنه قتله، والام عمرو بينة على عبدالله أنه قتله، فهد نقل البيات بالانقاق، وأما على غلى أنه يوسف ومحمدا فالأن شرط الشهائر أنا يدعى قلى واحد مهسم على على فهال أنها يدعيه صاحبه عليه، ولتم يواحد ذلك هذا، بخلاف القصل الأول شي ما هراً

وأما على أبي حليقة الفلال كل واحد من الابنى لو الأمي على صاحبه منى ما الأعلى صاحبه عليه، نقبل البيتان جميعًا على ما مراء فهد أولى، ولا يجب الفصاص على واحد مهم بالانفاق؛ لأنه ما فيئنا البيتين، كان كن احد مهم قاتلا من وجد دون وجه، والفتل من وحه لا يكفى اليجاب الفصاص.

نم على قول أبي حيفة: يقصى لكل واحد مهم على صاحبه بال الذية في مناه، إن كان عصاحبه بال الذية في مناه، إن كان عصاله والى صافة في كان حطاء الان الذية بموقة ماه الدين عند أبي حيمة من حيث إنه الابر ادعني دية واحدة تقابلة بالسرالم يعرف أجراءها في الإللاف، وقد استوت حججهم، فيقضى بالدية بينهم أثلاث، كدر تناخ عبها ثلاثة بغر، وادعى كل واحد من مناهم أتلاثة بغر، وادعى ويكون القبرات بمهم أتلاثة، وإن نيف بحرمان أحدهم إلا أن بحرمان أحدهم لا مقصى بيدم شيء من المراث، والسي بعضهم لنتمل للحرمان بأولى من الراض، علهذا يتعلى بيدم بالمراث، والسي بعضهم لنتمل للحرمان بأولى من الراض، علهذا يتعلى بيدم بالمراث، والسي بعضهم لنتمل للحرمان بأولى من الراض، علهذا يتعلى بيدم بالمراث،

و أما على فول أي يوسف ومحدة الإدمان اكل واحد من ما على صحاء بنصفه النبية . لأن علم الله صحاء بنصفه ا النبية : لأن علم الله ألبت بيبته جميع الدية على ريد بصفه لنفسه، ويصفه لعمو و إلا أن عامر واكل الأملي الفتل عالى عبد الله ، وقد لكف البية علما الله فيمنا شهدت به من نصف الذبية ، فيحفل حق عمره فين رياد وبقى حق عبد الله ، وهكذا الوح مي حق زيد، وفي

حق عمرو.

وطعنوا على محمد رحمه الله في هذا، فقال: كيف بجب هنادية، فإن المقتول واحد، ولا يجب بقابلة مقتول واحد أكثر من دبة واحد، والجواب من هذا أن يقال: إلما لا يزاد بدل نفس واحدة إذا لم بفرق أجزاء في الإثلاث، أما إذا قرق يجرز أن يزداد" كمة لو ثر قطع وجل يدى إنسان، وقطع أخر رجله، وجزّ أخر رقبته خطأ، فإنه يجب ثلاث دبات، وإن كان الواحد مبذلا، لكن لما فرق أجزاءها في الإثلاف وبد على دية كل فريق بمطلق القتل، فإنه يجوز أن يكون الإثلاف منفرقا منهم لما شهد كل فريق بمطلق القتل، فإنه يجوز أن يكون أحدهم قطع بدى الآب، وقطع الأخر رجله، وجر آخر رقبته، والبنات حجج الله تعالى لا يجوز إبطائها بالشك، وقد أثب كل بينة لدعيها نصف الدية، قبلا ينقص بالشك، ولكن أبو حنيفة بجبب عن هذا، ويقول: بأن يطان البية كما لا يجوز بالشك، فإيجاب الزيادة على دية واحدة لا يجوز ويقول: بأن إبطان البية كما لا يجوز والشك، فإيجاب الزيادة على دية واحدة لا يجوز على ما كان وهو عدم الوجوب، وفي الإيجاب إليات ما تم يكن ثابنًا، فكأن ما قلناه على ما كان حيفة .

1900 وأنا الم ويد وعسرو البينة على خيد وعمود أنهما قتالا أباهم عمدًا أو خطأ، وأنا الم زيد وعمود البينة على عبدالله أنه قتل أماهم عسدًا أو خطأ، عندهما؛ لأن كل فريق منهم بدعى على الآخر مثل ما يدهيه الأخر عليه، وبقيت الموراثة بينهم أثلاثا كما لو تم يوجد إقامة أليه، فأما على على قول أبي حنيقة؛ يقضى المبيد الله على زيد وحمو و بنصف الدية في ماتهما إن كان عمدًا، وعلى حافلتهما إن كان لمبدأ، وعلى حافلتهما إن كان عمدًا، وعلى مافلتهما إن كان عمدًا، وغي مال عبدالله في وإن كان خطأ، فعلى عاقلتهما لأن عند أبي حنيقة لا يزاد على دية واحدة بمقابلة نقس لم يقرق إتلافها، والقتل من كل فريق بوجد في حال دون حال، فيقضى لكل فريق ينصف يقرق إللابات يكون نصفه لعبدالله وتصوره الأن في حال كل المراث لعبد الله، وفي حال كل المراث لعبد

(۱) مکنانی آم، وکالیانی ظ و آف : آبایراد.

وثو أقيام عمود على زيد البيئة أنه فتن أباهم وأفيام زيد البيئة على عمود أنه قبل أباهم، ولم يقم سهما، البية على عبد الله، فإنه بقال لعبد الله، ما تقول : في هذا أ ريفا وجب السيؤال عن عسد الله لأنه صباحب حل في هذا اللهم، إذ هو ليس بقاء إلى، دي شم المسألة على ثلاثة أوجه (إما إلى ادعى عبد الله الفتل على أحدهما بعيم، أو المهما، بأن قال : موغتل والحد منهما، أو ادعى عليهما، بأن قال الهماؤلاد.

قال ادعى القال على أحدهما بعبه وهو عمرو، فعلى قياس قول أبي حبيه رحمه الله: منضى على عمروبالانة أربع الدية، ويكون ذلك بن ريد وعبد للا يصفال. وإن كان الله عمراء، ومنفني العمرو عن إنه الله عمراء، ومنفني العمرو عن زبد إن كان خطأ، فعلى عافلة عمره، ومنفني العمرو عن زبد إن كان عملة. ويكون ذلك في منذ زبد إن كان عملة. ويكون ذلك الله عبد الله المسلق زبد أن مند صاوت بنه ربد ببنه لعد الله فعما عمد الله بعد الله بنية عمره من عمرو، ويبتة زبد تنبت لزبد أيضاً نصف الدية على عمرو، ويبتة زبد تنبت لزبد أيضاً نصف الدية على عمرو ويبتة زبد تنبت لزبد أيضاً نصف الدية على عمرو ويبن بينة ربد من الوجه الذي هي بينة لزبد على عمرو نصف الدية، فعملنا بن بيتة هموه ويبن بينة ربد من الوجه الذي هي بينة لزبد على عمرو نصف الدية، فعملنا المناه المناه يشون الدية المناه وقود وهو ربع الدية، تم يضم ما وجب فزيت وهو الدينة الدينة الأدباع يقسم بين عبد الله وزيد الدين الدين الدينة الدينة الإنه الإستحقال الدينة المناه بين عبد الله وزيد العين لتصادفهما أميه يستويان في سبب الاستحقال

وأما اليراث نصفه لعبدالله وبصفه لزيد وعمرو؟ لأنّ هنداله وارت بيمين، وإيما يزاحم أحد الأخويس؛ لأنّ أحدهما محروم بالانفاق، فصار النصف لعبد لله والنصف الأخريين زيد وعمره الاستراء متازعتهما فيه، ثم ما واجب لزيد يصم إلى ما وجب لعبد الله فيمسو بينهما؛ لما مرا.

وأما على قول أبي يوسف ومحمد: فيقضى لعبد الله على عمرو بالقود إن كان عملاً ، ويقضى بالدية على عافلة عمرو إن كان حطاء ويكون ذلك بن عبد الله وزيد نصفاف ويكون الميرات يسهما مصفين أبصاً ؛ الأن بينة ريد وعمرو نهائر تا لوجود شرط النبيائر ، وهو دعوى كل واحد مهما على صاحبه من الذي ادعى صاحبه عليه ، وأنا صارت بيئة زيد بينة لعبد الله ؛ لما عرف أن أحد الورثة ينتصب حصماً عن الباقين فيما يثبت للعبت ، ولم يوجد شرط البائر في حق عبد الله ، فصار كأن زيدًا و معرّوا لم يقيما البنة على عبد الله" ، وهناك اخواب كما قلنا، فهمنا كذلك .

وإن لم يدع عبد الله الفتل على واحد منهما. بأن قال: لم يقتل واحد منهما، نفى قباس قول أبى حنيفة رحمه الله: يقصى فزيد على عمرو بربح الدية ، ولعمرو على زيد البربع الدية ، ين كان عمداً ، ففى مالهما ، وإن كان خطأ ، فعلى عائلتهما ، ولا ضيء لعبد الله من الدية ، إغا كان كدلك ؛ لأن كل واحد منهما ألبت حميع الدية على صاحبه بينه وبن عبد الله نصفان إلا أن عبد الله كا أبكر فئل واحد منهما ، فقد كذيهما ، فبطل حقه بتكذيه ، بقى كل واحد منهما ، فقد كذيهما ، فبطل حقه المنبغ ، ويكون الميراث بينهم أنالانا؛ لأن كل واحد منهما يقر بنصف الميراث لعبد الله ، ولا يقي الاستراءهما .

وعند أبي يوسف ومنحسد : لا يقضى هنا متى الا بالدية ولا بالقصياص ؛ لأن الفتل على زيد وعلى عصرو^{[11} في حق عبد الله لإنكاره فلث ، ولا فيما بين زيد وعسرو لمهاتر البيتين ، وكان الميرات بينهم أثلاثًاء كما قناء لأبى حنيقة وحمه الله .

الإدارة وإن إدعى القتل عليهما مان قال: أنتما فتاتساه ففي قباس قول أي حيفة رحمه الله الإنفضى لعبدالله يشيء من الديمة الأدعبدالله كذب شهودهما في بعض ما شهدوابه الأن كلب شهودهما في المعض ما شهدوابه الأن كل بينة أثبتت أن المدعى عليه هو الفائل وحده، وأن عليه جميع الدينة، وها و مكدياً للشهود في بعض ما شهدوابه الله يشت حقه ابغى كل واحد منهما نصف منهما مدعياً بعث الدينة على صاحبه الله هذا، فيضعى لكل واحد منهما على صاحبه بريع الدينة وأما المواث فنصعه لعبدالله وتصفه لهماء الآن عبد أله ادعى لنفسه جميع المبراث لما دعى القتل عليهماء وكن واحد منهما صدقه في المصف، فيأحذ المست الكتفاق الكل عليه، بقى في لتصف الأخر مجرد دعواه، فلا يكون له من ذلك

⁽١) مكذا من الأصر وأطَّ أن وكان في أف و م أنا على معراً مكان أعلى عبدالله أن

⁽۲) وفي 🕏 : ولم يثبت في حق عبدات

⁽٣)ومي طاو في جملة.

التعسف شبكًا، ويكون ذلك من ربد وعمرو تصفان لاستواء منازعتهما في ذلك.

والما حتى قول أبي يوسف ومحمد فقد تهالوت بند كل و حدمتهما على صحيف ولا بنه لعيد الله على ما يدعى فلا يقضى بشيء من الديد عالم الله بكوي بنهم الكلائا، وقال شغى أن يكول نصب القوات لعيد الله الأن كل واحد منهما مدرً بمعمد الميراث العيد الله ، والجوات أن يقول الأن كل واحد منهما الموات ليراث لعيد الله يشرط أن يكول حق القرامتل حق عبد الله وذلك لا يكول إلا إما جعل المراث ينهم الكلائر.

الله عند ١٩ و او تراف التنول أشا وابناء عاقام الأخ الدية سمى الان آنه و من الأف و وأقام الابن الدية على الأخ أنه هم الذي قان الأب كانت سنة الإس أولى و الاب الولى هم الله الله عن الابن ورد الاخ و ويا على اعتبار كون اللاس دون الاخ وبيا على اعتبار كون اللاس دون الاخ وبيا و إدا كان الابن و بيا بيكن الأخ و بيا و الولى خصم و بيا الابن و بيا الله الابن و بيا الله على الابن و بيا الله على كل يكن الأخ و بيا و الولى خصم و وينة الخصم مقبوله و أم بين الخراط من الله الله على كل واحد منهما عند أبي حتيمة وحمد الله و وهما قال البينة الابن أولى والم بذكر والخلاف الابن عند الله الله الله الله على الولاية الله على الله على الله على الله على الله الله و حد قبول المهتبن و وحدار بالشك و قبول المهتبن و وحدار المعتبن واحداد على الله المواد على الله المواد المهتبن والمعتبر الله الله المدار المهتبن واحداد المهتب الله المدار المهتبر الله المدار المهتبر الله المدار المهتبر المهت

ولم ثرقة المصول الذي والحاء فأقام كل والحد من الالنين البيئة على صاحبه بالفاس، وحمدق الأغ أحدهما، أوصدقهما، كان النصمين من الأح والحدم عنزقة والأن احدهما والرت عالميقين والان الفائل أحدهما، وأيهما كان وارق، كان الأخ محجوباً بد، فبكون الأخ مي هذه الحالة كالأحدى سواء، ولا معنم منصديق الأحدى، فكنا، بتصديق الأع في هذه الحالة عجرج الأح من البين، في كل واحد من الالتس مقيماً السنة على صاحبه أنه قبل الاب، وهي شاكة النابة من البات.

علِن أفام الأح البينة على الامِنين أنهما قتلاء بعد أن أفام كل واحد من الانجر البينه

على صاحبه أنه هو الفائل، وعلى قرل أنى يوسف ومحمد البيئة بية الأخ، وبكون المهروت له، ويقبل الاسان إن كان الفئل عمداً، وإن كان خطا، فعلى عافلتهم الله فلا ينه الامين قد تهاترنا لوجود شرط التهائر، فصار كأنهما لم يقيما البيئه، وأقام الأخ عليهما البيئه، ومثال الجواب تما نشاء لأن الامين حرجا من أن بكوما ولبن، فعمار الأغ وليا، ولم يذكر قول أبى منهة وحمه انه في هذه المسألة، وربغي أن عنده لا نقبل شهادة الأغ، ولا لا يكون ولها، منا بعبير الأح ولي بالشك، ويكون الميراث بين أن يكون وليا، وليا يعسبر الأح ولي بالشك، ويكون الميراث بين الامني، ويجد لكل و حد منها على صاحبه نصف المها، وهي المسألة النابة من الماب،

وإن ترك ثلاث بنير ، وفقام إثبان البيئة منهم على الدالث أنه قبتل أناهم، وأقام الذالت يبتة بدلك على الأجنى. فعلى قول أن يوسف ومحمد وحسها الله: بيئة الإنبن أولى و لأب اكثر إلياقا، فإنها تضد حرسان الثالث عن ليرات، وبيئة أسالك لا تقيد احرسان على البالث فلاحويز إن كان عمداً ، ويالدنة على عاقلته إن تنان خطأ ، ولا يرب الابن المشه ودعيره، ويكون الميوات بن الابن المشهود عبره، ويكون الميوات بن الابن المشهود عبره عبدة الاسين على بهذا النائث على المسألة الأولى من البات، فيقصى للابنين قتالت، يتلقى الدية ؛ إن تا عمداً ، فقى عاقلته ، ويقضى للابنين قتالت من الأجنى الذية ؛ إن الدعة ، ويكون طيرات بهيم أثلاثاً.

الاعتداء وإذا قبل الرحل وترك تلاب يتين، فأقام الأكبر ببة على الأوسط أنه قبل الأب وأقام الأعبر ببة على الأوسط أنه قبل الأب وأقام الأصدر بهة على الأجنى بدئلك، وأقام الاصدر بهة على الأجنى بدئلك، فقى قباس قبل أبي حنبقة رحمه الله: يقصى ذكل واحد منهم على الذي أقام عليه البيئة بنات الله به لأن البيئات قد تعارضت، ولويترجح ببة الأكبر والأوسط سبب ما أثبتنا من حرمان البرات على ببة الأصغر و لما هم أن المسألة الأولى من الله معجب قبول الكل، وقد ندار قبول الكل عن من القصاص في المسألة الأولى من الله مواد وكل واحد استسل أن لا يكون فاتلا، ومع النبك لا يمكن القضاء بالقصاص، وإذا تعلم واختمان يجب القضاء بالدية، ويقصى لكل واحد بنك الدية، والأسغر بدى تلتين الدية، والأسغر بدى تلت الدية، والأسغر بين البين

أللانًا، فكان مناعيًا لنفت ننت الدية، فيعصى له بذلك، وما بحب يصابنه عس، له بغراق أحراءها عنداس حنيفة رحمه اللها لايزادعلي دية واحدة، قيقي هناك تلنا النبية ، وفد استرى الأكبر والأوسط في الدعري والحجة في ذلك، فصار بنهما بصفين، فص هذه أناجه بقضل لكل واحد غلت الاباث وإن تناب قالت المفارقيص لكل واحد منهم سلت الدبة ؛ لأنا صد أبر حنيقة رحمه لفار لا يزاد على دية واحدة عقابلة عسر لم يفرق أحزاءها في الإنلاف، والفنل مركل بريق يتنت في حال دون حال. قلهذا قضي على كي قريق بثلث الديف ويكون البواث بينهم أثلاثًا.

وأماعلي فوارا أمريوسف ومحمد بقضي على الأكم الأوسط ينصف الدية ب وتُلاَوسِهُ عَلَمُ الْأَمْسِعِي تَنْصِفُ الدِّيةِ ، ولا تقضي للإَمْسِعِي عَلَى الأَحْسَى: إنَّ سِنَة الاكبر على الأوسط، وبينة الأوسط على الأصغر مقبولتان لتقومه يوجب المهاثر إلا أنه ليوبوحك القصاص في العمد لا عمل الأوسط بيئته الاكبر ، ولا على الأصعر بيئة الأوسط، إما جُهالة الفاتل له قدلت الميندي، أو لأن الأكم بمينته على الأوسط" أتلت القصاص النفسه وللأحنى أأن والأصغر بدعواه القتل على الأحنى لمطل نصبه ، فصار كبدا لواعفا الأمنعراء فانغلب تصبيب الأكبر مالاء والأوسط ببيئته على الأصغر أئيت القصاص الفساء واللاكبراء والأكبر مدعواه القتل على الأوسط يطل بطرياه مكأله عفان فأنقلب بصبب الأوسط مالاء فليلذا للهرمجب القصاص ووجب للاكسر على الأوسط لصم الدبة، وللأوسط على الأصعر لصف الدبة لهذا المعي أيفً.

وأمالينة الأصعر هلي الأحتبي هير مفيولة ؛ لأن الأصعر حرح هن الإرث سينة الأوسط وعن كنونه ولها مخلاف الأوسط حيث لم يخرج عن الإرث، وعن كويه وله بينة الأكبر ؛ لأذينة الأوسط توحب حومان الأصغر عن اليراث كما أن بية الأكبر. توجب حومان الأوسط، فاسموي في حق إقامة كل واحد سهمه الحرمان، هلم ينرجح إحمدي المبننين عمل الأحرى، وأما بمة الأصغر لا يوجب حرمان أحد، فترجحت بمة ولأكبواه وبينة الأوسط على بينة الأصخر واليراث بين الأكبر والأرسط بصفائه ولا شهيء للأصغر لخروجه من أن يكون وارثًا فيه -وانقه أعليم-.

⁽۱)رېدمن څاو پ و جار

والافوض شاءا الأصغر المكان أوللأجبس

الفصل الثانث والعشرون في الورثة والموصى له الذي يدعى بعضهم قتل حمد أو خطأ

1900 - قال محمد وحمد الله في الزيادات : رجل مات، وترك ابنين، وقد كان أرسى بنلت ماله لرجل، فإنام أحد الإبني بينة أن هذا قرحل فتل أباه عمدا، وأقام الابن الأخر بينة على رجل أخر أنه قبل أماه خطأ، فهذه المسألة على وجوه: إما أن يصدق الموصى له مدعى الحطأ، أو يصدق مدعى العمد، أو بصدقهما، أو يكذبهما، أو يقول: لا أدرى أكان الفتل خطأ أو همه ألا «نفول» ذا كر أولا حكم المسألة فيما إذ الم يكن الابنين موصى كه باللك، ثم نذكر حكمها فيما إذا كان معهما موصى له باللك

فأما إدالم يكن مفهما موصى له بالثان ، فالحكم فيها أنه لا قصاص على واسد منهما ، أساعلى الذي ادعى عليه قتل الحفا فظاهر ، وأساعلى الذي ادعى عليه قتل المعند قلاله مويتعين فاتلا ، مل الأمر مشبه ، بيانه : وهو أن كل واحد من الابنين خصم في دعوى الفتل وإثبانه ، وقد أثبت كل واحد منهما بينة على من أقامها عليه قتلا تغرد هو به ، والفتل في محل واحد به والفتل في محل واحد بالدهما عمداً ، وقد تمان في محل واحد بالدهما عمداً ، وقد تمان يبب العمل بها ما أمكن ، وقد أمكن بأن يحمل كأن شهود المسد عمو برحه عمداً ، فله بزل صاحب فراش حتى مات، ولم يعلموا جراحة عبره حملاً ، وشهود الخطأ عابنوه جرحه عملاً ، فله يزل صاحب فراش حتى مات، ولم يعلموا جراحة عبره يعلموا جراحة عبره يعلموا جراحة عبره بعضموا جراحة عبره المان وشاهد وقو كان هكان المناه وشهوا جراحة فيره علم العائلة منتاركة الحافق إلياه في الغناء وقو كان هكان الاستراحة فيره على العائلة منتاركة الحافق إلياه في الغناء كذا هد .

و ملاعى العمد نصف الدرة في عال من أقام عليه البينة في ثلاث صين، أما وجوب نصف الدرة فلائد تمذر عليه استيفاء القصاص لا مُعنى من حيت، بل بدعوى صاحب الخطاء مِقضي له بحصته من الدية.

وأماغي مان الغائل فلأن انشل عبداً في حقه، والحاقلة لا تعقل العمد، وأحاض

تلاب سبين فلأن وجوله بالفتل والدية إذا وجلت بالدنل تجلب في آلات سنون. وإن كان الفتل عملة كالأب إذا قتل ابنه عمداً، والبعض معم بالكل.

ولندحى الخطأ على علقلة من أقدم عيده الدينة نصص الناية في تلات سنين و الأنه أنبت حبيع الذيه على عاقلته النصف نفسه والنصف لصاحه إلا أن صاحه أثكر دلك، وكالمه شهوده، لكل إلكار صاحبه يؤثر في حق نفسه، الا في حقه، وفي نصيبه، وذلك بصف الدية.

هدا بدالم يكن مع الانتين موضي له بالثلث، وأما إذا كان مع الايتين موضي له عاقلت، وهو اللذكور هذا، فهذه المسألة على وجود على ناهو ما بيدان صدق الدصل له سدم الخطأ يضي للدعى الحطأء والذموصي له على عاقلة المدعى عليه الخطأ يتلتي اللبية عي تلاث مدين لكل وأحد منهمة الثلث ؛ لأن مدعى الخطأ أثب بينة حميم الدية للميت. للشاها له ولأحيه إرثا وننت للماحس له وصية إلا أنا المدعر العماد ودفلك ، وأعرض حنان فكانات شهواده بلاعيان العملاء فبطل الثلث لدى هو للدعي العمد برحمه وارتقى للتاها للذعل الحطأء والمسوصوراته والماقلنان إلى رغم كل إنساق معتبر في حقه ، وسمل ومنبر في حق غيره، وقصي لمحي المحديثات الفية في مال بلقعي عليه العمد، دالان مدعى المسدومية أنَّت القصاص بنه وين الأخر تصفال، إذ لا حلَّ للسوصي له من المصاصر إلا أن مدم الخطأ معوى لخطأ أبطار حقه في القصاص ، فالفيت نصيب مدعى المهدمالا، وهو نصف لدية كما أو عفا عربصيبه مر أن في زعم مدعى العمد أن للمسرطين له نُمك هذا المعيد؛ لأو الصمنة إذا العلب مدلاً يتُحِلُ بالخطأ، ويعميس موجب المال للمبيت، ألا ترى أنه بفصل و فيندت فيه حق الموصى له إلا أن الموصى له إ وهي الحَطأة وغاد أسفط حقه عن ثلت هذا النصف، فيطل حقدونس حل ملاعي العبيد في تلقي هذه النصف و هو ثبت الجسمنة ، ويكون دنك عن سال النسائل ؛ لأنه وجب بالممدر وقد قالت الصحابة: لا تعقل العاقبة عمداً.

و فاحسدق المرصي له مدعى معسد، قضي للمسي الخطأ بنائث اللاية على عنفاة المدعى عليه بالخطأ علما فكرما أن مدعى الحطأ أنبث ببيته جمعيم الدية للعبث للشاها له والأخبه وتنفيا للعموصي له إلا أن أخده مع الموصي الالاسي العبد، وقد العض حفهما، العراجة المذعن الخطأء وولك القنف ويعرانها عرا المهروق ميال فأويع أعابيه العيبة اللك انتابه وفضي للموصى بهابي مال المدعى عليه العسد بسنس النبة والأباسدعي الحمد أثبت القصاص بينه وبين أحبه إلا أن أحره أبطل حقه مدعوي اخطة والإعراض عن دعوي العبث فيطل حقه والقلب تعبيب مدعى العمد مالان وهو تصف العمة فيواأن هي وعمرهم عن العمد للموصل له لكت عدًا النصف والبريع عد من الموصل له ما يا جد. الطلاقة وكوف المتات ما التصمي⁴⁹ وهو سناس جنب الدية. ويستمر للعبيد ثلث هذه التصف وحوالك ويسبيع العنة العصبان الحاصل أذللاعن الخطأ للت الديم وللدعي وأحاله للانكائشة واللموطيي الاستعمل القودة فأحاله فالرحب مرزا فالدخيميسة . اسلاماها

وان قلاب ألمو على م تصحيص أو صديقهما و فلا شير علم أما ودا كديسما فيزان في ا وعسمه أناهذاك حواصات حتصا أبعاء ولاغبيءنه علي أحدمن بدرادمه ونفسما وزخمه معتبري حفه ، وأما إذا صدفهما يعني في تفيديقهما تكذيبهما معنيه لان كل والحدامهما دعي قتلا بفرديه اللدعن عبياء القتور في مجل واحدثنا لاستكررا، فكان برر كميذبقهما كمبيهما معي مراهة الرحاء فيطر احقم ويعطي بارعي الخطأ بثلث الابية على عافله اللاعل عليه العطأ، وتقدعي العمد يثلث الدية في حال المدعى عليه العمدة الأدركار واحد منهما لا يعاعي لنصبه أكثر موردلت ر

والزقال الرحلي له: ﴿ أَوْ يَ كَانِ الْفَيْلِ مَمِيلًا أَوْ خَطْلًا فِحِيْ الإِسْ كَمَّا قَلَاهُ ويقبال للموسى لدا لايدلك مراأب تعمدي أحدهمنا حتر يقطبي تاديشي دولان الحكم مختلف بالمعمد والحطأت ويصدق الوصيي فدمدعي العدماء أو مدعي الممدعين بحو ما ينا. فإن صدق بعد ذلك أحدهما فعل تصديقه، ولا يطل صفه غوله في الاعتداد الاأفرى والأنامة الثبت أثارت لوبح والعاس المعلط وفاتسكون إنتدار لواحد من المدعين، وقد يجهل المراد في الابتداء انسياء لم يعلم به، فإذا فيمثن احدهما بعد لاللهاء فتدارعه أنه عمو بعداما جهدم فيقضى له

والركان مكان أدرمني له ابن بالث للمبت وارباقي المتألة بحالها ، فهذا والأوال (١١) بدين مقاسم،

تمارهي م الشيد

سواه إلا في خصلة واحدة ، إذ الابن الثالث لو صدق مدعى المبيد فضي تهما بثلث الدية في مال الفائل لكل واحد منهما بالثلث، وفي الموصى له يغضى لهما بنصف الدية الثلث للدعى العسمة والمستحل للمبوصل له. والفيرق أنَّ حق الأبن السالث ينسب في القصياص كسايتين في المال، فبعاص المهد بإقامة السنة أثب القصياص، وانقلب النظشان ما لا لكوار ابن النلث، أما حق الموصى له لا يثبت في القصاص على ما ذكر ناء فمدعى العمد ببينته أثبت القصياص بينه وبين أخبه إلا أن مدعى الخطأ أبطل حقه، وهو تصف القصياص وانقلب نصف الآخر مالاء فيكون لثموص له ثلث النصفء وهو مندس الكل، تم في جنميع ما ذكرنا إفاتوي مناعلي العنائلة، وخرج ماعلي القاتول، أو خرج ما على العاقلة، ونوى ما على القاتار، فأواد الذي توى حفه أن وشارك الذي حرج حمَّه لا يكون له دلك؛ لأنَّ الليَّ وجب نهما مسبين مختفين، فؤن مست وحوب أحدهما القتل الحطأه وسبب وحوب الاخر الفتل العمده والفتار العمد فِي الخُطأَءُ وَلَمْ نَفْتَ الْفُوكَةُ فِي سِبَ الْوَجِوبَ، فَلاَ يَفْتَ حَيَّ الْفُتَارِكَةُ فِي الْقُورِ فِي ولا فرق بين أن يكون المقضى عليه بالمال ابنين أو واحدًا، حتى لو ادعى أحدهما العمد، والأخر الخطأ عفررجل لاعافله لهء وقصى القاضريكا واحدمنهما يتصبيه فرامال القاتل، فيما فيض أحدهما لا يكون للأخر حق المشاركة معه؛ لأن العب ذلاختلاف السبب واتحاده، والعمد مع الخطأ سببان مختلفان -واقه أعلم- .

الفصل الرابع والعشرون في الشهادة تبطل بعد قضاء الفاضي بالقتل

14004 - قال محمد وحمه الله في الخامع الكبير : وحلان شهدا على وحل أنه قتل وفي هذا الرجل خطأ، عفضى القاضى بالدية على العاقلة مي ثلاث سنين، وفينسها الولى، ثم بها المشهود بفتله حباً، كان للعاقلة الحيار إن شاؤوا، وصحنوا الولى؛ لأنه نيش ما ليس له ولاية فيضه، وإن شاؤوا، ضمنوا الشاهدين؛ لأنهم أتفوا اللاية على العاقلة حكمًا يضير حق، وهذا الأن الناف، وإن ومثل بقضاء القاضى إلا أن الشاهدين بشهادتهما ألجأ الفاضى إلى القضى، فإنهما جعلاه محال لو امتنع عن القصاء، بأثم، فعبار الثلف الحاصل بفضاه القاضى إلا أن الشاهدين، هإن ضمنوا الولى، فالولى لا يرجع على أحد: لأنه ضمن بفضه، وملك الشمون حصل له، ولي يوجد من أحد عاية على أحد: لأنه ضمن الشاهدين، فالشاهدان وجما بما صمنا على الولى؛ لأمهما بأداء الصمان ملكا المصمون من وقت فالشاهدان وخما بالولى جائباً عليهما بأخذ ملكهما، فلهذا كان لهما حن الرجوع على الولى.

وإن شهدا بقال العمد، وتضى القاضى بالفصاص، فقتله الولى، تم حاء المشهود بقتله حباً لا قصاصاً على واحد منهم، أما الولى قلان قضاء الفاضى يصبر تبيية فى حقه، وأما الشاهدان فلانه لم يوجد منهما الماشرة، والقصاص جزاء المباشرة، ولكن ورفة الفتيل بالخيار إن شاؤوا، فسمنوا الولى، وإن شاؤوا، فسمنوا الشاهدين؛ لأن الولى فتله حقيقة بغير حق، والشهود فتلوه حكماً بغير حق، فإن ضمنوا الولى لا يرجع على أحد: ما مر، وإن همنوا الشهود، لا يرجعون مذلك على الولى في قول أبي حقيقة وحمه الله، وعند أبي يوسعه ومحمد: برجعون.

موجه قولهما: إن الواجب ههذا القصاص لكون الفتل عسداً إلا أنه انقلب مالا إنعار الدياماء والقصاص النقلب مالاي الانهاء عنزلة الواجد في الإبتداء حتى يقىضى منه ديون المبت ، وتنفذ وصاياه ، ولو كان الواجب مالا من الامتداء ، بأن كان القتل خطأ قد بينا أن السهود مرجعون على الولى به يضمون ، فههنا كذلك .

وأبو حنيقة فرق بين الفصلين، فقال: إذا ئان الواجب مالا من الابتداء، فالمشهود إنما يرجعون على الرلى باعتبار أنهم ملكوة المفسون على ما مر، وهذا العنى لا يشمكن تحقيقه في القصاص المنقلب مالا؛ لأن المقسمون هو الدم، والدم ليس بقابل للملك، ظهفا افترة!.

فيان قبل : ينبغي أن يطهر ملك الضمود هنا في حقّ ملك البدل كمن هصب من أخر حديرًا، وجاء أخر، وغصبه منه، فاختار المولى تضمين الأول، فيصير المدير ملكاً له في حق ملك البدل على الثاري، حتى كان للأول ولاية تصمين العاصب النابي.

قلت: المدير منال متقوم، ولهذا صح تسميته مهراً في باب اقتكاح إلا أنه تعلّو نقله من ملك إلى مملك فقه، وكا كان مالا متقوماً أمكن إظهار المملك فيه في حق قليك البدال، إنا لم يمكن إظهار الملك فيه في حق أحكام أخر، فأصا المع قبس بنال أصبلا، ولهذا لا يصح تسميته مهراً في باب النكاح، فلم يمكن إظهار الملك فيه أصلا.

ولو كانت الشهادة في الخطأ، أر في العمد على إقرار الفائل، واقسألة بحالها، فلا ضمان على الشهود؛ لأن كذيهم لم يثبت فيما شهدوا به ؛ لأن الشهود به هو الإقرار بالقشل لانفس القتل، وليسي من ضرورة حياته عدم إقرار الشهود علمه بالقتل، وإغا الضمان على الولى في العصابي حيمًا؛ لأنه نبي أنه استوفي ما ليس له استيفاء وإلا أنه تعدّر إيجاب القصاص في العمد لكان قضاء الفاضي، فيجب الذية.

وكذلك لو شهدا على شهادة شاهدين على قتل اخطأ ، و نضى الشاضى بالدية على العائلة ، وباقى المسألة بحالها لا صمان على الفروع ؛ لأنه لم يثبت كذبهما إذ لمس من ضوورة حياة المشهود عليه عدم إشهاد الأصول الفروع على شهادتهم ، ولكن برد الولى الدية على العائلة ؛ لأنه ظهر أنه أحدها منهم بعير حق .

ولوجياء الشياه فيان الأصلان، وأنكرا الإشبهياد، ولم يصبح إنكارهميا في حق الفرعين، حتى لا يجب عليهما الضيمان على الأصلين أيضًا، فمن مشابخنا من قال: هذا لا يشكن على قول أبي حنيقة وأبي يوسف؛ لأن الأصلين لو رجعاً عن شهادتهما، بأن أقرا أنبت أتبهذاهما ببطل لا ضمان عليهما عندهما، فهنا أحق، وإقابشكل على قول محمد؛ لان شهادة الأصلين صارت متقونة إلى مجلس القصاء بشهادة الفرجين، وفكأنهما شهدا بأنفسهما، ثم رجعا، حتى ظن بعض مشابخة أن جواب محمد محمول على ما إذا كان أنكر الأصلان الشهادة ولم يظهر الشهود بقتله حياً.

وبعضهم قالوا: لا ، بل جواب محمد في الكلّ واحد، والعشر محمد وحمه الله أن شهادة الأصلين، إنما تصبر منفولة إلى مجلس الفضاء حكمًا لا حقيقة؛ لأنها موجودة في غير مجلس القضاء حقيقة، والشهادة في غير مجلس القضاء لا تكون مسبًا للصمان.

وإن ظهر كذب الشهود في الشهادة، فاعتبرنا الحكم حال وجوع الأصلين، واعتبرنا الخفيفة متى أنكر الأصلين الشهادة، ولم يرجعا عن شهادتهما عمداً بالدليلين بقدر الإمكان.

وإن قال الأصول: قد شهدتاهما بباطل، وتعن تعلم يومنية أنا كانبين لم يصمنا شيئا في قول أمن حيفة وأبي يوسف رحمهما الله وصد محمد العاقلة بالخيار إذ شاؤوا ضمنوا الأصل، وإن نساؤوا ضمنوا الولى، فإن ضمنوا الأصون، رجما على الولى، وإن ضمنوا الولى ثم يرجع على الأصلين، فوجه قول محمد وحمه الله : إن شهادة الأصلين منولة إلى مجلس الفضاء حكمة لا حقيقة ، فعملنا بالحقيقة ، واخكم على الوجه الذي مرً.

وأبو حيفة وأبو يوسف رحمهما لله قالا: الغياس يأبى قبول الإشهادة لأن المنفول إلى مجلس الفضاء حكمًا لا حقيقة شهادة الأصلين في غير مجلس الفضاء والشهادة في غير مجلس الفضاء ليس بحجة ، والقضاء بما ليس بحجة لا يجوزه لكن تركنا فضية هذا القياس وجوزنا الفضاء بها ، وجعننا شهادة الأصلين كالموجود في مجلس الحكم لإحياء حقوق الناس ، ولا ضرووة إلى جعلها كالموجود في مجلس القصاء في ربحاب الصحان بعد الرجوع، فيقى على أصل الفياس

الفصل الخامس والعشرون في مسائل خنين وما يتصل به

وه ه ۱۹ - ۱۱ صرب الرجن على الرأة فالقدد حباً مبناً. فعلى الضارب العدة وهي عبد أو أمة قيمته حبسون ديناراً أو خسس مائة دوهم، و فقا استحسال أخد به عنداه التلالف والقباس أن لا بجد عني، وهو دول زفر رسمه على لا شك في سبة لجنزه لائه يعتمل أنه أم ينفغ به الروح، فيشك في صبائه المرة بالأثار، تقد دولي أبو الملبح بن أسامه المهالي. أنا رسول التهيئل تسخسه فأو بسا بالفرة الأثار، تقد دولي أبو الملبح بن أسامه المهالي. أنا رسول التهيئل فضي في الحين بالفرة الأثار، وهكذار وي المعينة بن عمر رضي الله عنه بيستري في ذلك الذكر والأنشى الالا الأثار مطلقه ولا كمارة على الشارب عند علماء الدار فضية الفياس أد الانحاب الكفارة والمسان، لكن بركنا القياس في العيمان بالأدار، والا أمر في الكفارة، قنيفي الكفارة وي أمان القياس.

والعنى فيه أن الجنبي إنه الفصل مينًا اعتبر ولذًا ومعماً على حدة في حق قبره من العماد في حق بعض الأحكام حتى تصبر الحارية أم والدعم وتصير الوأة نقداً به ويحل للمرأة الازدواج، وفي حل نقسه اعتبر عضواً من أعضاء الأم، حتى لا يسمى والا يرت، و والادلاء في حتى فه تعالى عضواً من أعضاء الأم حتى لا تقام عليه سلاة الحنازة التي هي حق الاندازة التي هي على الانتقار، فقال، والكمارة حتى فه تعالى، فيصر الحين في حق حكم الكفارة تمنزلة عصوا من أعضاءها.

 ⁽³⁾ أخراب البحاري في الصحيحة (4) (1917 مدينة (2017) والخالم في المستدرك (2017) المرابع (1984) حديث (2017) والخالم في المرابعة (2017) حديث (2018) والسائل في المرابعة (2017) مدينة (2017) والسائل في المرابعة (2017) مدينة (2017) والسائل في المحارك (2017) حديث (2017) والسائل (2017) والسائل (2017) حديث (2017) والسائل (2017) والسائ

والكندارة لا تجب برته ف أعضد المها وإن خرج الجدين حيا، فم سات. فسلل النصار ب الدية كاملة و وعنيه الكفارة الأنه متى الفصال حياً يعتبر نفساً وولداً في حق نفسه وفي حق غيره و سواه كان الحق لله تعالى أو للعباد، ألا نوى أنه يصلى عليه صلاة الحنارة ، وألا نرى أن الجارية نصير به أم ولك وتنقضى به العدد، وبحن كسال الدية ، وغب الكنارة الأنه شبه العدد، ومن قتل طفلا شبه العدد، وبد الدية والكفارة

قال: ولكول دية الجنوبين ووقع على غرائض الله تعالى بريديه الغوة إذا نفصل حيثًا. وهذ 1 ذنوبا أن اجتبى متى العصل مبتًا من الأم يعتبر بعشاً وولداً في حق عزا خرم من العماد، وأن يكون بدله بورثته من حق الغير، فيعتبر نفسًا وولداً في حق عذا الحكم، وصارفي حق هذا الحكوكاء القصار حيًا.

وإنما لا يرث هو من أحد إذا النصل مبناء لان ذلك من حقد، وفيما هو حقه اعتبر عشراً وجزء أمن أجزاء لأم لا ولكاً ونفساء فإذ مات الأم من الضرب. تم حرج الجنين مباء فلا غرة في الجنين مخلاف ما إذا خرج الحين حال حياة الأم، تم مات الأم يعد ذلك أو لم قت، فإنه يجب في اجنين الغرة

والعرق أن قضية القياس أن لا يجب في الحنيز غيء الكن تركنا الفناس بالسنة والسنة وردت بإيجاب العرق فيما إذا خرج فين حيا حال حياة الأم، فإن المروى في حديث أبي الملح " كان لواحد مناه وأثان، فضريت إحدامها بطن صاحبها بعسود فيها طالع في يفتها ميثا، أضاف العمل وهو الإلقاء إليه، وإنما يصاف الإلقاء رئيها حال حياتها لا بعد موتها، وفي حديث سعيد بن المسبب: فأاقت جنبًا، ومانت الأم ، وهذا نصيص أن موت الأم كان بعد إلقاء الجرى، والنص الزارد يابجاب الغرة فيما إذا خرج الجنين مواجه الحرة وهو أنه يجوز أنه لم ينفخ قيه الروح ، لا يكون واردًا بإيحاب الغرة إذا حرح مباً احد موت الأم، وقد فكن الشك في وجوب الضمان من وجوه من حيث إنه يجوز إن لم بعد موت المرح ومن حيث إنه يجوز إن لم

⁽۱) و خلايت مضي تخريحه ساطأ.

بسبب موت الأم لا بالضربة ، ومن حيث إنه يجوز أنه مات سبب تحقيق لرحم وعم البطر؛ لأنَّ الأم مني مانت بتضييق وحمها، فقد فكن الشك بعد موت الأم في وجوب ضمان الجنين موا وجوده وحال حياه الأم فكن الشك من وجه واحده فالنص الوارد ثمة لأمكرن واردأهنان

وإن مانت الأم من الضربة، فعلى الضورب دية الأم في للات سين، وإن كان في بطها جنبان، فخرج أحدهما قبل موت الأم وخرج الآخر معدموت الأم وهما ميتان، يجب في الذي خبرج فيل موت الأم العبرة، ولا بجب في الذي خبرج بعد منوت الأم شروه الأنهما لوخرجا ميتين قبل موت الأمو يجب فبلهم الغرف ولو خرجا صنعن بعد موت الأم، لا يجب فيها شيء، فإذا خرج أحدهما قبل موت الأم، والأحر بعدموت الأمء بعطي لكل واحدمتها حكم نصمه انتبارا لحاله الإجماع بحاله الانفراد

فال: والجنيز الأول وهو الذي خرج قبل موت الأم لا يرث من دية أمه شبئًا؛ لأمه لو تفصل حبًّا، ثم مات قبل موت الأم، لم يرت من دية أمه شبًّا، وإذا الفصل مبنًّا أولَى، وبرث الأم منه؛ لما ذكرنا أن يعل الجنين موروت بين ورقته وقت موته ، والأم من إحدى ورثنه وفت مودعه والجنين الآخر وهو الدي خرح بعد موت الأم لا يرت من أحد؛ لأنه انقصل مِنَّاء ولايورث هنه؛ لأنه لم يكوَّا "أله شيء-

قائل: وإنَّ قان الذِّي خرج بعد موت الأم حرج حيًّا، ثم مات، فقيه دية كاملة: لأنه ل خرج حيًّا اعتبر نفسًا ووثدًا، وصار الصارب قائلًا له شبه العمد.

قال: ويرث هذا الجنب من دية أمه. وما ورثت أمه من أخيه ؛ لأنه كان حيًّا وقت حوات الأماء فيمات ما كاللامتراوك أمه ، والتراوك أمه دينها وما ورثت الأم من أخيه ، وهل برث هذا احبين من الجنين الأول وهو الذي خرج ميتًا قبل موت الأم؟ ينظر إن كال الأب حيالا برت، وإن نُم يكن الأب حيًّا برت؛ لأن الأخ يصبر محجودًا بالأب على ما

١٩٥٧ - هذا إذا ضرب بطن حرة وألفت حنيبًا مبتًّا؛ وأما إذا ضرب بطن أمة وألقب جنينا مبيكة، والأمة حية ينظر إن كان هذا الحمل حراء بأن كان هذا الحمل مي

⁽١) وفي قل الويحيان

المولى تجب الغرة ذكرا كان أو أنشى؛ لأن وجوب الغرة عرف بالحديث، والحديث ورد في اجبن الحرمن غير فصل بيهما إذ كان الأم حرة أو كانت أمة، فيتناول الكل.

وإن كان الجنين رازيّةًا ذكر في ظاهم الروية عن أصحابنا أنه يقوم على الهرنة واللون التي المصل كو كان حيّاء ثم يطار إن كان ذكراً يجب عليه مصف عشر قيمته، وإن كان أنثى يجب عليه عشر قيمتها.

وروى الحسن بن وياد عن أبي يوسف. أنه قال: يضمن الضارب تقصان الولادة إن نمصها الولادة، ولا شيء عليه في الجنين، وإن لم تقصه الولادة، فلا شيء عليه.

فالكلام بين أبي حيقة ومحمد وبين أبي يوسف رحمهم الله فرع لمماللة أخرى أن الجناية الحُطّا على المسالك عند أبي حنيسه ومحمد رحمهمما أنه بنزلة الجنايه على الأحوار ، حتى قالا: لا يزاد موجبها على الذية ، وتتحملها العاقلة ، ثم في الجنين الحو الغرة ، ودلك نصف عشر دينه إل كان ذكراً ، وعشو ديته إن كان أنتي ، ففي جين الأمة بجب بحساب ذلك من قبعته لا لأن القيمة في الماليك عنوقة النامة في الأحرار .

وعند أبي يوسف: الجناية في الماليك يمتزلة الجناية في البهائم، ومن ضرف بطن يهيمة، وألقت حبياً مبتًا، فإنه لا يضمن في الحين شيئًا، ويضمن تقصاف الولادة، فكذا هذا.

قد ذكر ما أن على قول أبى حيفة ومجمد ا يقوم الحتين بعد الفصاله بأعلى لونه ومعينته لو كان حياً يعلى على الونه ومعينته لو كان حياً ينظر كم قيمته بهذا لمكان، فإها ظهر قيمته الكل بعد حقا إن كان ذكراً الوجب نصف عشر قيمته ، ولو ضاح الحنان، ولم يمكن نقويه باعتبار لونه و هيئاته على تعدير لمه حى، ووقع التنازع في قيمته بين الفسارات وبين مولى الأمة المفسروم، كان الغول فول الفسارات لإنكار الزيادة، وهذا كمن قتل عبداً حطأ لم بشاهده القاضي قبل قتله حتى عجز عن نقويه باعتبار حاله وهيئاته لو كان حياً ، ووقعت الخازعة بين صاحب الفتيل و تقانل، جعل القول قول الغائل مع الم مين، كام

عزن قبل: وبما لا يمكن الوفوف على ذكورة الجنين وأفراته فعاذا يجب؟ فلما: لأخذ بالفيفن كمن قتل هيدًا شطأ والمقتول خنفي مشكل. فإنه بجب المنيقن، فإن هبل: ربحًا يتمصل من عبر وأس، فالا يُكن تقويمه الأنه لا يوجد على هذا الوصف في السوق؟

قلمًا: في هذه الصورة لا يضمن فيشًا، لأنه نين أنه لم يفخ فيه الروح، والروح لا يضح من غير الرأس، ويفا تُجب الشمة على نقدير أنه نفخ فيه الروح.

تم ما يجب في جنيل الأمة بكون في مثل الضارب؛ لأن الرجوب على العاقلة بخلاف القياس بالنص، والنص ورد بإيجاب الصحاف على الداقلة في منين الحرق، فيره جنيز الأمة على أصل القياس.

۱۹۹۶ - وفي المشفى : إذا ضرب بطن أمة "أ، فالعنت جنبنًا حيّا، ومات وقد نفصها الولادة كان على الضارب قيمة الجنبن في ماله حالة ، ، وبن كان فيها وفاء بنفصان الولاده، فلا شيء عليه من نفصان الولاده، وإن لم يكن ديها وفاء، معليه إلمام ذلك .

1907 - وفيه أيضاً: وحل صوب بعض حارية، فألقت جسا مبناً، ومات الأم، قال أبو حنيفة ! على الضارب قبيمة الأم في نلاث سنين، وأما إذا فسرب بطن امرأته وألف جنياً مبناً، فقد ذكر في الحامع الصغير على ها فقة الأس الغرة؛ لأن الأس بساوى الأخيى في صبب وجوب الفرة وهو القبل والخصرب، فيسباوى في وحوب الفرة، ولا يرت وإن كان صغطناً، ولا كفارة على الأس الذكرة، ولا يرت وإن كان صغطناً، ولا كفارة على الأس الذكرة لل

1997 - وفي النتقي : وجل ضوب بطن مراقه، فالفت حيثا حيا، ثم مات، ثم الفت جيد ميثاً ، ثم مات الإم بعد ذلك، وللوجل الضاوب ينون من غير هذه الحراق، وليس له ولد من هذه عبر عداء الذي وقدت عند الضوية، ولها إضوة من أمها، وأبيها، قملي عاقلة الأب تبه الولد الذي وقع حيا، لم مات، يرث من ذلك أمه السدس، وما بفي فلإخوة هذا الولد من أبيه، وعلى الأب كتمارة د: كفارة في الوئد الواقع حيا، وكفارة في أم، وأما الولد الذي سقط مبتاً، فإن فيه قرة عني عاقلة الأب خمسمالة، ويكون للام من ذلك السدس، وما يقي، فهو للولد الذي وقع حيا، وترث الأم من ذلك

⁽١) مكفا في الأصل وح، وكان في ف وم [امرأة]

السيدس أيضا منى ما ورات الاين الذي وقع حيا من عرة الاس الذي وقع مينا؛ لأن لهنا سلمان جميع ما قياد الاين الذي منفط حيا، ويصيد ما ورند الام من حديم دلك لا موتها، وإقا ورند الام من حديم دلك لا موتها، وإقا وجبت بالصرية، وعو في دلك الوبت حي، ويم كان الرجل ضي من غره الميت معذا، وقطع البطي، وقع أحد الولدين حيا، ويه حراحة السيف، فو مات، ووقع الأحو سيئا، ويه حراحة السيف أيضا، فرمانت ولا ويالام، وعلى عاداته دينا الولد أيضا، وغيرة الحيل عاداته دينا الولد على وغيرة الحيل عاداته دينا الولد الحيا، وغيرة الحيل الموت لك في المولد على والداء في الولد على والدائد على ما وصعت لك في السائة الأولى، وعد أعلى

1863\$ المحمد رحمه الله في الحامع الصمير الدا صرف بطن آرة، تم إن المؤلى أختل ما في يصد بطن آرة، تم إن المؤلى أختل ما في يصد أو بها ألفت جنبًا حبّاً، فعالت، فعليه فيصد حباء فال يعشل صنايحاً. ويد بالصيحة الديف، وهذا لأن الصيح في الحيل حصل في الأم، لا في الجنب المعرف كورد حبارياً أو احتيل ما أنه يكن حيّاً، ولا يعرف كورد حباراً لا معالماً ويعد الإنفصال حيّاً، في حرّاً، فيصدر الدند.

رفال بعضها: لاء بل الراد حقيقة القيسة؛ لأن الحاية قد تُنت من الحالي وما وقيل، فنه يصير فائلاً بالصرف السيل ، لكنه تدييتير في حل الجني معصودا بعد الانفصال، فأنسه الرمي الذي بعد جاية من الرامي، ولم يعتبر في حن الرمي إلا يعد الانمامال، وهناك إداو عد العنق، ولم يعتبر في قبل أبي حيفة، حتى وحب إليات التيمة، كذا هذا، وإن كان هذا بالانماق مبار هذا بحد لهما لهما بيل محدد

تواختت المشايح ميما بيهم الذهبة الأولى لن يكون منهو؟ من قبل : يكون الرائة الخين، الأدوج عدا بعد الانقصال، وبعد الانقصال كان حراء ومنهم من يقول، يكون للمولى لأن بعد الانقصال صارحاتها بالقمرات السائل، ووقت الضرب كان عبداً، فيكون للمولى

۱۹۵۹۵ - وفي الوادر پشتر العواقبي يوسفها: راحل أعلى ما في بطي أسلم، ثم ضرب وحل لطلها، فالفت جيد فيشا، وله أب حراء فعلي الضدرت ما في جئين الحرة،

وللك الغرف وهي للأب دون النولي.

1931- وفي توادران ساماء فاعراني وصدا وجن قال لأمته حيني: احد الوكد الذين في نظف حيني: احد الوكد الذين في نظف حيني: احد الوكد الذين في نظف حيني: غيامان بطف ماذه وفائك حينين مينين علامًا وحديده وفائك حسسماته الأد غيامًا وحديده وفائك وحديده الله المعدد عراء وعليه أنها في الخاتم، بع عشر قسته لوكان حياء الأه في حال حراء والى حال عينه في الخر ونصف ما يكون في النبيد، فعليه في الخروة نصف حيا يكون في الخرية نصف عشر قيده وعنيه في الخرية نصف عشر قيده الأنها وراحال حراء وفي حال أمة.

1909/ وفي المنتفى . قال أبو حيفه وأبه بوسف ومحمد: إذا ضرب الرجل بطن الرأنه، فألفت حيثاً مبدًا، ولا تلفاء أدفاه، ولا نرشاسه، وإن أنفت حيثًا مبدًا مد السببان من خلفه شيء شعر أو فصل، تم مانت على من تلك الضربة، تم ألفت حدثًا حيًا، ومات. بقى الأول المرة، وفي الأم المبية، وفي لجنين لتدبي الدية ذاملةً.

المنترى وطنيه و وحيات منه و يه إن الجرز التدرى من أخر جاريه و فيضها و ته رن المنترى وطنيه و وحيات منه و يه إن الجرزة صربت على عسهة منعمدة أي متعمدة أو متعمدة أو شربت من الدواء ما يوجب سقوط الولد متعمدة أو رضعت في الدواء ما يوجب سقوط الولد متعمدة أو رضعت في الرحب في تقط الخير، ميشاه به استحمها رجل بلينة و وفضى العاضى فنصبحن بالجنزية و بالعفر على الاشترى و يفول المشترى لمعمد عن إن أمنك فتنت و فلمها و وإنه واله مناظ جل و وال حروالات ولا المنترى المناشرة بالإنهام و المناشرة المناشرة الإنلاف على مسبة إلى ذلك والتسبيب إليا يوجب الصحال يوصف في تبيشرة للإنلاف و بل هي مسبة إلى ذلك والتسبيب إليا يوجب الصحال يوصف في المستد شرط تعديما مناظ الدولة و ويشترط الديكون معمدة في فعلها و بأن فعلمات ذلك بتسبها و على هذه الحرة و بشيرة ط الديكون معمدة في فعلها و بأن فعلت دلك بالديماء مناه ويشتر ط الديكون معمدة في فعلها و بأن فعلت دلك بالديماء ملا

وسنل أمو القاسم عن امرأة شويت الدواء، فالفت جنياً ميتًا، لا غرة عليها، و تأويله إدا شربت دواه لا يوجب سقوط الولد، وإن كان يوجب سفوط الولد لا تنصمه هي ذلك.

وقال أبو بكر في عين هذه الصورة: إنها إذا أسقطت سقطًا، فليس عليها إلا التوبة والاستشفارة وإن كان جنبيًا، فعليها غرة، وتأويله إذا شربت دواه، يوجب سيقوط الولد، وتعمدت ذلك.

وفي أفشاوي أبن الليث: في اصرأة شريث دواه، فألقت، أو حصلت حصلا تُفيلا، فألفت جنباً ميثا، إن على حافلتها خمسسانة وضع⁽¹⁾في سنة واحدة ثواوك الحمل لما كان أو عبره، وإن لم يكن لها عاقلة، ففي مالها في سنة، قال أبو يوسف بن عيسى: وتأويله ما ذكرنا.

وفى النتقى: وواية مجهولة. امرأة شربت دواه، فأسقطت، وكان شربت لغير فلك يعنى بقير إسقاط الوقد، فعليها الغرة، ولا كاف ارة عليها في قول أبي حنيمة ومحسد، ولا ترق، وقال يعضيهم: عليها الكفارة، هذا الجواب خلاف جواب "الويادات".

وفي أفشاري النسقي ": سنل عن مختلعة وهي حامل احتالت الاسقاط العدة بإسفاط الولد، قال: إن سقطت بفعلها، وجب عليها غرة، ويكون ذلك للزوج.

وقي العيمون": إذا ضرب بطن امرأة حنامل، فنأحساب بدالرلد في بطنها، فقطعها، ثم ولدته حيًّا، فنصف الفية على هافلته؛ لأنه خطأ.

1909 - وإذا الشنوى أمة حاملاه قلم يقبعها حتى أعنى ما في بطنها ، ثم ضرب إنسان بطنها ، فل بطنها ، ثم ضرب إنسان بطنها ، فأخذ الأمة بجديع أشمن وأثبي الجنان أرض حرّ ، ويطبب له الفضل الأو الجناية بعد العنق ، والمن فبض ، وإن شاء فسخ البيع في الآمة ، ولزمه الولد بحصة من النمن الأنه الحاربة ، انتقصت في بد البائع ، ولو كان لذجنين أب حرّ ، أو وارث أخر مقدم على مولى العنافة ، فأرض الجنين له في الوجهين ، ولا شيء للمشترى .

⁽¹⁾ في الأصل: درمع.

الفصل السادس والعشرون في مسائل الضرب والأمريه

۱۹۵۷ - الآب إذا ضربه ابنه الصحير تأديباً ، فعطب من ذلك ، ينظر إن ضربه بحيث لا يضرب للتأديب، أو حيث يضرب، ولكن فوق ما يضرب للتأديب، فإنه بضيمن الدية ، وعليه الكفارة ، وإن ضربه حيت يضرب للتأديب مثل ما يضرب للتأديب ، تعليه الدية والكفارة عند أبى حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد : لا شيء عليه ، ومي توادر بشراعن أبي يوسف: أن عبه الكفارة .

وعلى هذا الحلاف الوصى إذا فسرب الصغير تأديبًا. الزوح إذا ضوب زوجته حيث يصرب للتأديب مثل ما يصرب له حال للوزها، ضمن بالإجماع.

والآب أو الوصى إذا سلم الصعير إلى معدّم يعلم كه القرآن: أو حسلا أخراء فضربه المقرآن الموصى إذا سلم الصعير إلى معدّم يعلم كه القرآن أو حسلا أخراء فضربه المعلم، إن ضربه بإذاء الأب حيث يضرب مل ما يضرب أبي حنيفة وأبي يوسف: أن علي المعلم، ولا على الأب أو الوصى، وفي المتنفى عن أبي حنيفة وأبي يوسف: أن عليه الكفارة، وإن ضربه حيث لا يضرب، أو فوق ما يضرب للتعليم، فالعلم ضاهن.

أما التكلام في المعلّم إذا صرب بإذن الأب أو الوصى، فإغا لا ينجب الضمان على التعلّم، لأن المعلّم معين الأب في الصّوب، بيانه: أن اللآب ولاية ضوب الصغير تأديبًا ورياصة شرعًا، فيملك الاستعانة بغيره في ذلك.

قلنا: وأمكن جمل أمر الآب المعلم استعانه، وجعل المعلم معينا للاب في ذلك؟ لأن منفعة هذا الضرب لا بحصل للمعلم بوجه من الوجود، وإنحا يحصل الولد، وهذا مو حدًا الإصانة أن يعمل الإنسان لفيره عملا بأمره يعود منفعته إلى الأمر، فجعند المعلم معيناً من هذا الوجه، والمعين لا يصمن بحاله فلا يجب الضمال على الآب، والوصى جميعة أيضاً بخلاف ما إذا ضرب حيث لا يضرب، أو فوق ما يضرب للتعليم الأن فعل المعلم في هذه العمورة لم يصر منفولا إلى الآب والوصى الان قعل الإنسان عامر العبر

إنهَ يَسْعَلَ إِلَى ذَلِكَ الغَبِرِ مَعْدَرَ مَا صِحِ الأَمْرِ ، وإنَّمَا يَصِحِ الأَمْرِ مِنَ الأَبِ بِقَدْرِ مَا لَلأَبِ.. والذي للأب أحيل الضرب لا الصرب لا العبر بالمؤدى إلى التلف.

وأمّا الكلام في الآب والوصى، فوجه قولهمه: إن الآب في هذا الضرب معين، بينانه: أنه أمر بالنصرت شرعًا للفعة تعود إلى الصعير وهو إصلاحه، فإن منفعة صلاح الصعير تعود إلى الصغير دينًا ودباء وهذا هو حد الإعانة في الفعل، عصار نظير المعلم، بغلاف الزوج إذا ضرب زوحته على قولهما، لأنه مأفري بهرب الرأة لاستيفاء حقه، فإن منفعة ترك النشور عائلة على الزوج، والأمر بالضرب شرعًا لاستيفاء الضنرب حقه، يحوز أن ينتيا، شرط السلامة كالأمر بالومي إلى الصيد.

قوجه قول أمي حنيفة: وهو الموفي بين المعدم وبين الأب، أن المعلم معين في الضرب على ما مر، فأما الأب فهو ليس بعين، بل مو مستوفي حقد؛ لأن منفعة صرب الصغير، وهي صلاح الصغير بعود إلى أب الصغير، وما يحصل للولد من المنفعة، فهو كالحاصل به للأب بعكم المعفية، قلما: واستيفاه الإنسان حقه بنقيد مشوط المسلام كما عي قصل الزوحة، ثم جعل الأب صاحب بضرب عصه، ولم تجعله ضاحاً يأمر المعلم كما عي قصل الأو الأب في الضرب نفسه مباشر، والمسائر يعوز أن يضمن، وإن لم يكن متعديًا في المباشرة كما في ضرب الزوح زوجته، فأما الأب في الأمر مسبب، ولي بمباشر، والمسبب إلما يضمن إلا كان منعديًا في المسبب إلما يضمن إلى المعلم بضرب الصغير ليس بمتعدد الأن للأب ولاية ضرب الصغير ليس بمتعدد الأن للأب ولاية ضرب الصغير ليس بمتعدد الأن للأب ولاية ضرب الصغير المساهر الإصلاح العبغير، فلهذا الترقا

قنال مشام في خوادره اعقيب مسألة المعلم: قلت لمحمد: إن نم يكن الأب؟ قال: له في أمر الضرب شيئًا، قال: يضمن المعلم، ورأيت في بعض السنخ أن الأس إذا صرب الصحير، إشا يضمن على قول في حنيفة. إذا كان الأب ضوبه للتأديب، أما إذا كان ضربه لتعلم القرآن لا يضمن كالمعلم، فإذا لا فرق بين صرب المعلم بإذا، الأب، وبين ضوب الأب إذا كان الضرب للتعليم

ودكر شمس الأثمة الحلواتي في تدرج كتاب الإجازات: أن في صرب الأب ابته وفي ضرب الروج زوجته ووابتال هن محسد: في رواية. يضمن وفي وواية: لا يضمي، وأما الوالمة إذا ضرب ولدها الصغير للتأدب، فلا شك أنها تضمن على لوب أبي حقيقة.

وفد اختلف فيه المشابخ على تولهما الإمديهم قالوا الا تصمن والأن الأم رالاية تأديب الصفير كما للآب، ومصلهم قالوا : هي صاحة الأن الضرب تصرف في النصل، وليس قها ولاية التصرف في النصل أصلا

وهي انتناب الطل الفتروح أن يشهر بالمرأنة ليعيدها إلى مسجعه وإذا مات من ضوية ضمن . وفيه ايس مروح أن يشهر بالمرأنة ليعيدها إلى مسجعه وإذا مات أن يصوب الله على ترك الصاوات و للاب أن يصوب الله على براد الصلاة ، وذكر في تتلب الفرائص في بال مير من القابل بساكة الأب إذا صرب ولله المتأثرة المناق على احته عن الذه على الذي مكرا ، وذكر مسالة المنام أد صرب الصعير بإذن الآب على الاتفاق على نحو ما ذكر باء قال محمد أنهة : وهذا عنما من أبي حيقة ترك المولاء في الاتفاق على نحو ما ذكر باء قال محمد أنهة : وحذا عنما من أبي الأب علم الأب عملة كوري الشاط المسلاد على الأب عملة كوري إسفاط الصلاد على الأب عملة كوري إلى الأب عملة على المتلك جوابًا عن الأب ألم المتلك المولية على المتافق في كتابه المالية في الإنسان قد يستقيد أمراً من صهة غيره ، تم يكون ماله أقوى من حال ذلك المير كالمام والأب يستقيد أمراً من صهة غيره ، تم يكون ماله أقوى من حال ذلك المير كالمام والأب يستقيد أمراً من صهة غيره ، تم يكون ماله أقوى من حال ذلك المير كالمام والأب

وفيل: هذا من محمد استدلال على رحمع أبي حقيقة عن قوله في فصل الأب، و رجهه أنه بدن الأب لد أمر في سقوط الصمال، فقعل الأبه في عسه أولى أن يؤتر في مع الصمال، واليه مال نسمس الألمة المسرحس، فقد ذكر في الشرحه : أن أنا حيفة رامع إلى قولهما، فال الحوالعمعيع .

ا ۱۹۵۷ وفي العبوس والذاقال لوحيين: اصباد اللوكي عذا مائة سوط، فعيس الأحديما أن يضربه العبوس عندا مائة سوط، فعيس الأحديما أن يضربه الناقة والمدالة المنافق الميسن بضمن المنافق والمدالة المنافق والمدالة المنافق والمدالة المنافقة والمنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة المناف

الفصل السابع والعشرون في مسائل البزاغ والفصاد والحجام والختان ومن أشبههم

1907 - البزاغ والفصاد والحجام إذ بزغ، أو فصد، أو حجم، وكان ذلك بإذن الموتى في العبد، وواذن الولى في الصيبي، وصدى إلى النفس وصات، قبلا ضمعان عليهم، وكذا الحتان على هذا، فهؤلاء لا يضهنون السواية ملا خلاف، وإغا كان كذلك الأن هذه الاقدمال حصلت بإدن من يلى الإذن به، وهمل المأقون عيدما وافق إذن الأذن يتقل إلى الأذن، فكأن المالك قمل بنفسه أو الأب فعل بنفسه، وهناك لا يجب عليه ضمان السواية، وكان هؤلاء لا يصمح الشرط؛ لله يسمى الشرط؛ لأنه ليس في وسعة التحرر عن السواية، ولو شرط على القصد السلامة عن الخوف، صحة الذكرة تنا كار رائه فكره شبح الإسلام في باب ما يضمن الأحوف، صحة التحرر عن السواية، ولو شرط على القصد السلامة عن الخوف، صحة النا في وسعة التحرر عن السواية، ولو شرط على القصد السلامة عن الخوف،

وإذا قبال لغير، : اقطع يدى. فقطع وسرى إلى النفس ومبات فلا ضمعان على الفطع ؛ لأن الفطع قد حصل بإذن من ينى الفطع، وقد وافقه المأدون فيه ، فاشقل الفطع إلى الأذن، وصار كأن الأذن قطع بدء بنسبه

1904 - وإذا قطع الحنان بعض اختشفة في العبد أو في الصبى، فعليه حكومة علل، وإن قطع الحشفة كنها، فإن برئ، فعليه في أفعيد كمال الفيصة، وفي العبيد كمال الفيمة، وإن مات، عفيه بصف الدية في العبيل وبصف الفيمة في العبيد؛ الأنه إذا مات، فالذف حصل بفعلين أحدهما: مأذون فيه، وهو قطع الجلدة، والثاني: غير مأذون ديه، وهو قطع الجلدة مأذرن فيه، فوجب صمال الحشفة كاملا وهو فيه، فوجب صمال الحشفة كاملا وهو الدية.

قبان قيل: قطع الحشفة أفضى إلى التلف، فقطع الحادة بدليل مشروعية قطع الجلدة، فلا يستوى بينيماكما في قطع الطرف مع جزء الرقبة قساء عبد حوامان: أحدهما: عبوع إن قطع المنشقة أفيفي، والتنقاوت في المشروعية لاعلق الصفرة والتنقاوت في المشروعية لاعلق المدافرة منها المسروعية وطعمها مشروع، وإن كان قطعها أفسى إلى الملف، الناتي النهما جشي واحد يمعى أن كل واحد مهما بيس إللان قطعًا، والتعاوت بين مثل هنين عبر معتبر، الله لا يكن ضبطه أ يحلاف الجزء مع قطع الطرف، الأن احزء إنلاف تطعى، وقطع الطرف محتمل، فاحتلف تلاي بشها، والتفاوت بين من هذا.

عباد فيل " لو فقع رجل بد حيره من الرسغ . تم جناء آخر، و فطع من الرفق . وصات ينجب الضف ص أو الذبة عبدكم على الثانى ، وعلى من ذكرتم يحب أن يكون عليما.

قلد: القعلان وإن أحاسبا فيما فدريا، فإما يسوى بينهما إذا لم يعرق الثاني محل الأولى، أو فعج أحدهما بدو، والأحر وحرمه أو يعم الاجرى، أما إن ووت الثاني محل الأولى، كما قد أنا ويما أحدهما بدو وعلاء الأن الأولى، كما قد أنا ويما وقد أنا ويما تقولت محم، فصار كشرامه محنى بالبراء، فإلى الأولى، وقولت المعلى، وإذا حات الفعل الأولى، وأصف التلف المي الدني، عوجب الأولى بالما الله أن المعلى الدني، عوجب صداره إلى والعلى النائل، بحلاف ما إذا أم يعد الأولى بالتدي، وهذا فطع الخلدة، وقطع الحدمة الا يمول معال النائل، بحلاف ما إذا أنى، فاستى الأولى ومع النائل، أو أمكل وقطع الحدمة بالإيمول معدم أحدهما بالأخر، والما دني المحدمة المحدمة الإيمول محدمة المدهمة بالأخر، والمعالمة المحدمة المدهمة بالأخر، والمعالمة المدهمة بالأخرة المدهمة بالأخرة المدهمة بالأخرة المعالمة بالأخراء المدهمة بالأخرة المعالمة بالأخرة المدهمة بالأخرة المدهمة بالأخراء المدالمة بالأخراء المدالمة بالأخراء المدالمة بالأخراء المدالمة بالمدالمة بالمدالمة بالأخراء المدالمة بالأخراء المدالمة بالأخراء الأخراء المدالمة بالأخراء المدالمة بالمدالمة بالمدالمدالمة بالمدالمة ب

⁽١) هڪرا هي موت وظ ۽ وڪ د هي الأصل) - نظمه

⁽١) هكتافي لأصل وكالزير هرها كماسمادترة

الفصل الثامل والعشرون في المنفوقات

۹۹۹۷ - رجل قطع بدرجی عدد در نمایان العطاعة بده قتل نیز الشاهع دفتر سات القطراحة بده معلی فوظع البدادیه البداریخل دم اسم فائل قائلة قد ساسادی الشامی از رفیه آبط : رجل قتل عمداً وله آج معروضه فائل آخره بین للمغتواله رفعی ثلك الاس وجر كبیره كان لشام له الدوده قائل أبو احضل العدا الجواد، حلاده مایی الاصل .

14.000 ومن الوافر مشام عن أبي بالمعال، واحل قتل، فللما ورجوا وافتل المعادرجوا وافتل المعادم وافتل المعادم وافتل المعادم وأماد والمارة والمعادم والمعا

1904 - بي الداهر التي مستاعة : قال: المشعد أنا برسمة رجل في مديد مستور على مديد مستور على مديد مستور على الدائم المستور على بدائم الدائم في الدائم المستور على بدائم المستور على الدائم المستور على الدائم المستور على الدائم المستور على المستور على

قود قبال العاطع بعيد سرية من الحديد عمر مسملة ، وقال الله، كان في عام عمر التي الاأصدية ، وقال مجمع العاصل أخسى : هو عسلك، وقال الذي كان في بده ، هو ابني ، وقال: مذه القالة قبل موت اللحي عليه ، فعلي الحالي الفرد ؛ لأنه لا يخار من النصاص عبد كان به أو لمه 1907 - وفي "المنتفى"؛ رجل جرح، فقال: قبلان قتلنى، تبرمات، فأقيام وارثه بينة على رجل الحر أنه قتله لا نقبل بسته؛ لأن هذا حق أبيه، وقد أكده بقوله: فلان قتلنى، وذكر بعد عذ، المسألة بمسألتين عن أبي بوسف رجل جرح، فقال: فلان جرحى، فأقام ابن له بينة على ابن له آخر أنه جرحه خطأ، فإنى أقبل البينة على الابن؛ لأناضرمه عن الجراث بذلك، فلما أحزنا ذلك في المراث، جعلنا لابية على هاقلته.

١٩٥٧٨ - قال هشام: سمعت محمدًا بقول: في رجل أدحل نائمًا أو مغمي عليه في جده قسقط البيت عليم، قال. لا يصمن إلا في المعرود والصبي.

١٩٩٧٩ - وفي المنتفى الرجل فقاعيني عبد، وقطع الأخر رجله أو يده قبرئ. وكانت الجباية منهما معا، فعليهما قيمته اللائدة وباخذان العبد، فيكون بينهما على قدر ذلك، فكذلك كل جراحة كانت من الدين معا، جراحة هذا في عضو، وجراحة الأحر في عضو، ليستعرق ذلك القيمة كلها، فإنه يدفعه إليهما، ويغرمان قيمته على قدر أرش جواحتهما، ويكون بينهما على ذلك وإن مات ميسا، والجراحة خطأ، فعلى كل واحد. منهما أوش جراحته على حدة من قيمة عبد صحيح وما بقي، فعليها نصفان.

وإن علم أن أحد الجراحين قبل الأخرى، ومد مات منهما، تعلى الجارح الأول أرض حراحته من قبعته صحروح الرش حراحته من قبعته صحروح الخراحة الأولى ، وما يقى من قبعته عمروج الخراحة الأولى ، وما يقى من قبعته فعاليهما نصفال، فإن برئ منهما، والجراحة الأعبرة تستغرق، فعلى الأولى أرض جراحته وعلى المثانى قبعة مجروح جوح الأولى، ويدفعه العبد إليه، ولو كانت الجراحة الأولى هي التي تستغرق الفيمة، فعلى الجارح النائي أرض جراحته؛ لأنه لا يدمع إليه، وقد حدث قبه ما حدث.

1904 - إذا جرح وجل رجلا جراحة ، يعلم أنه لا بعيش أكثو عا يميس سها ، الا أنه يعيش أكثو عا يميس سها ، الله أنه يعيش أكثر عما يعيش الكلووج بعد النبح ، فنجاء أنس وجز وقيته ذكر الله أنه يعلم أنه يعيش اكثر عما يعيش الكلوم " : أن القصاص على الثاني ، وذكر شيخ الإسلام عواهر زائد في أشرح السير : أن فيه أختلاف الشايح : بعضهم فالوا : يجب القصاص على الجازاء وحكفا ذكر الى عص روايات التوادراء وبعضهم قالوا :

المصل ٢٨) المقرفات

لا قصاص على واحد منهما ، ويحب الدية على الثاني ، وهذا لأن فعل الأول قتل ، ألا فرى أنه ترهن به الروح ، وإن العقم الثاني ، فيصير تسهة في رضافة القتل إلى الجرء والقصاص لا يجب مع السبهات ، أما المال يجب مع الشبهات. فأحيا الذية على التاني ، ولم يوحب القصاص على واحد منهما لهذا

1994 من أمسك رحاة حتى جاء أخر ، وكتله عبداً أو خطأ، فلا شيء على السمك عنداً أو خطأ، فلا شيء على السمك عنداً وعلى الفائل الفصاص في العمد والديه في الخطأ، وهي مسأله كتاب الديات، وعلى هدامن أسلك وعالا عني جاء أحراء وأحد دراهمه، فضمال الدراهم على الأخذ عصاً لا على المسك

۱۹۹۸۳ و في الحالم الصغير الرحل دفع المراة بكراً أحبيبة "السيقطة ، منهبت عالرتها له دهاي ممهار اللتل في ماله والتحدير، قال الوق بين الصافيرة والكيبرة، والوادق المرأته، ولم يدخل بها، فلاهبت عارت، الم طلقها، فعليه بصف الهراء وهذا قول ألى حنيقة، وإحدى الروايتين عن أبي يوسف، وعند محمدة ووحدى الروايين عن أبي يوسف، عب حيم الهرا.

وحكى عن انفقيه الإمام الراهد أبي حصل والفقية أبي نصر الذيوسي "أن من دفع المرأة عبره الفقيت عقرتها أن من دفع المرأة عبره الفقيت عقرتها . قال محمد عليه صداق مثلها ، قال جارية دفعت جارية أحرى، فدهيت عقرتها ، فالد للفتاعن عمر وضي الله عنه في جاريتين ، فدافعا في حسام ، فذهبت مقرة إحداهما ، فضين الأخرى صداق متها ، وطلبالة صارت واقعة العتوى بيجاري وسعرفيد .

۱۹۵۸ - ابن سهاعة عن محمد ، خرامعه سق وعاد معه عصاء فالنقي وضوب كل واحد ساماً المحدوسة فليس على واحد ساماً ما والا على واحد المرابعة المان على على ورائة الحواد والا على موالى العامات من مان قبل أن الحم إذا كان بدأه فقد وجب عليه القصاص ، وقد قاله الصداء وقد كان على مولى المعدومية ، فيقتله ولى الحراء وقد قتله الحراء ولا كان العبد هو اللاس بدأ بالصوب وقد قتله الحراء فلا شيء بورثة الحراء الأن الجانى على العبد، الأن

⁽۱) وهيء أحيثها.

أباهم قدفتله وكالإعليه النصاص وفدئاك معرار

ريان كان السرف بهد العبد والمعبل بهد الحر، معلى عافلة الحر نصب صبة العبد، ولا شيء أنورية الحراعية والعبد من قبل أن العبد بالكان هو الديء فقد و حب القصاص وقد قتله الحراء فلا شيء على الحراء ولا شيء لولي العبد في هذا الوجه، وإن كان الحراء والبادئ، فقد وجب قبمة العبد على عاقلة الحراء فقيا صربه العبد بعد ذلك بالسيف، فقد قتله، ووجب على العبد القصاص، فلما عات العبد من ضرب الحريفل حق ورثة الحراء فعلى عاقلة أن الحراقيمة العبد في حال، ولا شيء في حال، فكان عنهم نصف فيه قبلة البد

وإنا كان بيد كلي واحد مسهم عصاء وضرات كل واحد مها ما مداحيه، وضحه موضحة المداحية، وضحه موضحة المبيد أنه ماناء ولا يدري من الذي بدأ بالضواب، بعلى عاقلة المراوي المورد لان وجوب صحيحًا لمولاء، أنه بقال لمؤلاء، الفع من ذلك قيسة الشجة بلي ولي الحراء لان وجوب داخر المقدار لهم يقيى، وله أنشأ: تصف عشر قيمة العبد صحيحًا، وليس له إن كان الخراه والذي البادئ، قله نصف ذلك، وهذا استحسال، والقياس أن لا يكون له على، منه، حتى بعلم أنه له.

۱۹۹۸ مشرين الوليد عن أبي يوسف وي رجاين ضرب كل واحد مهما صاحبه هذا بالسيف، وهذا معه عصا قداناه ولا يعرى أبيما بدأ قال: على صاحب العصا بصف دية صاحب السف على قائمه وليس على صاحب العصا شيء؛ لأنه كان بدائقود، وتدبطل ذلك حين مات الأخر.

۱۹۵۸ - وإذا جرح الرجل همداً بالسبف، فأشهد المحروح على نصبه أن فلانا لمريجو حدد ثم مات المحروح من ذلك، فهدا على وجهيان بها أن يكون جراحة ولان معروفة عند الناس والمناضى، أو لم يكل، فيان كانت معروفه عند القاصى والناس، فهدا الإشهاد مه لا يصبح الأن الإنسهاد منه حصل على ما حوكفب بيقال، فإن إثرازه أن فلاناً لما يجرحه، وقلاناً فد جرحه لذات بيفين، والكذب تما لا يتحلق به حكم، فصار وجوده والمعاوم بمرفة. فإن قبل: يحب أن يكون جنحود الحراحة كتابة عن الإبراء، حتى لا يلعو كنمة يجعل جحود المبتافين للبيع كتابة عن انفسح ثبلا ينفر

قلنا: حجود البعد إلى يحمل كنابة عن القسع في مرضع، كان السبب قابلا للفسع، فإن جحود العقد في الماضي والمستقل جبها، والمستغ بنفي العقد في المستفل إلى كان لا ينقبه في الماضي، فقي مثل هذا الموضع حسمرد السبب بجعل كنابة عن الفسخ، وذلك نظير النبع وسناز العقود النابلة لمفسخ، فأما إذا لم يكن السبب قابلا للمسخ، فإذ جحود أن لا يحمل كنابة عن الفسخ، فإن جماحد الروجي في بالمائكات في تعذر أن يحمل كنابة عن العسم؛ لأنه يقبل الفسح سراهيهما، لم يحمل كنابة عن الطلاق الذي هو إسقاط النكاح، قلنا: والجراحة معا، وقوعها لا تقبل المسخ كالكراء، فلا يجعل كنابة عن استفادها، لأن بفي الجراحة استهاء لها، ولا يجمل كنابة عن المنابق، أن يقيل الجراحة المتهاء لها، ولا يجمل كنابة عن الإبراء الذي منقط الدين ، لأن يقي الجراحة التهاء ولا يجمل كنابة عن الجراحة المتهاء لها، ولا يجمل كنابة عن الجراحة الإبراء الذي منبيا لسقوط الواجب عن تير الجراحة.

وإن لم يكن حراحة ولان مه رودة عدد الله اصلى ، وعند الناس كان إسراره أن فلامًا لم يجرحه محتملا للصدق ، فيحمله صدقًا، وكان المقدوف إذا أقر أن فلاتًا لم يقذفه ، ولم يكن قدف فلان معلومًا عند القاصى ، يجمل إفرار، صدقًا، كدا هذا.

1924 - قال محمد في الأصل : رحل صوب رحلا مانة سوط، برئ من تسعيد، ومات من عشرة، عليه الدية لا عير، بريامة إذا حرحه الأسواط، وهذا لأنه ما بوئ من التسعير صارت نلك الأسواط ملحقة بالعدم، فصدتر كأنه لم بضربه إلا عشرة الأسراط، وهناك يجب الديه لا غير، كذا هناء وهنا جواب أبي حنيفة في كل حراحة التمست، وعن أبي يوسف. أبه يحب في هذا حكومة العدل، وعن محمد: أنه بجب لمرس الأدرية وأجرة الطبيب.

قبال الغفيه أبو الليث: ما ذكر من الجواب في الكتاب: أنه يحب الدية لا عبير جواب ما إذا بوئ من التسمين، وسهيني لها أثر، أما إذا بفي لها أثر: يتينني أذ يجب أرض الفسرب، وذلك حكومة عدل مالأسواط التي بوئ منها، وتجب الدية مائة عل بالعشرة الأسواطاء وفداذكونا في صدر الكتاب فيدا إذا لمبيئ للحراحة أثر خلاقا مين أبي يوميف و محمد و وإن ليريج حو السياط و قال غور و ميوي الدية .

١٩٥٨٧ . ومن فناوي أبر المبيث (رحاره تنا علم رجا ، فأذن له في ألحلوس على ومبادقه هجلس عليهاء فإدا تحسها فلرورة وفيها دهن لا يعلم، فللدقَّت، ودهب الدهيء عسمن الجالس الدهرية وما يحرق من فوسيدة وقييدة لأله ذلك من جنوسه . والدكانت الديرورة نحت مأكاة وعد غطانها معادن لدرخلوس عليهاء علا فيسمان على الحالس، وإن كان أذن له بالحنوس صلى سطح، فالتحسف به، قوفع على عنوك الأذن. فينعوان

قال الفعية أبو البين: قال بعض مشابحًا: لاختمان على الجالس في الوسادة كلمنا في المُللام، فيان : وهو أقرب إلى المهامي، وبعداً خدد الأن الوسنادة لا غمث الجانب كالملاء بحلال السطح

رفي إجاراة الفدوري" إدا "عمر الوجن فومًا إلى منالف فستموا عني مساطر أو خلسوا على وسنادة، فتخوق لم يصمون، ولو كان منشداً سيمًا، فحرق السبف الوسادة لم بغسي.

١٩٥٨٨ - في الجامع الصغير عن محمد: فيمن اجمع عليه الصبيات والتحافي بريدون فتله، ولا يقدر على دنعهم إلا بالفتل، قال: ليم له أن يقتلهم، قال عمر بن سِهْبِانَ: قِبِ مُحِمِدَ إِنَّ القَاضِي أَنَا مَطْعَرِيقُولُهُ: لَهُ أَنْ يَأْتِي عَلَى أَنْفُسِهُ وَلَنْدُهُ عَن تعليمه بال عشرو: فراني محمد في لطراف، فقال به خراساني! فقول ما قال مماحدكم، قبلًا حكل عنه محمد بن سلمة، وعن أبن بصرين سلام قال: سأل اللعلى من منصبور محمداً عن المعنود أو الصعبر رفا قصد قنل و جل فقتله، قال. إنه السامرية قال المعنيي، فلت للحامدة إلا صاحبنا بقوال: ألا ضميات، وعني به أبا مطبع، قال المعمى: كنت في الطواف إذا أنَّا بنا نحس بمخس فالتعث، فإدا محمد من الحسن فالراء با خواساسي الله ل ما قال صاحبكم، قال مشيم ا وبه يعني ؛ لأمه لا حيفة له غيره.

وكنان بصير بفش بالضمان في الصبي والمحنون والبسيسة، إذا فناه الرجل دافعًا،

وكان الفقية أبو تكريفني بعدم القسمان؛ لأنه لا حيلة له غيره ""، قال الفقيه أبو الليت: هذا الفول خلاف ما قاله من الراويات الظاهرة.

1908 - وفي الفشاوي . حدور هل من خلف سائر ، فصدامه الجاني ، فعطب الخال، فلا ضمان على السائر ، ولو عطب السائر ، فضمانه على من خلف

- ١٩٥٩٠ - وهي الخامع الأصغر أ. قال أو نصر الديرسي نيمن قطع يد عبده. أو قتله: إن عابه التعزير

1909 - وفي العتاوى عن خلف قال: سألت أسدين عمر عمل ضرب أحراً يبيده أو برجله، ومات بنه، قال: هذا شبه العدد، وقال الحسن كفائل إذا لج أي الغمرات حتى مات، فأما إذا ضربه بأخرة لا يخاف عن شها الوت مع هذا مات، فهو خطأ، قال أبو الليك الكبر، فون أسد أحد إلى.

1909 - وفي النشقى : عن محمد قال: في رحل فصد أن يصرب أخراً بالسيف المدف الديف من يده، فقطع بالسيف، مأخذا المدف السيف بيده، فجذب صاحب السيف السيف من يده، فقطع السيف أحداث الأخر قال: إن كان من غير المفاصل⁶⁶، فعلى الجاذب الدية، وإن كان من أغوام أن المعاصل، فعليه المصاصر،

١٩٥٩٣ . وفي المنتقى . وجل فتل علمها، وله اينان والمراد، محقت الرابوعن الدم، ثم إن أحد الابتين فتل الفائل، وهو يعلم بالعمو ، فعليه الديه في ماله مي اللات ستير، وفع عه من ذلك ماكان له على قائل الأب.

1909 ووي الحسن بن مافاد عن أبي يوسف عن أبي حيفة وجل فتل مبد. وجل عمداً، فضال له السبك أمرانك عن عمدي لا يكون مبراً له عن قبصته وعليه الفيمة والأن العبد لبس عليه عبد فتل مولاء عمداً، فلا وواية لهذه المثالة في الكت الضاهرة.

قال الفقيه أبو حمقر . ويشغى أن يفتل إخوان لآب وأم فتن أحدهما أباه عمدًا. و فتن الآخر الام عمدًا، فللأول أن يقتل الناني بالأم، ومسقط القصاص عن الآخر ؛ لأن

⁽۱) زید می بقیهٔ انتسخ

⁽٢) مكة التي الأصل، وكان في ف. - من العاصل .

الأول لما فقل الأب صدار القصاص موروثًا بين الابي الأخر وبين المرأة ، للأم من ذلك القمن ، فإذا فقل الآخر الأم صار الثمن الذي ورثته الأم من الأب ميراثًا للأول ، فيسقط ضرورة .

19090 - وإذا جنى على عبد إنسان، ثم درو مولاه لا تهدر السواية ، بل تكوين السراية منسونة على ملكه وهو المولى، السراية مفسونة على الجاني؛ لأنها تجب لمن و حدايته اه الجانية على ملكه وهو المولى، وكان المستحق لأصل الجانية والسراية واحد، فأما بعد المئل والكتابة لا يمكن ضمان إيجاب السراية ، لأنها لو وجبت إما أن تجب للمكانب والمعنق، أو للمولى، لا وجه إلى الأول؛ لان ابتداء الجناية لم يكن على حصنهم، والسراية تبع للبداية، ولا وحد إلى النائي، لا وجه إلى النائي، ولا وحد الى النائي، والإجاب السراية حصلت، والمجنى عليه وائل عن ملك المولى حقيقة بالإهتاق، وحكمًا بالكتابة، ولهذا لو وجه ابتداء الجناية في هده الحالة كان موجمها للمحتق"؛ والكاتب، وإداه عدو إيجاب موجه السراية، حدوث بطريق الغيرورة.

1809 - وإذا جنى على مكاتب إنسان، تم أدى الكاتب، فسعت ، لم صات المكاتب، فسعت ، لم صات المكاتب من تلك الجنابة، كان على الجاني تيمة الكاتب لا الدية، وإن مات حراء لأن أصل الجنابة أوجب الفيمة لصادفتها الرقيق، والسرابة تيم المجنابة؛ لأنه من أثارها، فلا يختلف موجب الأصل باعتبار النبع.

4094 - جناية الإنسان على مكانب نفسه ثجب عن ماله الجاني ، ولا نجب على عاقلت ، صارت نفساً ، واقتصرت على ما دون النفس ، والجناية على مكانب الغيو متى صارت نفساً تجب في مال الجاني كما في الفن .

إعناق المكانب عما لا يقطع سراية الحناية الحاصلة في حال الكنابة إعتاق العبد للدير وكتابتهما تقطع

قال في المنتفى: وجل شهد له رجلان على رجل أنه قتل ابن هذا فلان ، وشهد أخر أن لهذا الرجل على هذا الرجل أيضاً: أنه قتل ابن هذا فلان سميا ابنا آخر له غير الذي سمياه للأولاء قزكى الفريق الأول، ولم يزك الفريق الثاني، فدفع المشهود على إلى الشهود له ليفتله، فقال المشهود له: أنا أقتلك باسي الذي لم يزك الشهود على

⁽¹⁾ وني م. أللعني .

فنده ، ولا أفتنك ونهني " الدي وكل الشهورة على فتلة" ، ثم فتله ، ولا شره عليه ، ولو قال: ما فتلت باسي " الدي وكل الشهورة على متله ، وإنها فتلت بنّا اخر لي كان عبيه الدية استحمال ، وهي الفياس عاب الفتل .

1994 وفي المنتقى قال محمد، في بصرائي دهد عليه نصرائيان أنه قبل ابن هذا التصرفي عليه نصرائيان أنه قبل ابن هذا التصرفي عددًا، فضي المنتقص ودفع إليه ليفتده فأسلم، فإلى أوده عنه القنس، وأحمل عليه الديام وروى الحسن عن أبي حدد له في صدائم فطع مد عدد التصرفي عددًا في مدائم عليه في المنتقب في المنتقب في التحقيق المنتقب في القصاص، وله تصف القيمة، ولا أقضى له بالقصاص، وله تصف القيمة، ولو كان الشهود رجح والم أثن من الشلبين أو حت له القصاص في اليد.

19394 - وفي المتنفى: الخسن من أبي حدقة: رحل أقام منة معيى إجل، أنه فتل أبه عبدا أمام وأقام منة معيى إجل، أنه فتل أن أبا هذا الله عن فقع بدو امس، قامه يؤا فلا بأن الروتين، وثو أدام أمر أبنة عن أناه عام أول، وأحسب امر أقيبه أن أنه تروجها مند شهر، وإله مات عليا، وزنها وإنها وارته، فالقاضي يقصي للاين يدية أيه، ويُتطل بينة الراقة ولا يعضي لها بالهي ولا بالبات إلى آل تجيء بالراقة، فإن حامت بولد نستة أكانهم أو نماية أشهر أو نستية أشهر أو رسية المراقة والقائمة والمؤلفة المنافة المراقة والمؤلفة المؤلفة والمؤلفة والمؤلفة والمؤلفة والمؤلفة المؤلفة والمؤلفة المؤلفة المؤل

1991 - وفي المستقى رواية الحسين بن أبي سناك عن أبي يوسف عن أبي حديد. عن أخري المستقى رواية الحسين بن أبي سناك عن أبي يوسف عن أبي حديد. عن أخريس الأحراطية أده قتل أماه قلك اليوم بكوفة، وأقام الدينة، وادعى على رجن أحراء وافامها اليهة.

١٩٦٠ ٩ - وقيه الطباه عن أبي حشفة في حاربة فتمت ابن رجل عملاً ، فدفعها الداني إلى الإسرائية ووطئها أبو الفتول فوالدت، فقال مولي يجارية «دفعتها إليه

¹¹⁾ مكفا مي ساء وكالم أبي عبرها أأ باسي

⁽١) زيد من يقيه النسخ

⁽۲) مکدانی ظ. وکار ای سرها ۱ با س

الغا مكما في الأصل. وكان في تميره - النسعة -

التقالها، وقال أبو القتول: لا، بل صالحتى عليه من الله، فإنه يردها وعفرها، والولد عيد، ولا سبيل لأبي المفتول على الجارية؛ لأنه يقر سفرط الفصاص حين ادعى الصلح عيها، ولا يصدق في الصلح (أكار المولى ذلك).

۱۹۹۰۴ - قال هشام في الوادرة ال قال سحسار حمله الله عن حاريتين بين راجلين جانب بولد، فجني الولد جنابة ، تم ادعاه أحدجما، قال: تلز به الدية كلها في باله

1914 - وفي المنتقى ": رجل قال. فقلت فلانًا، ولم يسمُ عسدًا، ولا خطأً. قال: أستحسر أن أجعل دنه في ماله

1976 - وهي الوادر هشام قال السألت محسداً عن قوم حاصروا حصلة للعدو، وتعسوا عليه مللجيق، ورمي معصهم بالمحتق، فأصاب الحجر حالت الحصن، ثم عام إلى السلمي، فقتل مستماً، والرامي به وارثه قال. لا يرتمه وعليه الكمارة والدية على المائلة، وإن واج الحجار في الحصن وقائل أن الوالمي أو كان أبوا في صف المشركين وهو مسلم جاؤوا بعد فأصابه الحمو نقتله، قال. حديدته الانه قد أبيح لهمي قتل في الحصن، وفي صف المشركين أن يقتله إلا أنه لا يقصد أباد، ولا كفارة عليه

1939 قال في جنابات الجامع العبعير : رحل تنهو على السلدين سيفًا قال حق على انسلمين أن بقتلوم، ولا شيء عليهم الأنه صنار في معنى الحربي، و والجواب في الخربي كذك.

1930 - وقيه : وجل شهر على رجل سلاحًا، فضريه فقتله اخر بعد دنك، فعلى القاتل الفصاص يويد دينا أن الشاهر صرب المشهور عليه، فام بمت المشهور عليه، وترك الشاهر الضرب، فانصرف، فجاء رجل، وقتل الشاهر بعد ما الصرف، فعلى انتبائل فقصاص الآنه لما ترك المسرب والصرف، فقد عاد عصامته، فإذا قتله عبره، فقد قتل شخصًا معصومًا، فيجب عليه القصاص، وقد مر كثير عن هذه المسائل في اخر كتاب الموقة.

۱۹۹۰۷ - وإذا طعن الرحل بومح في بطن أو غيره، فصار لا يتمسك الطعام في جوف ويل بلقيه، فقيه الدية ، وإذا ضرب إنسانًا على هجزم، فسلس بوله ، وصار لا يستمسك عبد الدياء ويذا قطع فرج الرأة، فصارت لا تمتطيع أن تجامع، فصد الديا، وإذا صورت الرأة، فصارت مستحافية، تنظر حولا، فإد يرت وإلا يقضى بالدياء وفي سألة سنس البول يجب أن يتنظر حولا أيضاً بخلاف سألة قطس في البطل -والله أعلم بالصواب -.

فهرس المحتويات

كنام المحاملات والمرازي والمناف والمراز والمتاب والمتاب والمتاب والمتاب والمتاب والمتاب والمتاب والمتاب والمتاب	
المفسل الأولاق أباط أأواع الخبالات وأحكامها أدريا أراران	
القصل الدني ويراقح بقاعلي للفس الايحساب القصاص يمالا بعدر	
المصل الدكت في بناله أفينناهم الدينة	
القصل الرابع في الحيامات على ماشول لتعلن واريف رجه الأور من	
ومايحيات الله الله المسترادين المسترادين والمسترادين والمستردين والمسترادين والمسترادين والمسترادين وا	
الأوناء في الشماع : المنافع المنافع : المنافع المنافع : المنافع المنافع : المنافع المن	
عوع کمر عی شعر انوانس و عیره از ایران به	
r	
ناع الخرامي الأدن المستعدد الم	
يخ احتر العراب المساب	
و چاسو على الأنفسان و و المسابق	•
وچ احراقی انتخابی: ۱۰۰۰ میلید در	,
عي اعر علي الأسعال المستان الم المستان المستان المستا	,
في أمرجي التسانية المساري	
وغائم د	
ع أخر في الله الأطاقية (
a	•
وج الخرافي فضح فرح العراد و تبيره؟	
وع احراقي طبائلة على أشراف الصبيات والسواق ()	
رع احراق عليه الأشياء التي يعدد إملائها قائمة إملاء والاستنقال المستريد المستريد المستريد المستريد المستريد الم	
وج التراقي الخيابة تمح بدي عضيه وتزوين إلى عصيا تنظر	•
ع حرفی مسطونت کول در	
مصل الحاملي فلنا محت على العالمة من صمان المتقادة وما لا يعلن المسار المارية	

۹۸.	الفصل السائس في معرفة المعاقلة، وكيفية تحملهم
1.4	الغصل السابع في بيان من يستحق الغصاص ومن يثلث له ولاية الاستيقاء القصاص
112	القصل التنامل في الجنايات على مصلى الرفيق وأطرافهم
itt	الغصل الناسع في جنايات للرفيق
	الفصل العاشر في جانة الكانب والدبر وأم فولد، والجناية عليهم،
ነተን	ومة بتصل بقلك وفيه بعض حنابات العبيد ومعمو مي فلك
4.1	الغصل الخادق عشر في القشامة
711	المصل الثاني عشو فيمن بأمر عيره بالجماية على العير أو على نفسه
700	المعمل التالت عشر في انسائل التي تتعلق بالصبيّات، وفي بعض مسانق الصيد
	المصل الرابع عنبر في جناية الحائط والجناح والكيف وأشياهها
Y 14	وفيما يحدثه الإنسان في الطبيق
799	من هذا الحصر: ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠
r٠١	المفصل الخامس عشر في مسائل للسحد وبناء القنصرة وحفر البشر
TYŧ	لفصل السندس عشر في الرحل يأمر غيره باحمر والنتاب وأشباه ذلك في الطربق وغيره .
FTA	الغصل السابع عشرفي جناية البهاتم والجناية عليها
۲ŧ۸	الفصل النامن عشر في النار وما يتوقد منها وهي موت الوجلين بفعلهما
ros	لفصل النامع عشر في الشهادة في الغش
۳۱۷	الفصل العشوون في الصلح والعفو والشهادة في دلك
	العصل الحادي والعشرون في دعوى الولي العبد أر الخطأ وتصديز المدهي ضيه
FRA	اياه في فلك أو كذبه ويدخل فيه حتلاف الشاهدين
ĮΨ	الغصل الباس والعشرون في الدعوى والاختلاف بين الورثة
٤٩٦	العصل فقالت والعشرون في الورنة والموصى له الذي بدعى بعصهم قتل حمد أو خطأ
£7.	العصل الرابع والعشرون في الشهادة تبطل بعد قصاء القاضي بالنتل
f YY	المصل الخامس والعشرون في مسائل الجنين وما يتصل به
171	الفصل السادس والعشرون في مسائل انضرب والأمرانة المسلمان المسادس
171	الغصل السامع والعشرون في مسائل لنزاغ والقعباد والحجام والخناق ومن أشمههم سيسيد
153	المفسيل الكاور والأحش والارف الكورةائي